يطبع وينشر لأول مرة

حاشية البهوتي
على شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك

محمد بن أحمد البهوتي (الخلوتي الحنبلي) (ت: ١٠٨٨هـ)

تحقيق ودراسة
الدكتور / أحمد محمد عبد العزيز علام
الأستاذ المشارك سابقا بجامعة
الإمام محمد بن سعود الإسلامية

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

حاشية البهوتي

على شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك

ح أحمد محمد عبد العزيز علام، ١٤٣٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الحنبلي - محمد أحمد البهوتي
حاشية البهوتي على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك
محمد أحمد البهوتي الحنبلي - د. أحمد محمد عبد العزيز علام
الرياض - ١٤٣٩هـ.
عدد صفحات الكتاب ٧٠٠ صفحة، مقاس ١٧×٢٤سم
ردمك: ٤-٥٧٧٤-٠٢-٦٠٣-٩٧٨
١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية- الصرف
أ. علام، أحمد محمد عبد العزيز (المحقق) ب. العنوان
ديوي: ٤١٥.١ ١٤٣٩/١٧٨٢

رقم الإيداع: ١٤٣٩/١٧٨٢

ردمك: ٤-٥٧٧٤-٠٢-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

دار الحديث للنشر والتوزيع - الرياض

تليفاكس: ١٤٥٨٩١٠٦ - جوال: ٠٥٠٦٤٠٣٤٢٨

حاشية البهوتي

على شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك

محمد بن أحمد البهوتي الخلوتي الحنبلي (ت:١٠٨٨هـ)

تحقيق ودراسة

الدكتور/ أحمد محمد عبد العزيز علام

الأستاذ المشارك سابقا بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

١٤٣٨

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وآله وصحبه أجمعين.

أما بعد فلقد شرفنا الله بالانتساب إلى أمة الحبيب ﷺ الذي نزل عليه القرآن بلسان عربي مبين، ولغة العرب هي لغة القرآن التي لا تزال عامرة بكنوز البحث وروافد المعرفة وأسرار لا تنتهي.

ولقد كنت منذ سنوات أنظر في حاشية الصبان على شرح الأشموني فاستوقفني بعض الآراء المنسوبة للبهوتي، فاجتهدت لأحصل على مصدر هذه الآراء المنسوبة للبهوتي إلى أن وفقني الله للحصول على مخطوط حاشية البهوتي على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بمساعدة الأستاذ الدكتور/ أحمد بن عبد الله السالم وكيل جامعة الإمام سابقًا الذي عرفته صادقًا مخلصًا محبًا للعلم وأهله، فقد أحضر لي المخطوط من تونس في إحدى رحلاته العلمية هناك، وبمراجعة ما نسبه الصبان للبهوتي من خلال المخطوط وجدت صحة ما نسبه الصبان، فشرعت في إكمال هذا العمل، ولم أجد من كتب حول حاشية البهوتي على شرح الأشموني[1].

---

(١) ما عثرت عليه يدور حول بعض مؤلفات البهوتي الفقهية مثل رسالة ماجستير بعنوان (حاشية البهوتي الخلوتي على الإقناع) إعداد/ حاتم بن فالح المدرع كلية الشريعة قسم الفقه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠-١٤٣١هـ ورسالة بعنوان (حاشية البهوتي الخلوتي على منتهى الإرادات) بالمعهد العالي للقضاء جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من أول الحاشية إلى آخر كتاب الوصايا، د/ سامي بن محمد الصقير ١٤٢٢هـ ورسالة أخرى أول كتاب الفرائض إلى آخر الحاشية، د/ محمد بن عبد الله اللحيدان، ١٤٢١هـ بإشراف معالي الأستاذ الدكتور سليمان بن عبد الله أبي الخيل، مدير الجامعة.

والحقيقة أني وجدت صعوبات جمة في تحقيق هذا المخطوط نظرًا لتأخر زمن المؤلف واعتماده على كثير من مخطوطات ومؤلفات لم تطبع، وبعضها مفقود أو كاد، وبعضها رسائل بعيدة المنال، وبعضها مطبوع طباعة حجرية أشبه إلى المخطوط، فما كان عليَّ إلا أن أركب الصعاب، وأجتهد في الوصول إلى تلك المخطوطات والنسخ المطبوعة طباعة حجرية، وقد وصلت مواضع الحواشي التي خرجتها من مخطوطات ما يقارب ثلاث مئة موضع (٣٠٠)، وما أدراك عن الصعوبات في البحث بالمخطوطات المجردة من الفهارس والعناوين بعضها يكون خطها صغيرًا جدًّا، أو متداخلًا، أو مطموسًا، فقد يستغرق توثيق الرأي الواحد أوقاتًا طويلة وجهدًا جهيدًا، لاسيما لو كان للعالِم أكثر من مخطوط، مثال ذلك العلامة ابن قاسم العبادي الذي له حواشي على الأشموني، وحواشي على ابن الناظم، وحواشي علي قطر الندى، وحواشي على مغني اللبيب وغيرها، والبهوتي في مخطوطه لا يذكر غالبًا اسم المؤلَّف مما يستدعي من المحقق أن يطلع على كل مخطوطات ابن قاسم العبادي فاستغرق التحقيق وقتًا طويلًا وجهدًا مضنيًا لأصل إلى موضع الإحالة وأتوثق من النقل.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لسعادة الدكتور/ عبد الله المنيف عميد مكتبة جامعة الملك سعود الذي ساعدني في الوصول لبعض المخطوطات الموجودة بمكتبة الملك سعود وغيرها بسائر مكتبات أقطار الوطن العربي برحابة صدر وصفاء قلب، وما ذاك إلا لحبه للعلم وأهله، فأسأل الله أن يجعله في ميزان حسناته.

وقسمت الكتاب قسمين:

القسم الأول الدراسة: وبه عدة مباحث

المبحث الأول: يشمل المقدمة، وترجمة ابن مالك، وألفيته، والأشموني وشرحه على الألفية، وترجمة البهوتي، ووصف حاشية البهوتي، منهج البهوتي في حاشيته.

المبحث الثاني: منهجه في استعمال أصول النحو (السماع، القياس، الإجماع، استصحاب الأصل)، موقفه من البصريين، موقفه من الكوفيين، مذهبه النحوي، مصادره.

المبحث الثالث: أولًا: آراء البهوتي التي صرح بها الصبان في حاشيته.

ثانيًا: ما نقله الصبان في حاشيته عن البهوتي بلا تصريح.

ثالثًا: توثيق نسبة الحاشية للبهوتي.

رابعًا: صفحات من المخطوط.

خامسًا: منهجي في التحقيق.

القسم الثاني التحقيق:

وبه تحقيق نص المخطوط، ويتلوه فهارس الكتاب.

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الأول: الدراسة

ابن مالك[(١)]، وألفيته

هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك جمال الدين أبو عبد الله الطائي، ولد بمدينة جَيَّان بالأندلس سنة (٥٩٧هـ).

حياته وأخلاقه:

كان ابن مالك فريد دهره ووحيد عصره، فهو وإن كان قد عاش حياة عسيرة إلا أنه عاش عزيز النفس قانعًا وراضيًا بما قسمه الله له، وتحلي ابن مالك بأخلاق العلماء العاملين بعلمهم، فنال ثقة واحترام المحيطين به، واشتهر عنه الترفع عن الدنايا والإباء والاعتزاز بالنفس.

شيوخه:

تتلمذ في صباه بجَيَّان على أبي المظفر ثابت بن محمد بن يوسف المقرئ النحوي، كما أخذ عن أبي علي الشلوبين ت (٦٤٥هـ)، وبعد أن رحل عن جَيَّان وارتحل إلى دمشق أخذ عن أبي صادق الحسن بن صادق المخزومي المصري ت (٦٣٢هـ)،

---

(١) ترجمته في فوات الوفيات (٣/ ٤٠٧)، ومعجم المؤلفين (١/ ٢٣٤)، والأعلام (٦/ ٢٣٣)، وشذرات الذهب (٣/ ٣٥٩)، وكشف الظنون (١/ ١٥١)، وبغية الوعاة (١/ ١٣٠).

وأخذ عن أبي الفضل بن أبي الصقر القرشي الدمشقي ت (٦٣٥هـ)، وأخذ عن ابن يعيش الحلبي ت (٦٤٣هـ)، وابن عمرون محمد جمال الدين الحلبي ت (٦٤٩هـ).

تلاميذه:

لقد كان لابن مالك مريدون كثيرون أخذوا عنه، منهم ابنه بدر الدين المسمى بابن الناظم، ومحيي الدين النووي، وابن خلكان، وبهاء الدين ابن النحاس، وابن جماعة.

مؤلفاته:

لقد ملأ ابن مالك بعلمه الآفاق وطارت بذكره الركبان، وانفرد بأمر لم يكن لسواه، واستحق به تعظيم العامة والخاصة، فكان له من الخصوصية ما يميزه عن غيره حتى بزَّ أقرانه وفاق علماء زمانه وأحرز فيها قصب السبق، ووجد من سعة اللغة ما ذلل له كل أَبِيٍّ، وأدنى له كلَّ قَصِيٍّ، فتعددت وتنوعت مؤلفاته ما بين المنثور والمنظوم في النحو والصرف واللغة والقراءات وغيرها، منها:

[١] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

[٢] شرح التسهيل، وصل فيه ابن مالك إلي باب المصادر، وأكمله ابنه بدر الدين.

[٣] عمدة الحافظ وعدة اللافظ، وشرحه.

[٤] الخلاصة الألفية وسُمَّيت بذلك لاشتمالها علي ألف بيت من الرجز التام أو ألفين من مشطوره.

[٥] لامية الأفعال، أو المفتاح في أبنية الأفعال وشرحها، وشرحها ابنه بدر الدين، وعددها مئة وأربعة عشر بيتًا (١١٤) بيتًا.

[٦] التعريف بضروري التصريف، مطبوع.

[٧] شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، مطبوع.

[٨] الكافية الشافية، وشرحها، مطبوع.

[٩] سبك المنظوم وفك المختوم، مطبوع.

[١٠] تحفة المورود في المقصور والممدود، وشرحها، وتقع في ستة وستين ومائة بيت (١٦٦).

[١١] الأعلام بمثلث الكلام، وهو أرجوزة في المثلثات تقع في (٢٧٥٥) بيتًا، و(١٣٦٨) لفظة مثلثة.

[١٢] الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة، مطبوع.

وغيرها من المؤلفات العديدة والمتنوعة.

وفاته:

تُوفي ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بدمشق سنة ٦٧٢هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

ألفية ابن مالك

تعد ألفية ابن مالك قطب دائرة التآليف النحوية المتميزة، والمورد العذب الذي يجد فيه الباحثون ما قلَّ أن يجدوا في سواه، فيبعثهم على الإكباب على مدارسته لاقتناص لآلئه، وسمَّى ابن مالك الألفية بـ(الخلاصة) فقال في خاتمتها:

أَحْصَى مِنَ الكَافِيَةِ الخُلاَصَهْ كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلاَ خَصَاصَهْ[1]

وسُمِّيت بالألفية لأنها أَلْفُ بيت من الرجز التام، فقال ابن مالك:

وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بهَا مَحْوِيَّهْ[2]

أَلَّف ابن مالك الألفية بعد شرح الكافية الشافية في حماة، وهي خلاصة للكافية الشافية التي تقع في خمسين وسبع مئة وألفي بيت (٢٧٥٠)، والثابت أن ابن مالك لم يشرح الألفية، وقد حققت الألفية وشرحت وطبعت كثيرا قديما وحديثا.

بعض شروح الألفية[3]:

تعددت شروح الألفية، والحواشي التي تدور حولها، وشروح شواهدها من ذلك:

[١] شرح ابن الناظم ت (٦٨٦هـ).

---

(١) ألفية ابن مالك (ص:١٨٨).

(٢) ألفية ابن مالك (ص:٦٨).

(٣) ينظر في ذلك إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المراي وزوائد أبي إسحاق تحقيق حسين بركات (١/ ٥٧)، وألفية ابن مالك تحقيق سليمان العيوني (ص:٢٦).

[٢] شرح أبي حيان ت (٧٤٥هـ) المسمى بـ(منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك).

[٣] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ت (٧٤٩هـ).

[٤] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ت (٧٦١هـ).

[٥] إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد ابن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية ت (٧٦٧هـ).

[٦] شرح ابن عقيل ت (٧٦٩هـ).

[٧] شرح ابن جابر الهواري الأندلسي الضرير (٧٨٠هـ).

[٨] شرح الشاطبي ت (٧٩٠هـ) المسمى بـ(المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية).

[٩] كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة للخطيب الجزري ت (٨٣٣هـ).

[١٠] المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين العيني ت (٨٥٥هـ).

[١١] تنبيه الطلبة على معاني الألفية، لسعيد بن سليمان الكرامي السملالي السوسي ت(٨٨٢ هـ).

[١٢] شرح الأشموني ت (٩٢٩هـ) المسمى بـ(منهج السالك إلى ألفية ابن مالك).

[١٣] البهجة المرضية في شرح الألفية للسيوطي ت (٩١١هـ).

[١٤] فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك للغزي ت (٩١٨هـ).

[١٥] شرح ابن قاسم العبادي ت (٩٩٤هـ) المسمى بـ(فتح الرب المالك في شرح الخلاصة).

[١٦] إرشاد السالك إلى فهم ألفية ابن مالك في النحو للطرنباطي ت (١٢١٤هـ).

وغيرها من الشروح، والحواشي، وشروح الشواهد.

الأشموني[1]، وشرحه على الألفية

الأشموني:

هو نور الدين علي بن محمد بن عيسى بن يوسف الأشموني القاهري الشافعي المنسوب إلى قرية أُشمون، ولد في شعبان سنة (٨٣٨هـ)، أخذ عن المحلي والبلقيني، وعرف عن الأشموني أنه كان مقتصدا في مأكله وملبسه، والمشهور في وفاته سنة (٩٢٩هـ)[2].

مؤلفاته:

عرف للأشموني شرحه على الألفية المسمى بـ(منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، كما شرح قطعة من التسهيل لابن مالك، ونظم جمع الجوامع، وله أرجوزة في الضرورات الشعرية بمكتبة الأوقاف العامة ببغداد.

شرح الأشموني[3]:

يعد شرح الأشموني من أكثر شروح الألفية مادة وعمقا، بل إنه من أوفى

(١) ترجمته في البدر الطالع (١/ ٤٩١)، والضوء اللامع (٥/ ٦)، شذرات الذهب (٨/ ١٦٢) الأعلام (٥/ ١٠)، معجم المؤلفين (٧/ ٣٨، ١٨٤، ٢٢٥)، وكشف الظنون (١/ ١٥٣).

(٢) وقيل (٩١٨هـ)، وقيل (٩٠٠هـ)، والراجح ما أثبته وهو (٩٢٩هـ). الأشموني وكتابه منهج السالك للدكتور محمد الطويل (ص:٩- ١٣).

(٣) ينظر في ذلك الأشموني وكتابه منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للدكتور/ محمد عبد المجيد الطويل، وهي دراسة وافية.

كتب النحو جمعا لمذاهب النحاة وتعليلاتهم وشواهدهم على نمط من البسط والتفصيل، فقد حَفِل بالكثير من الطرائف والفوائد والفرائد حتى عنه قال الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد: «وهو أجل الشروح على كثرتها واختلاف مشاربها... وأكثرها مادة وأبعدها شوطا في ميدان الجمع والتهذيب... وأجمعها لمذاهب النحاة وشواهدها وتعليلاتها والإشارة إلى توجيه شواذها في عبارة سهلة وأسلوب لا تعقيد فيه»(١).

ومنهج الأشموني في شرحه واضح، فقد وضع لنفسه منهجا مميزا، فتارة يبدأ بكلمة من الألفية ثم يعلق، وهذه هي السمة الغالبة في طريقته، وتارة بجزء، أو يبدأ بكلام من عنده، وغالبًا يوازن بين كلام ابن مالك في الألفية وشرح التسهيل وشرح الكافية الشافية، وإذا رأى أن يبدي رأيه أو يستدرك عليه فيضعه تحت ما يسمى بـ(التنبيهات)، وقد يحلل الأشموني لغويا أو تركيبيا، كما في باب (المعرب والمبني)، وكما في ملحقات جمع المذكر السالم، وقد يبدأ الباب بالتعريف كما في باب (المبتدأ والخبر).

وتميز شرح الأشموني بسرد آراء العلماء في المسألة الواحدة ومناقشتها بالموافقة أو الاعتراض أو الاستدراك وخاصة في مسائل الخلاف، كما في مسألة نوع (أل) المُعَرِّفة.

---

(١) مقدمة شرح الأشموني للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد (ص:٤)، و نشأة النحو للشيخ/ محمد الطنطاوي (ص:٢٩٢).

أما موقفه من ابن مالك صاحب الألفية فلقد ظهرت لنا شخصية الأشموني العلمية وسعة اطلاعه وتنوع ثقافته من خلال موقفه من الألفية، فهو ليس بمادح ولا بناقد لابن مالك على الدوام لكنه متحرر من القيود ينتقد إذا استوجب النقد ويمدح إن وجد ما يوجبه كما فعل في مسألة تعدد النعت والمنعوت لعامل واحد، وكما في مسألة حذف العائد من جملة الصلة.

واعتمد الأشموني في شرحه على كوكبة من العلماء السابقين، ومجموعة من مصادرهم، فكانت عماده في شرحه، فنقل عن سبعة ومِئة عالم من علماء النحو المتقدمين، وذكر سبعة وخمسين مرجعا.

أما عن شواهد الأشموني، فإن الشواهد القرآنية بلغت خمسا وثمانين وثمان مئة آية، كما استدل بالقراءات السبعية وغيرها وبالقراءات الشاذة، كما استدل بتسعة وسبعين حديثا نبويا، في عدة أبواب من شرحه، واستشهد بتسعة عشر مثلا عربيا، وبعض أقوال فصحاء العرب في اثنين وعشرين ومئة موضع، وبلغ عدد شواهد الشعر المستشهد بها في شرح الأشموني ثلاثة وثمان مئة بيت من الشعر بعضه كان يذكره كاملا، وبعضه كان يذكر شطرة منه، وبعضه كان يذكر كلمة منه، وعدد الأرجاز ثمانون ومئة رجز .

ترجمة البهوتي(١)

هو محمد بن أحمد بن علي البهوتي الشهير بالخلوتي، المصري الحنبلي المذهب، وسُمِّيّ البُهُوتي نسبة إلى قريته وهي بُهُوت إحدى قرى محافظة الدقهلية الآن الغربية سابقا بمصر.

والخلوتي نسبة إلى الخلوة الخاصة التي كان يختص بها الحنابلة في عصره بمصر.

مولده:

ولد الشيخ محمد البهوتي الخلوتي بمصر، ولا تعرف سنة الولادة، ونشأ في بيئة علمية معظمها من الحنابلة، فخاله العلامة الشيخ منصور بن يونس البهوتي(٢)، والشيخ عبد الرحمن بن يوسف البهوتي، والشيخ صالح بن حسن البهوتي الأزهري.

---

(١) خلاصة الأثر (٣/ ٣٩٠)، السحب الوابلة (٢/ ٨٦٩)، مختصر طبقات الحنابلة (ص:١٢٣)، والأعلام (٦/ ١٢).

(٢) أشار إلى ذلك في حاشيته على شرح الأشموني فقال (ص:٨/ ب): «كذا بخط شيخنا العلامة منصور»، وقال (ص:٣٠/ أ) بالمخطوط: (قال شيخنا الخال: وهو أولى)»، وقال (ص:٤٣/ أ): «ورأيت بخط شيخنا منصور عليه ما نصه».

شيوخه:

تتلمذ الشيخ محمد البهوتي الخلوتي على مجموعة من العلماء منهم:

[١] عبد الرحمن بن القاضي جمال الدين يوسف بن نور الدين على البهوتي المصري كان عالما بالمذاهب الأربعة، توفي سنة (١٠٤٠هـ).

[٢] منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي الحنبلي المصري المتوفى سنة (١٠٥١هـ)، ألّف كشاف القناع، وشرح منتهى الإيرادات، وحاشية الإقناع، وحاشية على المنتهى، وقد لازمه الشيخ محمد بن أحمد البهوتي الخلوتي وروى عنه كثيرا، قال في حاشيته على الأشموني: «كذا بخط شيخنا العلامة منصور»(١)، وقال: «قال شيخنا الخال: وهو أولى»(٢)، وقال: «ورأيت بخط شيخنا منصور عليه ما نصه»(٣)، كما نقل عنه في حاشيته على منتهى الإيرادات في الفقه الحنبلي فقال: «وهو أستاذي وخالي الراجي عفو ربه العلي، منصور بن يونس البهوتي الحنبلي»(٤).

[٣] أحمد بن علي الغنيمي الأنصاري الخزرجي المصري توفي سنة (١٠٤٤هـ)، وأخذ عنه البهوتي الخلوتي العلوم العقلية، وأشار إليه في أكثر من موضع في حاشيته على الأشموني.

[٤] علي بن علي الشَّبْرَامَلِّسِي الشافعي القاهري، لازمه الخلوتي وأخذ عنه

---

(١) (٨/ ب) بالمخطوط.

(٢) (٣٠ / أ) بالمخطوط.

(٣) (٤٣ / أ) بالمخطوط.

(٤) حاشية محمد البهوتي الخلوتي على منتهى الإيرادات (٣/ ١٣٠٠)، تحقيق سامي بن محمد الصقير، رسالة علمية بالمعهد العالي للقضاء جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة (١٤٢٢هـ).

العلوم النظرية. وأشار إليه في إعمال المصدر من حاشيته على الأشموني.

[٥] محمد بن أحمد الشوبري الشافعي ت (١٠٦٩هـ)، لقب بشافعي زمانه.

[٦] إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني المصري المالكي، برهان الدين، ت (١٠٤١هـ)، له توضيح ألفاظ الآجرومية، ذكره البهوتي الخلوتي في حاشيته على الأشموني في مواضع كثيرة.

[٧] علي بن محمد الأجهوري المصري المالكي نور الدين ت (١٠٦٦هـ).

تلاميذه[١]:

لما مات الشيخ منصور البهوتي انتقل ابن أخته شيخنا محمد بن أحمد البهوتي الخلوتي ليخلف خاله في درسه وانتقل إلى درسه كبار التلاميذ مثل:

[١] عثمان بن أحمد بن سعيد بن عثمان بن قائد النجدي ت (١٠٩٧هـ)[٢].

[٢] أحمد بن محمد بن عوض المرداوي النابلسي ت (١١٠٥هـ)[٣].

[٣] صالح بن حسن بن أحمد بن علي البهوتي ابن أخ الخلوتي ت (١١٢١هـ)[٤].

[٤] محمد بن عبد الباقي البعلي الدمشقي الحنبلي ت (١١٢٦هـ)[٥].

---

(١) السحب الوابلة (٢/ ٨٧٠).

(٢) السحب الوابلة (٢/ ٦٩٧).

(٣) السحب الوابلة (١/ ٢٤٠).

(٤) السحب الوابلة (٢/ ٤٢٥).

(٥) مشيخة أبي المواهب (ص:٤٩).

[٥] علي بن محمد الراوي ناسخ حاشية البهوتي على شرح الأشموني قال في نهاية المخطوط: «بخط شيخنا وأستاذنا محمد بن محمد البهوتي الحنبلي».

مؤلفاته:

للبهوتي الخلوتي مؤلفات عديدة متنوعة من ذلك:

[١] حاشيته على الإقناع لطالب الانتفاع للحجاوي ت (٩٦٨هـ) في الفقه الحنبلي، وقد حققت ودرست في رسالة ماجستير بكلية الشريعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام (١٤٣١هـ).

[٢] حاشيته على منتهى الإيرادت، وقد حققت ودرست في رسالتين علميتين بالمعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الأولى تحقيق د/ سامي بن محمد الصقير من أول الحاشية إلى آخر باب كتاب الوصايا، والرسالة الثانية تحقيق د/ محمد اللحيدان من أول كتاب الفرائض إلى آخر الحاشية، والرسالتان بإشراف معالي الأستاذ الدكتور عبد الله بن سليمان أبا الخيل مدير الجامعة.

[٣] بغية الناسك في أحكام المناسك، مطبوع بتحقيق فايز أحمد حابس، وتحقيق آخر لعبد الله بن محمد الطريقي.

[٤] شرح نظم رسالة الوضع، وقد نظم فيها البهوتي رسالة الوضع للسيد الجرجاني ت (٨١٦هـ) مخطوط[1]، أحتفظ بنسخة كاملة منه بمكتبتي، ويقع في عشرين لوحا، منه نسخة بمكتبة الأزهر الشريف برقم (٣٢١٥٧٧) علوم القرآن.

---

(١) كشف الظنون (١/ ٨٩٨)، والأعلام (٣/ ٢٩٥)، ومعجم المؤلفين (٢/ ٧٦).

ويوجد مخطوط به تقييدات على شرح منظومة البهوتي في علم الوضع، لمحمد أمين فتوي حماه، يوجد نسخة منه بمكتبة الملك سعود يقع في عشرين لوحة، برقم (٦٩٠٢) ف (١٤٠٠/ ١)، نسخ في القرن الثالث عشر، وأحتفظ بمصورة منه في مكتبتي.

[٥] مخطوط في المنطق، أحتفظ بمصورة منه في مكتبتي، ومنه نسخة مصورة بمكتبة الملك سعود برقم (٤٣٩٠) ف (١٠٤/ ١١)، بخط المؤلف، كتب في نهايته: «على أيد أفقر العباد إلى عفو ربه العلي محمد بن أحمد بن علي البهوتي الحنبلي، بصره الله بعيوب نفسه».

[٦] حاشية على شرح العقائد النسفية[1].

[٧] حاشيته على شرح الأشموني وهو موضوع الكتاب.

وفاته:

توفي الشيخ البهوتي الخلوتي بمصر سنة (١٠٨٨هـ)[2].

---

(١) العقائد النسفية لعمر بن أحمد النسفي ت (٥٣٧هـ)، والشرح لسعد الدين التفتازاني ت (٧٩١)، والنعت الأكمل (ص:٢٣٩)، ومختصر طبقات الحنابلة (ص:١٢٣).

(٢) السحب الوابلة (٢/ ٨٧٠)، والأعلام (٦/ ١٢).

وصف حاشية البهوتي على شرح الأشموني على الألفية

تقع حاشية البهوتي في مئة وثلاثين لوحة، أي: في مائتين وستين صفحة، والصفحة الواحدة بها خمسة وعشرون سطرا، والسطر به إحدى عشرة لفظة، كتبت بخط عربي مشرقي. وهي عبارة عن تقريرات وتحريرات كتبها على نسخته من شرح الأشموني على الألفية، ولم يجعلها كتابا مستقلا، وقد جردها بعض تلاميذه بعد وفاته، كما جاء ذلك في نهاية الحاشية، جاء في آخر الحاشية: «وهذا آخر ما يَسَّرَ اللهُ تعالى جمعه مما رأيته بهامش شرح الألفية للأشموني بخط شيخنا وأستاذنا الشيخ محمد بن محمد البهوتي الحنبلي نفع الله بها، كما نفع بأصلها إنه جَوَاد كريم، لا يخيب من قصده، ولا يحرم من سأله، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، كتبه الفقير علي محمد الراوي في ربيع أول من شهور سنة (١١٤٨هـ) ثمان وأربعين ومائة وألف، غفر الله له ولوالديه والمسلمين».

وتبدأ الحاشية بباب الكلام وما يتألف منه، وتنتهي بباب الإدغام.

ويبدأ البهوتي كلامه بـ(قوله) إشارة إلى قول الأشموني، ويختمه بـ(الخ) و(فتدبر) أو (تدبر).

وعند تناوله لكلام الأشموني فإنه لا يذكر أكثر لفظة أو لفظتين أو ثلاث على الأكثر، ثم يعلق عليه.

رموز البهوتي في حاشيته على الأشموني

استعمل البهوتي عدة رموز وإشارات في حاشيته على الأشموني وهي:

﴿ **(الأجهوري)**، ويقصد شيخه علي بن محمد الأجهوري المصري المالكي نور الدين ت (١٠٦٦هـ).

﴿ **(الخ)**، أي إلى آخر الكلام.

﴿ **(خ، المُعرِب)**، ويقصد الشيخ خالد الأزهري، والمُعرِب: الشيخ خالد الأزهري في إعراب الألفية.

﴿ **(الشر)** ويقصد الشارح الأشموني، وقد يصرح بلفظ (الشارح).

﴿ **(دنوشري)** عبد الله بن عبد الرحمن من دنوشر من قرى (المحلة الكبرى) بمحافظة الغربية بمصر، وتوفي بالقاهرة سنة (١٠٢٥هـ).

﴿ **(شط)** الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي ت (٧٩٠هـ).

﴿ **(شنواني)** أبو بكر إسماعيل بن فخر الدين بن نور الدين علي بن عُبيد الشنواني ولد بشنوان (منوفية) إحدى محافظات مصر وتوفي سنة (١٠١٩هـ).

﴿ **(شوبري، شيخنا الشوبري)**، ويقصد شيخه محمد بن أحمد الشوبري الشافعي ت (١٠٦٩هـ).

ﷺ (**طب**)، ويقصد به أبا منصور الطبلاوي المتوفى سنة (١٠١٤ هـ).

ﷺ (**طي**)، ويقصد به الطيبي شرف الدين حسن بن محمد الطيبي المتوفى سنة (٧٤٣هـ)، ورمز له ابن قاسم العبادي أيضا بـ(طي) في مخطوط حاشيته على شرح ابن الناظم[1]

ﷺ (**ع ش**)، ويقصد أستاذه علي بن علي نور الدين الشَّبْرَامَلِّسِي القاهري المتوفى (١٠٨٧هـ).

ﷺ (**غنيمي**)، ويقصد أستاذه أحمد بن علي الغنيمي الأنصاري الخزرجي المصري المتوفى (١٠٤٤هـ).

ﷺ (**ق س، ق، قاسم، العبادي، العلامة بن قاسم العبادي**)، ويقصد به العلامة أحمد شهاب الدين ابن قاسم الصباغ العبادي، وقد أكثر في النقل عنه والتأثر به، تُوفي سنة (٩٩٤هـ).

ﷺ (**قلت**)، يقصد به نفسه عند إبداء رأيه في المسألة.

ﷺ (**اللقاني**)، ويقصد شيخه إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني المالكي، برهان الدين، ت (١٠٤١هـ).

---

(١) استعمله ابن قاسم العبادي في حاشيته على شرح ابن الناظم مبحث المفعول فيه اللوحة رقم (٧٣٧٠/ ب) قال: «فكذلك سرت ميلا ونحو، طي». وقال (ص:١٠٠/ أ): «قوله: **(تفرد مع مردودة اللام)** الخ، فيه أن مردودة حال، والحال قيد في عاملها فيقتضي أنها لا تفرد إلا مردودة اللام مع أن فيها بعد الإفراد خلافا، ومن هنا تعلم حكمة نقل المحشي عبارة طي». واستعمله في باب حبذا، فقال في حاشيته على ابن الناظم اللوحة رقم (٧٤٥٤/ ب): «الفاعل (ذا) فلا يتبع طي». واللوحة (٧٥٣٣/ ب) قال: «فيقال اخش يا هند بحذف الياء، وقيل هي لغة طائية نقل هذا عنهم الفراء طي».

ﮩ (المتن)، ويقصد ألفية ابن مالك.

ﮩ (المص)، ويقصد به المصنف ابن مالك صاحب الألفية.

ﮩ (منصور)، (شيخنا منصور)، (الخال منصور) ويقصد به منصور بن يونس ابن صلاح الدين البهوتي الحنبلي المصري المتوفى سنة (١٠٥١هـ).

ﮩ (المُحَشِّي) ويقصد أصحاب الحواشي على الألفية أو شرح الأشموني.

منهج البهوتي في حاشيته(١)

من خلال تتبعي للبهوتي في حاشيته أستطيع أن أقول: إن البهوتي سار في حاشيته كما سار سابقوه مثل الأشموني في شرحه للألفية، فهو يصدر كلامه بنص من كلام الأشموني مشيرا له بـ(قوله) ويختمه بـ(الخ)، وغالبًا يتناول لفظة أو لفظتين، ثم يعلق أو ينقل تعليق غيره مع إشارته للمصدر، وأما كلام ابن مالك في الألفية فإنه كان يشير إليه بقوله (المص)، أو (المصنف)، أو (المتن).

وقد لاحظت عدة أمور منها على سبيل المثال:

استدراكات البهوتي واعتراضاته:

جاءت استدراكات البهوتي واعتراضاته متنوعة ومتعددة في أكثر من موضع مثال ذلك:

۝ استدرك على ابن مالك حيث قال: «قوله (وقَصْرُهَا مِنْ نَقصِهِنَّ أَشْهَرُ) فقال كان الأولى وقصرهن كما فعل الموضح لأن الأكثر في (هنَّ) أن يعود إلى جمع القلة و(ها) بعكس ذلك»(٢).

---

(١) ما كتب من كلام البهوتي بلون أسود غامق هو كلام الأشموني، وماسواه للبهوتي.

(٢) (ص:٢٢/ ب).

كما اعترض على ابن مالك قال: «قوله: **(وأصله فَوَه لامه هاء)** الخ، أي فحذفت عينه وهي الواو عوض منها الميم، فكان الأجدر أن يقول الناظم إن لم يعوض من غير الكلمة التي هي الواو ميم»[١].

ﮧ ومن اعتراضاته على ابن مالك في الألفية قوله: «قوله في المتن: **(بعكس ذاك)**[٢] الخ، قيل: هذا لا يتمشى على العكس اللغوي ولا المنطقي؛ لأن المراد أن هذا القسم مَنْ كَسَرَ فيه أكثر مِمَنْ فَتَحَ، والأول من فتح فيه أكثر ممن كسر قلت: فيه أنه يلزم عليه الإيطاء، وهو بعيد عند العروضيين أهـ كاتبه، **ولو قال:**

ونُـونَ مـا ثُـنِّيَ ومَـا بِـهِ التحَـقْ فَاكْسِرْ وَقَـلَّ مَـنْ بِفتحِـه نَطَـقْ

لسلم من ذلك من بنات أفكارك»[٣].

ﮧ كما أثنى البهوتي على الألفية حين استعمل ابن مالك القاعدة النحوية في الألفية استغناء عن ذكر القاعدة، فاستخدام ابن مالك للقاعدة إشارة إلى جواز القاعدة عنده مثال ذلك جواز عطف النكرة على المعرفة والعكس، فقد استعملها ابن مالك في الألفية في موضعين في باب المضمر حيث قال: (للرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ) فعطف (جر) النكرة على (النصب) المعرفة، والعكس استخدمه في قوله: (وَألِفٌ وَالواوُ َالنُّونُ لِما) فعطف (الواو) المعرفة على (ألف) النكرة، ولذلك لم يتعرض ابن مالك للمسألة في باب عطف النسق. أشار البهوتي إلى ذلك، فقال: «قوله أيضا في

---

(١) (ص:٢٣ / أ).

(٢) قال ابن مالك:

وَنُـــونُ مَـــا ثُـــنِّيَ وَالمُلحَـــقِ بِـــهْ بِعَكْـــسِ ذَاكَ اســـتَعمَلُوهُ فانتَبِـــهْ

(٣) (٢٨ / أ)، (٢٨/ ب).

المتن: (**لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ**)[١] الخ، وقوله فيما يأتي (**وألف والواو والنون**)[٢] قيل: عليه كان أولى منه أن يطرد الكل معارف أو نكرات ليسلم من عطف النكرة على المعرفة كما هنا أو عكسه كما يأتي، وأجيب عنه بأن هذا من المحال المعدودة من محاسن الألفية، فإنه نبه بذلك على جواز هذا الأمر، والدليلُ على وقوع ذلك منه قصدا وإرادته به التنبيه عدمُ التعرض للمسألة في العطف»[٣].

۞ اعترض عليه في جمع المؤنث السالم فقال: «قوله (**بسبب ملابسته للألف**) الخ، في كلامه شبه تناف، فإن قوله أولًا (بسبب) يقتضي كون الباء للسببية، وقوله ثانيًا (ملابسته) يقتضي كونها للملابسة لا أن يدعي أن قوله (ملابسته) ليس بيانا لمعنى الباء بل بباء للمتعلق، وفيه أن ظاهر كلامه أنه لغو متعلق بجمع لا بمحذوف، ويمكن أن يقال: مراده المتعلق المعنوي وهو في الواقع مستقر متعلق بمحذوف على أنه حال من الضمير في جمع أي ما جمع حالة كونه متلبسا بألف وتاء، أو يبقى المتعلق على حاله ويكون قوله (ملابسته) ليس بيانا لمعنى الباء بل بيان لجهة السببية، أي: وكأن سببا في جمعيته باعتبار ملابستهما له».

۞ تعقب البهوتي اعتراض الدماميني، فقال: «قوله في المتن: (**والثاني فاعل**

---

(١) قال ابن مالك:

لِلرَّفْعِ والنَّصْبِ وَجَرٍّ (نَا) صَلَحْ ... كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا المِنَحْ

(٢) قال ابن مالك:

وَأَلِفٌ وَالوَاوُ النُّونُ لِمَا ... غَابَ وَغَيرِهِ كَقَامَا وَاعْلَمَا

(٣) (ص:٣٥ / ب).

أغنى)[١] الخ، قال الدماميني في شرح التسهيل: «وهو منتقد فإنه لم يكن لهذا المبتدأ الخاص من خبر أصلا حتى يحذف ويغني عنه غيره أو يسد مسده، ولو تكلفت له تقدير خبر لم تأت، إذ هو في المعنى كالفعل، والفعلُ لا خبر له، ومن ثمة سمي بفاعله كلاما» انتهى»[٢].

ﷺ وانتقد البهوتي اعتراض الدماميني في مسألة استغناء المبتدأ بالمرفوع الذي يسد مسد الخبر، بقوله: «وأقول: انتقاده منتقد، والإغناء لا يلزم منه أن يكون له خبر بالفعل بل يكفي فيه أن يتم بواسطته وبحصول التمام به استغنى المبتدأ عن أن يكون له خبر، والاستغناء بهذا المعنى صادق مع عدم الإمكان»[٣].

ﷺ واستدرك على الأشموني مثال ذلك قوله: «**(أي الذي الله موليكه)** الخ، قدر الشارح الضمير متصلا، وإن كان الأرجح تقديره منفصلا؛ لأن صورة المسألة أن يكون كذلك، وهو مثال، فيكفي فيه الاحتمال». واستدرك عليه أيضا أن قال: «قوله: **(من هذا الجمع كأَذْرِعَاتٍ)** الخ، كان عليه أن يقول: (وما ألحق به)»[٤].

ﷺ واستدرك على الأشموني أيضا عند حديثه في الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة حيث قال: «قوله **(في نحو زيدًا أنا ضاربُه)**[٥] الخ، لو أسقط الهاء

---

(١) قال ابن مالك:

وَأَوَّلٌ مُبتَدأٌ وَالثَّانِي فَاعِلٌ أَغْنَى فِي: أَسَارٍ ذَانِ؟

(٢) (ص:٦٢/ أ)، (٦٢/ ب).

(٣) (ص:٦٢/ ب).

(٤) (ص:٥٥/ أ).

(٥) الأشموني (٣/ ٥).

لكفى في التمثيل واستغنى عن تكلف جعله من باب الاشتغال»[١].

﴿ واستدرك على الشيخ خالد الأزهري في إعراب الألفية قال: «ويلزم على هذا الإعراب تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ والفصل به بين المبتدأ، وقد أسلف أن كلا منهما لا يجوز عند أهل البصرة في غير ضرورة لكنه أسلف أنه سهل ذلك كونه جارا ومجرورا، ولو جعل (له) هو الخبر، و(يجب) حالا منه لسلم من ذلك»[٢].

﴿ واعترض على المرادي والشيخ خالد الأزهري، فقال: «قوله **(بارزة وهو ما له وجود في اللفظ)** الخ، هذا لا يناسب ما نقله المرادي، والأزهري في شرح التوضيح على المصنف من أنه قسم الضمير إلى بارز ومستتر، وقسم البارز إلى متصل ومنفصل، فالمستتر عنده قسيم للمتصل لا قسم منه كذا قرره شيخنا ع، وأقول التحقيق أنه لا تنافي، فإن المتصل له فردان فرد له صورة في الخارج كألف اضربا، وفرد لا صورة له كضمير قوله، والأول ضمير بارز، والثاني ضمير مستتر، فالمستتر قسم منه وقسيم له باعتبارين لأن المستتر أخص من مطلق المتصل فهو قسم له ومقابل للبارز المنقسم إلى المتصل والمنفصل فهو قسم لجنس المتصل، فالمتصل في التقسيم الثاني مأخوذ بالعنوان الكلي لا بالمضي المقابل للمستتر كما توهم»[٣].

﴿ واستدرك على ابن الوردي، فقال البهوتي: «قوله **(أو باسم فعل ليس**

---

(١) (ص:١٠٤/ ب).

(٢) (ص:٣٤/ ب).

(٣) (ص:٣٥/ ب).

بمعنى المضي) الخ، به تعقب ابن الوردي على المصنف حتى أنه قال: «كان ينبغي أن يُبدلَ المصنف هذا البيت بقوله:

وَمِـنْ ضَـمِيرِ الرَّفْـعِ مَـا يَسْـتَتِرْ ... كقُـمْ أَقُـمْ نَـزالِ تَـأْتِي تَشْـكُرْ

انتهى. والعجب حيث تعقب بهذا فقط مع أن غيره كالشارح ذكر ما تراه من فعل الاستتار وفعل التعجب وأفعل التفضيل»[1].

ومن آراء البهوتي النحوية التي ذكرها: رأيه في مجيء ما ظاهره وقوع الجملة الطلبية نعتا فقال: «قلت: ويفرق بين ما هنا وقوله في النعت (وامْنَعْ هُنَا إيقَاع ذات الطلب) الخ، لأن الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ولا يميز له إلا ما هو معلوم له قبل، والطلبية لا تكون معلومة قبل»[2].

كما كان للبهوتي رأي ووجهة نظر، مثال ذلك تعليقه على شيخه علي الشبراملسي بقوله: «وأجاب عنه أيضا شيخنا ع ش: بأنه لا يلزم من بناء الاسم لشبه الحرف أن يكون البناء متأصلا في الحرف لاحتمال أن يكون الآخر قد بني لشبهه بشيء، فدفع ذلك الاحتمال بقوله (وَكُلُّ حَرفٍ) الخ، ولي فيه نظر إذ لا يلزم من الاستحقاق بمقتضى مشابهته لشيء»[3].

وقد يتناول البهوتي بيت الشاهد بالتحليل اللغوي، كما في بيت:

وتُـــــبْلَى الألَى............ ....

---

(١) (ص:٣٦/ أ).
(٢) (ص:٦٣ / ب).
(٣) (ص:١٧/ ب).

الخ، الأولى التي بدأ بها للذكور العقلاء على الأصل بدليل (يستلئمون) أي يلبسون اللامة في الحرب وهي الدرع، والثانية وقعت موقع (اللاتي)، والمراد بها خيول الحرب، والحِدَأ جمع حِدْأة وهو الطائر المعروف، والقُبْلَةُ: التي في عينها قَبَلٌ بفتحتين أي حَوَلٌ»(١).

۞ من الأمور المهمة التي لاحظتها على البهوتي اهتمامه بتوثيق المراجع والآراء من مظانها، وبذلك يستدل على صحة بعض المراجع سواء المتفق عليها أو المختلف فيها، مثل تعليقات ابن مالك على كافية ابن الحاجب فقد نسبت خطأ لابن جماعة، ولكن البهوتي في حاشيته أثبت الصواب، فقال: «قوله **(وربما جاءت للزمان)** الخ، جاءت أي الأخيرة مضمومة الهاء، ومَثَّلَ في نكته الحاجبية لمجيئها للزمان بقوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُوا۟ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠]»(٢).

۞ لاحظت الأمانة العلمية التي كان يتحلى بها البهوتي ويتمثل ذلك في صحة نقولاته التي قمت بتوثيقها من مصادرها، وهذا أيضا يدل على أن البهوتي كان يحتفظ بالعديد من المخطوطات خاصة التي كتبت بخط مؤلفيها، فكان يقول (وجدت بخطه، كتب بخط يده، وهكذا).

۞ لاحظت دقة عبارة البهوتي عند النقل عن الآخرين مثال ذاك، قال البهوتي «فالجواب بما علل به ابن الحاجب في أماليه وهو: «أن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه بما ليس بينه وبين مشابهته إلا في الجنس الأعم، وهو

---

(١) (٤٩/ ب).
(٢) (ص:٤٨/ ب).

كونه كلمةً، وشبهُ الاسم بالفعل وإن كان نوعا آخر إلا أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف»[١]. وفي أمالي ابن الحاجب: «مما ليس بينه وبينه مناسبةٌ»، وأرى أن عبارة البهوتي أصح لقوله (الشبه) كما أنه يتكلم عن سبب بناء الاسم وهو الشبه بالحرف... ولا يسلم من التصرف في بعض المواضع كما في نقله من التسهيل وشرحه قال البهوتي: «قوله (**أيضا في نحو جاءني هذان**)[٢] الخ، وهو ما اختاره ابن مالك في تسهيله، ونَصُّ عبارتِه فيه: «وليس الإعرابُ انقلابَ الأَلِفِ والوَاوِ يَاءً، ولا مُقدَّرًا في الثلاثةِ، ولا مَدْلُولا عليه بها مُقَدَّرًا في مَتْلُوِّها، ولا النُّونُ عِوَضٌ مِنْ حركةِ الواحدِ، ولا مِنْ تنوينِه، ولا مِنْهُما، ولا مِنْ تَنْوِينَيْنِ فصاعدًا خلافًا لزاعمِي ذلك، بل الأحرفُ الثلاثةُ إعرابٌ»[٣].

Ꙭ كما اتضح لي أن البهوتي كان يحتفظ لنفسه بمخطوطات نادرة غاية في النفاسة وهي مفقودة إلى الآن، من ذلك حواشي وتعليقات ابن هشام على الألفية، قال البهوتي: (**واللامُ**) الخ، يجوز نصب اللام مفعولا لـ(قدمت) على أن ارتكب أمرين: تقديم معمول فعل الشرط على أداته، وهو منسوب إلى الكسائي، والآخر حذف الفاء من جواب الشرط وهو جملة اسمية وهو مخصوص بالضرورة، انتهى كذا بخط ابن هشام على المتن»[٤]. وحواشي وتعليقات ابن هشام على التسهيل

---

(١) (ص:١٢ / أ).

(٢) (ص:٢٨/ ب).

(٣) تسهيل الفوائد (١/ ١٣)، وشرح التسهيل (١/ ٧٣).

(٤) (ص:٤٨/ أ).

وهي وعلى مقدمة التسهيل أيضا، وقد نقل نصوصا منها مثال ذلك ما ذكره: «وفي الحواشي التسهيلية لابن هشام الإشارة (ذا) والتاء للتأنيث، وهي التاء في امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق، وليس بصفة»(١)وقال: «يجوز نصب اللام مفعولا لـ(قدمت) على أن ارتكب أمرين: تقديم معمول فعل الشرط على أداته، وهو منسوب إلى الكسائي، والآخر حذف الفاء من جواب الشرط وهو جملة اسمية وهو مخصوص بالضرورة، انتهى كذا بخط ابن هشام على المتن»(٢). وقال: «وقوله (**مالم تضف**) الخ،: («ما» مصدرية ظرفية لا شرطية؛ لأنها لا تجد مسمى تقع عليه هنا، ولا محل إعراب تستحقه حينئذ، فيَرِدُ عليه إحدى عشرةَ مسألة)، انتهى بخط ابن هشام»(٣). وقال: «(**وجاء في اللغة لمعان خمسة**) الخ، ذكر ذلك الشيخ بهاء الدين ابن النحاس، واعترضه ابن هشام في شرح خطبة التسهيل: (بأن في الأقسام تداخلا، فإن المقدار راجع إلى المِثل، لأن مقدار الشيء مِثلُه، وكذلك القِسْمُ؛ لأنَّ الأقسامَ متماثلةٌ من حيث انقسامها من ذلك الشيء، ولهذا يقال: هذا الشيء على ثلاثة أضرُب، وهو مأخوذ من الضريب وهو المِثل، وتقليل الاشتراك مهما أمكن ادعاؤه أولى). قول كلام ابن هشام لا يخلو عن نظر»(٤).

۞ ومما تميز به البهوتي في حاشيته الاهتمام بضبط الألفاظ، من ذلك قوله:

---

(١) (ص:٨١/ أ).

(٢) (ص:٤٨/ أ).

(٣) (٥٤ / أ).

(٤) (ص:٣/ ب).

«قوله (أَنَا الذَّائِدُ الحامِي) الخ، الذائد بذال معجمة أوله ومهملة آخره من ذاد يزود إذا منع»[١].

وقوله: «وخِرْنِق بكسر الخاء المعجمة والنون وهو علم منقول من ولد الأرنب»[٢].

وقوله: «وقوله (بَجَلْ) بفتح الباء والجيم بمعنى حسب، وضبطه بعض شراح أبيات الكتاب (بِخَل) بالباء الجارة والخاء المعجمة وأراد به الخل المعهود، وهذا أقرب»[٣].

وقوله: «قوله (وخظب) الخ، هو بمعجمتين ومعناه في الشارح. قوله (بمعجمتين) الخ، قد راجعنا الصحاح والمصباح والأساس والتقريب والمختار والمزهر، فلم نجد فيها هذه المادة فضلا عن كونها بهذا المعنى الذي ذكره الشارح، وإنما الموجود فيها (أخطب) بخاء معجمة ثم طاء مهملة لكن فعله خطب كفرح وأما خطب كظرف فهو أخطب إذا صار فصيحا في الخطبة فمذكور»[٤].

وقوله: «وقوله (شَلَّتْ يَمِينُكَ) الخ، بفتح الشين المعجمة أكثر من ضمها».

وقوله: «قوله: (يا مَضَارُّ) أصله مَضَارِر بكسر الراء الأولى».

---

(١) (ص:٣٧ / ب).
(٢) (٤١/أ).
(٣) (٥٧ / ب).
(٤) (١٠٤/أ).

قوله:

بِعُــــكَاظَ يُغْشِــــي.........   ....

الخ، روي بالمعجمة والمهملة من الإغشاء أو الإعشاء»[١].

وقوله: «

....   حــــتى تَبَـــــذَّخَ........

الخ، أي تكبر وارتفع من البذخ بفتح الموحدة والمعجمة الأولى وهو التكبر والارتفاع»[٢].

ﮋ وأثبت البهوتي صحة بعض العبارات التي حدث بها تصحيف أو تحريف في مواضعها مثال ذلك ما ذكره في تعليقه على تعريف المثنى فقال: «عبارة التوضيح وهو ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين، وأورد عليه اللقاني أنه صادق بالضمير في أنتما قائمان وباثنين واثنتين إذ هي مُغنية عن أنت وأنت، وعن رجل ورجل وعن امرأة وامرأة»[٣]. والمثبت في حاشية يس على شرح التوضيح (معنية) بالعين، والصواب ما أثبته البهوتي في المخطوط لأن المثنى استغناء عن عطف مثله عليه.

ﮋ كما استعمل البهوتي عبارات ومصطلحات نحوية وصرفية مثل: إعطاء الأصل للأصل والفرع للفرع قال: «قوله: **(أُعربا بحركاتٍ مقدرةٍ على الألف)** الخ، أي من باب أعطى الأصل للأصل أعني بالأصل الأول الإعراب بالحركات فإنه أصل للإعراب بالحروف، وبالأصل الثاني الإضافة إلى الظاهر فإنها أصل

---

(١) (٨٣/أ).

(٢) (٩٧/أ).

(٣) (٢٥/أ).

للإضافة إلى المضمر أي فيكون إعرابها بالحروف عند إضافتها للضمير من باب إعطاء الفرع للفرع أعني بالفرع الأول الإعراب بالحروف وبالفرع الثاني الإضافة إلى الضمير»[١]. واستعمل مصطلحا صرفيا عند حديثه عن أصل (ابن)، فقال: «والجمعُ يرد الأشياءَ إلى أصولِها... والمحذوفُ لعلةٍ كالثابتِ»[٢].كما استعمل مصطلح الأصل المهجور فقال: «قوله: (**وشذ بنون في جمع ابن**) أي لا في جمع بَنَو لأنه أصل مهجور»[٣]. وقال: «وشِفَاه إذ التكسير والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها»[٤]. وقال ردا على ابن هشام: (وقد يجاب عن ابن هشام بأنه حجة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ »[٥].

۞ واستعمل قاعدة أن الشاهد متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال فقال: (**وأجاز يونس أما العبيدَ**) الخ، كان مقتضى الظاهر أن يقول: وأجاز يونس كونه غير مضدر مستدلا بقولهم: أما العبيدَ الخ، لأن هذا المثال من عنديات يونس، ورَدَّ استدلالَه الدمامينيُّ بجواز أن يكون مفعولا به، وحيث تطرق الاحتمال سقط الاستدلال، تدبر»[٦].

---

(١) (ص ٨٩)، (٢٥/ ب).

(٢) (٢٦/ أ).

(٣) (ص:٢٧/ أ).

(٤) (٢٦/ ب).

(٥) (ص:٢٣/ ب).

(٦) (ص:٨٤/ أ)، (٨٤/ ب).

منهج البهوتي في استعمال أصول النحو(١)

أصول النحو: علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفيته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المسند(٢).

ويرى البعض(٣) أن أدلة النحو ثلاثة: السماع، والإجماع، والقياس، وهناك(٤) من أضاف استصحاب الحال.

السماع:

هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فيشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين نظما ونثرا(٥).

وقد استعمل البهوتي السماع في حاشيته بتوسع، ويتضح ذلك من خلال جملة ما استدل به فقد استشهد بواحد وخمسين ومئة بيت من الشعر (١٥١)، كما استشهد بأربع وتسعين آية قرآنية (٩٤)، وبعض القراءات القرآنية، واستدل بالعديد

---

(١) ما كتب باللون الأسود الغامق هو من كلام الأشموني، وما سواه كلام البهوتي.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو (ص:٧٢).

(٣) الخصائص (١/ ٣٤، ١٨٩).

(٤) لمع الأدلة (ص:٨١).

(٥) الاقتراح في علم أصول النحو (ص:٧٢).

من الأمثال والأقوال والأساليب المتنوعة.

✎ واعتمد البهوتي على عدم السماع في الرفض فقال: «قال المبرد: «بنات أوبـر نكرة، و(أل) فيه مُعرِّفة لأن أصله أي مفرده (ابن أَوْبَـر)، وهو نكرة كـ(ابن لَبُون)»، ويَرِدُّ ما قاله أنه لم يسمع (بنات أَوْبَر) إلا ممنوع الصرف؛ لأن مفرده (ابن أَوْبَر) وهو علم على نوع من الكمأة رديء، ثم جمع على بنات أوبر»[1].

✎ واستعمل السماع فقال: «عبارة ابن عقيل في شرح التسهيل حكاه الأخفش، وأجازه الكوفيون، وألحق قصره على السماع كالذي قبله انتهى»[2].

✎ وأشار إليه في مسألة دخول (أل) التعريف على العدد المركب فقال: «قوله (**وإذا كان العدد مركبا ألحقت حرف التعريف بالأول**) الخ، ومنه قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**إنْ كنتَ صائمًا فَصُمْ الثلاثَ عَشْرَةَ، والأربعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً**»، وهكذا الباقي، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه ابن عقيل. قوله: (**عند أصحابنا**) الخ، أي البصريين، ومنه يؤخذ أن الزمخشري بصري. قوله (**نعم يجوز**) الخ، عبارة ابن عقيل في شرح التسهيل حكاه الأخفش، وأجازه الكوفيون، وألحق قصره على السماع كالذي قبله»[3].

✎ واستعمله في حذف العائد المجرور من جملة الصلة، فقال: «رأيت بخط شيخنا العلامة الغنيمي ما نصه حذف العائد المجرور قياسا في مسألة واحدة

---

(١) (ص:٥٩ / أ).

(٢) (ص:٦١/ أ).

(٣) (ص:٦١ / أ).

نحو: البُرُّ الكُرُّ بستينَ، أي: الكُرُّ منه، وقد بين ذلك في المغني، وأطال فيه، وأما الحذف السماعي ففي غير ذلك على ما بينه أو في بيان»[(١)].

۞ واستعمله أيضا فقال: «(**وقد يرد**)[(٢)] الخ، أي ورد فهو من قبيل استعمال المضارع في موضع الماضي قصدا للاستمرار المشعر بأنه يجوز فيه القياس على ما ورد ولا يقتصر على مجرد السماع، أو أن مقام البيان والتعاريف لا ينظر في الأفعال الواقعة فيه إلى خصوص زمان كما هو مصرح به في مقام التعريف، مثله مقام البيان»[(٣)].

۞ وقال في مسألة تثنية وجمع المصدر: «(**والمشهور الجواز نظر إلى أنواعه**) الخ، مفاد هذه العبارة أن الخلاف في جواز تثنيته وجمعه قياسا للأنواع على الأفراد، ومنهم من منع ذلك من أصله، والذي في كلام غيره أنه قد ورد عن العرب تثنيته وجمعه، ثم اختلفوا في قياس ما لم يسمع على ما سمع، فمنهم من أجاز القياس، ومنهم من منعه فتدبر»[(٤)].

۞ وقال في المصدر الثلاثي: «قوله (**وزكم زكاما**) الخ، في التمثيل به نظر من وجهين: الأول أنه من باب فعل بضم الفاء وكسر العين؛ لأنه لم يسمع إلا مبنيا للمفعول...»[(٥)].

---

(١) (ص:٦٣ / ب).

(٢) قال ابن مالك:

وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إنْ وُجِدْ ... فِي اللَّفْظِ مَفعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ

(٣) (ص:٧٩ / ب).

(٤) (ص:٨٤ / أ).

(٥) (ص:١٠٣ / أ).

۞ واستعمله في مسأله إعمال أفعل التفضيل، قال: «قوله **(وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن)** الخ، عبارة الشيخ خالد عند قول متن التوضيح في أول باب المفعول فيه لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعا هذا، وقد قال الموضح في الحواشي: ومن خطه نقلت قال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع غلط من قال: إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء:٨٤]، وليس تمييزا لأنه ليس فاعلا في المعنى كما هو في زيد أحسن وجها»[١].

۞ واستعمله في النعت بالمصدر، فقال: «**(تنبيهان الأول)** الخ، أفاد بالتنبيه الأول أن النعت بالمصدر غير مطرد بل مقصور على السماع أنه قد سمع النعت به في الجملة لكن يستقر منه أن المسموع منه غير المصدر الميمي، فمن قال إن التنبيه الأول يغني عن الثاني كلامه في حيز المنع»[٢].

كما استعمله، فقال: «**(وأجاز يونس أما العبيدَ)**[٣] الخ، كان مقتضى الظاهر أن يقول: وأجاز يونس كونه غير مصدر مستدلا بقولهم: أما العبيدَ الخ، لأن هذا المثال من عنديات يونس، ورَدَّ استدلالَه الدمامينيُّ بجواز أن يكون مفعولا به، وحيث تطرق الاحتمال سقط الاستدلال تدبر، ورده سيبويه[٤] بأن هذا النصب لغة خبيثة رديئة يعني فلا يجوز التخريج عليها، فتدبر كلام الشارح، فإن قوله

---

(١) (ص:١٠٨ / أ).

(٢) (ص:١٠٩ / ب).

(٣) الكتاب (١/ ٣٨٩).

(٤) المصدر السابق.

(وأنكره سيبويه) يوهم أن سيبويه أنكر سماعه بالمرة»[١].

في المنادى المضاف لياء المتكلم: «تقول للواحد هات وتعال بالبناء على حذف الياء من الأول والألف من الثاني ويبنيان على حذف النون تقديرا في غير ذلك إذا لم يسمع لها مضارع»[٢].

(١) (ص:٤٨/ أ)، (٤٨ / ب).

(٢) (ص:١١٧/ ب).

القياس

هو العلم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب[١]، أو هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[٢]، وقد استعمله البهوتي في حاشيته، واعتمد عليه كثيرا، مثال ذلك:

ﷺ فأشار إليه في (أل)، فقال: «قوله (**تقول تباركت بالله**) الخ، قال (خ)[٣] في التصريح بعد نقله كلام البجائي هذا ما نصه: «فهذا إن كان مسموعا فذاك، وإلا فاللغة لا تثبت بالقياس»[٤] فيه نظر، فإنا لا نسلم أنه قياس في اللغة لجواز أن يكون ذلك من قبيل الاستقراء، وما ذكره محقق له، ولو سلم فلا نسلم أن القياس في اللغة ممتنع، ولو سلم أنه ممتنع لكن لا يمتنع مطلقا بل في المدلولات، أما في الأحكام كما هنا فلا يمتنع نبه عليه ابن جماعة في نظير ذلك، وقال ابن الأنباري[٥]: وهو أي القياس: «حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»[٦].

ﷺ وأشار إلى القياس، فقال: «وقال ابن هشام: الإضافة التي يحسن اعتبارها

---

١) الاقتراح (ص:١٥٢).
٢) الإغراب في جدل الإعراب (ص:٤٥).
٣) يقصد الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح على التوضيح (١/ ٤٥).
٤) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٤٥).
٥) الإغراب في جدل الإعراب (ص:٥٤).
٦) (ص:٩/ أ).

هي الإضافة القياسية كإضافة (أي)، فإنها إضافة إلى المفردات، وقد تنفك لفظا كما هو قياس الإضافة بخلاف إضافة (لدن)، فإنها لازمة لفظا، وبخلاف (إذ) و(إذا) فإنها إلى الجمل، انتهى، وقد ينظر في خروج الإضافة الملازمة عن القياسية مع أنه اعتبر في توضيحه الملازمة في معارضة السيد»[١].

ﷺ وذكره عند الرد على يونس في النسب إلى أخ وأخت، فقال: «ثم قال: والنسبة إلى الأخ أخويّ، وكذلك إلى الأخت لأنك تقول: أخوات، وكان يونُسُ[٢] يقول: أُخْتِيّ، وليس بقياس»[٣].

ﷺ وذكره في رد أبي حيان على من يجوز جمع (حم) على حمون فقال: «قول المصنف: «ولو قيل في حَمٍ حَمُونَ لم يمتنع لكن لا أعلم أنه سمع»[٤]، وقال أبو حيان[٥]: «ينبغي أن يمتنع لأن القياس يأباه»»[٦].

ﷺ وذكره في حد إعراب المثنى وجمع المذكر السالم، فقال[٧]: «وعن الثاني بأن الموجب للقلب الفرق، وإن كان القياس ما ذكر، ولذلك لاحظه من العرب من يجري المثنى بالألف مطلقا»[٨].

---

(١) (ص:١٤ / أ).

(٢) الكتاب (٣/ ٣٦١، ٣٦٣).

(٣) (ص:٢٢/ أ)، (٢٢/ ب).

(٤) شرح التسهيل (١/ ٩٨).

(٥) التذييل والتكميل (٢/ ٤١).

(٦) (ص:٢٣/ ب).

(٧) هذا الكلام نقله البهوتي عن الهمع (١/ ١٥٧، ١٥٨).

(٨) (ص:٢٧/ ب).

﴿ وأشار إليه عند التعليق على بيت من الشعر فقال: «قوله (**إِلَّاكِ دَيَّارُ**) الخ، أي أحد أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد، والمبالات بالشيء الاكتراث به، و(ما) زائدة،أي: حابنا إلى عدم مجاوزة أحد غيرك إيانا إذا كنتِ جارتنا، وحاصله إذا حصلت أيها المحبوبة فلا التفات لنا إلى غيرك، والشاهد في (إلاك) والقياس إلا إياك»[1].

﴿ وذكره في الاسم واللقب والكنية، فقال: «قوله: (**وكنية هي ما صُدِّرَ بأب**) زاد الإمام الرازي وتبعه الرضي: أو ابن أو بنت، وينبغي زيادة ما صدر بـ(أخ) أو (أخت) كما أشار إليه بعضهم حيث قال بعد ما تقدم هذا ما قالوا، ولا يخفى أن إخراج ما صدر بـ(الأخ) أو (الأخت) على الكنية لا يخلو عن شيء انتهى، وعلى قياسه لا يبعد أن يزاد ما صدر بـ(عم) أو (عمة) أو (خال) أو (خالة) فإن ذلك قد يغلب على بعض أفراده بل ذلك واقع»[2].

﴿ واستعمله في حذف العائد من جملة الصلة المجرور، فقال: «رأيت بخط شيخنا العلامة الغنيمي ما نصه حذف العائد المجرور قياسا في مسألة واحدة نحو البُرُّ الكُرُّ بستينَ، أي: الكُرُّ منه، وقد بين ذلك في المغني وأطال فيه»[3].

﴿ واستعمله في باب كان وأخواتها، فقال: «قوله في المتن: (**إن كان غير الماضي**) الخ، أي جاز استعماله بأن لم يعلم أنهم منعوا منه فلا يرد أن قضية العبارة

---

(١) (ص:٣٤ / ب).

(٢) (ص:٤٢ / أ).

(٣) (ص:٦٣/ ب).

امتناع التكلم بها لم تستعمله العرب بالفعل وإن جاز استعماله بمقتضى القياس، وقوله منه أي من الماضي، ولعل التقدير من مادته فتظهر النية»(١).

ﮩ واعتبر البهوتي حذف النفي قبل الفعل (فتئ) قياسا، فقال: «قوله: (**تفتؤ**) الخ، أي لا تفتؤ، والحذف هنا مقيس»(٢).

وقال في باب الفاعل: «قوله (**تاء مضارع**) الخ، تاء الأولى منصوبة، والثانية مرفوعة ضرورة أنه قد علم مما سبق حكم التاء الأولى دون الثانية، فهي مقيسة على الأولى فتدبر»(٣).

ﮩ واستعمله في النائب عن الفاعل، فقال: «قوله في المتن (**وقد يرد**) الخ، أي ورد فهو من قبيل استعمال المضارع في موضع الماضي قصدا للاستمرار المشعر بأنه يجوز فيه القياس على ما ورد ولا يقتصر على مجرد السماع»(٤).

ﮩ واستعمله في المصدر الثلاثي، فقال: «قوله في المتن (**إن كان غير الماضي**) الخ، أي جاز استعماله بأن لم يعلم أنهم منعوا منه، فلا يرد أن قضية العبارة امتناع التكلم بها لم تستعمله العرب بالفعل، وإن جاز استعماله بمقتضى القياس، وقوله منه، أي: من الماضي، ولعل التقدير من مادته فتظهر النية»(٥).

---

(١) (ص:٧٠/ ب).
(٢) (ص:٧٠/ ب).
(٣) (ص:٧٦/ ب).
(٤) (ص:٧٩ / ب).
(٥) (ص:١٠٣ / أ)، (١٠٣/ ب).

ﵻ وقال في المصدر الثلاثي: «قوله في المتن: (وغيرُ ذِي ثَلاثَةٍ مَقِيسُ) الخ، فيه أن الإضافة للعموم، فيعطى أن جميع مصادر غير الثلاثي مقيسة مع أنه ينافيه قوله الآتي: (واجْعَلْ مَقِيسًا) ثانيًّا لا أولًا، فلذلك حول الشارح العبارة إلى ما تراه من جعل العموم والاستغراق في المضاف إليه لا في المضاف، أي: إن كل فعل ثلاثي لا بد له مصدر مقيس؛ لأن كل مصدر له لا يكون إلا مقيسا»[1].

ﵻ واستعمله فقال: «قوله: (والصحيح أنه لا يقاس عليه لقلته) الخ، قال الدماميني فإن قلت هذا وإن كان بعضهم أجاز قياسه في باب الإضافة:

الوَاهِبُ المِئَـةِ الهِجَـانِ وَعَبْـدِها ....

قياسا ومنهم المصنف يلزمه أن يجيز مثل هذا ولا يتوقف فيه»[2].

ﵻ واستعمله في باب النعت، فقال: «فيقال لا راكب الناقة طليحان على أن المعنى الناقة وراكبها طليحان، ومقاوم زيد قويان على أن المعنى زيد ومقاومه قويان، فهل على قياسه هنا يصح أن يقال جاء غلام زيد الكريمان على معنى جاء زيد وغلامه الكريمان»[3].

---

(١) (ص:١٠٣ / ب).

(٢) (ص:١٠٥/ ب).

(٣) (ص:١٠٩ / ب).

الإجماع

والمراد به إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة، ويكون حجة إذا لم يخالف المنصوص، ولا المقيس على المنصوص، وإلا فلا[١].

وقد استعمل البهوتي الإجماع في عدة مسائل تعرض لها بحاشيته، مثال ذلك:

ﮩ قال: «قال أبو حيان: «فلو سميت رجلا بزينب أو سلمى أو أسماء جُمِع بالواو والنون بإجماعٍ اعتبارا بمسمياتها الآن أي لاعتبار اللفظ»[٢]»[٣].

ﮩ كما استعمل البهوتي الإجماع، وعبر عنه بالاتفاق بين البصريين والكوفيين، فقال: «والمنقول عن سيبويه[٤] أنه أجاز في (هو) من قوله تعالى: ﴿أَن يُمِلَّ هُوَ﴾ [البقرة:٢٨٢]، كونه فاعلا أو توكيدا، وكذلك إذا أبرز الضمير حيث جرى الوصف على غير من هو له يكون فاعلا باتفاق البصريين والكوفيين»[٥].

---

(١) الاقتراح (ص:١٤٦).

(٢) التذييل والتكميل (١/ ٣٠٤) بتصرف.

(٣) (ص:٢٩/ ب).

(٤) ذكره المرادي منسوبا لسيبويه في شرح التسهيل للمرادي (ص:١٤١،١٤٠)، وانظر أيضا الكتاب (٢/ ٣٥٠)، والمقتضب (٣/ ٢١٢)، والتذييل والتكميل (٢/ ١٣٣)، ولعل أقرب ما ذكره سيبويه لذلك قوله في الكتاب (٢/ ٣٥٠).

(٥) (ص:٣٦/ أ).

❧ وقال: «قوله: (**مثاله عند خوف اللبس**) الخ، أشار بالإتيان بالأسئلة كلها من باب الوصف دون الفعل إلى أن محل الخلاف بين الفريقين[(١)] في ذلك دون الفعل كما صرح به الرضي، فإنه قال: كون مطلب الفعل لا يبرز فيه الضمير وإن أمن اللبس عند البصريين والكوفيين على ما نقله الرضي، وهو موافق لما نقله الراعي عنهم بعد ذكر مثل هذه، وحكاية الخلاف بين الفريقين ما نصه وأما الفعل فقد اتفقوا كلهم على أنه لا يجب تأكيد ضميره أُلبس أو لم يُلبس لأن التأكيد فيه لا يرفع اللبس إلا في أربعة مواضع كما مر بخلاف الصفة»[(٢)].

وقال في باب التنازع: «قوله (فيه اتفاقا) الخ، أي من البصريين والكوفيين يعني أن الفريقين اتفقوا على إعمال واحد لا غير مع جواز إعمال الآخر، وإنما اختفوا في الترجيح فقط كما يأتي، ويرد على دعوى الاتفاق في إعمال واحد فقط مذهب الفراء الآتي فيما إذا اتفق العاملان في طلب المرفوع من أن العمل لكل منهما، وأنه لا إضمار، فلعل المراد أنه متفق عليه في الجملة»[(٣)].

❧ وقال: «قوله (**لوجوب كون العامل**) الخ، نقلوا الإجماع في هذه المسألة المعللة بما ذكر مع أن مقتضى تجويز سيبويه[(٤)] مجيء الحال المبتدأ وتعليله بأنه

---

(١) الخلاف في إعراب الضمير فالبصريون يجعلونه فاعلا، وجوز الكوفيون كونه فاعلا وتأكيدا، حاشية الصبان (١/ ١٩٩).

(٢) (ص:٦٤/ ب).

(٣) (ص:٨٢ / ب).

(٤) الكتاب (١/ ٢٥٦، ٢٦١، ٢٦٢-٢/ ٥٢، ٨٨، ٩١، ١١٢، ١٢٦، ٣٣٨).

لا يشترط عنده أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها أن سيبويه لا يرتضي هذه العلة»[١].

ﮩ وقال في نصب أفعل التفضيل مفعولا به: «عبارة الشيخ خالد عند قول متن التوضيح في أول باب المفعول فيه لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعا»[٢].

(١) (ص:٩٠/أ).

(٢) (ص:١٠٨/أ).

استصحاب الأصل

وهو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل على الأصل[١]

ﷺ استعمل البهوتي (استصحاب الأصل) وعبر عنه بـ(مراعاة الأصل)، فقال: «قوله: (**أيضا وهو مصدر أريد به المفعول**) الخ، فيه أنه قد صار حقيقة عرفية في ذلك فلا حاجة إلى قولنا أريد به الخ، إلا أن يقال: إنه مراعاةٌ للأصل،

موقفه من مذهب البصريين:

ذكر البهوتي المذهب البصري تصريحا في سبعة وعشرين موضعا، من أمثلة ذلك:

ﷺ في باب الكلام وما يتألف منه، فقال: «(قوله (**الكلام**) الخ، انظر هل يمكن إعرابه على وجه لا يلزم عليه جريان الصلة على غير من هي له اللازم عليها وجوب إبراز الضمير عند البصريين، أقولُ نقل الراعي في باب المبتدأ أن البصريين فَصَّلوا في وجوب إبراز الضمير بين ما إذا كان المتحمل للضمير وصفا أو فعلا، فأوجبوه في الأول دون الثاني»[٣].

---

(١) الاقتراح (ص:٢٢٣)، والإغراب في جدل الإعراب (ص:٤٦)، ولمع الأدلة (ص:١٤١).

(٢) (ص:٣/ ب).

(٣) (ص:٤/ ب).

ﮪ في أنواع التنوين قال: «قوله **(لغير توكيد)** احترز به نحو قوله: ﴿لَنَسۡفَعَۢا﴾ [العلق:١٥]، لأنها خارجة بقوله: وتسقط خطًّا بناء على المذهب البصري أنها تكتب بالنون»[١].

ﮪ وقال: «إذِ البصريون لا يجيزون زيادة شيء من الأسماء»[٢].

ﮪ وفي (أي) الموصولية، قال: «وجرى البصريون على جواز إعمال المستقبل المتأخر في (أي)»[٣].

ﮪ في باب اشتغال العامل عن المعمول، قال: «قوله **(واللام في المحل بدل)** الخ، هذا مذهب كوفي لا يراه المصنف فكان الأولى حمله على ما يقوله البصريون من أن التعريف اللامي قائم مقام التعريف الإضافي أو أنه من قبيل تقدير الصلة والأصل المحل له»[٤].

ﮪ وذكره، فقال: «قوله: **(مبتدأ خبره الجملة بعده)** الخ، يعنى على معنى أن (الكلام) مبتدأ ثان، و(قد يؤم) خبره، والظرف متعلق بـ(يؤم)، ولا يجوز أن يكون (كلام) فاعلا لـ(يؤم)؛ لامتناع تقديم الفاعل على الفعل، فأطلق الشارح اعتمادا على القواعد، قال الأزهري: «وقدم معمول الخبر على المبتدأ الثاني، وفصل بين المبتدأ الأول وخبره للضرورة». انتهى، وهو مبني على طريقة البصريين، وإلا

---

(١) (ص:٧/ ب).
(٢) (ص:٢٥/ ب).
(٣) (ص:٥٤/ ب).
(٤) (ص:٨٠ / أ).

فالكوفيون يجوزون تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ في السعة عند الفريقين»[١].

۞ وذكر رأي البصريين وغيرهم في الخلاف في الضمير في(إياك)، فقال: «قوله (**أو خطاب أو غيبة**) الخ، «استشكل بأن الضمير على ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب و(إيا) على حدتها لا تدل على ذلك، وأجيب بأنها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة، فعند الاحتياج إلى التمييز أردف بحروف تدل على المعنى المراد، كما أردف الفعل المسند إلى المؤنث بتاء التأنيث» انتهى من التصريح، ثم قال بعد نقل على مذهب سيبويه هذا ومقابله على مذاهب ثلاثة: أحدها ما ذهب إليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره أبو حيان أن اللواحق هي الضمائر، وكلمة (إيا) عماد أي زائدة يعتمد عليها لواحقها ليتميز به الضمير المنفصل من الضمير المتصل، ثم قال بعد نقله مذهب الخليل، الثالث ما ذهب إليه الزجاجي أن (إيا) اسم ظاهر لا ضمير واللواحق له ضمائر أضيف (إيا) إليها، فهي في محل خفض بالإضافة»[٢].

۞ وذكرهم عند تعرضه لشروط عمل (ما) الحجازية، فقال: «قوله (**وكذا إنِ انْتَقَضَ المنفِيُ بإلا**) الخ، وإن انتقض بـ(غير) لم يؤثر فيجب النصب عند البصريين نحو ما زيد غير قائم»[٣].

۞ وذكرهم في النائب عن الفاعل، فقال: «(**فكلام الناظم على حذف مضاف**)

---

(١) (ص:٦/ ب).
(٢) (ص:٣٦/ ب).
(٣) (ص:٧١/ ب).

الخ، وفي المرادي جواب غير هذا، محصله أنه من باب الاكتفاء بذكر أحدهما عن الآخر لأنهما متلازمان، لكن كلامه يقتضي تمشية كلام المصنف على أن النائب المجموع وكلام الشارح يقتضي تمشيته على أنه المجرور فقط، إلا أنه وإن كان مذهب البصريين لا يوافق كلام المصنف في الكافية والتسهيل كما نبه عليه المرادي في ذلك المحل، وتبعه الشارح في ذلك دون الحمل مع أنه الأصح كما في المغني وإن قال أبو حيان أنه لم يقل به أحد»[1].

✍ في باب التنازع، قال: «قوله: **(وظنني وظننت زيدا عالما إياه)** الخ، مقصود الشارح التمثيل به من جهة التنازع الواقع فيه في المنصوب، وإن وقع فيه أيضا تنازع في المرفوع إلا أنه يحتمل للجري على مذهب البصريين المضمرين ومذهب الكسائي الحاذف»[2].

✍ في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، قال: «قوله **(وهذا شروع في ذكر معاني هذه الحروف)** الخ، الصحيح عند البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما لا تنوب أحرف الجزم وأحرف النصب، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذا»[3].

---

(١) (ص: ٧٩/ أ).
(٢) (ص:٨٣ / أ).
(٣) (ص:٩٣ / ب).

۞ في باب أسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة بها، قال: «قوله في المتن (مِنْ ذِي ثَلاثَةٍ)[(١)] الخ، أي من مصدره إن أريد جريانه على المذهب المشهور عن البصريين وعليه حمله العلامة بن قاسم، ويحتمل أنه جار هنا على مذهب بعض البصريين القائلين بأن الصفات مشتقة من الفعل الماضي وهو مشتق من المصدر لكنه يخالف قوله (وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ)[(٢)]»[(٣)].

موقفه من مذهب الكوفين:

صرح البهوتي بالمذهب الكوفي في ثمانية عشر موضعا، ومن أمثلة ذلك:

۞ في باب الكلام وما يتألف منه قال: «قال الأزهري: (وقدَّم معمول الخبر على المبتدأ الثاني، وفصل بين المبتدأ الأول وخبره للضرورة). انتهى، وهو مبني على طريقة البصريين، وإلا فالكوفيون يجوزون تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ في السعة عند الفريقين»[(٤)].

۞ وقال: «وهو مبني على طريقة البصريين، وإلا فالكوفيون يجوزون تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ في السعة عند الفريقين»[(٥)].

---

(١) قال ابن مالك:

كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمَ فَاعِلٍ إِذَا ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَـ(غَذَا)

(٢) قال ابن مالك:

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أو وَصْفٍ نُصِبْ ... وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انتُخِبْ

(٣) (ص:١٠٤/ أ).

(٤) (ص:٦/ ب).

(٥) (ص:٦/ ب).

وقال: «قوله **(وسيأتي الكلام على الموصولة)**. تنبيه (أل) الموصولة قد تدخل على الفعل المضارع اختيارا عند الناظم وبعض الكوفيين واضطرارا عند الجمهور، ومنه قول الشاعر:

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُه ....»[(١)]

وقال: «قوله: **(وفي المَثَل: «مُكْرَهٌ أَخَاكَ»)** قصته أن شخصا كان معروفا بالجبن وجد في معركة، فأنكر عليه ذلك من يعرفه فأجابه بذلك، ومكره خبر مقدم، أو مبتدأ، وأخاك فاعل أغنى عن الخبر على قول الكوفيين والأخفش، والشاهد فيه»[(٢)].

وقال: «قوله: **(وأيضا فالشيء أول وجوده)** الخ، يشير إلى تعليل آخر لأصالة النكرة، وذلك أن مذهب سيبويه[(٣)] والجمهور أن النكرة أصل والمعرفة فرع، وخالف الكوفيون وابن الطراوة، قالوا: لأن من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات»[(٤)].

وفي الخلاف في (إياك) قال: «على مذاهب ثلاثة: أحدها ما ذهب إليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره أبو حيان أن اللواحق هي الضمائر، وكلمة (إيا) عماد، أي زائد يعتمد عليها لواحقها ليتميز به الضمير المنفصل من الضمير المتصل»[(٥)].

---

(١) (ص:٧/ ب).

(٢) (ص:٢٣ / أ).

(٣) الكتاب (٣/ ٢٤١).

(٤) (ص:٣٣/ أ).

(٥) (ص:٣٦/ ب).

وقال: «قوله: **(ما أحسنني إن اتقيت)** الخ، وقول الكوفيين: ما أحسني بحذف نون الوقاية مبني على أن (أحسن) ونحوه اسم»[١].

وذكر في باب الأسماء الموصولة: «وأصل (الذي) عند سيبويه[٢] لَذِي بوزن عَمِي، وعند الكوفيين أنه الذال فقط، واللام والياء زائدتان»[٣].

وقال: «ورجَّح بعضُهم الأولَ، ولعل وجهَه أنه وقوعُ الخبر جملة طلبية، وخالف فيه ابن الأنباري وبعض الكوفيين»[٤].

وقال: «قوله **(والمراد بإلغائها)** الخ، أو تكون (ما) استفهاما وحدها، و(ذا) زائدة، وهذا هو الإلغاء الحقيقي كما في التوضيح وشرحه إلا أنه عند المصنف والكوفيين»[٥].

وقال: «في مسائل الزجاجي قال الكوفيون: عاب البصريون قولنا في: زيد قائم أنهما مترادفان مع اتفاقهم معنا في أسماء الشرط إنها تجزم الفعل، وهو ينصبها»[٦].

وقال في باب المفعول معه: «**(لأن معناه مع ضَيْعَتِه)** الخ، هذا صريح في عدم خبرية الواو وأدعى المولى عصام الدين أنها الخبر عند الكوفيين حيث قال:

---

(١) (ص:٤١/ أ).
(٢) الكتاب (٣/ ٢٨١).
(٣) (ص:٤٨/ ب).
(٤) (ص:٤٩/ ب).
(٥) (ص:٥٢/ ب).
(٦) (ص:٦٣/ أ).

وجعل الكوفيون الواو بمعنى مع خبرا فالرفع عندهم منتقل من الواو إلى مدخوله وهو تكلف»[١].

(١) ص ٦٨ / ب.

مذهب البهوتي النحوي

من خلال عرض ما صرح به البهوتي الخلوتي أستطيع أن أقول: إن البهوتي الخلوتي قد ذكر العديد من آراء المذهب البصري وعلمائهم في الكثير من المسائل، كما أنه ذكر كثيرا من آراء الكوفيين ولكن أقل من البصريين، واستشهد بآراء أئمة المذهب الكوفي، فهو في غالب الأمر يعرض الآراء والردود والاعتراضات سواء في المسائل الخلافية أو المتفق عليه، وبذلك تتضح لنا شخصية البهوتي الخلوتي النحوية أنه غير ملتزم بمذهب بعينه شأنه في ذلك شأن العديد من المتأخرين.

مصادر البهوتي

تنوعت مصادر البهوتي في حاشيته ما بين المؤلفات المطبوعة، والمخطوطة، والآراء المنسوبة للعلماء.

ويظهر ذلك من خلال كوكبة العلماء التي ذكرت بالمخطوط، وهي على النحو التالي:

الأجهوري (نور الدين على الأجهوري)، الأخفش، الأشموني، ابن الأنباري، البصريون، الجامي، الجرمي، الجعبري، العز بن جماعة، الجمهور، ابن جني، الجوهري، ابن الحاجب، حسان بن ثابت، حفيد، خالد الأزهري، ابن خروف، ابن درستويه، الدماميني، الدنوشري، ابن الدهان، الرازي، الراعي، الرضي، الرندي، زكريا الأنصاري شيخ الإسلام، الزمخشري، الزندي، سعد الدين التفتازاني، أحمد السنهوري، السهيلي، سيبويه، السيد عيسى الصفوي، السيرافي، السيوطي، الشاطبي، الشلوبين، الشنواني، الشوبري، شيخنا، الشيخ مفوش، الطبلاوي، ابن الطَرَاوة، الشبراوي، ابن فلاح، الفنري، عبد القاهر الجرجاني، ابن عصفور، (ع ش، علي الشبراملّسي)، أبو عمرو، ابن عمرون، ابن العياط، ابن غازي، الغزي، الغنيمي، (شيخنا أحمد الغنيمي)، الفارسي (أبو علي)، الفارضي، الفاكهي، الفراء، ابن قاسم العبادي، ابن قاسم الغزي، ابن القطاع، قطرب، الكسائي، الكوفيون، ابن كيسان، اللقاني،

المازني، ابن مالك (المصنف) (الناظم)، محمد بن مسعود الغزني، المحققون، المذهب البصري، المرادي، المطرزي، المكودي، منصور البهوتي (شيخنا)، (شيخنا العلامة)، النحويون، ابن هشام، ابن الوردي، أبو يحيى اللاحقي، يونس بن حبيب.

أما الكتب المذكور بحاشية البهوتي فهي متنوعة، على النحو التالي:

ارتشاف الضرب لأبي حيان، إعراب ألفية ابن مالك للشيخ خالد الأزهري، الإقليد شرح المفصل لتاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي، الألفية لابن مالك، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، الترشيح لخطاب بن يوسف الماوردي، التسهيل لابن مالك، التوضيح لابن هشام، حاشية زكريا الأنصاري على ابن الناظم، حاشية طالع السعد على تصريف العزي للتفتازاني، حاشية ابن قاسم العبادي على ابن الناظم على الألفية، حاشية العبادي على الأشموني، حواشي العبادي على قطر الندى)، وحاشية الشنواني على أوضح المسالك، حاشية الشنواني على شرح الشيخ خالد لمقدمة إعراب ابن هشام، حاشية حسن جلبي الفناري على المطول للتفتازاني، الحواشي التسهيلية (حواشي ابن هشام على التسهيل)، حواشي وتعليقات على الألفية لابن هشام، حواشي اللقاني على التوضيح، شرح الألفية لأبي حيان، شرح الألفية للسيوطي، شرح الألفية لابن عقيل، شرح الألفية للفارضي، شرح الألفية للمكودي، شرح التسهيل للدماميني، شرح التسهيل (المساعد) لابن عقيل، شرح التسهيل لابن مالك، شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري، شرح التصريف للسعد التفتازاني، شرح شذور الذهب لابن هشام، شرح الرحبية لعبد الله الشنشوري،

شرح ابن قاسم الغزي على متن أبي شجاع، شرح قطر الندى لابن هشام، شرح الكافية للرضي، شرح الكافية الشافية لابن مالك، شرح اللَّمحَة البدرية لابن هشام، شرح المفصل لابن عمرون، الضوء للإسفرائيني، شرح الورقات الكبير لابن قاسم، الصحاح للجوهري، عقود الجمان للجعبري، الكافية لابن الحاجب، الكافية لابن مالك، الكتاب لسيبويه، لغات القرآن للفراء، المطول لسعد الدين التفتازاني، المغني لابن هشام، النكت على كافية ابن الحاجب لابن مالك، همع الهوامع للسيوطي.

آراء البهوتي التي صرح بها الصبان في حاشيته

عقدت هذا المبحث لما بين الحاشيتين من تقارب في الزمن، ولورود العديد من آراء البهوتي في حاشية الصبان على الأشموني، وسوف أتناول ذلك في مبحثين:

المبحث الأول: آراء البهوتي التي صرح بها الصبان في حاشيته.

المبحث الثاني: ما نقله الصبان في حاشيته عن البهوتي بلا تصريح.

المبحث الأول

آراء البهوتي التي صرح بها الصبان في حاشيته على الأشموني

بعد جمع وإحصاء آراء البهوتي التي صرح بها الصبان وجدتها تقع في أربعة وثلاثين موضعا، وهذا مما يدل على اعتناء واهتمام الصبان بحاشية البهوتي وتأثرها بها، وقد وجدتها جميعا صحيحة النسبة ومثبتة بحاشية البهوتي، **وهي على النحو التالي:**

[١] حكم إبراز الضمير أو استتاره في الخبر المشتق، قال الصبان: «وقال البعض نقل الراعي في باب المبتدأ والخبر كما أفاده البهوتي»[١].

[٢] حكم استعمال اسم المصدر بمعنى اسم المفعول، قال الصبان: «قوله: (وهو مصدر إلخ) قال البهوتي: انظر هل يجوز استعمال اسم المصدر بمعنى اسم المفعول كما استعملوا المصدر كذلك»[٢].

[٣] تعليق البهوتي على كلام المصنف في باب الكلم وما يتألف منه، قال الصبان: «فسقط ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من اعتراضه بقوله هذا أي قول الشارح وقد بان لك»[٣].

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني (١/ ١٦)، وانظر (ص:٦٤/ ب) بحاشية البهوتي.

(٢) حاشية الصبان على الأشموني (١/ ١٦)، وانظر (ص:٣/ ب) بحاشية البهوتي.

(٣) حاشية الصبان على الأشموني (١/ ٢٧)، وانظر (ص:٦/ ب) بحاشية البهوتي.

[٤] حذف إحدى الهمزتين من كلمتين إذا اجتمعتا، قال الصبان: «وبتقريرنا قول الشارح فرع عما ذكر على هذا الوجه يسقط ما نقله البعض عن البهوتي وسكت عليه من الاعتراض»(١).

[٥] كسر أو فتح فاء (ثبين)، قال الصبان: «ففي نقل البهوتي عن شرح التوضيح أكثرية الكسر فيما مفرده مضموم تساهل وإن نقله عنه البعض»(٢).

[٦] القول على باء السببية في قوله (بسبب ملابسته)، قال الصبان: «أشار بقوله بسبب إلى أن الباء سببية وبقوله ملابسته إلى أن في عبارة المصنف تقدير مضاف لأن السبب ليس وجود الألف والتاء، ولو من غير ملابستهما للكلمة بل السبب ملابستهما لها، وبهذا يستغنى عما أطال به البهوتي هنا من التعسف وبجعل الباء سببية يستغنى عن تقييد الألف والتاء بالزيادة؛ لأنهما إنما يكونان سببًا في الجمعية إذا كانتا مزيدتين»(٣).

[٧] بناء الضمير لشبهه بالحروف شبها وضعيا، قال الصبان: «فاندفع ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من أنه لا يلزم من الوجوب الحصول بالفعل، وحينئذٍ لا يستفاد من كلامه أنها مبنية»(٤).

[٨] اشتمال جملة الخبر على رابط إذا كان غير المبتدأ في المعنى، قال الصبان:

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني (١/ ٦٨)، وانظر (ص:٢١/ ب)، (٢٥/ أ، ب) بحاشية البهوتي.
(٢) حاشية الصبان على الأشموني (١/ ٨٦)، وانظر (ص:٢٧/ أ) بحاشية البهوتي.
(٣) حاشية الصبان على الأشموني (١/ ٩٢)، وانظر (ص:٢٨/ ب) بحاشية البهوتي.
(٤) حاشية الصبان على الأشموني (١/ ١١٠)، وانظر (ص:٣٤/ ب) بحاشية البهوتي.

«والصفة، وبخبره مضمون الجملة، وإن نقله البعض عن البهوتي وأقره»(١).

[٩] تحديد الخبر عند الإخبار عن المبتدأ بالجار والمجرور، قال الصبان: «فتفريع البهوتي عن كلام الرضي أن الخبر المجرور فقط وأن المصنف أطلق الجار وأراد المجرور مجازًا لعلاقة المجاورة غلط، وإن نقله البعض وأقره»(٢).

[١٠] من مسوغات الابتداء بالنكرة الاختصاص، قال الصبان: «وأما تمثيل البهوتي بـ(مات في يوم رجل) فغير صحيح وإن أقره البعض لفساده على تقدير اختصاصه أيضًا لأن فيه تقديم الخبر الفعلي الرافع لضمير المبتدأ على المبتدأ»(٣).

[١١] ضبط الشين في (أوشكَ) في قول ابن مالك:

وَأَلزَمُوا اخلَولَـقَ أَنْ مِثْـلَ حَـرَى وَبَعـدَ أوشَـكَ انْتِفـا أَنْ نَـزُرَا(٤)

قال الصبان: «وضبط شيخنا السيد نقلًا عن البهوتي (أوشك) في قوله (وَبَعدَ أوشَكَ) بسكون الكاف؛ لئلا ينتقل من الرجز إلى الكامل سهو ظاهر»(٥).

[١٢] صياغة أفعل التفضيل وفعل التعجب من فعل قلبي، قال الصبان: «وما نقله البعض عن البهوتي وأقره من التعليل بأنهما لا يصاغان من فعل قلبي لا يخفى بطلانه، إذ لا يمنع أحد: زيد أعلم من عمرو وما أعلم زيدًا»(٦).

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني (١/ ١٩٧)، وانظر (ص:٦٤/ أ) بحاشية البهوتي.

(٢) حاشية الصبان على الأشموني (١/ ٢٠٠)، وانظر (ص:٦٤/ ب) بحاشية البهوتي.

(٣) حاشية الصبان على الأشموني (١/ ٢٠٤)، وانظر (ص:٦٦/ ب) بحاشية البهوتي.

(٤) ألفية ابن مالك (ص:٩٢).

(٥) حاشية الصبان على الأشموني (١/ ٢٦١)، وانظر (ص:٧٢/ أ) بحاشية البهوتي.

(٦) حاشية الصبان على الأشموني (٢/ ٢٧)، وانظر (ص:٧٣/ ب) بحاشية البهوتي.

[١٣] لغة أكلوني البراغيث، قال الصبان: «فالواو في (يتعاقبون) ضمير يرجع إلى (ملائكة) السابق، وقوله (ملائكة بالليل) إلخ بيان لما أجمل في (ملائكة) السابق، وهكذا الحال بعد الاختصار، فالواو في المختصر عائدة على (ملائكة) الأولى المحذوفة، قاله البهوتي دافعًا به بحث (سم) بأن اللفظ المختصر يتعين كون الواو فيه حرفًا لإسناد الفعل إلى الظاهر أي فلا يتم الجواب بالاختصار ولا يخفى ما في كلام البهوتي من البعد، فتأمل»[١].

[١٤] مساواة تاء المضارع لتاء التأنيث، قال الصبان: «قوله (في اللزوم) أي بأحد السببين المتقدمين، وقوله وعدمه أي بسبب أحد الأمور الآتية، فيستفاد من كلامه مساواة تاء المضارع لتاء التأنيث فيما سيأتي أيضًا، فلا قصور فيه كما توهمه البهوتي وتبعه البعض»[٢].

[١٥] توجيه قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء:١٢٧]، من ناحية اطراد مجيء المفعول فيه بمعنى (في)، قال الصبان: «وخرج ما ضمن معنى في باطراد وليس واحدًا منهما نحو ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء:١٢٧]، أي: في أن تنكحوهن على أحد التقديرين، فإن النكاح ليس اسم زمان ولا مكان، أفاده الشيخ خالد. قال البهوتي: وأقره الإسقاطي، وشيخنا، والبعض... فلا يتم كلام الشيخ خالد، ولا كلام البهوتي»[٣].

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني (٢/ ٤٨)، وانظر (ص:٧٥/ أ)، (٧٥ / ب) بحاشية البهوتي.

(٢) حاشية الصبان على الأشموني (٢/ ٥٢)، وانظر (ص:٧٦/ ب) بحاشية البهوتي.

(٣) حاشية الصبان على الأشموني (٢/ ١٢٥، ١٢٦)، وانظر (ص:٨٤/ ب)، (٨٥/ أ) بحاشية البهوتي.

[١٦] **من باب الاستثناء قاعدة: يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع،** قال الصبان: «قوله (أبدل على الموضع)، قال البهوتي: «انظر ما الحكمة في ارتكاب هذا التكلف مع أن القاعدة أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع»(١).

[١٧] مجيء الحال من المضاف إليه، قال الصبان: «قوله (ما يصح الاستغناء به عنه) إشارة لوجه الشبه المقتضى لصحة مجيء الحال من المضاف إليه. قوله (ونحوها) قيل الصواب إسقاطه إذ لم يبق غير الثلاثة يجوز فيه مجيء الحال من المضاف إليه. وأجاب البهوتي بأنه تجوّز باسم المسألة عن المثال تسمية للجزئي باسم كُلِّيِّهِ»(٢).

[١٨] **تعدي الفعل بالباء، قال الصبان:** «وقوله الفعل القاصر خبر أكثر، وجعل البهوتي وأقره البعض نصب الفعل على المفعولية لتعدي أولى بناء على أن (ما) مصدرية، وخبر أكثر محذوف، أي: ثابت»(٣).

[١٩] قطع كل وبعض عن الإضافة، قال الصبان: «قوله: (والحركة إعراب باتفاق) نقل البعض عن البهوتي عن السيوطي: أنه يجوز كون الحركة حينئذٍ بناء (أي) لإضافته تقديرا إلى المبني،قال: وعلى هذا فدعوى الاتفاق ممنوعة»(٤).

[٢٠] رأي البهوتي في الإعراب المحلي، قال الصبان: «وعلى هذا إذا قلت

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني (٢/ ١٤٥، ١٤٦)، وانظر (ص:٨٨/ ب) بحاشية البهوتي.

(٢) حاشية الصبان على الأشموني (٢/ ١٧٩)، وانظر (ص:٩٠/ أ)، (٩٠/ ب) بحاشية البهوتي.

(٣) حاشية الصبان على الأشموني (٢/ ٢٢٠)، وانظر (ص:٩٥/ ب) بحاشية البهوتي.

(٤) حاشية الصبان على الأشموني (٢/ ٢٦٦)، وانظر (ص:١٠٠/ ب) بحاشية البهوتي.

غلامي حاضر، فغلام مبتدأ في محل رفع إذ ليس الإعراب المحلي مخصوصًا بالمبني هذا هو الظاهر، وإن توقف فيه البهوتي، وسكت عليه البعض»[١].

[٢١] حكم إعمال المصدر مضمرا، قال الصبان: «فلا يجوز على الأصح: مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح، وتوقف البهوتي هل هذا الخلاف في ضمير اسم الفاعل أيضًا نحو مكرم زيدًا عالم وهو بكرًا جاهل؟ أو يعمل اتفاقًا، أو لا يعمل اتفاقًا»[٢].

[٢٢] دلالة صيغ المبالغة على الكثرة، قال الصبان: «قوله: (أي كثيرًا ما يحوّل إلخ) أخذ الكثرة من قوله بديل لأنه صيغة مبالغة كما قاله البهوتي»[٣].

[٢٣] من باب اسم الفاعل، قال الصبان: «قوله: (لم يجز إلحاقه بالصفة المشبهة) أي لبعد المشابهة حينئذٍ لأن منصوبها لا يزيد على واحد كما مر. قوله (قال بعضهم بلا خلاف) قال البهوتي يستفاد من كلام الشاطبي أن فيه أيضًا خلافًا»[٤].

[٢٤] أبنية المصادر، قال الصبان: «قوله: (فإن الغالب على مصدره الفعلة) أشار بالتعبير بالغالب إلى أن الغلبة أمارة القياس كما أن عدمها أمارة عدمه وهذا أولى مما نقله البعض عن البهوتي»[٥].

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني (٢/ ٢٨٣)، وانظر (ص:١٠١/ ب) بحاشية البهوتي.

(٢) حاشية الصبان على الأشموني (٢/ ٢٨٦)، وانظر (ص:١٠١/ أ)، (١٠١/ ب) بحاشية البهوتي.

(٣) حاشية الصبان على الأشموني (٢/ ٢٩٦)، وانظر (ص:١٠١/ ب) بحاشية البهوتي.

(٤) حاشية الصبان على الأشموني (٢/ ٣٠٣)، وانظر (ص:١٠٢/ ب) بحاشية البهوتي.

(٥) حاشية الصبان على الأشموني (٢/ ٣٠٤)، وانظر (ص:١٠٢/ ب)، (١٠٣/ أ) بحاشية البهوتي.

[٢٥] من باب التوكيد المعنوي (جمع النفس والعين)، قال الصبان: «قوله (بالنفس أو بالعين) أي بهاتين المادتين بقطع النظر عن إفرادهما وغيره وليس المراد بالنفس أو بالعين مفردين حتى يفيد أن النفس والعين يبقيان على إفرادهما، وإن أكد بهما مثنى أو مجموع مع أنه ليس كذلك كما يصرح به قوله (واجمعهما) إلخ فاندفع ما أطال به البعض عن البهوتي»(١).

[٢٦] حذف حرف العطف، قال الصبان: «لأن حذف العاطف جائز عند المصنف نظمًا ونثرًا، وإن لم يكن المقام مقام سرد الأعداد على ما أفاده البهوتي»(٢).

[٢٧] نوع الاستفهام الذي يسبق (أَمْ) المتصلة العاطفة، قال الصبان: «قوله: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا﴾ [النازعات:٢٧]، هذا الاستفهام توبيخي لا حقيقي ولا ينافيه قول الشارح بعد لأن الاستفهام معها على حقيقته لأنه باعتبار الغالب أو أراد بالاستفهام الحقيقي ما يطلب جوابًا وإن كان توبيخًا أو إنكاريًا بقرينة المقابلة نقله البعض عن البهوتي»(٣).

وقال الصبان أيضا في المسألة نفسها: «نحو: ﴿أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟﴾ [النور:٥٠]، الآية كذا في الدماميني عن الناظم وأبي حيان، وقد ينافي ما مر عن البهوتي والشمني»(٤).

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني (٣/ ٧٣)، وانظر (ص:١١٠/ ب) بحاشية البهوتي.

(٢) حاشية الصبان على الأشموني (٣/ ٨٩)، وانظر (ص:١١٢/ أ) بحاشية البهوتي.

(٣) حاشية الصبان على الأشموني (٣/ ١٠٠)، وانظر (ص:١١٣/ أ)، (١١٣/ ب) بحاشية البهوتي.

(٤) حاشية الصبان على الأشموني (٣/ ١٠٤)، وانظر (ص:١١٣/ أ)، (١١٣/ ب) بحاشية البهوتي.

[٢٨] من باب الممنوع من الصرف، قال الصبان: «مراد الشارح تصوير الذهاب بها مذهب الأسماء، وأما ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من أنه لما كان كلام التسهيل يقتضي أن الفراء يوجب صرفها لكونه جوازًا مقابلًا»(١).

[٢٩] تنوين العوض في الممنوع من الصرف، قال الصبان: «قوله (لأن حاجة المتعذر الخ) وجهه أن العامل في كل من المنقوص والمقصور طالب أثرًا، وقد ظهر الأثر مع المنقوص في الجملة لظهوره حالة النصب، ولم يظهر في المقصور أثر بالكلية، فكان أولى بالتعويض، وبهذا سقط ما يقال: كان الظاهر عكس الأولوية؛ لأن التعويض يقتضي حذف شيء وإقامة غيره مقامه، والمقصور لم يظهر فيه أثر حتى يقال حذف وعوض عنه التنوين بخلاف المنقوص، فإن الحركات تظهر في لفظه لكن ثقل بعضها فترك وعوض عنه التنوين، أفاده البهوتي»(٢).

[٣٠] الأصل أن تسكن ياء (معدي كرب) و(قالي قلا)، ومن العرب من يسكن هذه الياء في النصب مع الإفراد تشبيها بالألف، فالتزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الإفراد، قال الصبان: «قوله: «ولأن من العرب من يسكن مثل هذه الياء الخ» المتبادر أن ذلك على سبيل الجواز لا الوجوب، وإن نقله البعض عن البهوتي وأقره»(٣).

[٣١] في باب ما لا ينصرف قال الصبان: «قوله: «وقيل يجوز فيه التركيب

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني (٣/ ٢٤١)، وانظر (ص:١١٨/ ب)، (١١٨/ أ) بحاشية البهوتي.

(٢) حاشية الصبان على الأشموني (٣/ ٢٤٥)، وانظر (ص:١١٨/ ب) بحاشية البهوتي.

(٣) حاشية الصبان على الأشموني (٣/ ٢٥٠)، وانظر (ص:١١٩/ ب) بحاشية البهوتي.

والبناء» أي كحاله قبل التسمية به... ومن ادعى غير ذلك كالبعض والبهوتي فعليه الإثبات»(١).

[٣٢] من باب ما لا ينصرف قال الصبان: «(وإنما قياس فعلاء) الخ ولأن صنيعه يوهم أن صحراء له مذكر، وليس ذلك كما سيصرح به الشارح، أفاده البهوتي»(٢).

[٣٣] إذا سمي بأفعل التفضيل مجردا من (مِنْ) ثم نُكِّرَ بعد التسمية انصرف بالإجماع، قال الصبان: «وإذا سُمي به صار دالا على الذات فقط، وإذا نُكِّرَ صار دالا على الذات ما ثبت لها الزيادة، ولم ينظر إلى كون الزيادة على ذات أخرى، فلم ترجع الحالة الأولى ولا شبهها؛ لأن شبهها يكون مركبا أيضا من مفضل ومفضل عليه، وإن كانا مبهمين نقله البعض عن البهوتي وأقره»(٣).

[٣٤] من باب الجوازم: ضبط لفظ (مُطَبَّعَة) في بيت:

فَقُلْتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ ... إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِهَا لاَ يَضِيرُهَا

قال الصبان: «وقوله: (لا يَضِيرُهَا) أي لا يَضُرُّها كذا في العيني، قال شيخنا السيد (مُطَبَّعَة) بالعين المهملة كما في البهوتي»(٤).

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني (٣/ ٢٥١)، وانظر (ص:١١٩/ ب)، (١٢٠/ أ).

(٢) حاشية الصبان على الأشموني (٣/ ٢٦٤)، وانظر (ص:١٢١/ ب) بحاشية البهوتي.

(٣) حاشية الصبان على الأشموني (٣/ ٢٧٢)، وانظر (ص:١٢٣/ أ) بحاشية البهوتي.

(٤) حاشية الصبان على الأشموني (٤/ ١٨)، ولم أعثر عليه في حاشية البهوتي، فلعله مروي عنه.

ما نقله الصبان في حاشيته عن البهوتي بلا تصريح

عثرت على بعض الآراء للصبان في حاشيته، وبالبحث تبين لي أن البهوتي سبقه بذلك في حاشيته، ولكن لم يصرح الصبان بنقله عن البهوتي، من ذلك:

[١] **قال البهوتي**: «عليه أن الاستخارة إنما تكون في الأمور المتردد فيها بأن يكون عنده الفعل والترك على حد سواء»[١]. وقال الصبان: «لما عرفت من أن الاستخارة قبل الفعل للمتردد»[٢] بل إن كلام البهوتي أكثر وضوحا.

[٢] تعليقا على قول الأشموني: (فالدور منتف) قال البهوتي: «انتفاء الدور يحتاج إلى معونة، وهي أن لفظ (أمر) من قوله (فعل الأمر) صار جزء علم فهو مراد منه مع الجزء الآخر المعنى الاصطلاحي»[٣]. ونقل الصبان كلام البهوتي بتصرف يسير فقال: «قوله (فالدور) أي الحاصل من أخذ الأمر في تعريف فعل الأمر منتف وهذا تفريع على تفسير الأمر في قوله إن أمر فهم بالأمر اللغوي الذي هو الطلب فالمعلم الأمر الاصطلاحي والمعلم به اللغوي»[٤].

[٣] قال البهوتي: «قوله: (اختصر للوضوح) الخ قيل: إما دفعيا أو على

---

(١) (ص:٣/ أ).

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ١٤).

(٣) (ص:١٠/ أ).

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ٤٥).

التدريج بأن حذف المبتدأ، وهو هذا، ثم خبره وهو باب وأنيب عنه، شرح ثم شرح وأنيب عنه الكلام، وهذا الثاني ظاهر، وأما الأول فيبقى الكلام عليه في رفع الكلام على ماذا هل لنيابته عن هذا الذي هو المبتدأ لكونه أتم ملاحظة من البقية أو عن كل المحذوف، ويلزم نيابة مرفوع عن مرفوع ومجرور معا»[1]. وقال الصبان: «قوله (اختصر للوضوح) قيل على التدريج؛ لأنه أنسب بالقواعد وأوقع في النفس بأن حذف المبتدأ ثم خبره وأنيب عنه شرح، ثم شرح وأنيب عنه الكلام. وقيل دفعة واحدة؛ لأنه أقل عملًا وعليه يحتمل أن الكلام نائب عن الخبر فقط، أو عن الخبر والمضاف إليه. ورفع لشرف الرفع على الجر لكونه حكم العمد، فلم ينب الكلام عن المبتدأ على هذا القول أصلًا، كما لم ينب عنه على القول الأول، بل هو على القولين حال في مكانه مقدر ملحوظ فيه لم يقم مقامه شيء، فتجويز البعض نيابته عن المبتدأ على الثاني غير صحيح، فتدبر»[2].

[٤] قال البهوتي: «كما أن في كلامه آخرا ما يشير إلى ما مشوا عليه ورجحوه واعتمدوه من أنه لمجرد التمثيل، فإنه قال في آخر كلامه، فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل، فجعله مثالا مكتفى به عن التتميم لا أنه من جملة آخر الحد، وهو ظاهر فتدبر»[3]. وقال الصبان: «قوله: (أن يكون تمثيلًا) أي فقط... قوله: (وهو الظاهر) أي من العبارة فلا ينافي أن كونه تمثيلًا وتتميمًا كما أشار إليه ابن الناظم أولى. وإنما كان ظاهرها التمثيل فقط لما ذكره الشارح بقوله فإنه اقتصر الخ ولأن عادتهم بعد

---

(١) (ص:٤/ ب).

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ١٩، ٢٠).

(٣) (ص:٥ / أ).

إيراد تعريف الشيء إيراد الكاف ومجرورها لمجرد تمثيله»[١].

[٥] قال البهوتي: «قوله في المتن (إنْ عَرِيَا) يُقال: عَرِيَ يَعْرَى بمعنى خَلا يَخْلُو كما هنا، وعَرَا يَعْرُو بمعنى عَرَضَ يَعْرِضُ»[٢]. وقال الصبان: «قوله: «إنْ عَرِيَا» بكسر الراء ماضي يَعْرَى كرَضِيَ يَرْضَى أي خلا، وأما عَرَا يَعْرُو كعَلا يَعْلُو فبمعنى عرض»[٣].

[٦] قال البهوتي: «قوله في المتن (**ومن نون إناث**) الخ، قال ابن هشام: «الأَولى التعبير بنون الجمع ليدخل فيه نون الذكور ضميرا كانت كقوله:

يَمُـرُّونَ بالدَّهْنـا خِفافًـا عِيَـابُهُم
وَيَرْجِعْنَ مِـنَ دَارِيـنَ بُجْـرَ الحَقَائِـبِ»[٤]

وقال الصبان: «قوله: «ومن نون إناث» أي نون موضوعة للإناث، وإن استعملت مجازا في الذكور كما في قوله:

يَمُـرُّونَ بالدَّهْنـا خِفافًـا عِيـابُهم
وَيَرْجِعْنَ مِنَ دَارِينَ بُجْـرَ الحَقَائِـبِ»[٥]

ويلاحظ أن البهوتي قد صرح بمصدره وهو ابن هشام في حين لم يذكره الصبان.

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ٢٢).

(٢) (ص:١٦/ أ).

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ٦٠).

(٤) (ص:١٧ / أ).

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ٦١).

[٧] في باب الأسماء الستة، قال البهوتي: «قوله في المتن (والفَمُ حيثُ الميمُ) الخ، قيل: استعملَ (حيثُ) في الزمان وهو رأي أبي الحسن، والجمهورُ على كونها للمكان قال ق س: أقول هذا غير لازم، فيجوز أنه استعملها في المكان أي الاعتباري وهو التركيب»(١)، وقال الصبان: «قوله (والفم حيث الميم منه بانا) استعمل حيث في الزمان على رأي الأخفش، أو في المكان الاعتباري أعني: التركيب»(٢).

[٨] نقل الصبان ما قاله البهوتي ولم يصرح باسمه بل قال (البعض)، قال البهوتي: «قوله: **(بنات وأخوات)** الخ، إنما ردت اللام في جمع أخت حيث قالوا: أخوات، ولم ترد في جمع بنت، بل قالوا بنات حملا للمؤنث على المذكر في الموضعين، ويوضحه أن ابنا أصله بنو، فحذفت لامه حذفا لازما، وعوض عنها الهمزة، ولم يردوها حيث قالوا ابنا، فحملوا بنات عليه في عدم الرد، وأخ أصله أخو، فحذفت لامه حذفا غير لازم يعني بغير تعويض، فردت في الجمع حيث قالوا: إخوة، فحمل المؤنث عليه، وقالوا أخوات»(٣). وقال الصبان: «قوله: نحو بنات وأخوات لم ترد اللام في بنات وردت في أخوات جملا لكل على جمع مذكره وهو أبناء وإخوة لعدم الرد في أبناء، والرد في إخوة قاله البعض»(٤).

[١٠] قال البهوتي: «قوله في المتن: **(للرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ «نَا»)** الخ، (نا) مبتدأ، و(صلح) خبره، وفيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، ويجوز كون

---

(١) (ص:٢١/ أ).

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ٦٨).

(٣) (ص:٢٩ / أ).

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ٩٣).

المجرور خبرا، و(صلح) من الضمير فيه، وفيه الفصل بالأجنبي بين العامل والمعمول، وأجازه الرضي. قوله أيضا في المتن (**لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ**) الخ، وقوله فيما يأتي (**وألف والواو والنون**) قيل: عليه كان أولى منه أن يطرد الكل معارف أو نكرات ليسلم من عطف النكرة على المعرفة كما هنا أو عكسه كما يأتي، وأجيب عنه بأن هذا من المحال المعدودة من محاسن الألفية، فإنه نبه بذلك على جواز هذا الأمر، والدليلُ على وقوع ذلك منه قصدا وإرادته به التنبيه عدمُ التعرض للمسألة في العطف»[١]. وقال الصبان: «قوله: (وجرٍّ) عطف النكرة على المعرفة، كما عطف المعرفة على النكرة في قوله بعد (وألف والواو) الخ إشارة إلى جواز ذلك، ولقد أحسن المصنف حيث اكتفى بهذه الإشارة هنا عن التصريح بالمسألة في باب العطف»[٢].

[١٠] قال البهوتي: «قوله: (**ضمائر رفع بارزة**) الخ، أي إذا اتصلت بالأفعال كما في مثله، وأما نحو الضاربان والضاربون فكلاهما حرف، والفاعل مستتر لأن أحرف العلة أسماء في الأفعال أحرف في الأسماء»[٣]. وقال الصبان: «قوله: «ضمائر رفع بارزة»، أي: إذا اتصلت بالأفعال كما في مثاله فالألف والواو في نحو الضاربان والضاربون حرفان، والفاعل مستتر»[٤].

[١١] قال البهوتي: «قوله في المتن: (**إِذْ تَشْكُرُ**) الخ، يحتمل ألا تكون تاء

---

(١) (ص:٣٤/ أ)، (٣٥/ ب).

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ١١١).

(٣) (ص:٣٥/ ب).

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ١١٢).

المخاطب بل تاء الغائبة، فيكون الاستتار فيه على سبيل الجواز»[١]. وقال الصبان: «قوله: «أو بتاء المخاطب نحو إذ تشكر» لا يخفى أنه يحتمل أن تكون التاء في مثال المتن للتأنيث كهند تشكر، بل هو أولى؛ ليكون الناظم ممثلا للمستتر جوازًا أيضا»[٢].

[١٢] ذكر البهوتي تعليقا على بيت:

أَنَا الذَّائِدُ الحَـامِي الذِّمَـارَ وَإِنَّمَـا   يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أو مِثْلِي

قال البهوتي:

«قـوله: أَنَـا الذَّائِـدُ الحَـامِي   ....

الخ، «الذائد» بذال معجمة أوله ومهملة آخره من ذاد يزود إذا منع، أو من الذود وهو الطرد، ويقال: رجل ذائد أي حامي الحقيقة، والحامي هنا تفسير الزائد وهو اسم فاعل من الحماية وهي الدفع و(الذِّمَار) بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم وهو ما لزم الشخص حفظه مما وراه ويتعلق به، و(الأحساب) جمع حسَب بفتح السين مأخوذ من الحساب كأنهم يحسبون مناقبهم ويعدونها عند المفاخرة قاله التجاني في (تحفة العروس)، انتهى من التصريح. وقال تبعا للسعد في مختصره، «ولما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره إذ لو قال: وإنما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى إنما يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وهو ليس بمقصود»[٣].

---

(١) (ص:٣٦/ أ).

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ١١٢).

(٣) (ص:٣٧/ ب)، (٣٨/ أ).

وقال الصبان في الموضع نفسه: «وقال السعد التفتازاني: «لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره؛ إذ لو قال: وإنما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى إنما يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وهو ليس بمقصود»[١].

[١٣] في باب الموصول قال البهوتي: «(فخرج بقيد الأسماء) الخ هذا مردود لأن الأسماء في حيز المعرَّف، وليس قيدا في التعريف فلا يخرج به»[٢]. وقال الصبان: «قوله: (فخرج بقيد الأسماء) اعترضه سم وغيره بأنه في حيز المعرّف لا التعريف حتى يخرج به»[٣].

[١٤] قال البهوتي: «قوله: (**أي الذي الله موليكه**) الخ، قدر الشارح الضمير متصلا، وإن كان الأرجح تقديره منفصلا؛ لأن صورة المسألة أن يكون كذلك، وهو مثال، فيكفي فيه الاحتمال»[٤]. وقال الصبان في الموضع نفسه: «قوله: (أي الذي موليكه) قدر الضمير متصلا مع أن الراجح انفصاله ؛ لأن الكلام في المتصل»[٥].

[١٥] قال البهوتي في حذف العائد المجرور من الصلة: «**وحكم الموصوف بالموصول**) الخ، وكذا المضاف للموصول نحو: مررت بغلام الذي مررت به كما

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ١١٦، ١١٧).

(٢) (ص:٤٨/ ب).

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ١٤٦).

(٤) (ص:٥٥/ أ).

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ١٧٠).

قاله المرادي في شرح التسهيل، ويحتمل أن المضاف للموصوف بالموصول»[١].

وقال الصبان: «(قوله: وحكم الموصوف بالموصول الخ)، مثل ذلك المضاف للموصول كمررت بغلام الذي مررت أي به كما قاله المرادي والدماميني كلاهما في شرح التسهيل والمضاف بالموصوف بالموصول كمررت بغلام الرجل الذي مررت أي به»[٢].

[١٦] قال البهوتي تعليقا على عنوان (المعرف بأداة التعريف): «المعرف بأداة التعريف كان أخصر منه: (بالأداة) وإسقاط التعريف»[٣]. وقال الصبان: «المعرف بأداة التعريف الأخصر والأنسب بتراجم بقية المعارف أن يقول ذو الأداة، والتعبير بأداة التعريف أولى من التعبير بأل لجريانه على جميع الأقوال»[٤].

[١٧] في تأنيث الفعل مع الفاعل، قال البهوتي: قوله (إلا أن الفاعل لما كان كجزء من الفعل) الخ قد يقال حيث كان الفاعل من الفعل، فكان حق التاء أن تكون لاحقة للفاعل لأنه أجزاء الكلمة، وإن لم يكن ذلك واجبا فليكن جائزا فما بالهم أوجبوا إلحاقها لفعل وأجاب عنه شيخنا ع ش بأنه لما [كان] بعض أفراد الفاعل تأنيثه لفظي بالتاء كفاطمة، فلو ألحق علامة التأنيث للزم عليه اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة ولا نظير له في كلامهم فتدبر»[٥]. وقال الصبان: «قوله: (لما كان كجزء الخ) فإن قلت يلزم لحاق التاء لما هو كحشو الكلمة فهلا

---

(١) (ص:٥٦ / ب).

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ١٧٤).

(٣) (ص:٥٧/ أ).

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ١٧٦).

(٥) (ص:٧٦/ أ).

ألحقت بالفاعل لأنه الآخر. قلت لما كان بعض أفراد الفاعل تأنيثه لفظي كفاطمة لحقت التاء الفعل لئلا يلزم اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة ولم يكتف في هذا البعض بتائه لما ذكرناه قريبا»(١).

ويلاحظ أن البهوتي صرح بمصدره وهو (ع ش)، والصبان لم يصرح بمصدره.

[١٨] قال البهوتي: «قوله **(والألف واللام في «المحل» بدل)** الخ، هذا مذهب كوفي لا يراه المصنف، فكان الأولى حملَه على ما يقوله البصريون من أن التعريف اللامي قائم قام التعريف الإضافي، أو أنه من قبيل تقدير الصلة، والأصل المحل له»(٢). وقال الصبان في الموضع نفسه: «قوله: (بدل من من الضمير)، أي: على مذهب الكوفيين، وإن اختار المصنف خلافه»(٣).

[١٩] (ص:١٠٣/ أ)، قال البهوتي في أبنية المصادر: «قوله: **(ولم يمثل للأول)** الخ، قال الشيخ خالد: «استغناء بتمثيل الولاية» لأن الولايات في معنى الحِرَف»(٤). قال الصبان: «قوله: **(ولم يمثل للأول)** أي لعدم سماع مثال يخصه أو استغناء بتمثيل الولاية فإن الولايات في معنى الحرف»(٥).

[٢٠] قال البهوتي: «قوله (لقيل فيه سُرَيِّل) الخ، أصله سريويل اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ٥١).
(٢) (ص:٨٠/ أ).
(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني (٢/ ٧٢٥).
(٤) (ص ١٠٣/ أ).
(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني (٢ / ٣٠٥).

الياء»[١]. وقال الصبان في الموضع نفسه: «قوله: سرييل أصله سريويل قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون»[٢].

[٢١] قال البهوتي: «قوله:

لَـمْ يَتْرُكُـوا لِعَظَامِـهِ لَحْمًـا ....

الخ، لعل هنا سقطا، والأصل لم يتركوا من هجرهم لعظامه»[٣]، وقال الصبان: «قوله:

لَـمْ يَتْرُكُـوا لِعَظَامِـهِ لَحْمًـا ....

هذا البيت من الكامل الذي استعملته العرب مخمسا شذوذا إن لم يكن سقطا، والأصل لم يتركوا من هجرهم لعظامه»[٤].

[٢٢] قال البهوتي: «قوله في المتن:

.... مِـنْ ذِي ثَلاثَـةٍ............

الخ، أي من مصدره إن أريد جريانه على المذهب المشهور عن البصريين»[٥]، وقال الصبان: «قوله: «مِنْ ذِي ثَلاثَةٍ»، أي: من مصدر فعل ذي ثلاثة ليجري على الصحيح»[٦].

---

(١) (ص:١١٩/ أ).
(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني (٣/ ٢٤٨).
(٣) (ص: ١٠٤/ أ).
(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني (٢/ ٣١٠).
(٥) (ص: ١٠٤/ أ).
(٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ٣١٢ .

[٢٣] قال كاتب المخطوط: «قوله: (بمعجمتين) الخ، قد راجعنا الصحاح والمصباح والأساس والتقريب والمختار والمزهر فلم نجد فيها هذه المادة فضلا عن كونها بهذا المعنى الذي ذكره الشارح، وإنما الموجود فيها (أخطب) بخاء معجمة ثم طاء مهملة لكن فعله خَطِبَ كفَرِحَ، وأما خَطُبَ كظَرُفَ فهو أخطب إذا صار فصيحا في الخطبة فمذكور، ولكن لا يناسبه تفسير الشارح، فليتأمل وليراجع. انتهى كاتبه»[١]، وقال الصبان: «قوله: «وخُظُبٌ» بالخاء والظاء المعجمتين على ما ذكره المصرح وتبعه غيره. والذي في القاموس أنه بالطاء المهملة، وأن فعله من باب فَرِحَ لا من باب ظَرُفَ كما هو مقتضى كلام الشارح، وعبارته في مادة خطب بالخاء المعجمة والطاء المهملة الخُطبة بالضم لون كدرة مشرب حمرة في صفرة أو غبرة ترهقها خضرة، خطب كفرح فهو أخطب، ولم أجد مادة خظب بالخاء والظاء المعجمتين لا في القاموس ولا في الصحاح ولا في المصباح»[٢].

[٢٤] قال البهوتي في الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة: «قوله: (في **نحو زيدًا أنا ضاربُه**) الخ، لو أسقط الهاء لكفى في التمثيل واستغنى عن تكلف جعله من باب الاشتغال، وإن زيدا معمول لمحذوف يفسره المذكور، وما لا يعمل لا يفسر عاملا»[٣]، قال الصبان: «من أجل هذا التخالف صح النصب في نحو زيدًا أنا ضاربه... وامتنع في نحو وجه الأب زيد حسنه لعدم صحة عمل (حسن) في (وجه) لو تفرغ من الضمير لعدم جواز تقدم منصوب الصفة عليها، وإذا لم

(١) (ص:١٠٤/ أ).
(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني (٢/ ٣١٤).
(٣) (ص:١٠٤ / ب).

يصح عمله في (وجه) لو تفرغ له لم يصح أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن مالا يعمل لا يفسر عاملا»[١].

[٢٥] قال البهوتي: «قوله: (ويؤيد الأول قوله: «فبها ونعمت») الخ، فيه أن هذا كما يدل للقول الأول يدل للقول الثالث، فكان الظاهر أن يقول: ويرد الثاني أي القول بعدم اللحوق»[٢]، وقال الصبان: «قوله (ويؤيد الأول) أي القول بوجوب اللحوق، واعترض بأن التمييز غير مذكور كما هو محل الخلاف، ولك أن تقول: المقدر كالمذكور، وبأنه إنما يؤيد بالنسبة إلى الثاني لا الثالث»[٣].

[٢٦] في باب أفعل التفضيل «قوله: (لكنْ «أَشَدّ» ونحوُه في التعجب) الخ، غرضه من هذا الاستدراك رفع توهم مساواتها فيما ذكر لا الاعتراض على المصنف ليس في كلامه ما يقتضي المساواة في ذلك»[٤]، وقال الصبان: «قوله: (لكنْ «أَشَدّ» الخ»، دفع الاستدراك توهم تساوي المنصوبين بعد أشد هنا وفي التعجب وإن لم توهمه عبارة المصنف»[٥].

[٢٧] قال البهوتي: «وفي جعل (حيثُ) يَعْنِي من قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[الأنعام:١٢٤]، مفعولا بها نَظَرٌ؛ لأن هذا ضربٌ من التصرف، وفي التسهيل أن تصرف (حيثُ) نادر، وشرحه المرادي بقوله: «لم تجيء (حيث)

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني (٣/ ٥).
(٢) (١٠٦/ أ).
(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني (٣/ ٣٢).
(٤) (ص:١٠٧ / أ).
(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني (٣/ ٤٤).

فاعلا، ولا مفعولا بها، ولا مبتدأ» انتهى، ولهذا قال الدماميني: ولو قيل إن المراد: يعلمُ الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد، وفيه إبقاء (حيثُ) على ما عُهد لها من ظرفيتها، والمعنى أن الله لن يؤتيكم مثل ما آتى رسله من الآيات لأنه يعلم ما فيهم من الزكاة والطهارة والفضل والصلاحية للإرسال، ولستم كذلك»[1].

وقال الصبان: «قوله: «فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه» اعترضه أبو حيان بأنه ضرب من التصرف، وحيث لا تتصرف، وفي المرادي على التسهيل: «لم تجيء (حيث) فاعلا، ولا مفعولا بها، ولا مبتدأ» اهـ، وفي التسهيل أن تصرفها نادر، قال الدماميني: ولو قيل إن المراد يعلم الفضل الذي هو محل الرسالة لم يبعد، وفيه إبقاء (حيثُ) على ما عُهد لها من ظرفيتها، والمعنى أن الله لن يؤتيكم مثل ما أتى رسله من الآيات لأنه يعلم ما فيهم من الزكاة والطهارة والفضل والصلاحية للإرسال، ولستم كذلك، انتهى بحروفه»[2].

[٢٨] قال البهوتي في باب النعت: «قوله: (وذلك اسم الفاعل كضارب) الخ، لعله أراد باسم الفاعل ما يشمل أمثلة المبالغة»[3]. وقال الصبان: «قوله: (وذلك اسم الفاعل)، أراد به ما يشمل أمثلة المبالغة»[4].

[٢٩] قال البهوتي: «قوله (ولا يؤكد به) الخ، في الدماميني: «أن في المفصل

---

(١) (ص:١٠٨ / أ).
(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني (٣ / ٥٦).
(٣) (ص:١٠٩ / أ).
(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني (٣/ ٦٢).

وكفاية ابن الخباز وشرح العمدة للمصنف جواز (أَعْيَان) في هذا الباب»(١). وقال الصبان: «قوله: (ولا يؤكد به) أي المختار وإلا ففي الدماميني عن شرح العمدة للمصنف، والمفصل للزمخشري، والكفاية ابن الخباز، جواز التوكيد بـ(أَعْيَان)»(٢). مع ملاحظة أن البهوتي صرح بمصدره وهو الدماميني في تعليق الفرائد، في حين أن الصبان أغفل ذلك.

[٣٠] قال البهوتي: «قوله: (**المذكورات**) الخ، لما أقام المصنف الظاهر مقام الضمير أوهم أن المراد بالألفاظ المذكورة في البيت الثاني غير المذكورات في البيت الأول لأنه من نكات الإقامة المذكورة نبه الشارح على أن ذلك غير مراد بل أوقعه في ذلك ضرورة النظم »(٣). قال الصبان: «قوله: (**المذكورات**) دفع به ما يوهمه تعبير المصنف بالظاهر في موضع الضمير من مغايرة الألفاظ المذكورة في البيت الثاني للألفاظ المذكورة في البيت الأول»(٤).

[٣٦] قال البهوتي: «قوله: (**نحو**: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾ [عبس:٢١])، الخ، لا يقال الإقبار مسبب عن الإماتة، فالفاء مقتضية للسببية في هذه الآية أيضا، وصنيع الشارح يخالفه؛ لأنا نقول: المراد بالسبب أن يكون المعطوف مسببا عن المعطوف عليه ذات الإعادة فقط، والآية من الثاني دون الأول»(٥). وقال الصبان: «قوله (**نحو**: ﴿أَمَاتَهُۥ

---

(١) (ص:١١٠/ ب).

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني (٣/ ٧٤).

(٣) (ص:١١١/ أ).

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني (٣/ ٧٦).

(٥) (ص:١١٢/ أ).

فَأَقْبَرَهُۥ﴾ [عبس:٢١]) لا يقال الإقبار مسبب عن الإماتة، فالفاء للتسبب في هذه الآية أيضا، وصنيع الشارح يوهم خلافه لأنا نقول: المراد بالتسبب أن يكون المعطوف مسببا عن المعطوف عليه بالذات لا بواسطة عادة، والآية من الثاني لا الأول»[١].

[٣٢] قال البهوتي: «(وهي الهمزة الداخلة على جملة في محل المصدر) الخ، هذا من المواضع التي يؤول فيها الفعل بالمصدر من غير سابك»[٢]. وقال الصبان: «**قوله: (على جملة في محل المصدر)**... وهذا من مواضع تأويل الجملة بالمصدر بلا سابك»[٣].

[٣٣] قال البهوتي: «قوله:

قَالُوا نَأَتْ فَاخْتَرْ لَهَا الصَّبْرَ...... ....

الخ، البيت من الطويل لكنه خُرِمَ بحذف الواو، وأصله (وقالوا نَأَتْ) الخ. قوله (أنَّ أبا علي الفارسي رواه بـ(مِنْ) الخ، لعل المراد أنه رواه بـ(مِنْ) بدل (لها)، وإلا فالجمع بينهما لا يصيره شعرا»[٤]. وقال الصبان: «قوله: **(قَالُوا نَأَتْ الخ)** من الطويل، ودخله الثلم وهو حذف فاء فعولن ويروى (وقالوا) ولا ثلم فيه حينئذ، وقوله: (نَأَتْ) أي بعدت... قوله: (رواه بمِنْ) أي بدل (لها)»[٥].

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني (٣/ ٩٣).

(٢) (ص:١١٢/ ب).

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني (٣/ ٩٩).

(٤) (ص:١١٣/ ب).

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني (٣/ ١٠٩).

[٣٤] قال البهوتي: «قوله: (فيجعله مؤنثا) الخ، لو قال: بجعله مؤنثا لكان أولى لأن جعله مؤنثا لا يتفرع على ما قبله بل المراد التعليل كما في شرح ابن الناظم»[1]. وقال الصبان: «قوله: (فيجعله مؤنثا)، لو قال كابن الناظم (بجعله مؤنثا) لكان أولى لأن جعله مؤنثا لا يتفرع على ما قبله بل هو سبب لما قبله»[2]. وهذا الموضع خاصة يظهر بجلاء تام اعتماد الصبان على البهوتي في النقل؛ لأنه قال: (لو قال كابن الناظم بجعله مؤنثا) وابن الناظم لم يقل (بجعله مؤنثا)، وإنما الذي قال ذلك هو البهوتي وختم البهوتي كلامه بـ(كما في شرح ابن الناظم) فالتبس على الصبان ونسبه لابن الناظم خطأ اعتمادا على فهمه لكلام البهوتي، ولم يطلع الصبان على كلام ابن الناظم.

[٣٥] قال البهوتي: «(كصيغة الماضي المفتتح بتاء المطاوعة) الخ، مثال للمختص، وقوله: وما سوى عطف عليه»[3]. وقال الصبان: «وقوله كصيغة الماضي الخ) تمثيل للمختص، وعطف عليه قوله: (وما سوى الخ)»[4].

[٣٦] قال البهوتي: «قوله: (للتعريف والعجمة) الخ، أي شبه العجمة»[5]. وقال الصبان: «قوله: (للتعريف والعجمة)، أي الحكم بقرينة ما بعده، ويعبر عنها

---

(١) (ص:١١٩/ ب).
(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني (٣/ ٢٥٠).
(٣) (ص:١١٩/ أ).
(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني (٣/ ٢٥٨).
(٥) (ص:١٢١/ أ).

بشبه العجمة»[١].

[٣٧] قال البهوتي: «قوله: (سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه) الخ، كان يكفي في بيان المراد من المتن أن يقول سحرا إذا أريد به سحر يوم بعينه غير منصرف للعلمية والعدل، وكأنه إنما زاد قوله فالأصل أن يُعرَّف بأل أو الإضافة لبيان وجه العدل، وكان حقه أن يؤخره عند قوله أما العدل فعن اللفظ بأل الخ، وانظر ما الحكمة في ذكره الإضافة هنا وعدم ذكرها عند قوله أما العدل الخ»[٢].

وقال الصبان: «قوله: (سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه) الخ، كان يكفيه أن يقول سحر، إذا أراد به سحر يوم بعينه فهو حينئذ ظرف الخ، وكأنه إنما زاد قوله: فالأصل الخ ؛ لبيان وجه العدل، لكن يرد عليه أنه قد بينه في قوله (أما العدل) الخ وإن لم يذكر»[٣].

[٣٨] قال الأشموني «وذهب الأخفش وأبو علي وابن برهان إلى صرف العدد المعدول مسمى به، وهو خلاف مذهب سيبويه -رحمه الله تعالى- هذا كلامه بلفظه»[٤]

قال البهوتي معلقا على كلام الأشموني: «هذا كلامه بلفظه الخ، إنما قال: هذا كلامه تبرئًا من تكراره؛ لأن قوله: «وهو خلاف مذهب سيبويه» يغني عنه

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني (٣/ ٢٦٣).

(٢) (ص:١٢١/ ب).

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني (٣/ ٢٦٥).

(٤) شرح الأشموني (٣/ ٢٧١).

التنصيص على مذهب سيبويه أول العبارة»[١]. وقال الصبان: «قوله: «هذا كلامه بلفظه» الخ، يحتمل أنه قاله تقوية لنقله، ويحتمل أنه قاله تبرئًا من التكرار الذي فيه لأن قوله: «وهو خلاف مذهب سيبويه يغني عنه التنصيص على مذهبه أول العبارة»[٢].

[٣٩] قال البهوتي: «**قوله: (فلأنها لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية)** الخ، إنما قال: «شابهت حالها» ولم يقل كغيره عاد الوصف؛ لأن معنى أفضل قبل التسمية: ذَاتٌ اتَّصَلَتْ بالفضلِ، وبعد التسميةِ: ذَاتٌ معينةٌ غير ملاحظ فيها الوصف، وبعد التنكير كل ذات اتصفت بالتسمية، ولا يلزم من الاتصاف بالتسمية الاتصاف بمعنى ذلك الوصف، ووجه المشابهة أن في كل منهما الدلالة على غير معين»[٣].

وقال الصبان: «قوله: «شابهت حالها قبل التسمية» لم يقل عاد الوصف؛ لأن معنى أحمر مثلا قبل التسمية: ذاتٌ ما اتصفت بالحمرة، وبعد التسمية: الذاتُ المعينة بلا قصد وصفية بالحمرة، وبعد التنكير: ذات ما مسماة بأحمر بلا قصد وصفية بالحمرة، ولما لوحظ بعد التنكير اتصاف الذات المبهمة بالتسمية بأحمر أشبه أحمر بعد التنكير حاله قبل التسمية في إبهام الذات وملاحظة مطلق الاتصاف»[٤].

[٤٠] قال البهوتي: «قوله (من مادة رَمَى) الخ، قَدَّرَ مادةَ دون مصدرٍ، كما قدره المُعرِب ليجري على كل من القولين فيما عدا الفعل، هل هي مشتقة من

---

(١) (ص:١٢٢/ ب).

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني (٣/ ٢٧١).

(٣) (ص:١٢٢/ ب)، (١٢٣/ أ).

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني (٣/ ٢٧١).

الفعل، أو من المصدر أيضا وتقدما في الشرح؟»(١) قال الصبان: «قوله: من مادة الفعل... وإنما قدر لفظ مادة دون مصدر كما قدره غيره ليجري على القولين فيما اشتق منه غير الفعل، والمصدر هل هو الفعل أو المصدر»(٢).

[٤١] قال البهوتي: «قوله: (والصحيح أنه لا يقاس عليه لقلته) الخ، قال الدماميني: «فإن قلت هذا، وإن كان بعضهم أجاز قياسه في باب الإضافة:

الوَاهِبُ المِئَـةِ الهِجَـانِ وَعَبْـدِها ....

قياسا ومنهم المصنف يلزمه أن يجيز مثل هذا ولا يتوقف فيه» انتهى، وقد يفرق بأن نحو (وعبدها) تابع لما فيه أل، ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع»(٣). وقال الصبان: «قوله (والصحيح الخ) وفرق بين هذا وبين ما أجازه في باب الإضافة من نحو (الواهب المائة الهجان وعبدها) بأن (عبدها) تابع لما فيه أل، وقد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع كذا قال البعض»(٤).

---

(١) (ص:٨٤/ ب).

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني (٢/ ١٢٩).

(٣) (ص:١٠٥/ ب).

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني (٣/ ٢٩).

توثيق نسبة الحاشية للبهوتي

توفر لدي من الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة ما يؤكد صحة نسبة المخطوط لصاحبه. من ذلك:

- مجيئه منسوبا له في المقدمة، قال: «أما بعد فهذه حواشٍ على شرح الألفية للأشموني لعلامة زمانه، وفريد عصره وأوانه، شيخ الإسلام الشيخ محمد البهوتي الحنبلي محررا لها من خطه، نفع الله بها».

- **وجاء ذلك في خاتمة الحاشية فقال الناسخ**: «وهذا آخر ما يَسَّرَ اللهُ تعالى جمعه مما رأيته بهامش شرح الألفية للأشموني بخط شيخنا وأستاذنا الشيخ محمد بن محمد البهوتي الحنبلي نفع الله بها، كما نفع بأصلها إنه جَوَاد كريم، لا يخيب من قصده، ولا يحرم من سأله، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. كتبه الفقير علي محمد الراوي في ربيع أول من شهور سنة (١١٤٨هـ) ثمان وأربعين ومائة وألف، غفر الله له ولوالديه والمسلمين».

- إشارات كتب التراجم التي ترجمت للبهوتي الخلوتي.

- مما يثبت صحة نسبة الحاشية للبهوتي صحة ما نسبه الصبان[١] في حاشيته من آراء كثيرة للبهوتي وبرجوعي إلى الحاشية تبين لي صحة كل ما نسبه الصبان للبهوتي تصريحا وتضمينا.

---

(١) انظر في ذلك مبحث: آراء البهوتي التي صرح بها الصبان في حاشيته على الأشموني.

عثرت على نصوص في حاشية الشيخ محمد الحفناوي المتوفى سنة (١١٨١هـ) على شرح الأشموني، من ذلك قوله قال: «قال البهوتي انظر هل يجوز استعمال اسم المصدر بمعنى المفعول، كما استعملوا المصدر كذلك أولا»[١]. وهو ما ورد في حاشية البهوتي[٢]، ومن ذلك أيضا قول الشيخ محمد الحفناوي: «والكلم بهذا المعنى غير الكلم الذي هو مورد بهذا الخلاف لأنه ما تركب من ثلاث كلمات فصاعدا أفاد أو لا، ففي كلامه نوع تنافٍ، فليحرر، أفاده البهوتي»[٣]، وهو ما ورد في حاشية البهوتي[٤]

وقال الشيخ محمد الحفناوي أيضا اللوحة رقم السطر الرابع قبل الأخير قال: «قال البهوتي: وفيه أن المصنف لم يذكر ملازمة الإضافة مع (غير)، فكيف يجعله الشارح وجه شبه، بل كان الأظهر الاقتصار على الثاني المذكور في كلام المصنف، وهو أنها تقطع عن الإضافة لفظا لا معنى فتبنى على الضم»[٥]، وبالرجوع إلى حاشية البهوتي[٦] وجدت صحة هذه النسبة نصا.

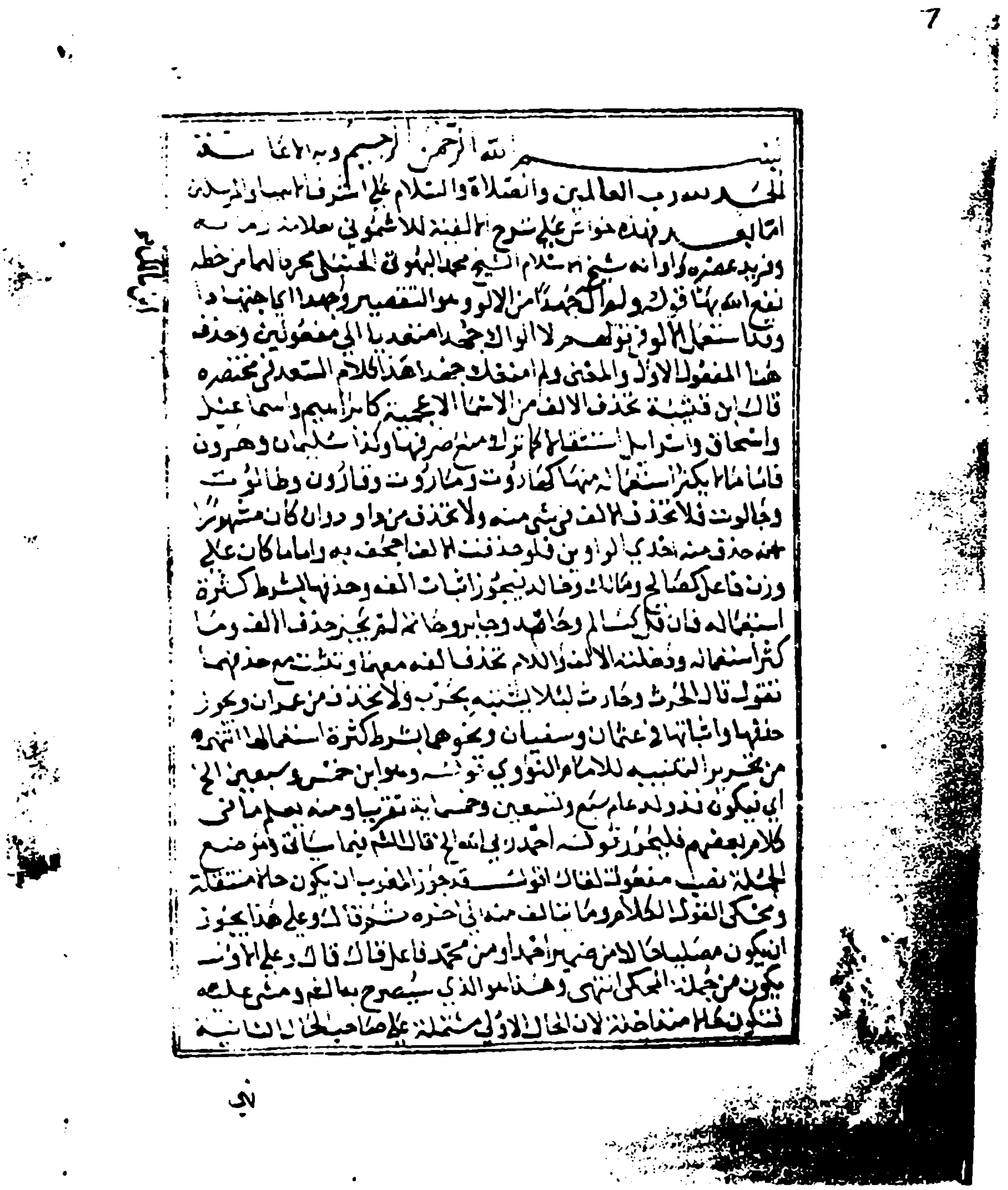
كل ذلك وغيره يثبت صحة نسبة مخطوط الحاشية للبهوتي بلا شك أو اضطراب.

---

(١) مخطوط حاشية الحفناوي على شرح الأشموني اللوحة رقم (٨/ ب).
(٢) مخطوط حاشية البهوتي على شرح الأشموني اللوحة رقم (٣/ ب).
(٣) مخطوط حاشية الحفناوي على شرح الأشموني اللوحة رقم (٢٢/ ب).
(٤) مخطوط حاشية البهوتي على شرح الأشموني اللوحة رقم (٥/ ب).
(٥) مخطوط حاشية الحفناوي على شرح الأشموني اللوحة رقم (٣١٢/ أ).
(٦) مخطوط حاشية البهوتي على شرح الأشموني اللوحة رقم (١٠٠/ ب).

نماذج من صفحات المخطوط

الصفحة الأولى من المخطوط



بسم الله الرحمن الرحيم وبه الإعانة
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
أما بعد فهذه حواش على شرح الألفية للأشموني لعلامة زمانه
وفريد عصره وأوانه شيخ الإسلام الشيخ محمد البهوتي الحنبلي تحريرا لما من خطه
نفع الله بها قوله ولم أكن أحمد أمن الإلو وهو التقصير وأحمد أي أجهد د
وبذا استعمل الإلو في قولهم لا ألوك جهدا متعديا إلى مفعولين وحذف
هنا المفعول الأول والمعنى ولم أمنعك جهدا هذا كلام السعد في مختصره
قال ابن قتيبة تحذف الألف من الأسماء الأعجمية كإبراهيم وإسماعيل
وإسحاق وإسرائيل استثقالا لها ترك منع صرفها وكذا سليمان وهرون
فأما ما لا يكثر استعماله منها كهاروت وماروت وقارون وطالوت
وجالوت فلا تحذف الألف في شيء منه ولا تحذف من داود وإن كان مشهورا
لأنه حذف منه إحدى الواوين فلو حذفت الألف أجحف به وأما ما كان على
وزن فاعل كصالح ومالك وخالد فيجوز إثبات ألفه وحذفها بشرط كثرة
استعماله فإن قلت كسالم وحامد وجابر وحاتم لم يجز حذف ألفه وما
كثر استعماله ودخلته الألف واللام تحذف ألفه معهما وتثبت مع حذفهما
تقول قال الحرث وحارث لئلا يشتبه بحرب ولا تحذف من عمران ويجوز
حذفها وإثباتها في عثمان وسفيان ونحوهما بشرط كثرة استعماله انتهى
من تحرير التنبيه للإمام النووي قوله وهو ابن خمس وسبعين إلخ
أي فيكون قد ولد عام سبع وتسعين وخمسمائة تقريبا ومنه يعلم ما في
كلام بعضهم فليحرر قوله أحمد ربي الله خير مالك قال الشمني فيما يأتي وموضع
الجملة نصب مفعول لقال قوله قد جوز المعرب أن يكون حالا منتقلة
ويحكى القول لكلام وما تألف منه في آخره شرقا له وعلى هذا يجوز
أن يكون مصليا حالا من ضمير أحمد أو من محمد فاعل قال قال وعلى الأول
يكون من جملة المحكي انتهى وهذا هو الذي سيصرح به الشارح ومشى عليه
فتكون حالا متداخلة لأن الحال الأولى مشتملة على صاحب الحال الثانية

في

صفحة من وسط المخطوط


همع الهوامع ونقله عنه بعض الشراح ثالثها انها مذهب المازني والزجاج
انها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف ناشئة عنها للاشباع
رابعها للربعي انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها
وانقلبت الواو يا لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحه خامسها للاعلم
وابن ابي العافية انها معربة بالحركات التي قبل الحروف وليست
منقولة بل هي الحركات التي كانت فيها قبل ان تضاف فثبتت الواو
في الرفع لاجل الضمة وانقلبت يا لاجل الكسرة والفا لاجل الفتحة
سادسها للكسائي والفراء انها معربة من مكانين بالحركات والحروف
سابعها للجرمي انها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب
والجر وبعدم ذلك حالة الرفع ثامنها للسهيلي والزبيدي ان قال
وذا ما لمعربة بحركات مقدرة في الحروف وان اباك واخاك وحماك
وهناك معربة بالحروف تاسعها عكسه ولم يذكر من قال به عاشرها
للاخفش انها حروف دلائل اعراب واختلف في معناه فقال الزجاج
والسيرافي انها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف
العلة ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها
وقال ابن السراج معناه انها حروف اعراب والاعراب فيها لا ظاهر
ولا مقدر فهي دلائل اعراب بهذا التقدير وقد عد هذان القولان
مذهبين فيصير احد عشر ثاني عشرها حكاه ابن ابي الربيع
وغيره انها معربة في الرفع بالنقل وفي النصب بالبدل وفي الجر
بالنقل والبدل معا فالاصل في جا اخوك جا اخوك نقلت حركة
الواو الى الخا والاصل في رايت اخاك رايت اخوك فابدلت
الواو الفا والاصل في مررت باخيك باخوك نقلت حركة الواو
الى الخا فانقلبت الواو يا لانكسار ما قبلها انتهى ملخصا والا
فكل من هذه العشرة مردود بما هو مبسوط في محله
لانها تشبه المثنى لفظا الخ اي مع كون اخرها يصلح للاعراب

يخرج

الصفحة الأخيرة من المخطوط


احد حروفه وهو هنا العين حرف علة ومعل لان عين كل منهما وهي
الواو في الاول والياء في الثاني قلبتا الفا وينفرد المعتل فيما
كان احد حروفه حرف علة ولم يتغير مثل لاود فتدبر قوله
في المنتمي من ذي لتبيان هو بوصل همزة اي للوزن من
وفيه زيادة تكفي اي تدل بدليل عطف قوله والظاهر ان يأتي بدالها
شائع قد ابدلت من الصاد في قراءة من قرا اهدنا الصراط بظا
خالصة وهي مروية عن حمزة لكن من طريق العشرة ونص على
التصريف على ان حروف الصفير يجيز ابدال بعضها من بعض
فهي داخلة في عموم هذه القاعدة راجع [illegible] وسياتي الكلام
عليه اي على جواز الادغام في الماضي بشرطه ولكن قوله وسياتي
الكلام عليه مضطرب في بعض النسخ وفي بعض النسخ بعضها
ملحق ولا محل لالحاقه لانه لا ذكر في كلامه انما هو فيما يتعلق
بالمضارع فتدبر قوله من قراءة بعضهم وننزل الملائكة اي
بالرفع وحذف النون الثانية لان الاولى مضمومة فلا تحذف
قوله المراد بالتخيير استوا الوجهين اي عبارة المرادي
فيهما استحسان الاول انما جعل سكون الامر في نحو احلل شبه
الجزم لان الامر يعامل اخره معاملة المضارع المجزوم الثاني
يعني بالتخيير استوا الوجهين اهـ فانظر هل الشيخ ترك هذا
التنبيه قصدا او ان في نسخته سقطا اذ في النسخة التي كانت
بيده من المرادي سقط قوله ثلاث لغات الفتح مطلقا
كحل وكمل والكسر ادغاما انتهى وهذا اخر ما يسر
الله تعالى جمعه مما رايته بهامش شرح الالفية للاشموني بخط
شيخنا واستاذنا الشيخ محمد بن محمد البهوتي الحنبلي نفع الله بهما
[illegible] انه جواد كريم لا يخيب من قصده ولا يحرم من ساله وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم كتبه الفقير علي [illegible] سنة [illegible] ربيع اول
[illegible]

منهجي في التحقيق

قمتُ في تحقيقِ هذا المخطوطِ بالاعتمادِ على نسخة مصورة من المخطوط الأصل المحفوظة بالمكتبة الوطنية بتونس برقم [٤٠٧٦]، واعتمدت في تحقيقي على مجموعة من المطبوعات، والمطبوعات الحجرية القديمة، والمخطوطات في تقويمِ النَّصِ وضبطِه، **وسرتُ في التحقيقِ على النحو التالي:**

أولًا: نسختُ المخطوطَ كلَّه بالخطِّ العربي على قواعدِ الإملاءِ المعروفةِ، مع مراعاة علامات الترقيم.

ثانيًا: بدأتُ بكتابةِ المخطوطِ وجعلتُه متنا في أعلى الصفحةِ، وذيلتُ الصفحةَ بالحواشي السفليةِ، وقوَّمتُ النصَّ مُحرَّرا، وصححتُ ما فيه من تصحيفاتٍ أو تحريفاتٍ، وأكملتُ ما كان قد سقطَ منه بسبب سهوِ الناسخِ، كما أزلتُ الاضطراباتِ التى لمستُها في بعضِ المواضعِ، وإذا رأيتُ الحاجةَ تدعو إلى إضافةِ بعضِ الكلماتِ لإزالةِ الاضطراباتِ وضعتُها بين معقوفتينِ.

ثالثًا: جعلت كلام الأشموني باللون الأسود الغامق وراجعته وخرجته معتمدا على نسخة الأشموني بحاشية الصبان ومعه شرح الشواهد للعيني طبعة الحلبي، وكلام البهوتي باللون الأسود العادي، وجعلت لكل مبحث عنوانا بين معقوفتين زيادة من عندي.

رابعًا: وثقت الآراء من مؤلفات أصحابها إن وجدت، فإذا لم أستطع أنْ أهتديَ إلى النقل من مظانه أشرتُ إلى الكتبِ التى وردَ فيها الرأي.

خامسًا الشواهد:

(أ) خرجتُ الآيات القرآنية من المصحف، وكتابتها برسم المصحف، مع ذكر اسم السورة ورقم الآية.

(ب) تخريج القراءات القرآنية من كتب القراءات والتفاسير مع كتابة الآية بالصورة التي تطابق القراءة.

(جـ) تخريج الأحاديث النبوية من كتب الأحاديث الصحيحة.

(د) أما أبيات الألفية فقد أثبت ما ذكره البهوتي من البيت، وأكملته في الحاشية مع الضبط التام.

(هـ) وأما الأشعار فأثبت البيت في سطر بمفرده، سواء أكان كاملا أم شطرا أم جزءا، مع تكملة الناقص في الحاشية، واعتمدت في تخريج الأبيات على دواوين الشعراء المطبوعة، مع نسبته إلى قائله، والإشارة إلى الروايات الواردة في البيت، وأقدم منها ما كان موافقا لرواية المخطوط مع شرح بعض الألفاظ الغريبة، مستعينا في ذلك بالمعاجم العربية وغيرها من كتب اللغة، ثم أبين موطن الشاهد في البيت، وإن كان بالبيت شاهد آخر أشرت إليه وبَيَّنْتُه.

(و) خرجت الأمثال من كتب الأمثال، وبينت معنى الـمَثل، والشاهد.

سادسا: أما مسائل النحو والصرف الواردة بالمخطوط فأشرتُ في الهامش إلى

عنوان المسألةِ، والمذاهبِ فيها، ومصادرِها من كتبِ النحو والصرف.

سابعا: الأعلام فقد جمعت ذلك مرتبا في فهرس الأعلام المذكورةِ في المخطوط وترجمت للأعلام غير المشهورة.

ثامنا: وضعتُ أرقامَ المخطوطِ بين معقوفتين في موضعه، ودللتُ على نهاية كل صفحة بخطٍّ مائلٍ هكذا [/].

تاسعا: ذيلتُ الكتاب بعدة فهارس فنية وافية؛ ليسهل الرجوع إليه والانتفاع به، وهي:

[١] فهرس الآيات القرآنية.

[٢] فهرس القراءات القرآنية.

[٣] فهرس الأحاديث النبوية، وأقوال الصحابة والتابعين.

[٤] فهرس الأشعار.

[٥] فهرس الأعلام المذكورة بمتن الكتاب.

[٦] ثبت المصادر والمراجع.

[٧] فهرس محتويات الكتاب.

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

وبه الإعانة، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

أما بعد فهذه حواشٍ على شرح الألفية للأشموني لعلامة زمانه، وفريد عصره وأوانه، شيخ الإسلام الشيخ محمد البهوتي الحنبلي محررا لها من خطه، نفع الله بها.

قوله[١] (ولم آلُ[٢] جُهْدًا) من الألو وهو التقصير، وجُهْدًا أي: اجتهادا، وقد استُعمل الأَلْوُ في قولهم: (لا آلُوَكَ جُهْدًا) متعديا إلى مفعولين، وحذف هنا المفعول الأول، والمعنى: ولم أمنعك جهدا، هذا كلام السعد في مختصره[٣]. قال ابن قتيبة: (تحذف الألف من الأسماء الأعجمية كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق وإسرائيل؛ استثقالا كما ترك منع صرفها، وكذا سُليمان وهارون)[٤]، فأما مالا يكثر استعماله

---

(١) قوله، أي: يقصد قول الأشموني، وهكذا في كل المخطوط.

(٢) أصل لم آلُ: لم أَأْلُو اجتمعت همزتان الأولى متحركة مفتوحة وهي همزة المتكلم، والثانية ساكنة، فقلبت الثانية الساكنة حرف مد مجانس لحركة الأول وهو الألف، ثم أدغمت، ثم حذف الواو وهي لام الفعل للجزم.

(٣) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي (١/ ٤٩).

(٤) أدب الكاتب، لابن قتيبة، باب حذف الألف من الأسماء وإثباتها (ص:١٩١).

منها كهاروت وماروت وقارون وطالوت وجالوت فلا تحذف الألف في شيء منه، ولاُ تحذفُ من داودَ وإن كان مشهورا؛ لأنه حُذف منه إحدى الواوين، فلو حُذف الألفُ أجحفه به، وأمَّا ما كان على وزن فاعل كصالح ومالك وخالد فيجوز إثباتُ ألِفِه وحذفِها بشرط كثرةِ استعماله، فإن قلَّ كسَالِمٍ وحَامِد[1] وجَابِرٍ وحَاتِم لم يجز حذفُ الألف، وما كثر استعماله ودخلته الألف واللام تحذف ألفه معهما، وتثبت مع حذفهما، تقول: قال الحَرث وحارث لئلا يشتبه بحَرب، ولا تحذف من عمران، ويجوز حذفها وإثباتها في عثمان وسفيان ونحوهما بشرط كثرة استعماله)[2] انتهى. من تحرير التنبيه[3] للإمام النووي. قوله **(وهو ابن خمس وسبعين)** الخ، أي: فيكون قد ولد عام سبع وتسعين وخمس مئة تقريبا، ومنه يعلم ما في كلام بعضهم، فليحرر. قوله:

.... *** **أَحْمَدُ رَبِّي**..........[4]

الخ، قال الشارح[5] فيما سيأتي: وموضع الجملة نصب مفعول لـ(قال)، أقول: قد جوَّز المُعْرِبُ[6] أن يكون حالا منتقلة، ومحكي القول الكلامُ وما يتألف منه إلى آخره، ثم قال: وعلى هذا يجوز أن يكون **(مصليا)** حالا من ضمير **(أَحْمَدُ)**، أو من

---

(١) بالمخطوط حاتم، ثم صحح بـ(حامد).

(٢) شرح الأشموني (١/ ٨).

(٣) انظر: تحرير ألفاظ التنبيه (لغة الفقه) للنووي (ص:٧٢).

(٤) تمام بيت الألفية:

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابنُ مالِكِ * أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيرَ مَالِكِ**

(٥) كرر بالمخطوط بعده (وحاتم).

(٦) لم أعثر عليه بنصه في إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهري (ص:٨-٩).

(**محمد**) فاعل (قال)، قال: وعلى الأول يكون من جملة المحكي، انتهى. وهذا هو الذي سيصرح به الشارح ومشى عليه، فتكون كلها متداخلة؛ لأن الحال الأُولى مشتملة على صاحب الحال الثانية، [٢/أ] فهي داخلة فيها لدخولها في الحال الأولى، وعلى الثاني يكون حالا ثالثة أي مترادفة كما صرح به المُعرِب[١] فيما يأتي بناء على جعل جملة (**هو ابنُ مالك**) و(**أَحْمَدُ**) حالا من (محمد)، وسُميت مترادفة؛ لترادفها وتتابعها لواحد، لكن قد منع الفارسي وجماعة تعدد الحال من المفرد[٢] كما صرح به في هذا المحل، هذا خلاصة ما ذكراه وستراه. قوله (**أو نظرا إلى ما قوي عنده من تحقق الحصول**) الخ، وقيل: يجوز أن يكون تأخر نظم (قال) عن المحكي فيكون على ظاهره، وقيل: إنه وضع كلمة (قال) أول نظمه ليُحكى بها عند الحاجة والفراغ من المحكي، ونظيره إجازة السيرافي في قول سيبويه: (ذا بابُ عِلْمُ ما الكلمُ مِنَ العربيةِ)[٣] أن يكون وضع الإشارة غير مشار بها إلى شيء ليشير بها عند الحاجة والفراغ من المشار إليه، وقيل: إنها باقية على معناها الحقيقي من غير احتياج إلى تأخير نظمها، وفيه تدبر. قوله (**وجملة «هو ابن مالك»**[٤] **معترضة**)

---

(١) إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهري (ص:٨-٩).

(٢) نسب لجماعة منهم الفارسي وابن عصفور منع تعدد الحال لمفرد؛ لأن الفعل الواحد لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياسا على الظرف، والجمهور يجوِّز تعدد الحال لمفرد شأنه شأن الخبر والصفة، شرح التسهيل (٢/ ٣٥٠)، شرح ابن عقيل (٢/ ٢٧٤)، توضيح المقاصد للمرادي (٢/ ٧١٤)، الهمع (٢/ ٢٤٣).

(٣) الكتاب (١/ ١٢)، وشرح السيرافي (١/ ٩).

(٤) قال ابن مالك:

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابنُ مالِك ... أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيرَ مَالِكِ

الخ، عبارة الأزهري[١] و(هو) مبتدأ، و(ابن) خبره، وكان حق (ابن) أن يتبع (محمدا) على أنه نعت له، ولكنه قطعه عنه وجعله خبرا لضميره، وإنما يجوز ذلك إذا كان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقةً أو ادعاءً حيث قطع، فإن كان لمدح أو ذم وجب حذفُ العامل، وإن كان لغير ذلك جاز، قال الشاطبي: «وقول الناظم: (هو ابنْ مالكِ) بالقطع وإظهار المبتدأ أتى به كذلك؛ لأن الصيغة التي هي (ابن مالك) صفة بيان، وذاك فيها جائز، وإن كان قليلا، والأكثرُ الإتباع في نعوت البيان»[٢] انتهى. ولم يذكر نكتة ارتكابه ذلك مع قلته، وقد يقال النكتة فيه: التنبيه على أن (محمدا) ليس (ابن مالك)، بل بينهما فاصل، إذ هو محمد بن عبد الله بن مالك، انتهى. قوله **(معترضة بين قال ومقوله لا محل لها من الإعراب)** الخ، هذا مبني على أن (محمدا) باقٍ على علميته، قال بعضهم ويجوز أن ينوي تنكيره، ويجعل الجملة صفة له، أقول: ولا محوّج إليه، وجوَّزَ المُعرِبُ[٣] فيما يأتي أن تكون جملة حالية من (محمد) جاء لازما، وهذا لا ينافي كونها اعتراضية صناعة ما صرح به ابن هشام في بعض تعاليقه على المتن[٤]، وإن كان كلام الشارح يوهم المنافات، فتدبر. قوله **(و«الله» نصب بدل من «رَبّ» أو بيان)** الخ، قال السيد عيسى الصفوي[٥] في نظيره: إن عطف البيان أولى من البدل؛ لما يلزم عليه من [٢/ ب]

---

(١) إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهري (ص:٨).

(٢) المقاصد الشافية (١/ ٧).

(٣) إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهري (ص:٩).

(٤) جمعت العديد من نصوص ابن هشام وآرائه من خلال حواشيه على الألفية، في بحث نشر بمجلة عالم المخطوطات والنوادر بالرياض.

(٥) عيسى بن محمد بن عبد الله بن محمد أبو الخير الحسني الحسيني الشافعي المعروف بالصفوي نسبة إلى جده لأمه، درس على خاله معين الدين الإيجي، وتلقى عن والده النحو والصرف،

أن المبدل منه في نية الطُّرَّةِ[1] وهو لفظ الجلالة هنا، وقال الأزهري في إعرابه بعد أن ذكر معنى ذلك، وزاد عليه: «ولا يخفى أن المصنف أشدُّ اعتناءً بالأول حيث عقبه بقوله (خَيْرَ مَالِكِ) لما كان (رَبِّ) بمعنى مالك»[2]، انتهى. ومرداه بالأول لفظ (رَبّ) بها الأول من الأعاريب، وهو كونه بدلا لفساده وعدم تأتيه، وأشرنا بقولنا (وزاد عليه) إلى قوله: (أن المبدل منه، إنما يؤتى به توطئةً لذكر البدل)، فتأمل. قوله (**«وخيرَ» نصب أيضا بدل**) الخ، لم يبين المبدل منه، وقوة كلامه تعطي أنه بدلٌ من لفظِ الجلالة، يُقال: وجوَّزَ بعضُهم أن [يكون][3] بدلا من (رَبِّ) إنْ أعرب لفظ الجلالة بيانا، أما إن أعرب بدلا فلا إلا إنْ قلتَ بتعدد البدل. بقي أنَّ كونه بدلا مبني على غير الغالب؛ إذِ الغالب في البدل الجمود. وقوله: (**أو حال**) أي لازمة، أزهري[4]، وجَوَّزَ أنْ يكونَ منصوبا بتقدير: أعني، أقول: ولعل التزام نصبه جمود مع الرواية، وإلا فيجوز عربيةً أن يكون خبر المبتدأ محذوفا. قوله (**فعلى الأول هو فعيل**) الخ، لا وجه لذلك، فيجوز في كل منهما بمعنى الفاعل، وأن يكون بمعنى المفعول، ووجهُ كونه بمعنى الفاعل في الأول أنها مدحٌ إذْ به حَصُلَ الارتفاعُ لأصحابه بل لسائر أمته الإجابة من حضيض الجهل إلى أَوجِّ المعرفة، وهذا يستلزم شرف له ﷺ، ووجهُ كونه بمعنى المفعول في الثاني أنه مخبرٌ عن الله تعالى بواسطة جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ كقوله أي ناويا الصلاة على النبي ﷺ الخ، قال

= ألف أنموذج في العلوم، وشرح الكافية، ورسالة في لام التعريف، وتوفي بمصر سنة (٩٥٣هـ). انظر: تحقيق (رسالة في لام التعريف لعيسى الصفوي) (ص:٢١).

(١) في إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهري (ص:٨) (في نية الطرح).

(٢) إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهري (ص:٨)، بتصرف يسير.

(٣) زيادة من عندي يستقيم بها الكلام.

(٤) إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهري (ص:٩).

بعضهم: لا حاجة إلى ذلك بناء على ما قاله الغزالي من أن معية لفظ لآخر تقتضي تأخر ذلك أحدهما عن الآخر عرفا، انتهى. فتدبر. واعلم أنه لا يحتاج إلى ذلك كله إلا إذا حمل الحمد والصلاة في كلام المصنف على اللفظين، أما إن حمل أحدهما على اللفظي والآخر على النفسي فليس المورد متحدا حتى يكون مشتغلا، انتهى. قوله:

وأستعينُ اللهَ.........   ....[1]

الخ، جملة قوله (**وَأَسْتَعِينُ اللهَ**) استئنافية في جعلها كلها كلامه يعلم مما يأتي في قوله:

وذاتُ بَدْءٍ بمضارعٍ ثَبَتْ   ....[2]

الخ، إلا أن تكون عاطفة للحال لا واو الحال، كما يعلم ذلك من كلام المعرب[3] في آخر السوادة. قوله (**في نظم القصيدة**) إلى آخره قال بعضهم: هو أولى من تقدير غيره أرجوزة؛ لأنه قد وقع فيها بعض أبيات من الكامل، وقد صرح الدماميني[4] وغيرُه بأنه متى وقع في القصيدة جُزء من الكامل يرها منه، لكن قول الشارح فيما يأتي على أنها من كامل الرجز[5] [٣/ أ] ومشطوره يرجع لكلام غيره

---

(١) تمام بيت الألفية:

وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلفِيَّهْ   مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ

(٢) صدر من بيت الألفية، وعجزه: (حَوَتْ ضَمِيرًا ومِنَ الوَاوِ خَلَتْ).

(٣) إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهري (ص:٩، ٧٩).

(٤) العيون الغامزة على خبايا الرامزة للدماميني (ص: ١٧٣).

(٥) كامل الرجز: (مستفعلن مستفعلن مستفعلن) في كل شطرة، وبحر الكامل يتكون من (مُتَفَاعِلُنْ) ست مرات، فإذا أضمرت تفعيلات الكامل أي سكِّنت ثانيه المتحرك فإنها توازي مُسْتَفْعِلُنْ فيصح اعتبار البيت من الكامل المضمر أو من الرجز الصحيح، واعتباره من الرجز أولى لأن مستفعلن أصل فيه وفرع في الكامل، فإن وجد في القصيدة بيت فيه تفعيلة متحركة الثاني من متفاعلن وجب اعتباره من الكامل. العيون الغامزة على خبايا الرامزة للدماميني (ص:١٧٣)، والسهل الوافي (ص:١٥٣).

كقوله (أو ألفان) الخ، لعل الأصل حينئذ في الغينية حذف النون للتخفيف، أو لشبه الإضافة، والياء لالتقاء الساكنين، أو لتوالي الأمثال، أو لكليهما، وقلبت الفتحة كسرة. قوله (**من كامل الرجز**) الخ، سُمي هذا البحر بالرجز[١]؛ لكثرة لحوق العلل بعجزه كالقطع[٢] والجَزء[٣] والنَّهْكُ[٤] والشَّطْرُ[٥]، فإن الرجز علة تُصيب أفخاذ الإبل، والمشطور قيل: عروضه وضربه الجزء الأخير وهو الأصح، وقيل عروضه الجزء الأخير ولا ضرب له، وقيل بالعكس، وقيل عروضه الجزء الأول، وضربه الجزء الأخير، والجزء الثالث زيادة كأنها زالت، والترفيل[٦]، وقيل: عروضه الجزء الثاني لأنها لما استحقت نصف هذا الجزء، ولا جزء له صحيح استحقته بكماله، وهذا مثل قول الفقهاء فيمن طلق امرأتيه طلقة واحدة بأن قال: أوقعت عليكما طلقة، أو أشركتكما في طلقة أنه يقع لكل واحدة طلقة كاملة لتعذر تنصيفها، وضربه الجزء الأخير، انتهى. قوله ﴿وَأَعَانَهُۥ عَلَيۡهِ قَوۡمٌ ءَاخَرُونَ﴾ [الفرقان:٤]، ﴿وَٱللَّهُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ﴾ [يوسف:١٨]، الآية. ينبغي أن يجعل

---

(١) وسمي رجزا لاضطرابه والعرب تقول: ناقة رجزاء يرتعش فخذاها، وقيل: لقلة حروفه وتقارب أجزائه، وقيل: لأن أكثر ما يستعمل منه المشطور المكون من ثلاثة أجزاء فشبه بالراجز من الإبل الذي شذت إحدي يديه فبقي على ثلاث قوائم، السابق.

(٢) القطع من علل النقص هو حذف ساكن الوتد المجموع وإسكان ما قبله فتصير (عِلُنْ) (عِلْ)، ويختص بثلاثة أبحر: الكامل والبسيط والرجز.

(٣) الجَزْءُ حذف التفعيلة الأخيرة من الشطر الأول ومن الشطر الثاني.

(٤) النّهْكُ حذف ثلثي البيت.

(٥) الشَّطْرُ حذف نصف البيت.

(٦) الترفيل من علل الزيادة وهو زيادة سبب خفيف على ما آخره وتد مجموع، وتختص هذه العلة ببحر الكامل والمتدارك المجزوين أي التي حذفت تفعيلة من شطره الأول والثاني، ويكون الترفيل في الضرب فقط ولا يكون في العروض.

دليلا على مجرد المجيء بقطع النظر عن الحصر إذ ذاك لا يحسن الاستدلال عليه إلا بالاستقراء والتتبع، وإلا فقد صرح المُعْرِبُ بتعديته بـ(في) في لغة قليلة. قوله (**أو أنه ضَمَّنَ «أستعينُ» معنى أستخيرُ**) الخ، قيل: عليه أن الاستخارة إنما تكون في الأمور المتردد فيها بأن يكون عنده الفعل والترك على حد سواء مع أنه قد سوغ في ما قصده وهو النظم، إذ هذا ثالث بيت إلا أن يدَّعِي أن المراد أن الاستخارة فيما هو مقصود بالذات، وهو نظم ما يؤدي به مقاصد النحو، فتدبر. قوله (**أغراضه وجل مهامه**) الخ، انظر هذا العطف تفسيري كما هو صريح كلام الأزهري في الإعراب[(١)] حيث قدر جل مقاصد، وقال: وإنما قدرنا ذلك المضاف يلتئم مع قوله (آخرا) نظما على جل المهمات اشتمل أو مغاير، وحينئذ يطلب المراد من الأغراض. قوله (**ما يرادف قولنا علم العربية**) الخ، فيه نظر فقد صرح الزمخشري في الأساس والقسطاس[(٢)] بأن علم العربية ينقسم إلى اثني عشر قسما، اللغة، والصرف، والاشتقاق، والنحو، والمعاني، والبيان[٣/ ب]، والعروض والقافية، وقرض الشعر، والخط، وإنشاء الخطب، والرسائل، والمحاضرات، ومنه التواريخ، وجعلوا البديع ذيلا لاقسما برأسه، فلعل ما قاله الشارح بناء منه على أن غلبة الاستعمال خصته بذلك كما خصت علم النحو، فليحرر، وعلم العربية من إضافة الخاص إلى العام، فتدبر. قوله (**وهو مصدر أريد به المفعول**) كما استعملوا المصدر كذلك[(٣)] أولا. قوله (**أيضا وهو مصدر أريد به المفعول**) الخ، فيه أنه قد صار حقيقة عرفية في ذلك، فلا حاجة إلى قولنا (أريد به) الخ، إلا أن يقال: إنه

---

(١) إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهري (ص:٩).

(٢) القُسطاس (ص:١٥).

(٣) نقل الشيخ الحفناوي كلام البهوتي هنا في مخطوط حاشيته على الأشموني اللوحة [٨/ ب].

مراعاةٌ للأصل، تدبر. قوله (**وجاء في اللغة لمعان خمسة**[1]) الخ، ذكر ذلك الشيخ بهاء الدين ابن النحاس[2]، واعترضه ابن هشام في شرح خطبة التسهيل: (بأن في الأقسام تداخلا، فإن المقدار راجع إلى المِثل، لأن مقدار الشيء مِثلُه، وكذلك القِسْمُ؛ لأنَّ الأقسامَ متماثلةٌ من حيث انقسامها من ذلك الشيء، ولهذا يقال: هذا الشيء على ثلاثة أضرُب، وهو مأخوذ من الضريب وهو المِثل، وتقليل الاشتراك مهما أمكن ادعاؤه أولى)[3]. قول كلام ابن هشام لا يخلو عن نظر. قوله (**والقِسْمُ نحو هذا على أربعة أنحاء، أي: أقسام**)، قد جمع بعضهم لما في قوله:

نحوُنا نحوَ دارِكَ يا حَبِيبِي ... وَجَدْنَا نحوَ ألفٍ مِنْ رَقِيبِ
وَجَدْنَاهُمْ عُرَاةً نحوَ ألفٍ ... تَمَنَّوا مِنْكَ نحوًا مِنْ نَصِيبِي

وقد جمعتُ الأقسامَ في بيت فقلتُ:

فمِثْلٌ ومِقْدَارٌ وجُملةٌ ... وقِسْمٌ لها مَدْلُولٌ نحو تَقَسَّمَا

قوله (**الأَقْصَى**[4] **أي الأبعد**) الخ، فسره بعضهم بالبعيد، قيل: وهو أولى، راجع حاشية شيخ الإسلام على ابن الناظم[5]. قوله (**الباء بمعنى مع**[6]) الخ، وفي

---

(١) يقصد معاني لفظ (نحو)، ومن معانيه أنه يكون بمعنى (قِسْم).

(٢) التعليقة لابن النحاس في شرح المقرب (١/ ١٠٧).

(٣) شرح خطبة التسهيل، لابن هشام الأنصاري (ص:٤٥١-٤٥٢).

(٤) قال ابن مالك:

تُقَرِّبُ الأقصى بِلَفظٍ مُوجَزِ ... وَتَبسُطُ البَذلَ بِوَعدٍ مُنجَزِ

(٥) شرح ابن الناظم (ص:٤)، ومخطوط حاشية الدرر السنية (ص:١٣٥)، وتعقبات زكريا الأنصاري في (حاشية الدرر السنية) على ابن الناظم للألفية، (ص:٢٧).

(٦) يقصد معنى الباء في قول ابن مالك: (بِلَفظٍ مُوجَزِ).

شرح ابنه ما يقتضي أنها سببية[١]، قال وهو صحيح. قوله أيضا: **(الباء بمعنى مع)** الخ، عدل عما في شرح ولد المصنف من جعلها المسببية، وكأن ما هنا أولى؛ لأن وجازة اللفظ لا يُظهر كونها سببا لتقريب المضي تدبر. قوله **(أي تفعل ذلك)** الخ، إسناد ذلك إليها من قبيل المجاز العقلي، إذ المقرب هو المؤلف بسبب ما ذكر من وجازة [٤/ أ] لفظها. قوله **(بوعد منجز)** الخ، كأنه شبه الألفية في سُرعة إيضاح معانيها عند سماع ألفاظها إلى فهم السامع بإنسان يفي بما يعد تشبيها مضمرا في النفس على جهة الاستعارة بالكناية، وأثبت لها الوعد تخييلا، والإيجاز وما معه ترشيحا. قوله **(وتقتضي**[٢] **أي تطلب)** الخ، دلت على جهة الاستعارة التبعية، أو المجاز المرسل التبعي على ما حقق في موضعه. قوله **(بغيرِ سُخْطِ)** الخ، قال ق س[٣]: «وفائدة قوله **(بغيرِ سُخْطِ)** بعد **(تقتضي رضا)** رفع توهم أنها تطلب (رضي) ولو من وجه، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾ [البقرة:١٠٢]، من قوله: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾ [البقرة:١٠٢]»، انتهى. وهو بديع. قوله **(ألفية)** الخ، مفعول **(فائقة)**، وعملت اعتمادا على صاحب الحال، وكونها بمعنى الحال والاستقبال مُعرِب[٤]. قوله **(الملقب زين الدين)** الخ، يؤخذ من هذا وصف قوله

---

(١) شرح ابن الناظم على الألفية (ص:٤)، خطبة الشارح.

(٢) قال ابن مالك:

وَتَقتَضِي رِضًا بِغَيرِ سُخْطِ ... فَائِقَةً أَلفِيَّةَ ابنِ مُعطِي

(٣) لا يوجد هذا النص في مخطوط ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم، وشرح الأشموني، إلا إذا كان لابن قاسم العبادي حواشي على الألفية غير حواشيه على ابن الناظم، أو أن البهوتي يقصد بـ (ق س) غير ابن قاسم العبادي.

(٤) إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهري (ص:١٠).

في الدين بعلا، وقد لقبته بمنهج السالك، إنَّ (لَقَّبَ) كسَمَّى يتعدى بنفسه تارة، وبالحرف تارة أخرى فتدبر. قوله (**على الحال من فاعل تقتضي**) الخ، أو من (ألفية) كما في خالد[1]. قوله (**بسبق الباء للسببية**) إلى قوله:

..........حَـــــائِزٌ...... ....[2]

وفي الإعراب أنه على تقدير مضاف إليه، والأصل: وهو حائز بسبق تفضيلي من إقامة السبب إقامة المسبب إذ الحائز للشيء هو الذي يضمه إلى نفسه، انتهى. ويبقى النظر في أي الصنيعين أولى، تدبر، بقي أنه على كل من الصنيعين يَرِدُ إشكالٌ أفصح عنه العلامةُ ابن قاسم[3]، وهو أن التفضيل صفة المفضِّل بالكسر لا المفضَّل بالفتح، فلا يصح نسبة جوازه إلى ابن مُعطٍ؛ لأنه مفضَّل بالفتح، وأجاب عنه بأنه يمكن أن يكون (**تفضيلا**) مصدرا للمبني للمفعول، أي: كونه مفضلا، وحينئذ فيكون صفة له، ثم ذكر اعتراضا آخر حاصله أنه على صحة تسليم نسبة التفضيل إليه لا يلزم منه ثبوت الفضل له مع أن المدحة إنما تحصل بذلك، وأجاب عنه بأنه يلزم عادة من حصول النسبة الأولى حصول النسبة الثانية، إذ المعتبر عنه العقلاء، إنما هو التفضيل ممن يُعتد بتفضيله، وهو بها يفضل، إلا إذا كان هناك فضلٌ، وأجبتُ عن الإشكالين معًا: بأنه على حذف مضافٍ، أي: حائزُ سببِ تفضيلي، وهو فضلة [٤/ ب]، وهو ثابتٌ له وفي حيازته، فتدبر. قوله

---

(١) إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهري (ص:١٠).

(٢) تمام بيت الألفية:

وَهْـــوَ بِسَـــبْقٍ حَـــائِزٌ تَفضِـــيلا   مُســـــتَوجِبٌ ثَنَـــائِيَ الجَمِـــيلا

(٣) مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني، اللوحة رقم [٥/ أ].

(إما صفة للمصدر، وإما[١] معمول) الخ، وعلى كونه صفة هل هي كاشفة أو مخصَّصة؟ مبني على قولين: فمن قال: إنَّ الثناء مُحدثٌ بالخير، قال: هي كاشفة، ومن قال: بأنه مشتركٌ بين الخير والشر، قال: هي مخصصةٌ، والأكثرون على الأول. قوله:

.... **وَافِـــــــرَهْ** ....[٢]

أي تامة) الخ، فسَّر الناصر اللقاني[٣] الوافرة بالكاملة، قال: من وَفَرَ اللازم أي كَمُلَ، لا من وَفَرَه أي أكمله، وفسَّر المتوافرة بالمتغالبة في الوفر، أي: الكثرة في العدد، انظر مثل بين الكلامين من تخالف إذِ الشارح فسَّر (أوفر) بالتمام، واللقاني فسَّره تارة بالكمال، وتارة بالكثرة في العدد، وقول اللقاني: (لا من الوفرة، أي: أكمله)، قال ابن قاسم: «وجهه أنه يكون معنى الوافرة التي أكملت غيرها، وهو خلاف المراد، وإن أمكن الحمل عليها بتكلف»[٤]، أقولُ: لا تكلف، بل هو نظيرُ

---

(١) في الأشموني: (أو معمول له).

(٢) تمام بيت الألفية:

وَاللهُ يَقضِـــي بِهِبـــاتٍ وَافِـــرَهْ   لِي ولَـــهُ فِي دَرَجَـــاتِ الآخِـــرَهْ

(٣) لم أعثر عليه في مخطوط حاشية اللقاني على أوضح المسالك.

(٤) لم أعثر على هذا القول لابن قاسم العبادي في مخطوط حاشيته على ابن الناظم، فالمخطوط في النسختين اللتين أحتفظ بهما يبدأ بقوله: «اسم جنس جمعي، (واحده كلمة) وهي ثلاثة أقسام. وفي مخطوط حاشية العبادي على الأشموني قال: «قول الشارح وصف هبات وهو جمع بـ(وافره) وهو مفرد لتأوله بالجماعة يؤخذ من قوله لتأوله بالجماعة تفسير قوله بعد: «وفي جمع العاقل مطلقا» بغير جمع المذكر السالم فإنه يجب فيه المطابقة لأنه في قوة قضايا متعددة إلا أنه يشكل بجمع المؤنث السالم فيحتاج إلى الفرقة». وقال الصبان في حاشية (١/ ١٨): «قوله أي تامة، أفاد به أن وافرة اسم فاعل (وَفَرَ) اللازم لا المتعدي، يقال وفر الشيء يفر وفورا أي تم، ووفرته أفره وفرا أي أتممته».

ما قيل في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ﴾ [الإسراء:١]، فتدبر. قوله **(وفي جمع العاقل مطلقا)** أي سواء كان جمع قلة، أو جمع كثرة. قوله **(والأفصحُ في جمع الكثرة)** الخ، وأشار إلى ذلك شيخنا العلامة نور الدين علي الأجهوري(١) بقوله:

وجمــعُ كثــرةٍ لمــا لا يَعقــلُ ... الأفصــحُ الإفــرادُ فيــه يَاقِــلُ

وما سِـوَى ذا الأفصحِ المطابقـهْ ... نحــو هِبَــات وأَقــوَات لائقــهْ

---

(١) هو الشيخ العلامة علي نور الدين الأجهوري المالكي، من قرية أجهور الكبرى إحدى مدن مصر وأشهر علمائها، توفي سنة (١٠٦٦هـ).

الكلام وما يتألف منه

قوله (**الكلام**) الخ، انظر هل يمكن إعرابه على وجه لا يلزم عليه جريان الصلة على غير من هي له اللازم عليها وجوب إبراز الضمير عند البصريين؟ أقولُ: نقل الراعي[1] في باب المبتدأ أن البصريين: فصَّلوا في وجوب إبراز الضمير بين ما إذا كان المتحمل للضمير وصفا أو فعلا، فأوجبوه في الأول دون الثاني، انتهى. قوله (**اختصر للوضوح**) الخ، قيل: إما دفعيًّا، أو على التدريج بأن حذف المبتدأ، وهو (هذا)، ثم خبره وهو (باب) وأنيب عنه، ثم شرح وأنيب عنه الكلام، وهذا الثاني ظاهر، وأما الأول فيبقى الكلام عليه في رفع الكلام على ماذا هل لنيابته عن هذا الذي هو المبتدأ لكونه أتم ملاحظة من البقية أو عن كل المحذوف؟ ويلزم نيابة مرفوع عن مرفوع ومجرور معا، وهو مشكل، ويسأل (ح) عن حكمة رفعه دون جره، أو تسلم قرأته[٥/ أ] بالجر أيضا كقوله:

كَلامُنَا لَفْظٌ.......... ....[2]

---

(١) ذكره الصبان (١/ ١٦) منسوبا إلى الراعي النحوي نقلا عن البهوتي. والراعي هو محمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل المغربي الأندلسي الأصل سكن القاهرة وهو معروف بالراعي النحوي توفي سنة (٨٥٣هـ)، له الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية، والنوازل النحوية في شرح الألفية (مفقود)، معجم المؤلفين (٩/ ٥٤)، البغية (١/ ٢٣٣).

(٢) تمام بيت الألفية:

كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ   وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ

أي: معنى كلامنا معنى لفظ الخ، هكذا قرر ابن قاسم[1] في بعض تعاليقه على المتن، وأقول: كان وجهُه أن هذا تعريفٌ، والمُعرَّف ماهية الكلام الذهنية التي هي المركب من مدلولات أَخْذِ التعريف لا نفس ألفاظ التعريف، فتدبر. قوله **(مفيد فائدة)** الخ، الظاهر من كلامه أن (ذا) قيد لمفيد لا تفسير له، إلا لقال وبين ما أفاد فائدة الخ، مثلا. قوله **(خرج باللفظ غيره)** الخ، فيه أنه كغيره لم يخرج غير اللفظ أنه مفيد[2] مع أنه كان الظاهر أن يقال: خرج باللفظ غيره سواء أطابق عليه كلام لغة كالدوال أم لا، فلينظر ما الحكمة فيه؟ ولعله لما اشتركا في مطلق الإطلاق كانوا به أشدَّ اعتناءً مما لم يطلق عليه كلام. قوله **(وهذا الصنيع)**، أي: صنيع التسهيل[3] أولى من صنيع الألفية. قوله **(لا تتم بدلالة الالتزام)** الخ، فيه أن الشارح قد ارتكب ذلك في قوله (مفيد)، فإنه قد أخرج به غير المقصود، وهو مبني منه على أن الإفادة تستلزم القصد، فاكتفى بدلالة الالتزام في ذلك، فتدبر. قوله **(ومن ثم جعل الشارح قوله «كاستقم» تتميما)** الخ، فيه أن ولد الناظم[4] لم يصرح لما أسنده له الشارح كالمرادي[5]، بل في كلامه ما يشير إليه أولا، كما أن في كلامه آخرا ما يشير إلى ما مشوا عليه ورجحوه واعتمدوه من أنه لمجرد التمثيل،

---

(١) مخطوط حواشي العبادي على شرح الأشموني اللوحة رقم [٥/أ]، ومخطوط حواشي العبادي على شرح ابن الناظم اللوحة [٧٢٦١/ أ].

(٢) في المخطوط: (أنها مفيدا).

(٣) يقصد حد الكلام في تسهيل الفوائد لابن مالك (ص:٣) حيث قال: (والكلام ما تضمن من الكَلِمِ إسنادا مفيدا مقصودا لذاته).

(٤) شرح ابن الناظم (ص:٥).

(٥) توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٢٤، ٢٥).

فإنه قال في آخر كلامه، فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل، فجعله مثالا مكتفى به عن التتميم لا أنه من جملة آخر الحد، وهو ظاهر فتدبر. قوله (**لأن التأليف فيما**[(١)] **قيل أخص**) الخ، قال السيد في شرح المواقف[(٢)]: ثم القول والمؤلف والمركب ألفاظ مترادفة بحسب الاصطلاح المشهور، فلعل قولَ الشارح كما قيل: إشارة إلى أن المرتضى عنده كلام السيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ. قوله (**ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ**) الخ، قال في الإعراب: والذي يظهر في حل التوضيح أن (**الكَلِمَ**) مبتدأ أول، و(**واحدُهُ**) مبتدأ ثان و(**كَلِمَةٌ**) خبر المبتدأ الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، والرابط بين المبتدأ الأول وخبره الهاء من (**واحدُه**)، وإنَّ (**اسمٌ وفِعْلٌ ثم حَرْفٌ**) «خبر [٥/ ب] لمبتدأ محذوف، وإنَّ في النظم تقديما وتأخيرا وحذفا، والأصل: والكلم واحده كلمة، وهي اسم وفعل ثم حرف»[(٣)]. انتهى كلام المُعرب، واعترض على هذا الإعراب بأن المراد بكلمة في (**واحدُه**) كلمة الماصدق، والمراد بالكلمة التي تقع مخبرا عنها بالاسم الخ، المفهوم حينئذ بتغاير الضمير ومرجعه فلا يصح ذلك، قيل: اللهم إلا أن يقال: إن هذا يشبه الاستخدام، وأجاب شيخنا[(٤)] بأنه وإن كان المراد بها في (وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ) الماصدق لكنها بالعنوان الكلي إنها كلمة شخصية، فالمراد على كل حال المفهوم، فإن قولنا «الكَلِمُ ما تركَّبَ من ثلاث كلماتٍ» ليس المراد منه ثلاث

---

(١) في الأشموني: (كما قيل).

(٢) يقصد بالسيد: الشريف الجرجاني في حاشيته على شرح المواقف للإيجي، ولم أهتد إليه.

(٣) إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهري (ص:١١).

(٤) في المخطوط بعد (شيخنا) لفظة (عشر) فلعله اختصار لاسم شيخه، وفي الصبان (١/ ٢٥): قال سم أي ابن قاسم العبادي، وانظر مخطوط حاشية العبادي على الأشموني اللوحة [٥/ ب].

كلمات معينة، بل المراد ما يشمل مثل: إن قام زيد وقعد عمرو، وغير ذلك، انتهى. وأقول: هو ولو حُمِل على ذلك فلا بد فيه من الاستخدام، إذ مفهوم الكلمة بهذا المعنى غيره بمعنى الأنواع الثلاثة فتفطن. قوله (**أيضا ثم حَرْفٌ الكَلِم**) عبارة الشنواني[١] عند قول صاحب الأجرومِّية: «تغيير أواخر الكلم»[٢]، إن قيل: الكَلِمُ اسم جنس جمعي، أي: لا يطلق على أقل من ثلاث كلمات، قلت: قد صرح على التفسير والأصول والنحو بأن لام التعريف التي للجنس تبطل معنى الجمعية، فالمراد جنس الكلمة»، انتهى. قوله (**منقسم**[٣] **باعتبار واحده**) الخ، كلامه أولا صريح في أن (اسم) ومعطوفاه الخبر، وحله ثانيا يقتضي أن الخبر محذوف تقديره منقسم، وإن (اسم) الخ، متعلقة، اللهم إلا أن يدعي أن الثاني بيان للمعنى لا للإعراب، ويبقى النظر في نكتة، قوله باعتبار واحده وما معناه، وفي نكتة قوله إلى ثلاثة أنواع إلى آخره. قوله (**اسم جنس على المختار**) الخ، فيه أن حمل الكلم على ما يتألف الكلام منه، وهو الكلمات النحوية، والكلم بهذا المعنى غير الكلم الذي هو مورد الخلاف، ففي كلامه نوع تناف، فليحرر. قوله (**فالمختار أنه اسم جنس جمعي**) قال ابن قاسم[٤]: ومعناه أنه اشترط الواضع فيه أن لا يستعمل في أقل من ثلاث كلمات قال: قاله شيخنا[٥] حين سئل عنه، وقال: ومثله تَمْر، وهو

---

(١) مخطوط هداية السالك إلى تحرير أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك على أوضح المسالك للشنواني اللوحة [١٦/ ب].

(٢) متن الأجرومية (ص:٦).

(٣) في الأشموني: (ينقسم).

(٤) مخطوط حاشية العبادي على الأشموني اللوحة رقم [٥/ ب].

(٥) بالمخطوط بعد (شيخنا) لفظة (مفوش) ولعله اختصار لاسم شيخه.

مخالف لكلام غيره كالرضي [٦/ أ] فيهما، أقول: عبارة الرضي: «اعلم أن الكلم جنس الكلمة كتَمْرٍ وتمرة، وليس المجدد من التاء من هذا النوع جمعا لذي التاء، كما حقق في باب الجمع بل هو جنس حقه أن يقع على القليل والكثير كالماء والعسل لكن الكلم لم يستعمل إلا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو: تمر وضرب»[(١)]، انتهى، أي: فهو اسم جنس وضعا جمعي استعمالا، نقله الشنواني[(٢)] في بعض تعاليقه. قوله **(وتطلق في الاصطلاح مجازا على أحد جزأي العلم)** الخ، مقتضى المختار عندهم في تعريف المفرد بأنه ما نطق به بلفظ واحد أن تطلق حقيقة على أحد جزأي العلم المركب بالإضافة ومجازا على أحدهما، وهذا الذي ذكره الشارح كغيره تبعا للمناطقة في تعريفهم المفرد: بما دل جزءه على جزء معناه، وهو خلط اصطلاح باصطلاح لكن مما يعضد الشارح كغيره قول بعض شراح التسهيل[(٣)] إطلاق الكلمة على ثلاثة أقسام: حقيقي مستعمل في عرف النحاة، وهو الذي يتعرض له، ومجازي مهمل في عرفهم، وهو إطلاقها على أحد جزأي العلم المضاف، فيجوز ترك التعرض له، والتعرض له أجود، انتهى. قوله **(وتجمع على كلم)** الخ، بتراءٍ منه **(بتزامنه)** في المحاك المجال الثلاثة أنه مبني على أن الكلم جمع لا اسم جنس جمعي إلا أن يقال: مراده بالجمع ما دل على متعدد لا الجمع الاصطلاحي. قوله **(لفظ دال على معنى)** الخ، أي: بالوضع على ما صرح به

---

(١) شرح الكافية للرضي بتصرف (٣/ ٢٩٢، ٣٦٥، ٣٦٧).

(٢) مخطوط هداية السالك إلى تحرير أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك على أوضح المسالك اللوحة [١٦/ ب].

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٥)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/ ١٣٠).

غيره، وعبارة الفاكهي[١]: وهو اللفظ الموضوع لمعنى مع أنه يلزم على أول كلامه وهو حد الكلمة وآخره، وهو هذا أن الكلمة ليست موضوعة، وهو مناف لقول ابن الحاجب في كافيته: (الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد)[٢]، لكن كلام ابن هشام في شرح قطره[٣] يقتضي أن القول لا يكون إلا موضوعا وما احتاج لذكر إلا من أخذ اللفظ جنسا، فتدبر. قوله في المتن:

وَالقَـــوْلُ عَـــمّ ....[٤]

يحتمل أن (عَمّ) فعل ماض، ويحتمل أن يكون أفعل تفضيل حذفت همزته، ويحتمل أن يكون اسم فاعل حل الشارح أولا الأول، وثانيا الثاني ق س[٥]، أقول: بل ظاهر حله أولا الثاني بدليل عموما مطلقا، إلا أن يدعي أن المعنى شمل الثلاثة شمولا غير مقيد [٦/ ب] بكونه من وجه، وأنه ليس المراد بالمطلق ما يقابل الوجهين، فتدبر. قوله (**عَمّ الكلام والكَلِم**) الخ، الخلاف القول على الكلمة والكلام، يعني على كل واحد منها أعم من كونه بطريق الاشتراك والوضع المقدر المشترك أو الحقيقة والمجاز، فكان المتعين أن يكون من قبيل الموضوع المقدر المشترك دفعا للمحذورَين: المجاز والمشترك، إلا إن يقوم دليل على خلافه، ثم هل هذا المذكور لغة واصطلاحا، أو لغة فقط، أو اصطلاحا فقط؟ فليحرر. قوله

---

(١) حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى (١/ ١١، ١٢).

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ليعقوب بن أحمد بن حاجي عوض (ص:٢٠٣).

(٣) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام (ص:٢١).

(٤) تمام بيت الألفية:

وَاحِـــدُهُ كَلِمَـــةٌ والقَـــوْلُ عَـــمّ   وَكِلِمَـــةٌ بِهَـــا كَـــلامٌ قَـــدْ يُـــؤَمّ

(٥) انظر مخطوط شرح الألفية للبدر الغزي [٦/ أ].

(**وقد بان لك أنَّ الكلام**) الخ، فكذا ظاهر أن إعراب (**الكلم**) «مبتدأ، خبره ما بعده؛ لأنه حينئذ مستعمل في معناه الأصلي، فإن أعرب مبتدأ خبره ما قبله أشكل؛ لأنه حينئذٍ بمعنى الكلمات النحوية وهي الاسم والفعل والحرف»[١]، ق س. قوله (**عموم وخصوص من وجه**) قوله: إذا كان الشيء أعم من الشيء مطلقا باعتبار، وأخص منه مطلقا باعتبار آخر تحقق العموم المطلق بينهما تحقق مقام الافتراق، ولمَّا وجد الخصوص بينهما تحقق مقام الاجتماع بينهما. قوله (**حتى صار كأنه حقيقة عرفية**) الخ، يؤخذ منه أن استعماله فيه مجاز وبه صرح الشيخ عبد الله الشِّنْشُورِيّ في شرح الرحبية[٢]، ومن ذلك تعلم ما في الفاكهي حيث قال: «والقول وإن أطلق على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد بطريق الاشتراك المراد به هنا اللفظ لقرينة الدالة على ذلك»[٣]. انتهى، فتدبر. قوله (**مبتدأ خبره الجملة بعده**) الخ، يعنى على معنى أن (**الكلام**) مبتدأ ثان، و(**قد يُؤَمّ**) خبره، والظرف متعلق بـ(**يؤم**)، ولا يجوز أن يكون (كلام) فاعلا لـ(يؤم)؛ لامتناع تقديم الفاعل على الفعل، فأطلق الشارح اعتمادا على القواعد، قال الأزهري: (وقدم معمول الخبر على المبتدأ الثاني، وفصل بين المبتدأ الأول وخبره للضرورة)[٤]. انتهى، وهو مبني على طريقة البصريين، وإلا فالكوفيون يجوزون تقديم معمول الخبر الفعلي

---

(١) مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم، هامش اللوحة رقم [٣/ أ].

(٢) التحفة الخيرية على الفوائد الشنشورية شرح المنظومة الرحبية (ص:١٠، ١١، ١٥)، والرحبية منظومة في علم الفرائض للإمام أبي عبد الله بن علي بن حسين الرحبي نسبة إلى رحبة بلد بالشام وشرحها عبد الله الشِّنْشُوري.

(٣) حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى (١/ ١١، ١٢).

(٤) إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهري (ص:١٢).

على المبتدأ في السعة عند الفريقين)[١]، فيحرر. قوله (**تطلق لغة على الجمل**) الخ، أي جنسهما، فيصدق بالواحدة والثنتين، وقوله (**المفيدة**) أي وغيرها والنص على شيء لا ينفي ما عداه كذا قيل. قوله (**وهو من باب**[٧/ أ] **تسمية الشيء باسم بعضه**) الخ، يعني أن إطلاقها على الجمل مجاز، وحينئذ فقوله (**لغة**) في صدر عبارته لا مفهوم له؛ لأن الكلمة تطلق لغة واصطلاحا مجازا على الكلام، وحقيقة على المفرد، والذي حمله عليه أنه ربما توهم أن أهل اللغة يأتفون من إطلاق الكلمة حقيقة على الجمل المفيدة، فصرح بأنهم لا يطلقونها على ذلك إلا مجازا دفعا لهذا التوهم، فكل من الفريقين لا يطلق الكلمة حقيقة إلا على اللفظ الموضوع لمعنى، هذا ما يؤخذ من كلام الشنواني في بعض تعاليقه[٢]، وفيه تأمل، فقد أسلفنا عن شرح التسهيل[٣]، إذ إطلاق الكلمة على الجمل المفيدة مجاز مهمل في عرفهم، فتقييده باللغة قصدا لكن فيه بحث من وجه آخر، وأن ظاهر كلامه أولا يقتضي أن هذا الإطلاق حقيقة في اللغة، وظاهر بل صريح قوله من تسمية الشيء باسم بعضه أنه مجاز، ثم اعلم أن قوله (**كغيره**) من باب تسمية الشيء باسم بعضه يعطي أنه مجاز مرسل وحقق غيره ما يقتضي أنه يجوز أن يكون استعارة، وعبارته أن

---

(١) من شواهده بيت الألفية:

بِتَـا فَعَلْـتَ وَأَتَـتْ وَيَـا افْعَـلِي ... وَنُـونِ أَقْـبِلَنَّ فِعْـلٌ ينْجَـلِي

فإن بتا» جار ومجرور متعلق بـ(ينجلي) الواقع هو وفاعله الضمير المستتر فيه في محل رفع خبرا عن المبتدأ، فلزم منه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ للضرورة ولكون المعمول جارا ومجرورا. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٢٢).

(٢) حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام (١/ ٤٧، ٤٨).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٥)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/ ١٣٠).

الكلام لما ارتبط بعضه ببعض حصلت له بذلك وحدة، فصار تشبيها بالكلمة، فأطلق عليه (كلمة)، فتدبر. قوله في المتن:

بِـــــالجَرِّ وَالتَّنْـــــوِينِ......... ....[1]

الخ، الظاهر أن تقديم هذا المعمول ليس للاختصاص بل لمجرد ضرورة النظم أو للاهتمام لحصول التمييز لغيرها أيضا، فإن قلت: هل يمكن الاختصاص هاهنا؟ قلت: نعم يمكن الاختصاص الحقيقي هاهنا بمعنى أن النوع المخصوص من التمييز لا يحصل إلا بهذه الأمور، وهي النوع الحاصل بها في الواقع لكنه لا يخلو عن ضعف من حيث المعنى، إذِ الظاهر لبيان تمييز الاسم على الإطلاق لا لبيان نوع منه، وكذا الإضافي بمعنى أن التمييز بنحو هذه الأمور لا بنحو الكون لفظا أو ثلاثيا[2]، ق س. قوله في المتن أيضا (والتنوين)، قال ابن جماعة: «وعندي في كون التنوين حرفا بحث، وكذا في كونه مجمعا على حرفيته». قوله **(حتى صار اسما لنون تلحق الآخر)** الخ، أي حركته كذا قدره بعضهم فرارا مما يرد عليه أن اللاحق للآخر حقيقة الحركة لا التنوين بناء على أن الحركة متأخرة عن الحرف لا مقارنة ولا [٧/ ب] وهو قول ضعيف في المسألة، والصحيح أنها مقارنة، قال الجعبري في عقود الجمان[3]:

والحَرْفُ سَـابِقُ شَـكْلِهِ أَوْ بَعْـدَه وَهُمَـا وَقَـوْلُ الحَـقِّ مُقْتَرَنَـانِ

---

(١) تمام بيت الألفية:

بِـــــالجَرِّ وَالتَّنْـــــوِينِ وَالنِّـــــدَا وَأَلْ وَمُسْـــــنَدٍ لِلإِسْـــــمِ تَمْيِيـــــزٌ حَصَـــــلْ

(٢) مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم اللوحة رقم [٢/ ب-٣/ أ].

(٣) عقود الجمان في تجويد القرآن لإبراهيم بن عمر الجعبري (ص:٤٨).

ولو سلم أن الشارح كغيره ممن عبَّر بالتبعية ماشٍ على ذلك القول لا إشكال أيضا، فقد فرقوا بين التِّلْوِ والتبعية بما يقتضي اشتراط التعاقب في الأول دون الثاني، فتدبر، وقد يقال: إن الشارح لا يقول بهذه التفرقة بدليل صنيعه فيما يأتي عند قول المصنف:

....يَــــلِي لَـــــمْ.....[1]

حيث فسَّرَ التِّلْوَ بالتبعية، فتدبر. قوله **(وقيد لغير توكيد)** الخ، قال ابن قاسم[2] فيما كتبه على ابن الناظم[3]، وسكت الشارح عن زيادة ابن هشام[4] وغيره. قوله **(لغير توكيد)** احترز به نحو قوله: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق:١٥]، لأنها خارجة بقوله: وتسقط خطًّا بناء على المذهب البصري أنها تكتب بالنون[5] فتدبر. قوله **(قيل ومن تنوين العِوَض ما هو)**[6] الخ، ابن جماعة قال النحويون: التنوين في (كُلٍّ) و(بَعْضٍ) عوض عن المضاف إليه[7] بدليل أنه دخل في (إذٍ) من قوله: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ﴾

---

(١) تمامه:

سِــــوَاهُمَا الحَــــرفُ كهَـــلْ وَفِي وَلَـــمْ فِعْـــلٌ مُضَـــارِعٌ يَـــلِي لَـــم كَيَشَـــمْ

(٢) مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح على ابن الناظم، اللقطة رقم [٢٦٢٧/ ب].

(٣) شرح ابن الناظم (ص:٨).

(٤) عرف ابن هشام التنوين بقوله (وهو نون ساكنة تلحق الآخر لفظا لا خطا لغير توكيد) أوضح المسالك (١/ ١٧).

(٥) الجمهور أن نون التوكيد الخفيفة يوقف عليها بالألف إذا انفتح ما قبلها فنقول: اضْرَبًا، وعند الوصل تكتب نونا فتقول: اضْرَبَنْ زيدا. المقتضب (١/ ٦١).

(٦) يقصد تنوين العوض عن كلمة وهو تنوين (كلٍّ) و(بعضٍ)، الأشموني (١/ ٣٦).

(٧) شرح قواعد الإعراب (١/ ٥٤) لشيخ زاده.

[الواقعة:٨٤]، وهو ليس بتنوين الإعراب، وقال ابن الحاجب[1]: (الأولى يقال ليس بتعويض عن المحذوف، وإلا هو التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الإضافة ومانعة من دخول التنوين عليه، فلما زال المانع رجع إلى ماكان عليه من دخول التنوين)، انتهى. قوله (**وسيأتي الكلام على الموصولة**).

تنبيه: (أل) الموصولة قد تدخل على الفعل المضارع اختيارا عند الناظم[2] وبعض الكوفيين واضطرارا عند الجمهور، ومنه قول الشاعر:

مَـا أَنْـتَ بِـالحَكَمِ الـتُّرْضَى ....[3]

قال ق س: وهل الإعراب حينئذ للمعتلة التي هي الفعل وفاعله كالموصولة بالصفة حيث قالوا: ظهر إعراب (أل) فيما بعدها لكونها على صورة الحرف أم لا، ثم رأيت الدماميني صرح في بحث الجمل التي لا محل لها من الإعراب في الباب الثاني من شرح المغني، فقال: (أطلقوا القول بأن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب، وينبغي أن يستثنى من ذلك الجملة التي تقع صلة لـ(أل) أما مع القول بأن ذلك [٨/ أ] لا يكون إلا مع الضرورة كما يقول الجمهور، أو مع القول بأن ذلك يجوز في السعة قليلا إن كانت فعلية ذات فعل مضارع كما يقول الأخفش وابن مالك[4] مثل قوله:

---

(١) لم أعثر عليه في الكافية، أو في شرحها للرضي.

(٢) شرح التسهيل (١/ ٢٠١، ٢٠٢)، التذييل والتكميل (٣/ ٦١، ٦٦)، الجنى الداني (٢٠٢)، وتمهيد القواعد (٢/ ٦٨٨، ٦٨٩).

(٣) عجزه: (ولا الأصيلِ ولا ذِي الرأيِ والجَدَلِ)، والبيت ينسب للفرزدق في اللسان (أمس)، وشرح التسهيل (١/ ٢٠١)، والتذييل والتكميل (٣/ ٦١، ٦٦-١٠/ ٣٣٧)، وشرح ابن عقيل (١/ ١٥٧)، وضياء السالك (١/ ٣٤)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٥).

(٤) شرح التسهيل (١/ ٢٠١).

لا تَبْعَثَنَّ الحربَ إنِّي لَكَ الْـ ... يُنْذِرُ مِنْ نِيرَانِهَا فَاتَّقِ[1]

فإن جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الإعراب لوقوعها موقع المفرد)[2] انتهى. أقول التقييد بها إذا كانت الصلة ذات فعل مضارع إما لأن ذاك هو الأكثر، وإما لجَوَاد ذلك في السعة دون غيره وإلا فينبغي أن يجري هذا فيما إذا وقعت صلة الجملة اسمية أو ظرفا نحو:

مِنَ القَوْمِ الرسُولُ اللهِ مِنْهُمْ ... .[3]

---

(١) البيت في خزانة الأدب (١/ ٣٢)، وضرائر الشعر لابن عصفور (٢٨٨)، وتعليق الفرائد (٢/ ٢١٩)، ويروى: (فاصْطَلِ)، ومن شوهد دخول (أل) الموصولية على الفعل المضارع قول الآخر:

يقولُ الخنا وأبْغَضُ العُجْمِ ناطقا ... إلى ربِّنا صوتُ الحمار اليُجَدَّع

وقول الآخر:

ما كاليرُوحُ ويَغْدُو لاهِيًا مَرِحا ... مُشَمِّرًا يستديمُ الحزمَ ذو رَشَد

وقوله:

وليس اليُرَى للخِلِّ مثل الذي يرى ... له الخلُّ أهلا أن يُعَدّ خليلا

وقوله:

وقد يخرج اليربوع من نافقائه ... ومن جحره بالشيحة اليتقصّع

وقوله:

فذو المال يؤتي ماله دون عرضه ... لما نابه والطارق اليتعمل

وقوله:

أحين اصطباني أن سكت وأنني ... لفي شغل عن دخلى اليتتبع

شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٠١، ٢٠٢)، والخزانة الشاهد رقم (١)، والشاهد رقم (٤١٧).

(٢) تعليق الفرائد (٢/ ٢١٩)، ولم أعثر على النص في شرح المغني للدماميني في مبحث الجمل التي لا محل لها من الإعراب (٢/ ٣١١).

(٣) لا يعلم قائله، وعجزه:

.... لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ

والبيت في مغني اللبيب (ص:٧٢) الشاهد (٧٠)، وتعليق الفرائد (٢/ ٢٢٠)، والأشموني (١/ ١٦٥)، وشاهده دخول أل الموصولية على الجملة الاسمية في قوله (الرسولُ اللهِ منهم) أي الذين رسول الله منهم وهذا شاذ.

ونحو:

مَـنْ لا يَـزَالُ شَـاكِرًا عَـلَى المُعَـهْ ....[١]

انتهى. وقوله في آخر التنبيه (لوقوعها موقع المفرد) كتب عليه ما نصه بعد هذا في شرحه على التسهيل: (ويكون محلها بحسب ما يقتضيه العامل في المفرد الذي يصح حلوله محلها من رفع ونصب وجر، فيحكم بأنها في محل رفع في مثل قوله[٢]:

.........إِنِّي لَـــكَ الـــــ يُنْـــذِرُ مِـــنْ نِيرَانِهَـــا.........

وفي محل نصب في مثل قوله[٣]:

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ الـتُّرْضَى حُكُومَتُـهُ ....

وهذا من الغريب أن تكون جملة ثبت لها محل بحسب محلها أنواع إعراب الاسم بطريق التبعية في الأنواع الثلاثة، وحظ لمتبوعها في شيء من ذلك فيعابا به، وقد يعتذر عن تركهم لذلك بأن هذا لا يستعمل إلا في الضرورة، أو فيها وفي قليل من الكلام، وفيه ما لا يخفى)[٤]. قوله **(فأقام اسم المفعول مقام المصدر)**[٥]

---

(١) لا يعلم قائله، وعجزه:

.... فَهُوَ حَر بعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ

والبيت في المغني (ص:٧٢) الشاهد (٦٩)، وشرح ابن عقيل (١/ ١٦٠)، والخزانة (١/ ٣٢)، وشاهد وصل أل الموصولية بالظرف في قوله (المعه) أي الذي معه شذوذا.

(٢) في المخطوط: (قولك)، والبيت سبق تخريجه.

(٣) في المخطوط: (قولك)، والبيت سبق تخريجه.

(٤) تعليق الفرائد (٢/ ٢١٩، ٢٢٠).

(٥) يقصد أن (مسند) في بيت الألفية: (ومُسْنَدٍ للاسم تمييز حصل) محمول على إسناد إليه فأقام اسم المفعول مقام المصدر وحذف صلته اعتمادا على التوقيف. وعلق ابن قاسم العبادي عليه فقال: «وقد نظر فيه المرادي: بأن الاعتماد على التوقيف لا يحسن في مقام التعريف، ويرد بأن مثل ذلك لا يؤثر كما في الحيثيات، وأقول: وأيضا حذف الصلة لازم على ما اختاره المرادي أيضا لأن قولنا يقلد الاسم مسند له أي الاسم». مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم اللوحة رقم [٢/ ب-٣/ أ].

الخ، لا يحتاج إلى هذا التكلف؛ إذ مصدر المزيد يستعمل مفعولا، كما يقال: أدخل يدخل إدخالا ومُدْخَلا بوزن مُفْعَل مشترك بين المصدر واسم المفعول واسمي الزمان والمكان ق س. قوله (**ولا حاجة إلى هذا التكلف فإن تركه**) الخ، في عبارة ق س: «ويصح كونه اسم مفعول معنى أيضا، وعليه فظاهر أنه يحتاج لصلة تعين المراد إذ قولنا يتميز الاسم بمسند بها يفيد بمجرده أن المراد مسند له» انتهى تدبر. قوله (**وحسَّن حذفها وجودها في «أنْ ترَاه»**(١)) الخ، وأجيب أيضا: بأن الفعل إذا استعمل مجازا في الحدث صح كونه فاعلا ومفعولا [٨/ب]؛ لأنه حينئذ كالمصدر، كذا بخط شيخنا العلامة منصور(٢). قوله (**فكلٌّ مِن «زَعَمُوا»، ومِنْ «ضَرَبَ» اسمٌ**)(٣) الخ، أي من قبيل علم الجنس على الصحيح. قوله: في المتن:

....**تمييـــزٌ حَصَـــل**(٤)

الخ، يعني بالحرف، وما عطف عليه. قوله (**تمييز مبتدأ إلى قوله وللاسم خبر**) الخ، هذا خبر بما سلكه السيوطي(٥) في شرحه حيث جعل (تمييز) مبتدأ، وللاسم

= وانظر أيضا مخطوط الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري اللوحة رقم [٦/أ]، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي [١/ ٢٨٦]، والأشموني (١/ ٣٨).

(١) إشارة إلى قولهم: (تسمعَ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه).

(٢) يقصد العلامة منصور البهوتي.

(٣) زعموا في قولهم: (زعموا مطية الكذب)، وضرب من قولهم: (ضَرَبَ فعل ماض) فزعموا، وضرب اسم للفظ أي قصد لفظه، وما بعده خبر.

(٤) يقصد قول ابن مالك:

بِـــالجَرِّ وَالتَّنْـــوِين وَالنِّـــدَا وَأَلْ ... وَمُســـنَدٍ لِلاسْـــم تَمييـــزٌ حَصَـــلْ

ويروى: (......مَيْزُه حَصَلْ)

(٥) شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المسمى البهجة المرضية (ص:٢٦).

متعلق به، وجملة (حَصَل) هي الخبر، وبالجر الخ متعلق بـ(حَصَل) وهو وإن لم يلزمه المحذور المذكور لكن يلزمه محذور آخر وهو الفصل بين الخبر ومعمولاته بالمبتدأ وهو أجنبي من الخبر؛ لأن الخبر غير عامل فيه على الصحيح، كما قدروا نظيره في: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي﴾ [مريم:٤٦]، على ما في شرح ابن عقيل[١] في أول باب المبتدأ والخبر، فليحرر، وللخطاب في إعرابه منازعة في كون كل منهما محذورا، ورَدٌّ على الأزهريِّ[٢]، فليراجع. قوله (**وقَدَّمَ معمولَ الصفةِ على الموصوف**)[٣] الخ، أي وتلو (تمييز). وقوله: (**الممنوع**) أي الصفة بها تتقدم على موصوفها، فمعمولها أولى بالمنع انتهى ق س. قوله (**أما التنوين فلأن معانيه الأربعة**) الخ، قضيته أنه موضوع بإزاء تلك المعاني، وصرح الجامي «بأن تنوين الترنم الشامل للغالي ليس موضوعا بإزاء معنى من المعاني»[٤]، ثم قال: «وأما التنوينات الأخر ففي اعتبار الوضع في بعضها أيضا تأمل»[٥] انتهى. وقال ق س:

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ١٩٨). قال ابن عقيل: «فيجوز أن يكون أراغب مبتدأ وأنت فاعل سد مسد الخبر ويحتمل أن يكون أنت مبتدأ مؤخرا وأراغب خبرا مقدما. والأول في هذه الآية أولى لأن قوله عن آلهتي معمول لراغب فلا يلزم في الوجه الأول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لأن أنت على هذا التقدير فاعل لراغب فليس بأجنبي منه وأما على الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لأن أنت أجنبي من راغب على هذا التقدير لأنه مبتدأ فليس لراغب عمل فيه لأنه خبر والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح».

(٢) يقصد الشيخ خالد الأزهري في إعرابه على الألفية.

(٣) يقصد إعراب (تمييز حصل) من قول ابن مالك: (وَمُسنَدٍ لِلاسْمِ تَمييزٌ حَصَلْ).

(٤) الفوائد الضيائية للجامي على متن الكافية (٢/ ٤٥٨) بتصرف يسير.

(٥) الفوائد الضيائية للجامي على متن الكافية (٢/ ٤٥٩).

(الظاهر أن كلا من تنوين التمكين والتنكير[1] موضوع لذلك المعنى الذي ذكر له بخلاف تنوين العوض والمقابلة[2]) انتهى. قوله **(المنادى مفعول به، والمفعول به)** الخ، أي لأنه مخبر عنه في المعنى، وقد يشكل «بأنه يكون جملة أيضا إلا أن يجاب بأن الجملة ليست مفعولا به حقيقة» انتهى. قوله **(وأما «أل» فلأن إلى قوله «وهو لا يكون إلا للاسم»)** الخ، أي التعريف ولو بالإضافة أو نيتها أو الإشارة أو الإضمار أو العلمية ففي ذكر (أل) تنبيه على جميع ذلك (ق س). قوله **(بتاء الفاعل)** الخ، أشار به رحمة الله إلى قاعدة، وهي طريقة المحققين من أن المصنفين إذا أطلقوا في الضبط مع احتماله الأمور لامانع منها، ولا قرينة معينة لواحد منها حُمل على الكل، وصح نسبته لها جميعها إلى ذلك المصنف فتنبه، قوله [٩/ أ] **(أيضا بتا الفاعل)** الخ، قد يقال: إنه أدرج لفظ الفاعل الذي جعله مضافا إليه للتنبيه على أن أصله المد وقصره للضرورة، أو على لغة فيه فتدبر. قوله **(أيضا بتا الفاعل متكلما)** الخ، صنيعه كالصريح في ضبط التاء في كلام المصنف بالضم على أنها تاء المتكلم حيث أوقع المتن مثالا لقوله (متكلما)، أو الرواية بالفتح، والدراية تقتضي الضبط بكل ما يشمله الإطلاق، ويصح إرادته من الضم والفتح والكسر، وهذه

---

(١) تنوين التمكين هو الذي يلحق آخر الأسماء المعربة مثل زيد ومحمد، فهو يدل على تمكن الاسم في باب الاسمية بحيث لا يشبه الفعل أو الحرف، وتنوين التنكير هو اللاحق لبعض الأسماء المبنية ليفرق بين معرفتها ونكرتها فما دخله كان نكرة ومالا يدخله كان معرفة فإنه يدل على أن مدلول مدخوله غير معين مثل سِيبَوَيهٍ، وصَهٍ.

(٢) فإن تنوين العوض يؤتى به لجبر النقص، وتنوين المقابلة يؤتى به في جمع المؤنث السالم لغرض مقابلة النون في جمع المذكر السالم، وكل منهما علامة على تمام الاسم.

طريقة المحققين، ولعل الشارح كالمُعرب إنما خالف الرواية والدراية نظرا للأعرف والأشرف، وذلك هو المتكلم والضم. قوله (**والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة**) الخ، كان الظاهر أن يقول وأدخل بقوله «أصالة» التاء في نحو: ﴿قَالَتُ أُمَّةٌ﴾[1] [الأعراف:١٦٤]، الخ، فإنها وإن كانت متحركة الآن لكن بطريق العُروض أو نحو هذه العبارة مما يدل على أن قيد (أصالة) مدخل لا مخرج كما يفهمه قوله، والاحتراز إلا أن يجاب بها أجاب به شيخنا الشنواني[2] بأن المراد والاحتراز بالأصالة عن خروج المتحركة بالحركة العارضة كـ﴿قَالَتُ أُمَّةٌ﴾ [الأعراف:١٦٤]، فتدبر، فيكون المراد بالاحتراز التحرز لا الاحتراز المصطلح عليه

---

(١) في الأشموني (١/ ٤٠): «والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة نحو «قالت أمة» بنقل ضمة الهمزة إلى التاء»، وقال الصبان في حاشيته على الأشموني (١/ ٤٠): «قوله «قالت أمة» بنقل الخ» هو رواية ورش عن نافع فهي سبعية»، ولم أعثر على تلك الرواية لهذه القراءة، لكن لها نظير مشابه من القراءات التي تميل إلى التخلص من التقاء الساكنين بالتحريك على سبيل الإتباع الحركي حتى مع وجود فاصل ساكن لا يعتد به كقراءة: ﴿وَقَالَتُ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾ بضم تاء التأنيث الساكنة في الوصل في ﴿قالتُ﴾ إتباعا لضمة الراء في ﴿اخْرُجْ﴾ وتخلصا من التقاء الساكنين، ولم يعتدوا بالحرف الساكن فاصلا؛ لأن الساكن غير حصين، وأجاز ابن جني هذا الوجه على هذه اللغة، و قيل في ضمة تاء (وقالتُ) يجوز أن تكون نقلت إليها من همزة الوصل المضمومة في (أُخْرُج) بعد أن سقطت؛ لوقوعها في الدرج. أما قراءة: ﴿وقالتِ اخرج﴾ بكسر التاء فعلى أصل التقاء الساكنين من تحريك الأول بالكسر. ونظيرها أيضا: قراءة: ﴿قُلُ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم﴾ [سبأ:٢٢]، وقراءة: ﴿أوُ انقُص﴾ [المزمل:٣]، بضم الواو، وقراءة: ﴿قُلُ انظُرُوا﴾ [يونس:١٠١]، وقراءة: ﴿ولكنُ انظُر إلى الجبل﴾ [الأعراف:١٤٣]. انظر بحث الإتباع الحركي فيما ليس بإعراب للمحقق (ص:١٢٦) مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، العدد الخامس، جمادى الآخرة، (١٤٣١هـ).

(٢) مخطوط هداية السالك إلى تحرير أوضح المسالك للشنواني اللوحة [٤٩/ أ].

الذي هو بمعنى الخارج. قوله (**وإن كانت غير إعراب**) الخ، أي أعم من أن تكون حركة بناء كبعض الأمثلة، أو حركة بنية كحركة التاء من (تقوم)، انتهى. قوله (**تقول تباركت يالله**) الخ، قال (خ)[1] في التصريح بعد نقله كلام البجائي[2] هذا ما نصه: «فهذا إن كان مسموعا فذاك، وإلا فاللغة لا تثبت بالقياس»[3] فيه نظر، فإنا لا نسلم أنه قياس في اللغة لجواز أن يكون ذلك من قبيل الاستقراء، وما ذكره محقق له، ولو سلم فلا نسلم أن القياس في اللغة ممتنع، ولو سلم أنه ممتنع لكن لا يمتنع مطلقا بل في المدلولات، أما في الأحكام كما هنا فلا يمتنع نبه عليه ابن جماعة في نظير ذلك، وقال ابن الأنباري: وهو -أي القياس- «حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»[4] انتهى. قوله:

.... أَشَـــاهِرُنَّ بَعْـــدَنَا......[5]

---

(١) يقصد الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح على التوضيح (١/ ٤٥)، حيث قال: «وفي شرح الآجرومية للشهاب البجائي أن (تبارك) يقبل التاءين تقول تباركت يا ألله وتباركت أسماء الله».

(٢) الشهاب البجائي، المعروف بالأبذي له شرح على الآجرومية، وله شرح الحدود في النحو، وتوفي سنة (٨٦٠ هـ).

(٣) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٤٥).

(٤) الإغراب في جدل الإعراب (ص:٥٤).

(٥) لرؤبة، وتمامه:

يَـا لَيْـتَ شِـعْري عَـنْكُمْ حَنِيفَـا أَشَـــاهِرُنَّ بَعْـــدَنَا السُّــــيُوفَا

والرجز في سر الصناعة (٢/ ١١٨-٢/ ٤٤٧)، والجنى الداني (ص:١٤٢)، والخزانة الشاهد رقم (٩٥١)، والأشموني (١/ ٤١) وشاهده دخول نون التوكيد على اسم الفاعل(أقائل) شذوذا.

الخ، هو بفتح الراء لأنه مبني على الفتح لاتصاله بتلك النون كما يعلم بالوقوف على كلام الدماميني(١)، وكذا في:

أَقَائِلُنَّ ....(٢)

فليراجع. قوله في المتن:

....فِعْـــــلٌ يَــــنْجَلِي(٣)

الخ، إن أراد أن جنس الفعل (يَنْجَلِي) بكل واحد من هذه المذكورات ففيه أن الفعل المضارع مثلا لا ينجلي [٩/ ب] أي لا يتميز عن الاسم والحرف بتاء فعلتَ، فلا يتميز الجنس لأنه ضمنه، ولم يتميز وإن أريد أن كل فرد من أفراد الفعل يتميز، بكل واحد مما ذكر، ففيه أن الأول لا يفيد؛ لأن المقصود بيان ما يعرف به كل فرد من أفراد الفعل من غيره، وأن الثاني لا يفيد أيضا ق س. قوله **(وسوغ الابتداء بفعل)** الخ، الذي سوغ الابتداء بفعل تقديم معمول خبره وهو الجار والمجرور، فهو بمنزلة تقديم الخبر قاله الشيخ(٤)، وأنكر ما في الإعراب من

---

(١) انظر مخطوط تعليق الفرائد الصفحة رقم (٥٣٩)، ونسخة أخرى اللوحة [٢٩٥/ ب]، وشرح المغني للدماميني (٢/ ٢٤٦)، ومخطوط حواشي الشنواني على أوضح المسالك اللوحة [٥٤/ أ].

(٢) تمامه:

أَقَائِلُنَّ أَحْضِـرُوا الشُّهُوْدَا

والرجز في ملحقات ديوان رؤبة (ص:١٧٣)، توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٢٩١)، ووجه الاستشهاد فيه: إدخال الشاعر نون التوكيد على اسم الفاعل (أَقَائِلُنَّ) وهو ضرورة، سوغها شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع.

(٣) قال ابن مالك:

بِتَـــا فَعَلْـــتَ وَأَتَـــتْ وَيَـــا افعَـــلِي   وَنـــــونِ أقـــبلَنَّ فِعْـــلٌ يَـــنْجَلِي

(٤) إعراب الألفية للسيخ خالد الأزهري (ص:١٣).

أن المسوغ كونه قسيما للمعرفة، وقال: كون النكرة قسيم المعرفة ليس من المسموع ولعل مراده الشيخ[1]. قوله في المتن:

سِـــوَاهُمَا الحَـــرْفُ........ ....[2]

الخ، سواهما خبر مقدم ومضاف إليه، والحرف مبتدأ مؤخر، ويجوز العكس عند من يجعل (سوى) من الظروف المتصرفة كالنظم، والأول أولى؛ لأن الحرف هو المخبر عنه في المعنى انتهى. كذا في بعض نسخ الإعراب، بقي أن ابن هشام قد اعترض قول المصنف (**سواهما الحرف**) بأنه لم يفد أمرا زائدا على ما أفاده الكلام السابق؛ إذ أفهم تقسيمه الكلمة أو الكلم إلى اسم وفعل وحرف فقط، وذكر الاسم وعلامته، والفعل وعلامته، الباقي بعدهما هو الحرف، قال: وهذا المحل نظيرما يأتي من قوله:

وَمَـــا سِـــوَاهُ نَـــاقِصٌ........ ....[3]

الخ، يعني في الاعتراض، فتدبر. قوله (**أي سوى قابلي العلامات**) الخ، لو قال الشارح: أي سوى قابلي العلامات التي للنوعين لكان أظهر؛ إذ العلامات لا تنحصر في التسع المذكورة، فتدبر. قوله (**ثم الحرف على ثلاثة أنواع**) الخ، فيه إشارة إلى بيان حكمة تعداد الأمثلة، أقول: ويجوز أن يكون أيضا إشارة إلى انقسام

---

(١) بعده في المخطوط لفظ (مفوش)، ولعله رمز استعمله البهوتي، أو سهو من الناسخ.

(٢) تمام بيت الألفية:

سِـــوَاهُمَا الحَـــرْفُ كَـــ(هَلْ وَفِي وَلَمْ) فِعْـــلٌ مُضَـــارِعٌ يَـــلِي لَمْ كَيَشَـــمْ

(٣) تمام بيت الألفية:

وَمَـــا سِـــوَاهُ نَـــاقِصٌ وَالـــنَّقْصُ فِي فَتِـــىءَ لَـــيْسَ زَالَ دَائِـــمًا قُفِـــي

الحرف إلى عامل كـ(في) و(لم)، وغير عامل كـ(هل)، فتأمل. قوله (**هل قام زيد قام**) الخ، هذا مبني على جواز هذا التركيب وصحته، وقد نص سيبويه على ضعفه، كما صرح به في شرح التصريح في باب الاشتغال. قوله (**لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن**) الخ، هذا التنزيل غير واضح في مثل (قد) و (سوف). قوله (**جزم بها كما سيأتي**) الخ، أي في قوله:

لنْ يَخِبِ الآنَ مِـنْ رجَائِـكَ مَـنْ حَرَّكَ مِـنْ دُونِ بَابِـكَ الحُلَقَـهْ(١)

قوله في المتن:

وَمَـــاضِيَ الأَفْعَـــالِ...... ....(٢)

الخ، منع بعضهم صحة كون هذه الإضافة المغايرة بين المضاف والمضاف إليه ظاهرة؛ إذ الشيء منفردا يغاير نفسه مع غيره ق س، وكتب أيضا ما نصه [١٠/ أ]. قوله:

وَمَـــاضِيَ الأَفْعَـــالِ...... ....

الخ، منع بعضهم صحة كون هذه الإضافة على معنى (اللام)، أو (مِنْ) أو (في)، وهو واضح إلا في اللام فإنه لا مانع منه هنا، وجوز بعضهم كونها على معنى (مِن)، وفيه نظر؛ إذ من شرط الصحة في الإضافة التي تكون على المعنى من أن يكون المضاف بعضا من المضاف إليه، وأن يصح حمله كما في التوضيح ولا كذلك هنا» انتهى، أقول: جوز بعضهم كون الإضافة هنا على معنى (في)

---

(١) البيت لأعرابي، في الدرر اللوامع (٤/ ٦٣)، والمغني (ص:٣٧٥، ٩١٦)، والهمع (٢/ ٢٨٩).

(٢) تمام بيت الألفية:

وَمَـاضِيَ الأَفْعَـالِ بالتَّـا مِـزْ وَسِـمْ بـالنُّونِ فِعْـلَ الأمـرِ إنْ أَمْـرٌ فُهِـمْ

بجعل الظرفية اعتبارية لا حقيقية، وقول الشيخ: وفيه نظر، جوابه أن هذا الاشتراط ليس متفقا عليه، وبهذا مثل له بعضهم بـ(يد زيد)، انتهى. قوله (**بالنون المذكورة**) الخ، هذا يعطي أن اللام للعهد، وقال ابن جماعة، وليس من باب إطلاق المفرد وإرادة المثنى بل المراد الجنس، وعندي أنه لو قال: «وماضيَ الأفعالِ بالتائين سِمْ»[1].

قوله (**والأمر بالنونين إن أمر فهم لاستغنى عن هذه المتخيلات**) انتهى. قوله وفي المتن:

.... إِنْ أَمْـــــــرٌ.........

الخ، (أمرٌ) مرفوع بالنيابة عن الفاعل بفعل مضمر يفسره (فُهِم) على حد قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ﴾ [النساء:١٧٦]. قوله (**فالدور منتف**) انتفاء الدور يحتاج إلى معونة، وهي أن لفظ (أمر) من قوله (فعل الأمر) صار جزء علم فهو

---

(١) بالتاءين أي تاء التأنيث وتاء الفاعل فهما من علامات الفعل الموضوع للمضي وهو وجه استدراك البهوتي على ابن مالك وتابعه في ذلك ابن غازي، ورُد بأن أل في (التا) للعهد الذكري ورُد بأنه إن كان المعهود تاء التأنيث خرجت تاء الفاعل، وإن كان المعهود تاء الفاعل خرجت تاء التأنيث، وأجيب عن هذا الاعتراض بأن المعهود هو جنس التاءين المتقدم ذكرهما في قوله (تاء فعلتُ وأتتْ) فهو من باب استعمال المشترك في معنييه فيعبر عن الأمرين المشتركين في حكم واحد بالمفرد نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ﴾ [البقرة:١٤٥]، فللرسول ﷺ قبلةٌ، ولليهود قبلةٌ بدليل قوله في تمام الآية: ﴿وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ﴾ [البقرة:١٤٥]، ولا يجوز أن تكون أل في (التا) للجنس لدخول التاء الخاصة بالأسماء فيه، وشرح الكافية الشافية (١/ ١٦٣)، واتحاف ذوي الاستحقاق (١/ ١٦٤)، وحاشية الخضري (١/ ١٢٤)، وحاشية الصبان (١/ ٤٠، ٤٥)، وحاشية الملوي الأزهري على شرح المكودي على الألفية (ص:٨)، وبحث ما أصلحه الشراح من ألفية ابن مالك جمعا ودراسة (ص:٢٣٣).

مراد منه مع الجزء الآخر المعنى الاصطلاحي. قوله (**فإن قيلت لكلمة النون**) الخ، فإن قلت العلامة كالنون هنا ملزومة لا لازمة فهي مطردة، ولا يلزم انعكاسها أي يلزم من وجودها الوجود، ولا يلزم من عدمها قلت: هي مع كونها علامة شرط باعتبار القبول لازم فلزم من عدم قبولها العدم من جهة كونها شرطا لازما من جهة كونها علامة ق س. قوله في المتن:

والأَمْـــــــــرُ........... ....[1]

الخ، المراد مفهم الأمر. قوله (**نَحْوُ صَهْ**) الخ، نحو قال في الإعراب بالرفع خبر لمبتدأ محذوف، وذلك نحو وبالنصب على أنه مفعولٌ به، أو مطلق لعامل محذوف تقديره أعني أو انح، وعليه يقاس استشكاله. قوله (**معناه أقبل أو قدم**) الخ، مراده أنه يختلف معناه اختلاف تعديته، فإن تعدى بـ(على) كان معناه أقبل، وإن عُدي بالباء كان بمعنى (عَجّل)، أو بنفسه كان بمعنى (قدم) كذا قدره شيخناع ش. قوله (**كَهَيْهَاتَ بمعنى بَعُدَ**) الخ، فيها أربعون لغة ذكرها في شرح التوضيح[2] في باب اسم الفعل. قوله (**فهذه أيضا أسماء أفعال**) الخ، يعني: والمصنف قد فاته التنبيه على ذلك في المضارع [١٠/ ب] والماضي، وقد نبه عليه في العمدة فقال: «وإن دلت الكلمة على حدث ماض ولم تقبل التاء كشَتَّان، وعلى حدث حاضر ولم تقبل (لم) كـ(أَوَّه) فهي اسم»[3]، وأجيب بأن ذلك لكثرة مجيء

---

(١) تمام بيت الألفية:

وَالأَمْـــرُ إِنْ لَمْ يَـــكُ لِلنُّـــونِ مَحَـــلّ فِيـــهِ هُـــوَ اسْـــمٌ نَحْـــوُ صَـــهْ وَحَيَّهَـــلْ

(٢) شرح التصريح على التوضيح (٢/ ١٩٦، ١٩٧).

(٣) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ (ص: ١٠٤).

اسم فعل الأمر، وقلة مجيئه بمعنى الماضي والمضارع كما سيعلم في محله، ويجاب بأن ذلك أيضا للاختصار مع العلم باسمية ما ذكر من بابه، وإنما خص الأمر بالتعرض لعلامته؛ لأنه لما ذكرها مركبة خشي توهم عدم تركبها ببيان محترز أحد الجزئين، ق س[١].

(١) لم أعثر عليه في مخطوط حاشية العبادي على الأشموني،أو مخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم.

المعرب والمبني

قوله (فوجب أن يقدم بيان الإعراب) الخ، هذا يعطي أن معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه من كل وجه، وهو مدفوع، ويمكن أن يقال أيضا: إن المراد بالمُعرَب ذات المعرَب بها مع وصف الإعراب، فالواجب لضرورة التعريف بالمعرَب إدراكه لكن إدراكه ممكن بغير وصف الإعراب، وكلام الشارح يوهم أن المصنف أغفل الكلام على الإعراب مع أنه سيأتي مع قوله:

والرَّفْعَ والنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابَا ....[1]

وإنما قدم المُعرَب على الإعراب ضرورةَ تقدم المحل على الحال؛ إذِ الإعرابُ عَرَضٌ لابد له من محل يقوم به، وهو المعرَب أيضا، فلا يُهتدَى إلى معرفة الحكم بقبول الأثر إلا بعد معرفة القابل، كل ذلك من بدائع ابن قاسم[2] رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، وأجيب أيضا بأن المعرَب والمبني قد صارا علمين والتحقا بالجوامد، وقطع النظر عما كان اشتقاقهما منه، وأجاب عنه أيضا أستاذنا الشيخ عبد الله الدنوشري[3]: بأن الشخص إذا تصفح الكلمات التي في الكلام الموثوق به ورأى قسما منه يتغير

---

(١) من الألفية، وعجزه:

وَالرَّفْعَ والنَّصْبَ اجعَلَنْ إعرَابَا لاسمٍ وَفِعلٍ نَحوُ لَنْ أَهَابَا

(٢) تناول ابن قاسم العبادي المعرب باب المعرب والمبني في مخطوط حاشية العبادي على الأشموني اللوحة [٧/ أ]، ومخطوط الشنواني على أوضح المسالك اللوحة [٦٨/ أ، ٦٩/ أ، ب].

(٣) مخطوط حاشيية الدنوشري على شرح التصريح، اللوحة رقم [١١/ ب-١٣/ أ، ب].

وقسما لا يتغير يعرف أن القسم الذي يتغير هو المعرَب، وأن الذي لا يغير هو المبني، فحينئذ المعرَب لا يتوقف على الإعراب، وناقش فيه شيخنا منصور[1] «بأنه لو لم يعلم أن التغيير هو الإعراب لما علم أن المتغير هو المعرب» انتهى. قوله **(أو غير أو أزال)** الخ، الظاهر أن هذه المعاني ليست كلها متقابلة. قوله **(ما جيء به لبيان)** الخ، إن فسر العامل بما به يتقدم المعنى المقتضي للإعراب كما ذكره ابن الحاجب[2] وغيره لزم الدور في تعريف الإعراب المذكور إلا أن يحمل التعريف لفظيا. قوله **(والثاني أنه معنوي والحركات)** الخ، أي ومثلهما الحروف، وإنما اقتصر على الحركات [١١/ أ]؛ لكونها الأصل في الجملة، وإلا فالحركات قد تكون فرعا كالفتحة فيما لا ينصرف، والكسرة في جمع المؤنث السالم. قوله **(وعرفوه بأنه تغيير أواخر الكلم)** قلت: مقصود المصنف تفسير الإعراب الذي يتصف به اللفظ، والتغيير فعل الشخص، فكيف صح تفسيره به وحكمه عليه مع أن الخبر عين المبتدأ؟ قلت: الجواب عن ذلك من وجهين: أحدهما أن التغيير مصدر مبني للمفعول كون الأواخر مغيرة، لأن المصدر قد يكون مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى كون الشخص ضاربا، وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى كونه مضروبا، وفي الجواب نظر ففي الحواشي العصامية: وإما أن المصادر وضعت لمعنيين ما هو صفة للفاعل وما هو صفة للمفعول، فلا بد من دليل بل يكاد يريده ما ذكره ابن الحاجب في تعريف الفاعل من قوله «على جهة قيامه به»[3]

---

(١) يقصد منصور البهوتي.

(٢) شرح الكافية لحاجي عوض (ص:٢٦٩).

(٣) شرح الكافية لحاجي عوض (ص:٣٧١).

حيث أخرج به عن تعريف الفاعل (ضُرب زيدٌ) مثلا على صيغة المجهول، فإنه يدل على أن (ضُرِبَ زيدٌ) يدل على وقوع شيء على زيد لا على قيام شيء بزيد، فلو كان للضرب معنيان لكان ضُرب زيد دالا على قيام المبني للمفعول منه بزيد، كما أن (ضَرَبَ زيدٌ) على صيغة المعروف دال على قيام المبني للفاعل منه، فلا يكون خارجا بقوله على طريقة قيامه، فالمصدر لم يوضع إلا لما قام بالفاعل، والفعل المجهول يدل على وقوع مصدره الذي تضمنه على ما أسند إليه، وجزء معنى الفعل المجهول ما هو جزء معنى الفعل المعروف، والفارق بينهما اعتبار قيامه الذي يدل عليه هيئة الفعل المجهول، انتهى كلام الشنواني في بعض تعاليقه، ولم يذكر ثاني الوجهين في النسخة التي وقفت عليها، وكأن المراد أنه أطلق المصدر وأراد اسم المفعول. قوله (**أيضا أواخر الكلم**) الخ، تقدم كلام الشنواني في ذلك عند قول المصنف:

....**ثـم حـرف الكلـم**[1]

فراجعه إن شئت. قوله (**لأن المذهب الثاني يقتضي**) الخ، أجيب بأن المراد اختلاف جنس العامل في العدم إلى الوجود، أو أنه أراد بالاختلاف الوجود للملازمة والمشاكلة شنواني، وتوقف شيخنا ع ش في الجواب الأول، فتأمل. قوله (**وقيل لزوم آخر الكلمة حركة**) الخ، فيه قصور، والأَوْلَى إبدال بقوله [١١/ ب] حالة واحدة كما عبر غيره. قوله (**لغير عامل ولا اعتلال**) الخ، قال شيخنا الغنيمي

---

(١) تمام بيت الألفية:

كلامُنَـا لَفـظٌ مُفِيـدٌ كاسـتَقِمْ   واسـمٌ وفِعـلٌ ثُـمَّ حَـرْفٌ الكَلِـمْ

في حواشيه على الأزهرية تبعا لشيخه الشنواني: «لا حاجة إلى زيادة ولا اعتلال في التعريف حتى يخرج نحو الفتى، فإنه خارج بقوله لزوم الخ، إذ هو متغير تقديرا» انتهى. قوله (**والمناسبة في التسمية**) إلى قوله ظاهرة فيه أنها لا تظهر إلا بالنسبة لبعض المعاني اللغوية كما هو ظاهر قوله مبني على خلاف الأصل) الخ، أي: خلافا لمن جعل المضاف لياء المتكلم واسطة وسماه خفيا. قوله (**ولا واسطة بينهما على الأصح**) الخ، كون عدم الواسطة على الأصح لا يتفرع على ما قبله، فلذلك عبر بالواو. قوله (**وبناؤه لشبه**) الخ، قيل إنما جعل قوله لشبه خبر المبتدأ المحذوف، ولم يجعله متعلقا بمبني؛ لئلا يلزم عليه أن يكون للمبني قسم آخر علته غير المشابهة، وفيه أن هذا ينفيه قول الشارح وبعضه الآخر، وقول المصنف:

وَمُعْــرَبُ الأَسْــمَاءِ......... ....[1]

الخ، تدبر. قوله أيضا (لشبه) الخ، متعلق بمبني، ولا يقال من أن تعلقه به يقتضي أن يكون للبناء علة غير الشبه ممنوع. قوله أيضا (**في المتن**:

.... **لِشَــبَهٍ مِــنَ الحُــرُوفِ.......**[2]

الخ، إن قلت: قضية كون بناء الاسم؛ لأجل شبه الحرف تقدم وضع الحرف على وضع الاسم، وإلا لزم حمل الاسم الموجود على معدوم، ولا معنى لذلك، قلت: لا نسلم القضية المذكورة، بل يمكن منع تقدم وضع الاسم إلحاقه

---

(١) تمام بيت الألفية:

وَمُعْــرَبُ الأَسْــمَاءِ مَــا قَــدْ سَــلِمَا   مِــنْ شَــبَهِ الحَــرْفِ كَــأَرْض وَسُــمَا.

(٢) تمام بيت الألفية:

وَالِاسْــمُ مِنــهُ مُعــرَبٌ وَمَبنِــي   لِشَــبَهٍ مِــنَ الحُــرُوفِ مُــدْنِي

بالحرف مع تأخر وضعه بأن يوضع الاسم أولا، ثم الحرف ثانيا، ثم يحكم للاسم بحكم الحرف لوجود المشابهة، ولو سلم فيجوز أن يكون ذلك باعتبار تعقل وما عقله بأن تعقل أولا الأنواع الثلاثة عند إرادة وضعها، ولاحَظَ معانيها ومقتضاها وحَكَمَ باستحقاق بعضها الحمل على بعض فيما يقتضيه من الحكم ق س. قوله **(يعني أن علة بناء الاسم)** الخ، اعترض أبو حيان «بأن الناس قد ذكروا للبناء أسبابا غيره كالوقوع موقع المبني ومضارعه هذا، والإضافة إلى المبني والخروج عن النظير»(١) انتهى، ويجاب: بأن المصنف لم ينفرد بذلك بل ذكره غيره كالزجاجي(٢) وابن العطار(٣)، ويجاب عما أورده بأنه على وجه التقريب، والسببُ حقيقة هو مشابهته للحرف فيتكلف في تأول تلك على ما يوافقه [١٢/ أ]، وإما بأن حذف قيد الغلبة، أي: لشبه من الحروف غالبا بدليل ما يفهم من باب الإضافة، وإما بأن كلامه في المبني لزما بخلاف المبني جوازا»(٤) انتهى طب. قوله في المتن:

كالشـــبه الوضـــعي..........   ....(٥)

---

(١) شرح الألفية المسمى منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان (ص:٦).

(٢) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ليحيى العلوي (٢/ ١٧٨).

(٣) هو علاء الدين أبو الحسن بن إبراهيم بن داود بن سليمان بن العطار الدمشقي فقيه شافعي توفي سنة (٧٢٤هـ).

(٤) عثرت على كلام للشنواني في شرحه على أوضح المسالك قريب جدا من كلام البهوتي هنا في هذا الموضع. انظر مخطوط هداية السالك إلى تحرير أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك للشنواني، اللوحة رقم [٧٠/ ب].

(٥) تمام بيت الألفية:

كالشَّـبَهِ الوَضـعِيِّ في اسـمَي جِئتَنَـا   وَالمَعْنَـــويِّ في مَتَـــى وَفي هُنَـــا

الخ، أي المنسوب للوضع ذكره كجمع، ولا ينافيه قول سيبويه[١] إذا سميت بباء ضَرَبَ قلت: ابٌ باجتلاب همزة الوصل وبالإعراب؛ لأن شرط تأثير هذا الشبه كونه بأصل وضع اللغة، بخلاف وضع التسمية، فإنه لعروضه مع شرف التسمية ضعف عن تأثير البناء، نعم استشكل بقاء همزة الوصل مع تحرك الآخر بحركات الإعراب. انتهى، طبلاوي. وأشار بقوله (قول سيبويه) إلى مقابله وهو أنه يؤتى بالحرف الذي كان قبل ذلك الحرف، فتقول في التسمية بالتاء من قَتَلَ: قَتٌ، وبالباء من ضَرَبَ: رَبٌ، وقد ذكر الرائين في التسهيل[٢] طب. قوله أيضا في المتن:

كالشَّـــبَهِ الوَضْـــعِيِّ........ ....

الخ، إن قيل: لِمَ يبنى الاسم لشبهه بالحرف من وجه واحد، ولِمَ يمنع من الصرف لمجرد شبهه الفعل من وجه واحد، بل لابد من وجهين؟ فالجواب بما علل به ابن الحاجب في أماليه وهو: «أن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه بما ليس بينه وبين مشابهته[٣] إلا في الجنس الأعم، وهو كونه كلمة، وشبه الاسم بالفعل وإن كان نوعا آخر إلا أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف»[٤]. انتهى، فتأمل. قوله (**على حرف أو حرفين**) الخ، يقرأ بحذف التنوين على حد:

---

(١) الذي في الكتاب (٣/ ٣٢١): (إذا سميت رجلا بالباء من ضَرَبَ قلت: رَبٌ).

(٢) لم أعثر عليه في التسيهيل.

(٣) في أمالي ابن الحاجب (٢/ ٨٤١): (مما ليس بينه وبينه مناسبةٌ)، وأرى أن عبارة البهوتي أصح لقوله (الشبه) كما أنه يتكلم عن سبب بناء الاسم وهو الشبه بالحرف.

(٤) أمالي ابن الحاجب (٢/ ٨٤١).

نصفُ وربعُ درهم، و: قطعَ اللهُ يدَ ورجلَ مَنْ قَالَهَا[1]. قوله **(وما وضع على أكثر فعلى خلاف الأصل)** الخ، فإن، قلت: لِمَ كان حق وضع الحرف أن يكون على حرف هجاء وحرفين هجائين، وكان حق وضع الحرف أن يكون على أكثر من حرفين؟ قلت: يمكن أن يكون ذلك لقصور معنى الحرف فناسب قصور لفظه ليناسب اللفظ المعنى، ولا كذلك الاسم، ثم رأيتهم أجابوا عن هذا السؤال بجواب آخر حيث قالوا: إن الأصل في وضع الاسم والفعل أن يكون على ثلاثة أحرف: حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف فاصل بينهما، والحروف إنما جيء بها؛ لأنها اختصر بها الأفعال، إذ معنى ما قام زيد: نفيتُ القيام عن زيد، فلا

---

(١) شاهده حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله التي كان عليها قبل الحذف، فلا ينون بشرط أن يُعطف على المضاف اسمٌ مضافٌ إلى مثل المضاف إليه المحذوف من الاسم الأول نحو: أنفقت رُبْعَ ونِصفَ مالي أي أنفقت ربع مالي ونصف مالي فحذف المضاف إليه من الأول لدلالة الثاني عليه، ونظيره قطع اللهُ يدَ ورِجلَ من قالَها، والأصل قطع اللهُ يدَ من قالها ورِجلَ من قالَها، وهذا مذهب المبرد، ومذهب سيبويه أن المحذوف الثاني لدلالة الأول عليه فيكون الأصل قطع الله يد من قالها ورِجل من قالها، ثم حذف المضاف إليه الثاني وأقحم (ورِجل) بين المضاف (يد) والمضاف إليه (من قالها)، ويرى ابن عصفور أن التقدير قطع الله يد من قالها ورجلَه، فحذف الضمير، وأقحم المعطوف بين المضاف والمضاف إليه، وحُذف التنوين مِن (يد) لإضافتها إلى (مَنْ)، كما حذف التنوين من (رِجل) لإضافته إلى (مَنْ) في المعنى وهو بمنزلة المضاف إليه في اللفظ، ومذهب الفراء أنه لا حذف في الكلام. مع ملاحظة أن رأي سيبويه والمبرد تنظيرا على رأيهما في تحديد المحذوف من المنادى المكرر مضافا نحو (يا زيدَ زيدَ اليَعملاتِ الذُّبَّلِ)، الكتاب (١/ ٥٣٦-٢/ ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٧٧، ٢٨٤)، والمقتضب (٤/ ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩)، معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٢٢)، شرح المفصل (٣/ ٣٠)، والمقرب ومعه مُثُل المقرب (ص:٢٩٠)، وشرح المقرب (التعليقة) لابن النحاس الحلبي (١/ ٦٢٤-٢/ ٦٨٩)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٩٦٦)، والارتشاف (٤/ ١٨٢٣)، وتمهيد القواعد (٧/ ٣٢٢٢)، والأشموني (٢/ ٢٧٤، ٢٧٥)، و شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٥٠).

بد أن تكون أخصر من الأفعال، وإلا لم يكن للمعدول [١٢/ب] عنها إليها فائدة، ق س. وأقول: يمكن أن يقال أيضا: إن الفعل لما كان مدلوله ثلاثة الحدث والزمان والنسبة ناسب أن يوضع على ثلاثة أحرف ليوافق اللفظ المعنى، ولم يبينوا الاسم على أقل من ذلك لإشعاره بانحطاط رتبته عنه ولم يصوغوه من أكثر؛ لأن مدلوله لا يقتضي ذلك، فجعل مثله في البنية، ووضعوا الحرف على الأقل من ذلك لخسته عنهما، وقال ق س: «ثم رأيتهم أجابوا إلى آخره»، هذا يقتضي أنه ليس له أصل[١] أيضا الحرف، وينافيه عموم قولهم الأصل في كل كلمة ذلك إلا أن يقال الأصالة في جانب العموم من حيث الوضع، وهنا من حيث الاستعمال، وبه أجاب شيخنا الشوبري[٢] حفظه الله تعالى[٣]. قوله (**نحو يد ودم لأنهما**) الخ، انظر لما راعو في إعرابهما الأصلي، وراعوا في التثنية الأصل المستعمل، فقالوا: يدان ودمان، ولم يردوا الياء، وكالإعراب [في] في باب التصغير والنسب راعوا الأصل الأصيل لا المستعمل، فما الحكمة؟ وقد يقال في طالت الكلمة بمقتضي التثنية لم تعد الياء كي لا يتزايد الثقل، ولغة العرب مبنية على التخفيف ما أمكن، انتهى. قوله (**وهو أن يكون الاسم قد تضمن معنى**) الخ، «حقيقة التضمين: إشراب لفظ معنى لفظ آخر مع بقاء المعنى الأصلي كـ(متى) فإن معناه الزمان، وهو مع بقائه

---

(١) في المخطوط: (أصلا).

(٢) هو محمد أحمد الخطيب الشوبري الشافعي ولد بمدينة شوبر بمحافظة الغربية بمصر تتلمذ على يد الشيخ الشمس الرملي، ومنصور الطبلاوي، وتتلمذ عليه الشيخ خليل بن إبراهيم اللقاني، والعلامة أحمد بن محمد الدمياطي الشهير بالبناء، وتوفي سنة (١٠٦٩هـ).

(٣) وبهذا الدعاء يستدل أن البهوتي المتوفى سنة (١٠٨٨هـ) ألَّف هذه الحاشية في حياة الشوبري المتوفى سنة (١٠٦٩هـ).

عليه مشرب الاستفهام الذي هو معنى الهمزة، أو التعليق الذي هو معنيان، ونحو ذلك، وقوله معنى وهو مصدر ميمي بمعنى العناية، يقال: عني يعني عناية ومعني، لكن هنا بمعنى اسم المفعول، وقوله من معاني الحروف الإضافة على معنى لام الاختصاص أو الاستحقاق». انتهى ق س. تأمل صدرا لقوله. قوله **(أي أدى به معنى حقه)** الخ، هذا لا يلائم ما يأتي له من أن (أمس) إنما بُنيت لتضمنها حرف التعريف، إذ لا يصح التضمن هناك بهذا المعنى، ولم يقل به فيه أحدٌ، وإنما قالوا مثل ما قاله المصنف هناك، وعللوه بأنه يوصف بها فيه أل نحو: لقيته أمسِ الدابر، وقالوا: لولا أنه معرف بأل تقديرا لما وصف بها فيه أل، إذ هو ليس علما، ولا مضافا لمعرفة، ولا اسم إشارة، ولا موصولا، ولا منادى معرفا، ولا مضمر، فلم يبق من أقسام [١٣/ أ] المعرفة إلا المعرف بالأداة، ولو أرادوا هذا التضمين لما وسعهم أن يقولوا ذلك فلعله اختيار للشارح، ثم سوى عليه كلام الجمهور فيما يأتي، فتبعه فليحرر، ثم رأيت ابن يعيش في شرح المفصل قال ما نصه: «وتضمن الاسم الحرف أن ينوي مع الكلمة حرف مخصوص فيفيد ذلك الاسم فائدة ذلك الحرف المنوي كأنه موجود فيه، وكأن الاسم دعا لذلك الحرف بتضمن معناه إذ كل شيء اشتمل على شيء بعده صار متضمنا له»[1] انتهى. وقال صاحب الإقليد في شرح المفصل: «الأول من وجوه البناء تضمن معنى غير المتمكن كـ(أينَ)، وهومتضمن معنى همزة الاستفهام لأن الأصل في: أين زيدٌ؟ أن يقال: أزيد في الدار أم في المسجد؟ إلى ما يطول عَدًّا، فطلبوا الإيجاز بما يدخل تحته الأماكن كلها فأتوا بـ(أين) فقيل: أين زيدٌ؟ فدخل تحته كل مكان، فإذا اشتمل

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٨٧).

على كل مكان كان مكان زيد الذي جهله السائل داخلا تحته، ونظير (أين) (متى) في الأزمنة، و(كيف) في الأحوال. أما (أمس) ففيه معنى لام التعريف لكن إذا عنيتَ به أمسِ يومك، أما إذا عنيتَ به أمسا فهو معرب»[١]. انتهى، فعُلم من هذا كله أن ليس المراد من تضمن الاسم معنى الحرف أن يخلف حرفا على معناه بأن يؤدي به معنًى يؤدى بالحرف ليس إلا، بل مرادُهم: أنهم لما وصفوا الكلمة للمعنى الاسمي نووا معها معنًى حرفيا لغرض ما، فصار كأن الحرف الذي يفيد ذلك المعنى موجود معه ولو تقديرا، فبني باعتبار إفادته ذلك المعنى الحرفي، ويدل على هذا ما في كلام العلامة ابن قاسم حيث قال نقلا عن غيره: «حقيقة التضمين إشراب لفظ معنى آخر مع بقاء المعنى الأصلي كـ(مَتَى)، فإن معناه الزمان وهو مع بقائه عليه مشرب الاستفهام الذي هو معنى الهمزة أو التعليق الذي هو معنيان ونحو ذلك حقق المقام». قوله (**كان من حقهم أن يضعوه كما فعلوا**)[٢] الخ، أي كما وضعوا للترجي والتمني، فأشبهت هنا حرفا مقدرا[٣]، ق س. قوله (**أيضا كان من حقهم أن يضعوه**) الخ، هذا ما قاله أبو حيان[٤] وتابعه [١٣/ ب]

---

(١) الإقليد شرح المفصل (٢/ ٧٨٧، ٧٨٨)، بتصرف يسير.

(٢) كلامه عن سبب بناء أسماء الإشارة.

(٣) يقصد أن من الأسماء ما يبنى لشبهه بالحرف شبها معنويا وهو أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف زيادة على معناه الأصلي وهو قسمان قسم يشبه حرفا موجودا كأسماء الشرط والاستفهام مثل مَنْ يذاكر ينجح فإن (مَنْ) الاسمية الشرطية تشبه (إنْ) الحرفية الشرطية، كما أنها تستعمل اسم استفهام نحو من بالدار؟ فتشبه حرفا وهو همزة الاستفهام والقسم الآخر يشبه حرف مقدرا كأسماء الإشارة نحو (هُنا) و(ذا) و(ثَمَّ)، فإنها مبنية لشبهها في المعنى حرفا يدل على الإشارة كان حقه أن يوضع فلم يوضع.

(٤) التذييل والتكميل (١/ ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤)، ومنهج السالك لأبي حيان (ص:٥، ٦).

جميع الشراح، قال السيوطي: «لكن نازع فيه بعض المحققين بأنهم صرحوا بأن اللام العهدية يشار بها إلى معهود ذهنا وهي حرف، فقد وضعوا للإشارة حرفا غاية ما في الباب أنها للإشارة الذهنية، ولا فرق بينها وبين الخارجية»[١] انتهى طب، ويمكن أن يجاب: بأن أسماء الإشارة إنما وضعت للإشارة الخارجية، وإذا استعملت في الذهنية كان ذلك مجازا لتنزيل المعقول منزلة المحسوس، ع س، وحينئذ ينبغي أن يحمل الوضع في كلامهم على الشخصي لا على الأعم النوعي حتى يدخل المجاز. قوله **(أما ما افتقر إلى مفرد)** الخ، أي من أسماء المصادر. قوله أيضا **(أما ما افتقر إلى مفرد)** الخ، إن قلت: قد الاسمية تضاف فهلا عارضت إضافتها شبه الحرف؟ قلت: يمكن أن يقال المعارض لزوم الإضافة، فعلى تقدير تسليم لزومها الإضافة، فقد يقال: إنهم لم يذكروا أن الشبه الوضعي يعارض، ولو سلم فقد تمنع المعارضة فيما هو بصورة الحرف فإنه أقوى مما هو بغير صورته، وإن كان على وضعه انتهى ق س. قوله **(لكن افتقار غير مؤصل)** الخ، أي لكن افتقارها افتقار وفي بعض النسخ افتقارا، وعليها فالتقدير لكنها مفتقرة افتقارا، والأُولى أَوْلى لعلة الحذف، ومثلُه يُقال فيما يأتي أيضا، فتدبر، ع س. قوله **(إنما أعربت أي الموصولية والاستفهامية)** الخ، أي فإنها كما قال في شرح الكافية[٢]: «وإن أشبهت الحرف إلا أنها لزمت الأمثلة، فردت إلى الأصل وهو الإعراب»، واعترض عليه أبو حيان «بـ(لَدُنْ) فإنها ملازمة للإضافة، بل هي أقوى من أي

---

(١) الهمع (١/ ٦٣) بتصرف.

(٢) شرح الكافية الشافية (١/ ٢١٩، ٢٢٠).

فيها، فإنها لا تنفك عنها لفظا، وهي مبنية»[١]، قال ق س: وقد يجاب بقوة الشبه فيها؛ لأنه أقرب[٢] إلى شبهها المعنوي، وهو تضمنها معنى الملاصقة المخصوصة التي هي من معاني الحروف الشبه اللفظي في بعض لغاتها، فقد قال السيد ومن تبعه: «إنما بُني (لَدَى) و(لَدُنْ) وأخواتها؛ لأن بعض لغاتها كـ(لَدَ)، و(لَدُ) على هيئة وضع الحروف فبُني الكلُّ طردا للباب»[٣]. انتهى، لكن قد يرد عليه أنه نقل عن سيبويه[٤] أن (لَدُ) مختصرة من [١٤/أ] (لَدُن) إلا أن يَدَّعِي أن السَّيد[٥] لا يسلمه أو لا يُسلم صحته عنه، «وذكر بعضهم أن (أيا) إنما أعربت تنبيها على الأصل ليعلم أن أصل المبنيات الإعراب كما صححوا بعض الأسماء والأفعال التي وجب إعلالها تنبيها على أن الأصل فيها التصحيح، وبهذا جزم ابن الأنباري»[٦]، قال ق س: وهو عندي في غاية الحسن، وقال ابن هشام: الإضافة التي يحسن اعتبارها هي الإضافة القياسية كإضافة (أي) فإنها إضافة إلى المفردات، وقد تنفك لفظا كما هو قياس الإضافة بخلاف إضافة (لَدُنْ) فإنها لازمة لفظا، وبخلاف (إِذْ) و(إِذَا) فإنها إلى الجمل». انتهى، وقد ينظر في خروج الإضافة الملازمة

---

(١) التذييل والتكميل (١/ ١٣٦) بتصرف يسير.
(٢) في المخطوط لفظة مبهمة، فأثبت (أقرب).
(٣) شرح الكافية للرضي (٣/ ٢٢٠)، وأمالي ابن الحاجب (٢/ ٨٢٩).
(٤) الكتاب (١/ ٢١٠، ٢٦٥-٢/ ٢٠٤، ٣٧١-٣/ ٢٨٦، ٥٠٥-٤/ ٢٣٤).
(٥) ليس المقصود بالسيد البُلَيدي، كما أشار الصبان إليه في مقدمة حاشيته (ص:٢) على الأشموني لأن البليدي توفي (١١٧٦هـ)، والبهوتي توفي (١٠٨٨هـ). وقد يكون المقصود بالسد الشريف الجرجاني، أو غيره ممن تلقب بالسيد.
(٦) الهمع (١/ ٦١)، وزاد: (وبهذا جزم ابن الأنباري في كتابه لُمع الأدلة)، وانظر الإغراب في جدل الإعراب (ص:٦٣)، ولُمع الأدله (ص:١٤١).

عن القياسية مع أنه اعتبر في توضيحه الملازمة في معارضة السيد، انتهى طب. قوله (بما عارضه) في أي من لزوم الإضافة، أي إلى مفرد، فلا يتنافى ما سبق حيث جعلوا لزوم الإضافة من مقتضيات البناء، كما في (إِذْ) و(إِذَا) و(حَيْثُ) والموصولات، انتهى. قوله (وفي البواقي من وجود صورة التثنية) الخ، كذا وقع في التوضيح[١] قال في شرحه: هذا القولُ مُلَّفق من قولين، فإن من قال بالإعراب قال بالتثنية حقيقة، ومن قال بأنهما مبنيان قال جيء بهما على صورة المثنى، وليسا مثنيين حقيقة، وهو لأن من شرط التثنية قبول التنكير وأسماء الإشارة ملازمة التعريف، كما ذكره في شرح الشذور[٢]، وأجيب بأن الوصفية بصورة المثنى لا تنافي أنه مثنى حقيقة؛ إذ يصدق على فرد المثنى أنه على صورته غاية الأمر أنه يوهم، فالتلفيق ممنوع على أنه يمكن منع الشرط المذكور، ولو سلم فيكفي تقدير التنكير وفرضه. انتهى، ق س، انظر لِمَ لا يسلم أن هذا قول ملفق من القولين، وأنه اختيار لابن هشام، ولا يعنى في إحداثه أنه لم يسبقه أحد إليه؟ فليتدبر. قوله في المتن:

وَمُعـرَبُ الأسـمَاءِ مَـا قَـد سَـلِمَا ....[٣]

الخ، قال ابن الصائغ[٤]: «أثر التصريح بذلك على الدلالة عليه بالمفهوم، ويشير إلى انقسامه لما يظهر فيه الإعراب، ولما يهدر فيه وأَبَى انحصار الاسم في

---

(١) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٦٧).

(٢) شرح شذور الذهب (ص:١٤٠).

(٣) تمام بيت الألفية:

وَمُعـرَبُ الأسـمَاءِ مَـا قَـد سَـلِمَا مِـن شَـبهِ الحَـرفِ كـأرض وَسُـمَا

(٤) هو محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمردي، الشهير بابن الصائغ، له شرح على الألفية مفقود، توفي سنة (٧٧٦ هـ)، البغية (١/ ١٥٥).

المعرب والمبني ردا على من قال بنوع ثالث» [١٤/ ب]. انتهى طب، وكتب أيضا قوله (**وَمُعرَبُ الأسمَاءِ**) قد تقدم عنه أن الأسماء قبل التركيب مبنية فيشكل عليه تمثيله بـ(أرض) و(سُمَا) إلا أن يريد التمثيل بهما إذا كانا مركبين، انتهى. أيضا في المتن: (**وَمُعرَبُ الأسمَاءِ**) الخ، لك أن تقول: هل المعرب مطلقا ما سلم من شبه الحرف، أو المعرب من الأسماء ما سلم من شبه الحرف؟ الظاهر عندي الأول، وإنما خصصه بذكر ذلك لأجل خصوص الغرض بن جماعة. قوله في المتن:

.... **مِـــنْ شَـــبَهِ الحَــرْفِ**..........

الخ، ليس على إطلاقه بل لابد من تقييده بكونه مركبا كما قال ابن الحاجب في كافيته[1]: المُعْرَب المركب الذي لم يشبه الحرف مبني الأصل، والمعنى أن المُعربَ هو المركب، ومن ثم قال بعض المحققين غير المركب ليس معربا بالاتفاق، واختلف فيه هل هو موقوف أو مبني؟، والمختار أنه ليس مبنيا، وهو الحق عندي. انتهى ابن جماعة، والمصنف على خلافه. قوله (**ومعتل**) يقدر إعرابه هكذا مشى عليه غالب الشراح، وذهب بعض من المغاربة إلى أن (سَما) في المتن بفتح السين ما قابل الأرض، والحكمة في تعداد الأمثلة الإشارة، إلا أنه فَرْقٌ بين أن يكون الاسم المعرب مذكرا أو مؤنثا، كما أن الحكمة فيه على الأول عدم الفرق بين الصحيح والمعتل فالسماء مثال للمذكر، والأرض مثال للمؤنث، ويدل على تأنيث الأرض قولهم: إن التاء حذفت من قول القائل:

---

(١) أمالي ابن الحاجب (٢/ ٥١٩، ٥٥٠، ٥٥٢).

.... وَلا أَرْضَ أَبْقَـــلَ إِبْقَالَهَـــا[١]

للضرورة لكن ادَّعى بعضُهم تذكيرها ولا ضرورة، لكن ينافيه إرجاع الضمير مؤنثا في قوله تعالى:﴿ وَٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴾ [النازعات:٣٠]، إلا أن يقال تأنيثه باعتبار البقعة، وفيه أنه لا ضرورة لذلك، فليحرر لا لنقل من الكتب المعتمدة في اللغة، انتهى، كذا بها مشى بعض أصحابنا الأفاضل، واستظهر بعضهم هذا الصنيع على صنيع الشارح ومن تبعه بحصول القابلة إذًا في المتن بين الأرض والسماء، وأقول كونه لغة في الاسم لاينافي المقابلة اللفظية، ودعوى تذكير السماء ممنوعة بعود الضمير عليها مؤنثا في مثل قوله تعالى [١٥/ أ]: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٍ﴾ [الذاريات:٤٧]، وفيه عشر لغات، بل فيه ثمانية عشر جمعها شيخنا العلامة محمد الحموي[٢] فقال:

ثـمَانٍ وعَشْـــرٍ مِــنْ لُغَـاتٍ أَتَـتْ ... لَنَا في الاسْمِ بنصِّ العَارفينَ بنقلِها
سَم سِمَة واسْم سُمَا سُمَي كـذا ... سِـمَات بتثليـثِ الأوائـلِ كُلِّهـا

وفي التعليل بالمبني لكونه الخ، هذا يقتضي أن في قوله (ومُعربُ الأسماءِ ما قَدْ سَلِمَا) تعليلا، وفيه نظر بل هو تعريف للمعرب صريحا، كما أن قوله (ومبني)

---

(١) صدره:

فـــلا مُزْنَـــةٌ وَدَقَـــتْ وَدْقَهَـــا ....

والبيت في الكتاب (٢/ ٤٦) لعامر بن حوين الطائي وشرح المفصل (٥/ ٩٤)، والمغني (ص:٨٦٠، ٨٧٩)، والمزنة: سحابة تحمل ماء، ودقت: أمطرت، أبقلت: أخرجت البقل، وشاهده حذف التاء من أبقلت للضرورة، ويروى برفع (إبقالها)، ولا شاهد على الرفع.

(٢) هو شهابُ الدين أبو العباس أحمد بن محمد الحُسَيْني الحموي المصري الحنفي توفي سنة (١٠٩٨هـ)، الأعلام (١/ ٢٣٩)، معجم المؤلفين (٢/ ٩٣).

لشبه تعريف ضمني، فكان الظاهر أن يقول بدل التعليل التعريف إلا أن يقول إن تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بالعلية، فكأنه قال: أعرب بعض الأسماء لسلامته من شبه الحرف، قال شيخنا ع ش: (وفيه بعد لا يخفى) وقوله (لكن علته وجودية وهي مشابهته في الوضع أو النيابة أو الافتقار، وقوله عدمية لأن علة إعرابه الإعراب إذ هي شيء واحد، انتهى. قوله:

وفِعْـلُ [أمـر] ومُضِـيٍّ..... ....[1]

الخ، فيه إشارة إلى أن ألف (بُنِيَا) للتثنية وهو الظاهر، ويجوز أن تكون للإطلاق وضميره لفعل مرادا به الجنس، طب. قوله (**على ما يجزم مضارعه**) الخ، تبع فيه التوضيح وأورد عليه ق س: أنه لا يظهر في أمر جمع المؤنث، فإنه مبني على السكون صحيحا كان أو معتلا، ومضارعه ليس مجزوما لبنائه، وكونه في محل جزم على السكون بعيد، خصوصا في المعتل وملاحظته مجردا من نون النسوة مع بعده لا يصح في المعتل، تأمل، طب. قوله (**أو تقديرا كَرَمَى**) الخ، أي من كل ما تعذر فيه الإتيان بالفتحة لفظا سواء كان المانع منه كون آخر الفعل ألف كالمثال، أو اتصال الضمير المتحرك، أو واو الجماعة، فإن الشارح ما نص على أنه مبني على الفتح مطلقا بدليل ما يأتي، ع ش. قوله (**فالسكون فيه عاد من**) الخ، فالفتحة فيه مقدرة لما ذكر قال ق س: لكن يبقى النظر في نحو ضربا، فهل يقال: إنه مبني على فتحة مقدرة على الباء، وهذه الموجودة لأجل الألف، فلا تكون هي العلامة، ونظير ذلك: مررت بغلامي، فإنهم يقدرون كسرة للجر؛ لأن الموجودة لأجل [١٥/ ب] المناسبة،

---

(١) تمام بيت الألفية:

وَفِعْـلُ أَمْـرٍ وَمُضِـيٍّ بُنِيَـا وَأَعْرَبُـوا مُضَـارِعًا إِنْ عَرِيَـا

أو يقال: إنه مبني على فتحة ظاهرة، ويفرق بينه وبين نحو غلامي تأمل؟ فليتأمل انتهى، وقد جزم بالثاني فيما كتبه على القطر، فقال: وبناؤه على الفتح لفظا نحو ضرب وضربك ومنه ضربا على الأصح أو تقديرا نحو رمى وقضى، انتهى، وعليه فالفرق ظاهر؛ وذلك لأن حركة المناسبة على دخول العامل في نحو مررت بغلامي، فلم يمكن إلا التقدير كما حقق في محله، ونظيره لن يضربا على مذهب سيبويه[١] فنصبه فتحة مقدرة على لام الفعل لاشتغال المحل قبل دخول العامل بحركة المناسبة للألف، بخلاف الفتحة في ضربا فإنها ليست كذلك؛ لأنها موجودة في آخر الفعل قبل وجود الألف التي هي الفاعل، ولم تفتح لمناسبتها، فكان الأصح عدم التقدير، فتأمل، طب. قوله **(لأن الأمر)**، أي: الطلب. قوله أيضا **(لأن الأمر معنى، فحقه إلى)** آخره الظاهر إسقاط القاف. قوله **(فحقه)**؛ لأنه ليس كل معنى يؤدى بالحرف بشهادة أسماء المعاني. قوله في المتن **(وأعربوا)** أي النحاة والعرب على معنى أنهم نطقوا به كذلك، فقوله بطريق الحمل أي قياسا عليه، فالحمل القياس، وهو حمل مجهول على معلوم[٢] كما تقرر في الأصول، وأشار بذكر الحمل إلى أن إعرابه لعروض المشابهة لكن حقق معنى عروض المشابهة، انتهى. طب. قوله **(لمشابهته إياه في الإبهام)** الخ، يرده المصنف، فقال: أما الأول فلأن الماضي يقبله تقول: ذهب زيد، فيحتمل قرب الذهاب وبعده، فإذا أدخلت (قد) تخصص، وأما الثاني فلأن الاسم والماضي يشتركان في قبول اللام إذا وقع جوابا لـ(لو)، وأما الثالث فليس بمطرد، ولو سلم فالماضي يجري على الاسم كفَرِحَ فهو

---

(١) الكتاب (١/ ١٥، ١٩).

(٢) قال الأنباري عن القياس في الإغراب في جدل الإعراب (ص:٤٥): (هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه).

فَرِحٌ، وأَشِرَ فهو أَشِرٌ، وغَلَبَ غَلَبًا وجَلَبَ جَلَبًا، انتهى، قال ق س: وحاصل ما ذكروه أن ما ذكروه ليس بتمام في نفسه وبتقدير تمامه لا يفيد، لأن تلك الأمور الأربعة ليست هي السبب في إعراب الاسم حتى يترتب على ثبوتها في المضارع إعرابه، لأن شرط الجامع أن يكون هو سبب الحكم، ولك أن [١٦/ أ] تقول: هب أنها ليست سبب الإعراب إلا أنه يصح الإلحاق بسبب المشابهة فيما على طريق قياس التشبيه، وسيأتي في الهامش ما يؤيد الجواب، انتهى طب. قوله (**والتخصيص**) أورد عليه ق س أنهم ذكروا في باب الإضافة أنها اختصت بالاسم لكونها تفيد تعريفا أو تخصيصا، وكلاهما مختص بالاسم، وحينئذٍ فما معنى قوله والتخصيص حيث أثبته في الفعل، وأجاب بعض مشايخه: بأن المراد بالتخصيص المذكور في باب الإضافة التخصيص الحاصل باللام المقدرة، فإن غلام رجل معناه غلام لرجلٍ، وهذا القدر لا يكون في الفعل، فتأمل طب، وقبول لام الابتداء والجريان الخ، توضيح ذلك أن الاسم يقبل الإبهام كالنكرة كرجل، والتخصيص بمخصص كـ(أل) العهدية نحو الرجل، وكذلك الفعل المضارع يقبل الإبهام كيضرب محتملا للوقوع الآن وبعده، والتخصيص كاللام والسين أو سوف، فشرف بهذه المشابهة، فأعرب بشرطه، ويسمى مراضع كأنهما ارتضعا من ثدي واحد في الإبهام والتخصيص وغيرهما أو اعتوار المعاني، انتهى كذا بهامش. قوله (**وقال الناظم في التسهيل**[1]) الخ، هذا مقابل قوله في الإبهام والتخصيص، فيصير المحكي من كلام التسهيل (أعني بجواز) الخ، عطفا على في الإبهام والتخصيص مسلطا عليه مشابهته التي هي معنى شابه التي في التسهيل، فإن أصل عبارته: فإنه

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص:٧).

شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له، لأن المعاني التي أوجبت للاسم الإعراب ليست المعاني التي جوزت للفعل الإعراب، بل هذه شبه تلك، ووجه الشبه بينهما أنها معان نظرا بعد التركيب كتلك، ابن عقيل. قوله **(يعني من قبوله بصيغة)** الخ، فيه أن صنيعه يقتضي أن ذلك من عند نفسه شارحا به كلام التسهيل مع أن هذا لفظ التسهيل غير أنه سابق على ما حكاه وعبارته بعد تعريف الإعراب: (وهو أصل في الاسم[1] [١٦/ب] لوجوب قبوله بصيغة واحدة معانيَ مختلفةً، والفعلُ والحرف ليسا كذلك، فبُنِيا، إلا المضارعَ، فإنه شابَه الاسـمَ بجواز شبهٍ ما وَجَبَ له، فأُعْـرِبَ مالم يَتَّصل به نونُ توكيدٍ أو إناث)[2]، انتهى المقصود منه. قوله **(وأشار [بقوله][3] بجواز إلى أن سبب)** الخ، يرد عليه أن ما بيَّن به يأتي مثله في الماضي مع انتفاء إعرابه قطعا لأنك إذا قلت: ما صام زيد واعتكف احتمل نفي الفعلين ونفي الأول مصاحب للثاني، ونفي الأول وإثبات الثاني، فكان ينبغي إعرابه لوجود ذلك الشبه الذي أعرب المضارع لأجله.

قوله **(فيقال: لا تُعنَ بالجفاءِ[4])** الخ، حاصل كلام المصنف أنه جعل وجه الشبه المقتضي لإعرابه اعتوار المعاني المختلفة عليه كالاسم قال ق س: ويرد عليه

---

(١) في التسهيل: (وهو في الاسم أصلٌ).

(٢) التسهيل (ص:٧).

(٣) سقط من المخطوط، وأثبته من الأشموني (١/ ٦٠).

(٤) تمام المثال (لا تُعنَ بالجفاء وتمدح عمرا) بجواز الأوجه الثلاثة في (وتمدح) قال ابن مالك في شرح التسهيل (١/ ٣٤، ٣٥): «والفعل المضارع وإن كان قابلا بالتركيب لمعان يخاف التباس بعضها ببعض فقد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه نحو: لا تُعنَ بالجفاء وتمدح عمرا، فإنه يحتمل أن يكون نهيا عن الفعلين مطلقا، وعن الجمع بينهما، وعن الجفاء وحده مع استئناف الثاني، فالجزم دليل الأول، والنصب دليل الثاني، والرفع دليل الثالث، ويغني عن ذلك وضع اسم موضع كل واحد

أمران أحدهما أن ما يبين به الشبه يأتي مثله في الماضي مع انتفاء إعرابه قطعا، وذلك لأنك إذا قلت مثلا ما صام زيد واعتكف احتمل نفي الأمرين، ونفي الأول مصاحب للثاني، ونفي الأول وإثبات الثاني، فكان ينبغي إعرابه لذلك لوجود الشبه الذي هو السبب في إعراب المضارع على قوله، والثاني أنه وافق غيره على أن السبب في إلحاق الاسم بالحرف في البناء مشابهته له في الوضع مع أن وضع الحرف ليس هو علة بنائه، وإنما هو استغناؤه عن الإعراب كما قرروه، فيرد عليه نظير اعتراضه عليهم، فما كان جوابه فهو جوابهم لا يقال ما ذكره هناك مبني على طريقة غيره، أما على طريقته فيجعل سبب البناء هو الا ستغناء لأنا نقول هذا غير ممكن لأن الأسماء التي بنيت لمشابهة الحرف محتاجة للإعراب، فلا يمكن أن يجعل سبب بنائها الاستغناء المذكور فليتأمل، انتهى طب. قوله **(قالوا لأن اللبس)** الخ، وقيل: الإعراب أصل في الفعل فقط، يعني: فرع في الاسم حكاه في البسيط[1]، فارضي[2]، قوله في المتن:

....**إِنْ عَرِيَــــــــا**[3]

من المجزوم والمنصوب والمرفوع نحو أن تقول: لا تُعنَ بالجفاء ومدح عمرٍو، ولا تعن بالجفاء مادحا عمرا، ولا تعن بالجفاء ولك مدحُ عمرو، فقد ظهر بهذا تفاوت ما بين سببي إعراب الاسم وإعراب الفعل في القوة والضعف، فلذا جعل الاسم أصلا والفعل المضارع فرعا».

(١) قال ابن عقيل في شرح الألفية (١/ ٣٧): «ونقل ضياء الدين بن العِلْجِ في البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء» وقال أيضا في المساعد (١/ ٢٠): «وقيل: -أي الإعراب- هو أصل في الفعل فرع في الاسم، حكاه في البسيط».

(٢) مخطوط شرح الألفية للفارضي اللوحة [١٠/ ب].

(٣) تمامه:

وَفِعــــلُ أَمْــــر ومُضــــيٌّ بُنِيَــــا وأَعرَبُــــوا مُضَــــارِعًا إنْ عَرِيَــــا

يُقال: عَرِيَ يَعْرَى بمعنى خَلا يَخْلُو كما هنا، وعَرَا يَعْرُو[1] بمعنى عَرَض يَعْرِضُ، ومنه قوله:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ...... ....[2]

البيت، أي تَعَرَّض لِي لأجلِ ذِكراكِ هِزَّةٌ، وعَبَّرَ [١٧/ أ] بالإناث، ولم يُعَبِّر بالنسوة كما عَبَّر به غيرُه؛ لأنَّ الإناثَ أشملُ؛ إذْ يدخلُ تحتَه مَنْ يَعقِلُ ومَنْ لا يَعقِلُ كالكُتُبِ والأُتُنِ، انتهى بهامش. قوله في المتن:

..............وَمِـــــنْ نُــــونِ إِنَــاثٍ..........[3]

الخ، قال ابن هشام:[4] «الأَولى التعبير بنون الجمع ليدخل فيه نون الذكور ضميرا كانت كقوله:

يَمُــرُّونَ بالــدَّهْنا خِفافًــا عِيــابُهم
وَيَرجِعْنَ مِنَ دَارِيــنَ بُجْـرَ الحَقَائِــبِ[5]

---

(١) في التاج (عرا): (وعَرَا يَعْرُو: طلب)، وقد ذكره الصبان في حاشيته (١/ ٦٠).

(٢) لأبي صخر، وتمامه:

وَإِنِّي لَتَعْـــرُونِي لِـــذِكْرَاكِ هِـــزَّةٌ كَـما انْـتَفَضَ الْعُصْــفُورُ بَلَّلَــهُ الْقَطْـرُ

في شرح أشعار الهذليين (٢/ ٩٥٧)، وشرح ابن عقيل (٣/ ٢٠)، وتعروني: تصيبني، القطر: المطر. ويروى: (إذا ذُكرتْ يرتاحُ قلبي لذكراها)، وشاهده مجيء اللام للتعليل في (لذكراك).

(٣) تمام بيت الألفية:

مِــنْ نُــونِ تَوكِيــدٍ مُبَــاشر وَمِــنْ نُــونِ إِنَــاثٍ كَــ يَــرُعْنَ مَــنْ فُــتِنْ

(٤) لم أعثر عليه فيما تيسر لي من حواشيه وتعليقاته على الألفية، ولعله في نسخة أخرى مفقودة.

(٥) في المخطوط (بُجَرَ الثعالبِ)، والمثبت من مصادر البيت، وينسب للأحوص، ولأعشى همدان، والبيت في كتاب الشعر (١/ ١٦٢)، والإنصاف (١/ ٢٩٣)، واللسان (ندل)، وشرح ابن عقيل (٢/ ١٧٨)، والبُجْر: جمع أبجر وهو عظيم البطن.

أو علامة كقوله:

.... يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُـهُ[1]

قال: وقد يجاب بأنها فيهما نون الإناث استعيرت للمذكرين، أي: فالمراد بنون الإناث الموضوعة لهن، وإن استعملت لغيرهن» انتهى طب. قوله **(فإن لم يعرب)** الخ، قال ابن هشام: «يستثنى من المضارع الذي اتصلت به نون التوكيد ولم تباشره مسألة يبنى فيها، وهو أن يسند إلى نون الإناث نحو لتضربان»[2] انتهى. قال ابن قاسم: «ويجاب بأنه لا حاجة إلى هذا الاستثناء، ولأن البناء هنا ليس لنون التوكيد بل لنون الإناث»، انتهى، نقله الشنواني في بعض تعاليقه. قوله **(حملا على الماضي المتصل بها)** الخ، إن قلت: أي حاجة إلى الحمل له على الماضي، وهلا علل بأصالة السكون للبناء؟ قلت: يمكن أن يقال: إن بناءه على الحركة مع نون التوكيد إشارة إلى عروض البناء على ما هو حقه من الإعراب لوجود علة فيه، فكانت الحركة هي المنظور إليها فيه لذلك، فإذا خولف ذلك مع نون الإناث خلا من توجيه، ولا يكفي التمسك بأن الأصل في البناء السكون س، وكتب أيضا: أي بناء على أنه مبني على السكون، وفيه ما مر، وقد جزم الشارح فيما تقدم بأنه مبني على الفتح المقدر.

---

(١) للفَرَزْدَقُ ديوانه (١/ ٨٢)، وتمامه:

ولكــنْ دِيَــافِيٌّ أَبُـــوهُ وأُمُّـــهُ ... بحَـوْرَانَ يَعْصــرْنَ السَّـلِيطَ أَقَارِبُـهُ

والبيت في كتاب سيبويه (٢/ ٤٠)، والتذييل والتكميل (٦/ ٢٠٥)، ودياقي: قرية بالشام وكذلك حَوْرَان، والسليط: الزيت، وشاهده اتصال نون النسوة بالفعل (ويجعلن) مع أن الفاعل اسم ظاهر وهو (أقاربُه) على لغة أكلوني البراغيث.

(٢) أوضح المسالك (٤/ ١٠٩).

قوله (**في أصالة السكون وعروض الحركة**) الخ، في شرح طب على الأزهرية بعد هذا: «وينقضان بشبهه بالاسم لأن النون لا تلحق الأسماء وبتركيبه مع النون لأن الفاعل كالجزء من فعله، وأما إعرابه مع ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة فلشبهه بالمثنى والجمع، أي وطرد في المتصل بتاء المخاطبة حملا على المتصل بألف الاثنين واو الجماعة» [١٧/ ب] قال شيخنا، أي ق س: في الأولين نظر، أما الأول فلأنه إن أراد تعليل نفس البناء، فلا نسلم أن بناء الماضي لأجل اتصال النون، بدليل أنه مبني قبلها ومع غيرها، وإن أراد تعليل كون البناء على السكون فهو غير محتاج للتعليل؛ لأنه الأصل، وأيضا فإنه مبني على أن بناء الماضي مع النون على السكون لا على الفتح المقدر، وفيه ما مر، وأما الثاني، فلأنه يلزم عليه بناء المجزوم والمقرون بحرف تنفيس والمسند إلى ياء المخاطبة، واللازم باطل، وقد اعترض هو بذلك على قول خَوَاص الفعل، فليتأمل» انتهى، وقد يجاب عن الأول بأن مراده قياس الشبه، كما أجاب به عن اعتراض بن مالك فيما مر، ثم رأيت كلام الرضي(١) مصرحا بذلك، وبينته مع فوائد تتعلق بالمقام في طالع السعد وهو شرح التصريف(٢). قوله (**لئلا يلتبس بفعل**) الخ، يعني عند الوقف فلا يرد أن النون في هذه مكسورة، وفي الواحد مفتوحة. قوله (**والضابط ما كان**) الخ، حاصله أن ما كان من الأمثلة الخمسة فمعربٌ، وإلا فمبنيٌ، ابن هشام(٣). قوله في المتن:

---

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (١/ ٤٢، ٤٣ -٣/ ١٠٩ - ٤/ ٨٠٤، ٨١٤، ٨١٥).

(٢) طالع السعد، حاشية على تصريف العزي للتفتازاني، لمنصور الطبلاوي الشهير بالطبلاوي المتوفى سنة (١٠١٤هـ). والمخطوط توجد نسخة منه بالمكتبة الأزهرية برقم: [٨١] ٥٥١٩ [١٢٩] ١١٠٦٤.

(٣) تحدث ابن هشام عن إعراب الأمثلة الخمسة في أوضح المسالك (١/ ٧٤).

وَكُــــلُّ حَــــرْفٍ........ ....(١)

الخ، قيل: هذا تكرار مع ما سبق من قوله:

وَالِاسْــمُ مِنْــهُ مُعْــرَبٌ وَمَبْنِــي ....(٢)

وأجيب عنه بأنه لا تؤخذ مما هناك الكلية التي صرح بها هنا، وأجاب عنه أيضا شيخناع ش: بأنه لا يلزم من بناء الاسم لشبه الحرف أن يكون البناء متأصلا في الحرف لاحتمال أن يكون الآخر قد بني لشبهه بشيء، فدفع ذلك الاحتمال بقوله (وَكُلُّ حَرفٍ) الخ، ولي فيه نظر إذ لا يلزم من الاستحقاق بمقتضى مشابهته لشيء، وقال ق س: حصول البناء بالعقل عُلم من قوله السابق لشبه من الحروف مدني وإلا فلا معنى لبناء بعض الأسماء حملا عليها، وفائدة هذا حينئذ النص على العموم، وأن البناء فيها بطريق الاستحقاق لا العروض والحمل على غيرها انتهى، وكتب عنه أيضا قوله (وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلبِنَا) [١٨/أ] أي من جهة وروده عن الواضع مبنيا في سائر أحواله، فيجب أن يعطى حقه بأن يستعمل كذلك، فلا يرد

---

(١) تمامه:

وَكُــلُّ حَــرْفٍ مُســتَحِقٌّ لِلبنَــا وَالأَصْــلُ فِي المَبنــيِّ أَنْ يُسَــكَّنَا

ووجه الاستدراك على بيت ابن مالك السابق أنه غير موفٍ؛ لأنه يلزم من استحقاق شيء لشيء وجوده فيه، فإن الشيء قد يكون مستحقا للشيء وبمنع منه مثال ذلك الشريف فإنه يستحق الإكرام وإن لم يُكرَم، ولو قال ابن مالك: (كل حرف مبني) كان أخصر وأوفى بالمراد، وسيذكر البهوتي الأجوبة على هذا الاعتراض، وشرح التصريح (١/ ٢٠٥)، اتحاف ذوي الاستحقاق (١/ ١٩٨)، شرح المكودي على الألفية وعليه حاشية الملوي الأزهري (ص:٩، ١٠)، وحاشية الصبان (١/ ٦٢)، وحاشية ابن الحاج (١/ ٣٤)، وفتح الرب المالك (١/ ٧٢، ٧٣).

(٢) قال ابن مالك:

وَالِاســـمُ مِنـــهُ مُعـــرَبٌ وَمَبنِـــي لِشَـــبَهٍ مِـــنَ الحُـــرُوفِ مُـــدنِي

أنه لا يلزم من الاستحقاق البناء الخ، وعبارة: «زكريا قيل لا يلزم من الاستحقاق الوجود، وأجيب بأن الواضع حكيم يعطي الأشياء ما يستحقه، وكان ذلك حكم بالجواز لا بالوقوع، والجواز لا يستلزم الوقوع»[1]، انتهى. [قوله][2] (**وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلبِنَا**) الخ، قيل كان الأولى: وكل حرف مبني باستحقاق، إلا أنه قدم وأخر مسامحة واتكالا على فهم المعنى، فإن المستحق المبني قد يعرض له ما يمنعه من نيل ما استحقه، ألا ترى أن الاسم مستحق للإعراب، وقد يعرض له مايمنعه منه، وذكر بعضهم أن لفظ الاستحقاق وإن لم يلزم منه الوجود إلا أن الواضع حكيم يعطي الأشياء ما يستحقه، ونوقش هذا بأن من الأسماء ما هو مبني، ولو كان الواضع كما ذكر لكانت كلها معربة، وكون الواضع كذلك أمر معنوي، والكلام في أن ألفاظ الحروف مبنية لا تؤثر فيها العوامل، وأجاب ابن قاسم الغزي[3] عن أصل الإشكال: «بأن الاستحقاق في كلام الناظم ما ترد من قولهم: لفلان عليك أي شيء يجب دفعه وإعطاؤه، وأجاب غيره: بأن الاستحقاق يرد في اللغة بمعنى الوجود ونقل عن الصحاح، وناقش بعضهم المصنف أيضا بأن البناء في الحروف بطريق الأصالة، والشيء إذا كان على أصله لا يقال هو مستحق لكذا، قال فلو قال وكل حرف مبني لكان فيه كفاية، كما قال (ومعربُ الأسماءِ)، ولم يقل اسم مستحق للإعراب؛ لأن الإعراب فيه بطريق الأصالة». انتهى، وقد يقال: «البناء بطريق الأصالة له وللفعل، وهو أحق به منه لقصر بناء الاسم في شبهه، وأما شبهه

(١) مخطوط شرح الألفية لزكريا الأنصاري، اللوحة رقم [١٢/ أ].

(٢) زيادة من عندي.

(٣) هو محمد بن محمد بن قاسم الغرابيلي أبو عبد الله شمس الدين الغزي ويعرف بابن قاسم، وابن الغرابيلي فقيه شافعي، ولد ونشأ بغزة، توفي سنة (٩١٨ هـ).

بالفعل فإنما يكون مؤثرا في منع الصرف؛ لأنه لما أشبه بعض الأسماء فطفل عليه وشاركه فيما هو فيه، كما أن الفعل المضارع لما أشبهه بعض الأسماء أعطي حكمه» [١٨/ ب]. انتهى فتأمل، وقد أشار الشارح إلى الجواب عن الإشكال الأول بقوله (الذي به) الخ، قد تدبر. قوله في المتن:

.......مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا ....(١)

سَهَّل همزة (البناء) للوقف، وليس من قصر الممدود للضرورة، كما قاله بعضهم. قوله (**لا يعتوره**) أي لا يتوارد عليه، وقوله (**من المعاني ما يحتاج**) الخ، كان الظاهر أن يقول ما يحتاج فيه إذ المعاني لا تحتاج، وإنما المحتاج الذوات إلا أن يراد تحتاج في تمييز بعضها عن بعض. قوله في المتن (**أَنْ يُسَكَّنَا**) الخ، أشار بتفسير ذلك إلى ما قال ابن هشام: «الجيد أن يقال الأصل في البناء السكون لأن التسكين يشعر بإزالة حركة كانت موجودة»(٢)، انتهى. قال ق س: وهذا قد يمنع بل يكفي إمكانها. قوله (**أي السكون كان الأولى**) أي السكن أي المسكون. قوله في المتن:

وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ......... ....(٣)

الخ، قدم الفتح إما لخفته أو لعمومه الكلمات الثلاث، ثم الكسر لأنه أخف من الضم، وإن اشتركا في عدم دخول الفعل ق س. قوله (**نحو أمسِ**) الخ، في

---

(١) تمام بيت الألفية:

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا   وَالأَصْلُ فِي المَبِنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

(٢) عله في حواشي ابن هشام على الألفية.

(٣) تمام بيت الألفية:

وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمّ   كَأَيْنَ أَمْس حَيْثُ وَالسَّاكِنُ كَمْ

أمس خمس لغات: بناؤه على الكسر مطلقا دون تنوين، وبناؤه عليه بالتنوين، وإعرابه منصرفا مطلقا، وإعرابه غير منصرف مطلقا، وإعرابه غير منصرف رفعا، وبناؤه على الكسر نصبا وجرا، ابن عقيل، واللغة الرابعة حكاها الكسائي عن بعضهم، وعلته التعريف والعدل عما فيه أل، والخامسة وردت عن بعض تميم. قوله في المتن: (**والساكنُ كَمْ**) غايرَ الأسلوب؛ لأنه قِسْمٌ برأسه، وهو الأصل من أقسام ما قبله، ثم إن (الساكن) خبر مقدم، و(كم) مبتدأ مؤخر مراد منه لفظه كذا قال بعضهم، والأولَى أن يقرأ (الساكن) بالجر صفة لـ(كم) نظرا إلى أنها معطوفة على (أين) إذ على كلام ذلك البعض يلزم القصور في كلام المصنف تورية بكثرة إفراد الساكن والمعنى والساكن هو، أي: عدد كثير، فتدبر، وقال ق س: قوله «نحو كم» أشار بتقدير نحو إلى أنه لا ينبغي الاعتراض بأنه يدل على الحصر مع عدم صحته لمزيد وضوح وعدم الحصر، انتهى. حرر [١٩/ أ] العبارة. قوله (**في الاسم والحرف لا الفعل**) الخ، قد يشكل عليه ظاهر قوله السابق في الماضي مالم يعرض له ما يوجب سكونه أو ضمه من أن نحو ضربوا مبني على الضم فقد بني الفعل على الضم إلا أنه لا بنى على الضم أصالة، انتهى، طب. قوله (**وثقل الفعل**) أي لدلالته على الحدث والزمان مطابقة وعلى الفاعل التزاما. قوله (**لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة**) الخ، هذا الكلام مشكل على ما سبق من أنه ليس بالمراد بالتضمن أنه حل محلا هو للحرف كتضمن الظرف معنى (في)، والتمييز معنى (مِنْ) بل بمعنى أنه خلف حرفا على معناه أي أدى به معنى حقه أن يؤدى بالحرف، فكان مقتضى عدم تأتي ذلك هنا أن يقول المبرد: إنه بني لشبه الحرف في الافتقار إذ

هو مفتقر إلى اليوم الذي بعده، فجرى مجرى الحرف الذي لا يدل على معنى إلا في غيره. قوله (**للشبه الوضعي**)[1] الخ، هذا، وإنْ لائَمَ حله للمتن فيما سبق إلا أنه لا يلائم ما نقله، وأقره عن الشاطبي «من أن الحرفين لابد أن يكون ثانيهما حرف لين ساكن»[2]. قوله (**معنى رُبَّ التي للتكثير**) الخ، عبارة ق س في بعض تعاليقه: «والخبرية معنى حرف التكثير إما محقق الوضع أو مقدره» انتهى. قوله (**وما بني منهما على حركة فيه سواء لأن**) الخ، بقي ما لو كان معتلا ماذا فيه، سؤال واحد، وهو لم بُنِيَ على الحرف؟ أو سؤالان، فيقال: ولِمَ كان الحرفُ كذا؟. قوله (**التقاء الساكنين كأين**) الخ، أي مخافة مخافة التقاء الساكنين، وما يأتي في قوله ادعوا، أي: بالنقل، انتهى هامش. قوله (**أو عرضة لأن يبتدأ**) الخ، هذا عين ما قبله، فالأولى إسقاطه وجعل الأسباب أربعة كما في كلام غيره كأبي البقاء. قوله (كأول) الخ، أي كقول الشاعر:

لَعَمْـرُكَ مَـا أَدْرِي وَإِنِّي لأَوْجَـلُ ... عَـلَى أَيِّنَـا تَعْـدُو الـمَنِيَّةُ أَوَّلُ[3]

قوله (**نحو يامُضَارَ**)[4] الخ، أصله مُضَارر بالفك اسم مفعول، وقوله اسم

---

(١) كذا بالمخطوط، قال ابن مالك:

كالشَّـبَهِ الوَضـعِيِّ في اسْـمَي جِئْتَنَـا ... وَالمَعنَـويِّ فِي مَتَـى وَفِي هُنَـا

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (١/ ٧٤، ٧٥).

(٣) لمعن بن أوس، ديوانه (٢٥٥)، والتذييل والتكميل (١٠/ ١٦٧)، وشرح الشذور (١٠٣)، وشاهده (أَوَّلُ) بالضم مبنيا، حذف المضاف إليه لفظا ونوي معناه، ولو أعربه لقال (أَوَّلَ) بالنصب.

(٤) مُضَارَ: بالفتح اسم مفعول مسمى به مرخما، وأصله مُضارّ بالتشديد، اغتفر التقاء الساكنين؛ لأن الأول مد، والثاني مدغم، والنحاة يبقون الساكن على سكونه لأن المدغم فيه كالثابت. الكتاب (٢/ ٢٦٤)، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٧٦)، والأشموني (١/ ٦٥).

مفعول، أي: إذا سمي به على ما يأتي. قوله (**والساكن حاجز غير حصين**) الخ، بقي ما ذكره المرادي «ما أشبه محلها مما فيه هاء التأنيث نحو بعلبك»(١)، انتهى. أي: فإنه شابه نحو فاطمة [١٩/ ب] في أن عجزه بمنزلة الهاء، فينسب إلى صدره كما ينسب إلى مكة بدون هاء فيقال: مكيّ، انتهى طب. ووجه إسقاطه ظاهر من جهة أن حركة (بعل) حركة بنية لا حركة إعراب كما استشكل به أبو عبد الله الصغير(٢). قوله (**التقاء الساكنين كأمسِ**) الخ، قد يقال إنهم صرحوا بأن البناء ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية ولا نقلا ولا إتباعا ولا تخلصا من سكونين، وأجاب بعضهم بأن حركة التخلص التي ليست من البناء الحركة التي من التخلص بالفعل نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البينة:١]، وهنا لم يكن التخلص كذلك، بل على سبيل التوهم. قوله (**يامُضَارَ**) أصله: مُضَارِر بكسر الراء الأولى. وقوله (**اسم فاعل**)(٣) أي إذا سمي به على ما يأتي. قوله (**أن لا يكون للكلمة حال الإعراب**) الخ، أي ينتفى عنها حالات الإعراب الثلاثة، فبقي لها حالة البناء على الضم، وهما إذا حذف المضاف إليه ونوي يثبون معناه كالآية الشريفة، وبعبارة أخرى. قوله (**أن لا يكون**) أي الضم للكلمة حال الإعراب أي من أسباب البناء على الضم أن تكون الكلمة ليس لها الضم في حال إعرابها أي لم يكن إعرابها بالضم، انتهى. كذا بهامش. قوله (**ومشابهة الغايات نحو يازيدا**) الخ، قالوا

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٥١).

(٢) ذكره ابن غازي في اتحاف ذوي الاستحقاق (٢/ ٢٥١) باب نونا التوكيد، فقال: «قال شيخنا أو عبد الله الصغير تابعا لشيخه أبي عباس الغيلالي».

(٣) مُضَارِ: بالكسر اسم فاعل مسمى به مرخما، وشاهده كسابقه. الكتاب (٢/ ٢٦٤).

في باب المنادى: إنما بني المفرد العلم والنكرة المقصودة على حركة؛ للإعلام بأن البناء غير أصلي، وكانت على صورة الرفع للفرق بينها وبين المنادى المضاف لياء المتكلم في بعض لغاته(١)، إذ لو كان البناء على الكسر لحصل التباس به عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة عنها، أو على الفتح لحصل الالتباس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة عنها. قوله (**أيضا ومشابهة الغايات**) الخ، سيأتي في باب المنادى إذ المفرد العلم والنكرة المقصودة إنما بنيا؛ لوقوعهما موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية، وكونها مثلها إفرادا وتعريفا، وذلك لأن: يا زيد، بمنزلة أدعوك، وهذه الكاف ككاف (ذلك) لفظا ومعنى، قالوا: وإنما [٢٠/ أ] قلنا ذلك؛ لأن الاسم لا يبنى إلا لمشابهة الحرف والفعل، ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني، وقد

---

(١) من اللغات والأوجه الجائزة في المنادى صحيح الآخر المضاف لياء المتكلم أن تحذف ياء المتكلم ويضم المنادي اكتفاء بنية الإضافة نحو ياعبدُ، وقرئ: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف:٣٣]، والوجه الثاني: حذف الياء والاستغناء عنها بالكسرة وهذا هو الأكثر استعمالا نحو ياعبدِ كقوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر:١٦]. الوجه **الثالث**: إثبات الياء الساكنة نحو (ياعبديْ) كقراءة أبي عمرو ونافع وابن عامر وأبي جعفر: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ﴾ [الزخرف:٦٨]. **الوجه الرابع**: قلب الكسرة فتحة والياء ألفا، وحذفها والاستغناء عنها بالفتح نحو: يا عبدَ. **الوجه الخامس**: قلب الكسرة فتحة والياء ألفا مع إبقاء الألف، نحو: يا عبدَا ومنه قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر:٥٦]، وكقوله تعالى: ﴿وَقَالَ يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف:٨٤] والأصل يا أسفِي ويدل على هذا الأصل قراءة الحسن يا أسفِي بكسر الفاء وبعدها ياء ساكنة. **الوجه السادس**: إثبات ياء المتكلم مفتوحة نحو: يا عبديَ كقوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر:٥٣]، قال ابن مالك في الألفية (ص:١٤٢):

وَاجعَل مُنَادَى صَحَّ إن يُضَف لِيَا ... كَعَبْدِ عَبْدِيْ عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا

الأمالي الشجرية (١/ ٣٢٨، ٣٤٦)، والبحر المحيط (٨/ ٢٦)، وشرح ابن عقيل (٣/ ٢٧٤)، والإتحاف (٢٦٧، ٣٨٦).

يقال عليه: إنه يوجب الاستعارة من المستعير، وذلك ممنوع، وجوابه أن كاف (أدعوكَ) وكاف (ذلكَ) متماثلان في الصورة والمعنى، فكأنهما متحدان، فليس أحدهما بمستعير من الآخر. قوله (**ومن هذا حيث**) أي من قبيل (قبلُ) و(بعدُ). وقوله (**فإنها إنما ضمت**)[١] أي بُنيت على الضم. قوله (**وكونه في الكلمة**[٢] **مثله في نظيرتها نحو اخْشُوا**)[٣] قال بعضهم: الظاهر أن هذا لالتقاء الساكنين لا للحمل، انتهى، وعلى هذا فيكون الحركة خصوص الضمة لمجانسة الواو، كما قالوه في نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران:١٨٦] راجع ابن غازي[٤] على المرادي، أوحاشية الشيخ الشنواني على التوضيح، وكب، طب، ما نصه عبارة المرادي: «الأول أن لا يكون في الكلمة كالواو في نظيرتها كنحو ونظيرتها هـمُّوا، الثاني شبه المبني بما هي فيه كذلك نحو اخشوا القوم، أي مشبهة بالواو في نظيرتها»[٥]، انتهى. فتدبر. قوله (**والإتباع كـ(منذ)** أي في لغة من جر بها ليحترز بذلك عن لغة من رفع بها[٦] فإنها

---

(١) يقصد بناء (حيثُ) على الضم لشبهها بـ(قبلُ) و(بعدُ) من جهة أنها كانت مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها فمنعت ذلك كما منعت (قبل) وبعد) الإضافة، وكونها حركة الأصل، وكون الضم في الكلمة كالواو في نظيرتها كـ(نحن) ونظيرتها (هو)، الأشموني (١/ ٦٥).

(٢) يقصد قولهم (يا تَحَاجُ) ترخيم تَحَاجُج مصدر تَحَاجّ إذا سمي به، الأشموني (١/ ٦٥).

(٣) في الأشموني: (اخشوا القومَ.... وقُلُ ادعُوا) وشاهده ضم لام (قُلُ) إتباعا لضم ما بعده وهو العين من (ادعُو) ولم يعتد بهمزة الوصل لكزونها في الدرج أي في وسط الكلام كما أن الدال الساكنة لم يعتد بها لكونها ساكنة والساكن فاصل غير حصين فلا يعتد به، حاشية الصبان (١/ ٦٦)، وبحث الإتباع الحركي فيما ليس بإعراب في العربية للمحقق (ص:١٢٦: ١٣٤).

(٤) اتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق (٢/ ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١)، وانظر أيضا بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب لزكريا الأنصاري (ص:١٠٤).

(٥) مخطوط شرح الشنواني على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك اللوحة رقم [٩٢/ أ، ب].

(٦) (مُنْذُ) إنْ جُرَّ ما بعده فهو حرف جر وهو الغالب، ويكون بمعنى (مِنْ) إن كان المجرور ماضيا نحو ما رأيته منذ يومِ الجمعة، وبمعنى (في) إن كان ما بعده حاضرا نحو ما رأيتُه منذ يومِنا أي

حينئذ اسم لا حرف، انتهى هامش. قوله (**وقد بان لك أن ألقاب البناء**) الخ، أقول لاحقا في أن الضم لا يتناول إلا الألف في نحو: يا زيدان مع أنها بناء، وإن الفتح لا يتناول الياء في نحو: لا رجلين مع أنها بناء، وإن الوقف لايتناول الحذف في: اغزُ يازيدُ، واغزوان يا زيدون مع أنه بناء، فكيف يصح كون أنواعه الأربعة المذكورة، وليس لأحد أن يقول أنواعه الأصلية إذ الأصالة والفرعية لا تتعقل في الأنواع؟ ق س، وعزاه لنفسه. قوله (**وهذا شروع في ذكر ألقاب**)[1] الخ، التعبير بالأنواع أولى؛ لأنَّ حقَّ الألقابِ لمساواة كل منها البقية والملقب أن يطلق كل منها على البقية، كأن يقال الرفع والنصب وعلى الملقب كأن يقال الإعراب الرفع، وكل منها ممتنع لاستلزام الأول حمل المباني على مبانيه، واستلزام الثاني حمل الأخص على الأعم، فثبت أن هذه الأمور أنواع داخله تحت الإعراب [٢٠/ب] وهو جنس لها لأنها ألقاب لها، وهو ملقب بها»[2]، انتهى، زكريا، وقوله (**فثبت أن هذه الأمور**) أي التي ذكرها المصنف وهي الرفع والنصب والجر والجزم. قوله (**وهي أيضا أربعة رفع**) الخ، قال الرضي: «وإنما قيل لعلم الفاعل رفع لأنك إذا ضممت الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم هذا الضم

في يومنا، وإن رفع ما بعده أو وقع بعده فعل فهو اسم نحو ما رأيتُه منذُ يومان، فـ(منذ) اسم مبتدأ خبره ما بعده ويجوز أن يكون خبر لما بعده، ونحو جئتُ منذ دعا، فـ(منذ) اسم منصوب المحل على الظرفية والعامل فيه (جئت). اللمع (ص:٧٦)، وشرح ابن عقيل (٣/ ٣١).

(١) يقصد ألقاب الإعراب، الأشموني (١/ ٦٦).

(٢) مخطوط الدرر السنية على شرح ابن الناظم على الألفية لزكريا الأنصاري (١٢/ أ، ب).

وتوابعه، فسُمِّي حركةُ البناء ضمًّا وحركةُ الإعراب رفعا؛ لأن دلالة الحركة[١] على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة أولا، وكذا نصبُ الفم تابع لفتحه، كأنَّ الفم كان سببا[٢] ساقطا بنصبه[٣] أي أقمته لفتحك[٤] إياه، فسُمِّيَ حركةُ البناء فتحًا وحركة الإعراب نصبا.

وكذا جر الحنك[٥] الأسفل إلى أسفلَ، وخفضه، فهو ككسر المثنى[٦] إذِ المكسور يسقط وهو[٧] إلى أسفل، فسُمِّيُ حركةُ البناء كسرا، وحركة الإعراب [جرا][٨] خفضا[٩]، إلا أن الأُولى[١٠] أوضح وأظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث.

ثم الجزمُ بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد، والحرفُ الجازم الشيء[١١] القاطع للحركة أو الحرف، فيُسمَّى[١٢] الإعرابيُّ جَزمًا، والبنائيُّ وقفًا

---

(١) في المخطوط: (تركه) بدل (الحركة)، والمثبت في شرح الكافية للرضي (١/ ٦٠).
(٢) كذا بالمخطوط، وفي شرح الكافية للرضي (شيئا) بدل (سببا).
(٣) كذا بالمخطوط، وفي شرح الكافية للرضي (فنصبتَه) بدل (بنصبه).
(٤) في شرح الكافية للرضي (بفتحك).
(٥) في شرح الكافية للرضي (وأما جر الفك).
(٦) في شرح الكافية للرضي (الشيء) بدل (المثنى).
(٧) في شرح الكافية للرضي (ويهوي) بدل (وهو).
(٨) زيادة من شرح الكافية للرضي.
(٩) في شرح الكافية للرضي تقديم وتأخير.
(١٠) في شرح الكافية للرضي: (لأن الأولين).
(١١) في شرح الكافية للرضي (كالشيء).
(١٢) في شرح الكافية للرضي (فسُمي).

وسكونًا»[١]، انتهى. قوله في المتن:

وَالرَّفْــعَ وَالنَّصْــبَ....... ....[٢]

الخ، قال ابن جماعة: «الرفع من رفع المرتبة؛ لأنه علم للفاعل الذي هو أعلى المراتب، والنصب من نصبه المرضُ إذا غيَّره؛ لأنه المفعول المتأثر بفعله، والجر إما لأنه يجر معاني الأفعال القاصرة إلى الأسماء، أو لأن كثرة الحروف تقرب الحنك الأعلى من الأسفل، فهو من جررت الشيء إذا سحبته، والحرف لقطعه الحركة والحرف، فهو من الجزم الذي هو عبارة عن القطع». قلت: ومقتضى هذا أن الجزم وجودي كإخوته، إذِ القطعُ ثبوتي لا عدمي، وصرح صاحب المشتق[٣] بأنه عدمي دون أخواته، وكأنه نظر في ذلك إلى أن الجزم هو السكون، والسكون عدم الحركة، والحركة وجودية، وغير الوجودي عدمي، وقد يرد هذا بأن السكون في الاصطلاح أعم من الجزم إذ يكون بعامل وغيره دون الجزم فإنه لا يكون إلا بعامل وفيه ما فيه، فتأمل. قوله في المتن (**لاسم وفعل**) الخ، أي لهذين [٢١/ أ] النوعين، ولا يلزم من ذلك أن يعم أفرادهما، فلا يرد أنهما لا يدخلان في غير الاسم المتمكن والفعل المضارع، وأنه من قبيل الإطلاق في محل التقييد. قوله في المتن:

وَالاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِـالجَرِّ كَـمَا ....[٤]

---

(١) شرح الكافية للرضي (١/ ٦٠، ٦١).

(٢) تمام بيت الألفية:

وَالرَّفْــعَ والنَّصْــبَ اجْعَلَــنْ إعْرَابَــا ... لاسْــمٍ وَفِعْــلٍ نَحْــوَ لَــنْ أَهَابَــا

(٣) لم أعثر عليه فيما تيسر لي.

(٤) صدر بيت من الألفية، وعجزه:

قَــدْ خُصِّــصَ الفِعْــلُ بِــأَنْ يَنْجَزِمَــا ....

الخ، أدخل الناظم الباء على المقصور، وهو أولى من إدخالها على المقصور عليه، وليس هذا تكرارا مع قوله فيما مر:

بِـــالجَرِّ وَالتَّنْــوِيْنِ.......... ....[1]

لأنه ذكر، ثم لبيان تعريف الاسم، وهذا لبيان أنه نوع خاص بالاسم من أنواع الإعراب، حاشية زكريا[2]، وهذا من شيخ الإسلام أولى مما في النكت من دعوى القلب[3] في المتن، وإن الأصل: (والجَرُّ قَدْ خُصِّصَ بالاسمِ)، فلا يكون إعرابا للفعل لامتناع دخول عامله عليه، انتهى المقصود. قوله (**لأن عامله أي الجر لا يستقل فيحمل غيره**) الخ، انظر ما المراد بعدم الاستقلال مع أنه قد يكون اسما، وما المراد بالحمل؟ قوله (**لكونه حينئذ فيه كالعوض من الجر**) الخ، وعلله شيخنا ع ش بأن الجزم قد يكون بأدوات النفي، والذوات لا تنفى، والاسم إنما مدلوله الذات، ثم رأيت ذلك مسطورا لكن غير معزي، وفي شرح الشذور للجوجري[4]: «لم يدخل الجزم في الأسماء قيل: لأن المنون منها إن جزم التقى ساكنان الحرف المجزوم والتنوين، فيحرك الساكن الأول، فيؤدي وجود الجزم إلى عدمه، وغير

---

(١) تمام بيت الألفية:

بِـــالجَرِّ وَالتَّنْـــوِيْنِ وَالنِّـــدا وَأَلْ وَمُسْـــنَدٍ لِلاسْـــمِ تَمْيِيـــزٌ حَصَـــلْ

(٢) مخطوط الدرر السنية، اللوحة رقم [٩/ أ، ب].

(٣) يقصد قلب الإعراب، وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه على وجه يعطي إعراب كل منهما للآخر، فاللفظ إذا قلب حكمه أعطي بدله حكم غيره، مع المحافظة على المعنى الأصلي، وأكثر ذلك فيما لا يشكل معناه، نحو قطع الثوبُ المسمارَ، والأصل قطع المسمارُ الثوبَ. قلب الإعراب بين الإقرار والإنكار للمحقق، (ص: ٤، ٥).

(٤) شرح شذور الذهب لمحمد بن عبد المنعم الجوجري (١/ ١٧٣، ١٧٤).

المنون محمـول عليه»، انتهى. وقال أبو حيان: «الصوابُ في ذلك ما قرره[١] بعضُ أصحابنا[٢] أن التعرض لامتناع الجر من الفعل، والجزم من الاسم، ولحوق التاء الساكنة للماضي، دون أخويه وأشباه ذلك من تعليل الوضعيَّاتِ والسؤالِ عن مبادئ اللغات وذلك[٣] ممنوع؛ لأنه يؤدي إلى تسلسل السؤال؛ إذ ما من شيء إلا ويقال فيه: لِمَ كان كذلك؟ وإنما يُسأل عما كان يجب قياسا فامتنع، والذي كان يجبُ قياسا هنا خَفْضُ المضارعِ إذا أضيف إليه أسماء الزمان نحو: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ﴾ [المائدة:١١٩]، وجزمُ الأسماءِ التي لا تنصرف لشبهها الفعل، وعِلةُ امتناعِ الأول أن الإضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا الفعل، وعلةُ امتناع الثاني ما يلزم من الإجحافِ لو حذفتَ الحركةَ أيضا بعد حذف التنوين، إذ ليس في [٢١/ ب] كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة»[٤]. انتهى من همع الهوامع[٥]. قوله في المتن:

....كَـــذِكْرُ الله........[٦]

الخ، قال الكسائي: ما كان بالقلب فهو مضموم الذال، وما كان باللسان

---

(١) في التذييل والتكميل (١/ ١٣٩)، والهمع (١/ ٧٥): (حرره) بدل (قرره).

(٢) الأبذي في شرح الجزولية (٧٢: ٧٥).

(٣) (وذلك) سقط من الهمع.

(٤) التذييل والتكميل (١/ ١٣٩، ١٤٠) بتصرف كبير، وقد اعتمد البهوتي على السيوطي في النقل ولم يرجع إلى التذييل والتكميل.

(٥) الهمع (١/ ٧٥، ٧٦).

(٦) تمام بيت الألفية:

فَـارْفَعْ بِضَـمٍّ وانْصِـبَنْ فَتْحًـا وَجُـرّْ ... كَسْـرًا كَـذِكْرُ الله عَبْـدَهُ يَسُـرّْ

فهو مكسورها[1]، وقال غيره: هما نعتان في كل منهما، انتهى هشام. قوله **(وعلامات إعراب من حيث الخصوص)** الخ، فيه نظر، وذلك لأنا لا نسلم أنها من حيث الخصوص علامات إعراب، بل هي من الحيثية المذكورة أنواع الإعراب، والأنواع ليست علامات الأجناس، إذ الإنسان مثلا من حيث خصوصه نوع من الحيوان لا علامة عليه. انتهى طب، وقد يقال: المراد أنه علامة على وجوده لأنَّ الحق أن وجود الكلي الطبيعي بمعنى وجود أفراده، وحينئذ يصح كون وجود الأفراد علامة على وجود الجنس. قوله **(من الإعراب بالحركات)** الخ، أي على الوجه المخصوص ككون الفتحة للنصب والكسرة للجر، كما أفادته عبارة المصنف، وحينئذ ينبغي أن يجعل من الغير الفتحة فيما لا ينجر، والكسرة في جمع المؤنث بناء على أن المراد ما ذكر قاله ق س، قال شيخنا الشوبري: «قلت هو صريح الشارح فلا حاجة بنا إلى بحثه». انتهى، تدبر. قوله **(فدع عما ذكر)** الخ، هو مع إشكاله في نفسه لا معنى لزيادته مع كلام المصنف إلا أن يقال: إنه بيان له سابق عليه، وهو بعيد جدا، فتدبر. قوله في المتن:

....**أَخُـو بَنِـي نَمِـرْ**[2]

الخ، نَمِرٌ أبو قبيلة تنسب إليه. قوله **(لا ذو)** الموصولة الطائية كقوله:

---

(١) في اللسان (ذكر): «ويقال اجعله مني على ذُكْرٍ وذِكْرٍ بمعنى، وما زال مني على ذِكْرٍ وذُكْرٍ،.... وقال الفراء: الذِّكْرُ ما ذكرته بلسانك وأظهرته، والذُّكْرُ بالقلب».

(٢) تمام بيت الألفية:

واجـزمْ بتَسـكِينٍ وَغَـيرُ مـا ذُكِـرْ ... يَنُـوبُ نَحْـوُ جَـا أَخُـو بَنِـي نَمِـرْ

.... فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَـا[1]

ومقابل الأشهَر أنها تعرب بالحروف أوالحركات المقدرة فيها، كقوله في رواية:

.... فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَـا

صدر البيت:

.... إِمَّـا كِـرَامٌ مُـوسِرُونَ لَقِيـتُهُمْ

وقائله منظور بن سحيم الفقعسي، وبعده:

وَأَما كِـرَامٌ مُعْسِـرُونَ عَـذَرْتُهُمْ وَإِمَّـا لِئَـامٌ فَـادَّخَرْتُ حَيَائِيَـا

والشاهد في (ذي) وهو ظاهر، زكريا[2].

---

(١) صدره:

إِمَّـا كِـرَامٌ مُـوسِرُونَ لَقِيـتُهُمْ ....

التذييل والتكميل (٣/ ٥٢)، وشرح ابن عقيل (١/ ٤٥، ١٥٠)، وتمهيد القواعد (٢/ ٦٩٧-٧/ ٣٤٨٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٧)، وشاهده على رواية (ذو) الموصولية المبنية على السكون وتلزم الواو مطلقا، أما على رواية (ذي) فهي معربة تعامل معاملة ذو بمعنى صاحب.

(٢) بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب لأبي يحيى زكريا الأنصاري (ص:٨٥، ٨٦، ١٤٨).

[الأسماء الستة]

قوله في المتن:

.... **والفَمُ حيثُ الميمُ.....**[١]

الخ، قيل: استعملَ (حيثُ) في الزمان وهو رأي أبي الحسن[٢]، والجمهورُ على كونها للمكان قال ق س: أقول هذا غير لازم، فيجوز أنه استعملها في المكان أي الاعتباري، وهو التركيب والكلام مثلا والمعنى في [٢٢/أ] تركيب أو كلام فارقته فيه الميم، انتهى. قوله في المتن أيضا: **(والفمُ حيثُ الميمُ منه بَانَا)** الخ، لا يستقيم كلامه لوجهين: أحدهما أن الفم هذه اللفظة بعينها لا وجود لها مع مفارقة الميم؛ لأن الموجود مع مفارقة الميم لفظية أخرى ليست هذه، فهو فرض محال، والآخر أن المحكوم عليه بالإعراب الخاص لفظة الفم نفسها، والمعرب الإعراب المذكور لفظة أخرى، وهي المعتقب عليها الأحوال الثلاثة أعني فوك وفاك وفيك، فالمحكوم عليه شيء لم يثبت له الحكم، والثابت له الحكم غير المحكوم عليه. قوله في المتن: **(منه بان)** الخ، في أبان وبان جناس ناقص. قوله **(وفيه حينئذ**

---

(١) تمام بيت الألفية:

مِنْ ذَاكَ (ذُو) إنْ صُحْبَةً أَبَانَا   وَالفَمُ حَيثُ المِيمُ مِنْهُ بَانَا

(٢) يقصد أبا الحسن الأخفش، المغني (ص:١٧٦).

عشر لغات)[1] الخ، جوز بعضهم أن يكون فيه ثلاثة عشر، قال: لأن التضعيف يأتي على كل لغة نقصه وقصره، وهو متوقف على نقل عن العرب، حرر، ثم رأيته في شرح الشذور لشيخ الإسلام[2]:

أَبٌ أَخٌ حَـــــمٌ....... ....[3]

الخ، إن قيل: المسائل التي يبحث عنها في العلوم يجب أن تكون موضوعاتها كلية، وهذه المسألة ليست كذلك فكيف جعلها مسألة العلم، قلنا: ذلك ليس كذلك لأن المراد مثل أبوك وأخوك الخ، أو مؤول بالأسماء الستة، ولا شك في كون أمثال ذلك كليا، والعلم يصح تأويله بالصفة المشتهرة، كما يقال لكل فرعون موسى، انتهى طب. قوله في المتن أيضا **(أب أخ حم)** الخ، قال الجوهري في باب الواو والياء في فصل الألف منه من صحاحه[4] ما نصه: «وأكثر ما يستعمل الإخوان في الأصدقاء والإخوة في الولادة» إلى أن قال: «ولا يقال أخو وأبو إلا مضافا، تقول: هذا أبوكَ وأخوكَ، ومررت بأبيك وأخيك، ورأيت أباك وأخاك وهذا حموك وهنوك وفوك وذو مال، فهذه ستة أسماء لا تكون موحدة إلا مضافة

---

(١) أي في لفظ (فم) عشر لغات هي:

[١] النقص بحذف الميم، [٢] والقصر،

[٣] والتضعيف بتشديد الميم مع تثليث الفاء، والإتباع أي إتباع فائه لميمه، والأفصح فتح فائه منقوصا. الأشموني وعليه حاشية الصبان (١/ ٦٨، ٦٩).

(٢) بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب لأبي يحيى زكريا الأنصاري (ص:٨٦، ٨٧).

(٣) تمام بيت الألفية:

أَبٌ أَخٌ حَـــــمٌ كَـــــذَاكَ وَهَـــــنُ وَالـــنَّقْصُ فِي هَـــذَا الأَخِـــيرِ أَحْسَـــنُ

(٤) الصحاح (أخا) (٦/ ٢٢٦٤).

وإعرابها في الواو والياء والألف لأن الواو وإن كانت من نفس الكلمة ففيها دليل على الرفع، وفي الياء دليل على الخفض، وفي الألف دليل على النصب»، ثم قال: «والنسبة إلى الأخ أَخَوِيّ، وكذلك إلى الأخت؛ لأنك تقول: أخوات، وكان يونُسُ[١] [٢٢/ ب] يقول: أُخْتِيّ، وليس بقياس وأخاه مواخاة وآخا[٢]، والعامة تقول: وَاخَاهُ» انتهى. المقصود منه بحروفه، وقال في فصل الهاء من باب النون «الهَنُ كناية، ومعناه شيء، [وأصله هَنَو][٣] تقول: هذا هَنُكَ أي شَيئُكَ، قال الشاعر:

رُحْـتِ وفِي رِجْلَيْـكِ مَـا فِـيهما وَقَـدْ بَـدَا هَنْـكِ مِـنَ الـمِئْزَرِ[٤]

قال سيبويه: (سَكَّنَهُ للضرورة)[٥]، وربما شذ في الشعر قال[٦]:

أَلا لَيْتَ شِعْرِي هَـلْ أَبِيـتَنَّ لَيْلَـةً وَهَنِّيَ جَاذٍ بَيْنَ لِهْزِمَتَـيْ هَـنِ»[٧]

قوله (**عن أمر الأجناس**) الخ، قيل: أسماء مقحمة. قوله في المتن:

.... وَالنَّقصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ.....[٨]

---

(١) الكتاب (٣/ ٣٦١، ٣٦٣).

(٢) في الصحاح: (وآخاه مؤاخاة إخاء).

(٣) زيادة من الصحاح (هنو) (٦/ ٢٥٣٦).

(٤) للأقيشر الأسدي، الكتاب (٤/ ٢٠٣)، والخصائص (١/ ٧٤-٣/ ٩٥)، شرح المفصل (١/ ٤٨)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٣٥٦)، وضرائر الشعر (ص:٩٥) منسوبا لابن قيس الرقيات.

(٥) الكتاب (٤/ ٢٠٣)، وفيه: (ومما يُسَكَّنُ في الشعر)، وفي الصحاح: (إنما سكنه للضرورة).

(٦) تمهيد القواعد (١/ ٢٦٠) لسحيم عبد بني الحساس، وليس في ديوانه، واللسان (هنا).

(٧) الصحاح (هنو) (٦/ ٢٥٣٦).

(٨) تمام بيت الألفية:

أَبٌ أَخٌ حَـــمٌ كـــذَاكَ وَهَـــنُ وَالـنَّقصُ فِي هَـذَا الأخِـيرِ أَحْسَـنُ

الخ، عبر بالنقص عن حذف حرف العلة، وقد يعبر عنه عن عدم ظهور بعض الحركات الإعرابية في المنقوص وهو ما تظهر فيه بعض الحركات وهو النصب، وتقدر فيه ما عداه كالقاضي، ق س. قوله: «فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيهِ»[1] أي قوله له: عُضَّ على ذَكرِ أبيكَ، ولا تقولوا: عُضَّ عَلَى هَنِ أَبيكَ بالكناية، زكريا[2]. قوله (ومنه قوله:

بِأَبِـــــه اقتـــــدَى.........   ....[3]

الخ، قوله (يعني عدي)، وهذا البيت مقتبس من المثل الثائر: «مَنْ أَشْبَهَ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ»[4]، واختلف في معنى نفي الظلم في المثل، فقيل: فما ظلم في وضع الشبه في موضعه، وقيل: فما ظلم أبوه حين وضع زرعه حيث أدى إليه الشبه، وقيل: الصواب فما ظلمتْ أمُّه حيث لم تَزْنِ بدليل مجيء الولد على مشابهة أبيه، قاله اللِّحيانيُّ، انتهى من التصريح[5]. قوله في المتن:

....   وَقَصْرُهَا مِنْ نَقصِـهِنَّ أَشْـهَرُ[6]

---

(١) تمام الحديث: «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الجاهليةِ فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبيهِ ولا تَكْنُوا» والحديث في مسند الإمام أحمد (٣٥/ ١٥٩)، وسنن النسائي (٥/ ٢٧٠).

(٢) بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب (ص:٨٧).

(٣) تمامه:

بِأَبِــهِ اقْتَــدَى عَــدِيٌّ في الكَــرَمْ   وَمَــنْ يُشَــابِهْ أَبَــهُ فَــمَا ظَلَــمْ

شرح التسهيل (١/ ٤٦)، شرح ابن عقيل (١/ ٥٠)، وأوضح المسالك (١/ ٤٤)، وشاهده (بأبِه، يشابه أبَه) بلغة النقص في (أب) وهي الإعراب بالحركات الظاهرة على الباء مع حذف الواو والياء والألف.

(٤) فصل المقال في شرح كتاب الأمثال (١/ ١٨٥)، وجمهرة الأمثال (٢/ ٢٨).

(٥) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٦٤).

(٦) تمام بيت الألفية:

وَفِي أب وَتَالِيَيْـــــــهِ يَنْـــــــدُرُ   وقَصْـــرُهَا مِـــنْ نَقصِـــهِنَّ أَشْـــهَرُ

الخ، كان الأولى وقصرهن كما فعل الموضح لأن الأكثر في (هن) أن يعود إلى جمع القلة و(ها) بعكس ذلك. قوله:

إنَّ أَبَاهَـــا وَأَبَـــا أَبَاهَـــا ....[1]

الخ، قال الشنواني: «الألف في (غايتاها) للإشباع لا علامة تثنية[2]؛ إذ لا معنى لكونها علامة، إذ المجد له غاية واحدة»[3]، وقد يلتزم باعتبار المبتدأ، والغاية قبل، وقد يقال: لا وجه لجعلها ألف إشباع؛ لأنهم أوردوه كما في شواهد العيني[4] شاهدا على استعمال المثنى بالألف في حالة النصب وحينئذ فكيف يقال إنها للإشباع؟ [٢٣/ أ] اللهمَّ إلا أن يكون مراده أنها إشباع، فلا وجه للاستدلال به على لزوم المثنى الألف، ولا يسلم للعيني ما ذكر. قوله (**وفي المَثَل: «مُكْرَهٌ أَخَاكَ»**)[5] «قصته أن شخصا كان معروفا بالجبن وجد في معركة فأنكر عليه ذلك من يعرفه فأجابه بذلك، ومكره خبر مقدم، أو مبتدأ، وأخاك فاعل أغنى عن

---

(١) تمامه:

إن أباهـــا وأبـــا أباهـــا قـــد بلغـــا في المجـــد غايتاهـــا

والبيت ينسب لأبي النجم العجلي، ولرؤبة، شرح ابن عقيل (١/ ٥١)، والمقاصد النحوية (١/ ٧٩)، والأشموني (١/ ٧٠)، وشاهده استعمال لغة القصر في لفظ (الأب) وهو أن يلزم الألف مطلقا.

(٢) ومن قال بأن الألف في (غايتاها) للتثنية كانت على لغة من يلزم المثنى الألف، السابق.

(٣) مخطوط هداية السالك إلى تحرير أوضح المسالك للشنواني اللوحة [١١٩/ أ، ١٢٠/ ب].

(٤) المقاصد النحوية شرح شواهد شروح الألفية، للعيني، الشاهد السابع عشر.

(٥) انظر هذا المثل في جمهرة خطب العرب (١/ ١٣٦)، ومكره:خبر مقدم، أخاك: مبتدأ مؤخر على لغة مرفوع بضمة مقدرة على الألف، و(لا) عاطفة، وبطل: معطوف على أخاك وسكن للوقف. أوضح المسالك (١/ ٦٥).

الخبر على قول الكوفيين والأخفش، والشاهد فيه»، زكريا[١]. قوله (**والثانية أن تكون بالألف مطلقا**) الخ، أي ويكون الإعراب مقدرا كما في المقصور. قوله (**وزنها فَعَلٌ**[٢] **بالتحريك ولامها ياء**) الخ، أي فأصلها ذَوَي بدليل: ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾ [الرحمن:٤٨]، وقوله (**مذهب الخليل**)[٣] الخ، أي لأن الحركة زيادة، فلا يقدم عليها إلا بثبتٍ، وأجيب عن حجة سيبويه[٤]: بأن الاسم إذا حذف لامه، ثم ثني لا ترد عينه إلى سكونها، قال الشاعر:

يَــدَيَانِ بَيْضَــاوَانِ عِنْــدَ مُحَــرِّقٍ ....[٥]

ويد عندهم فعل. قوله (**فهي من باب قُوَّة**) بالقاف أوله، والمراد أنه من اللفيف المقرون الذي فيه حرف العلة واو، انتهى. قوله (**وأصله فَوَه لامه هاء**) الخ، أي: فحذفت عينه وهي الواو عوض منها الميم، فكان الأجدر أن يقول الناظم: إن لم يعوض من غير الكلمة التي هي الواو ميم، انتهى شنواني. قوله (**أيضا وأصله فَوَه لامه هاء**) الخ، استدل للوزن الأول بقولهم حالة التعويض فم بفتح الفاء، وللثاني

---

(١) مخطوط الدرر السنية على شرح ابن الناظم للألفية لزكريا الأنصاري اللوحة [١٤/ ب].

(٢) وزن (ذُو) بمعنى صاحب، فسيبويه يرى أنها بوزن فَعَل بفتح العين ولامها ياء، والخليل يرى وزنها فَعْل بسكون العين، ولامُها واو، وأصله ذوو حذفت الواو الثانية اعتباطا. الكتاب (٣/ ٢٦٢).

(٣) الكتاب (٣/ ٢٦٣)، ومخطوط الدرر السنية على شرح ابن الناظم على الأللفية للشيخ زكريا الأنصاري اللوحة رقم [١٣/ ب].

(٤) الكتاب (٣/ ٢٦٣).

(٥) عجزه:

.... **قــد يَمْنَعَانِــكَ مــنها أن تُهْضَــمَا**

والبيت في التذييل والتكميل (١/ ١٦٢)، واللسان (يدي)، إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٣٩٤ -٢/ ٧٩٩)، ويروى: (عند مُحَلِّمٍ) .

بقولهم فوك بضم الفاء، انتهى دماميني[1]. قوله أيضا (**وأصله فوه لامه هاء**) الخ، هكذا قال ابن الناظم[2] أيضا قال: «وإذا لم يضف يعوض من واوه ميم» انتهى، وبه علم أن (فم) فرع فوه، وإنها طارئة، وهو يوافق اعتراض ابن هشام على قول المصنف حيث الميم منه كما حكاه في النكت، قال ق س: واندفع بما تقرر أن الميم طارئة ما يتوهم من أن (فم) ثنائي، وينبغي أن (فم) بالتشديد كذلك، وأما فما مقصورا فهل هو كذلك، انتهى طب. قوله (**ولامها واوات بدليل**) الخ، كان الظاهر ولامها واو، أو ولاماتها واوات، وقد يقال: واوها مفرد مضاف لمعرفة فيعم انتهى. قوله (**بقولهم هند وهنوات**) [٢٣/ب] الخ، قال زكريا: «استدل بهما على فتح نون هنو أصالة، وأنه محذوف اللام، وبهنوات على أنه واوي، وجه الدلالة من هنه على الثاني أن هاء التأنيث بدل عن المحذوف، وإلا ثبتت في التثنية كما يقال فاطمة وفاطمتان، واعترض الأول باحتمال أن الفتح في هنه لهاء التأنيث، وفي هنوات لجمعه بالألف والتاء كما في جفنات جمع جفنة بالإسكان، فالأولى الاستدلال عليه بجمع هن على أهناء كجمل وأجمال»[3]. قوله (**فيه يستدل على أن وزنه فَعَل بالتحريك**) الخ، يعني كجمل وأجمال. قوله في المتن:

....**ذَا اعْـــــــتِلا**[4]

---

(١) تعليق الفرائد (١/ ١٤٢، ١٤٣).

(٢) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص:١٩).

(٣) مخطوط الدرر السنية عى شرح ابن الناظم على الألفية لزكريا الأنصاري اللوحة [١٤/ أ].

(٤) تمام بيت الألفية:

وَشَرطُ ذَا الإعْـــرَاب أنْ يُضَـــفْنَ لاَ ... لِليَــا كَــجَا أَخُــو أَبِيــكَ ذَا اعْـتِلا

الخ، هو بالمد الرفعة والشرف. قوله (**وإنما تضاف لاسم جنس ظاهر**) الخ، دفع ومع ذلك لا يضر إطلاق قوله:

..........أَنْ يُضَـــــفْنَ لا لِلِيَـــــا.............

لأنه بالنظر لغيرها، ويجوزُ أن يقال: إنه بالنظر إليها أيضا بناء على القول بجواز إضافتها للضمائر، ق س. قوله (**أيضا وإنما تضاف لاسم**) الخ، لأنه أي ذو إنما ذكر وصلة للوصف به أي باسم الجنس لأنك لا تقول مررت برجل مالٍ مثلا، وشذت إضافتُه إلى الضمير كقوله:

إِنَّـــمَا يَعـــرِفُ ذَا الفَضْـــلِ [مِـــنَ النَّـــاسِ] ذَوُوه[1]

انتهى زكريا[2]. قوله (**أو مجموعة جمع سلامة**) الخ، قال ابن هشام: «ولم يُجمَع منها هذا الجمعُ إلا الأبَ والأخَ والحمَ»[3] انتهى، وما ذكره من سماع جمع الحَمِ هذا الجمع مخالف فيه قول المصنف: «ولو قيل في حَمٍ حَمُونَ[4] لم يمتنع لكن لا أعلم أنه سمع»[5]، وقال أبو حيان: «ينبغي أن يمتنع لأن القياس يأباه»[6]، وقد

(١) لا يعلم قائله، شرح المفصل (٣/ ٣٨)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٩٢٨)، الارتشاف (٤/ ١٩١٧)، حاشية الخضري (١/ ٩٣)، وشاهده إضافة (ذو) إلى الضمير شذوذا.

(٢) مخطوط الدرر السنية عى شرح ابن الناظم على الألفية اللوحة رقم [١٣/ ب].

(٣) شرح قطر الندى لابن هشام (ص:٤٦).

(٤) في المخطوط (حموان) بالتثنية خطأ لأنه يتكلم عن الجمع، والمثبت في شرح التسهيل (١/ ٩٨)، والتذييل والتكميل (٢/ ٤١)، واختُلف فِي أصل لام (حم) هَل لامه وَاو أَو يَاء على قَوْلَيْنِ أَصَحهمَا الأول كـ أب وَأَخ لقَولهم فِي التَّثْنِيَة حموان، وَقيل إِنَّهَا يَاء من الحماية، الهمع (١/ ١٣٣).

(٥) شرح التسهيل (١/ ٩٨).

(٦) التذييل والتكميل (٢/ ٤١).

يجاب عن ابن هشام بأنه حجةٌ، ومن حفظ حجةٌ على من لم يحفظ، لكن اختصاره على هذه الثلاثة مخالفُ حكاية غيرِه سماع هَنُونَ وذَوُونَ، وعن ثعلب: «أنه يقال: في فَمٍ: فُوْنَ وفِيْنَ»[1] قال أبو حيان: «وهو في غاية الغرابة»[2]، ثم محل هذا الجمع إذا أريد بالأب وما ذكر معه من يعقل، فإن أريد بذلك ما لايعقل جمع حينئذ بالألف والتاء، انتهى طب. قوله (**وإن جمعت جمع تكسير**) الخ، ويُرد بهنك في التثنية ما حذف منه إن كان يُرد في الإضافة، فيقال: أَبوانِ وأَخَوَانِ وحَمَوَانِ وهَنَوَانِ، ويقال: فَمَان، وشَذَّ فَمَوَانِ [٢٤/ أ] وفَمَيَانِ[3]، طب. قوله (**وهذا أسهلُ المذاهبِ وأبعدُها عنِ التَّكَلُّفِ**[4]) الخ، قال: ولأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدر منازع فيه دليلا وإلغاء ظاهر، ورَدَّ بعضُهم هذا المذهبَ بثبوت الواو قبل العامل، وبأن الإعراب زائد على الكلمة فيؤدي إلى بقاء (فيك) و(ذي مال) على حرف واحد وصلا وابتداء، وهما معربان، ويجاب عن

---

(١) نسبه أبو حيان لثعلب في التذييل والتكميل (١/ ٣٢٩).

(٢) التذييل والتكميل (١/ ٣٢٩).

(٣) وجه الشذوذ أنه جمع بين العوض والمعوض عنه وهما الميم والواو، فالميم عوض عن الواو لأنهما من مخرج واحد، وقيل الواو بدل من الهاء لخفائها للين، وقيل: هو مما اعتقب على لامه: الواو والهاء فلا ضرورة فيه، والأصل فَوه، وقد نطق بهما الفرزدق في ديوانه (٢/ ٤٠٩) في قوله: (هما تَفَلا في فِيَّ مِن فَمَوَيْهما)، ويروى: (هما نَفَثَا): الكتاب (٣/ ٣٦٦)، المقتضب (٣/ ١٥٩)، الأصول (٣/ ٧٨)، شرح التسهيل (١/ ٤٨)، التذييل والتكميل (١/ ١٧١،١٦٩)، شرح الشافية (٢/ ٦٦) تمهيد القواعد (١/ ٢٦٩-٩/ ٤٧٢٦).

(٤) هذا قول ابن مالك في شرح التسهيل (١/ ٤٣)، وهو أن إعراب الأسماء الستة بحروف المد على سبيل النيابة عن الحركات، وهو مذهب قطرب والأخفش في أحد قوليه والزجاجي والزيادي من البصريين، وهشام من الكوفيين في أحد قوليه، وابن مالك في الألفية.

الأول بأن ثبوت الواو قبل العامل لا يمتنع من جعلها إعرابا، وعن الثاني بمنع التأدية المذكورة بل الكلمة على حرفين لأن الثاني جزء منها، وزيادة الإعراب هنا بالاعتبار لا يقتضي بقاء الكلمة على حرف واحد، انتهى طب. قوله **(فصار: أَبُو زَيد)**[1] الخ، يؤخذ منه دفع ما قد يقال قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وذلك لأن الفتحة غير مستقرة لأن الإتباع يقتضي ضم حرفها، فيفوت شرط القلب، وهو فتح ما قبل [الواو][2]، وأما في حال النصب، فقلبت الواو ألفا لوجود الشرط لأن حركة ما قبل الواو فتحة سواء أتبعنا أم لا، انتهى طب. قوله **(قيل وهذا أولى ليتوافق النصب)** الخ، اعترض بأن حركة الباء عارضة فلا تنتهض موجبةً لقلب الواو المتحركة الفاء، وأُجيب بأنها في الأصل عارضة لبناء الكلمة عليها غير أنهم قدروا حذفها والإتيان بحركة الإتباع ليجري الباب على سنن واحد، فعوملت هذه الحركة مع عروضها معاملة الأصلية في إيجابها لقلب حرف العلة المتحرك بعدها، فلحظت فيها جهة العروض من حيث الإتباع وجهة الأصالة من حيث نيابتها عن الحركة الأصلية، انتهى طب. قوله **(وذكر في**

---

(١) أبَا زيد أصله أَبَو تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، وقيل ذهبت حركة الباء، ثم حركت إتباعا لحركة الواو، ثم انقلبت الواو ألفا، وفي حالة الرفع إذا قلنا: قام أَبُو زيد أصله أَبَوُ زيد ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار أَبُوُ زيد أَبُوُ، استثقلت الضمة على الواو فحذفت، وفي حالة الجر إذا قلنا: مررت بأبي زيد فأصله بأَبَوِزيد فأتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبِوِ زيد فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة، ثم قلبت الواو ياء لكونها بعد كسرة. الأشموني (١/ ٧٤).

(٢) زيادة من عندي.

التسهيل[١] **إن هذا المذهب أصح)** الخ، يمكنُ تحشيةُ كلامِه هنا عليه بأن تجعل الياء في قوله وارفع للمصاحبة لا لاستعانة، قال ابن هشام: «يأبى ذلك قوله وغير ما ذكر ينوب كما الخ، أنه ذكر هذا الباب في عدد أبواب النيابة لا فيما قدر إعرابه» انتهى. قوله (**من جملة عشرة مذاهب**[٢] الخ، بل اثنا عشر على ما في [٢٤/ ب] همع الهوامع[٣]، ونقله عنه بعض الشراح، **ثالثها** مذهب المازني والزجاج أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحروف ناشئة عنها للإشباع، **رابعها** للربعي أنها معربة بحركات منقولة من حروف العلة إلى ما قبلها، وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، وألفا لانفتاحه، **خامسها** للأعلم وابن أبي العافية أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف وليستا منقولة بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف، فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة والفاء لأجل الفتحة، **سادسها** للكسائي والفراء أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف

---

(١) شرح التسهيل (١/ ٤٣).

(٢) الهمع (١/ ١٢٤: ١٢٨)، ولمراجعة هذه المسألة ة والمذهب فيها ينظر الكتاب (١/ ١٧، ١٨)، والمقتضب (١/ ٥ -٢/ ١٥٣، ١٥٤)، وكتاب الشعر للفارسي (١/ ١١٨)، والتعليقة على كتاب سيبويه (١/ ٢٦، ٢٨)، وشرح اللمع للتبريزي (٨٠)، والكشاف (٣/ ٧٢)، والإنصاف (١/ ٣٥) وأسرار العربية (٥٢) وشرح المفصل (١/ ٥١)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٣١)، والقرطبي (٦/ ٤٣٨٩)، وشرح التسهيل (١/ ٥٧، ٧٣)، وشرح الكافية الشافية (١/ ١٨٥)، وشرح الكافية للرضي (١/ ٢٩)، والارتشاف (١/ ١٥٢)، وشرح التسهيل للمرادي (١/ ٧٦: ٧٤)، وشرح ابن عقيل (١/ ٥٩)، وتمهيد القواعد، (١/ ٢٧٨: ٢٧٣)، وشرح التصريح (١/ ٦٦، ٦٧)، والهمع (١/ ٤٨)، والأشموني (١/ ٩١)، مجموعة شروح التسهيل (١/ ١٠٧).

(٣) لمراجعة هذه المذاهب انظر مصادر الحاشية السابقة.

معا، **سابعها** للجرمي أنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر وبعدم ذلك حالة الرفع، **ثامنها** للسهيلي والزيدي أن فاك وذا مال معربة بحركات مقدرة في الحروف، أن أباك وأخاك وحماك وهناك معربة بالحروف، **تاسعها عكسه**، ولم يذكر من قال به، **عاشرها** للأخفش أن الحروف **دلائل** إعراب، واختلف في معناه، فقال الزجاج والسيرافي: إنها معربة بحركات مقدرة في الحرف التي قبل حروف العلة، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها، وقال ابن السراج[1]: معناه أنها حروف إعراب، والإعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر فهي دلائل إعراب بهذا التقدير، وقد عد هذان القولان مذهبين فيصير **أحد عشر**، **ثاني عشر** حكاه ابن أبي الربيع[2] وغيره أنها معربة في الرفع بالنقل، وفي النصب بالبدل، وفي الجر بالنقل والبدل معا، فالأصل في جاء أخوك: جاء أَخْوُك نقلت حركة الواو إلى الخاء، والأصل في رأيت أَخَاك: رأيت أَخْوَك فأبدلت الواو ألفا، والأصل في مررت بأخيك: بأَخْوِك نقلت حركة الواو إلى الخاء، فانقلبت الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها انتهى ملخصا، وإلا فكل من هذه العشرة مردود بما هو مبسوط في محله[3]. قوله **(لأنها تشبه المثنى لفظا)** الخ، أي مع كون أخوها يصلح للإعراب [٢٥/ أ] فخرج ابن لأنه ليس في آخره ما يصلح للإعراب لا يقال آخره واو إذ الأصل بَنَو فهمزة الوصل فيه بدل من اللام؛ لأنا نقول: المراد إذا وجدت

---

(١) الأصول لابن السراج (٣/ ٢٦١).

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع (١/ ١٩٠).

(٣) ينظر اختيارات الشنواني وآراؤه النحوية في الدرة البهية على شرح الأزهرية (ص:٨٦).

الشروط يوجد بالفعل في آخرها يصلح للإعراب، والابن ليس كذلك نعم استشكل بعضهم ذلك بالفم والهن، انتهى طب. قوله (**لما بينها وبين الحركات**) الخ، أي ولما فيه من الإشارة إلى تفضيلها على المثنى والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لأصالتها بالإفراد، انتهى.

المثنى

قوله في المتن:

بـــالألِفِ ارفَــــعِ.........   ....[١]

الخ، أي بالألف المقصورة أو المقدرة كما في نحو جاء غلامي الرجل، انتهى. قوله **(أغنت عن العاطف)** الخ، عبارة التوضيح: «وهو ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين»[٢]، وأورد عليه اللقاني[٣] أنه صادق بالضمير في أنتما قائمان وباثنين واثنتين؛ إذ هي مُغنية[٤] عن أنت وأنت، وعن رجل ورجل، وعن امرأة وامرأة. قوله **(اتفقا في الوزن)** الخ، ويشترط في المثنى أن لا يكون مبنيا، وأما مَنَان ومَنَين فليست الزيادتان فيهما للتثنية بل للحكاية بدليل حذفهما وصلا، وأما يازيدان، ولا رجلين فإنهما ثُنِّيا قبل البناء، وأما هذان واللذان ونحوهما فصِيغٌ وُضِعت للمثنى عند المحققين، انظر زكريا[٥]. قوله **(فخرج بالقيد الأول أي وهو اتفقا)** الخ. قوله **(وبالثالث كلا وكلتا)** الخ، فيه أن هذه الألفاظ لم تدخل في قوله

---

(١) تمام بيت الألفية:

بـــالألِفِ ارْفَــــعِ الـــمُثَنَّى وَكِـــلا   إذَا بمُضـــــمَرٍ مُضَـــافًا وُصِـــــلا

(٢) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٦٦).

(٣) لم أعثر عليه في الموجود من مخطوط حاشية اللقاني على أوضح المسالك.

(٤) في حاشية ياسين العليمي على شرح التصريح (١/ ٦٦): (معنية) بالعين تصحيف.

(٥) مخطوط الدرر السنية لزكريا الأنصاري اللوحة رقم [١٢/ أ].

اسم ناب عن اسمين اتفقا في الوزن والحروف؛ لأن كلا من كلا وما بعده لم ينحل إلى اسمين اتفقا في الوزن والحروف وجوابه أن قوله اسم ناب عن اسمين اتفقا في الوزن والحروف إذا كنيت بهما عن الزيدين مثلا، لأنه لم يقل اسم ناب عن اسمين من لفظه، وكان الأولى زيادته ليخرج به ذلك وبقية ما أورده اللقاني[1]. قوله **(فهذه المخرجات ملحقات)** الخ، في شرح الكافية للمصنف: «وشبيه المثنى ما أعرب إعرابه غير صالح لذلك أي للتجريد وعطف مثله عليه، وكذا إن صلح له واختلف معناه»[2]، ثم قال: «واثنان شبيه المثنى لأنه لا يصلح لما قلناه، وكذا نحو القمرين في الشمس والقمر؛ لأنه لا يغني عنه قمر وقمر، وكذا المقصود به التكثير، كـ: ﴿ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ [٢٥/ ب] كَرَّتَيۡنِ﴾ [الملك:٤]، لأن المراد به ارجع البصر كرات»[3] انتهى، واعتبر في التسهيل[4] الاتفاق في المعنى في حد المثنى، ثم قال على رأي، قال ابن عقيل: «نبه به على خلاف في المتفقي اللفظ المختلفي المعنى كعين ناظرة، وعين نابعة، فأكثر المتأخرين على منع تثنية هذا النوع وجمعه»، قال المصنف: (والصحيح الجواز[5])»[6]، انتهى طب. قوله **(حال كونه مضافا إلى ذلك)** الخ، أشار بحله إلى أن مضافا حال من الضمير النائب عن الفاعل. قوله في المتن:

---

(١) لم أعثر عليه في الموجود من مخطوط حاشية اللقاني على أوضح المسالك.

(٢) شرح الكافية الشافية (١/ ١٨٥، ١٨٦).

(٣) شرح الكافية الشافية (١/ ١٨٥، ١٨٦)، بتصرف يسير.

(٤) شرح التسهيل (١/ ٥٩).

(٥) كذا في المخطوط، وفي المساعد (١/ ٣٩)، وشرح التسهيل (١/ ٥٩): (والأصح الجواز).

(٦) المساعد (١/ ٣٩).

كِلْتَـــا كَـــذَاكَ........ ....[1]

الخ، أصل كِلا كِلَو قلبت الواو ألفا، وكِلْتَا أصله كِلَوا قلبت الواو تاء، والألف للتأنيث، ولزم أن لام الكلمة وهي الألف المنقلبة عن الواو في الأولى، وألف التأنيث في الثانية إعرابا. قوله **(أُعربا بحركاتٍ مقدرةٍ على الألف)**[2] الخ، أي: من باب أُعطِي الأصل للأصل، أعني بالأصل الأول: الإعراب بالحركات، فإنه أصل للإعراب بالحروف، وبالأصل الثاني الإضافة إلى الظاهر، فإنها أصل للإضافة إلى المضمر، أي: فيكون إعرابها بالحروف عند إضافتها للضمير من باب إعطاء الفرع للفرع، أعني بالفرع الأول: الإعراب بالحروف، وبالفرع الثاني الإضافة إلى الضمير، انتهى كذا بهامش، وهو عين ما يأتي في الشرح. قوله **(فلما كان لكلا وكلتا حظ من الإفراد)**[3] الخ، انظر لِمَ لَمْ يفعل ذلك في الأسماء الستة مع أنها مستلزمة للفعل كما سبق، فلم يراع لفظها تارة ومعناها أخرى، وقد يفرق. قوله في المتن **(اثْنَانِ واثْنَتَانِ)** الخ، قال ابن هشام[4]: «وشرط في (اثْنَانِ) إذا أضيفت

---

(١) تمام بيت الألفية:

كِلْتَـــا كَـــذَاكَ اثْنَـــانِ واثْنَتَـــانِ ... كَـــابْنَيْنِ وابْنَتَـــيْنِ يَجْرِيَـــانِ

(٢) يقصد يقصد أن كلا وكلتا إذا أضيفا إلى اسم ظاهر أعربا بحركات مقدرة على الألف رفعا ونصبا وجرا، وبعضهم يعربها إعراب المثنى وبعضهم يعربها ظفعراب الاسم المقصور. الأشموني (١/ ٧٧).

(٣) كلام الأشموني تعليق على على كلا وكلتا اللتان هما من ملحقات المثنى فهما ملازمان للإضافة إما إلى اسم ظاهر وإما إلى ضمير فيعربان توكيدا معنويا ويجوز في ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى واعتبار اللفظ فيفرد واعتبار اللفظ أكثر وبه جاء قوله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف:٣٣]، فلم يقل آتتا. الأشموني (١/ ٧٧، ٧٨).

(٤) ورد ذلك منسوبا لابن هشام في شرح التصريح (١/ ٦٨)، وحاشية الصبان (١/ ٧٨) نقلا عن التصريح، وذكر أن ابن هشام ذكر امتناع إضافة اثنين واثنتين إلى ضمير تثنية لأنها إضافة الشيء إلى نفسه في شرح اللمحة، وسيذكره البهوتي أيضا في الصفحة التالية.

أن لا تضاف إلى ضمير تثنية؛ لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه، فلا يقال اثناهما»[1]، واعترض بأن هذا موجود في كلا ولم يمنعوا إضافتها إلى ذلك، وأجاب شيخنا الغنيمي بأن (اثنا) لنص في معنى التثنية لا يحتمل غيره بخلاف كلا فإن فيها معنى التأكيد، فإن قيل: لا فرق بين ضمير التثنية والاسم الظاهر في منع إضافة اثنين إليهما، وكلا مع الاسم الظاهر ليس فيها معنى التأكيد قلنا: هو ملحوظ فيها من حيث هي هي. قوله (**اسمان من أسماء التثنية**) الخ، ليس غرض الشارح أن خبر (اثنان) محذوف. قوله في المتن (**يجريان**) الخ، أي حال كون كل منهما غير مقيد [٢٦/أ] بكونه مع الضمير فيشمل ما إذا كانا مع المظهر أو المضمر، وأما إذا لم يضافا أصلا نحو: ﴿وَمِنَ ٱلْإِبِلِ ٱثْنَيْنِ﴾ [الأنعام:١٤٤]، ونحو جاء اثناك واثنا زيد، نعم لا يجوز إضافتهما إلى ضمير تثنية، فلا يقال الرجلان اثناهما والمرأتان اثنتاهما أو ثنتاهما؛ لأن ضمير التثنية نص في الاثنين فإضافة الاثنين إليه من إضافة الشيء إلى نفسه قاله ابن هشام في شرح اللَّمحة[2]، قال ق س: وفيه نظر لجواز أن يراد بالاثنين غير معنى الضمير كما هو ثابت له، فليتأمل طب. قوله في المتن:

وتخلــــف اليـــــا......... ....[3]

---

(١) شرح اللمحة البدرية (١/ ٣١٢)، ونصه: «ولا يقال جاء الرجلان اثناهما فما الفرق؟ الجواب أن ضمير التثنية نص فيها فإضافة الاثنين إليه إضافة الشيء إلى نفسه». وورد ذلك منسوبا لابن هشام من اللمحة البدرية في شرح التصريح (١/ ٦٨)، وحاشية الصبان (١/ ٧٨) نقلا عن التصريح، وسيذكره البهوتي في الصفحة التالية، ومصدره شرح اللمحة.

(٢) شرح اللمحة البدرية (١/ ٣١٢).

(٣) قال ابن مالك:

وتَخْلُــفُ اليَــا فِي جَمِيعِهَــا الألِــفْ جَــرًّا ونَصْـبًا بَعْـدَ فَـتْحٍ قَـدْ أُلِـفْ

الخ، يشكل بقول الشاعر:

إِنَّ مَــنْ صَــادَ عَقْعَقًــا لَمَشُــومُ   كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وبُـومُ[١]

فرفع المفعول، والجواب أن العرب قد ترفع الفاعل والمفعول معا لفهم المعنى، نص عليه صاحب البسيط[٢]، وأنشد عليه هذا البيت[٣]، وعندي أجود منه، وهو أن الأول جاء على لغة قصر المثنى، فتبعه المعطوف على ظاهر اللفظ، فهو عطف على التوهم. قوله في المتن (**وتخلف اليا**) الخ، قد يورد نحو لبيك، فإنه مثنى منصوب بالياء، ولا يقال خلفت الياء الألف لأنه لم يستعمل مرفوعا، والجواب خلفتها في التقدير، فإن هذا مثنى فأين مفرده؟ قلت: قد أنشد:

دَعَونِي فَيَا لَبَّـيْ إِذَا هَـدَرَتْ لهـم   ....[٤]

نعم ينبغي أن يعد شبيها بالمثنى؛ لأنه لا يدل على اثنين بل على التكثير. قوله (**«وجَرًّا ونَصْبًا»، نصب على الحال**) الخ، وهو بنزع الخافض أي في نصب وجر، وكلاهما لا يقاس عليهما إلا إذا كالثاني مع (أَنْ) و(أَنَّ)، ومِنْ ثَمَّ كان الأولى أن يكون مفعولا لأجله، ق س تبعا للشيخ خالد في إعرابه[٥]، وفيه أنه يشترط في

---

(١) البيت في التذييل والتكميل (٦/ ٢٨٢)، والمغني (١/ ٩١٨)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٤٧، ١٧٤)، وتمهيد القواعد (٤/ ١٦٤٦).

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع (١/ ٢٦٢: ٢٦٤).

(٣) بعده في المخطوط كتب حرف العين مفردا هكذا (ع).

(٤) عجزه:

....   شَقَاشِقُ أَقْوَام فَأَسْكَتَها بَذْرِي

ويروى: (هدري)، والبيت بلا نسبة في التذييل والتكميل (٧/ ١٧٩، ١٨٧)، وشرح أبيات المغني (٧/ ٢٠٧)، والخزانة (٢/ ٩٣) باب المفعول المطلق، وشاهد استعمال (لبي) غير مضاف شذوذا.

(٥) إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهري (ص:١٧).

النصب على المفعول لأجله الاتحاد في الفاعل، وقد اختلف هنا إذ فاعل **(تخلف اليا)**، وفاعل الجر والنصب العامل إلا أنه يقال على قول، وسكتوا عن تجويز النصب على الحالية من الفاعل وهو **(اليا)** مع أنه أسهل وأقرب إلى الجري على المذهب البصري من أن الياء إعراب لا علامة، وإن لزم عليه مجيء المصدر المنكر حالا من غير من غير تأويل لأن بعضهم يجوزه[1]، فتدبر. قوله **(وسبب فتح ما قبل اليا [٢٦/ ب] الإشعار)** الخ، أو لأن النون مكسورة، فلو كسر ما قبل الياء

---

(١) حق الحال أن تكون وصفا، والوصف: ما دل على معنى وصاحبه، ولأن ذات الحال وصاحبها واحد فقد اختلف في وقوع المصدر حالا لأن المصدر يدل على معنى فقط واختلاف العلماء في وقوع المصدر حالا من ناحيتين: الأولى من ناحية قياسيته فيرى سيبويه أنه لا يجوز القياس على ما سمع لأن ما جاء على خلاف الأصل يقتصر فيه على السماع، ونسب إلى المبرد أنه يجوز القياس على ما ورد مطلقاً أي سواء أكان المصدر نوعاً من الفعل أم لا ولم يرد ذلك عن المبرد. وقيل يجوز القياس على ما سمع إذا كان نوعًا من العامل وإلا فلا وهو رأي المبرد الذي صح عنه. ويرى ابن مالك وتبعه ابنه بدر الدين أنه يجوز القياس في ثلاثة مواضع نحو أنت الرجل علمًا، هو زهير شِعرًا، أما علما فعالم، الاختلاف الثاني من ناحية إعرابه وفيه آراء: **أولها**: مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن هذا المصدر المنكر يعرب حالاً بعد تأويله بوصف يناسبه. **الثاني**: أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق لفعل محذوف جملته هي التي تعرب حالاً وهو مذهب الأخفش والمبرد. **الثالث**: أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق عامله وصف يكون هو الحال. **الرابع**: أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق مبين لنوع عامله، وعامله هو ما تقدم عليه من فعل أو وصف، وليس في الكلام حذف وهذا مذهب الكوفيين، **الخامس**: قيل هو مصدر على تقدير مضاف محذوف فالتقدير في أتيته ركضاً أي: إتيان ركض، **السادس**: قيل هو حال على حذف مضاف أي (ذا ركض) وذا سعي **السابع**: قيل هي مصادر على حذف مصدر فالتقدير في (طلع زيد بغتة): طلع زيد طلوع بغتة. الكتاب (١/ ٣٧٠)، والمقتضب (٤/ ٣١٢)، وشرح المفصل (٢/ ٥٩)، وشرح التسهيل (٢/ ٣٢٧)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٧٣٦)، وشرح العمدة (٣٢١)، وشرح ابن الناظم (٣١٦)، وأوضح المسالك (٢/ ٣٥٠)، والأشموني (٢/ ١٧٢)، وحاشية الخضري (١/ ٢١٤)، وفصل المقال في دراسة أساليب الحال (ص:١٤٥).

لوقعت الياء بين كسرتين، وهو مستثقل جدا»[1] انتهى حفيد. قوله: **(وحاصل ما قاله)** الخ، هو المشهور، ومذهب الجمهور كما سيأتي، انتهى طب. قوله **(وهي لزوم الألف رفعا ونصبا)**[2] الخ، أي وإعرابه بحركات مقدرة، وسيأتي أن بعضها يلزمه الألف، ويعرب إعراب المفردات بالحركات الظاهرة، هو قليل جدا، انتهى طب. قوله **(كل كلمة ثلاثية)** خَرَجَ الرباعيُّ، حذفت لامها أي لا فاؤه كـ(عدة)، وعوضت منها هاء التأنيث، أي لا تاؤه كـ(بنت) و(أخت) كما يأتي، ولم يُكَسَّر أي غير التكسير الواقع في هذه الملحقات، انتهى طب.

---

(١) حاشية الحفيد على التوضيح (ص:٣٣-٣٤)، رسالة جامعية.

(٢) وجرا أيضا وهو يتحدث عن اللغات في المثنى وما ألحق به وهذه لغة بني الحرث بن كعب وقبائل أخرى وهي لغة تلزم المثنى الألف مطلقا. الأشموني (١/ ٧٩).

جمع المذكر السالم[١]

قوله (وقُلِين)[٢] الخ، جمع قُلَة بضم القاف وتخفيف اللام لُعبة يلعب بها.

---

(١) ما دل على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون في حالة الرفع وياء ونون في حالتي النصب والجر، وسلم بناء المفرد فيه من التغيير، والمراد بسلامة المفرد عدم تغيير حروفه وحركاته في الجمع، وإعراب جمع المذكر السالم على المشهور أنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة وينصب بالياء المكسور ماقبلها نيابة عن الفتحة، ويجر بالياء المكسور ماقبلها نيابة عن الكسرة نحو نجح المجتهدون، ومررت بالمجتهدين، وكافأت المجتهدين، والذي يجمع من الأسماء جمع مذكر سالم نوعان:
(أ) العلم (الاسم الجامد) نحو زيد وعامر.
(ب) الصفة، وشروط العَلَم الذي يجمع جمع مذكر سالما أن يكون علما مذكرا عاقلا خاليا من تاء التأنيث، ومن التركيب المزجي و الإسنادي والعددي، أما المركب الإضافي فيجمع صدره فقط ويبقى العجز مجرورا بالإضافة فنقول: جاء عبدو الله، ومررت بعبدي، وأن يكون العلم خاليا من علامتي التنثنية أو الجمع، ويشترط في الصفة التي تجمع جمع مذكر سالما نحو: مؤمن وقائم وصائم وفاهم وفاضل وصالح ومذنب أن تكون الصفة لمذكر عاقل وأن تكون الصفة خالية من التاء وألا تكون الصفة وصفا لوزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء، وألا تكون الصفة على وزن فَعْلان الذي مؤنثه فَعْلَى، وألا تكون الصفة مما يستوي فيها المذكر والمؤنث أي تستعمل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مثل صيغة فعيل بمعنى مفعول وتبعت موصوفها وكذلك صيغة فَعُول إذا كانت بمعنى فاعل من أمثلة المبالغة فلا يجمع نحو: صبور ومهذار.

(٢) قلين من ملحقات جمع المذكر السالم، والملحق بجمع المذكر السالم هو مالا يصدق عليه تعريف أو شروط جمع المذكر السالم مما يدل على أكثر من اثنين بزيادة أو شبهها ويعرب بإعرابه، والملحق بجمع المذكر السالم أنواع منها أسماء الجموع وهي التي لا مفرد لها من لفظها بل من معناها نحو: (أُولُـو) بمعنى أصحاب، ومفردها من معناها وهـو(ذو) بمعنى صاحب كقوله

قوله (أو سَنَه)[1] أي بحذف اللام التي هي الواو على الأول، والهاء على الثاني. قوله (وأصل عِضَة عَضَو)[2] الخ، قال ق س: ويدل له جمعه على عَضَوَات. قوله (من العِضَه وهو البهتان) الخ، ويؤيد تصغيره على عُضَيْهَة قاله ق س. قوله (وأصل عِزَة)[3] الخ، قال ق س أصلها عِزَي انتهى، وظاهره أنه لم يقل بأن اللام واو، وقيل به على ما في حواشي الشنواني، ولكن ابن قاسم تبع شرح التوضيح. قوله (وحَرُّونَ جمع حَرَّة)[4] الخ، في التصريح الثاني يعني مما حمل جموع تكسير، وهي بَنُون جمع ابْنٍ، وقياس جمعه جمع السلامة ابْنُون كما يقال في تثنيته: ابْنَانِ، ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدت إلى حذف الهمزة[5]، وإِحَرُّون

= تعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف:٣٥]، ومنها لفظ (عَالَمُون) فهو ملحق لأنه ليس عَلَما ولا صفة بل اسم جنس جامد، أو اسم جمع لـ(عَالَم) وعَالَمَ اسم لما سوى الله، وقيل جمع عالم من باب التغليب، ومن الملحقات أيضا ألفاظ العقود، وهي (عِشْرُون، ثلاثون، أربعون، خمسون، ستون، سبعون، ثمانون، تسعون) وألفاظ العقود اسم جمع لا مفرد لها من لفظها ولا من معناها،وكذلك جموع تكسير لها مفرد من لفظها، ولكنها لم تسلم من التغيير عند جمعها غير مستوفية للشروط نحو: بَنُونَ، وحَرُّون، وأَرَضُون جمع أَرْض وسِنُونَ وبابُه وهو كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها بهاء التأنيث في آخره، ولم يسمع له جمع تكسير فاستغني بجمع المذكر السالم عن جمع التكسير.

(١) سَنَه أصلها سَنَو أو سَنَةٌ بدليل قولهم في الجمع: سنوات بالألف والتاء أو سَنَهات، فلما حذفت اللام من المفرد وهي الواو أو الهاء عوضوا عنها هاء التأنيث في الآخر.

(٢) وقيل أصلها عِضَه بالهاء من العَضَه وهو الكذب والافتراء فلام الكلمة هاء أو واو .

(٣) العِزَةُ: الفرقة من الناس وأصلها عِزَي.

(٤) حَرُّون: جمع حَرَّة، وهي أرض مليئة بالحجارة السوداء، جمعت حملا على أَرَضُون. انظر في ذلك كتاب الشعر لأبي علي الفارسي (١/ ١٤٣)، سر الصناعة (٢/ ٦١٧)، والخصائص (٣/ ٥٧)، الأمالي الشجرية (٢/ ٢٦٤)، التذييل والتكميل (١/ ٣٢٨).

(٥) حذفت همزة الوصل من ابْنون، فصار بَنون لتحرك أول الجمع وهو الباء إذ لم يسلم مفرده من التغيير، فاستغني عن همزة الوصل.

بكسر الهمزة، وحكي يونس[١] فتحها وفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حَرَّة بفتح الراء أرض ذات حجارة سود بحرّة كأنها حرقت بالنار، وأصلها إِحَرَّة، كما يفهم من قول الجوهري: وكأنها جمع إِحَرَّة، وعلى هذا يشكل المثالان؛ لأن بَنُونَ جمع باعتبار أصله وهو بنون، وإِحَرُّونَ جمعٌ باعتبار أصله وهو إِحَرَّة، فصار من جمع السلامة بلا تكسير، ويجاب بأن ذلك الأصل قد ترك وصار نسيا منسيا، انتهى. وبهذا يشكل كلام الشارح، فليحرر، وبهامش نسخة شيخنا الشوبري عبارة بعضهم وحَرُّون وهو [٢٧/ أ] جمع حَرَّة للأرض ذات الحجارة السود، وقد قيل في جمعها: إِحَرُّون، فزادوها تغييرا إيذانا بأنه ليس جمع سلامة حقيقة»، انتهى، وذلك في منافاة للشارح أيضا فتدبر في المقام، انتهى. وقوله (**فيه لعلة تصريفية**) الخ، أنَّ ابْن أصلُه بَنَو حُذفت لامُه للتخفيف، وعُوِض هنا بهمزةِ الوصل، والجمعُ يرد الأشياءَ إلى أصولِها، فلما جُمع رجعتِ الواوُ فذهبتِ الهمزةُ، وحُذفت الواوُ، والمحذوفُ لعلةٍ كالثابتِ، فلم تأتِ الهمزة، وحذفت الواو، وأما في التثنية فلو رجعت الواو لم يكن هناك ما يقتضي حذفها لأنها متحركة بالفتح، وهو خفيف، وقد حذفت أولا لغرض التخفيف، فلو رجعت لزال ذلك الغرض، انتهى كذا بهامش. قوله (**وإِضون**)[٢] الخ، بكسر الهمزة وحذف الألف. قوله (**ولا في نحو عِدة وزنة**) الخ، واستثنى هذا أبو حيان فقال: «يقال عدو وإن كان المحذوف منه ألفا»[٣] انتهى طب. قوله (**وشذ بنون في جمع ابن**) أي لا في جمع بَنَو

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ٣٣٠).

(٢) شذ إِضُون جمع إضاة، بكسر الهمزة وفتحها، قياسا واستعمالا. العين (٧/ ٥٧) وحاشية الصبان على الأشموني (١/ ٨٥).

(٣) شذ إِضُون جمع إضاة، بكسر الهمزة وفتحها، قياسا واستعمالا. العين (٧/ ٥٧) وحاشية الصبان على الأشموني (١/ ٨٥).

لأنه أصل مهجور، انتهى. قوله (**فإنهم كسَّروه على ظبي**) الخ، ولامها المحذوفة واو قالوا: ظبوبة إذا أصبته بالظبية وهي طرف السيف والسهم، فالحد في كلام الشارح بمعنى الطرف. قوله (**ولا في نحو شاة وشفة**) الخ، «وأصل شاة شَوْهَة كصَحْفَةٍ، فلما ألقيت الهاء والواو لزم انفاتحها فانقلبت ألفا فصار شَاهَة فحذفت لامها وهي الهاء وعوض منها هاء التأنيث، وأصل شِيَاه شَوَاه، قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، وأصل شفة شفهة، حُذفت لامُها وهي الهاء أيضا، وعوض منها هاء التأنيث، والدليلُ أن لامهما هاء تصغيرُهما على شُوَيْهَة وشُفَيْهَة، وتكسيرهما على شِياه وشِفَاه إذ التكسير والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها»[1]، انتهى طب. قوله (**كسرت فاؤه في الجمع نحو سنين**) الخ، أي ما لم يكن مضعف العين فيبقى على الفتح كحَرُّون في حَرَّة، وقد يقال: إن كلامه في المطرد وحرف مما شذ قياسا واستعمالا. قوله (**ففيه [٢٧/ أ] وجهان الكسر**) الخ، وهو أكثر على ما شرح التوضيح. قوله:

رُبَّ حَـــيٍّ عَرَنْـــدَسٍ....... ....[2]

العرندس القوي، والطَّلال بفتح الطاء الحالة الحسنة والهيئة الجميلة، شنواني.

قوله (**ضاربين القباب**) الخ، قال في شرح التوضيح: «الرواية (ضاربين)

---

(١) شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٧٥).

(٢) تمامه:

رُبَّ حَـــيٍّ عَرَنْـــدَس ذِي طَـــلاَلٍ لاَ يَزَالُـــونَ ضَـــارِبِينَ القِبَـــاب

والبيت في الارتشاف (٥/ ٢٢٧٤)، والخزانة (٨/ ٦١)، والأشموني (١/ ٨٧)، وضياء السالك (١/ ٧٣)، والقِباب: جمع قبة، ويروى: ضاربين الرقاب، وشاهده (ضاربين القِبابِ) وقياسه ضاربي ولكنه أجرى الإعراب على النون على أنه عومل معاملة المفرد مثل غسلين، ولذلك ثبتت الياء في الإضافة.

بإثبات النون مع الإضافة»[1] انتهى. قوله

....حَــــدَّ الأَرْبَعِـــينِ[2]

الخ، بكسر النون كسرة إعراب، وقيل كسرة بناء، انتهى شوبري. قوله **(تنبيهات الأول)** قال شيخنا ع ش: «كان حقه أن يقدم على هذا التنبيه على جعل الإعراب تارة بالحركات، وتارة بالحروف، ولم يجعل دائما بالحركات أو دائما بالحروف، ثم يرتب عليه لم خص بعض المعربات بالإعراب بالحركات وبعضها بالحروف» انتهى. قوله **(في نحو رأيت زيداك)** الخ، أي من كل ما أضيف فيه المثنى أو المجموع سواء كان مع الألف أو الواو، فلا اعتراض بأنه كما يلتبس عند الإضافة مع الألف يلتبس عندها أيضا مع الواو. قوله **(لأن كلا منهما فضلة ومن حيث المخرج)** الخ، فهي حيثية تعليل، فصار من عطف علة على مثلها، والتقدير لأن كلا منهما فضلة، ولأن بينهما تناسب من حيث المخرج. قوله **(وذهب سيبويه[3] ومن وافقه أن إعرابهما بحركات مقدرة)** الخ،

---

(١) شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٧٧).

(٢) تمامه:

وَمَــاذَا تَبْتَغِــي الشُّــعَرَاءُ مِنِّــي وَقَــدْ جَــاوَزْتُ حَــدَّ الأَرْبَعِــينِ؟

لسحيم بن وثيل الرياحي، المقتضب (٣/ ٣٣٢-٤/ ٣٧)، وشرح ابن عقيل (١/ ٦٨)، واللسان (نجذ)، (وربع)، والخزانة (٨/ ٦٧)، ويروى (وماذا يَدَّرِي)، وشاهده كسر نون (الأربعينِ) كالشاهد السابق.

(٣) الكتاب (١/ ١٧، ١٨-٣/ ٨٥)، واختلف في علامة ومحل إعراب المثني وجمع المذكر السالم علي خمسة مذاهب: **الأول:** أن الإعراب مقدر في الأحرف الثلاثة وهو مذهب الخليل وسيبويه والأعلم والسهيلي. **الثاني:** أن انقلاب هذه الأحرف هو الإعراب وهو مذهب الجرمي وابن عصفور. **الثالث:** أن الإعراب بحركات مقدرة في الحرف الذي قبل الألف والواو والياء

رده ابن مالك[1] «بلزوم ظهور النصب في الياء، وبلزوم تثنية المنصوب والمجرور بالألف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها»، وأجاب الشيخ أبو حيان[2] عن الأول: «بأنهم لما حملوا حالة النصب على الجر، أجروا الحكم على الياء حكما واحدا، فكما قدروا الكسرة قدروا الفتحة تحقيقا للحمل. وعن الثاني بأن الموجب للقلب الفرق، وإن كان القياس ما ذكر ولذلك لاحظه من العرب من يجري المثنى بالألف مطلقا»[3]، وقيل: إنهما معربان بحركات مقدرة فيما قبل الحروف، وهو رأي الأخفش، ورد بأنه تقدير في غير الآخر، والإعراب لا يكون إلا في الآخر، وبأنه لم يكن يحتاج إلى [٢٨/ أ] تغيير الألف والواو، كما لم يحتج إلى تغيير بعد الإعراب المقدر قبل ياء للتكلم، وبأن الإعراب إنما جيء به لبيان ما يحدث بالعامل، والحروف وافية بذلك فلا يعدل عنها، وقيل الحروف دلائل الإعراب بمعنى أنك رأيتها فقد رأيت الإعراب وبه فسر أبو علي مذهب الأخفش، وقيل الإعراب بقاء الألف والواو رفعا واتصلا بهما نصبا وجرا، وجرى عليه جمع كابن عصفور قال

وهذه الحروف الثلاثة دلائل علي الإعراب وهو مذهب الأخفش والمبرد والمازني والزيادي. **الرابع**: أن المثني وجمع المذكر معربان بالحروف الثلاثة وهو مذهب الجمهور من المتأخرين وابن مالك ونسبه أبو حيان للكوفيين وقطرب والزجاجي ونسب للزجاجي. **الخامس**: أن المثني وجمع المذكر السالم مبنيان وهو مذهب الزجاجي. المقتضب (١/ ٥- ٢/ ١٥٣،١٥٤)، والتعليقة علي كتاب سيبويه (١/ ٢٦،٢٨)، والكشاف (٣/ ٧٢)، والإنصاف (١/ ٣٥)، وأسرار العربية (٥٢)، وشرح المفصل (١/ ٥١)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٣١)، وشرح التسهيل (١/ ٧٣)، وشرح الكافية الشافية (١/ ١٨٥)، وشرح الكافية للرضي (١/ ٢٩)، وشرح ابن عقل (١/ ٥٩) وشرح التصريح (١/ ٦٦، ٦٧)، والأشموني (١/ ٩١).

(١) شرح التسهيل (١/ ٦٢، ٦٣، ٧٣).

(٢) التذييل والتكميل (١/ ٢٩٠).

(٣) هذا الكلام نقله البهوتي عن الهمع (١/ ١٥٧، ١٥٨).

كان الأصل قبل دخول العامل زيدان وزيدون كاثنان وثلاثون، فلما دخل العامل لم يحذف شيئا، فلما دخل عامل النصب والجر قلب الواو والألف ياء فكان الإعراب بالتغير والانقلاب، وعدمه هو الإعراب، والإعراب ظاهر ولا مقدر، ورده ابن مالك باستلزامه مخالفة النظائر إذ ليس له في المعربات ما ترك العلامة له علامة، وأجاب أبو حيان[١]: بأن الأسماء الستة كذلك عند الجرمي، وقد ثبت وجود الواو فيها قبل العامل في قولهم أبو جاد ومذهب الزجاج. له في المتن:

وَنُـونَ مَجْمُـوعٍ وَمَـا بِـهِ التَحَـقْ فَافتَحْ وَقَـلَّ مَـنْ بِكَسْـرِهِ نَطَـقْ

الخ، الضمير في (بكسره) يعود إلى نون المجموع والملحق به، وإفراده على إرادة المذكور، خالد[٢]، وفيه نظر لأن النون واحدة وإن تعدد محلها، وكون الشيء يختلف باختلاف محله تدقيق فلسفي تدبر. قوله (**ومما ورد منه قوله:**

عَرَفْنَـــــــا.............. ....[٣]

الخ، القائل هو جرير لا سحيم. قوله في المتن (**وَنُونَ مَجْمُوعٍ**)[٤] الخ، نون

---

(١) التذييل والتكميل (١/ ٢٩٠).

(٢) إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهري (ص:١٨).

(٣) لجرير يخاطب فضالة العرني، وتمامه:

عَرَفْنَـــا جَعْفَـــرًا وَبَنِـــي عُبَيـــدٍ وَأَنْكَرْنَـــا زَعَـــانِفَ آخَـــرِين

ويروى: (وبني أبيه)، والبيت في ديوان جري (ص:٥٧٧)، وشرح التسهيل (١/ ٧٢)، والارتشاف (٥/ ٢٤٣٦)، وشرح ابن عقيل (١/ ٦٧)، والمقاصد النحوية الشاهد رقم الثاني والثلاثون، وتمهيد القواعد ١/ ٣٤٢، والأشموني ١/ ٨٩، وشاهده كسر نون جمع المذكر السالم (الآخرينِ) للضرورة أو على لغة بني الشاعر.

(٤) قال ابن مالك:

ونُـــونَ مَجْمُـــوعٍ وَمَـــا بـــهِ التَحَـــقْ فَـــافتَحْ وَقَـــلَّ مَـــنْ بكَسرِـــهِ نَطَـــقْ

معمول لـ(افتح) بعده، وإنْ قُرِنَ بالفاءِ التي تمنع من عمل مدخولها فيما قبله لأنها زائدة قاله ق س. قوله أيضا في المتن (**ونُونَ مَجْمُوعٍ**)، ويجوزُ رفعه على أنه مبتدأ، ولا يضر اقتران الخبر بالفاء لأنها زائدة، ولا كون الخبر طلبيا، ولا عدم ذكر الرابط؛ لأنه يجوز حذفه، وليس ذلك مختصا بالضرورة خلاف الظاهر، كلام أبي البقاء. قوله في المتن (**بعكس ذاك**)[1] الخ، قيل: هذا لا يتمشى على العكس اللغوي ولا المنطقي؛ لأن المراد أن هذا القسم مَنْ كَسَرَ فيه أكثر مِمَنْ فَتَحَ، والأول من فتح فيه أكثر ممن كسر [٢٨/ ب] قلت: فيه أنه يلزم عليه الإيطاء[2]، وهوبعيد عند العروضيين أ هـ كاتبه، ولو قال:

ونُـونَ مـا ثُنِّـيَ وَمَـا بِـهِ التَحَـقْ ... فَاكْسِـرْ وَقَـلَّ مَـنْ بِفَتْحِـهِ نَطَـقْ

---

(١) قال ابن مالك:

وَنُـــونُ مَـــا ثُنِّـــيَ وَالمُلحَـــقِ بِـــهْ ... بعَكَـــس ذَاكَ اســـتَعمَلُوهُ فانتَبِـــهْ

(٢) الإيطاء: إعادة كلمة الروي لفظا ومعنى، أو هو أن يجمع في شعر واحد بين كلمتين بلفظ واحد ومعنى واحد، ويرى الخليل أنه كل كلمة وقعت موقع القافية وأعيد لفظها في قافية بيت آخر وكانت العوامل تقع عليها اتفق معناها أو اختلف فهو إيطاء نحو (ثغر) تريد الفم، و(ثغر) تريد الحرب، ونحو (كلب) تريد القبيلة، وكلب تريد النابح، فإن اتفق اللفظان واختلف المعنى لم يكن إيطاء، ومن أمثلة الإيطاء قول النابغة:

أو أَضَــعُ البَيــتَ في سَــوْدَاءِ مُظلِمَــةٍ ... تُقَيِّــدُ العِــيرَ لا يَسْــري بهــا السَّــارِي

وفيها:

لا يَخفِــضُ الــرزَّ عَــن أَرْض أَلَمَّ بهــا ... وَلا يَضِــلُّ عَــلى مِصْــبَاحِهِ السَّــارِي

ويرى الجمهور أنه إذا كان بين القافيتين المكررتين سبعة أبيات فليس بإيطاء، فإن كان ما بينهما دون ذلك فهو إيطاء وهو عيب في الشعر بالإجماع، واشترط البعض أن يكون بينهما عشرة أبيات. قوافي الأخفش (٦١)، المعرب (ص:٧٧)، مختصر القوافي (ص:٣٢)، السهل الوافي في العروض والقوافي (ص:١٩٩)، والكافي في العروض والقوافي (ص:١١٨).

لسَلِمَ من ذلك من بنات أفكارك. قوله (**في نحو جاءني هذان**) الخ، فيه أن التمثيلَ بـ(هذان) للمثنى مبنيٌّ على أنه مُثنًى حقيقةً لا صيغةً وُضِعت هكذا مع أن الصحيحَ الثاني دون الأول كما أسلفه إلا أنْ يُراد بالمثنى في أول التنبيه هو وما التحق به حتى يوافق قولَ المصنف: «ونُونُ مَا ثُنِّيَ والملحقِ به «الخ، فتدبر. قوله (**أيضا في نحو جاءني هذان**)[1] الخ، وهو ما اختاره ابن مالك في تسهيله، ونَصُّ عبارتِه فيه: «وليس الإعرابُ انقلابَ الأَلِفِ والوَاوِ يَاءً، ولا مُقدَّرًا في الثلاثةِ، ولا مَدْلُولا عليه بها مُقَدَّرًا في مَتْلُوِّها، ولا النُّونُ عِوَضٌ [مِنْ][2] حركةِ الواحِدِ، ولا مِنْ تنوينِه، ولا مِنْهُما، ولا [مِنْ][3] تَنْوِينَيْنِ فصاعدًا خلافًا لزاعمِي ذلك، بل الأحرفُ الثلاثةُ إعرابٌ، والنُّونُ لرفعِ تَوَهُّمِ الإضافةِ أو الإفرادِ»[4]، انتهى.

---

(١) حديثه عن علة مجيء نون المثنى وجمع المذكر السالم وهو العوض عما فاتهما من الإعراب بالحركات أو العوض عن عدم ظهور الحركات، وقيل النون عوض عن التنوين في المفرد فقط، وحذفت النون مع الإضافة نظرا إلى التعويض بها عن التنوين، وقيل لحقت لدفع توهم الإضافة في نحو جاءني خليلان، ولدفع توهم الإفراد في نحو جاءني هذان. الأشموني وعليه حاشية الصبان (١/ ٩١).

(٢) زيادة من التسهيل.

(٣) زيادة من التسهيل.

(٤) تسهيل الفوائد (١/ ١٣)، وشرح التسهيل (١/ ٧٣).

جمع المؤنث السالم، أو الجمع بالألف والتاء المزيدتين[(١)]

قوله في المتن:

وَمَـا بِتَـا وَأَلِـفٍ قَـدْ جُمِعَـا ....[(٢)]

---

(١) هو ما دل على أكثر من اثنتين بزيادة ألف وتاء في آخره أغنت عن عطف المفردات المتشابهة في المعنى والحروف والحركات، وسَلِم بناء المفرد فيه من التغيير نحو: صحراوات.

وتسميته بالجمع بالألف والتاء المزيدتين أفضل؛ لأنه لا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى فقط كهندات، أو بالتاء فقط كطلحات، أو بهما معا كفاطمات، أو بالألف المقصورة، أو الممدودة كحبليات وصحراوات، أو مسماه مذكرا كاصطبلات. وينقاس هذا الجمع في ستة مواضع:

(١) الاسم المختوم بتاء غير أصلية علما نحو فاطمة، أو غير علم نحو صناعة وتجارة وصباغة، أو مؤنثا لفظا ومعنى نحو عائشة، أو مؤنثا لفظا فقط نحو حمزة وطلحة وعنترة علما على رجل، أو المختوم بتاء العوض كثبة وظبه وعدة.

(٢) الاسم الذي في آخره ألف التأنيث المقصورة أو المدودة سواء أكان علما لمؤنث نحو ذكرى سُعْدَى وعَضْمَاء وصحراء أم غير علم نحو: فُضْلَى وحَسْنَاء، أم علما لمذكر نحو زكرياء.

(٣) العلم المؤنث الحقيقي أي المؤنث بالتعليق الذي ليس به علامة تأنيث نحو زينب وسعاد.

(٤، ٥) مصغر المذكر غير العاقل، وكذا وصفه نحو: دُرَيْهِمَات قليلات، ونُهَيْرات طويلات، وجُبَيْلات شامخات.

(٦) الخماسي الذي لم يسمع له جمع تكسير نحو سرادقات وحمامات واصطبلات، وماعدا ذلك فجمع المؤنث السالم سماعي كشمالات وسماوات وسجلات.

ويرفع جمع المذكر السالم بالضمة ويجر وينصب بالكسرة، ويرى بعض النحاة أن جمع المؤنث السالم مبني على الكسر في حالة النصب وضعف بأنه لا سبب لبناء جمع المؤنث السالم، فقد تغير آخره في حالتي الرفع والجر، وقد ينصب جمع المؤنث السالم بالفتحة رجوعا إلى الأصل المتروك إذا كان المفرد محذوف اللام ولم ترد إليه اللام في الجمع نحو: سمعت لُغَاتَهم، فإن ردت اللام في الجمع نصب بالكسرة نحو سنوات وسنهات وأخوات.

(٢) صدر بيت من الألفية، وعجزه:

.... يُكسَـرُ فِي الجَـرِّ وَفِي النَّصْـبِ مَعَـا

الخ، قيل ينبغي كون (تا) من قوله (وما بتا وألف) لأنه اسم مقصور، ولا مانع من عدم تنوينه على أنه من قبيل الوصل بنية الوقف، فإنه أمر سائغ شائع في اللغة، وهو هنا أسلس وأخف كما لا يخفى، ق س. قوله **(بسبب ملابسته للألف)** الخ، في كلامه شبه تناف، فإن قوله أولا بسبب يقتضي كون الباء للسببية، وقوله ثانيا ملابسته يقتضي كونها للملابسة لا أن يدعي أن قوله ملابسته ليس بيانا لمعنى الباء بل بياء للمتعلق، وفيه أن ظاهر كلامه أنه لغو متعلق بجمع لا بمحذوف، ويمكن أن يقال: مراده المتعلق المعنوي، وهو في الواقع مستقر متعلق بمحذوف على أنه حال من الضمير في جمع أي ما جمع حالة كونه متلبسا بألف وتاء، أو يبقى المتعلق على حاله، ويكون قوله (ملابسته) ليس بيانا لمعنى الباء، بل بيان لجهة السببية، أي: وكان سببا في جمعيته باعتبار ملابستها له، انتهى. قوله **(خلافا للأخفش في زعمه)**[(١)] الخ، تابعه على ذلك المبرد[(٢)]، وشبهه بآمين في بعض لغاتها

---

(١) يرى الأخفش أن جمع المؤنث السالم مبني في حالة النصب، وضعف هذا الرأي بأنه لا سبب لبنائه في حالة النصب فقط، فقد تغير آخره في حالتي الرفع والجر فكيف يكون معربا في حالتي الرفع والجر ومبني في حالة النصب؟. وقد نسب ابن جني هذا الرأي للأخفش والمبرد في سر الصناعة (٢/ ٤٧٣) حيث قال: «أولا ترى أن أبا الحسن وأبا العباس ومن قال بقولهما قد ذهبا إلى أن كسرة تاء التأنيث في موضع النصب إنما هي حركة بناء لا حركة إعراب ولم يقولوا في كسرتها في موضع الجر إنها حركة بناء بل قالا بما قال به سيبويه والجماعة من أنها حركة إعراب». إلا إذا كان يقصد بأبي العباس (ثعلب) ولكنه لم يثبت عنه أو ينسب له.

(٢) جاء ذلك منسوبا له بصيغة الكنية (أبا العباس) في سر الصناعة (٢/ ٤٧٣)، كما نسبه ناظر الجيش للمبرد صراحة في تمهيد القواعد (١/ ٢٥١)، والشيخ زكريا الأنصاري في الدرر السنية على شرح الألفية لوحة رقم (١٩) مخطوط، والحقيقة أن ما ورد في المقتضب (١/ ٦،٧-٣/ ٣٣١)، عكس ما نسب له، فهو في المقتضب يصرح بإعراب الجمع بالألف والتاء المزيدتين في حالة النصب والجر والرفع، وقد تقصيت كثيرا من الآراء التي نسبت للمبرد وغيره من العلماء على غير وجهها، تخرج في كتاب قريبا إن شاء الله.

من إعرابه في حالة [٢٩/أ] وبنائه في أخرى، شوبري. قوله (**نصبه بالفتح مطلقا**)[١] الخ، أي حذفت لامه أولا. قوله (**بنات وأخوات**) الخ، إنما ردت اللام في جمع أخت حيث قالوا: أخوات، ولم ترد في جمع بنت بل قالوا بنات حملا للمؤنث على المذكر في الموضعين ويوضحه أن ابنا أصله بنو، فحذفت لامه حذفا لازما وعوض عنها الهمزة، ولم يردوها حيث قالوا ابنا فحملوا بنات عليه في عدم الرد، وأخ أصله أخو، فحذفت لامه حذفا غير لازم يعني بغير تعويض، فردت في الجمع حيث قالوا: إخوة، فحمل المؤنث عليه، وقالوا أخوات. قوله في المتن:

كَـــــــذَا أُولاتُ......... ....[٢]

الخ، فإن قيل: كيف تضبط (أُولاتُ) من قوله (**كذا أُولاتُ**)[٣]؟ قلتُ: يجوزُ أن تضبطَ بالضم من غير تنوينٍ حكايةً لها مرفوعةً حالَ الإضافة، وفي حكايتها من غيرِ تنوينٍ إشارةً إلى استعمالها مضافةً ق س. قوله في المتن: (**والذي اسْمًا قد جُعِلْ**) الخ، أي لذكر أو لنبأ كما صرح به ابن عقيل[٤] في قوله: سمعت

---

(١) يقصد أن الكوفيين يجوزون نصب الجمع بالألف والتاء بالفتحة رجوعا إلى الأصل المتروك مطلقا أي سواء حذفت لامه أم لا، ولم ترد إليه اللام في الجمع نحو: سمعت لُغَاتَهم. الأشموني (١/ ٩٣).

(٢) تمام بيت الألفية:

كَـذَا أُولاَتُ وَالَّـذِي اِسْـمًا قَـد جُعِـلْ ... كَأَذرِعَـــاتٍ فِيـــهِ ذَا أَيْضًـــا قُبِـــلْ

(٣) أُولات من ملحقات جمع المؤنث السالم، وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا مفرد له من لفظه ومفرده من معناه وهو ذات بمعنى صاحبة، وأصل أُلات أُلَي بضم الهمزة وفتح اللام، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت: أُلَى، ثم حذفت الألف لاجتماعها مع الألف والتاء المزيدتين وعليه فوزنه فعات بحذف اللام، وقيل وزنه فعلت بدون حذف اللام، شرح التصريح (١/ ٨٢)، وحاشية الصبان (١/ ٩٣).

(٤) لم أعثر عليه في المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل.

لغاتَهم[١]، ووجه هذه اللغة تشبيهه بجمع التكسير في الجملة، وشرح التسهيل[٢] فقال: «كهندات علم رجل أو امرأة» انتهى، ونظر فيه ابن قاسم، واعتمد ما قاله الشارح في شرحه على التوضيح[٣] من أن قضية منعه الصرف اختصاصه بما إذا سمي به مؤنث، انتهى، أقول: اعتماده ذلك استناد بقوله الشارح في شرح التوضيح[٤] للعلمية والتأنيث، وقد يقال لا مستند له في ذلك لجواز حمل التأنيث على الأعم من المعنوي أو اللفظي فقط، انتهى. قوله **(من هذا الجمع كأَذْرِعَاتٍ)** الخ، كان عليه أن يقول: «وما ألحق به»، وفي القطر: «وما سُمِّيَ به منهما»[٥]، وفي الحفيد: (قوله «أي» أي التوضيح)[٦] في بحث التنوين أي تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات لم يرد به جمع المؤنث السالم فحسب بل أراده وما ألحق به، قال ابن قاسم وهو يقتضي أنْ إذا نون (أولات) كان تنوينه للمقابلة، فيثبت منع

---

(١) وجه الاستشهاد به أنه قد ينصب جمع المؤنث السالم بالفتحة رجوعا إلى الأصل المتروك إذا كان المفرد محذوف اللام ولم ترد إليه اللام في الجمع نحو: سمعت لُغَاتَهم، ورد ذلك حكاية عن ثعلب حيث قال: (قال ثعلب: قال أبو عمرو لأبي خَيرةَ: يا أبا خيرةَ سمعتُ لغاتِهم، فقال أبو خيرةَ: وسمعتُ لغاتَهم) ومن قال سمعت لغاتَهم بفتح التاء فقد شبهها بالتاء التي يوقف عليها، ولغات جمع مؤنث سالم ومفرده لُغَة من لغا يلغو لغوا ولغوت أي تكلمت، واللغة: أصوات يعبر كل قوم عن أغراضهم، واللغة بوزن فُعْلَة وهي من الأسماء الناقصة أصلها: لُغْوَة ككُرةٍ وقُلَة وثُبَة كلها لاماتها واوات محذوفة والهاء عوض عن المحذوف. التذييل والتكميل (١/ ١٥٢، ٣٣٥)، وشرح التصريح (١/ ٨٢).

(٢) شرح التسهيل (١/ ٨٧، ٨٨)، والتذييل والتكميل (١/ ١٥٢،١٥١، ٣٣٥، ٣٣٦).

(٣) شرح التصريح (١/ ٨٢، ٨٣).

(٤) شرح التصريح (١/ ٨٢، ٨٣).

(٥) شرح قطر الندى وبل الصدى (ص:٦٩).

(٦) حاشية الحفيد على التوضيح (ص:٩، ١٠، ٥٣).

الصرف [٢٩/ ب]، وحينئذ إذا سميت بـ(أولات) جاز تنوينه لزوال مانع التنوين وهو الإضافة مع كون التنوين للمقابلة. قوله من الملحقات اللات كاللاعاتِ[١] من جموع التي من الموصولات، فقد ذكر في التسهيل[٢] فيها لغتين: بناؤها على الكسر وإعرابها كأولات. قوله في المتن:

.... أَيْضًـــا قُبِـــلْ[٣]

الخ، أي كما في الجمع وأولات استصحابا لما قيل للعلمية، ومن العرب من يمنع التنوين الخ، قال أبو حيان: «فلو سميت رجلا بزينب أو سلمى أو أسماء جُمِع بالواو والنون بإجماعٍ اعتبارا بسمياتها الآن، أي: لاعتبار اللفظ»[٤]، قال الدماميني: «وانظر لأي شيء امتنع طلحُون، وقيل طلحات بإلحاق عدده حرف التاء محل إعطائه حكم المذكر اعتبارا بمعناه، ولأي شيء قيل: زُوَيْنِب، فلم ترد التاء في التصغير تنزيلا للحرف الزائد منزلة تاء التأنيث، ولم يقل في زوينب منقولا إلى المذكر زينبات تنزيلا له منزلة طلحة»[٥] انتهى، قال العلامة الغزي في قطعته

---

(١) جاء في شرح الرضي للكافية (٣/ ٢١): (وقد تحذف الياءات من الأربعة فيقال: اللات واللاء واللوات واللواء، الهمزة من اللاء بين الهمزة والياء، لكونها مكسورة،....... وقد يقال: اللاي بياء ساكنة بعد الألف من غير همزة، كقراءة أبي عمرو ٤، والبزي، قال أبو عمرو: هي لغة قريش، كأنهم حذفوا الياء بعد الهمزة، ثم أبدلوا الهمزة ياء من غير قياس ثم أسكنوا الياء إجراء للوصل مجرى الوقف، وقد يقال: اللوا، بحذف التاء معا، وقد يقال: اللاءات، كاللاعاتِ مكسورة التاء، أو معربة إعراب المسلمات».

(٢) شرح التسهيل (١/ ١٨٩: ١٩٦).

(٣) تمام بيت الألفية:

كَـذَا أُولاَتُ وَالَّـذِي اسْـمًا قَـدْ جُعِـلْ كَأَذْرِعَـــاتٍ فِيـــهِ ذَا أَيْضًـــا قُبِـــلْ

(٤) التذييل والتكميل (١/ ٣٠٤)، بتصرف.

(٥) لم أعثر عليه في تعليق الفرائد، لعله في مؤلف آخر مخطوط أو مفقود.

على المتن: «وأقول الرأي المعتبر عندهم أولا وبالذات إنما هو المعني، فإذا لم يوجد ما يمنع من مراعاته تجب مراعاته، وإذا وجد ما يمنع من مراعاته روعي اللفظ ثانيا، وبالفرض في باب العدد ليس هناك ما يمنع من مراعات المعنى في طلحات، فراعوا، وقالوا: ثلاثة طلحات بالتاء، وفي باب جمع المذكر السالم هناك بما يمنع من مراعاة المعنى في طلحة وهو تاء التأنيث، فلم يقولوا طلحون، وراعوا اللفظ وجمعوه جمع المؤنث السالم لئلا يفوته المعنيان»[١] انتهى.

(١) مخطوط شرح ألفية ابن مالك للبدر الغزي، اللقطة رقم [٣٧٤١/ ب].

الممنوع من الصرف

قوله (**أيضا ومن العرب من يمنعه**) الخ، إنما منعته التنوين، وإن كان للمقابلة لشبهه بتنوين التمكن، وبه يوجه ترك التنوين في الوجه الثالث، وبعضهم يعلله بالتخفيف فيهما، تدبر طب. قوله (**وشرط جعله كـ(غِسْلين)** أو هارون مشروط بأن لا يجاوز تسعة أحرف، فإن جاوزه لم يعرب بالحركات انتهى. قوله في المتن:

وَجُــــرَّ بِالفَتْحَـــةِ......... ....(١)

الخ، موانع الصرف تسع منها علتان كل [٣٠/أ] واحدة منهما تقوم مقام اثنين، وهما ألف التأنيث، وصيغة منتهى الجموع، والسبع الباقية واحدة منها ترجع إلى المعنى وهي العلمية، والست الباقية قد جمعت في لفظ (تَعَزَّ) فالتاء للتركيب والتأنيث، والعين للعجمة والعدل، والزاي للزيادة والزنة، انتهى شيخنا شوبري. قوله (**لتأخيهما بالأسماء**) الخ، فلو نون للضرورة عاد الجر بالكسرة؛ لأنه إنما حذف تبعا له، وقيل: بعدم العودة، وجره بالفتحة منونا، ومشى عليه شيخ الإسلام في شرح البهجة(٢)،

---

(١) تمام بيت الألفية:

وَجُـــرَّ بالفَتحَـــةِ مَـــا لاَ يَنصَرِـــفْ ... مَـــا لَمْ يُضَـــفْ أَوْ يَـــكُ بَعْـــدَ أَلْ رَدِفْ

(٢) الغرر البهية لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري المتوفى (٩٢٦هـ) في شرح البهجة الوردية للإمام عمر بن مظفر الوردي ت (٧٤٩هـ)، وهو كتاب في الفقه، وعليه حاشيتان إحداهما لابن قاسم العبادي ت (٩٢٢هـ)، والأخرى للشيخ عبد الرحمن الشربيني ت (١٣٢٦هـ)، والكتاب يقع في أحد عشر جزءا. وهو بتحقيق محمد عبد القادر عطا، طبعة دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى سنة (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

قال شيخنا الخال[1]: وهو أولى إذا التنوين الذي حذف الجر بالكسرة تبعا له ليس هو الموجود الآن لأن ذلك تنوين تمكين، وهذا تنوين ضرورة، وإنما جوزنا الجر بالكسرة على القول به نظرا إلى صورة التنوين، انتهى. قوله (في باب «رَاقُودٌ خَلًّا») الخ، أي في أن المعنى في كل منهما على التمييز وبيان تعاقبهما أن (راقودا) إن نون لم يجر (خَلاً)، والأجر والراقود: دَكٌّ طويل الأسفل دَنٌّ طويل الأسفل يُطلى داخله بالقار، وهو مُعرَّب، وجمعه رواقيد قاله الجوهري، زكريا[2]. قوله في المتن:

....بَعْـــــــدَ أَلْ رَدِفْ

الخ، قال أبو حيان[3]: «وبعض العرب يصرف كل اسم، فَعَلَى لغة هؤلاء لا يكون لنا جر بفتحة أصل»، وقال ابن عمرون في شرح المفصل: «الاسم لا ينحصر في المنصرف وغيره؛ لأن جمع المذكر السالم، وما أعرب بالحروف من الأسماء، وما فيه الألف واللام لا يقال فيهما إنها منصرفة، ولا غير منصرفة» ابن جماعة. قوله أيضا في المتن

....بَعْـــــــدَ أَلْ رَدِفْ

الخ، إن قيل: حروف الجر من خصائص الأسماء فهلا صُرف الاسمُ إذا دخلت عليه، قلتُ: أجاب صاحب الضوء: «بأن اللام والإضافة أشد تغييرا للاسم من حروف الجر؛ لأنهما يجعلان النكرة معرفة، بخلاف حروف الجر فإنها لا تحدث في معنى الاسم شيئا، فلم يعتد بدخولها»[4]، وجواب ثان وهو أن

(١) يقصد البهوتي: خاله منصور البهوتي.

(٢) مخطوط الدرر السنية في شرح ابن الناظم على الألفية للشيخ زكريا الأنصاري [١٩/ أ].

(٣) لم أعثر على نص الكلام، ووجدت له كلاما قريبا منه في اللمحة البدرية (ص: ٣٥٤).

(٤) جاء باب الإضافة في مخطوط الضوء المنير للإسفراييني شرح كتاب المصباح للمطرزي اللوحة رقم [٣٧/ ب].

حروف الجر جاءت لتوصل معاني الأفعال إلى الأسماء، فقولك: ذهبت بزيد بمنزلة أذهبت زيدا، فكان معدودا [٣٠/ ب] في جملة الفعل من جهة المعنى، فيصير كأنه لم يتصل بالاسم، وأما (أل) فبخلاف ذلك، إذ هي من جملة الاسم وأحد حروفه، انتهى غزي. قوله (**بناء على أن اللام توصل**) الخ، أي بُنِيَ التمثيل بالصفة المشبهة بناءً، وقوله على أن توصل بالصفة أي تكون الصفة المشبهة صلة لـ(أل) الموصولة، وليس المراد أن (أل) الموصولة لا يكون مدخولها غير منصرف سوى الصفة المشبهة بدليل دخولها على اسم الفاعل في نحو قوله:

....**وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الحَوَائِمِ**(١)

قوله:

رَأَيْتُ الوَلِيدَ بنَ اليَزِيدِ ....(٢)

الخ، بخفض (اليزيد) لدخول (أل) الزائدة عليه بناء على أنه باق على علميته، ويحتمل أن يكون قدر شيوعه، فصار نكرة قاله الموضح في شرح

---

(١) تمامه:

أَبَأْنَا بِهِم قَتْلَى وَمَا في دِمَائِهِم وَفَاءٌ وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الحَوَائِمُ

ويروى: (بها، دمائها)، والبيت في شرح التسهيل (٣/ ٨٥)، والتذييل والتكميل (١٠/ ٣٤٤)، وتمهيد القواعد (٦/ ٢٧٤٩، ٢٧٥٤، ٢٧٥٩)، وأوضح المسالك (٣/ ٩٣)، والأشموني (٢/ ٢٤٥)، أبأنا: قتلنا وعوضنا، بهم أي بالسيوف، دمائهم: أي دماء القتلى، والحوائم: جمع حائمة العطاش، وشاهده دخول (أل) على (الشافيات الحوائم) لأن الإضافة لفظية.

(٢) في المخطوط: (رأيت اليزيد) وعجزه: (شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الخلافَةِ كَاهِلُه)، لابن ميادة في ديوانه (ص:١٩٢) ويروى: (وجدنا الوليد) والكاهل مابين كتفيه، والبيت في سر الصناعة (٢/ ٤٥١)، والأمالي الشجرية (١/ ٢٣٦-٢/ ٥٨٠-٣/ ١٢٢)، وتوضيح المقاصد (١/ ٧٥)، والخزانة (٢/ ٢٢٦) الشاهد (١١٩)، وشاهده زيادة (أل) في (اليزيد) علما.

القطر[1]، وعلى هذا لا شاهد فيه. قوله:

أَإِنْ شِـمْتَ مِـنْ نَجْـدِ........ ....[2]

الخ، يحتمل أن تكون (أن) مصدرية حُذفت منها لام العلة، والأصل ألئنْ و(إن) تكون شرطية، انتهى، ع ش.

(١) شرح قطر الندى (ص:١٤٠).

(٢) لبعض الطائيين، وتمامه:

أإنْ شِـمْتَ مِـنْ نَجْـدٍ بُرَيْقًـا تَأَلَّقَـا تَبِيـتُ بلَيْـل امْأَرْمَـدِ اعْتَـادَ أَولقَـا

والبيت في شرح الكافية الشافية (١/ ١٨١)، وشرح التسهيل (١/ ٤٢)، والتذييل والتكميل (١/ ١٤٨)، وتمهيد القواعد (١/ ٢٤٨-٢/ ٨٢٤)، والأشموني (١/ ٩٦)، وشمت: نظرت البرق أين يصوب، بريقا: لمعانا، والأولق: المجنون، وشاهده (امْأَرْمَدِ) فأصله أَمْ أَرْمَدِ أبدلت الميم من اللام على لغة حمير من أهل اليمن، وهي ما تسمى بطمطمانية حمير وبها نطق الرسول ﷺ: «ليس منْ امْبِرِّ امْصِيَامُ في امْسَفَرِ» مسند الإمام أحمد، باب الصوم في السفر، وقد صرف (أرمد) فجر بالكسرة لدخول الميم التي هي عوض من اللام على لغة حمير.

الأمثلة الخمسة (الأفعال الخمسة)

قوله في المتن:

واجعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلاَنِ النُّونَا ....(١)

الخ، قال في النكت(٢): «قول الألفية (واجعل لنحو يفعلان) الخ، غير ظاهر في المقصود؛ لأنه أتى بظاهره ثلاثة أمثلة (تَفعَلانِ) و(يَفْعَلُونَ) و(تَفْعَلِينَ)» انتهى، وأقول: قوله (غير ظاهر لأن الناظم أتى بنحو وأتى من كل نوع بمثال وأدرج الباقي تحته)، وإلى ذلك أشار العلامة المكودي حيث قال: «وهذه [الأمثلة] ثلاثة في اللفظ، وفُهم من قوله (لنحو) أنها أكثر وتبلغ بالاستقراء ثمانية؛ لأن يفعلان شامل لما [كان] ألفه ضميرا نحو الزيدان يفعلان، ولِمَا [كان] ألفه علامةً للتثنية نحو يفعلان الزيدان على لغة أكلوني البراغيثُ(٣)، ويتضمن أيضا

(١) صدر بيت من الألفية، وعجزه:

رَفْعًـــا وَتَـــدْعِينَ وَتَسْـــأَلُونَا ....

(٢) النكت للسيوطي اللوحة رقم (٣٦) مخطوط.

(٣) لغة أكلونى البراغيث تُلْحِقُ علامةَ التثنية والجمع والتأنيث بالفعل، والفاعل اسم ظاهر والقاعدة والجمهور: أن الفعل يجرد من علامة الجمع والتأنيث والتثنية عند إسناده لاسم ظاهر، وتنسب لغة أكلوني البراغيث لطيئ القديمة، وحكيت عن أَزْد شَنُوءَة، فقد روى عنهم: ضربوني قومُك وضربْتَنى نِسوتُك وضرباني أخواك، ولها شواهد من الشعر، وفى تخريجها: أن هذه العلامات تدل على التثنية والجمع وليست بفاعل وما بعدها مبتدأ مؤخر والجملة قبلها خبر مقدم، أو أنها فاعل والاسم الظاهر بعدها بدل كل من الضمير الفاعل. الكتاب (٣/ ٢٠٩)، والجني الدانى (ص:١٧١)، والهمع (١/ ١٦٠)، وأوضح المسالك (٢/ ١٩).

(تفعلان) بالتاء، فإنه شبيه بـ(يفعلان)، وتكون ألفه أيضا ضميرا نحو الهندات تفعلان[١]، وعلامة [التثنية][٢] نحو تفعلان الهندان، وأما تسألون فيكون واوه ضميرا، نحو أنتم تسألون، [وهو متضمن ليفعلون لأنه شبهه، وواو يفعلون يكون ضميرا نحو الزيدون يسألون][٣]، وعلامة جمع نحو يسألون الزيدون، وأما تدعين فلا تكون ياؤه إلا ضميرا، فهذه[٤] ثمانية في التقدير[٥]، وإن كانت ثلاثة في اللفظ»[٦]، انتهى ملخصا، وأقول: إذا اعتبرنا كون الألف والواو ضميرا أوعلامة تكون [٣١/ أ] هذه الأمثلة ثلاثة عشر، وجميعها دخلت تحت قول الناظم: (لنحو)، فإن يفعلان تكون ألفه ضميرا وعلامة ونحوه ست صور وهي: أنتما تفعلان يازيدان، أنتما تفعلان ياهندان، وأنتَ يازيدُ، وأنتِ ياهندُ تفعلان، ولا تكون الألف في هذه الأمثلة إلا ضميرا، والهندان تفعلان، وتفعلان الهندان، وزيد وهند يفعلان، ويفعلان زيد وهند، فهذه الأمثلة كلها داخلة تحت قوله لنحو يفعلان، وأنتِ ياهندُ تَدعين، وتسألون يازيدون، والزيدون يسألون، ويسألون الزيدون، فهذه ثلاثة عشر مثلا، انتهى بحروفه من قطعة الغَزِّيِّ[٧] على المتن، أقول: وإن نظر إلى تغليب المذكر على المؤنث في الكل بلغت ثلاثا وعشرين صورة، فليحرر.

قوله (**الأصل علامة رفع**) الخ، فيه أن الرفع على مذهب المصنف من الإعراب

---

(١) في شرح المكودي: (أنتما تفعلان).

(٢) زيادة من عندي.

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من المخطوط وأثبته من شرح المكودي (ص:١٤-١٥).

(٤) كذا في شرح المكودي، وفي المخطوط: (فهي).

(٥) في شرح المكودي (ص:١٤-١٥): (ثمانية أمثلة التقدير).

(٦) شرح المكودي على الألفية (ص:١٤-١٥).

(٧) مخطوط شرح الألفية الغَزِّيِّ، اللوحة رقم (١٦).

لفظي نفس النون، نعم هذا التقدير موافق لظاهر قوله الآتي (سمة)، يعني كما قال الشارح، يدل على ذلك ما بعده،قال ق س: إلا أن يؤول ذلك، تأمل، ثم بَيَّن التأويل في محلٍ آخر، فقال: إما بحمل الحذف على المعنى المصدري، والجزم والنصب على المعنى الحاصل بالمصدر، لأنه الذي يكون نوع الإعراب ووصفا للفظ، وإما بحمل الحذف على الحاصل بالمصدر، وهو الذي يكون نوع الإعراب ووصفا للفظ، والجزم والنصب على المعنى المصدري، والتقدير على الأول: واجعل حذف النون، أي: إسقاطها من هذه الأمثلة سمة، أي: علامة، ودليلا على كونها، أي: تلك الأمثلة منجزمة ومنتصبة؛ لأن ذلك الكون أَثَرُ المعنى المصدري، فيصح أن يكون مدلولا له، إذ وجود الشيء مستلزم لوجود أَثرِه ودليل عليه، وعلى الثاني: واجعل كون النون محذوفة من هذه الأمثلة سمة، أي: علامة ودليلا على الجزم، أي: على جعلها منجزمة ومنتصبة؛ لأن ذلك الكون أَثَرُ ذلك الجعل، فوجوده مستلزم لوجوده ودليل عليه، وعلى التقدير، ففيه إشارة إلى أن نفس الحذف بمعنى كون النون محذوفة من هذه الأمثلة هو الجزم والنصب، انتهى. قوله في المتن:

وَسَمِّ مُعْتَلاً.................... ....(١)

البيت قال العز بن جماعة: كان [٣١/ ب] ينبغي أن لا يذكر هنا المعتل من الأسماء، بل يؤخره عن المعتل من الأفعال المذكورة بقوله: وأي فعل آخر منه ألف لأن الفعل في الإعلال عريق، ومن ثَم ذكر في التوضيح إعراب المعتل من الأفعال

---

(١) تمام بيت الألفية:

وَسَمِّ مُعْتَلاً مِنَ الأسْمَاءِ مَا كالمُصْطَفَى وَالمُرْتَقَى مَكَارِمَا

قبل ذكره إعراب المعتل من الأسماء إشارةً إلى أن الناظم في الألفية أخل بالترتيب.

قوله في المتن:

وَالثَّـــانِ مَنْقُـــوصٌ........ ....[1]

الخ، قال الراعي: «فيه تورية من جهة أن لفظ (الثان) منقوص أيضا» تدبر.

قوله (**يحذف لامه للتنوين**) الخ، قد تقلب ألف[2] (لدى) ياء نحو لديهم، وعليه فهل يقال: تقدر الفتحة على الياء إذا نصب أو على الألف المنقلبة ياء؟ يتردد النظر في ذلك، والميل إلى الثاني هربا من انخرام القاعدة، وهو ظهور الفتحة على الياء وتقدر أيضا على الياء في نحو: معدي كرب وقالي قلا[3] إذا أعرب إعراب متضايفين، وكان آخر الجزء الأول ياء فإنه يقدر في آخر الجزء الأول فتحة في حالة النصب، قال في همع الهوامع: (بلا خلاف)[4]، وأما لو لو قدر أن آخر الجزء الأول منهما واو فهل هو كالياء الظاهر مثله، انتهى، قوله:

فَيَوْمًــا تُــوَافِينَ الهَــوَى...... ....[5]

---

(١) تمام بيت الألفية:

وَالثَّـــانِ مَنْقُـــوصٌ وَنصْـــبُهُ ظَهَـــرْ ورَفعُـــهُ يُنْـــوَى كَـــذَا أيضَـــا يُجَـــرّ

(٢) في المخطوط (ياء) بدل (ألف).

(٣) موضع بأرمينية، وهو مركب مزجي .

(٤) الهمع (١/ ١٨٠).

(٥) لجرير، وتمامه

فَيَوْمًــا يُجَــارِينَ الهَــوَى غَــيْرَ مَاصِــبًا وَيَوْمًــا تَــرَى مِــنْهُنَّ غُــولًا تَغَــوَّلُ

في ديوانه (ص:٤٥٦)، ويروى: (يُوَافِينَ) و(تُوَافِينَ) و(غير ماضِي) بالجر، والغُول: الداهية أو دابة، والبيت في الكتاب (٣/ ٣١٤) (يوافيني.....ماضِي)، وشرح التسهيل (١/ ٥٦)، والخزانة (٨/)٣٥٩، وشاهده (غيرَ مَاضِي) فقد عومل المنقوص في حالة الجر معاملته في حالة النصب، فظهرت الحركة على الياء كما تظهر الفتحة عليها للضرورة.

الخ، تتمته:

.... وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غُولاً....

نقول: قال العيني: «والشاهد في قوله (غَيْرَ مَاضِيٍ) حيث حركت الياء للضرورة»[١]، «ويروى: (غَيْرَ مَاصِبًا) من صبا يصبو بالصاد المهملة، أي من غير صِبًا منهن إليَّ، وقال ابن القطاع: (هو الصحيح[٢]، وقد صحَّفه جماعة)، قلت: وهكذا هو في ديوانه[٣]، فعلى هذا لاشاهد فيه»[٤]، انتهى. قوله (**لتقدر الحركة على الألف**) الخ، أي: لأن ما فيها من الإطالة يمنع من تحريكها. قوله (**«والألفَ»[٥] نصب بفعل**) الخ، عبارة الأزهري في إعرابه: «فالألف مفعول فيه بفعل مقدر على معنى (في) على سبيل التوسع والاشتغال، والتقدير: انو في الألف انو فيه، فحذف الجار، فانتصب الاسم بعده، ولم يجز ذكر الفعل استغناء عنه بمفسره»[٦]، انتهى المقصود. قوله في المتن:

.........واحْذِفْ جَازِمًا ....[٧]

---

(١) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (١/ ١٣٤)، الشاهد رقم (٣٩).

(٢) في المقاصد النحوية: (الصحيح غيرَ ما صبًا).

(٣) في المقاصد النحوية: (في ديوانه كما ذكرناه آنفا).

(٤) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (١/ ١٣٤، ١٣٥)، الشاهد رقم (٣٩).

(٥) إشارة إلى بيت الألفية:

فَالألِفَ انْوِ فِيهِ غيرَ الجَزم وَأبدِ نَصبَ مَا كَيَدعُو يَرمِي

(٦) إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهري (ص:٢١).

(٧) قال ابن مالك:

والرَّفعَ فِيهِما انْوِ واحذِف جَازِمًا ثَلاَثَهُنَّ تَقضِ حُكْمًا لاَزِمًا

الخ، فإن قلت: لِمَ لَمْ يُلحق النصبَ بالجزم في الفعل المعتل كما ألحق به في الأفعال الخمسة؟ قلت: إنما ألحق به، ثم لتعذر الإعراب بالحركة بخلافه هنا، فأعرب نصبا بالحركة [٣٢/أ] على الأصل، ثم قضية كلامهم أن حرف العلة حذف بالجازم، قال المرادي: «والتحقيق أن الحذف عنده لا به»[١] ؛ لأن المحذوف به إنما هو الضمة المقدرة، أي: وإنما حذف الحرف استتباعا ومناسبة. قوله: «إذا كان حرف العلة بدلا من همزة كـ(يَقْرَأ) و(يُقْرِئ) و(يَوْضُؤ)، فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسي، ويمتنع حينئذ الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه، وإن كان[٢] قبله فهو إبدال شاذ، ويجوز مع الجازم الحذف والإثبات بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه، وهو الأكثر»[٣]، زكريا.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (١/ ٨٠)، وفيه: (والتحقيق أن الحذف عند الجازم لا به).

(٢) في بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب: (قُدِّرَ) بدل (كان) في الموضعين.

(٣) بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب لزكريا الأنصاري (ص:١٠١).

النكرة والمعرفة

قوله:

...............أَلْ.............   ....[(١)]

فيها للعهد الخارجي أي المعهود أن عند النحويين، كما تقول: جاء الأمير إذا لم يكن في البلد إلا واحد، شوبري، قال الرضي: «واعلم أن النكرة إذا وقعت في سياق النفي أو النهي أو الاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا سواء كانت مفردة أو مثناة أو مجموعة»[(٢)]، ثم قال: «وإن وقعت النكرة في سياق الأشياء الثلاثة فظاهر عدم الاستغراق، وقد تكون للاستغراق مجازا كثيرا إن كانت مبتدأة كتمرة خير من زيتونة، ورجل خير من امرأة»[(٣)]، انتهى. قوله في المتن (**نكرة قابل**) الخ، اعلم أن القبول يزول بحصول المقبول، فلا يرد النقض بالمعرف باللام لكنه مشكل باسمي الفاعل والمفعول المجردين من أل، فإن كلا منهما نكرة ويقبل (أل) الموصولة وهي مَعْرِفَة لا مُعَرِّفَة، فيفسد بها حد المَعرفة لصدقه عليها دون النكرة، فإن كلا منهما واقع موقع شيء ثابت له الضرب مثلا، أو واقع عليه، وأشكل منهما المقرون بأل فإنهما

---

(١) قال ابن مالك:

نكِـــــرَةٌ قَابـــــلُ أَلْ مُـــــؤَثِّرَا   أو وَاقِــعٌ مَوقِــعَ مَــا قَــدْ ذُكِــرَا

(٢) شرح الكافية للرضي (٣/ ٢٧٩).

(٣) السابق.

نكرتان لقبولهما الإضافة المعنوية. قوله **(مؤثرا فيه التعريف)** الخ، اعلم أنهم كثيرا ما يقولون: الجمل نكرات والأفعال نكرات فهل يشملهما التعريف؟. قوله في المتن: **(أَوْ واقعٌ مَوْقِعَ)** الخ، يحتمل أنها موضوعة لكل منهما فهو اشتراك لفظي، ويحتمل أنها موضوعة للمقدر المشترك، وهو ما دل على شائع في [٣٢/ ب] جنسه فهو متواطئ، انتهى. قوله **(قال اللقاني في قول التوضيح الاسم ضربان)** الخ، «إن المراد بهذا التقسيم منع الخلو بمعنى أن الاسم لا يخلو عنهما إلا مُنع الجمع أيضا بمعنى أنهما لا يجتمعان في شيء من أفراد الاسم لثبوتهما في المقرون بأل الجنسية»(١)، انتهى، وقد يجاب: بأن المقرون بأل الجنسية وإن أعطوه حكم النكرة نظرا لكونه في المعنى كالنكرة إلا أن مقتضى التحقق أنه معرفة حقيقة نظرا إلى أن المراد به الجنس باعتبار تعينه، وإن أريد في ضمن فرد ما، وباعتبار تلك الإرادة قالوا إنه في المعنى كالنكرة، فالحاصل أن ما استعمل فيه اللفظ حقيقة معين وهو الماهية، فليتأمل، ومما يدل على التباين بينهما، وأن المراد الانفصال الحقيقي تعبير المصنف بالغيرية، فإنها صريحة في التباين. قوله **(خلافا لابن كيسان في الاستفهاميتين)**(٢) الخ، استدل للأولى بقوله تعالى:﴿ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ ﴾ [الأنعام:٩١]، إذِ الصفة إما مساوية وإما دون الموصوف، ولاقائل بالمساواة فثبت الثاني وأجاب المصنف بأن (الذي) بدل أو مقطوع، أو (الكتاب) علم بالغلبة لأن المَعنِيِّين بالخطاب بنو إسرائيل، وقد غلب

---

(١) مخطوط حاشية اللقاني على أوضح المسالك اللوحة رقم [٦/ ب].

(٢) نسبه ابن مالك لابن كيسان في شرح التسهيل (١/ ١١٩،١١٥)، ويقصد بـ(مَنْ) و(ما) الاستفهاميتين، فهما معرفتان عنده لأن جوابهما معرفة، الأشموني ومعه حاشية الصبان (١/ ١٠٤، ١٠٥).

عندهم الكتاب على التوراة فالتحق بالأعلام، انتهى شوبري. قوله **(موقع إنسان وشيء)** الخ، هذا واضح في (من) و(ما) النكرتين، أما الشرطيتين أو الاستفهاميتين فالظاهر أنه إنما يقع موقعهما، أي وأجاب عنه الشارح بقوله ولايؤثر الخ. قوله **(خلوهما)** الخ، أي (إنسان) و(شيء). قوله **(وهو سكوتا وانكفافا)** الخ، اعلم أن صه منونا وقع في مكان طلب سكوت ما، فقوله (سكوتا) إن أريد به المصدر النائب عن فعله، أي اسكت لم يقع في موقع صه منونا، بل في موقع طلب السكوت من حيث هو، فقد فات التنكير، وإن أريد به المصدر المجرد عن النيابة فالأمر فيه أظهر لفوات الطلب المقصود من صه، انتهى، الناصر اللقاني[1]. قوله **(وأيضا فالشيء أول وجوده)** الخ، يشير إلى تعليل آخر لأصالة النكرة [٣٣/أ] وذلك أن مذهب سيبويه[2] والجمهور أن النكرة أصل والمعرفة فرع، وخالف الكوفيون وابن الطراوة[3] قالوا: لأن من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت بزيد وزيد آخر، وقال الشلوبين لم يثبت سيبويه إلا حال الوجود لا ما تخيله هؤلاء، وإذا نظرت إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف لأن الأجناس هي الأول ثم الأنواع ووضعها على التنكير إذ الجنس لا يختلط بالجنس، والأشخاص هي التي حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها ببعض شوبري[4]. قوله **(ثم موجود)** كان الظاهر أن يقول ثم شيء بعد مذكور، ع ش. قوله **(ثم جسم)** كان

---

(١) مخطوط حاشية اللقاني على أوضح المسالك اللوحة رقم [٦/ ب].

(٢) الكتاب (٣/ ٢٤١).

(٣) (آراء ابن الطراوة النحوية) للدكتور محمد إبراهيم البنا (ص:٩١)، والارتشاف (٢/ ٩٠٧).

(٤) ذكره أيضا السيوطي في الهمع (١/ ١٨٦).

الظاهر أن يقول هنا (ثم نام) ويقول بعده (ثم حيوان) الخ، قوله **(واستغنى بحد النكرة)** الخ، هذا لا يلائم ما يأتي نقله عن التسهيل[١]، فكان الظاهر أن يقول: وقال بالواو، ويبدل قوله (استغنى) الخ، بقوله ولم يحد المعرفة؛ لأنه لا يمكن التعرض لحدها فضلا عن الإمكان بلا استدراك. قوله **(أيضا واستغنى بحد النكرة)** الخ، يؤخذ من قوله حد النكرة أن قول المصنف (نكرة قابل أل) أنه تعريف، وإذا كان تعريفا فهو من قبيل التصور الشارح أي الذي لا حكم معه، وحينئذ فيسقط اعتراض ابن هشام ومن تبعه بأن قوله (نكرة) نكرة من غير مسوغ[٢]، وقد جعله مبتدأ، ولا حاجة إلى تمحل مسوغ لها ذا يمنع كونه مبتدأ إذ أجزاء التعريف ليس شيء منها محمولا على المعرف لا حمل مواطأة ولا حمل اشتقاق، فتدبر. قوله **(دون استدراك عليه)** الخ، استدرك هذا الكلام بقول الشيخ سعد الدين: المعرفة ما أشير به إلى خارج مختص إشارة وضعية، وهذا التعريف شامل لجميع المعرف. قوله **(وزاد في شرح الكافية[٣] المنادى المقصود)** الخ، واستدرك به على المصنف في هذا الكتاب فقال ابن العياط: بقي من المعارف المنادى المقصود، فكان الأولى أن يقول بدل قوله:

وَغَـــيْرُهُ مَعْرِفَـــةٌ.......... ....[٤]

---

(١) شرح التسهيل (١/ ١١٥).

(٢) جعلها الشيخ خالد الأزهري مبتدأ، ومسوغها كونها في معرض التقسيم، أو كونها جارية على موصوف محذوف تقديره: اسم نكرة، إعراب الألفية للشيخ خالد (ص:٢٢).

(٣) شرح الكافية الشافية (١/ ٢٢٢).

(٤) تمام بيت الألفية:

وَغَـــيرُهُ مَعرفَـــةٌ كَهُـــمْ وَذِي ... وَهِنْـــدَ وَابنِـــي وَالغُـــلام وَالَّـــذِي

الخ

وغَـــيْرُهُ مَعرفَـــةٌ كَـــابْنِي، عَمْـــ ـرٍو، ذا، الَّذِي، المشرفِ، أنـتَ، يَـاقَمَرْ

[٣٣/ ب]، وقال ابن الوردي(١) مثله، وقال: «كان الأولى أن يقول:

وَغَـــيْرُهُ مَعْرِفَـــةٌ كَـــابْنِي، الَّـــذِي هُو، يُوسُفُ، الفَضْلُ، ذَا، يَـا مُحْتَـذِي»(٢)

واعترض عليهما كالمصنف بعدم ترتيبهما في الذكر على وفق ترتيبهما في المعرفة، كما أشار إليه الشارح، فالأولى قوله في الكافية:

فَمُضْـــمَرٌ أَعْرَفُهـــا ثُـــمَّ العَلَـــمْ واســـمُ إشـــارةٍ وموصـــولٌ مُـتِمّ

وَذُو أَدَاةٍ أَوْ مُنَـــــادًى عُيِّنَـــــا أَوْ ذُوْ إِضَـــافَةٍ بِهَـــا تَبَيَّنَـــا(٣)

انتهى. قوله (وزاد في شرح الكافية(٤) المنادى المقصود كـ «يا رجلُ») الخ، أي لمعين، فإن كان لغير معين فنكرة، وسكت عنه هنا لذكره له في باب النداء، وسكت أيضا عن معارف أخر منها اسم الفعل إذا لم ينون نحو صه، ومنها ألفاظ التوكيد كأجمع، ومنها (سَحَر) إذا أريد به سحر يوم بعينه لذكره الأول في أسماء الأفعال، والثاني في التوكيد، والثالث فيما لا ينصرف.

---

(١) هو عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس، أبو حفص، زين الدين ابن الوردي المعرّي الكندي، المعروف بابن الوردي، ولد في معرة النعمان سنة (٦٩١هـ)، وتوفي بحلب سنة (٧٤٩هـ)، وله مؤلفات ومنظومات عديدة في الفقه والنحو وغيرها.

(٢) تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لابن الوردي (ص:١٢٦)، بتصرف يسير.

(٣) شرح الكافية الشافية (١/ ٢٢٢).

(٤) المصدر السابق والصفحة.

الضمائر

قوله في المتن:

فَـمَا لِـذِي غَيبَـةٍ......... ....[1]

الخ، يُرِد: ذو غيبة أو حضور إلا أن يجعل كانت، وهو قيد أي كأين كانت الخ، في أنه كناية، وفيه ما فيه. ق س، وأجاب هو في موضع آخر عن مثل ذلك بأن قيد الحيثية مراعى، وإن لم يذكر، أي: ذي غيبة من حيثُ كونه ذا غيبة، أي: ملاحظا عند وضعه ذلك المعنى، فيخرج ذو غيبة، وكذا غائب، وذو حضور، وحاضر، وهو ظاهر. قوله أيضا في المتن (فَمَا لِذِي غَيبَةٍ) الخ، الفاء هنا أفصحت عن شرط مقدر، أي: وإذا أردتَ معرفة المعارف وتمييز بعضها من بعض فما لذي غيبة أو حضور الخ، وقوله (لِذِي غَيبَةٍ)، أي مفهوم ذي غيبة فيكون الموضوع له كليا، وإن كانت عند الاستعمال لا تستعمل إلا في جزء، وهذا معنى قول السعد: إن المضمرات وأسماء الإشارة كليات وضعًا، أي: موضوعات جزئيات استعمالا، ويمكن أن يكون التقدير ما وضع لما صدق ذي غيبة، فيكون الموضوع الجزئيات والاستعمال فيها فتكون جزئيات وضعا واستعمالا وهي طريقة السيد انتهى. قوله (أو لذي حضور) الخ، أي حقيقةً أو تنزيلا بأن عاد [٣٤/ أ] إلى معلوم من المقام

---

(١) تمام بيت الألفية:

فَـمَا لِـذِي غَيْبَـةٍ أَوْ حُضُـورِ ... كَأَنْـتَ وَهْـوَ سَـمِّ بالضَّـمِيرِ

كما في: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾[ص:٣٢]، وكما في: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَٰهُ﴾ [يوسف:٢، الدخان:٣، القدر:١]، أي القرآن فتدبر. قوله (**بالضمير والمضمر**) الخ، في التصريح: «الضمير بمعنى المضمر على حد قولهم: عقدت العسل فهو عقيد أي معقود»[١]، وقال: «مِن أضمرته إذا أخفيته وسترته، وإطلاقه على البارز توسع»[٢]، انتهى. وقوله (توسع)، أي وذلك لا باعتبار المعنى اللغوي، وإلا فهذه تسمية اصطلاحية لكن المناسبة حاصلة في البعض انتهى، فتدبر. قوله في المتن:

وَذُو اتِّصَالٍ مِنهُ مَا لاَ يُبتَدَا ....[٣]

الخ، أورد عليه اللقاني[٤] ضمير الغائب في نحو: ضربتهم وضربهما، فإنه متصل ويبتدأ به ويقع بعد إلا نحو ما ضرب إلا بهم، وهم ضربوا، وأجاب بأن المراد في حال الاتصال هو الهاء فقط، وفي حال الانفصال هو المجموع، ونقل عن الرضي[٥] وغيره ما يصحح ذلك فراجعه، ويُرد عليه أن هذا الجواب إنما يأتي على من يجعل المنفصل هو المجموع دون من يجعله الهاء فقط مع أن الظاهر أن تعريف المتصل والمنفصل بما ذكر لا يختص بأحد، وقد يجاب أيضا عن الإيراد بأن المراد أن المنفصل ما لا يبتدأ به أي ما لا يقع في أول الكلام على معناه الذي عليه قبل وقوعه في أول الكلام فخرج الضمير في (ضربتهم) لأنه مفعول به، وإذا قيل هم

---

(١) شرح التصريح بمضمون التوضيح (١/ ٩٥).

(٢) السابق.

(٣) عجزه:

وَلاَ يَلِي إلاَّ اختِيَارًا أَبَدَا ....

(٤) مخطوط حاشية اللقاني على أوضح المسالك اللوحة رقم [٧/ أ].

(٥) شرح الكافية للرضي (٢/ ٤٤٠).

ضربوا لا يكون مفعولا بل مبتدأ، وإنما يُرد لو صح أن يقال هم ضربت على أن (هم) مفعول به لـ(ضربت)، لكن يرد على هذا الباب أنه يلزم أن يكون صيغة واحدة مشتركة بين الاتصال والانفصال، ولا نظير له في الضمائر بل شأنها مخالفة صيغة المتصل لصيغة المنفصل ابن قاسم، وله أبحاث أخر هنا. قوله أيضا في المتن:

وذو اتصـــال منـــه..... ....

الخ، قال الرضي: «المتصل ما يتصل بعامله الذي قبله، ويكون كالتتمة لذلك العامل وكبعض حروفه فالضمائر المستترة في نحو زيد ضرب ويضرب وهند تضرب واضرب امرأ، واضرب ونضرب وتضرب [٣٤/ب] في خطاب المتكلم، وفي الصفات نحو زيد ضارب، والزيدان ضاربان إلى آخر تصاريفها كلها متصلة وليس المستتر فيها ما يبرز في نحو زيد ضرب هو وعمرو، و: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة:٣٥، الأعراف:١٩]، وهند زيد ضاربته هي، بل البارز في الجميع تأكيد للفاعل لا فاعل وهو منفصل بدليل قولك: زيد ضرب هو اليوم عمرا، وهند زيد ضاربته اليوم هي»[١] انتهى. قوله (**ولا يلي الاستثنائية**) الخ، انظر محترزه ق س. قوله:

.... **........إِلَّاكِ دَيَّـــــار**[٢]

---

(١) شرح الكافية للرضي (٢/ ٤٠٨).

(٢) تمامه:

وَمَــا نُبَــالِي إِذَا مَــا كُنْــتِ جَارَتَنَــا ... أَلاَّ يُجَاوِرَنَـــــا إِلَّاكِ دَيَّـــــارُ

ويروى (وما علينا)، و: (ألا يجاورنا حاشاك)، الخصائص (١/ ٣٠٧-٢/ ١٩٥-٣/ ٤٠٤)، وشرح التسهيل (١/ ١٥٢-٢/ ٢٧٦)، والتذييل والتكميل (٢/ ٣٣٣-٤/ ٢٢١-٨/ ١٨٨، ١٩٨)، والارتشاف (٢/ ٩٣٣-٥/ ٢٤٤٦)، وتمهيد القواعد (١/ ٥٢٩-٣/ ١١٦٠-٦/ ٣٠٥٣)، والمغني (ص:٥٧٧)، وشرح ابن عقيل (١/ ٩٠)، والخزانة الشاهد (٣٨٤)، ودَيَّار: أحد، ولا يستعمل إلا في النفي العام، والشاهد (إِلَّاكِ)وقع الضمير المتصل بعد (إلا) شذوذا للضرورة.

الخ، «أي أحد أنشده الفراء[1] ولم يعزه إلى أحد، والمبالات بالشيء الاكتراث به، و(ما) زائدة أي حابنا إلى عدم مجاوزة أحد غيرك إيانا إذا كنت جارتنا، وحاصله إذا حصلت أيها المحبوبة فلا التفات لنا إلى غيرك، والشاهد في (إلاك) والقياس إلا إياك» قاله زكريا[2]، وفي التصريح: «لكنه اضطر فحذف (إيا) وأبقى الكاف، أو أوقع المتصل موقع المنفصل»[3]. قوله:

وكُـلُّ مُضْـمَرٍ لَـهُ البِنَـا يَجِـبْ ....[4]

الخ، قال الأزهري في الإعراب: «(كل مضمر): مبتدأ أول ومضاف إليه، و(له) متعلق بـ(يجب)، و(البنا) مبتدأ ثان، وجملة (يجب) خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر الأول، والربط بين المبتدأ الأول وخبره الضمير المجرور باللام»[5] الخ، انتهى، ويلزم على هذا الإعراب تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ والفصل به بين المبتدأ، وقد أسلف أن كلا منهما لا يجوز عند أهل البصرة في غير ضرورة لكنه أسلف أنه سهل ذلك كونه جارا ومجرورا، ولو جعل (له) هو الخبر، و(يجب) حالا منه لسلم من ذلك، ومثله يأتي في قوله (الرفع والنصب) الخ. قوله أيضا في المتن:

---

(١) نسب للكوفين في ما يجوز للشاعر في الضرورة للقيرواني (ص:٣٣٨)، ومنسوبا للفراء في الوساطة بين المتنبي وخصومه (ص:٤٥٧)، ومنسوبا لثعلب في شرح الكتاب للسيرافي (٣/ ١٢٣)، والمفصل (١٨٦)، وفي شرح الألفية للشاطبي (١/ ٢٦٢): أنشده السيرافي عن ثعلب.

(٢) مخطوط الدرر السنية على شرح الألفية للشيخ زكريا الأنصاري اللوحة رقم (٢٠).

(٣) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٩٨).

(٤) قال ابن مالك:

وَكُـلُّ مُضْـمَرٍ لَـهُ البِنَـا يَجِـبْ   وَلَفْـظُ مَـا جُـرَّ كَلَفْـظِ مـا نُصِـبْ

(٥) إعراب الألفية للشيخ خالد (ص:٢٣)، وبعده: (والتقدير وكل مضمر البناء يجب له).

وكُـلُّ مُضْـمَرٍ لَـهُ البِنَـا.... ....

الخ، قيل: لا حاجة إليه بعد (للرفع والنصب) الخ. قوله أيضا في المتن (وكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنَا) قيل لا حاجة إليه بعد قوله:

وَالِاسـمُ مِنـهُ مُعـرَبٌ وَمَبْنِـي لِشَـبَهٍ مِـنَ الحُـرُوفِ مُـدْنِي

فإن بعض الأسباب موجود فيه فيلزم منه بناؤه، وأجيب: بأنا لا نسلم [٣٥/ أ] أن ما هناك يعطي وجوب البناء؛ لما وجد فيه شيء من أسباب البناء، وأيضا الكلية لا تفهم مما سبق في جانب الضمائر، أو تفهم لكن ضمنا، فظهرت حكمة ذكره، بقي إشكال آخر وهو أن قوله هنا:

وَكُـلُّ مُضْـمَرٍ لَـهُ البِنَـا يَجِـبْ ....

لا يعطى إذِ الضمائر مبنية بالفعل، إذْ لا يلزم من الوجوب الإعطاء على قياس ما استشكلوه في قوله السابق:

وَكُـلُّ حَـرْفٍ مُسْـتحِقٌّ لِلبِنَـا ....(١)

ويجاب هنا بما يصلح مما قد أجيب به هناك، والعجب من الشارح حيث تنبه للاعتراض هناك فقال بعد قول المصنف (وكل حرف مستحق للبنا) الذي به، ولم ينبه له هنا إلا أن يقال: اكتفى بما أسلفه في نظيره يبعده البعد، انتهى. قوله (لَهُ البِنَا يَجِبْ) الخ، قال الرضي: «وإنما بنيت المضمرات إما لشبهها بالحروف [وضعا على ما قيل كالتاء في ضربت والكاف في ضربك، ثم أجريت بقية المضمرات نحو أنا ونحن

---

(١) عجزه:

وَالأصـلُ فِي المَبنِـيِّ أن يُسَـكَّنَا ....

وأنتما مجراها طردا للباب، وإما لشبهها بالحروف؛][1] لاحتياجها إلى المفسر أعني الحضور في المتكلم والخطاب، وتقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف إلى لفظ ليفهم به معناه الإفرادي، وإما لعدم موجب الإعراب فيها، وذلك أن المقتضي لإعراب الأسماء تواردُ المعاني المختلفة على صيغة واحدة، والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الإعراب»[2] انتهى. قوله **(الرابع الاستغناء عن الإعراب)** الخ، قال في التصريح قبل هذه الأربعة: «واختلف في سبب[3] بنائها، فقيل: شبه الحرف في المعنى لأن كل مضمر يتضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة، وهي من معاني الحروف»، ثم قال بعدها: «وقيل غير ذلك»[4] انتهى، فتأمل.

قوله في المتن:

وَلَفْـظُ مَـا جُـرَّ.........[5] ....

الخ، جعل بعضهم هذه الإضافة من قبيل الإضافة البيانية هل هو من مبني على مرادفتها لإضافة الأخص للأعم أو على الفرق أو سواء قلنا بهذا أو بهذا محل

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من المخطوط، وأثبته من شرح الكافية للرضي.

(٢) شرح الكافية للرضي (٢/ ٤٠١، ٤٠٢).

(٣) في المخطوط: (أسباب)، والمثبت في التصريح (١/ ١٠٠).

(٤) شرح التصريح على التوضيح (١/ ١٠٠)، وعبارة الشيخ خالد الأزهري في التصريح في سبب بناء الضمير: «واختلف في سبب بنائها، فقيل: شبه الحرف في المعنى؛ لأن كل مضمر مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة، وهي من معاني الحروف، وقيل: شبه الحرف في الوضع؛ لأن أكثر المضمرات على حرف واحد أو حرفين، وحمل الأقل على الأكثر، وقيل: شبه الحرف في الافتقار؛ لأن المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميمة مشاهدة أو غيرها، وقيل: شبه الحرف في الجمود، وقيل: اختلاف صيغه لاختلاف معانيه، وقيل: غير ذلك». وانظر أيضا الأشموني (١/ ١١٠).

(٥) تمام بيت الألفية:

وَكُـلُّ مُضْـمَرٍ لَـهُ البِنَـا يَجِـبْ ... وَلَفْـظُ مَـا جُـرَّ كَلَفْـظِ مـا نُصِـبْ

تأمل، والظاهر أنه مبني على عدم الفرق وإلا فاللفظ أعم مما جر قطعا فتدبر. قوله في المتن:

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ «نَـا».... ....[(١)]

الخ، (نا) مبتدأ، و(صلح) خبره، وفيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، ويجوز كون [٣٥/ ب] المجرور خبرا، و(صلح) من الضمير فيه، وفيه الفصل بالأجنبي بين العامل والمعمول، وأجازه الرضي[(٢)]. قوله أيضا في المتن:

لِلرَّفْـــعِ وَالنَّصْـــبِ وَجَـــرٍّ.... ....

الخ، وقوله فيما يأتي:

وَأَلِـــفٌ وَالـــوَاوُ وَالنُّـــونُ..... ....[(٣)]

قيل: عليه كان أولى منه أن يطرد الكل معارف أو نكرات ليسلم من عطف النكرة على المعرفة كما هنا أو عكسه[(٤)] كما يأتي، وأجيب عنه بأن هذا من المحال المعدودة من محاسن الألفية، فإنه نبه بذلك على جواز هذا الأمر، والدليلُ على وقوع ذلك منه قصدا وإرادته به التنبيه عدمُ التعرض للمسألة في العطف. قوله (في موضع

---

(١) تمام بيت الألفية:

لِلرَّفْـعِ والنَّصْـبِ وَجَـرٍّ (نَـا) صَـلَحْ كَـــاعْرِفْ بنَـــا فَإِنَّنَـــا نِلْنَـــا المِـــنَحْ

(٢) شرح الكافية للرضي (١/ ٢١٠-٣/ ٢٤٠، ٤٦٨).

(٣) تمام بيت الألفية:

وَأَلِـــفٌ وَالـــوَاوُ النُّـــونُ لِمَـــا غَـــابَ وَغَـــيرِهِ كَقَامَـــا وَاعْلَـــمَا

(٤) قال الرضي: (لا يريدون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه: أن كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا، يجب ثبوت مثله للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس). شرح الكافية للرضي (٢/ ٣٨٨).

رفع بالفاعلية)[1] الخ، الأَوْلَى منه قولُ المرادي: «ورفعٌ بعدَ الفعلِ»[2]؛ لأن العامل هو الفعل والفاعلية مقتض، ويمكن حمل الباء على السببية، انتهى. قوله **(فإن الياء وإن استعملت للثلاثة)** الخ، هذا صحيح بالنسبة للمثال الذي ذكره ونحوه لا مطلقا؛ لأنها بمعنى واحد في نحو: عجب زيد من كوني مسافرا، وأكرمني خالد، ومربي عمرو؛ لأنها في الجميع للمتكلم، وهو في محل رفع في الأول، وفي محل نصب في الثاني، وفي محل جر في الثالث كذا قاله ابن قاسم في الحاشية، ولم يجب عنه، وأجاب عنه فيما كتبه على المتن، وأطال بما محصله: «أن الياء ونحوها وضعت لتستعمل مجرورة المحل أو منصوبته، أما استعمالها مرفوعته فهو أمر عرضي نشأ من الإضافة إلى ما يوجب الرفع، وأيضا فالكلام فيما وضع وضعا شخصيا». قوله **(ضمائر رفع بارزة)** الخ، أي إذا اتصلت بالأفعال كما في مثله، وأما نحو الضاربان والضاربون فكلاهما حرف، والفاعل مستتر لأن أحرف العلة أسماء في الأفعال[3] أحرف في الأسماء[4].

---

(١) كلام الأشموني على بيت

لِلرَّفْــعِ والنَّصْــبِ وَجَــرٍّ نَــا صَــلَحْ　　　كَــاعْرِفْ بنَــا فَإِنَّنَــا نِلْنَــا المِــنَحْ

فإن (نا) في نلنا في موضع رفع بالفاعلية. الأشموني (١/ ١١١).

(٢) توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٩٠)، تعليقا على بيت الألفية:

كَــاعْرِفْ بنَــا فَإِنَّنَــا نِلْنَــا المِــنَحْ　　　..............................

قال: (فموضعُ «نا» جَرٌّ بعد الباء، ونصبٌ بعد إنَّ، ورفعٌ بعد الفعل).

(٣) يقصد أن الضمير حينما يدخل على الأفعال فهو اسم، والدليل على اسمية الضمير وقوعه مسندا إليه -مبتدأ وفاعلا- ومعلوم أن المبتدأ والفاعل يشترط فيهما الاسمية، قال ابن مالك في الألفية:

بِــالجَرِّ وَالتَّنْــوِين وَالنِّــدا وَأَلْ　　　وَمُسْــنَدٍ لِلِاسْــمِ تَمْيِيــزٌ حَصَــلْ

(٤) يقصد أن الألف والواو والياء حروف في الأسماء الستة والمثنى، وجمع المذكر السالم.

قوله (**بارزة وهو ما له وجود في اللفظ**)(١) الخ، هذا لا يناسب ما نقله المرادي(٢)، والأزهري(٣) في شرح التوضيح على المصنف من أنه قسم الضمير إلى بارز ومستتر، وقسَّم البارز إلى متصل ومنفصل، فالمستتر عنده قسيم للمتصل لا قسم منه، كذا قرره شيخنا ع، وأقول: التحقيق أنه لا تنافي، فإن المتصل له فردان: [٣٦/ أ] فرد له صورة في الخارج كألف اضربا، وفرد لا صورة له كضمير قوله، والأول ضمير بارز، والثاني ضمير مستتر، فالمستتر قسم منه وقسيم له باعتبارين؛ لأن المستتر أخص من مطلق المتصل، فهو قسم له ومقابل للبارز المنقسم إلى المتصل والمنفصل فهو قسم لجنس المتصل، فالمتصل في التقسيم الثاني مأخوذ بالعنوان الكلي لا بالمضي المقابل للمستتر كما توهم، انتهى. قوله (**أي لا النصب ولا الجر**) الخ، مأخوذ من تقديم ما حقه التأخير كما تقدر في محله ق س. قوله في المتن:

....**إِذْ تَشْـــــــــكُرُ**(٤)

---

(١) كلام الأشموني عن الضمير البارز، وهو ما له صورة واضحة في الكلام حقيقة أي مذكورا نحو أعلمته، أوحكما أي محذوفا نحو حضر الذي أكرمت والتقدير أكرمته، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (١/ ٩٥).

(٢) توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٩٠).

(٣) شرح التصريح على التوضيح (١/ ١٠٠، ١٠١، ١٠٢).

(٤) تمام بيت الألفية:

وَمِـــن ضَـــمِيرِ الرَّفـــع مـــا يَســـتِترُ   كَافعَـــل أُوَافِـــق نَغتَـــبط إذ تَشْـــكُرُ

وكلامه هنا عن الضمير المستتر وجوبا ومواضعه، والضمير المستتر وجوبا هو الذي لا يحل محله الاسم الظاهر، ولا الضمير المنفصل أي لا يمكن تسلط عامله على اسم ظاهر أو ضمير منفصل. ويجب استتارة الضمير في مواضع **الأول**: فعل الأمر للواحد المخاطب نحو ذاكرْ فالفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنتَ فإن ذكرت (أنت) فهي توكيد لفظي للضمير المستتر كقوله

الخ، يحتمل ألا تكون تاء المخاطب بل تاء الغائبة، فيكون الاستتار فيه على سبيل الجواز. قوله (**أو باسم فعل ليس بمعنى المضي**)(١) الخ، به تعقب ابن الوردي

= تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة:٣٥، الأعراف:١٩]، و: ﴿اذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ [طه:٤٢]. **الثاني**: الفعل المضارع المبدوء بهمزة المتكلم نحو: أُذَاكرُ دروسي فالفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا. **الثالث**: الفعل المضارع المبدوء بنون المتكلم المعظم نفسه أو المشارك نحو نُحسنُ إلى الجار ونُكرمُ الضيفَ فالفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره نحن. **الرابع**: الفعل المضارع المبدوء بتاء الخطاب للمفرد نحو تستطيعُ أن تذهبَ ليلا فالفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنتَ. **الخامس**: الفاعل لفعل استثناء نحو: قاموا ما خلا زيدا، و ماعدا عمرا، ولا يكونُ محمداً. **السادس**: الفاعل لفعل التعجب في صيغة التعجب التي على (وزن ما أفعل) نحو ما أجملَ الحديقةَ، فالفاعل ضمير مستتر وجوبا يعود على (ما). **السابع**: الفاعل لأفعل التفضيل الذي لا يصلح أن يحل محله فعل بمعناه نحو: عليٌّ أكرمُ مِنْ زَيدٍ، فالفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أكرم هو، ويرفع أفعل التفضيل اسما ظاهرا إذا صلح أن يحل محله فعل بمعناه دون أن يفسد المعنى، ويكون ذلك قياسا مطردا إذا وقع أفعل التفضيل بعد نفي أو شبهه وكان مرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو: ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينِه الكُحْلُ مِنه في عينِ زيدٍ فـ(الكحلُ) مرفوع بـ(أحسنَ)؛ لأنه يصلح أن يحل محله فعل بمعناه فنقول: يَحْسُنُ الكحلُ في عين زيد، أو ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحلُ كحسنه في عين زيدٍ، وكقوله ﷺ: «**ما مِنْ أَيَّام أَحَبُ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة**». **الثامن**: اسم فعل الأمر نحو نَزَالِ الحديقةَ أي انْزِل الحديقةَ وصه بمعنى اسكت أنتَ. **التاسع**: اسم الفعل المضارع نحو: أُفٍّ بمعنى أتضجر أي أنا. **العاشر**: المصدر الواقع بدلا من فعله في الأمر نحو: ضربًا زيدًا، وصَبرًا على البلاء، وشُكرًا الله، أي: اضرب زيدا، واصبر على البلاء، واشكر اللهَ. والمواضع الثلاثة الأخيرة محمولة على الفعل.

(١) يقصد أن اسم الفعل الذي بمعنى المضي يكون مرفوعه جائز الاستتار لأنه يخلفه الظاهر كقوله الشاعر:

هيهات هيهات العقيقُ ومن به ... وهيهات خِلٌّ بالعقيق نواصله

فقد رفع هيهات الأولى ضميرا مستترا، ورفع هيهات الثانية الاسم الظاهر (العقيق) على أن يكون باب توكيد الجمل. حاشية الصبان على الأشموني (١/ ١١٣).

على المصنف حتى أنه قال: «كان ينبغي أن يُبدلَ المصنف هذا البيت بقوله:

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرْ كقُمْ أَقُمْ نَزالِ تَأتِي تَشْكُرْ[١]

انتهى. والعجب حيث تعقب بهذا فقط مع أن غيره كالشارح ذكر ما تراه من فعل الاستتار وفعل التعجب وأفعل التفضيل، وأشار ابن الوردي في بيته بقوله (نشكر) إلى الانقياد، كما لوح إليه المصنف بقوله (تشكر) من طلب الشكر على ما أبدعه في كتابه إذ هو بمن وقف ذلك الكتاب وخدمه ونال من فوائده بقدر إفراغ النظر فيه. قوله (**وفيه نظر إذ الاستتار**) الخ، في هذا النَّظَرِ نَظَرٌ من وجهين على ما في التصريح[٢]: «أحدهما أن قوله فتركيب آخر يوهم أن ابن مالك[٣] وابن يعيش[٤] وغيرهما قائلون: بأنَّ نحو زيد قام هو، وزيد قام أبوه تركيب واحد مع اختلاف المسند إليه، [ولا يظن بهم ذلك إلا أن يقع النظر عن خصوصية المسند إليه][٥] وليس كذلك، والثاني أنه نفى أن يقال: قام هو على الفاعلية، والمنقول عن سيبويه[٦] أنه أجاز في (هو) من قوله تعالى: ﴿أَن يُمِلَّ هُوَ﴾ [البقرة:٢٨٢]، كونه

---

(١) تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لابن الوردي (ص:٧٩)، وفيه: «ولم يذكر الشيخ في الألفية اسم الفعل ولو قال بدل البيت نحو قولي:.......... لعم اسم الفعل المذكور».

(٢) شرح التصريح على التوضيح (١/ ١٠٢).

(٣) شرح التسهيل (١/ ١٦٦).

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١٠٨، ١٠٩).

(٥) ما بين المعقوفتين لم يذكر بالمخطوط، والمثبت من شرح التصريح على التوضيح (١/ ١٠٢).

(٦) ذكره المرادي منسوبا لسيبويه حيث قال: «وقد نص سيبويه على أنه لا يجوز: قام أنا بمعنى قمت، وقال الجرمي: يجوز في الشعر قام أنا وقام هو، وهو صحيح؛ لأنه يجوز إقامة المنفصل مقام المتصل للضرورة، وحكى عن المبرد أنه أجاز ذلك في الشعر وغيره على معنى الحصر فقام أنا بمعنى ما قام إلا أنا لكن قد أجاز سيبويه في نحو: مررت برجل مكرمك وجهين: **أحدهما**

فاعلا أو توكيدا، وكذلك إذا أبرز الضمير حيث جرى الوصف على غير من هو له يكون فاعلا باتفاق البصريين والكوفيين قال: والنظر الجيد أن يقال ما ذهب إليه ابن مالك وابن يعيش [٣٦/ ب] وغيرهما مشكل؛ لأنه لا يخلو إما أن يريدوا بجواز الاستتار أنه يجوز إبراز الضمير متصلا أو منفصلا، فالأول متعذر، والثاني مخالف لما أَصَّلُوهُ من القواعد، وهو أنه إذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال إلا فيما يستثنى، وليس هذا منه»[1]، انتهى ملخصا. قوله **(فإنه لا يقال قام هو)** الخ، قال ابن الصائغ: «تفسيرهم الواجب الاستتار بما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير بارز يدفع النظر»، انتهى، نقله عنه النكت، وبه أجاب ابن قاسم في الحاشية، ولم يعزه فأوهم الإشكال. قوله في المتن:

أن يكون توكيدا للضمير المستكن، والآخر: أن يكون فاعلا بـ(مكرم)». شرح التسهيل للمرادي (ص:١٤٠، ١٤١)، وانظر أيضا الكتاب (٢/ ٣٥٠)، والمقتضب (٣/ ٢١٢)، والتذييل والتكميل (٢/ ١٣٣). ولم أعثر على هذه الآية بكتاب سيبويه، وقد نسب ذلك الرأي لسيبويه في التذييل والتكميل (٤/ ١٦)، والارتشاف (٣/ ١١١١)، وتمهيد القواعد (٢/ ٩٦٤،٩٦١)، وشرح التصريح (١/ ١٠٢)، والتونسي في حاشيته على الأشموني (١/ ١١٥)، والصبان في حاشيته على الأشموني (١/ ١٩٨). ولعل أقرب ما ذكره سيبويه لذلك قوله في الكتاب (٢/ ٣٥٠): «ولا يقع أنا في موضع التاء التي في فَعَلْتُ، لا يجوز أن تقول فعلَ أنا؛ لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا»، وقوله في الكتاب (٢/ ٣٨٦): «فإن أردت أن تبدل من المرفوع قلت: فعلتَ أنت، وفعلَ هو، فأنت وهو وأخواتها نظائر إياه في النصب، واعلم أن هذا المضمر يجوز أن يكون بدلا من المظهر وليس بمنزلته في أن يكون وصفا له... وكذلك أنت وهو وأخواتها في الرفع».

(١) شرح التصريح على التوضيح (١/ ١٠٢).

....والتفريـعُ لـيس مُشـكِلا[١]

الخ، قيل قال في الأول والفروع، وقال في الثاني والتفريع تفنُّنًا في العبارة، وقال بعض المغاربة بل معناه الحكمة هي أنه ذكر أولا أصولا ثلاثة فناسب مقابلتها بالفروع بخلافه في الثاني حيث لم يذكر إلا أصلا واحدا فالمناسب أن يقابله بالفرع لكن لم يساعده النظم على ذلك فعبر عنه بالتفريع، انتهى وهي نكتة لطيفة. قوله (**أو خطاب أو غيبة**)[٢] الخ، «استشكل بأن الضمير على ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب و(إِيَّا) على حدتها لا تدل على ذلك، وأجيب بأنها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة، فعند الاحتياج إلى التمييز أردف بحروف تدل على المعنى المراد، كما أردف الفعل المسند إلى المؤنث بتاء التأنيث» انتهى من التصريح،

---

(١) تمام بيت الألفية:

وَذُو انتِصَــــابٍ فِي انفِصَـــالٍ جُعِـــلا إِيَّـــايَ وَالتَّفْرِيـــعُ لَـــيسَ مُشْـــكِلا

(٢) كلام الأشموني هنا عن الخلاف في (إيا) وقد اختلفَ النَّحويّونَ في (إِيَّاكَ) فذَهَبَ الخليل إلى أن (إِيَّا) اسمٌ مُضْمَرٌ مضافٌ إلى الكافِ وحُكِيَ عن المازِنِي مِثْلُ قولِ الخليل، ونسب إلى الأَخْفَشِ أن(إِيَّا) اسمٌ مُفْرَدٌ مُضْمَرٌ يَتَغَيَّرُ آخِرُه كما يَتَغَيَّرُ أواخِرُ المُضمَرَاتِ لاختلافِ أعدادِ المُضْمَرِينَ، والكافَ في إِيَّاكَ كالتي في (ذلك) تدل على الخطَابِ فَقَطْ مُجَرَّدَةٌ من كَوْنِها علامةً لِلضَّمِيرِ، وحكى ابنُ كَيْسَانَ قالَ بعضُ النَّحْوِيينَ (إِيَّاك) بكمالِها اسمٌ، وإِيَّا عِمادٌ لها لأنَّها لا تَقُومُ بأنفُسِها وقالَ بعضُهُم (إِيَّا) اسمٌ مُبْهَمٌ يُكْنَى به عن المَنصُوبِ وجُعِلَتِ الكافُ والهاءُ والياءُ بَيَانًا عن المَقْصُودِ لِيُعْلَمَ المُخَاطَبُ من الغائِبِ ولا مَوْضِعَ لها من الإعرابِ كالكافِ في ذلكَ وأَرَأَيتكَ وهذا هو مَذْهَبُ أبي الحَسَنِ الأَخْفَشِ، وقال أبو إِسْحاقَ الزَّجَّاجُ الكافُ في (إِيَّاكَ) في مَوضع جَرٍّ بإضافَةِ إِيَّا إِلَيْها إلا أنه ظاهِرٌ يُضافُ إلى سائرِ المُضْمَراتِ، واختار ابنُ جِنِّي قولِ أبي الحَسَنِ الأَخفَشِ وضعف رأي الآخرين. الخصائص (٢/ ١٨٩)، وسر الصناعة (١/ ٣١٧:٣١٣- ٢/ ٥٧١)، والمحكم والمحيط الأعظم (١٠/ ٥٩٥)، وشرح التسهيل (١/ ١٤٥)، التذيل والتكميل (٢/ ٢٠٧)، وتمهيد القواعد (١/ ٥٠٨).

ثم قال بعد نقل على مذهب سيبويه هذا ومقابله على مذاهب ثلاثة[١]: أحدها ما ذهب إليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين، واختاره أبو حيان أن اللواحق هي الضمائر، وكلمة (إيا) عماد أي زائد يعتمد عليها لواحقها ليتميز به الضمير المنفصل من الضمير المتصل، ثم قال بعد نقله مذهب الخليل، الثالث ما ذهب إليه الزجاجي أن (إيَّا) اسم ظاهر لا ضمير واللواحق له ضمائر أضيف (إيا) إليها، فهي في محل خفض بالإضافة، انتهى المقصود. قوله [٣٧/ أ] **(واختاره الناظم)** الخ، يعني أيضا وعبارة التصريح: «الثاني: ما ذهب إليه الخليل وجمع واختاره ابن مالك أن (إيا) ضمير مضاف إلى ما بعده، فإن ما بعده ضمير أيضا في محل خفض بإضافة (إيا) إليه»[٢] انتهى، والظاهر أن الإضافة فيهما حينئذ من إضافة الخاص للعام بدليل جعلهم مشتركا، والكاف أوالياء أو الهاء على كونها حروفا قبيل قرينة المشترك كقوله (إذا تأتي) الخ، أي أمكن إمكانا جاريا على قانون اللغة. قوله **(والمتصل أخصر)** الخ، فإن الإتيان به متعين لا أولى فقط كما قد يتوهم. قوله **(لضرورة نظم)** الخ، قد تقرر أن في تفسير الضرورة طريقين أحديهما ما ليس للشاعر عنه مندوحة، والثانية بما وقع في الشعر، والأولى طريقة المصنف، ولما رأى الشارح كلام المصنف هنا لا يناسب طريقته حوله إلى ما ترى، فإن المتن يقتضي أنه عند الضرورة يمكن الإتيان بكل منهما لكن عدل عن الاتصال إلى الانفصال مع أنه كان للشاعر عنه مندوحة بارتكاب الاتصال الذي هو الأصل حيث كان

---

(١) انظر الحاشية السابقة.

(٢) شرح التصريح (١/ ١٠٣، ١٠٤).

ممكنا، فحوله الشارح إلى أن المراد أنه لا يعدل عن الاتصال إلا حيث لم يتأتِ، وذلك شروط بضرورة نظم الخ ما ذكره فتدبر. قوله:

وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ....... ....[1]

الخ، قال في التصريح: «ومعنى البيت [الأول] على ما قاله ابن كيسان[2] ما صحبت قوما بعد قومي، فذكرت لهم قومي إلا بَالَغُوا في الثناء عليهم حتي يزيدوا قومي حُبًّا إليَّ، ويدل عليه أنه وجد في أصل قصيدته:

لَمْ أَلْقَ بَعْدَهُمُ حَيًّا فَأَخْبُرَهُمْ إِلَّا.........................[3]

---

(١) تمامه:

وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمُ

لزياد بن منقذ «المرار العدوي»، ويروى: (لم ألق بعدهمُ حَيًّا فأَخْبُرَهُمْ) سر الصناعة (١/ ٢٧١)، والحماسة بترتيب الأعلم الشنتمري (٢/ ٣٣٥)، والعقد الفريد (٢/ ٢٤٧)، وشرح التسهيل (١/ ١٥٦)، والتذييل والتكميل (٢/ ٢٤٨)، والمغني (١٩٥)، وتمهيد القواعد (١/ ٥٣٨)، وحاشية الشمني على المغني (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام) (١/ ٢٩٢، ٢٩٣)، ويروى (فأَخْبُرَهم) بالنصب كما يروى بالرفع، وشاهده (يزيدُهم) فأصله يزيدون أنفسهم، ثم صار يزيدونهم، ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة، وأخره عن ضمير المفعول ظنا أن الضميرين لمسمى واحد.

(٢) لم أعثر عليه في مؤلفاته المطبوعة، ولعله في أحد مؤلفاته المفقودة، أو التي لم تطبع.

(٣) تمامه:

لَمْ أَلْقَ بَعْدَهُمُ حَيًّا فَأَخْبُرَهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمُ

وهي رواية أخرى للبيت السابق، وقد علق الشمني على هذه الرواية فقال: «ويشهد للأول أنه يروى فأَخْبُرَهُمْ»، وزعم بعض من فسر الضرورة: «بما ليس للشاعر عنه مندوحة» أن هذا ليس بضرورة لتمكن قائله من أن يقول:

إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمُ ....

الخ، ويحتمل أن المعنى: وما أصاحب قوما بعدي فذكرت لهم قومي إلا بالغوا في محبتي وإكرامي لما يرونه من صراحة نسبي ومن مكرمات قومي، ولولا ما وجد في قصيدته مما نقلناه لاحتمل ما أشار إليه ابن مالك من أن الأصل: أن لا يزيدون أنفسهم حبا، فحذف المضاف وفصل ضمير الفاعل، واحتمل أيضا أن المعنى ما صحبت [٣٧ب] قوما فذكرتهم لغيرهم إلا يزيدهم ذلك الغير حبا إلى، ويحتمل ولو بالنظر إليه أن المعنى ما صحبت قوما غير قومي فذكرتهم لقومي إلا يزيدهم قومي حُبًّا إليَّ. قوله (فأذكرُهم) الخ، يجوز في (فأذكرُهم) النصب في جواب النفي[1]، والرفع بالعطف على (أُصَاحِبُ) كما نقل عن ابن هشام، والعجب أنه وجد بخطه: أنه يتعين الرفع لانتقاض النفي بـ(إلا)، وقال الشمني: «إنَّ النفي إنما انتقض بالنسبة للمعمول»[2]، فليتدبر في المقام، ولينظر هل ما أشار إليه الشمني أن الانتقاض لايضر إلا إذا كان بالنسبة للعامل والمعمول. قوله:

= ويكون الضمير المنفصل توكيدا للفاعل، ورده الناظم يعني ابن مالك بأنه يقتضي كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمى واحد، وإنما يجوز ذلك في باب ظن وهذا سهو لأن الضميرين مختلف أو ضمير الفاعل راجع لقوم وضمير المفعول راجع لقومه الممدوحين، ويحتمل عندي أن يكون فاعل (يَزيد) ضمير الذكر ويكون هم المنفصل توكيدا لـ(هم) المتصل لأنه يجوز أن يؤكد بالمرفوع المنفصل كل متصل فلا يكون في البيت شاهد» حاشية الشمني على المغني (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام) (١/ ٢٩٣). ومخطوط الدرر السنية على شرح الألفية للشيخ زكريا الأنصاري اللوحة (٢٢).

(١) أي النصب بـ(أن) مضمرة وجوبا بعد فاء السببية في جواب النفي المحض، والرفع على أن النفي انتقض بإلا .

(٢) حاشية الشمني على مغني اللبيب (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام) (١/ ٢٩٣).

بالباعـــث الـــوارث.......... ....[1]

الخ، «قوله (بالباعث) متعلقة بـ(حلفت) في البيت قبله[2]، و(الباعث): هو الذي يبعث الأموات ويحييهم، والوارث: من ترجع إليه الأَمْلَاك لفناء الـمُلَّاك، و(الأموات) إما مجرور بإضافة (الباعث) أو (الوارث) إليه على حد قولهم:

.... بَـيْنَ ذِرَاعَـي وجَبْهَـةِ الأَسَـدِ[3]

---

(١) تمامه:

بالبَاعِثِ الوَارِثِ الأموَاتَ قـد ضَـمِنَتْ إيّـــاهم الأرضُ في دَهْـــر الـــدَّهَارِير

للفرزدق في ديوانه (١/ ٣٦١)، وشرح التسهيل (١/ ١٥٦)، وشرح ابن عقيل (١/ ١٠١، ١٠٨)، وتمهيد القواعد (١/ ٥٣٧)، الدهارير: الزمن الماضي وهو جمع لا مفرد له من لفظه، ويجوز في (الأموات) الجر والنصب الجر على أنه مضاف إليه والمضاف هو الباعث والوارث ونظيره «قطع اللهُ يدَ ورجلَ مَنْ قَالَهَا» أي يد من قالها ورجل من قالها، والنصب على المفعولية لـ(وارث)، وأعمل الوصف الأول (الباعث) في ضميره، ثم حذف ضميره لكونه فضلة، وشاهده قوله (ضمنت إياهم) حيث عدل عن وصل الضمير بالفعل (ضمن) إلى فصله للضرورة ولو وصله لقال: قد ضَمِنَتْهم الأرضُ.

(٢) البيت هو:

إنّي حَلَفْــتُ وَلَمْ أَحلِــف عَــلى فَنَــدٍ فِنــاءَ بَيْــتٍ مِــنَ الســاعِينَ مَعمــورِ

ديوان الفرزدق (١/ ٣٦١).

(٣) صدره:

يـــا مَـــنْ رَأَى عَارِضًـــا أُسَرُّ بـــه ....

ويروى: (عارضا أكفكفه)، الكتاب (١/ ١٨٠)، والمقتضب (٤/ ٢٢٩)، والخصائص (٢/ ٤٠٧، ٤٠٨). والمغني (٤٩٨، ٨٠٩)، وشاهده قوله (بين ذِرَاعَي وَجَبْهَةِ الأسدِ) حيث اجتمع اسمان مضاف إليهما فحذف المضاف إليه الأول استغناءً عنه بالثاني، والتقدير بين ذراعي الأسد وجبهته، والبيت به شاهد آخر في قوله (يا مَنْ) حيث استعملت (يا) للنداء و(مَنْ) منادى، وقيل (مَنْ) استفهامية والمنادى محذوف والتقدير: ياقومي أو يا إخوتي: مَنْ رَأَى.

أو منصوب بـ(الوارث) على أن الوصفين تنازعاه، وأعمل الثاني، و(ضمنت): اشتملت عليهم أو تكفلت بأبدانهم، و(الدهارير) بمعنى الشدائد»، انتهى ملخصا من التصريح[(١)]. قوله (أوكونه) أي المنفصل محصورا، أي: فيه، انتهى. قوله:

أَنَــا الذَّائِــدُ الحَــامِي........ ....[(٢)]

الخ، «الذائد بذال معجمة أوله ومهملة آخره من ذاد يزود إذا منع، أو من الذود وهو الطرد، ويقال: رجل ذائد أي حامي الحقيقة، والحامي هنا تفسير الزائد وهو اسم فاعل من الحماية وهي الدفع و(الذِّمَار) بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم وهو ما لزم الشخص حفظه مما وراه ويتعلق به، و(الأحساب) جمع حسَب بفتح السين مأخوذ من الحساب كأنهم يحسبون مناقبهم ويعدونها عند المفاخرة قاله [التجاني][(٣)] في تحفة العروس»[(٤)]، انتهى من التصريح. وقال تبعا للسعد[(٥)] في مختصره، «ولما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره إذ لو قال: وإنما أدافع عن أحسابهم [٣٨/ أ] لصار المعنى إنما يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وهو ليس بمقصود، ولا يجوز أن يقال إنه محمول على

---

(١) شرح التصريح (١/ ١٠٦).

(٢) تمامه:

أَنَــا الذَّائِــدُ الحَــامِي الــذِّمَارَ وَإِنَــما ... يُــدافِعُ عَــن أَحسَــابِهِم أَنَــا أَو مِــثلي

والبيت للفرزدق في ديوانه (٢/ ٣١٥)، وفيه (أنا الضامن الراعي عليهم وإنما)، وشرح التصريح (١/ ١٠٧)، والأشموني (١/ ١١٦)، وشاهده فصل الضمير في (أنا) لوقوعه محصورا فيه بـ(إنما).

(٣) زيادة من شرح التصريح (١/ ١٠٦).

(٤) شرح التصريح (١/ ١٠٤، ١٠٥).

(٥) زيادة من شرح التصريح (١/ ١٠٦).

الضرورة لأنه كان يصح أن يقال: إنما أدافع عن أحسابهم أنا، على أن يكون (أنا) تأكيدا، وليست (ما) موصولة اسم (إن)، و(أنا) خبرها؛ إذ لا ضرورة في العدول عن لفظ (من) إلى لفظ (ما) «انتهى. وقوله[١] (ولا يصح حمله على الضرورة) مبني منه على أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة وهي طريقة ابن مالك[٢]، أما على طريقة غيره القائل بأن الضرورة ما وقع في الشعر فلا يتم له ما قاله» انتهى. قوله في المتن:

وَصِـــــــلْ............ ....[٣]

الخ، استمر على وصفه، أو إيت به ضميرَ وصل ابتداءً، وقوله:

......أَوِ افْصِـــــلْ........ ....

أي إيت بضمير فصل مكانه ق س. قوله ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾ [الأنفال:٤٣]، الآية في الاستشهاد بهذه الآية نظر إذ الفعل فيها ناسخ لأن (رأى) الحلمية من النواسخ، وقد قيد العامل أولا بكونه غير ناسخ، ولا يصح أن يقال المراد بالناسخ المحترز عنه ما أصل مفعولية المبتدأ والخبر إذ هو هنا كذلك لأن (هم) مفعول أول و(قليلا) مفعوله الثاني، وأصلهما المبتدأ والخبر. قوله:

.... وَمَنْعُكَهـا بِشَـــيءٍ.........[٤]

---

(١) أي قول السعد التفتازاني.

(٢) شرح التسهيل (١/ ٤٣)، شرح الكافية الشافية (١/ ١٢٥) المقدمة، (٣٠٠، ٣٠١).

(٣) تمام بيت الألفية:

وَصِـلْ أوِ افْصِـلْ هَـاءَ سَلْنِيهِ وَمَـا ... أشْـبَهَهُ في كُنْتُـهُ الخُلْـفُ انْتَمَـى

(٤) تمامه:

فـلا تَطْمَـعْ أَبَيْـتَ اللعـنَ فِيهـا ... وَمَنْعُكَهـا بشَـيءٍ يُسْـتَطَاعُ

الخ، أي إعطائك سببا غير سَكَاب[1]، و«(منع) مصدر رفع بالابتداء مضاف لمفعوله الأول وهو الكاف، والهاء مفعوله الثاني، والفاعل محذوف، والأصل ومنعيكها، انتهى زكريا[2] أيضا «ومنعكها الخ، هو مبتدأ، وقوله (يستطاع) خبر» انتهى. قوله (**كنته وبابه**) الخ، يجوز أن يكون المراد في باب كنته بمعنى في باب خبر (كان) وأخواتها، وما بلفظ الماضي من ذلك، وما بلفظ غيره، فإنه قد يطلق بأن (كان) بهذا المعنى، والشائع على الألسنة ضم التاء، ولا مانع من فتحها وكسرها، وفتح الياء من (خلتنيه)، ومانع من غيره ق س. قوله أيضا (**وفي ها كنته**) الخ، تبع فيه الشاطبي[3] فإنه أراد: (وفي كنته)، فحذف حرف العطف، قال وهو على حذف مضاف تقديره: وفي ها كنته؛ لأن الكلام [٣٨/ ب] إنما وقع في الهاء، وليس الكلام في نفس (كنته)، ولا في ضميريه جميعا لكنه حذف ذلك المضاف لتقدم الكلام في مثله وهو هاء (سلنيه) الخ، انتهى، وينبغي ألا يخص بالهاء؛ إذ لا يظهر امتناع أن يقال مثلا: الصديق أنا كنتك، أو كنت إياك، أو كنتي، أو كنت إياه، فليراجع ق س. قوله (**أيضا وفي ها كنته**) الخ، وهل يدخل في أخوات كان كاد وأخواتها، فيقال كدته، أو كدت إياه، أو عسيته، أو عسيت إياه، وهكذا فيه نظر، ولا يبعد الدخول، ثم رأيت ما يأتي في الخامس يعني الوجه الخامس من الوجوه التي أوردها الشاطبي[4] على الناظم

= والبيت للقحيف العجلي في المغني (١٤٩)، والخزانة (٥/ ٢٩٧) الشاهد (٣٨٨)، والأشموني (١/ ١١٨)، وشاهده (ومنعكها) حيث وصل ثاني ضميرين عاملهما اسم واحد وهذا ضعيف، والقياس ومنعك إياها، والبيت به شاهد آخر في قوله (بشيءٍ) حيث دخلت الباء الزائدة على الخبر.

(١) سَكَابُ: اسم فرس الشاعر، قال:

أبيتَ اللعنَ إنَّ سَكَابَ عِلْقٌ ... نَفِيسٌ لا يُعَارُ ولا يُبَاعُ

(٢) مخطوط الدرر السنية شرح الألفية للشيخ زكريا الأنصاري، اللوحة رقم (٢٢).

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (١/ ٣٠١).

(٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (١/ ٣٠١).

من أن خبر (عسى) لا يكون إلا ضميرا، انتهى كلام ق س، وهذا عجيب، فإن في المغني[1] أن خبر كاد وأخواتها لا يكون إلا فعلا مضارعا إلا في ندور فلا وجه للتردد لأن الكلام غير النادر، ولا حاجة للتمسك في شيء في المتن بكلام الشاطبي. قوله:

.... بِلِبَانِهَا[2]

الخ، اللِّبان بالكسر كالرِّضاع، يقال هذا أخوه بلِبان أُمِّه، ولا يقال بلَبنِ أُمِّه، انتهى زكريا[3]. قوله **(وأما الاتصال في باب خال)** الخ، كان الأحسن في السبك أن يقول: ومن الاتصال في باب خلتنيه وظننتكه، ومنه قول الشاعر الخ. قوله **(خبر في الأصل وحق الخبر)** الخ، ولا يرد عليه أن الأول فيهما مبتدأ، وحقه الانفصال لقول الرضي: وجب أولهما لقربه من الفعل، فالأول في الثاني الانفصال رعاية لأصل. قوله:

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ....... ....[4]

---

(١) المغني (ص:٧٥٣).

(٢) تمامه:

فَإِنْ لا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

والبيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه برواية ابن جني (٣٠٦) وفيه (أخ)، والكتاب (١/ ٤٦)، والمقتضب (٣/ ٩٨)، والأصول (١/ ٩١)، وأخوها: نبيذ الزبيب أي أخو الخمر.

(٣) مخطوط الدرر السنية على شرح الألفية، لزكريا الأنصاري، اللوحة [٢٢/ ب-٢٣/ أ].

(٤) تمامه:

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ العَهْدِ وَالإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص:٦٤)، وشرح الكتاب للسيرافي (٣/ ١١٨)، وشرح ابن الناظم (ص:٤٠)، وتعليق الفرائد (٢/ ١٠٠)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني الشاهد الرابع والستون.

الخ، اللام فيه هي الداخلة على إرادة الشرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا الموطئة، والموطئة:

....أَرْجَاءُ صَدْرِكَ....[1]

الخ، الأرجاء جمع رجا كعصا الناحية، والأضغان بفتح الهمزة جمع ضِغن بكسر الضاد الحقد، والإحَن بكسر الهمزة جمع إحنة بمعناه زكريا[2]. قوله (في الأبواب الثلاثة) الخ، أي لا في غيرها وإن لم يتقدم له ذكر، ولا في بعضها كما نبه عليه [٣٩/ أ] ق س. قوله في المتن:

وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ ....[3]

الخ، من فوائده التنصيص على تقييد باب سلنيه بتقديم الأعرف فإن مجرد قوله (وما أشبهه) لا يفيده صريحا لجواز أن لا يعتبر في الشبه تقديم الأعرف،

---

(١) تمامه:

أخي حَسِبْتُكَ إيَّاه وقد مُلِئَتْ أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بالأَضْغَانِ والإِحَنِ

لايعلم قائله، والبيت في شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٥٥)، والتذييل والتكميل (٢/ ٢٣٩)، وتمهيد القواعد (١/ ٥٣٢)، شرح ابن الناظم على الألفية (ص:٤١)، المقاصد النحوية الشاهد رقم (٥٣)، وشاهده قوله: «حسبتك إياه»، فقد اجتمع ضميران، والعامل فيهما ناسخ، ولم يقل الشاعر حسبتكه، واختار ابن مالك في الألفية الاتصال؛ لأنه الأصل، واختار في التسهيل الانفصال والجمهور اختاروا فيه الانفصال. واختار سيبويه وطائفة الانفصال، نظرًا إلى أنه خبر في الأصل، ولأن الضمير الثاني خبر في الأصل وحق الخبر الانفصال، وكلاهما مسموع. الكتاب (٢/ ٣٦٥).

(٢) مخطوط الدرر السنية على شرح الألفية للشيخ زكريا الأنصاري اللوحة رقم (٢٣).

(٣) قال ابن مالك:

وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

فأفاد هذا البيت ذلك التقييد صريحا؛ لأنه أفاد وجوب تقديم الأخص عند الاتصال، وذلك صريح في أن جواز الوجهين مشروط بتقديم الأخص لتوقف أحد الوجهين وهو الاتصال عليه كما أفاد ذلك البيت، أيضا مفهوم ذلك التقيد وهو أنه إذا تقدم غير الأخص وجب الاتصال فقد أفاد التصريح بذلك التقييد وبيان مفهومه، انتهى حاشيته. قوله **(سلني إياه وسله إياي)** الخ، قال شيخنا ع ش[1] لعل التخيير ما لم يلتبس كما إذا قال العبد سلني إياه، والعبد سله إياي، فإن الأول معناه اطلب العبد مني، والثاني معناه اطلبني منه، أو يقال: إن هذا غير منظور إليه لأنه من جهة المعنى، أما من جهة المصانعة فلا مانع منه على أن سيبويه[2] لا يرى أن اللبس من الموانع، فتدبر. قوله **(أخص وغير مرفوع)** الخ، فيه نظر فإنه في محل رفع لأنه فاعل أضيف إليه المصدر وأجيب بأن جهة الفاعلية قد اضمحلت عند الإضافة حتى أن بعضهم صرح بأنه لا يعطف على محله بالرفع، فصح ما ذكره. قوله في المتن:

.... **وَقَــدْ يُبِــيحُ الغَيــبُ.......**[3]

الخ، غيبا وغيبة وغيابا وغيوبا ومغيبا، وحُكِيَ عن اللحَياني[4] غِيابة وغِيبا بالكسر وغِيبة بالكسر أيضا فأراد وقد تبيح الغيبة فيه وصلا، انتهى. قوله **(أي**

---

(١) عله الشيخ (علي الشبراملسي) فهو من شيوخ البهوتي، وصرح باسمه في (إعمال المصدر).

(٢) الكتاب ١/ ٢٥٠، ٢٥٨ - ٢/ ٣٥٩، وشرحه للسيرافي ٢/ ١٥١ - ٣/ ١١٤، ١١٩.

(٣) تمام بيت الألفية:

وَفِي اتِّحَـــادِ الرُّتبَـــةِ الْـــزَمْ فَصْـــلا   وَقَـــدْ يُبِـــيحُ الغَيـــبُ فِيـــهِ وَصْـــلا

(٤) المحكم والمحيط الأعظم، والتاج (غيب).

كونهما للغيبة) الخ، كان الظاهر أن يقول أي وجود ضمير غيبة حتى يكون لقول المصنف فيه أي في اتحاد الرتبة فائدة، وعلى تفسير الشارح يصير قول المصنف فيه ضائعا؛ لأنه قد علم اتحاد الرتبة من كونهما ضمير غيبة نعم يحتاج إلى تأويل الغيبة بذي الغيبة أو يكون الضمير غائبا، ولا يصح إبقاؤه على ظاهره لأن المبيح للوصل ليس الغيبة بل وجود ضمير الغيبة فتنبه. قوله:

لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ......[(١)] ....

الخ، الشاهد فيه حيث اجتمع فيه ضميران والقياس في [٣٩/ ب] الثاني الانفصال نحو لضغمهما إياه، والضميران مفعولان لـ(ضغم) وهو مصدر حذف فاعله، وإن لم يحذف فاعل الفعل لأنه فرع الفعل في العمل فاغتفر فيه ما لم يغتفر في الأصل»[(٢)]، انتهى زكريا. قوله **(قال فإن اتفقا في الغيبة)** الخ، قال ابن الوردي: «فلو كان أبدل قوله:

وفي اتحاد الرتبة...... ....

البيت بقوله:

وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ افْصِلْ ويَقِلّ ... في الغَيْبِ وَصْلٌ لاخْتِلافٍ قَدْ

لكان أوفى بالمعنى»[(٣)]، ولهذا زاد بعضهم بيتا فقال:

---

(١) تمامه:

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضِغْمَةٍ ... لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُهَا

والبيت في الأشموني (١/ ١٢١)، لمغلس بن لقيط شاعر جاهلي من قصيدة في الرثاء.

(٢) مخطوط الدرر السنية شرح الألفية للشيخ زكريا الأنصاري اللوحة رقم (٢٣).

(٣) انظر تحرير الخصاصة على شرح الخلاصة لابن الوردي (ص: ١٣٥).

مَعَ اخْتِلافِ مَا، وَنَحْوَ ضَـمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ الضَّرُورةُ اقْتَضَتْ[(١)]

وهو غَيرُ حَسَنٍ لأمورٍ وذَكَرَها، راجع. قوله (**في نحو أعطا هوها**) الخ، فيه نظر إذ الواو ليست لازمة في مثل هذا المقام فالمراد بفرض وجودها.

(١) جاء البيت على هامش شرح الكافية الشافية (١/ ٢٢٩)، وأثبته ابن عقيل من الألفية في شرحه (١/ ١٠٨). ويشير ابن مالك بقوله: (ضمنت إياهم) إلى البيت الذي سبق تخريجه قريبا وهو:

بالبَاعِثِ الوَارِثِ الأموَاتِ قد ضَمِنَتْ إيّـاهم الأرضُ في دَهْـر الـدَّهَارِير

نون الوقاية

قوله في المتن:

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ........ ....[١]

الخ، في التوضيح: «هذا القيد للاحتراز عن يا المخاطبة، فإنك تقول: تَضْرِبِينَ فتكسِر لها الفعلَ، ولا يحتاجُ لنون الوقاية»[٢]، انتهى. قوله أيضا:

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ........ ....

الخ، قال ابن هشام: «هذه عبارة غير موضحة للمقصود»[٣] انتهى، قال الشيخ ابن قاسم[٤]: «يمكن أن يجاب بأن التقييد بالنفس دليل على أن المراد ياء المتكلم وذلك لأن الظاهر من التقييد عدم إرادته يا النفس المعنى الأعم من المتكلم والمخاطب، وإلا فكان الظاهر ترك التقييد لعدم الحاجة إليه، وعلى ذلك

---

(١) تمامه:

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعلِ التُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ

(٢) لم أعثر عليه في أوضح المسالك وشرح التصريح، ومخطوط حواشي ابن هشام على الألفية اللوحة رقم (٥)، وقريب منه كلام الشيخ زكريا الأنصاري في مخطوط الدرر السنية شرح الألفية اللوحة رقم (٢٣)، والشيخ يس العليمي في حاشيته على التصريح (١/ ١١٠).

(٣) لم يرد في أوضح المسالك، ولا مخطوط حواشي ابن هشام على الألفية اللوحة رقم (٥).

لم أعثر عليه بمخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني، أو مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم، ولعله في مخطوط آخر لم أصل إليه.

التقدير فالظاهر أن المراد أحدهما، وأمثلته المذكورة بقوله:

....وليسي قد نظم

وليتني فشا....... ....[1]

الخ، قرينة على إرادة ياء المتكلم لأن الياء في هذه الأمثلة ياء المتكلم لا غير، فليتأمل، ففيه نظر لأنه يجوز أن يريد ياء النفس المعنى الأعم، ويكون التقييد للاحتراز عن الياء التي هي حرفٌ كياء يعصي ويرمي ق س. قوله (**إن قدرتهن أفعالا**) الخ، محل تأمل إذ متى صحبا (ما) المصدرية كانا فعلين، ودعوى كونها أحرف جر و(ما) زائدة يرده ما يأتي من أنه إنما عهدت [٤٠/ أ] زيادة (ما) بعد حروف الجر لا قبلها، وظاهر بل صريح كلام التصريح[2] أنه إن سبقتهما (ما) جاز كونهما أفعالا وحرفا، وتقدير كونهما أفعالا أرجح. قوله (**وعليه رجلا لَيْسَني**)[3] الخ، أي ليلزم رجلا غيري، ثم إن كلامَ ابن هشام المنقولَ في النكت صريحٌ في أن الرواية (ليسي) بحذف النون، فليراجع. قوله (**وأما نحو: ﴿تَأْمُرُونِي﴾**[4] [الزُّمَر:٦٤]، الخ، بكسر مخففا في إحدى القراءتين. قوله (**وقال الناظم بل لأنها تقي اللبس**) الخ، عبارته: «بل لأنها تقي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث لو قيل أكرمني،

---

(١) تمامها:

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ التُزِمْ ... نُونُ وِقَايَةٍ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ

وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتِي نَدَرَا ... وَمَع لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرَا

(٢) شرح التصريح على التوضيح (١/ ١١٠).

(٣) انظر مخطوط شرح أوضح المسالك للشنواني اللوحة (٢١٣/ ب).

(٤) قرأ ابن عامر وابن ذكوان (تأمرونِي) بنون واحدة مكسورة بعدها ياء ساكنة، ونسب لهما أيضا قراءة (تَأْمُرُنَنِي) على الأصل، وقرأ نافع وأبو جعفر وابن ذكوان في رواية وابن هارون عن الأخفش وابن عامر في رواية (تأمرونَي) بنون واحدة مخففة وحذف الأخرى على خلاف في

ومن التباس ياء المخاطبة بياء المتكلم فيه، ومن التباس الاسم بالفعل في نحو ضربني، إذ الضرب اسم للفعل، وقد لحق الكسر الفعل في نحو أكرمني ولم يبال به»[١]، انتهى. قوله (**ثم حمل الماضي والمضارع**) الخ، ظاهره أنه لا لبس في الفعل الماضي مع أنه يلتبس في نحو: «ضَرْبي نوعٌ منَ العسلِ» بضربني مع أنه في كلام المصنف (ابن مالك) كما سبق نقله عنه، وتقدم أنه لم يبال به، انتهى. قوله (**وقال الفراء**[٢] **يجوز ليتي**) الخ، ووافقه المصنف في سبك المنظوم[٣]، وكلامه وإن أوهم أنهما عنده على السواء يتوقف فيه إذ هو مقابل القول بأنه ضرورة وهو قول سيبويه وتبعه الناظم أيضا فتحصل للناظم قولان أنه نادر أو ضرورة وهو غرض الشارح حيث حمل كلامه هنا على أنه ضرورة، وفيه نظر وكان الظاهر أن يبين أن للمصنف قولين: هذا أحدهما، فتدبر. قوله في المتن:

.... **مِنِّـــي وعَنِّـــي**............[٤]

الخ، ضبط بعضهم نون (مِنِّي) بالتخفيف ونون (عَنِّي) بالتشديد قال: لأنه لا يستقيم الوزن إلا به، فإنه في حيز المنع بل يلزم على ضبطه دخول زحاف في

= تحديد المحذوفة، وقراءة الجمهور: (تَأْمُرُونِّي) بتشديد النون مع كسرها بإدغام النون في نون الوقاية وسكون الياء، وقرأ بفتح الياء، الكشاف (٣/ ٣٩)، والبحر المحيط (٧/ ٤٣٩)، والاتحاف (٣٧٦، ٣٧٧). والنشر (٢/ ٣٦٤).

(١) شرح التسهيل (١/ ١٣٥)، والتذييل والتكميل (٢/ ١٨١)، والهمع (١/ ٢٥٥)، وتمهيد القاعد (١/ ٤٨٦)، ومعاني النحو (١/ ٦٨).

(٢) نسب ذلك للفراء في مخطوط حاشية العبادي على الألفية اللوحة رقم (١١).

(٣) سبك المنظوم وفك المخنوم لابن مالك (ص: ٧٨).

(٤) تمام بيت الألفية:

فِي البَاقِيَـــاتِ وَاضْـــطِرَارًا خَفَّفَـــا   مِنِّـى وعَنِّـى بَعْـضُ مَـنْ قَـدْ سَـلَفَا.

النظم غير لازم على قراءتها بالتشديد وقوله (ليقيد التمثيل) مُسَلَّم لكنه يلزم عليه ظاهرا تخفيف المخفف، انتهى. قوله (**وإنما لحقت نون الوقاية «مِنْ» و«عَنْ»**) الخ، قال الشيخ ابن قاسم بعد كلام قرره: «إذا علمت ذلك علمت أن معنى كونها نون الوقاية صونها عن [٤٠/ب] الكسر في الفعل، وما أشبهه من بعض الحروف، وصونها السكون اللازم في بعض الحروف والأسماء، فاقتصارهم في بيان وجه التسمية على أنها تقي الفعل عن الكسر؛ إما لأنه هو المقصود بالذات في هذا المقام، أولكفاية ذلك في وجه التسمية»(١) انتهى. قوله في المتن:

وفي لَــــــدُنِّي............. ....(٢)

الخ، لا يجوز أن تكون نون (لَدُنِّي) نون الوقاية لأن (لَدُن) متحرك الآخر، والنون من (لَدُنِّي) وإخواته إنما جيء بها لصون أواخرها عن زوال السكون، فلا حظ فيها آخره متحرك، وإنما يقال في (لَدُ) مضافة إلى الياء (لَدَى) نص على ذاك سيبويه(٣). قوله (**ومنه قراءة نافع**)(٤) الخ، أي وأبي بكر وعاصم. قوله (**بمعنى**

---

(١) مخطوط حواشي ابن قاسم العبادي على الألفية اللوحة رقم ١١، ونسخة أخرى اللوحة رقم ٧٢٧١، والنقل بالمعنى وليس نصا.

(٢) تمام بيت الألفية:

وَفِي لَـــــدُنِّي لَـــــدُنِي قَـــــلَّ وَفِي ... قَـدْنِي وَقطْنِـى الحَـذفُ أيضًـا قَـدْ يَفِـى

(٣) الكتاب ٢/ ٢٧٣.

(٤) يقصد قراءة: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِي عُذْرًا﴾ [الكهف:٧٦]، بتخفيف النون وضم الدال وقد حذفت نون الوقاية لأن الأصل في الأسماء إذا أضيفت إلى ياء المتكلم لا تلحقها نون الوقاية، وقيل: يحتمل أن تكون في الأصل (لَدُ) وهي لغة في (لَدُن) والنون المذكورة في القراءة هي نون الوقاية ولا حذف فيها، وقد قرأ بها نافع وأبو بكر عن عاصم وأبو جعفر وحماد والمفضل والأصبهاني

حسب في اللغتين) الخ، راجع لهما واحترز به عن (قد) بمعنى اسم الفعل، أي: اكفيني، فيلزمها حال اتصال الياء بها نون الوقاية وعن (قد) الحرفية إذ لا يتصل بها ياء المتكلم، واحترز أيضا بـ(قط) بمعنى حسب عن (قط) بمعنى اسم الفعل، فيلزمها نون الوقاية وعن (قط) الظرفية إذ لاتتصل بها ياء المتكلم، انظر زكريا[(١)].

قوله **(ومنه قوله جامعا[(٢)])** الخ، تعقب بأن الثاني لا شاهد فيه على حذف النون لجواز أن يكون صلة (قد)، ثم لحق به ياء القافية، وكسرت الدال للساكنين زكريا[(٣)]، أو يقال: كسرت الدال لمناسبة الياء[(٤)]، انتهى. قوله:

.... **مَهْـــلاً رُوَيْـــدًا**............[(٥)]

= والأعشى، وقراءة الجمهور(لَدُنِّي) بتشديد النون، السبعة (٣٩٦)، والبحر المحيط (٦/ ١٥١)، الإتحاف (٢٩٣).

(١) مخطوط الدرر السنية شرح الألفية للشيخ زكريا الأنصاري اللوحة رقم ٢٤، ٢٥.

(٢) أي جامعا بين اللغتين في قدني وقدي في قول حميد بن الأرقط:

قَـــدْنيَ مِـــن نصـــر الخبيبـــين قَـــدِي ... لـــيْسَ الإمـــامُ بالشـــحيح المُلحـــدِ

الكتاب (٢/ ٣٧١)، الأصول (٢/ ١٢٢)، الزاهر فى معانى كلمات الناس (٢/ ٢٧٠) والتذييل والتكميل (١/ ٢٦٨-٢/ ١٨٣،١٨٧)، والمغني (٢٢٦)، وشرح بن عقيل (١/ ١١٥)، وشاهده أن الشاعر جمع بين لغتي إثبات النون في (قدني) وحذفها من (قدي).

(٣) مخطوط الدرر السنية شرح الألفية للشيخ زكريا الأنصاري اللوحة رقم (٢٤، ٢٥).

(٤) مخطوط الدرر السنية شرح الألفية للشيخ زكريا الأنصاري اللوحة رقم (٢٤، ٢٥).

(٥) تمامه:

امـــتلأ الحـــوضُ وقـــال قَطْنِـــى ... مَهْـــلا رُوَيْـــدًا قَـــدْ مَـــلأْتَ بَطْنِـــى

الخصائص (١/ ٢٣)، الزاهر في معاني كلام الناس (٢/ ٢٧٠، ٣٢٣)، الأمالي الشجرية (٢/ ٣٩٤،٥١)، المخصص (٤/ ٢٣٦)، الإنصاف (١/ ١٠٧)، وشرح التسهيل (١/ ١٣٧)، واللسان (قطط) (قول) (قطن).

الخ، (مهلا) منصوب بفعل محذوف، أي: أمهل مهلا، والجملة الأخيرة للتعليل، أي: لأنك قد ملأت بطني، انتهى زكريا[(١)]. قوله (بمعنى يكفي) الخ، أي فتقول: قدني درهم، كما تقول: يكفيني درهم، وقطني درهم، كما تقول يكفيني درهم. قوله ﷺ: ﴿فَهَلْ أَنْتُم صَادِقُونِي﴾[(٢)] الخ، عبارة السيوطي: «ولا تثبت في الفاعل»[(٣)]، فلعل مراده ولا تثبت باطراد وعلى هذا فيحمل قول الشارح وقعت نون الوقاية يعني على قلة، ولا ينبغي أن يحمل منع السيوطي على الإطلاق لأن الحديث ناطق برده، وكذا ما بعده من الشواهد، فتدبر، [٤١/أ] وقال ق س قضيته يعني كلام السيوطي إذا عمل يعطي في ياء المتكلم يقال معطي؛ لأن لامه تعود وهي ياء فتدغم في ياء المتكلم، فلو أعملت في المفعولين فقضيته ذلك أن

---

(١) مخطوط الدرر السنية شرح الألفية للشيخ زكريا الأنصاري اللوحة رقم (٢٤، ٢٥).

(٢) حديث: «لما فتحت خيبر أهديت لرسول الله ﷺ شاة فيها سم، فقال رسول الله ﷺ أجمعوا لي ما كان ههنا من اليهود فجمعوا له، فقال لهم رسول الله ﷺ إني سائلكم عن شئ فهل أنتم صادقوني فيه قالوا نعم يا أبا القاسم...» السنن الكبرى للنسائي(٤/ ٤١٣)، وفي رواية: « قَالَ لَهُمْ -أي لأهل خيبر- هَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونِي عَنْ شَيْءٍ إِنْ سَأَلْتُكُمْ عَنْهُ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ: هَلْ جَعَلْتُمْ فِي هَذِهِ الشَّاةِ سُمًّا؟ فَقَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ: مَا حَمَلَكُمْ عَلَى ذَلِكَ؟ فَقَالُوا: أَرَدْنَا إِنْ كُنْتَ كَذَّابًا أَنْ نَسْتَرِيحَ مِنْكَ، وَإِنْ كُنْتَ نَبِيًّا لَمْ يَضُرَّكَ». شرح السنة للبغوي (١٤/ ٢٣). وشاهده دخول نون الوقاية على الاسم المعرب (صادقوني) المضاف لياء المتكلم والأصل في الاسم المعرب ألا تتصل به نون الوقاية. الأشموني (١/ ١٢٦)، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (١/ ١١٧).

(٣) قال السيوطي: في الباقياتِ ولَدُنْ

ولتُمنَعَـــــا.............. ....

في لَدْ وفي اسمِ فاعلٍ قد سُمِعَا.

الألفية النحوية: (ص:١١)، ما بين القوسين من زيادات السيوطي على ألفية ابن مالك.

تقول مثلا معطيك أي الذي أعطاني إياك، فحرره انتهى. وانظر هل يعضد ذانك أو مخرجيهم. قوله **(ما أحسنني إن اتقيت)** الخ، وقول الكوفيين[1]: (ما أحسني) بحذف نون الوقاية مبني على أن (أحسن) ونحوه اسم كما تقدم في كلام الشارح بخط الشوبري.

(١) التذييل والتكميل (١/ ١٦٦-٢/ ١٧٨-١٠/ ٢٤٦)، والارتشاف (٤/ ٢٠٨٦)، وأوضح المسالك (١/ ١٠٨)، تمهيد القواعد (١/ ٤٨٨)، والأشموني (١/ ١٢٢).

العلَم

مفرد ومركب، والمركب ثلاثة: مزجي وإسنادي وإضافي، وكل منهما نوعان: فالمزجي مختوم بـ(ويه)، وغير مختوم بها، والإسنادي مصرح بجزئه، ومقدر أحدهما، والإضافي في كنية، وغيرها، بخط الشوبري. قوله (العَلَم) الخ، قال السيوطي[1]: العلم ما وضع لمعين لا يتناول غيره، فإن كان للتعيين ذهنا فعلم الجنس وحكمه كمعرفة لفظا ونكرة معنى، قيل ويراد فهى اسم الجنس، والأصح أنه وضع للماهية من حيث هي أو خارجا فالشخص. قوله في المتن:

اســـــم يعـــــين........... ....[2]

الخ، هذا صادق بعلم الجنس إذا تعيينه لمسماه بغير أداةٌ كما سيصرح به لقاني[3] على التوضيح. قوله في المتن:

.... عَلَمُـــــــهُ.....................

الخ، أي على معنى (من). قوله (**والصلة**) الخ، أي على القول بأن تعريفه بالصلة لا بنفس العهد الذي في الصلة، والشارح تبع في ذلك ابن الناظم[4]. قوله

---

(١) البهجة المرضية (ص:٧٩).

(٢) تمام بيت الألفية:

اسْـــمٌ يُعَـــيِّنُ المُسَـــمَّى مُطلَقَـــا عَلَمُـــــهُ كَجَعفَــــر وَخِرْنَقَــــا

(٣) مخطوط حاشية اللقاني على أوضح المسالك اللوحة رقم (٨/ أ).

(٤) شرح ابن الناظم (ص:٤٧).

(والغيبة) الخ، فيه أن الغيبة لا تعين المسمى ق، مزاد في حاشيته على ابن الناظم انظر، «هلا جعلت القرينة تقدم المرجع ولو حكما»[1]، انتهى. قوله في المتن:

....كجعفـــــرٍ...........

الخ، وهو علم منقول من اسم النهر الصغير لرجل، وهو أيضا أبو قبيلة من عامر، وهوجعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر، وهم الجعافرة، وخِرْنِق بكسر الخاء المعجمة والنون، وهو علم منقول من ولد الأرنب لامرأة شاعرة وهي أختُ طرَفة بن العبد لأمِّه، قال أبو عبيدة: وهي خِرنِق بنت دَهقان من بني سعد [٤١/ب] بن ضُبيعة رهط الأعشى. قوله في المتن:

وَقَـــــــرَنٍ.................. ....[2]

الخ، هو علم قبيلة، ولا يخفى أنه لا يختص بالموجودين منهم حين وضعه بدليل أن إطلاقه يتناول من وجد منهم بعد الوضع على سبيل الحقيقة لا المجاز، وهذا يفضي إلى كليته؛ لأن القبيلة هي جملة الأشخاص المنسوبين لجدهم كـ(تميم)، وهذه الجملة كلية، وإن انحصرت في الخارج في فرد، وهو جملة ما وجد في الدنيا، وحينئذ لم يتميز عن علم الجنس إلا أن يقال: المرادُ بعلم الجنس ما كان مسماه فردا حقيقيا ولا ماكان مشخصا في الخارج؛ لأن مدلول اسم القبيلة ليس مشخصا في الخارج لشموله من لم يوجد في الخارج؛ لأنه حين وضعه لم يكن جميع أجزاء معناه في الخارج، فلا يكون المجموع في الخارج مما يقع في عبارتهم أن

---

(١) انظر مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم، اللوحة رقم (٧٢٧٢/ أ)، بتصرف يسير، وكرر في مخطوط حاشية العبادي على شرح الأشموني اللوحة (١٧/ أ).

(٢) قال ابن مالك:

وَقَـــــرَنٍ وَعَـــــدَنٍ وَلاَحِـــــقِ   وَشَـــــذْقَم وَهَيلَـــــةٍ وَوَاشِـــــقِ

تشخص العلم خارج بالنظر للغالب علما، فانقطع بأنه يمكن وضع العلم للمعاني الذهنية، ومثل ذلك من حيز علم الشخص قطعا ق س[(١)]. قوله في المتن أيضا (وَقَرَنٍ) الخ، قال اللقاني: «واعلم أن ظاهر تقسيمه أن الأقسام متباينة كما لا يخفى، ويلزمه أن محمدا وأحمد ومنصورا ألقاب لا أسماء، واللازم منتف باتفاق، والذي يظهر أن الاسم ما وضعه الأبوان»[(٢)] انتهى. قوله في المتن أيضا (وقَرَنٍ) الخ، بفتح القاف والراء اسم قبيلة من مراد أبوهم قرن بن ردمان بن ناجية ابن مراد، و(عَدَن) بفتح العين والدال المهملتين علم بلدة بساحل اليمن، و(لاحق) علم فرس كان لمعاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، و(شَذْقَم) علم فحل من فحول الإبل كان للنعمان بن المنذر، وإليه تنسب الإبل الشذقمية، و(هيلة) علم لعنز كان لبعض نساء العرب، و(واشق) علم كلب، وذكر المصنف سبعة أعلام وثامنهم علم الكلب موازنة لقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف:٢٢]، كل ذلك في التصريح[(٣)]. قوله (أويس القرني)[(٤)] الخ، ومن قال منسوب إلى (قَرْن المنازل) بسكون الراء كالجوهري، فقد [٤٢/أ] سهى. قوله (وكنية هي ما صدر بأب) زاد الإمام الرازي[(٥)] وتبعه الرضي[(٦)]: أو ابن أو بنت، وينبغي زيادة ما صدر بـ(أخ) أو (أخت) كما أشار إليه بعضهم حيث قال بعد ما

---

(١) مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم، اللوحة رقم [٧٢٧٢/ ب].

(٢) مخطوط حاشية اللقاني على أوضح المسالك اللوحة رقم [٨/ ب] بتصرف يسير.

(٣) شرح التصريح على التوضيح (١/ ١١٣، ١١٤).

(٤) يقصد قول الأشموني (١/ ١٢٧): (وقَرَنٍ لقبيلة ينسب إليها أويس القرني).

(٥) ذكر ذلك في مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم، اللوحة رقم (٧٢٧٢/ ب).

(٦) لم أعثر عليه في شرح الكافية للرضي.

تقدم هذا ما قالوا، ولا يخفى أن إخراج ما صدر بـ(الأخ) أو (الأخت) على الكنية لا يخلو عن شيء، انتهى، وعلى قياسه لا يبعد أن يزاد ما صدر بـ(عم) أو (عمة) أو (خال) أو (خالة) فإن ذلك قد يغلب على بعض أفراده بل ذلك واقع، وإلا فما الفرق؟ ق س، وقال أيضا: إذا اجتمعت الكنية واللقب في لفظ واحد كـ(أبي الخير) واجتمع ذلك اللفظ مع الاسم فهل يتأخر عن الاسم نظرا لكونه لقبا، أو يجوز تقديمه عليه نظرا لكونه كنية؟ فيه نظر ويتجه الأول، انتهى. قوله أيضا (**وكنية وهي ما صدر**) الخ، قال المبرد: «الكنية من الكناية، والكناية ضرب من التعظيم يعظم الرجل أن يُدعى باسمه فيكنى، ووقعت الكنية في الصبي على وجه التفاؤل بأن يكون له ولد فيدعى به، وفي الكبير بأن يصان اسمه باسم ابنه»[(١)]، وقال غيره: كنوته وكنيته[(٢)]، وأنشد:

إِنِّي لَأَكْنُو عَنْ قَذُورَ بِغَيْرِهَا ... وَأُعْرِبُ أَحْيَانًا بِهَا فَأُصَارِحُ[(٣)]

وقال المطرزي: يقال أيضا أكنيته، انتهى كذا بخط الموضح. قوله في المتن:

....**إن سواه صحبا**[(٤)]

---

(١) الكامل للمبرد (٢/ ٢١٦)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بتصرف.

(٢) قال ابن ملكون: «فِي فِعْلِ الكُنيةِ أَرْبعُ لُغَاتٍ، كَنَوتُهُ أَكْنُوهُ، وكَنَيْتُهُ أَكْنِيهُ، وأَكْنَيْتُهُ أُكْنِيهِ، وكَنَّيْتُهُ أُكَنِّيهِ تَكْنِيه». إيضاح المنهج (١/ ١٦٧).

(٣) لأبي زياد الكلابي، والبيت في إصلاح المنطق (ص:١٤٠) وفيه: (وأصارح)، المحكم والمحيط الأعظم (٢/ ١٢٦- ٣/ ١٤٩- ٦/ ٣٤٦)، وإيضاح المنهج (١/ ١٦٧)، واللسان (٥/ ٣٩٤٥) بلفظ (لأكنى)، والخزانة (٦/ ٤٦٥) الشاهد رقم (٤٨٨)، وقدور: اسم امرأة، والشاهد: (لأكنو) حيث استعمل الفعل وهو لغة في الكنية، يقال: كنوته بالواو وكنيته بالياء.

(٤) قال ابن مالك:

وَاسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبَا ... وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

الخ، راجع التوضيح أو حاشية زكريا على ابن الناظم[١] قوله:

أنــا ابــنُ مُزَيْقِيَــا........ ....[٢]

الخ، هو بضم الميم وفتح الزاي وسكون الياء التحتية وكسر القاف وتخفيف الياء التحتية وألف تأنيث ممدودة، وحذفت الهمزة للوزن، لقب (عمرو) و(فعمرو) مجرور بدلا أو عطف بيان، وقوله (ماء السماء) هو لقب منذر، راجع التصريح[٣].

قوله:

.... مَـا مَسَّـها مِـنْ نَقَـبٍ.......[٤]

الخ، هو رقة خف فـ(دبر) تفسير له. قوله أيضا (مَا مَسَّها مِنْ نَقَبٍ) الخ، من باب عَلِمَ ودَبَرَ[٥] كذلك. قوله:

وَمَـا اهْتَـزَّ عَـرْشُ اللهِ........ ....[٦]

---

(١) مخطوط الدرر السنية على شرح ابن الناظم للألفية لزكريا الأنصاري اللوحة رقم (٢٥).

(٢) لأوس بن الصامت، وتمامه:

أَنَــا ابــنُ مُزَيْقِيَــا عَمْــرو وجَــدِّي أَبـــوه عـــامرٌ مـــاءُ السَّـــماءِ

والبيت في المقاصد النحوية (١/ ٢١٩)، والأشموني (١/ ١٢٨)، ومزيقيا: لقب عمرو أحد ملوك اليمن، وشاهده تقديم اللقب على الاسم، والأصل العكس.

(٣) شرح التصريح على التوضيح (١/ ١٢١).

(٤) تمامه:

أَقسَــم بــالله أَبــو حَفْــص عُمَــر مــا مَسَّــها مِــن نَقَــب ولا دَبَــرْ

والبيت في تاج العروس من جواهر القاموس (نقب)،

(٥) دَبَرَ وأَدْبَرَ لغتان مثل قَبَلَ وأَقْبَلَ، اللسان (دبر).

(٦) تمامه:

وَمَا اهْتَـزَّ عَـرْشُ الله مِـنْ أَجْـلِ هَالِـكٍ سَــمِعْنَا بــه إِلَّا لِسَــعْدِ أَبــى عَمْــرو

الخ، هذا البيت لحسان بن ثابت رثى به سعد بن معاذ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وأصله أن سعد ابن معاذ أصيب يوم الخندق [٤٢/ ب] بسهم في كحله، فتألم قليلا، ومات منه، فقال رسول الله ﷺ: ﴿اهتزَّ العرشُ لموتِ سعدٍ بن مُعاذ﴾، فنظمه حسان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، والمراد بـ(الهالك) الميت، وقوله (سمعنا به) نعت لـ(هالك)، وقوله (لسعد) متعلق بـ(اهتزَّ)؛ لأنه تابع لـ(من أجل) الخ، شنواني في حاشية التوضيح[١]. قوله (وقد رفع توهم)[٢] الخ، راجع ما كتبه ق س في حاشيته[٣].

قوله في المتن:

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ....... ....[٤]

الخ، قال في الكافية:

والاسْمَ قَدِّمْ إِنْ يُلاقِ اللَّقَبَا وأَتْبِعْ إِنْ بَعْضُها تَرَكَّبَا

أَوْ رُكِّبَا مَعًا وَحَيْثُ أُفْرِدَا أَضِفْ وَإِنْ تُتْبِعْ فَلَنْ تُفَنَّدَا[٥]

---

(١) مخطوط حاشية الشنواني على أوضح المسالك اللوحة [٢٣٨/ أ].

(٢) في الصبان (١/ ١٣٠،١٢٩): «قوله» وقد رفع الخ) قال سم -ابن قاسم العبادي (ت٩٧٧هـ)- «الرفع ممنوع لصدق قوله وإن يكونا مفردين مع عموم قوله (سواه) أي وإن يكن اللقب وسواه مفردين كما في الاسم واللقب ولايمنع ذلك كون بعض أفراد سواه لا يكون إلا مركبا كالكنية»، وانظر مخطوط حاشية العبادي على الأشموني اللوحة [١٧/ أ].

(٣) مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم اللوحة [٧٢٧٢/ ب]، [٧٢٧٣/ أ]، ومخطوط حاشية العبادي على شرح الأشموني اللوحة رقم [١٧/ أ].

(٤) تمام بيت الألفية:

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَين فَأَضِفْ حَتْمًا وَإِلا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

(٥) في المخطوط: (يُقَيَّدا)، والمثبت في شرح الكافية الشافية (١/ ٢٤٩).

وفيه مخالفتان: أحدهما التخصيص بالاسم، والثانية إجازة الإتباع في المفردين شوبري. قوله في المتن:

.... حَــــــتْمًا...............[١]

الخ، هو نعت لمحذوف أي إضافة حتما، أو مصدر في موضع الحال من فاعل (أضف) أي حتما بذلك، أو «أنه مفعول مطلق»، وهذا الوجه قاله في الإعراب[٢]. قوله (**يتأولون الأول بالمسمى**)[٣] الخ، هذا بالنظر إلى الغالب من صلاحية الأحكام المنسوبة للمسمى دون الاسم، فلو صلحت للاسم دون المسمى ككتبت سعيد كرز انعكس التأويل[٤]، ق س. قوله (**بدل منه أو عطف بيان**) الخ، لم يجوزوا فيه أن يكون توكيدا بالمرادف، ولا مانع منه انتهى عبد. قوله (**والقطع إلى النصب**) الخ، قال الفارضي: «هذا القطع ليس اصطلاحيا، بل يرفع رفعا مستقلا، أو ينصب كذلك؛ إذ البدل والبيان لا يقطعان إلاشيئا يحكي عن بعضهم في البيان كما سيأتي، ومثله يأتي في البدل»[٥] انتهى، وعبارة الجامع لابن

---

(١) تمام بيت الألفية:

وَأَنْ يُكونَــــانِ مُفــــردَين فَأَضِـــفْ حَــــتْمًا وَإِلاَّ أَتْبِـــعِ الَّــــذِي رَدِفْ

(٢) وهو الوجه الثالث أنه مفعول مطلق، إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهري (ص:٢٥).

(٣) يقصد عند اجتماع الاسم مع اللقب (مفردين) نحو هذا سعيد كُرْز فإنهم يتأولون الأول بالمسمى والثاني بالاسم، والكوفيون يجوزون إتباع الثاني للأول على أنه عطف بيان أو بدل كل من كل وجوز الدنوشري كون الثاني بدلا بالمرادف مع جواز القطع، أما إذا اجتمع الاسم مع اللقب مركبين نحو هذا عبد الله أنف الناقة، فتمتنع الإضافة للطول ويجب إتباع اللقب للاسم بيان أو بدلا. الأشموني (١/ ١٣٠).

(٤) مخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم، اللوحة رقم [٧٢٧٢/ ب، ٧٢٧٣/ أ].

(٥) مخطوط شرح الفارضي على الألفية اللوحة [٣١/ ب].

هشام[1]: «ويجوز قطع البدل نحو: يزيد أخوك، ويحسن مع الفصل نحو: ﴿بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُۚ ٱلنَّارُ﴾ [الحج:٧٢]، ويجب إن تبع متعددا ولم يفِ به نحو: «اتَّقُوا الـمُوبِقَاتِ الشِّرْكَ والسحرَ»[2] وإذا صح ابتداؤه ترجح نحو:

فَما كانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ واحِـدٍ .... [3]

انتهى، فليحرر المقام. قوله (**امتنعت الإضافة للطول**) الخ، الإتباع وامتناع الإضافة فيما لو كان المضاف منهما هو اللقب وحده ممنوع بل الوجه جوازها؛ إذ الإضافةُ [٤٣/أ] إلى المضاف غيرُ ممتنعة، ولهذا قال الرضي: «وإن كانا مفردين أو أولهما جازَ إضافة الاسم إلى اللقب كما تقدم في باب الإضافة»[4]، انتهى. قوله في المتن:

---

(١) لم أعثر على هذا النص في الجامع الصغير في النحو لابن هشام مع أنه تناول العلم، واجتماع الاسم واللقب (ص ٢٤، ٢٥).

(٢) روى أبو هريرة ﷺ عن النبى ﷺ قال: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الـمُوبِقَاتِ»، قالوا: يا رسولَ الله وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: الشِّرْكُ بالله، والسِّحْرُ، وقَتْلُ النَّفْس الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إلَّا بالحَقِّ، وأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ اليَتِيم، والتَّوَلِّي يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ المُحْصَنَاتِ المُؤْمِنَاتِ الغَافِلاتِ» رواه البخاري برقم (٢٦١٥)، ومسلم برقم (١٤٥).

(٣) لعبدة بن الطبيب، في ديوانه (ص: ١٢، ١٥، ٨٨)، وعجزه:

.... وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا

والبيت في الجمل في النحو للخليل (ص:٥١)، والكتاب (١/ ١٥٦)، والأصول (٢/ ٥١)، وشاهده رفع (هُلْكُه) بدلا من (قيس)، فعلى ذلك يكون (هُلْكَ) منصوبا على خبر كان، ويجوز رفعه على أنه مبتدأ، وهلك: خبره مرفوعا.

(٤) شرح الكافية للرضي (٣/ ٢٦٥).

.... أَتْبِـعِ الَّـذِي رَدِفْ [(١)]

«معناه تبع، فكأنه قال: وإلا أتبع الذي تبع لكن الاتباع الأول اصطلاحي والثاني لغوي»[(٢)] شط انتهى، وفي المعرب: «(رَدِفَ) بكسر الدال على الأفصح تساوي (تَبِعَ) وزنا ومعنى وعملا»، انتهى. قوله (**نحو الحارث كرزا**) الخ، قال في التصريح: «أو كان اللقب وصفا في الأصل مقرونا بأل كهارون الرشيد»[(٣)] انتهى، ورأيت بخط شيخنا منصور[(٤)] عليه ما نصه: «ينظر ما وجه كونه اقترانه بالألف واللام إذا [كان][(٥)] مانعا» انتهى، وبخط شيخنا الشوبري: «ولا تمنع الألفُ واللامُ الإضافةَ في نحو: اليسع شكر، لمقارنتها الوضع كالجيم والعين من جعفر كالحارث كرز؛ لأن أل فيه لا تقارن الوضع» انتهى. قوله في المتن (**وِمِنْهُ مَنْقُولٌ**)[(٦)] الخ، قال ابن قاسم في شرح الورقات الكبير في غضون كلام له: «قالوا اللفظ إذا تعدد مفهومه فإن لم يخلل بينها نقل فهو المشترك، وإن تخلل فإن لم يكن النقل لمناسبة فمرتجل، وإن كان فإن هجر المعنى الأول فمنقول، وإلا ففي الأول حقيقة،

---

(١) تمام بيت الألفية:

وَإِنْ يَكُونَـــا مُفْـــرَدَين فَأَضِـــفْ ... حَـــتْمًا وَإِلَّا أَتْبِـــعِ الَّـــذِي رَدِفْ

*** حَتْمًا وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ .

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (١/ ٣٦١).

(٣) شرح التصريح على التوضيح (١/ ١٢٢).

(٤) يقصد خاله منصور البهوتي.

(٥) زيادة من عندي.

(٦) قال ابن مالك:

وَمِنْـــهُ مَنْقُـــولٌ كَفَضْـــلٍ وَأَسَـــدْ ... وذُو ارْتِجَـــالٍ كسُـــعَادَ وَأُدَدْ

وفي الثاني مجاز»[١]، وقال: «إنهم نبهوا على شهرة هذا التقسيم»[٢]، وهذا التقسيم لم أره في شيء في كتب الأصول ولا النحو ولا المنطق مع الاعتناء بذلك، فعض عليه بالنواجذ. قوله (**سبق استعماله فيه**) كتب اللقاني على قول التوضيح هو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ما نصه: «أي لغير العلمية، واللام في العلمية لتعريف الحضور، فالحد متناول لما استعمل قبل العلمية الحاضرة في علمية أخرى كأسامة علما لشخص»[٣] انتهى. وكتب شيخنا منصور[٤] عليه ما نصه، أي قبل العلمية الشخصية، فهو منقول، ولا ينافيه ظاهر هذه العبارة لأن (أل) فيها للحضور، انتهى. قوله أيضا (سبق استعماله فيه) الخ، قيل ظاهره [٤٣/ ب] أنه يشترط فيه بعد الوضع الاستعمال، ونقل عن السعد في تعريف المسند إليه أن الوضع كاف بدون الاستعمال[٥]. قوله (**وفعل مضارع كـ«يَشْكُر»**)[٦] الخ، أي أو من اسم صوت نحو بَبَّة بموحدتين وتشديد الثانية، ومثله يزيد المنقول من يزيدُ المالُ. قوله في المتن (**وذُو ارتجالٍ**) الخ، قال الرضي: «والمرتجل مالا معنى له من الأجناس من قوله: ارتجل الخطبة أي اخترعها من غير روية، وهو من ارتجل الأمر كأنه فعله قائما على رجله من غير أن يفعل شيئا ينافيه»[٧]، انتهى. قوله (**وذهب**

---

(١) شرح الورقات الكبير، لأبي المعالي الجويني، تأليف ابن قاسم العبادي، (ص: ١٦٢).

(٢) السابق.

(٣) مخطوط حاشية اللقاني على أوضح المسالك اللوحة رقم [٨/ أ].

(٤) يعني خاله أبا منصور البهوتي الحنبلي.

(٥) حاشية سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني (ص:٢٧٢، ٢٧٣).

(٦) يقصد الأشموني العلم لمنقول من الفعل المضارع مثل (يشكُر) علم على قبيلة.

(٧) شرح الكافية للرضي (٣/ ٢٦٣).

بعضهم) الخ، قال في الهمع: «تقسيم[١] العلم إلى قسمين منقول ومرتجل بالنظر إلى الأكثر، وإلا فقد لايكون منقولا ولا مرتجلا، وهو الذي علميته بالغلبة، وحكاه ابن قاسم[٢] بصيغة قيل، وقيل عادته في أبحاث شيخه أبي حيان تظاهره إن ذلك من تفرداته»[٣]، وقال قبل هذا: «يقسم العلم إلى منقول ومرتجل وواسطة بينهما لا توصف بنقل ولا ارتجال هذا رأي الأكثرين»[٤] انتهى، فانظر كيف جعله هنا رأي الأكثرين، وفي المحل الآخر بحثا لأبي حيان فتدبر. قوله **(وعن الزجاج[٥] كلها مرتجلة)** الخ، المراد بالارتجال على مذهب الزجاج هو الذي لم يلاحظ فيه المعنى الأول. قوله في المتن:

....**وأُدَدْ**[٦]

قال ابن الناظم» مصروف إذ لا عدل فيه»[٧] انتهى، وهو مشتق عند سيبويه[٨]

---

(١) في الهمع (١/ ٢٣٥): (ينقسم).

(٢) مخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك اللوحة [٧٢٧٣/ أ، ب].

(٣) الهمع (١/ ٢٣٥).

(٤) السابق.

(٥) التذييل والتكميل (٢/ ٣٠٨).

(٦) تمام بيت الألفية:

وَمِنْــــهُ مَنْقُــــولٌ كَفَضْــــلٍ وَأَسَــــدْ   وذُو ارتِجَــــالٍ كسُــــعَادَ وَأُدَدْ

(٧) في شرح ابن الناظم على الألفية (ص:٤٦٦) باب مالا ينصرف: «أما علم المذكر فنحو: (عمر وزفر وزحل) فهذا لا ينصرف لما فيه من العلمية والعدل عن عامر وزافر وزاحل، ولولا ما فيه من العدل لكان مصروفًا كـ (أدد)»، وقال (ص:٤٩) باب العلم: «وإلا فهو مرتجل نحو سعاد اسم امرأة وأُدَد اسم رجل».

(٨) الكتاب (٣/ ٤٦٤).

من الود وهو الحب، فهمزته بدل من الواو، وعند غيره من الأَد بفتح الهمزة وكسرها وهو المعصم، انتهى زكريا. قوله **(ومن المنقول ما أصله)** الخ، تبع فيه التوضيح[١]، وقال الشاطبي: «والجملة لا تكون إلا منقولة»[٢] قال ق س، وفيه نظر إذ لا مانع أن تركب جملة لم تستعمل قط، ثم يسمى بها إلا أن يكون الانحصار بالنظر للواقع»[٣] انتهى. قوله **(وعن المنقول ما أصله الذي نقل منه جملة)** الخ، هذا صريح في أن الجملة من المنقول، فيشكل عبارة المصنف؛ لأنه جعل الجملة قسيم المنقول قال الشاطبي[٤]: وهو [٤٤/أ] أي قوله (وجملة)[٥] معطوفة على منقول أي ومنه جملة يريد ما أصله الجملة، وهي الكلام المشتق، ويلزم من ذلك أن يكون العلم الذي أصله الجملة منقولا، كالمنقول في المفرد، فيقع بحسب الظاهر التداخل، لأن تقدير الكلام منه منقول ومرتجل، وهذا فاسد، والقدر عنه قد تقدمت الإشارة إليه، وهو أن الذي ذكر أولا هو المفرد لا غيره فمعنى قوله ومنه منقول أي منه مفرد منقول، ولو صرح بذلك لم يكن في جعله قسيما للجملة إخلال، فحاصل الكلام ومنه مفرد وهو ينقسم إلى منقول ومرتجل، ومنه جملة، والجملة لا تكون إلا منقولا، وهذا كلام صحيح، وأيضا فإن

---

(١) شرح التصريح على التوضيح (١/ ١١٤، ١١٥).

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (١/ ٣٧٢).

(٣) مخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم اللوحة رقم (٧٢٧٣/ أ).

(٤) لم أعثر عليه في المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي.

(٥) يقصد قول ابن مالك في الألفية:

وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا ... ذَا إِنْ بِغَيْرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا

المنقول عبارة اصطلاحية إنما يطلقها أرباب الصناعة على المفردات لا على المضاف ولا على المركب تركيب إسناد أو مزج، ولذلك لما تكلم ابن جني[١] على المنقول وأقسامهما خص ذلك بالمفرد ثم لما أتم الكلام عليهما أتى بتقسيم المضاف والمركب والجملة، فإنما جرى الناظم على اصطلاحهم، ولا مشاحة في الاصطلاح ابن قاسم، وقوله فيه والجملة لا تكون إلا منقولة كتب عليه المحشي ما حاصله أن هذا كلام الشاطبي، وفيه نظر، إذ لا مانع أن تركب جملة لم تستعمل قط إلا على أن يكون الانحصار بالنظر للواقع، انتهى. قوله (كـبَرَق) السيفُ يَبْرُقُ بُرُوقًا إذا تلألأ، ويُقال: بَرِقَ البصرُ يَبْرُقُ بَرْقًا إذا تحير، فلم يطرف، انتهى جوهري[٢]. قوله (ومنه «إِصْمِتْ» علم مفازة)، إذ إِصْمِتْ بكسر الميم مع أن المسموع في الأمر الضم إما لأن المضارع فعل يجيء عند بعضهم مكسور العين ومضمومها، كما قال ابن الحاجب[٣]، أو لأن الأعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل نحو شُمْس بضمٍّ في شُمس بن مالكٍ، كما قال الرضي[٤]، «وإِصْمِت علم لبرية معينة، أو علم جنس لمكان قفر»[٥] انتهى من المنهل الصافي للدماميني[٦]. قوله (أن يحكى أصله) الخ، أجاز بعضهم في نحو (قمتُ) علما الإعراب، [٤٤/ب] فنقول: جاء قمتٌ،

---

(١) تكلم ابن جني عن العلم المفرد والمضاف والمركب والجملة في أول كتابه المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة من (ص:٥) إلى (ص:٣٣).

(٢) الصحاح للجوهري (برق).

(٣) شرح كافية ابن الحاجب للرضي (١/ ١٧١).

(٤) شرح الكافية للرضي (١/ ١٢٥، ١٦٢، ١٧١ - ٣/ ٢٦٣ - ٤/ ٣٠٠).

(٥) السابق.

(٦) تعرض الدماميني للعَلَم في مخطوط المنهل الصافي في شرح الوافي اللوحة رقم ١٨/ ب.

ورأيت قمتً، ومررت بقمتٍ بالتنوين، والحركات الثلاث على التاء، ووجه ذلك أن الكلمتين كالكلمة الواحدة من حيث هما في الأصل فعل وفاعل، وقد غير الفعل لأجل الضمير، وعلى ذلك بنى من قال كنتي، وهل يدخل في نحو قمت قمتا، فيه نظر ولا يبعد الدخول أخذا من التعليل المذكور، وعليه فلا يبعد تنوينه وإعرابه كالمقصور فيقال: جاء قمنا، ورأيت قمنا، ومررت بقمنا، وظاهرُ التعليل خروجُ نحو قاما إذ لم يغير الفعل لأجل الضمير»، انتهى ابن قاسم[1] بخطه. قوله أيضا **(أن يحكى أصله)** الخ، وهو مبني على المشهور، ولا ينافيه أن حكمه الحكاية إذ هو من قبيل المحكي المبني، قال الفارضي: «وأما نحو (برق نحره)، و(يزيد) المنقول من يَزيدُ المالُ، فالمشهور أنه من قبيل المبني المحكي، ونازع بعضهم في كونه مبنيا واحتج بأن البناء إنما كان قبل التسمية، فلما صار اسما واحدا مستحقا للإعراب فتقدير الحركات الثلاث في آخره»[2] انتهى، وهذا ناظر لقول السيد[3]: «يُقدَّرُ الإعرابُ على آخره، وظاهر هذا الكلام، بل صريحه أن الآخر في (شاب قرناها) الألف التي بعد الهاء»[4] انتهى. قوله **(منزلا ثانيهما)** الخ، أي في فتح ما

---

(١) كلامه قريب في مخطوط ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم اللوحة [٧٢٨٣/ أ، ب]. وقد ذكر ذلك في تعليق الفرائد للدماميني (٢/ ١٤٧).

(٢) مخطوط الفارضي على الألفية لوحة رقم (٣٢) وفيه: «وأما نحو برق نحره، ويزيد المنقول من المال يزيد فالمشهور أنه من قبيل المحكي أي المبني المحكي، ونازع بعضهم في كونه مبنيا، واحتج بأن البناء إنما كان مستحقا للإعراب فتقدر الحركات الثلاث في آخره».

(٣) عله يقصد السيد البُلَيدي، له حاشية على الأشموني.

(٤) قال الصبان (١/ ١٣٣): «(قوله أن يحكى أصله) أي ويكون معربا تقديرا كما نقله يس عن السيد واللباب»، وقال يس في حاشيته على التصريح (١/ ١١٧): «قول المصنف (وحكمه

قبلها وجريان الإعراب عليها، وأنت خبير بأن هذا الحد لا يدخل عليه نحو معدي كرب ونحو سيبويه، فليتأمل لقاني[١]. قوله (**ومعدِي كَرِب**) الخ، كسر الدال من (معدِي) الخ، معناه عداه الفساد، فارضِي[٢]. قوله (**على الجزء الثاني**) الخ، هذا الصنيع يقتضي أن المعرب من المركب المزجي هو الجزء الثاني فقط، وهو لا يصح إذ المزجي المختوم بغير (ويه) معرب بجملته، والإعراب يظهر أو يقدر في آخر الجزء الثاني لأنه آخر المعرب، وكأنه تسمح في إسناد الإعراب إلى الثاني، انتهى لقاني[٣]. قوله (**على العكس لما سلف**) الخ، أي وهو التقاء الساكنين، وقوله (**وقد يعرب**) الخ، جوزه الجرمي[٤]. قوله [٤٥/ أ] (**كالمختوم بغير «ويه»**) الخ، المجوز لإعراب العلم المختوم بـ(ويه) إعراب ما لا ينصرف العلامة أبو عمرو

= الحكاية) أي على الأصح فهو معرب تقديرا لكن قال السيد في حواشي المتوسط ما نصه جعل الشارح مثل تأبط شرا علما من قبيل المبنيات المحكية على بنائها قبل، والحق أن الجملة من حيث إنها جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت قسما رابعا من مبني الأصل، و'م كانت أجزاؤها معربة وإذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما واحدا مستحقا لأن يجري الإعراب على آخره كبعلبك لكن لما كان الجزء الأخير نت تأبط شرا مشغولا بالإعراب المحكي للدلالة على القضية امتنع ظهور الإعراب فيه لفظا فصار إعرابه تقديرا فيكون من المعربات التقديرية لا من المبنيات لكن الحكاية تقتضي التعذر، اهـ فكأن الشارح تبع كلام صاحب المتوسط».

(١) مخطوط حاشية اللقاني على أوضح المسالك اللوحة رقم [٨/ أ].

(٢) مخطوط الفارضي على الألفية لوحة رقم (٣٢) وفيه: «وأما نحو برق نحره، ويزيد المنقول من المال يزيد فالمشهور أنه من قبيل المحكي أي المبني المحكي، ونازع بعضهم في كونه مبنيا، واحتج بأن البناء إنما كان مستحقا للإعراب فتقدر الحركات الثلاث في آخره».

(٣) مخطوط حاشية اللقاني على أوضح المسالك اللوحة رقم (٨/ أ).

(٤) جوز الجرمي إعراب العلم المختوم بـ(ويه) إعراب مالا ينصرف، وسيبويه يبنيه على الكسر وجوبا، ذكر ذلك في تعليق الفرائد للدماميني (٢/ ١٤٧).

والجَرْمِي على ما فيه شرح الشذور[١]. قوله **(فلا يضاف إلى آخره)** أي ما دامت علميته، فإذا أنكر جازت، انتهى. قوله **(ووزن الفعل في بنات)** الخ، فإن قلت وزن الفعل في المضاف إليه فقط، والعلم هو مجموع المضاف والمضاف إليه، قلت: أجيب عنه بأن الأعلام الجنسية الإضافية يجري على جريها الثاني حكم ما كان علما وحده، انتهى دماميني[٢]. قوله **(وكَيْسَان)** الخ، هو بفتح الكاف وسكون الياء. قوله **(لكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس)** الخ، قال الجلال السيوطي: «وقد بسطت كلام الأئمة في الفرق بينهما في كتاب الأشباه والنظائر النحوية[٣] فليطلب منه». قوله **(وفي كلام سيبويه[٤] الإشارة)** الخ، قال السعد في المطول في بحث المسند إليه ما نصه: «اسم الجنس المعرف باللام إما أن يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر إلى ما صدقت الحقيقة عليه من الأفراد وهو تعريف الجنس ونحو علم الجنس كأسامة وإما على حصة معينة منها واحد أو اثنين أو جماعة، وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد، وأما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل، وأما على كل الأفراد وهو الاستغراق، مثله كل مضاف إلى نكرة، ولا خفاء في تمييز بعضها عن بعض إلا في تعريف الحقيقة فإنه إن قصد به الإشارة إلى الماهية من حيث لم يتميز من أسماء الأجناس التي فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رُجعى وذكرى والرجعى والذكرى، وإن قصد

---

(١) شرح شذور الذهب (ص:٨٩).

(٢) لم أعثر على هذا النص بتعليق الفرائد باب العلم (٢/ ١٣٨).

(٣) الأشباه والنظائر (٢/ ٢٢٢).

(٤) الكتاب (٢/ ٩٣، ٩٦ - ٤/ ٤٤).

بها الإشارة منها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد، وهذا حاصل الإشكال الذي أورده صاحب المفتاح على هذا المقام، وجوابه أنا لا نسلم عدم تمييزه عن تعريف العهد على هذا التقدير؛ لأن النظر في المعهود إلى فرد معين أو اثنين أو جماعة بخلاف الحقيقة، فإن النظر فيها إلى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن، وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة، وعدم [٤٥/ب] اعتبار الشيء ليس باعتبار عدمه»(١) انتهى كلامه بحروفه. قوله (**والفرق بين أسد وأسامة**) الخ، قال ابن فلاح(٢): «الفرق بين أسامة وأسد أن أسدا موضوع لكل فرد من أفراد النوع على سبيل البدل، والتعدد فيه من أصل الوضع، وأسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وأطلق الواحد الخارج لوجود الحقيقة، فيلزم من ذلك التعدد في الخارج فالتعدد ضمنا لا قصدا»(٣) انتهى. قوله (**من أحاد الأجناس**) الخ، هذا معنى قولهم للفرد المنتشر أو الوحدة الشائعة. قوله (**وأبو الحارث للأسد**) الخ، علم من اقتصاره على التمثيل بالكنية

---

(١) المطول للتفتازاني وبهامشه حاشية الجرجاني (ص:٨١).

(٢) ابن فلاح هو تقي الدين منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمر اليمني المكنى بـ(أبي الخير) أو (ابن فلاح) النحوي له شرح كافية ابن الحاجب، والمغني، والكافي، توفي سنة ٦٨٠هـ. البغية (٢/ ٣٠٢).

(٣) عله في الجزء المفقود من شرح الكافية لابن فلاح، وجاء في تمهيد القواعد (٢/ ٦٢٦) «والفرق بين قولك أسد وأسامة أنّ أسدا موضوع لواحد من آحاد الجنس في أصل وضعه، وأسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذّهن، فإذا أطلقت أسدا على واحد أطلقته على أصل وضعه، وإذا أطلقت أسامة على الواحد فإنّما أردت الحقيقة ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدّد، فجاء التعدد ضمنا لا مقصودا باعتبار أصل الوضع».

والاسم أن اسم الجنس لم يوضع له لقب وصرح به غيره. قوله في المتن:

....لِلْفَجْــــرَهْ[(١)]

الخ، هو بسكون الجيم. قوله (وكذا أم قَشْعَم للموت) الخ، ومن ذلك: «أبو خلف للقرد، وأبو صامت للقراد، وأم عامر للضبع، وأبو حُميد للدب، وأبو الشوك للقنفذ، وبنتُ طَبَقٍ لضرب من الحيات، وجاء في بعض المألوفات [شيء من ذلك كأبي المضاء لجنس الفرس][(٢)]، فقالوا: أبو الأثقال للبغل، وأبو أيوب للجمل، وأبو صابر [للحمار][(٣)]، وأم جعفر للدجاجة، وأم الأشعث للشاة، وأم الأموال للنعجة، وأبو الصواعق للشاهين، وأبو جابر للخبز، وأبو صالح للخَبيص، وأبو حابس للباب، وأم جامع للسفينة، وأم الحربة[(٤)] للداية» انتهى من شرح الفارضي[(٥)]. قوله (هيَّان بن بيَّان) الخ، «هو من أسماء الأضداد لأن المجهولات مستصعبة خفية لا هينة ولا بينة»[(٦)]، انتهى ق س. قوله (**وللفرس أبو المضاء**) الخ، أي وكنوا بـ(كَيْتَ) بسكون الياء مخففة أو (كَيّتَ) مشددة الياء، وقد تُكسر أو تضم[(٧)] تاء (كَيْتَ)، ولا تستعمل إلا مكررا نص عليه في اللباب[(٨)] قال

---

(١) تمام بيت الألفية:

وَمِثْلُـــــهُ بَـــــرَّةُ لِلمَـــــبَرَّهْ كَـــذَا فَجَــارِ عَلَــمٌ لِلفَجْــرَهْ

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من المخطوط، وأثبته من مخطوط شرح الفارضي على الألفية.

(٣) زيادة من مخطوط شرح الفارضي على الألفية.

(٤) في مخطوط شرح الفارضي على الألفية: (وأم حرب).

(٥) مخطوط شرح الفارضي على الألفية لوحة [٣٣/ أ].

(٦) مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم اللوحة رقم [١٣ أ].

(٧) الكتاب (٣/ ٢٩٢)، والمسائل العضديات (ص:١٧٤)، وتعليق الفرائد (٢/ ١٧٢، ١٧٣).

(٨) زيادة من مخطوط شرح الفارضي على الألفية اللوحة [٣٣/ أ].

ابن هشام: وهو المعروف، يقال: جاءني فلان وقال لي: كَيْتَ وكَيْتَ، ومحل كَيْتَ النصب، وإن كان مفردا لأنه كناية عن جملة، وفي كلام الفارسي: (إذا قلت: كان من الأمر كَيْتَ وكَيْتَ)[1]، فكان ثانيه خبرها كَيْتَ وكَيْتَ؛ لأنه نائب عن الجملة، ولا يكون كَيْتَ وكَيْتَ اسما لـ(كان) كما لايكون اسمها جملة، «قال ابن هشام: لله درّ هذا الإمام [٤٦/ أ] ما أعمَّ نظرَه، قال: وسألني سائل بم يتعلق من الأمر إذا كانت شافيةً؟ وكيف يكون اسمها ضمير الشأن ويتعلق بها مجرور وتؤدي معنى الشأن؟ فقلت: الظاهر أنه شيء يتعلق بأعني مقدرا، قلت: يجب أن يكون ثم صفة للأمر محذوفة أي كأن من الأمر الذي لا يفصح عنه وإلا لكان الكلام عريا عن الفائدة، وأنت خبير أنه يلزم على ما ذهب إليه الفارسي واستحسنه ابن هشام تفسير ضمير الشأن بغير جملة مصرح بجزئيها» انتهى دماميني في شرح التسهيل[2].

---

(١) العضديات (ص:١٧٤) المسألة (٧٣) ذَيْتَ وكَيْتَ، وانظر أيضا البغداديات (ص: ٥٢٦).
(٢) تعليق الفرائد (٢/ ١٧٢، ١٧٣).

اسم الإشارة

قد عرف بعضهم اسم الإشارة بما دل على حضور عيني أو ذهني كهذا البيت، و:﴿تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ﴾ [مريم:٦٣]، وبعضهم بما وضع لمسمى وإشارة إليه[١]، وبعضهم بما وضع لمعين في حال الإشارة[٢]، وبعضهم بما وضع لمشار إليه[٣]، ويرد على الأولين مدخول (أل) الحضورية، فإنه يصدق بهما وليس باسم إشارة، والبقية مشتملة على دور، وإن أمكن عنه جواب فالأولى تعريفه باسم مظهر دل على حاضر دائما، كذا قيل، وقال بعض من كتب على التصريح: «الاعتراض بأن المضمرات وجميع المظهرات داخلة في هذا الحد فلا يكون مطردا لأن المضمر يشار به إلى ما عاد عليه، والمظهر إن كان نكرة كان إشارة إلى واحد من الجنس غير معين، وإن كان معرفة فإلى واحد معين يندفع بأن المراد بالإشارة الحسية، وما ذكر من الأسماء المنقوض بها ليست كذلك، وإنما لم يقل في الحد وإشارة إليه حسية؛ لأن مطلق الإشارة حقيقة في الحسية والاعتراض بلزوم الدور حيث أخذ لفظ

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (١/ ٣٩)، والتذييل والتكميل (٣/ ١٨١)، وتوضيح المقاصد (١/ ٤٠٥)، وتمهيد القواعد (٢/ ٧٩٥)، وشرح التصريح (١/ ١٢٦)، وشرح الأزهرية (١/ ٣٠).

(٢) توضيح المقاصد (١/ ٤٠٥).

(٣) كابن الحاجب في الكافية (١/ ٣٤)، وانظر أيضا شرح الرضي على الكافية (٢/ ٤٠٢، ٤٧٢، ٤٧٣)، والأشموني (١/ ١٣٨)، وحاشية الخضري (١/ ١٦٠).

الإشارة في كل من المعرف، والمعرف يدفع بأن الإشارة في قولنا: اسم الإشارة جزء المحدود، ولا يلزم من توقف المحدود على الحد توقف جزء المحدود أيضا عليه إذ ربما تكون معرفة ذلك الجزء ضرورية مكتسبة بغير ذلك الحد»[١] انتهى، ونقله عن الدماميني[٢]. قوله (**اسم الإشارة ما وضع**) الخ، هو أولى، غير ما وضع لمسمى وإشارة إذ مقتضاه أن الإشارة من جملة الموضوع له اسم الإشارة، وليس كذلك بل الإشارة قرينة [٤٦/ب] خارجية كما يؤخذ من كلام ق س، وعبارته الأمر الثاني، ولم أر أحدا من شراحه ونحوهم تعرض له أن مقتضاه أن الإشارة إلى المسمى من جملة الموضوع له، وهو لا يكاد يصح إذ نقطع بأن هذا زيد ليس من جملة معناه، والإشارة إلى زيد بنحو اليد، بل هو مناف لما قرره في حد العلم من أن قوله فيه مطلقا يخرج اسم الإشارة لأن تعيينه لمسماه بقرينة الإشارة، فإن ذلك يستلزم كون الإشارة خارجة عن الموضوع له؛ إذ لو دخلت فيه فإما أن يكون اللفظ موضوعا لكل من المسمى والإشارة إليه باستقلاله، ولا يخفى بطلانه، وأنه خلاف الواقع، أو موضوعا للمجموع، وذلك ينافي كون الإشارة إليه قرينة على تعيينه إذ جزء المعنى لايصلح قرينة على تعيين اللفظ للجزء الآخر، فتأمل، والذي حققه القصد وأتباعه أن ما وضع بوضع عام لخصوصيات الأشخاص لا يفيد التشخص إلا بقرينة لاستواء نسبة الوضع إلى جميع تلك المشخصات، وإن من ذلك اسم الإشارة، فلذلك كانت إفادته التشخص بواسطة القرينة، قال بعضهم وهي الإشارة الحسية، وحاصل ذلك أن اسم الإشارة موضوع لكل مسمى معين

---

(١) حاشية يس العليمي على شرح التصريح (١/ ١٢٦).

(٢) تعليق الفرائد (٢/ ٣٠٩)، الباب العاشر باب اسم الإشارة.

باعتبار أنه معين لكنه لا يفيد تشخص المراد إلا بالقرينة الخارجة عن مسماه، وهي الإشارة الحسية، بل نازع بعضهم في الاقتصار على ذلك الذي هو ظاهر كلام العضد، وتبعه عليه السيد وغيره، وقال: إنه لا يفيد أيضا نفس المراد إلا بالقرينة، وأطال فيه ق س. قوله في المتن (لمفرد)[1] الخ، أقام اللام مقام إلى، ومثله: ﴿إِنِّي لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص:٢٤]، وقال الزمخشري: «عدى (فقير) باللام على تضمينه معنى سائل»[2] انتهى شوبري. وظاهره أن الإشارة لاتتعدى باللام. قوله في المتن (بذي) الخ، هو بقلب ألف (ذا) ياء، و(ذه) بقلب ياء (ذي) هاء، وقوله (تي) هو بالجمع بين البدلين التاء والياء، وقوله (تا) هو بقلب ذال (ذا تا) انتهى [٤٧/أ] ق س، وفيه نظر أن هذه صيغ مستقلة هكذا وضعت. قوله (وذات) الخ، «وفي الحواشي التسهيلية لابن هشام الإشارة (ذا)، والتاء للتأنيث، وهي التاء في امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق، وليس بصيغته، انتهى»[3] ق س. قوله (وذان وتان) الخ، في هذه العبارة نوع حزازة كما لايخفى. قوله في المتن:

.........لِلمُثَنَّى المُرْتَفِعْ ....[4]

---

(١) قال ابن مالك:

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ ... بِذِي وذِه تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ

(٢) الكشاف (٣/ ٤٠٦)، وفيه: «وإنما عُدي» فقير باللام لأنه ضُمن معنى سائل وطالب)

(٣) ورد نص ابن هشام منسوبا له في مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك اللوحة رقم [٧٢٧٥/ ب]، وقد وقفت على نسخة من شرح التسهيل عليها حواشي قرأت على ابن هشام لكن لم أعثر على هذا الرأي له فيها، وقد تعرض ابن مالك لاسم الإشارة في المخطوط اللقطة رقم (٨٩).

(٤) تمام بيت الألفية:

وَذانِ تَانِ لِلمُثَنَّى المُرْتَفِعْ ... وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ

الخ، «فيه إشكال؛ لأنه إن أريد بالمثنى اللفظ الدال على اثنين فهو فاسد؛ لأن واحد من ذان وتان ليس موضوعا للفظ، بل للمعنى أي شيئين، وإن أريد به المعنى أي اثنين شيئين لم يصح وصفه بقوله المرتفع؛ لأن الارتفاع ونحوه من أوصاف اللفظ دون المعنى، ويجاب باختيار الأول لكن المراد بالنسبة والإضافة التي أفادتها اللام في قوله (للمثنى) إضافة الفرد إلى كليه، والمعنى أن (ذان) و(تان) ثابتان للفظ المثنى المرفوع، أي لهذا النوع بثبوت الفرد لكليه، وملخصه أنهما من أفراده، فكل منهما مثنى مرفوع، وباختيار الثاني وحمل قوله (المرتفع) على المسامحة، أي المرتفع لفظه أو داله مثلا»[(١)]، ق س. قوله **(الأول لمذكره)** الخ، «إنما كان للمذكر واحد أو أربع، وللمؤنث عشرة؛ لأن أفراد المؤنث أكثر»[(٢)]، قاله الشيخ عبد الله الدنوشري، وفيه نظر، وعبارة بعض شراح الألفية: «ولما كانت الإشارة يكنى بها عن المشار إليه، وكانت الأنثى أحق بالكناية من المذكر ناسب كثرة ألفاظ إشارتها ولا كذلك المذكر»، انتهى شوبري. قوله **(وأما: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه:٦٣]، فمؤول)** الخ، «وتأويله إما على حذف اسم (إن) ضمير شأن على حد: إن يك زيد مأخوذ، واللام داخلة على مبتدأ محذوف، والأصل إنه هذان لهما ساحران، أو على أنَّ (إنْ) بمعنى (نَعَم)، وهي لا تعمل شيئا لأنها حرف تصديق، فلا اسم لها ولا خبرا، أو على أن جاءت على لغة خثعم، فإنهم لا يقلبون

---

(١) مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك اللوحة رقم [٧٢٧٥/ أ].

(٢) مخطوط حاشية الدنوشري على شرح التصريح، اللوحة رقم [٣٦/ ب]، ونسب إليه هذا الرأي في شرح التصريح على التوضيح (١/ ١٢٦).

ألف المثنى ياء في حالتي الجر والنصب[١]، أو على أن الألف الموجودة ألف المفرد وألف التثنية حذفت لاجتماع الألفين [٤٧/ ب]، وألف المفرد لا تقلب ياء، أو على أنه جيء به على أول أحواله وهو الرفع كما في اثنان قبل التركيب، أو على أن (إنْ) ناهية بمعنى (ما) النافية واللام بمعنى (إلا) الإيجابية كما يقول به الكوفيون، أو على أنه مبني لدلالته على معنى الإشارة، واختاره ابن الحاجب» انتهى من شرح التوضيح[٢]. قوله في المتن:

.... لِجَمْـــــــعِ...... ....[٣]

الخ، «أي لجماعة»[٤] ق س. قوله (**لأنه لغة الحجاز**) الخ، يؤخذ من قوله «**لأنه لغة الحجاز**» أن الأولى هو المد مع ما يوافق لغتهم من البناء على الكسر دون باقي لغاته كالضم انتهى. قوله (**والقصر لغة تميم**) الخ، في التصريح: « لغة تميم وقيس وربيعة وأسد، ذكر ذلك الفراء في لغات القرآن[٥]، ولم يخصه بتميم كما قاله

---

(١) شرح التصريح على التوضيح (١/ ١٢٧).

(٢) السابق الصفحة والجزء .

(٣) تمام بيت الألفية:

وَبِـــــأُوْلَى أَشِرْ لِجَمْـــــعِ مُطْلَقَـــــا وَالمَـــــدُّ أَوْلَى وَلَـــــدَى البُعْـــــدِ انْطِقَـــــا

(٤) مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم على الألفية اللوحة [٧٢٧٥/ ب].

(٥) لغات القرآن كتاب للفراء مفقود ذكره ابن النديم في الفهرست (ص:٥٣)، والسيوطي في البغية (٢/ ٣٣٣)، ونقل الشيخ خالد الأزهري منه في شرح التصريح (١/ ١٣٨) مرتين، وهو من أول الكتب التي ألفت في لغات القرآن، وإن كان قد سبقه في ذلك قطرب في كتابه معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه.

الموضح في حواشي التسهيل[١] ومن خطه نقلتُ»[٢] قوله أيضا (**والقصر لغة تميم**) الخ، وقد يقال: هلاء بإبدال الهمزة[٣] هاء، وأُولاءِ، وأُولاءُ بضم الهمزتين، وأولاءٍ بالتنوين، وأولاءُ بإشباع الضمة قبل اللام وهولاء كذلك، وألّا بالقصر والتشديد، انتهى، زكريا[٤]. قوله:

ذُمَّ المَنَـــــــازِلَ.......... ....[٥]

الخ، «ميم (ذُمَّ) بالحركات الثلاث الفتح للتخفيف، والضم للاتباع، والكسر على الأصل، وهو الأرجح أي ذم المنازل بعد مفارقة منزلة اللوى أي العلم، و(العيش) معطوف على (المنازل)، والشاهد في (أولئك) حيث استعمل في غير العقلاء وكأنها مفتوحة، و(الأيَّام) بالجر صفة، أوعطف بيان، ويروى: (الأقوام)، فلا شاهد فيه»، انتهى زكريا[٦]. قوله في المتن:

---

(١) شرح التسهيل للشيخ خالد الأزهري (١/ ١٧٧)، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، أو أنه يقصد بالموضح ابن هشام صاحب أوضح المسالك، وله حواش على التسهيل، بدأت في تحقيق الجزء الأول منها وتقع في أربعة أجزاء.

(٢) شرح التصريح على التوضيح (١/ ١٢٧، ١٢٨).

(٣) بإبدال الهمزة الأولى من (أولاء) هاء، حاشية يس العليمي على شرح التصريح (١/ ١٢٨).

(٤) مخطوط حاشية الدرر السنية لزكريا الأنصاري اللوحة رقم (٢٧).

(٥) تمامه:

ذُمَّ المنـــازِلَ بعـــد مَنْزلـــةِ اللِّـــوى والعَـــيشَ بعـــد أولئـــكَ الأيَّـــام

لجرير في ديوانه (ص:٥٥١)، وشاهده الإشارة بـ(أولئك) إلى غير العاقل وهو (الأيام)، والبيت في المقتضب (١/ ١٨٥)، والمخصص (٤/ ٢٦٢)، والعقد الفريد (١/ ٣٢٩)، وشرح ابن عقيل (١/ ١٣٢).

(٦) مخطوط حاشية الدرر السنية لزكريا الأنصاري، اللوحة رقم (٢٧).

....**وَلَـدَي البُعْـدِ**......[1]

الخ، أي عند بعد المشار إليه حقيقة أو حكما بتنزيل القريب لحقارته أو لرفعته منزلة البعيد والسابق إلى الفهم من كلامهم، وذكر التنزيل مجازية الصيغة في الحكم، وقوله (**انْطِقَا**) أي وجوبا حيث لم ينزل منزلة القريب فيما يظهر، انتهى ق س. قوله (**ولحق الكاف للدلالة**) الخ، الكاف بالرفع فاعل، والمفعول اسم الإشارة محذوفا، وقوله (للدلالة) أي به أو بحركته أو بما لحقه من الحروف إذ دلالته على التذكير إنما هي بواسطة كونه مفتوحا [٤٨/ أ] ودلالته على التأنيث إنما هي بواسطة كونه مكسورا، وكذلك دلالته على التنبيه إنما هي بواسطة الميم والألف، ودلالته على الجمع إنما هي بواسطة الواو والنون. قوله (**فذلك ستة وثلاثون**) إلى آخره إلا أن العرب وضعت لفظ الجمع في المذكر والمؤنث في الأول، ولفظ المثنى لهما في الثاني، فالستة والثلاثون أقسام عقلية، والواقع منها أربعة وعشرون، وسقط اثنا عشر لأنه سقط من ستة المشار إليه أحد الجمعَين؛ لاشتراكهما في لفظ واحد تضرب في ستة المخاطب، ويسقط من ستة المخاطب، وواحد؛ لاشتراك الشيئين في لفظ واحد تضرب في ستة المشار إليه، فمجموع الساقط اثنا عشر، وإذا نظرت إلى أحوال المشار إليه من القرب والبعد والتوسط كانت مائة وثمانية من ضرب ثلاثة في ستة وثلاثين، والواقع منها اثنان وسبعون لأنه تسقط

---

(١) تمام بيت الألفية:

وَبِـــأُولَى أَشِرْ لِجَمـــعٍ مُطْلَقَـــا وَالمَـــدُّ أَوْلَى ولَـــدَى البُعْـــدِ انْطِقَـــا

منه ستة وثلاثون حاصلة من ضرب الاثنى عشر من الستة والثلاثين في ثلاثة القرب والبعد والتوسط. قوله (**وابتدئ بالمخاطب المذكر المفرد**) الخ، أي ثم المجموع، ثم المخاطبة المؤنثة، [ثم][1] المفرد، ثم المثنى، ثم المجموع. قوله (**ومع أولى مقصور**) الخ، يعني عند بعض العرب من يقصره وهو قيس وربيعة وأسد، وأما بنو تميم فلا يأتون باللام مع اسم الإشارة مطلقا لا في مفرد ولا مثنى ولا في مجموع. قوله (**وأولاء الممدود**) الخ، أي وكذا المقصور عند بني تميم فإنهم لم يلحقوا اللام مطلقا. قوله في المتن:

.... **والـــــــلامُ**.............[2]

الخ، يجوز نصب اللام مفعولا لـ(قدمت) على أن ارتكب أمرين: تقديم معمول فعل الشرط على أداته، وهو منسوب إلى الكسائي[3]، والآخر حذف الفاء من جواب الشرط وهو جملة اسمية وهو مخصوص بالضرورة»، انتهى كذا بخط ابن هشام على المتن. قوله في المتن (**إنْ قَدَّمْتَ هَا**) الخ، ها بالقصر لأنه علم على

---

(١) زيادة من عندي.

(٢) تمام بيت الألفية:

بالكَـــافِ حَرْفًـــا دُونَ لاَمٍ أو مَعَـــهْ   وَالَّــــلامُ إنْ قَـــدَّمْتَ هَـــا مُمْتَنِـــعَ

(٣) أي لا يعمل فعل الجواب في ما قبل أداة الشرط إلا والفعل غير مجزوم نحو: خيرا إن أتيتني تصيب، فإن جزمت أجاز ذلك الكسائي، ولا يجوز ذلك عند البصريين، ومثال تقديم معمول فعل الشرط على الأداة نحو: خيرا إن تفعل يثبك الله، ولقد ذكر ابن مالك هذه المسألة بأوضح من ذلك في شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٠٠، ١٦٠١)، وانظر أيضا تمهيد القواعد (٤/ ١٦٦٩ - ٨/ ٤١٥٦، ٤١٥٧ - ٩/ ٤٣٦٦).

الكلمة المركبة من (ها) فألف لينة، ولا يصح المد؛ إذ ليس لنا هاء تكون للتنبيه أصلا تنكر، وقد تنكر، ثم تضاف إلى التنبيه ليتضح المراد، فيقال (ها) التنبيه [٤٨/ ب] بقصرها، وجر التنبيه بإضافته إليه. قوله في المتن:

............أَوْ هَنَّـــــــا ....(١)

الخ، هَنَّا أصله هَنَنَ بثلاث نونا، أبدلت الثالثة ألفا لكثرة الاستعمال. قوله **(وربما جاءت للزمان)** الخ، جاءت أي الأخيرة مضمومة الهاء، ومَثَّل في نكته الحاجبية(٢) لمجيئها للزمان بقوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُواْ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠]، انتهى طبلاوي. قوله:

حَنَّــــــتْ نَـــــوَارُ........ ....(٣)

الخ، «فـ(هَنَّا) إشارة إلى الزمان، وهو منصوب على الظرفية، و(حَنَّتْ) في موضع رفع بالابتداء، وخبره الظرف قبله، وأخبر عن الفعل مؤولا بالمصدر،

---

(١) تمام بيت الألفية:

فِي الْبُعْـــدِ أَوْ بِـــثَمَّ فُـــهْ أَوْ هَنَّـــا أَوْ بِهُنَالِـــكَ انْطِقَـــنْ أو هِنَّـــا

(٢) شرح كافية ابن الحاجب المنسوب خطأ لابن جماعة (ص: ٢٠٧)، والصواب أنه لابن مالك بدليل صحة نسبة هذا الرأى، فقد وجدت الآية التي ذكرها البهوتي في موضعها.

(٣) تمامه:

حَنَّـــتْ نَـــوَارُ ولاتَ هَنَّـــا حَنَّـــتِ وبَـــدَا الَّـــذِي كَانَـــتْ نَـــوارُ أَجَنَّـــتِ

والبيت لشبيب بن جعيل حين وقع في الأسر يخاطب أمه نوار، وقيل لحجل بن فضلة حين أَسَرَ نوار وفر بها، ونوار علم لامرأة مبني على الكسر عند الجمهور، ومعرب لا ينصرف عند تميم وشرح التسهيل (١/ ٢٥١)، وشرح الكافية للرضي (٢/ ١٩٩، ٤٨٤)، وتوضيح المقاصد (١/ ١٢٥)، والشاهد (هَنَّا) حيث أشير به إلى الزمان، وأصله أن يشار به إلى المكان البعيد.

والتقدير: ولا حَنانَ في هذا الوقت، وأحسن من ذلك أن يقال أن (هَنَّا) مضافة إلى الجملة الواقعة بعدها، فهي بمعنى حين، واسم (لا) محذوف أي حنت نوار وليس الوقت حين حنينها قاله الدماميني[١].

(١) تعليق الفرائد (٢/ ٣٤٨).

الموصول

هو في الاسم مفعول من وصل الشيء بغيره إذا جعله من تمامه. قوله (**موصول الأسماء**) الخ، قال الرضي: «الموصولات معارف وضعا، وذلك لما قلناه إن وضعها على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب، وهذه خاصية المعارف»[1]، انتهى ق س. وأراد بالمعلوم أعم من أن يكون حصة معينة من الجنس، ومن أن يكون نفس الجنس أعم من أن يكون من حيث هو، أو في ضمن جميع الأفراد أو بعضها. قوله (**فخرج بقيد الأسماء**) الخ، هذا مردود لأن الأسماء في حيز المعرَّف، وليس قيدا في التعريف فلا يخرج به، فتأمله، انتهى بخط الشوبري. قوله (**الظرف والمجرور**) الخ، أي التَّامَّيْنِ. قوله في المتن:

............الأُنثَى...... ....[2]

الخ، في (الذي) ست لغات: إثبات الياء ساكنة، ومشددة، ومضمومة، ومكسورة، وحذفها مع سكون الذال وكسرها، والسادسة (لذي) بحذف(أل)، و(التي) كـ(الذي) في هذه اللغات الست، وأصل (الذي) عند سيبويه[3] لَذِي

---

(١) شرح الكافية للرضي (٣/ ٧، ١٦، ١٧).

(٢) تمام بيت الألفية:

مَوصُولُ الأسماءِ الَّذي الأُنثَى الَّتِي ... وَاليَا إذَا مَا ثُنِّيَا لا تُثْبِتِ

(٣) الكتاب (٣/ ٢٨١)، قال سيبويه: «وأما الذي فإذا سميت به رجلا، أو بالتي أخرجت الألف واللام؛ لأنك تجعله علما له، ولست تجعله ذلك الشيء بعينه كالحارث ولو أردت ذلك لأثبت الصلة وتصرفه وتجريه مجرى عَمٍ».

بوزن عَمِي[(١)]، وعند الكوفيين[(٢)] أنه الذال فقط، واللام والياء زائدتان»، انتهى. قوله (**للمفرد المذكر عاقلا**) الخ، قال بدله في التوضيح: «للعالِمِ وغيرِه»[(٣)] قال اللقاني: «عدل إليه عن العاقل لإطلاقه على الباري تعالى [٤٩/ أ]، والعجيب كيف لا يتحاشون عن لفظ المذكر أيضا مع أنه يستحيل وصفه تعالى به؟»[(٤)] انتهى. قوله في المتن (**وَاليَا إِذَا ما ثُنِّيا لاَ تُثْبِتِ**) الخ، ما تضمنه هذا الكلام من أن التثنية واقعة على (الذي) و(التي) بإثبات الياء لكنها تحذف عند التثنية خالفه في شرح التسهيل[(٥)] حيث ذكر أن العرب استغنت بتثنية (الذ) و(الت) بدون ياء فيهما عن تثنية (الذي) و(التي) بالياء، واعترض عليه: بأن هذا مناقض لقوله مع أن تشديد النون عوض عن المحذوف للتثنية على هذا التقدير، فإن قيل: هو وإنَّ إدعاء الاستغناء ادَّعى مع ذلك أن لغة اللذ بلا ياء مخففة من الذ بحذف، فصار الأمر إلى أنَّ التثنية بعد الحذف تخفيفا، فالتعويض من المحذوف صحيح، ورُد بأنه لا معنى حينئذ للاستغناء، بل صار الأمر إلى أن اللذان تثنية الذي، وحذفت الياء في التثنية مع أن دعوى الحذف في المبنيات غير مقبولة، بل هي لغات مختلفة، ويمكن أن يجاب بمنع أنه لا معنى

---

(١) دخلت الألف واللام للتعريف بلا مفارقة له لأنه لا يستعمل إلا معرفة، وعند الفراء: أصل الذي ذا التي للإشارة، ثم نقل إلى الغائب، فحطوا الألف إلى الياء، وأدخلوا الألف واللام للتعريف، فأدغمت اللام في الذال، فأدخلوا بينهما لاما متحركةً، وأدغم لام التعريف فيها لسكون لام التعريف. الكتاب (٣/ ٢٨١)، وعمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس (١٧٣)، والإنصاف (٦٦٩) المسألة (٩٥)، وشرح المفصل (٤٤٤، ٤٥٦)، وشرح التصريح (١/ ١٥١).

(٢) الهمع (١/ ٢٦٧).

(٣) أوضح المسالك (١/ ١٢٩)، وشرح التصريح (١/ ١٣١) بتصرف.

(٤) مخطوط حاشية اللقاني على أوضح المسالك اللوحة رقم [٩/ أ] .

(٥) شرح التسهيل (١/ ١٩١).

للاستغناء، بل له معنى صحيح، وهو الاستغناء عن الحذف للتثنية؛ لأن الحذف على هذا التقدير ليس للتثنية، بل سابق عليها، ويوجه التعويض حينئذ بالتشديد بأنه للتنبيه على أن الحذف من المفرد، وأما عدم قبول الحذف في المبنيات فالمصنف لا يسلمه، وقد نقلوا عن سيبويه أن (لد) مخفف من (لدن)(١)، فليتأمل. قوله في المتن (**لا تُثْبِتِ**) الخ، هو بضم أوله من أثبت وبفتحه من ثبت، والأول أنسب بقوله:

........**أَوْلِــــهِ العَلامَـــهْ** ....(٢)

وعليه فقوله الياء مفعول، وعلى الثاني مبتدأ، فإن قلت: يمنع الثاني كسر التاء لأنه حينئذ فعل مضارع مرفوع، فلا يجوز كسرُه، قلت: ما المانع في جوازه للضرورة أخذا من تجويزهم قلب الإعراب للضرورة؟ انتهى ق س. قوله في المتن (**بَلْ مَا تَلِيهِ**) الخ، تصريح بمفهوم قوله (واليا إذا ما ثنيا لا تثبت) ولا تكرار في التصريح بالمفهوم ق س، وكتب أيضا قوله (بل ما تليه) الخ، موصول وصلته وهو إما في [٤٩/ ب] محل نصب بفعل مقدر يفسره قوله (**أَوْلِهِ**) فيكون من باب الاشتغال، وإما في محل رفع بالابتداء، و(**أَوْلِه**) في موضع الخبر، ورجَّح بعضُهم الأولَ، ولعل وجهَه أنه وقوعُ الخبر جملة طلبية(٣)، وخالف فيه ابن الأنباري

---

(١) الكتاب (١/ ٢١٠ – ٢/ ٢٤٠ – ٣/ ٢٨٦ - ٤/ ٤٠٥).

(٢) تمام بيت الألفية:

بَــلْ مَــا تَلِيــهِ أولِــهِ العَلامَــهْ وَالنُّــونُ إنْ تُشَــدَّدْ فَــلا مَلامَــهْ

(٣) وقوع الخبر جملة طلبية قليل لأن جملة الخبر تحتمل الصدق والكذب، والجملة الطلبية ليست كذلك، ومثاله

وكُــوني بالمكــارم ذَكِّرينــي ودَلِّي دَلَّ ماجــدةٍ صَــنَاع

والتأويل تُذكِّريني وجعل منه على وجه (يا أيها المائحُ دلوي دونك)، التذييل والتكميل ٤/ ١٣٠.

وبعض الكوفيين[١] انتهى. قوله (**إلا أن الذي والتي لم يكن لبائهما حظ في التحريك**) الخ، قال الرضي: «وإنما بنيت الموصولات لأن منها ما وضع وضع الحروف نحو (من)، و(ما)، و(اللام) على ما قيل، ثم حملت البواقي عليها طردا للباب، أو لاحتياجها في تمامها[٢] إلى صلة وعائد كاحتياج الحرف إلى غيره في الحرفية»[٣] انتهى، وقوله (**لبنائهما**) أي الذي والتي، وعبارة ابن الناظم: «إلا أن الذي والتي لما كانا مبنيين لم يكن لبائهما حظ في التحريك»[٤]، طبلاوي. قوله (**فحذفت لالتقاء الساكنين**) الخ، أي ولقصد الفرق بين تثنية المعرب والمبني كما قرروه أيضا، فراجعه، انتهى ق س[٥] في الحاشية. قوله (**وهو الصحيح**) الخ، واختاره ابن الناظم[٦]. قوله في المتن:

والنُّـــونُ مِـــنْ ذَيْـــنِ........ ....[٧]

الخ، أي بالتشديد، ولا يضر أن فيه التقاء الساكنين؛ لأنه على حده لا يقال الأول ليس حرف مد لأنا نقول الشرط كونه حرفَ لين وإن لم يكن حرفَ مَدٍّ كما

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي (١/ ٢٣٧).

(٢) في شرح الكافية للرضي (٣/ ٧): (لاحتياجها في تمامها جزءا).

(٣) انظر شرح الكافية للرضي (٣/ ٧)، وفيه: (الجزئية) بدل (الحرفية).

(٤) شرح ابن الناظم على الألفية (ص:٥٥).

(٥) مخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم اللوحة رقم [٧٢٧٦/ ب].

(٦) السابق.

(٧) تمام بيت الألفية:

وَالنُّـــونُ مِـــنْ ذَيْـــن وَتَـــيْنِ شُـــدِّدَا   أَيْضًـــا وَتَعْـــوِيضٌ بِـــذَاكَ قُصِـــدَا

في: هو خُوَيْصَّة[1]. قوله (وقد قرئ: ﴿فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ﴾ [2] [القصص:٣٢]، الخ، فيه أن هذه أشهر من التخفيف. قوله في المتن:

جمع الـذي الأُلَى........ ....[3]

الخ، قال في التصريح: «على وزن العُلَى[4]، ويكتب بغير واو قاله [الموضح][5] في شرح اللَّمْحَة» انتهى، قال بعضهم قوله (بغير واو) والمنقول المشهور عند علماء الرسم أنها تكتب بواو، وقد نقله جمع عن أبي حيان[6]، انتهى. قوله:

وتُبْلَى الأُلَى.............. ....[7]

---

(١) تصغير خاصَّة، وقد اغتفر فيها التقاء الساكنين لأن الأول لين والثاني مدغم، شرح الشافية (٢/ ٢١٠، ٢١٢، ٢٢٠).

(٢) بتشديد نون (فذانّك) قرأ بها ابن كثير وأبوعمرو ويعقوب ورويس واليزيدي والحسن والشنبوذي، وقراءة الجماعة (فَذَانِكَ) بتخفيف النون، السبعة (٤٩٣)، البحر المحيط (٧/ ١١٨)، والإتحاف (٣٤٢).

(٣) تمام بيت الألفية:

جَمعُ الَّـذِي الأُلَى الَّـذِينَ مُطْلَقَا ... وبعضُهُم بـالوَاوِ رَفعًا نَطَقَا

(٤) شرح التصريح (١/ ١٣٢)، والتذييل والتكميل (٣/ ٣٢).

(٥) زيادة من التصريح، ويقصد بالموضح ابن هشام في اللَّمْحَة البدرية (١/ ٣٦٢).

(٦) ذكرها في التذييل والتكميل (٣/ ٣١: ٤٦، ١٧١، ١٧٢) بدون واو.

(٧) تمامه:

وتُبْلَى الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الأُلَى ... تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالحِدَأ القُبْلِ

والبيت لأبي ذؤيب الهذلي، وشاهده استعمال (الأُلَى) اسما موصولا لجمع المذكر مطلقا عاقلا وغير عاقل فـ(الأُلَى) الأولى يقصد بها الفرسان بدليل واو الجماعة في (يستلئمون)، و(الأُلَى) الثانية يقصد بها الخ،يول بدليل (تراهنَّ)، والبيت في توضيح المقاصد والمسالك (١/ ١٣١)، وشرح ابن عقيل (١/ ١٤٢)، والأشموني (١/ ١٤٨).

الخ، الأولى التي بدأ بها للذكور العقلاء على الأصل بدليل (يستلئمون) أي يلبسون اللامة في الحرب، وهي الدرع، والثانية وقعت موقع (اللاتي)، والمراد بها خيول الحرب، والحِدَأ جمع حِدْأة، وهو الطائر المعروف، والقُبْلَةُ: التي في عينها قَبَلٌ بفتحتين أي حَوَلٌ. قوله في المتن (**الذين مطلقا**) الخ، قال الفناري في حواشي [٥٠/ أ] المطول في أحوال المسند: «إن (الذين) على القول بإعرابها تكتب بلامين، وعلى القول ببنائها تكتب بلام واحدة، ووجه ذلك بأن المبني ملازم لحالة، وذلك يوجب الثقل فحذف بحذف إحدى اللامين»(١) نقله عنه بعضهم، فراجعه إن شئت. قوله في المتن أيضا (**الذين مطلقا**) الخ، قال في التصريح: «وهي مبنية وإن كان الجمع من خصائص الأسماء لأن (الذين) مخصوص بـ(أولى) العلم، و(الذي) عام، فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف المثنى فإنه جار على سنن المثناة المتمكنة»(٢) انتهى، قال بعضهم: قد يقال المثنى أيضا كذلك لأن الذي عام، واللذان خاص بمن يعقل، اللهم إلا أن يقال: إنه إذا ثُني فهو مستعمل فيمن يعقل فقط، فَيَدَّعِي ذلك في الجمع أيضا، وأيضا من شرط التثنية الإعراب، ومعلوم أن (الذي) ليس كذلك. قوله (**أي رفعا ونصبا**) الخ، رفعا ظرف مجازي

---

(١) حاشية الفناري على المطول للتفتازاني (ص:٢٨٨) وفيها: «إعراب الذين في لغة طيء مشهور اللذون...وهي لغة هذيل أيضا، فإن قلت: ما السر في أن (اللذون) على هذه اللغة يكتب بلامين بخلافه في لغة من ألزمه الياء في جميع الحالات؟ قلت: السر فيه هو أنه حالة بنائه شبيه بالحروف، واللام للتعريف على قول ومشابهة لها على القول بأن تعريفه بالعهد الذي في الصلة، فآثروا عدم ظهورها خطا في حالة البناء كي لا يُرى حرف التعريف أو شبهها فيما هو شبيه بالحروف، وأظهروها في حالة الإعراب لأن شبهَ الحرف أُلغِي».

(٢) شرح التصريح (١/ ١٣٢).

أو حال، أي: مرفوعين أو ذوي رفع. قوله في المتن (**بالواوِ رفعًا**) الخ، أي وبالياء جرا ونصبا قال في التصريح: «وهي حينئذ معربة لأن شبه الحرف عارضه الجمع، وهو من خصائص الأسماء»[1]، انتهى. ولأي معنى اعتبروا الجمع هنا لا في الذي مرَّ وهو موجود في الجمع، بل وفي التثنية أيضا، والعجب منه حيث قال: أولا وهي مبنية، وإن كان الجمع من خصائص الأسماء لأن الذين مخصوص بـ(أولى) العلم، و(الذي) عام، فلم يجر على سنن الجموع، وسكت عن هذا المعنى هنا مع قرب ما بينهما. قوله (**أو عُقَيل**) الخ، أو للشك، وعُقَيل بالتصغير. قوله (**اسم جمع لا جمع**) إلى آخره، الفرق بينهما أن الأول موضوع للآحاد الحقيقية دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف كزيدون، فإنه في قوة زيد زيد وزيد، واسم الجمع هو الموضوع لمجموع الآحاد دالا على ذلك المجموع دلالة المفرد على جملة أجزائه كقوم فإنه يدل على مجموع أفراد ثلاثة، ولا يدل جزء من قوم على واحد من تلك الأفراد كما لا يدل جزء من زيد على بعضه [٥٠/ ب]، واسم الجنس أنه موضوع للماهية مع قطع النظر على فردية أو جمعية، فليتدبر. قوله (**أي التي قد جمع باللاتي**) الخ، لم يقل كالنظم باللات إشارة إلى أن إثبات الياء هو الأصل، وقد تحذف كما في المتن وتوطئة لقوله: ﴿وَٱلَّتِي يَأۡتِينَ﴾ [النساء: ١٥]، ومن ثم لم يقل (واللائي يئسن)، وإن كان إثبات الياء فيها هو الأصل أيضا، ويشير إليه قوله بإثبات الياء، وحذفها حيث قدم إثبات الياء فيهما. قوله (**والمعنى أن اللاء وقع جمعا**) الخ، ظاهر هذه العبارة أن (الذي) يجمع على (اللاءِ)، ليس كذلك، ومراد الناظم أن صيغة

(١) شرح التصريح (١/ ١٣٣).

جمع المؤنث تستعمل في المذكر، وعبارة ابن الناظم: «وقد يجيء اللاء بمعنى الذين»[١]، فتأمل انتهى طبلاوي. قوله في المتن (وَأَلْ تُسَاوِي)[٢] الخ، قضية كلامهم أن الموصول مجموع (أل) قطعا، وأنه لا يطرقه الخلاف في المعرفة، قال في النكت: «وإجراء الخلاف هنا له نوع اتجاه عندي»[٣]، أقول: وفي كلام السعد كما نقله الشمني عنه في حواشي المغني أن اللام هي الموضوع له، فحصل من مجموع الكلام أن الخلاف الذي في المعرفة جارٍ هنا أيضا»[٤] من خط شيخنا الشوبري. قوله (**لعارض تشبيه به**) الخ، أي أو تنزيل له منزلته قال الدماميني: «وهذا التنزيل أعم من أن يكون من المتكلم أو من غيره كما في قوله: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [الأحقاف:٥]، [المراد الأصنام][٥]، وحقيقة المسألة أنه متى نسب إلى المسمى شيء فمن[٦] ذلك الكلام شأنه، أي[٧] لا ينسب نفيا أو إثباتا إلا

---

(١) شرح ابن الناظم على الألفية (ص:٥٦).

(٢) قال ابن مالك:

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّءٍ شُهِرْ

(٣) يقصد أن الخلاف في أل المعرِّفة من أنها أل بجملتها هي المعرِّف، أو اللام فقط يجري كذلك في أل الموصولية، واختلف أيضا في نوع أل الموصولية، فالجمهور على أن (أل) اسم موصول، والمازني أن حرف موصول، والأخفش أنها حرف تعريف. انظر نكت وتعليقات ابن مالك على كافية ابن الحاجب جمعها ابن جماعه (ص:٢١٢)، والأشموني (١/ ١٥٦)، وحاشية الصبان (١/ ١٥١).

(٤) حاشية الشمني على مغني اللبيب (١/ ١٠٣).

(٥) زيادة من تعليق الفرائد (٢/ ٢٥٠).

(٦) في تعليق الفرائد: (وذلك).

(٧) في تعليق الفرائد: (أن) بدل (أي).

العقلاء أجرى عليه حكم العاقل، وأما كون المعتقد لذلك المتكلم أو المخاطب أو غيرهما فلا مدخل له فيما نحن فيه البتة»[١]، انتهى. قوله

لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ[٢] ....

الخ، الظاهر أن (من) فيه واقعة على من يعقل، فلا شاهد فيه، ويجوز أن يكون الشاهد في (مَنْ) الأولى فقط تدبر. قوله **(لغير العالم نحو:** ﴿ مَا عِندَكُمْ [يَنفَدُ]﴾ [النحل: ٩٦] الخ، كذا في أكثر كتب النحو، قال العلامة التفتازاني في التلويح: «أن ذلك قول لبعض الأئمة»[٣]، ونقل بعضهم عن بعض شروح الكافية أنها للعالم وغيره [٥١/أ]، كما قاله المصنف في شرح الكافية[٤]، ونقله السيوطي عنه في شرح الألفية[٥]، انتهى بهامش شيخنا الشوبري. قوله **(وتستعمل أيضا في صفات العالم)**[٦] الخ، هذه عبارة المصنف تبعا للفارسي وعبارة

---

(١) تعليق الفرائد (٢/ ٢٤٩، ٢٥٠).

(٢) صدره:

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ ....

والبيت للعباس بن الأحنف في ديوانه (ص:١٤٣)، والعباس من المولدين وذكره على سبيل التمثيل لا الاستشهاد، وفي ديوان المجنون (٩٧)، وفيها: (هل من مُعيرٍ)، وشرح ابن عقيل (١/ ١٤٨).

(٣) شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني (١/ ٦٠).

(٤) شرح الكافية الشافية (١/ ٢٧٦، ٢٧٧).

(٥) البهجة المرضية شرح الألفية للسيوطي (ص: ٩٨).

(٦) يقصد استعمال (مَا) الموصولية للعالم إذا أريد بها صفات من يعقل كقوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء:٣].

ابن عصفور[١] وجرى عليها في التوضيح لأنواع من يعقل، ومثل له بالآية أيضا، قال الشيخ خالد في شرحه: وكلا التعبيرين متكلم فيه أما الثاني فرده ابن الحاجب بأن النوع لا يعقل فهو مستغن عنه بقوله (لما لا يعقل)، وأما الأول فلأنه لا يصح أن يقال: انكحوا الطيب والطيبة؛ لأن النكاح إنما هو للذات لا للصفات نقله الموضح في الحواشي[٢]. قوله (**وتستعمل أيضا في صفات العالم**) الخ، عبارة الكشاف: «ما طاب لكم ما حل من النساء»[٣] لأن منهن ما حرم كاللاتي في آية التحريم، وقيل: (ما طاب) ذهابا إلى الصفة ولأن الإناث من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ﴾[المؤمنون:٦، والمعارج:٣٠]»، انتهى، وقوله: وقيل (ما طاب) ذهابا إلى الصفة يعني استعملت كلمة (ما) في النساء مع اختصاصها، أو غلبتها في غير ذوي العقول؛ لأن هذه التفرقة إنما هي إذا أريد الذات، وأما إذا أريد الوصف كما تقول: في ما زيدا فاضل أم كريم، وفي الموصولة أكرم مَا شئت مَنْ هو لا الرجل القائم أو القاعد، أو نحو ذلك فهو بكلمة (ما) بحكم الوضع على ما ذكره المصنف يعني صاحب الكشاف وصاحب

---

(١) شرح جمل الزجاجي، أو الشرح الكبير لابن عصفور (١/ ١٧٣).

(٢) يقصد حواشي ابن هشام على الألفية، ولم أعثر على هذا الرأي في مخطوط حواشي ابن هشام على الألفية بخط ابن هشام؛ لأن ابن هشام له أكثر من حاشية على الألفية، وظني أن البهوتي وأغلب النحاة المتأخرين مثل الشيخ خالد الأزهري، والسيوطي وياسين العليمي، والبهوتي الحنبلي، والصبان وغيرهم قد اعتمدوا على النسخة الأخيرة التي استقر عليه ابن هشام في حواشيه على الألفية. ينظر في ذلك بحث للمحقق بعنوان نصوص ابن هشام وآراؤه في حواشيه على ألفية ابن مالك، بمجلة عالم المخطوطات والنوادر بالرياض.

(٣) الكشاف (١/ ٤٩٨).

المفتاح وغيرهما، وإنْ أنكره البعضُ، وههنا المراد الصفة أي أنكحوا الموصوفة بأي صفة أردتم من البكر والشابة والنسيبة والجميلة وأضداد ذلك إلى غير ذلك من الأوصاف، انتهى المقصود منه. قوله (**وتستعمل في المبهم أمره**) الخ، قال المصنف: «وكذا لو علمت إنسانيته، ولم يدر أذكر هو أم أنثى، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران:٣٥]»[1]، وقال غيره: «أتى بها دون من لات الحمل حينئذ لن يتصف بالعقل» انتهى. وقضيته أن المراد بغير العاقل من لم يتصف بالعقل بعد وإن كان من أهله وعليه ينبغي أن يستثنى من بلغ أوان العقل ولم يتصف به كالجنون [٥١/ ب] من أول أمره إذا بلغ أن العقل عادة و أن يكون المراد به التمييز، ومع ذلك كله لا يخلو عن إشكال، وكذا ما قاله المصنف، فإن كلا من الذكر والأنثى من معاني (مَنْ)، فأي تأثير مع ذلك للجهل بصفته مع عدم خروجه عن الأمرين إلا أن يقال: لما أبهم معناه في الجملة لعدم تعين إحدى الصفتين نزل منزلة المبهم على الإطلاق بجامع مطلق الإبهام، انتهى المقصود من كلام ق س. قوله (**أحق منه بدونها**) الخ، ومما يستدل به على كون أل موصولة تعاقبها هي والموصول الصريح في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنَاْ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء:١١٤]، ﴿وَمَآ أَنَاْ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [هود:٢٩]، فإنها حكاية لما قاله عليه الصلاة والسلام في واقعة واحدة، انتهى قاله ابن هشام. قوله أيضا (**أحق منه بدونها**) الخ، وجه الأحقية فيه أن الفعل أصل في العمل، فلو لم يكن اسم الفاعل فيه بمعنى الفعل، والألفُ واللامُ موصولة لبَعُدَ عن العمل لقربه بها حينئذ من

---

(١) شرح التسهيل (١/ ٢١٧)، والتذييل والتكميل (٣/ ١٣٣).

الجامد، فيكونُ منعُ إعماله أحقَّ منه بدونها، انتهى. قوله (**وأجاب في شرح التسهيل**[1]) الخ، قال الدماميني: «وفيه نظر لأن حق الإعراب أن يدور على الموصول لأنه المقصود، وإنما جيء بالصلة لتوضيحه، والدليل عليه ظهور الإعراب في (أي) الموصولة نحو جاءني أيُّهم ضربته، وكذا في اللذان واللتان فيمن قال بإعرابهما، واللذون على لغة»[2] انتهى. قوله (**أنْ يَظهرَ عَمَلُ الموصولِ**)[3] الخ، وفي بعض النسخ[4] (**عاملُ**)، وفي بعض (**عَمَلُ عَامِلِ**) بالجمع بينهما، وهي الظاهرة لأنها لا يحوج إلى تأويل لأن عبارة شرح التسهيل التي حكوها أن يظهر إعراب الخ. قوله (**والجمل لا تتأثر بالعوامل**)[5] الخ، وأجاب غيره بما في الرضي: «من أنه كان حق الإعراب أن يدور على الموصول»[6]، فلما كانت اللام الاسمية في صورة الحرفية نقل إعرابها إلى صلتها عارية كما في (إلا) الكائنة بمعنى غير، انتهى.

---

(١) شرح التسهيل (١/ ٢٠٣)، وانظر أيضا التذييل والتكميل (٣/ ٦٤).

(٢) تعليق الفرائد (٢/ ٢١٥)، وذكره الرضي في شرحه للكافية (٣/ ١٦).

(٣) في شرح الأشموني بحاشية الصبان ١/ ١٥٧: (أنْ يَظهرَ عَمَلُ عَامِلِ الموصولِ) وكلام الأشموني نقلا عن ابن مالك في رده على أبي علي الشلوبين القائل بأن (أل) الموصولية حرف بدليل قولك: جاء القائمُ، فلو كانت اسما لكانت فاعلا واستحق (قائم) البناء، لأنه على هذا التقدير مهمل، لأنه صلة، والصلة لا يتسلط عليها عامل الموصول، فأجاب ابن مالك بأنه يقال: قد قام الدليل على أنها غير المعرفة بدخولها على الفعل، وتصحيحها عمل اسم الفاعل ذي المضي، فلم يبق إلا كونُها اسما موصولا إذ لا ثالث. شرح التسهيل (١/ ٢٠٣)، شرح الأشموني (١/ ١٥٧).

(٤) معنى هذا أن البهوتي كان يحتفظ بعدة نسخ من شرح الأشموني.

(٥) كلام الأشموني (١/ ١٥٧) نقلا عن ابن مالك من شرح التسهيل (١/ ٢٠٣)، وذكره أبو حيان في التذييل والتكميل (٣/ ٦٤).

(٦) شرح الكافية للرضي (٣/ ١٦).

ولايخفى عليك أن مقتضى جواب المصنف كون الفاعلية وغيرها للمجموع حقيقة بخلاف الجواب بما في الرضي، فإن مقتضاه كون ذلك لنفس (أل) [٥٢أ] لكن لا مانع من نسبته للمجموع لأنه في الظاهر بمنزلة اسم واحد هو الفاعل، انتهى فليتأمل. قوله (**فلما كانت صلة الألف واللام في هذا اللفظ غير جملة**) الخ، فإن قلت: قضية ذلك أن (أل) لو وصلت بالجملة كان المحل له دون الصلة إذ لا وجه للعدول بحقه إلى غيره من غير فائدة، قلت: هو كذلك فيما يظهر؛ لأنا لما نقلنا الإعراب إلى صلتها لفائدة ظهور الإعراب ولكراهة ظهور الإعراب على ما هو بصورة الحرف، لا لاستحقاق نفس الصلة للإعراب، وحيث انتفى ذلك، فلا وجه للعدول بالإعراب عن المحل المستحق له إلى غيره، ثم رأيت الدماميني خالف ذلك، وقال كلام الدماميني[1] الذي نقلناه سابقا، ثم قال: ويُرد عليه ما بيناه، وحلول المفرد محلها إنما يؤثر له كان ذلك المفرد مفردا حقيقة، أما إذا كان مفردا صورة جملة حقيقة فلا، وقد بين الرضي أن صلة أل المفرد اسم صورة فعل حقيقة، فلا يكون للجملة التي يصح حلولها محلها، ولا يخفى عليك أن مقتضى جواب المصنف كون الفاعلية وغيرها للمجموع حقيقة، بخلاف الجواب بما في الرضي، فإن مقتضاه كون ذلك لنفس (أل) لكن لا مانع من نسبته للمجموع لأنه في الظاهر بمنزلة اسم واحد هو الفاعل ق س. قوله (**وأن يكون بلفظ واحد**) الخ، أي مفردة مذكرة، «وقد تؤنث وتثنى وتجمع حكاه ابن السراج، ونازع في

(١) تعليق الفرائد (٢/ ٢١٥).

ثبوت ذلك المصنف»[1] انتهى توضيح، وسيأتي في كلام الشارح انتهى شوبري. قوله (**وبعضهم يعربها إعراب ذي**) أي على رواية الياء. قوله (**بالفَضْلِ ذو فَضَّلَكُم**)[2] الخ، أي أسألكم بالفضل. قوله (**فأضربت عنه لذلك**) الخ، أي لكونه قاله قياسا، ولم ينقله عن العرب. قوله (لكن نقله الهروي إلى قولهما نقل ابن عصفور أي فقد قاله نقلا قياسا. قوله (**من أنها تستعمل بمعنى الذي**) الخ، قصر وجه الشبه في قول المصنف (ومثل [٥٢/ ب] ماذا على ذلك احترازا عن أن يجعل من وجه الشبه كونها لغير العاقل ونحوه لأن ذلك لا يتأتى مع (مَنْ) » انتهى ق س. قوله (**والمراد بإلغائها**) الخ، أو تكون (ما) استفهاما وحدها، و[ذا][3] زائدة، وهذا هو الإلغاء الحقيقي كما في التوضيح وشرحه[4] إلا أنه عند المصنف والكوفيين، إذ البصريون لا يجيزون زيادة شيء من الأسماء. قوله أيضا (**والمراد**

---

(١) أوضح المسالك (١/ ١٥٥).

(٢) من كلام العرب رواه الفراء لرجل من طيء، وتمام العبارة: «**بالفَضْلِ ذو فضَّلَكُم اللهُ بِهِ، والكَرامةِ ذاتُ أكرمَكُمُ اللهُ بَهْ**». الأمالي الشجرية (٣/ ٥٤)، وشرح التسهيل (١/ ١٩٥)، والتذييل والتكميل (٢/ ١٢٤-٣/ ٤٠-٤/ ١٩١٨)، وشرح ابن عقيل (١/ ١٥١)، أوضح المسالك (١/ ١٥٥)، وتمهيد القواعد (٢/ ٦٧٠-١٠/ ٥٢٩٢)، وشاهده على لغة طيء وضع (ذو) موضع (الذي)، ووضع (ذات) موضع (التي) ويبنونها على الضم مطلقا أي رفعا ونصبا وجرا في لغة بعض طيء، و(بَهْ) أصله بها حذف الألف ثم نقل الفتحة التي كانت على الهاء إلى الباء عوضا منها.

(٣) زيادة من عندي، ووضع مكانها لفظ (كلا) بالمخطوط، وفي شرح التصريح (١/ ١٣٩): «والإلغاء الحقيقي ما ذكره بقوله (ويجوز الإلغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه آخر وهو تقديرها زائدة) بين (ما) ومدخولها».

(٤) شرح التصريح على التوضيح (١/ ١٣٨، ١٣٩).

بإلغائها) الخ، وإذا كانت ملغاة فهل هي اسم إشارة بطل منه معنى الإشارة أولا، وما حقيقتها حينئذ؟ يتأمل فيه، ثم رأيت الشيخ بن قاسم قال ما نصه: «والمراد بإلغائها تركيبها مع (ما) أو (من)، فيصير المجموع اسما واحدا، ولها حينئذ معنيان: أحدهما وهو الأشهر أن يكون المجموع اسم استفهام فلا يعمل فيه فعل متقدم، وثبتت ألف (ما) لتوسطها حينئذ كما في قولهم: عما ذا تسأل؟ والثاني أن يكون المجموع اسما واحدا موصولا أو نكرة موصوفة فيعمل فيه المتقدم، ومنه:

دَعِي ماذا عَلِمتُ سَأَتَّقيهِ ... وَلَكِن بِالمُغَيَّبِ ذَكِّريني[1]

فمجموع (ماذا) مفعول (دعِي) عند الجمهور، لكن قال السيرافي وابن خروف أنه موصول بمعنى الذي، والفارسي أنه نكرة شيء» انتهى من شرح القطر[2] بهامش نسخة الشوبري. قوله **(ماذا صنعتَ)** الخ، صرح بعض المتأخرين بأن (ما) من بين أدوات الاستفهام مخصوصة بجواز عمل ما قبلها فيها، وإن كلام العرب على ذلك، وقد ذكر المصنف هذه المسألة في توضيحه الموضوع للكلام على مشكلات الجامع الصحيح[3]، واستشهد عليها بقول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في حديث الإفك: (أقول

---

(١) البيت للمثقب العبدي في ديوانه (ص:٢١٣)، وفيه: (نَبِّئيني) بدل (ذَكِّريني)، كما يروى: (علمتِ) بكسر التاء، كما يروى:

دَعِى ما قد علمتُ ... بالمُغَيَّبةِ خَبِّريني

والبيت في الكتاب (٢/ ٤١٨)، واللسان (ذا)، وتمهيد القواعد (٢/ ٦٧٣)، والهمع (١/ ٢٧٥).

(٢) شرح قطر الندى (ص: ١٤٣)، وانظر أيضا تعليق الفرائد (٢/ ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١).

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (ص: ٢٠٦)، وفيه: «وفي أقول ماذا؟ شاهد على أن (ما) الاستفهامية، إذا ركبت مع (ذا) تفارق وجوب التصدير، فيعمل فيها ما قبلها رفعا ونصبا. فالرفع كقولهم: كان ماذا، والنصب كقول أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أقول ماذا».

افعل ماذا)[1]، وقول بعض الصحابة: (فكان ماذا)، فراجعه من هناك، انتهى دماميني على التسهيل[2]. قوله (ومَن الاستفهاميتين) الخ، أي ولا من الخ. قوله:

عَـــدَسْ مَـــا لِعَبَّـــادٍ......... ....[3]

الخ، قال ابن المصنف: «وهو محتمل والأظهر أن هذا اسم إشارة، و(تحملين) حال، والتقدير وهذا محمولا طليق»[4]، انتهى طبلاوي، وقوله «و»تحملين» حال أي وحذْفُ ضمير «تحملين» العائد على ذي الحال كالحذف من الصفة والخبر، وقيل: «تحملين» و»طليق» خبران، ويُرد عليه أنه ليس المرادُ الإخبار َبأنه محمول»[5] انتهى دماميني. قوله [٥٣/ أ]

مَـــــاذَا الوُقُـــــوفُ.......... ....[6]

---

(١) ليست هذه العبارة من حديث الإفك، والذي في حديث الإفك في صحيح البخاري (٤/ ١٥١٦)، وفيه: (والله ما أدري ما أقول لرسول الله ﷺ).

(٢) تعليق الفرائد (٢/ ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١).

(٣) تمامه:

عَـدَسْ مـا لِعَبّـادٍ عَلَيْـكِ إمَـارَةٌ أَمِنْـتِ وهـذا تَحْمِلـينَ طَليـقُ

والبيت ليزيد بن مفرغ الحميري، وعدس: زجر لفرس، والبيت في كتاب الشعر (١/ ٣٨٨)، والأمالي الشجرية (٢/ ٤٤٣)، والتذييل والتكميل (٣/ ٤٩)، وتمهيد القواعد (٢/ ٦٧٧- ٧/ ٣٥٤٦)، وأوضح المسالك (٤/ ٩١)، والأشموني (١/ ١٦٠) وفيه: (نجوتِ)، والشاهد قوله (وهذا) فإنه اسم موصول على رأي الكوفيين، والبصريون يرونه اسم إشارة.

(٤) لم أعثر عليه في شرح التسهيل، وإنما وجدته في التذييل والتكميل (٣/ ٤٩)، وتعليق الفرائد (٢/ ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١).

(٥) تعليق الفرائد (٢/ ٢٠٣، ٢٠٤).

(٦) تمامه

مـاذا الوُقُـوفُ عَـلَى نَـارٍ وَقَـدْ خَمَـدَتْ يَـا طَالَمَـا أُوقِـدَتْ في الحَـرْبِ نِـيرانُ

المغني (٣٩٥)، وشرح شواهده للسيوطي (٢/ ٧١١)، والمعجم المفصل في شواهد العربية (٨/ ١٠٧).

الخ، (ذا) مبتدأ و(الوقوف) صفته، و(ما) خبره، أوبالعكس، مثله: ماذا الذاهبُ؟. قوله (**فالمعهودة نحو جاء الذي قام أبوه**) الخ، عبارة التوضيح: «معهودة إلا في مقام التهويل»[(١)]، الخ، قال اللقاني: «اعلم أن المبهمة ضد المفصلة المعينة، والمجهولة ضد المعهودة أي المعلومة فاستثناء المبهمة من المعهودة ليس كما ينبغي إذِ المبهمةُ معلومة للمخاطب على سبيل الإبهام، أي الإجمال، ولو من الكلام الذي قبل الموصول، فالوجه أن يقال معهودة مفصلة إلا في مقام»[(٢)] الخ. قوله أيضا (**فالمعهودة**) الخ، عبارة ابن مالك في بعض كتبه: (والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة، وذلك غير لازم، وذلك لأن الموصول قد يراد به معهود فتكون صلته معهودة، وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته، وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته)[(٣)] انتهى. قوله (**وربما خلفه اسم ظاهر**) قال أبو علي في التذكرة: (من الناس من لا يجيز هذا، وقال بعضهم هذا لم يجزه سيبويه في حيز المبتدأ، فأحرى ألا يجيزه في الصلة، دماميني[(٤)]:

.... وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ[(٥)]

---

(١) أوضح المسالك (١/ ١٦٤).

(٢) مخطوط حاشية اللقاني على أوضح المسالك اللوحة رقم [١٠/ أ].

(٣) شرح التسهيل (١/ ١٨٧)، بتصرف يسير، وانظر أيضا التذييل والتكميل (٣/ ٨)، وتمهيد القواعد (٢/ ٦٤٧)، والهمع (١/ ٣٣٤) باب الموصول.

(٤) تعليق الفرائد (٢/ ١٧٧، ١٨٣، ٢٣٦).

(٥) صدره:

فَيَا رَبِّ أَنْتَ اللهُ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ ....

ويروى: (فَيَارَبَّ لَيْلَى)، ونسب لقيس ليلى، وليس في ديوانه، كما نسب لابن ميادة، والبيت في التذييل والتكميل (٣/ ٦، ١٠٦)، والمغني (٢٧٧، ٦٥٥، ٧٠٧)، والارتشاف (٢/ ٩٨٨)،

وصدره: (أَيَا يَارَبَّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطَنٍ). قوله (**شبيهين بالجملة**) الخ، فالظرف التام أن يفيد مع قطع النظر عن ملاحظة متعلق يصح الوصل به، ثم إن كان متعلقه عاما وجب حذفه أو خاصا وجب ذكره، والناقص أن لا يفيد كذلك، ولا يصح الوصل به عاما كان متعلقه أو خاصا، فإن صرح به صح الوصل به إن أفاد بأن كان خاصا، وبهذا ظهر أو وجوب ذكر المتعلق الخاص لا يغني عن اشتراط التمام. قوله (**مع ما سبق أن تكون**) الخ، أي من اشتراط اشتمالها على ضمير لائق بالموصول. قوله:

وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً.......... ....[1]

الخ، عبارة الدماميني: (وأما قوله (وإني لراج) الخ، فالصلة (أزورها) و(لعل) محذوفة الخبر، والجملة معترضة، أو الصلة قول محذوف مثل: (وجدتُ الناسَ أَخْبُرْ تَقْلَهْ)[2] أو مقولا فيهم ذلك، ومفعول (أَخْبُرُ) محذوف أي أَخْبُره،

وتعليق الفرائد (٢/ ١٧٧)، والشاهد ربط جملة الصلة بالاسم الظاهر (الله) بدلا من الضمير، والأصل: وأنتَ الذي في رحمتِكَ أطمعُ.

(١) تمامه:

وإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي- وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا- أَزُورُهَا

ينسب للفرزدق وليس في ديوانه، والبيت في شرح الكافية للرضي (٣/ ٦٧)، والمغني ص (٧٦١)، و(ص:٥٠٧) وفيه: (لرامٍ نظرةً)، والأشموني (١/ ١٦٣). وشاهده ما استدل به الكسائي على جواز وقوع الجملة الإنشائية المصدرة بـ(لعل) صلة، وتأوله البصريون بأن الصلة محذوفة على إضمار القول، أي: (قبل التي أقول: لعلي)، أو على أن الصلة هي جملة (أزورها) في آخر البيت وخبر لعل محذوف تقديره: (لعلي أفعل ذلك).

(٢) مَثَلٌ، نسب لأبي الدراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَقْلَهْ: أي تبغضه من قلي يقلي قلاه أي بغضه أي إن جربته قليته لما يظهر لك من مساويه، ومعناه امتحن كل من تحبه يظهر لك من بواطن سرائره ما يوجب

والهاء في قوله (تَقْلَهْ) هاء السكت أو ضمير فرد نظرا إلى لفظ الناس، أو كل واحد، و(أَخْبُر) فعل أمر من قولك [٥٣/ ب] خبرت الشيء أَخْبُرُه خبرا بالضم، وخبره بالكسر أي بلوته وخبرته و(تَقْلَهْ) مضارع مجزوم على أنه جواب الأمر أي تبغضه تقول قلاه يقليه ويقلاه بمعنى بغضه، وقال الميداني: «يجوز رفع الناس على الحكاية»[(١)]، ومن نصبه فقد نصبه بـ(أَخْبُر) و(وجد) بمعنى عرف أي عرفت هذه القضية وتحققتها، وهذا المثل من كلام أبي الدرداء رضي الله تعالى عنه)[(٢)]. قوله **(وإن كانت عندهم خبرية)** الخ، أي فتكون مستثناة عنده من الخبرية قال في التصريح: كما أن جملة القسم مستثناة من الإنشائية فيجوز الوصل بها نحو: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء:٧٢]، وقيل: لا استثناء فيهما، أما التعجبية فلأنها إنشائية نظرا إلى حالة الاستعمال، وأما القسمية فلأن الأصل بها إنما هو بجملة الجواب، وهو خبري، وجملة القسم إنما جيء بها لمجرد التأكيد انتهى. قال السيوطي: والصحيح جواز الوصل بجملة القسم نحو جاء الذي أقسم بالله لقد قام أبوه،

بغضه، ولفظ المَثَل الأمر ومعناه الخبر، وتَقْلَهْ: أصله تقلهم أي تبغضهم، والهاء للسكت جيء بها بعد حذف هاء العائد والميم، وأدخل هاء السكت للوقف عليها، والجملة في موضع نصب بـ(وجدت)، وفيه شاهد نحوي آخر وهو الوصف بجملة (أَخْبُرْ تَقْلَهْ) ولفظه لفظ الأمر فيؤول على إضمار قول محذوف تقديره مقولا فيهم هذا المقال، على غرار قول الشاعر (جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط)، والمثل في مجمع الأمثال (١/ ١٠٥- ٢/ ٢٦٣)، وشرح التسهيل (٣/ ٣١١)، والتذييل التكميل (٩/ ١٦٤)، والارتشاف (٤/ ١٩١٦)، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/ ٣٣٣، والمغني (٧٦٢)، وتعليق الفرائد (٢/ ١٧٨)، وتمهيد القواعد (٥/ ٢٣٢٨ - ٧/ ٣٣٣٢).

(١) مجمع الأمثال للميداني (٢/ ٢٦٣)، وفيه: «ويجوز (وجدتُ الناسُ) بالرفع على وَجْه الحكاية للجملة».

(٢) تعليق الفرائد للدماميني (٢/ ١٧٨، ١٧٩)، بتصرف يسير.

وبجملة الشرط مع جزائه كما يخبر بها نحو جاء الذي إن قام عمرو وقائم أبوه، ومنع قوم المسألتين لخلو إحدى الجملتين فيهما من ضمير عائد على الموصول، وأجيب بأنهما قد صارا بمنزلة جملة واحدة بدليل أن كل واحدة منهما لا تفيد إلا باقترانها بالأخرى، فاكتفى بضمير واحد كما في الجملة الواحدة. قوله (**وجه المنع أنها**) الخ، أي كما هو الصحيح عند غير بن هشام من المحققين، وأما ابن هشام فصرح في شرح القطر[١] بأنها في الصفة المشبهة موصولة كاسم الفاعل ونحوه. قوله (**وخرج بالصريحة الصفة التي غلبت عليها الاسمية**) الخ، أي: وإن لوحظ فيها الأصل بخلاف ما دخلت عليه (أل) للمح الصفة لأن العرب لما اعتبرت لحظ الأصل فيه، وأدخلت الألف واللام عليه على خلاف معناها في الأعلام علمنا أنها قدرت الرجوع إلى الأصل، فهي إذ ذاك صفات بحسب القصد وقعت صلات للألف واللام، وهذا التقديرُ[٢] واضح في نفسه مع ورود السؤال على ابن مالك هنا، وفي «التسهيل»[٣]، «والفوائد النحوية»، شاطبي[٤]. قوله (**يثنونها ويجمعونها**) الخ، قال بعضهم: (وإذا ثنيت بالياء حينئذ لم تمنع الصرف خلافا لأبي عمرو محتجا بأن فيها التأنيث والتعريف بالإضافة المنوية [٥٤/ أ]، وهو شبيه بتعريف العلمية، ولهذا لم يصرف (جُمَع) في التوكيد للعدل والتعريف بالإضافة المنوية، وأجيب بأن جمع (أشد) شبها بالعلم من (أيّة) لأنه لا يستعمل ما يضاف

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى (ص:١٤٠).

(٢) في المقاصد الشافية للشاطبي (التقرير)، وأرجح التقدير لقوله سابقا (أنها قَدَّرَتِ الرجوعَ).

(٣) شرح التسهيل (١/ ٢٠٠).

(٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (١/ ٤٨٥).

إليه بخلاف أي ليعجبني أيتهنَّ قامت، انتهى. قوله في المتن:

.........وأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ ....[(١)]

الخ، إن قلت: سبب البناء، وهو الافتقار موجود، فهلا بنيت مطلقا إذ سبب البناء مانع من الإعراب، والقاعدة عندهم تقديم المانع على المقتضى: قلت: أجاب عن مثل ذلك العز بن جماعة: بأن محل القاعدة المذكورة مالم يتعدد المقتضى، فإن تعدد قدم على المانع، والمقتضى للإعراب هنا وهو الاسمية والإضافة قد تعدد، فقدم على المانع، نقله شيخنا عن بعض مشايخه. وقوله (مالم تضف) الخ: «ما» مصدرية ظرفية لا شرطية؛ لأنها لا تجد مسمى تقع عليه هنا، ولا محل إعراب تستحقه حينئذ، فيَرِدُ عليه إحدى عشرةَ مسألة)، انتهى بخط ابن هشام. قوله في المتن (ضميرٌ انْحَذَف) الخ، ظاهره التقييد بالضمير، ويحتمل أن يقال: إن الاسم الظاهر كذلك كما إذا قيل: ضربت أيهم ضاربه أي أيهم زيد ضاربه في مقام التحدث بأن زيدا ضرب جماعة، وأنك ضربت واحدا منهم، والسؤال عن تعيينه، فليرتجع وليحرر ق س، وكتب في محل آخر وقضية السياق تقييد صلة الصدر بكونه ضميرا ويحتمل أن يقال لا مانع من أن الاسم الظاهر كذلك نحو جاء أيهم ضاربه في مقام عهدية أن زيدا ضرب واحدا من الجماعة انتهى، وعبارة بعضهم: (وكذلك إذا لم يكن صدر صلتها ضميرا، أي لا يحذف الصدر نحو اضرب أيهم غلامه قائم بخلاف الضمير، فإن الضمائر كثيرة الحذف في الصلة)، انتهى، وبه يعلم ما في كلام ق س السابق، فإن أضيفت وحذف الخ، هذا هو الأول من

---

(١) تمام بيت الألفية :

أَيٌّ كَمَا وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِها ضَميرٌ انحَذَفْ

أحوالها وهو فقدهما معا، وحكمها البناء، فإن فقد أحدهما، ولها فيه ثلاث صور أشار إليها بقوله (**وإن لم تضف**) الخ، وحكمها في الثالثة الإعراب، وعرف بهذا أن أقسامها أربع تبنى منها في حالة، وتعرب في الباقي[(١)]، انتهى. قوله (**واحتج عليهما**[(٢)] **بقوله**) الخ، عبارة الدماميني في شرح التسهيل: (ويبطل مذهبهما جميعا. قوله:

.... فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ[(٣)]

---

(١) يقصد أن (أي) الموصولية تعرب في ثلاث حالات الأولى أن تضاف ويذكر صدر الصلة نحو يعجبني أيهم هو مجتهد، الثانية ألا تضاف ولا يذكر صدر الصلة نحو يعجبني أي مجتهد، الثالثة ألا تضاف ويذكر صدر الصلة نحو يعجبني أي هو مجتهد، وتبني أي الموصولية في حالة واحدة وهي أن تضاف ويحذف صدر الصلة نحو يعجبني أيهم مجتهد، وكقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم:٦٩]

(٢) أي على الخليل ويونس ومن وافقهما في إعراب (أي) مطلقا، أي سواء أضيفت وحذف صدر صلتها، وتأولا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم:٦٩]، فجعلها الخليل استفهامية محكية بقول مقدر، والتقدير الذي يقال فيهم أيهم أشد، وجعلها يونس استفهامية، وجعل الفعل قبلها (ننزعن) معلق عن العمل لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب. البهجة المرضية شرح الألفية للسيوطي (١٠٥، ١٠٦)، الأشموني (١/ ١٦٦).

(٣) صدره:

إِذَا مَا لَقِيتُ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

لغسان بن وعلة، وقيل لرجل من غسان، ويروى (أَيِّهم) بالجر معربا، الإنصاف (٢/ ٥٨٧)، شرح الكافية للرضي (٣/ ٢٦)، والتذييل والتكميل (٣/ ٥٥، ٩٢)، والمغني (ص:١٠٨، ٥٣٥، ٧١٧)، وشرح ابن عقيل (١/ ١٦٢، ١٦٥)، وتمهيد القواعد (٢/ ٦٨١، ٧٠٨)، والأشموني (١/ ١٦٦)، والشاهد قوله (على أيُّهم) ببناء (أي) الموصولية على الضم لأنها أضيفت وحذف صدر الصلة والتقدير هو أفضل، وعلى رواية (على أيِّهم) بالجر معربا وهو وجه جائز. =

[٥٤/ب] على رواية من يضم (أي)؛ لأن حرف الجر لا يعلق، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صفته)[١] انتهى. قوله (**ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم**) الخ، اعتبار تقدمه مذهب كوفي ورجحه بعضهم، ووجه اعتباره لتخالف الموصولة الشرطية والاستفهامية؛ لأن عاملها لا يكون إلا متأخرا لاستحقاقهما الصدارة، وجرى البصريون على جواز إعمال المستقبل المتأخر في (أي)، انتهى هامش الشوبري. قوله[٢] (**جواز إعمال المستقبل المتأخر**) الخ، يوهم أنه لا يجوز عندهم الماضي الحاضر، وليس كذلك، فقد قال في التسهيل[٣] وشرحه للعلامة الدماميني ما نصه: «ولا يلزم استقبال عامله فيجوز: قام أيهم أكرمته، ولا تقديمه، فيجوز: أيهم قام ضربت خلافا للكوفيين في المسألتين»[٤]، انتهى. قوله أيضا (**ولا يعمل فيها إلا مستقبل**) الخ، أي لأنه محتمل للحال والاستقبال ففيه إيهام فأشبهها في ذلك بخلاف الماضي والحال لتمييزهما وتعيينهما. قوله في المتن (**إنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ**)[٥] الخ، أي إن يكن طويلا لأنه ينسب إلى الطول لأنه قد يكون طويلا في نفسه ولا ينسب للطول لاستلذاذٍ أو نحوه، ولأن الحكم معلق بنفس الطول لا بأمر آخر زائد على الطول، انتهى. قوله:

---

(١) تعليق الفرائد (٢/ ٢٣١).

(٢) هذا الموضع من قول البهوتي كتب على هامش الصفحة.

(٣) تسهيل الفوائد (ص:٣٤)، وشرح التسهيل (١/ ١٩٦)، وانظر أيضا لتذييل والتكميل (٣/ ٤٢، ٥٦)، وتمهيد القواعد (٢/ ٦٧١/ ٦٨٣).

(٤) تعليق الفرائد (٢/ ٢٠٩).

(٥) قال ابن مالك:

إنْ يُسْتَطَلْ وَصلٌ وَإن لَمْ يُستَطَلْ ... فَالحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوْا أنْ يُخْتَزَلْ

﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ﴾ [الأنعام:١٥٤]، قال في الجملة الخامسة من مغني اللبيب: «يجوز في ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ﴾ [الأنعام:١٥٤]، كون (الذي) موصولا»[(١)]. قوله:

مَـــنْ يُعْـــنَ............ ....[(٢)]

الخ، (يُعْنَ) مجزوم بـ(مَنْ) الشرطية، وزعم العيني أن (مَنْ) موصولة[(٣)]، وفيه نظر، انتهى. قوله (أي يقتطع وتحذف)[(٤)] الخ، إشارة إلى تفسيرين، فهو كما في المحكم من الاختزال وهو الحذف، وفي الصحاح الاختزال الانقطاع[(٥)]. قوله في المتن:

.........لوصـــلٍ مُكْمِـــلِ ....[(٦)]

---

(١) مغني اللبيب (ص:٧٣٧).

(٢) تمامه:

مَـنْ يُعْـنَ بالحَمْـدِ لا يَنطِـقْ بِـمَا سَـفَهٍ وَلا يَحِـدْ عَـنْ سَـبيل المَجْـدِ والكَـرَم

والبيت بلا نسبة في التذييل والتكميل (٣/ ٨٧)، وتمهيد القواعد (٢/ ٧٠٤)، برواية (الحلم والكرم)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية الشاهد رقم (١١٤)، والأشموني (١/ ١٦٩). يُعن: يهتم، والسفه: الجهل، يحد: مال، وشاهده قوله (بما سفهٍ) حذف العائد المرفوع بالابتداء من جملة الصلة وهو صدر الصلة مع عدم طول الصلة وهو ضعيف، والتقدير بما هو سفه أي بالذي هو سفه.

(٣) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية الشاهد رقم (١١٤)، والأشموني (١/ ١٦٩).

(٤) يقصد أن معنى (يُختزل) يقتطع ويحذف في قول ابن مالك بالألفية:

إن يُسْـــتَطَل وَصـــلٌ وَإن لَمْ يُسْـــتَطَلْ فَالحَـــذفُ نَـــزرٌ وَأَبَـــوا أن يُخْتَـــزَلْ

(٥) تهذيب اللغة والتاج (خزل).

(٦) تمام بيت الألفية:

إنْ صَـلُحَ البَـاقِي لِوَصـلٍ مُكْمِـلِ وَالحَـــذْفُ عِنْـدَهُم كَثِـيرٌ مُـنْجَلِي

بكسر الميم اسم فاعل من أكمل؛ لأنه كمل به الموصول. قوله (**فلا يجوز جاء اللذان قام، [و لا اللذان جُنَّ]**) الخ، الأصل قاما وجُنَّا، فحذف العائد وهو الألف. قوله في المتن:

............**إِنِ انْتَصَبْ** **بِفِعْلٍ**............[1]

الخ، خرج المنصوب بالحرف وقول الشارح[2] (تام) قصر كلام المصنف[3] عليه كابن عقيل[4]، وعبارة السيوطي[5] في شرحه تاما كان أو ناقصا، ثم قال كذا قال المصنف خلافا لقوم، انتهى. قوله في المتن (**في عائدٍ مُتَّصِلٍ**) الخ، ولا يجوز حذف المنفصل، لكن قال الرضي: (أن لا يكون منفصلا بعد (إلا) نحو الذي ما ضربت إلا إياه، وأما في غيره فلا منع كقولك صنع الزيدان الذي أعطيتهما ضارب زيد، وكذا الذي أنا ضارب زيدا أي ضارب إياه، ويجوز أن يكون المحذوف ههنا [٥٥/أ] مجرورا في محل نصب كما يجيء أي الذي أنا ضاربه)[6] انتهى لقاني[7].

قوله (**أي الذي الله موليكه**[8]) الخ،

---

(١) تمام بيت الألفية:

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ بِفِعلٍ أَو وَصْفٍ كَمَنْ نَرجُو يَهَبْ

(٢) شرح شواهد الأشموني للعيني (١/ ١٦٩).

(٣) أي الأشموني (١/ ١٦٩)، والمقصود بالتام أي الفعل التام.

(٤) شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ١٦٩).

(٥) البهجة المرضية شرح الألفية (ص:١٠٧).

(٦) شرح الكافية للرضي (٣/ ٢٥).

(٧) مخطوط حاشية اللقاني على أوضح المسالك اللوحة رقم [٩/ ب، ١٠/ أ].

(٨) يقصد قول الشاعر:

مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ فَمَا لَدَي غَيرِهِ نَفْعٌ ولا ضَرَرُ

قدر الشارح[1] الضمير متصلا، وإن كان الأرجح تقديره منفصلا؛ لأن صورة المسألة أن يكون كذلك، وهو مثال، فيكفي فيه الاحتمال، ولذا قال العيني: (تقديره موليكه أي موليك إياه، والفاء في الموضعين للتعليل، والباء في (به) للسببية، والضمير يرجع إلى «الفضل»)[2]، انتهى. قوله **(إياه أكرمت)** الخ، أي لأن حذفه مفوت لما قصد به من التخصيص عند البيانيين والاهتمام عند النحويين. قوله **(وجاء الذي إنه فاضل)** الخ، وأتى بمثالين أحدهما مالا يغير معنى الجملة وهو أن، والثاني ما يغيرها وهو كان، ويجوز أن تكون (كان) الناقصة، واسمها ضمير الشأن، ويجوز أن تكون كان الناقصة، وعبارة بعض الشراح: (فإن كان الناصب غير فعل نحو جاء الذي إنه أشد، أو فعل ناقص نحو الذي كأنه زيد امتنع الحذف)، انتهى. قوله أيضا **(وجاء الذي إنه فاضل)** الخ، إنما لم يحذف منصوب الحرف لعدم أفضليته، ولعدم استقلال الحرف بدونه إن لم يحذف معه ولعدم ما يدل عليه إن حذف معه. قوله **(فلا يجوز حذف العائد في هذه الأمثلة)** الخ، (فإن قلت: قد نصوا في قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص:٦٢، ٧٤] أنه يجوز أن يكون التقدير تزعمونهم شركاء، وهذا لا إشكال فيه، وأن يكون التقدير تزعمون أنهم شركاء وعلى هذا فقد حذف

= والبيت في شرح ابن عقيل (١/ ١٧٠)، والأشموني (١/ ١٧٠)، والشاهد (ما الله موليك) حيث الضمير العائد من جملة الصلة، والتقدير (موليكه) وهذا العائد منصوب بوصف، وهو (مولٍ)، ويمكن هنا أن يكون التقدير موليك إياه، وهذا التقدير أرجح؛ لأن الانفصال في ثاني الضميرين المعمولين أرجح من الاتصال.

(١) الأشموني (١/ ١٧٠).

(٢) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، الشاهد رقم (١١٥)، والأشموني (١/ ١٧٠).

العائد المنصوب بغير فعل ولا وصف، قلت: إنما الذي اعتمد بالحذف المعمول المشتمل على الضمير، ولم يعتمد الضمير بالحذف، ورُبَّ شيءٍ يجوز تبعا [لغيره][(١)]، ولا يجوز مستقلا)، دماميني[(٢)]. قوله (**في المعقب البغي**) الخ، معناه في الشيء الذي يعقب البغي أهل البغي من النكال ما يمنع الرجل الحازم الضابط أن يسأم أي هل من سلوك طريق السداد، والمعقب اسم فاعل من أعقب وهو يتعدى إلى مفعولين قال تعالى: ﴿ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا ﴾ [التوبة: ٧٧]، والبغي مرفوع لأنه فاعله، وأهل البغي كلام إضافي مفعول أول، والمفعول الثاني هو العائد المحذوف لأنه أصله في المعقبة [٥٥/ ب] البغي انتهى شواهد العيني. قوله (**كالمنصوب بالفعل وليس كذلك**) الخ. قوله (**قال الزمخشري في قوله تعالى**[(٣)]: ﴿ وَالَّذِي خَلَقَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ ﴾ [الزخرف: ١٢]، فإن قلت: يقال ركبوا الأنعام، وركبوا في الفلك، وقد ذكر الجنسين، فكيف قال تركبونه؟ قلت: غلب على المتعدي بغير واسطة لقربه على المتعدي بواسطة فقيل تركبونه)[(٤)]، قال ابن هشام: «وهذا النوع من التغليب غريب، وأقول: إن ما تركبون أعم منهما، ولم يستقر له حكم غيرهما قطعا إذ ما يصدق على النوعين غير كل منهما و(ركب) متعد بنفسه إلا إذا استعمل مع الفلك، وقد استعمل مع غير الفلك» انتهى ابن هشام. قوله أيضا (**كالمنصوب بالفعل**) الخ، يحتمل أنه نفي للمساواة في الكثرة فلا ينافي كثرة حذف المنصوب بالوصف، وإن كان منصوب الفعل أكثر وهو ما

---

(١) زيادة من تعليق الفرائد (٢/ ٢٢١).

(٢) تعليق الفرائد (٢/ ٢٢١).

(٣) في المخطوط: (في قوله تعالى: «خلق لكم من الفلك والأنعام ما تركبون»)، لعله سهو.

(٤) الكشاف (٤/ ٢٤٣).

جرى عليه ابن الناظم[(١)]، ويوافقه كلام السيوطي[(٢)] في نكته وشرحه جمع الجوامع[(٣)]، ويحتمل أنه نفي للكثرة وكلام التوضيح كالصريح في غلبة حذف المنصوب بغير صلة (أل) أيضا، فليتأمل. قوله **(وعبارة التسهيل[(٤)] وقد يحذف)** إلى آخره، عبارة الرضي: (عائد الألف، واللام لا يجوز حذفه، وإن كان مفعولا لخفاء موصوليتها، والضمير أحد دلائل موصوليتها، كما مر من الخلاف مع المازني، ولا يجوز حذف أحد العائدين إذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد، إذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي، فلا يقوم عليه دليل)[(٥)] انتهى. قوله **(قاله ابن عصفور[(٦)])** الخ، هو يؤخذ من قوله:

---

(١) شرح ابن الناظم على الألفية (ص:٦٧).

(٢) مخطوط نكت السيوطي على الألفية، اللقطة رقم (١٧)، والهمع (١/ ٣٤٦.)

(٣) الهمع (١/ ٣٤٦).

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص :٣٥).

(٥) شرح الكافية للرضي (٣/ ٢٤).

(٦) قال ابن عصفور في شرح الجمل الكبير (١/ ١٨٤): «فإن كان فيها ضمير غيره لم يجز حذفه؛ لما يؤدي ذلك إليه من اللبس، وذلك نحو قولك: جاءني الذي ضربته في داره، ألا ترى أنك لو قلت: جاءني الذي ضربت في داره، لم يعلم هل أردت أنك ضربته في داره، أم ضربت غيره في داره»، وذكر الأشموني ذلك في شرحه (١/ ١٧٠) (أن من شرط جواز حذف العائد المنصوب من جملة الصلة أن يكون متعينا للربط، فإن لم يكن متعينا لم يجز حذفه نحو: جاء الذي ضربته في داره)، ووضحه الصبان لأن الضمير المجرور في (داره) يغني في الربط فيتبادر إلى ذهن السامع أن لا حذف، وأن المجرور هو الرابط مع ملاحظة المتكلم المحذوف رابطا، ولأنه لا يدرى أمدلول الموصول هو المضروب أم غيره في داره مع أن المقصود إفادته أنه المضروب، فلو قطع النظر عن المحذوف، ولوحظ المجرور رابطا ولم يقصد إفادة عين المضروب جاز الحذف. حاشية الصبان على الأشموني (١/ ١٧١).

.... وَأَبَــوا أَنْ يُخْتَــزَل[١]

الخ، قاله في النكت[٢] فتدبر، وكذا يجوز حذف العائد الخ، قال الرضي: (وينجر بحرف جر متعين)[٣]، وإنما شَرَطَ التعيينَ؛ لأنه لابد بعد حذف المجرور من حذف الجار أيضا إذ لا يبقى حرف جر بلا مجرور، فينبغي أن يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى: ﴿أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ [الفرقان:٦٠]، أي تأمرنا به أي بإكرامه، وقوله تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر:٩٤]، أي: بما تؤمر به، أي بإظهاره، قال:

فقلتُ له لا والـذي حَـجَّ حَـاتِمٌ ... أَخُونُكَ عَهْدًا إِنَّنِي غَيْرُ خَوَّانِ[٤]

[٥٦/أ] ثم قال: (وربما يحذف المجرور، وإن لم يتعين نحو الذي مررت زيدا، أي: مررت به، وإن احتمل مررت معه أو له، ونحو ذلك» انتهى، وهذا يخالفه طريقة المصنف)، انتهى ابن هشام بلا خفاء، انتهى لقاني[٥]. قوله في المتن:

---

(١) تمام بيت الألفية:

إن يُســتَطَلْ وَصْــلٌ وَإِنْ لَمْ يُســتَطَلْ ... فَالحَــذْفُ نَــزرٌ وَأَبَــوا أَنْ يُخْتَــزَلْ

(٢) مخطوط نكت السيوطي اللوحة رقم (٥١) حيث قال: (شرط ابن عصفور بالعائد المنصوب أن يكون متعينا، فإن لم يتعين لم يجز حذفه نحو: جاء الذي ضربته في داره».

(٣) شرح الكافية للرضي (٣/ ٢٥)، وفيه: (أو ينجر بحرف جر معين).

(٤) البيت لعريان بن سهلة الجرمي من شعراء الجاهلية. والبيت في كتاب الشعر للفارسي (١/ ٣٩٤)، والتذييل والتكميل (٣/ ٨٢)، والخزانة الشاهد رقم (٤٢٩)، وشاهده قوله «حجّ حاتم» فإن أراد بـ(الذي) الكعبة، فالضمير محذوف من جملة الصلة وتقديره حجّه حاتم، لأن الفعل (حَجَّ) متعدّ، وإن أراد بـ(الذي) «الله» فالتقدير: لا والذي حج له حاتم، فحذف (له) من صلة الموصول.

(٥) مخطوط حاشية اللقاني على أوضح المسالك اللوحة رقم [١٠/ ب].

......الـــــذي جُـــــرَّ.....   ....[١]

الخ، وكلمة (الذي) في كلام الناظم مبتدأ، خبره (كذا وجد) مع ما يتعلق به صلة الموصول، (ما) مبتدأ وصلته (جَرّ) المذكور ثانيا، و(الموصولَ) مفعول مقدم بـ(جَرّ) بفتح الجيم، والفاعلُ المستتر في (جَرّ) يرجع إلى (ما)، وما بني البيت على فتح الجيم، كذا العائد الذي جُرِّ بالحرف جَرَّ ذلك الحرف والموصول، فإنه يحذف كثيرا مثل كثرة حذف المجرور بالوصف، وفي بعض نسخ المتن ضبط (جَرّ) الثانية بضم الجيم[٢]، ورفع (الموصول) على أنه مبتدأ، و(جُرّ) في موضع خبره، والمستتر في (جُرّ) يرجع للموصول، والضمير الراجع إلى (ما) محذوف، والتقدير كذا الذي جُرَّ، ولا يخفى ما في صدر بيت الناظم من التعقيد، وقوله (فَهْوَ بَرّ) «جواب الأمر في قوله (بَرّ)، وليس من المثال في شيء بل هو تتميم، ويقال: فلانٌ بَرٌّ أي صادق»، انتهى من شرح ابن قاسم الغزي[٣]. **(قوله مع اتحاد متعلق الحرفين لفظا)** الخ، أمثلته تقتضي الاكتفاء باتحاد في المادة فقط، وهو كذلك على ما في ابن عقيل[٤]. قوله **(تشربون أي منه)**[٥] الخ، وإنما قدر (منه)، ولم يقدر منصوبا على معنى

---

(١) تمام بيت الألفية:

كَـذَا الَّـذِي جُـرَّ بِـمَا المَوْصُـولَ جَـرّْ   كَمُـرَّ بِالَّـذِي مَـرَرْتُ فَهْـوَ بَـرّْ

(٢) قال المكودي في شرح الألفية (١/ ١٦٢) حيث قال: «وفي بعض النسخ (كذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا المَوْصُولُ جُرّ)، أي جُرَّ به»، كما ذكره الشيخ خالد الأزهري في إعراب الألفية (ص:٣٢).

(٣) مخطوط فتح الرب المالك شرح ألفية ابن مالك لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن قاسم الغزي، اللوحة رقم [٣٩/ ب].

(٤) شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ١٧٥).

(٥) يقصد قوله تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣].

تشربونه، قالوا: لأن ما كان مشروبا لهم لا ينقلب مشروبا لغيرهم، وقد يصح على معنى تشربون جنسه، انتهى. (**قوله**:

..........سَـــمْراءَ حِقْبَـــةً ....(١)

الخ، «(حِقبة) بكسر الحاء المهملة وسكون القاف وفتح الباء الموحدة ومعناها مدة طويلة، وانتصابها على الظرفية، وأصلها في اللغة تطلق على ثمانين عاما، وقد ضبطه بعضهم (خفية) من خفي الشيء إذا لم يظهر، والأولُ أصحُّ، وقوله (فَبُحْ) جواب شرط محذوف تقديره إذا كان كذلك فَبُحْ، وهو بضم الباء الموحدة وسكون الحاء المهملة أمر من باح بالشيء يبوح به إذا أعلن، وقوله (لانَ) أصله الآن، فحذف منه الهمزتين، ويقال: لانَ [٥٦/ب] لغةٌ في الآنَ، كما يقال تلان بالتاء المثناة من فوق، وقد روى الأعلم هذا البيت هكذا:

تَقَرَّبْتُ عَنْ ذِكْرَى سُـمَيَّةَ خِفْيَـةً ... فَبُحْ عَنْكَ مِنْهَا بالذِي أنتَ بَـائِحُ

---

(١) تمامه:

وقد كُنْـتَ تُخْفِـي حُـبَّ سَـمْراءَ حِقْبَـةً ... فَـبُحْ لآنَ منهـا بالـذِي أَنْـتَ بـائِحُ

والبيت لعنترة في ديوانه (٤٥) برواية:

تعزيـتُ عـن ذكـرى سـمية حقبـةً ... فَـبُحْ عَنْـكَ مِنْهَـا......

وشرح التسهيل (١/ ٢٠٦)، والأشموني (١/ ١٧٣)، وفيه (لقد كنتَ)، و(لانَ) أصله لَنَا أشبع فتولد الألف، أو أصله الآن حذف همزة الوصل والهمزة التي بعد اللام، ثم فتح اللام لمناسبة الألف، وقيل: هي لغة في (الآن)، وشاهده (بالذي أنت بائحُ) حيث حذف العائد على الاسم الموصول من جملة الصلة، لكونه مجرورا بمثل الحرف الذي جرّ الموصول وهو الباء، والعامل في الموصول متحد مع العامل في العائد لفظا ومعنى وهما (بُحْ) و(بائح).

أي أخبر عن نفسك بما كنت تكتمه من حبها والاشتياق إليها»[١] انتهى. قوله (**الآن منها**) الخ، يقرأ بحذف الهمزتين و(الا) يقرأ باللام وهو لغة في (الآنَ). قوله (**وحللت في الذي حللت به**)[٢] الخ، قال الدماميني: «قال بن قاسم وإن تماثلا معنى واختلفا لفظا لم يحذف نحو: حَلَلْتُ في الذي حَلَلْتُ به، إذ لو حُذف لتبادر أنه فيه»[٣] انتهى. قوله (**وقع لأبي البقاء في قوله تعالى في سورة الأعراف:** ﴿وَٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ثُمَّ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِهَا وَءَامَنُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأعراف:١٥٣]، أنه قال: «إن (الذين) مبتدأ، وما بعدها خبر، والعائد محذوف أي لغفور لهم رحيم بهم»[٤] انتهى، وهذه الصورة خارجة عن الصور التي ذكرها ابن مالك في حذف العائد المجرور، انتهى غنيمي. قوله

---

(١) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني، الشاهد رقم (١٣١).

(٢) حديثه عن حذف العائد المجرور بحرف الجر من جملة، واشترط الجمهور لذلك الحذف أن ينجرّ الموصول بمثل الحرف الجار للعائد لفظا ومعنى، فإذا اختلفا لفظا واتفق معنى لم يجز الحذف نحو: حللتُ في الذي حللتُ به، فلا يجوز حذف «به»، والباء ظرفية، فالباء مماثلة لـ «في» الظرفية معني لا لفظا، ولا يجوز حذف الضمير و«به» لأنه لا يدري ما المحذوف، أهو «فيه» أو هو «به»، والذي يتبادر إلي الذهن أنه «فيه» لتقدم ذكره. كذلك إذا اختلف حرفا الجر في المعنى لم يجز الحذف نحو: مررت بالذي مررت به، مريدا بإحدى البائين السببية، والأخرى الإلصاق، كما اشترط العلماء لحذف العائد المجرور بالحرف من جملة الصلة أن يتفق حرفا الجر متعلقا، فلو اختلف المتعلق لم يجز الحذف نحو: سررتُ بالذي مررتُ به. التذييل والتكميل (٣/ ٧٩)، وشرح التسهيل للمرادي (ص:٢٠١، ٢٠٢)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١/ ٤٥٧)، وتعليق الفرائد (٢/ ٢٢٣)، والأشموني (١/ ١٧٢).

(٣) تعليق الفرائد (٢/ ٢٢٥).

(٤) التبيان في إعراب القرآن (١/ ٢٨٥).

(وحكم الموصوف بالموصول) الخ، وكذا المضاف للموصول نحو: مررت بغلام الذي مررت به كما قاله المرادي في شرح التسهيل[1]، ويحتمل أن المضاف للموصوف بالموصول كذلك قاله ق س.

(١) لم أعثر عليه فيه، وإنما وجدته في توضيح المقاصد والمسالك (١/ ١٥٣، ١٥٤). ومقصده أن موصوف الموصول إذا جُرَّ بحرفٍ جُرَّ العائدُ بمثله، وجاز حذفه لكون الموصوف هو الموصول في المعنى لأن الموصوف والصفة كالشيء الواحد، فدخول حرف الجر على الموصوف كدخوله على الصفة، وشاهده: (لا تَرْكَنَنَّ إلى الأمرِ الذي رَكَنَتْ)، والتقدير ركنت إليه، فالموصوف بالموصول وهو (الأمر) مجرور بـ(إلى) المعدية، وهي متعلقة بـ(تركنن)، والعائد المحذوف مجرور بـ(إلى) المعدية المتعلقة بـ(ركنت)، فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا، وأقيم الموصوف بالموصول مقام الموصول لأنه نفسه في المعنى.

الموصول الحرفي

قوله (**كُلُّ حرفٍ أُوِّلَ مع صلتِه بمصدرٍ**) الخ، قال الرضي: « وحَدُّ الموصول [الحرفي] ما أُوِّلَ مع ما يليه من الجملة بمصدر، كما يجيء في حروف المصدر، ولا يحتاج إلى عائد، ولا أن تكون صلته خبرية على قول الأكثر نحو: أَمَرْتُكَ أَنْ قُمْ، وبعضهم يقدر القول فيه حتى تصير خبرية أي أَمَرْتكَ بأن قلت لك: قم، ويجيء البحث فيه في نواصب المضارع»[1] انتهى، ولم يتعرض المصنف للموصول الحرفي؛ لأنه ليس من المعارف، وإنما ذكره في الكافية[2] استطرادا. (**قوله وذلك ستة**) الخ، وإن نظرت إلى كون (أنَّ) مشددة ومخففة كانت سبعة، وقد جمعتُها بقولي:

إنْ رُمْتَ مَوْصُولَ الحَرْفِ نَظْمَا فإنَّ، أَنْ، كَي، والَّذِي، وَلَوْ، مَا

انتهى.

(١) شرح الكافية للرضي (٣/ ٦).

(٢) شرح الكافية الشافية (١/ ٣٠٢).

[٥٧/أ] المعرف بأداة التعريف

كان أخصر منه: (بالأداة) وإسقاط التعريف، انتهى. قوله في المتن:

أَلْ حَرْفُ تَعرِيفٍ.......... ....[1]

الخ، عبارة الهمع: «اعلم أن في أداة التعريف مذهبين: أحدهما أنها (أل) بجملتها، وعليه الخليل وابن كيسان، وصححه ابن مالك، فهي حرف ثنائي الوضع بمنزلة قد وهل، قال ابن جني: وكان الخليل يسميها (أل) ولم يكن يسميها الألف واللام، كما لا يقال في قد القاف والدال، ثم اختلف على هذا أصل الهمزة قطع أو وصل على قولين[2]، والمذهب الثاني أنها اللام فقط، والهمزة وصل اجتلبت للابتداء بالساكن، وفتحت على سائر همزات الوصل تخفيفا لكثرة دورها وعليه سيبويه، ونقله أبو حيان عن جميع النحويين إلا ابن كيسان، وعزاه صاحب البسيط[3] إلى المحققين، والفرق بين المذهبين على القول في الأول بأن الهمزة وصل

(١) قال ابن مالك:

أَلْ حَـرْفُ تَعريـفٍ أَوِ الَّـلامُ فَقَـطْ ... فَـنَمَطٌ عَرَّفْـتَ قُـل فِيـهِ الـنَّمَطْ

(٢) الخليل يرى أن أداة التعريف هي (أل) كلها والهمزة في (أل) أصلية وليست زائدة، وقد اجتلبت للنطق بالساكن ومن ثم كانت همزة قطع مثل همزة (أو) و(أم)، وسيبويه مثل الخليل ولكنه يرى أن الهمزة في أل همزة وصل، فهي زائدة في الكلمة لا عليها. الكتاب (٤/ ٢١٦، ٢٢٦)، وشرح التسهيل (١/ ٢٥٣)، وتمهيد القواعد (٢/ ٨١٩)، وحواشي العليمي على الألفية (١/ ٦٦).

(٣) الهمع (١/ ٢٥٦، ٢٥٧).

أن الموضوع للتعريف على هذا اللام وحدها، ثم اجتلبت همزة الوصل ليمكن النطق بالساكن، وعلى ذلك هي معتد بها في الوضع كهمزة استمع ونحوه، وثمرة الخلاف في نحو قولك: قام القوم فعلى الأول حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها، وعلى الثاني لم يكن ثم همزة البتة ولم يؤت بها لعدم الحاجة إليها»[١]. **(قوله في المتن «فَنَمَطٌ»)** الخ، قال السيوطي في شرحه: «هو ثوب يطرح على الهودج، والجمع أنماط»[٢] انتهى، وقيل» ضرب من البسط والجماعة التي أمرهم واحد، وقيل غير ذلك، و(نَمَطٌ) مبتدأ، و(عَرَّفْتَ) في موضع رفع صفته، وحذف منه ضميره أي عرفته، وقيل: (نَمَطٌ) في موضع خبر المبتدأ، و(النَّمَطُ) مفعول (قل) بتضمين اذكر ولو أن الناظم عدى (عَرَّفْتَ) إلى (نَمَط) لم يصح لأن الصفة من تمام الاسم فهي كبعضه، وبعض الشيء لا يعمل فيه، انتهى شرح بن قاسم. **(قوله وعند الثاني زائدة معتد بها)** الخ، فإنه مع كونه يوافق الخليل في أن حرف التعريف وضع أولا مجموع حرفين يدعي أن الحرف الأول منهما زائدة هي همزة الوصل، ومع زيادتها [٥٧/ ب] فهي معتد بها في الوضع كهمزة استمع، ولهذا لم يعد رباعيا فيضم أول مضارعه د م، زاد المصنف بعد معنى هذا، فلذا لا يعد أداة التعريف اللام وحدها مع القول بأن همزتها همزة وصل زائدة. قوله **(وللوقف عليها في التذكر)** الخ، قيل: التذكر أن يلحق المتكلم آخر كلامه مدة تشعر باسترساله في الكلام. انتهى،

---

(١) لم أعثر عليه في البسيط لابن أبي الربيع، ولعله يقصد الرضي الاستراباذي صاحب المتوسط في شرح الكافية، أو ضياء الدين بن العلج صاحب البسيط.

(٢) البهجة المرضية (ص:١١).

هل ذلك هنا أو لا. قوله:

يـــا خَلِـــيْلَيَّ ارْبَعَـــا.........   ....[1]

الخ، (ارْبَعَا) أمر من رَبَع يربَع بفتح عين الفعل فيهما إذا وقف وانتظر، والشاهد فيه حيث فصل (أل) من قوله (منزل)، فإن أصله اسْتَخْبِرِ المنزلَ، فدل على ما ذهب إليه الخليل، وكذا قوله (بَعْدَكِ الـ* قِطْرُ)، وقوله (حِلال) الخ، هو بكسر الحاء المهملة وتخفيف اللام أي حل[2] حَالِّينَ أي نَازِلِينَ، وقوله (الشَّمَال) الخ، هي الريح التي تهب من ناحية القطب، و(تأويبها) تردد هوائها مع السرعة، وقوله (وعَجِّلْ ذَا) الذي بخط العيني في شواهده:

عَجِّـلْ لَنَـا هَـذَا وَأَلْحِقْنَـا بِـذَالْ   ....[3]

---

(١) تمامه:

يـــا خَلِـــيلَيَّ ارْبَعَـــا واســـتخبِرَا الْــــ   مَنْـــزِلَ الـــدارسَ مِـــنْ أهـــلِ الحَـــلالِ

مِثْـلَ سَـحْقِ الـبُرْدِ عَفَّـى بَعْـدَكِ الْــ   قَطْـــرُ مَغْنَـــاهُ وَتَأْوِيـــبُ الشَّـــمَالِ

لعبيد بن الأبرص في ديوانه (ص:٩٩)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٣٥)، والعقد الفريد (٥/ ٤٦٠)، والقصيدة غالبها مقطوعة (أل) في أنصاف الأبيات، ارْبِعا: قفا، والحَلال: بفتح الحاء امرأته أو حبيبته، وقد تكسر الحاء، والسحق: الثوب البالي، والبُرد: الثوب المخطط، عفَّى: غطَّى، والقطر: المطر، المغنى: المنزل، والتأويب: الرجوع، والشمال: ريح الشمال.

(٢) كذا في المخطوط، وفي المقاصد النحوية للعيني (١/ ٣٢٢): (أي عن حي حالين)

(٣) عجزه:

بالشَّـــحْمِ إنَّـــا قَـــدْ مَلِلْنَـــاهُ بَجَـــلْ   ....

نسبه العيني لغَيلان بن حُرَيث الرَّبْعِي في المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية (١/ ٣٢١) الشاهد (١٤٦)، والكتاب (٣/ ٣٢٥-٤/ ١٤٧) وفيه: (دع ذا وعجِّلْ ذا وألحقنا بِذَلْ)، والأشموني (١/ ١٧٨)، (وبَجَلْ) بمعنى حسب، وشاهده فصل لام التعريف من (الشحم) فإنه أراد بذا الشحم، ثم أعاد (أل) مع الشحم مع إعادة حرف الجر الباء.

الخ، وقوله (بذال) الخ، قال عيني: «أراد به بذا الشحم، فأفرد (أل)، ثم أعادها في الشطر الثاني بقوله (الشحم) بطريق البدل»[(١)]، وقوله (بَجَلْ) بفتح الباء والجيم بمعنى حسب، وضبطه بعض شراح أبيات الكتاب (بِخَل) بالباء الجارة والخاء المعجمة، وأراد به الخل المعهود،[والباء فيه مكسورة؛ لأنها حرف جر حينئذٍ،]، وهذا أقرب [إلى المعنى على ما لا يخفى]»[(٢)] انتهى. **(قوله ولو أنه على حرفين)** الخ، والاعتراض بنحو: أن لا تفعل، وبلا مال يندفع بجعلهم لا حاضة من بين ما هو على حرفين لجزء الكلمة، وأما نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران:١٥٩] فاصل لما لم يغير معنى ما قبله ولا ما بعده عد فصله كَلا فصلٍ. قوله **(ولو أنه ثنائي لقام بنفسه)** الخ، فيه أن قيام أل بنفسها لا يقضى بأن ما بعدها نكرة فالإيطاء مدفوع والاستدلال ممنوع» انتهى ع ش. قوله **(واعلم أن اسم الجنس)** الخ، ما ذكره الشارح هنا طريقة البيانيين وهي قريبة من طريقة النحويين، ويمكن تطبيقها فليتأمل. قوله **(ومدخولها في معنى علم الجنس)** الخ، إلا أن علم الجنس دل على التعريف بجوهرته، وهذا بالأداة. قوله [٥٨/أ] **(من الإفراد معينة)** الخ، أي بعض أفراد. وقوله **(ولحضور معناها)** الخ، عطف على قوله لتقدم الخ، قوله **(في معنى علم الشخص)** الخ، قضيته أنه في ترتبه في التعريف لعلم الشخص فليتأمل وجه تأخيره عن اسم الإشارة والموصول. قوله

---

(١) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، الشاهد (١٤٦)، وفيه: (بطريق البدلية).

(٢) ما بين المعقوفتين في الموضعين أثبته من المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني، الشاهد رقم (١٤٦).

(ومدخولها في معنى النكرة) الخ، أي إلا أن هذا تلاحظ عهديته ذهنا بخلافها. **(وفي الثاني لاستغراق خصائصه)** الخ، قضية تخصيص القِسم السابق بذكر الاستثناء من مصحوبها يعطي أن هذا بخلافه، ولا مانع من أن يقال: زيد الرجل إلا في الشجاعة مثلا، كما لا يمتنع زيد الكامل إلا في ذلك، انتهى دماميني[1]. قوله في المتن:

وَقَـــــدْ تُـــــزَادُ.........　　　　.........................[2]

الخ، قد للتقليل. قوله أيضا **(وقد تزاد)** الخ، لينظر فيه هل هو من باب الاستخدام، والظاهر أنه من باب: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ [فاطر:١١]، أي وقد تزال، ابن هشام. قوله أيضا **(وقد تزاد أي)** الخ، أي مع قطع النظر عن كونها معرفة وإلا فالتي للتعريف لا تزاد. قوله **(وغير لازم)** الخ، وعلى هذا فيكون قوله الآتي ولاضطرار في قوة وغير لازم لاضطرار وحذفه اكتفاء بدليل المقابل. قوله **(والسموأل واليسع علمي رجلين)** الخ، اعترض الدماميني القول بزيادة (أل) في نحو ذلك فقال: «العَلم هو مجموع (أل) وما بعدها فهي جزء من العلم كالجيم من جعفر، ومثل هذا لا يقال بأنه زائد»[3] انتهى، وقد يجاب بأن المراد بزيادته أنه ليس للتعريف، ق س، وكتب أيضا ما محصله أنه مصروف للألف واللام، وإن كانت زائدة، ثم قال: واعلم أن فيه قولين حكاهما

---

(١) تعليق الفرائد (٢/ ٣٥٩).

(٢) قال ابن مالك:

وَقَـــدْ تُـــزَادُ لازِمًـــا كَـــاللَّاتِ　　　　وَالآنَ وَالَّـــذِينَ ثُـــمَّ الَّـــلاتِي

(٣) ذكره الشيخ خالد الأزهري منسوبا للدماميني في شرح التصريح (١/ ١٥١).

السمين في إعرابه أحدهما أن (يسع) علم منقول من فعل مضارع ماضيه وسع وأل زائدة لازمة، قال شيخنا العلامة: «وأنت إذا تأملت ذلك وجدته مشكلا لأنه على القول الأول عربي، وهو علم ليوشع فتى موسى عليهما السلام على ما ذكروا، فيخالف ذلك قولهم: أسماء الأنبياء عليهما الصلاة والسلام أعجمية إلا أربعة: صالحًا، وشعيبًا، وهودًا، ومحمدًا، عليهم الصلاة والسلام، وعلى الثاني قال كلمة، فكيف يقارن [٥٨/ ب] وضع الاسم الأعجمي، أي الموضوع بوضع العجم إلا أن يقال: واضع اللغة هو الله تعالى، ولا امتناع في أن يضع كلمة بعضها من كلام العرب وبعضها من كلام العجم»، انتهى، وقوله (**فيخالف**) الخ، يمكن منع المخالفة بأنهم اقتصروا على المتفق عليه، وقوله (**فكيف يقارن**) يتوقف على أن (أل) ليست في لغة العجم أيضا، فليتأمل هذا كلامه على ابن المصنف(١). قوله (**أو أنه ضمن معنى إرادة التعريف**) الخ، فيه غرابة، فكيف يتضمن شيئا هو فيه موجود لفظا!، ولهذا أشار بعض أصحابنا الحذاق إلى الإلغاز به قائلا:

مَــوْلاي إِنِّي قَــدْ أَبْــدَيْتُ أَعْجُبَــةً ... تَحَالُهَــا دُرَرًا فِي الســـلك مَنْظُومَـــةً

مَـا كَلِمَــةٌ قَــدَّرُوها وَهِــيَ حَاصِــلَةٌ ... فِي اللفظِ مَوْجُودَةٌ فِي النُّطْقِ مَفْهُومَةٌ

انتهى هامش شيخنا الشوبري. قوله في المتن:

.... وَالَّــذِينَ ثُــمَّ الَّــلاتِي

الخ فإن قلت قد حكى في التسهيل(٢) حذف أل من الذين واللاتي وذكر في شرحه(٣)

---

(١) مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم اللوحة [رقم ٢٣/ ب].

(٢) تسهيل الفوائد (ص:٣٣).

(٣) شرح التسهيل (١/ ١٩٠).

أن ذلك لغةٌ، فكيف جعلها لازمة، قلت: كأنه أراد بها لازمة عند أكثر العرب، وهو صحيح، فجزم هنا بأفصح اللغتين ق س، وفي شرح ابن عقيل[١] يحتمل أن تكون حذفت شذوذا، وإن كانت معرفة كما حذفت من قولهم: سَلامُ عليكم[٢] بغير تنوين يريدون: السلامُ عليكم، انتهى كلامه فتدبر. قوله (**بناء على أن الموصول يتعرف**) الخ، هل تعريف الصلة للعهد أوللجنس، وعبارة البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ [البقرة:٦]، وتعريف الموصول إما للعهد إلى أن قال: أو للجنس»[٣] الخ، وعبارة شيخ الإسلام الأنصاري[٤] في حواشيه: وتعريف الموصول في الذين كتعريف ذي اللام في كلام القاضي الأعم من الذهني والخارجي وهي صريحة في أن الكلام على القول بأن تعريفه بالصلة بدليل قوله كتعريف ذي اللام، فتأمل. قوله (**وإلا فبنيتها نحو من**) الخ، أي، وإن لم يكن في الموصول (أل) فبنيتها انظر هل يشمل ذلك (أل) الموصولة كالتي في اسم الفاعل، وفيه نظر، وما المعرف لها؟ قوله [٥٩/أ] (**وزعم المبرد**[٥] **أن بنات أوبر**[٦]) الخ، (بنات أَوْبَر) جمع ابن أَوْبَر جمعوه بهذا فرقا

---

(١) لم أعثر عليه في شرح ابن عقيل، وكرر ابن عقيل كلام ابن مالك في المساعد (١/ ١٤٣).

(٢) يريدون: (سلامٌ عليك) بالتنوين، حكاه الأخفش، قال ابن جني في سر الصناعة (٢/ ١٠٢): «على أن أبا الحسن قد حكى عنهم «سلامُ عليكم» غير منون، والقول فيه: إنَّ اللفظة كثرت في كلامهم فحُذف تنوينُها تخفيفا كما قَالَوا: لم يَكُ ولم يُبَلْ ولا أَدْرِ» والتمام (ص:٢٠٤)، وشرح ابن عقيل (١/ ١٨٠)، والمغني (٥٨٧)، والخزانة (١/ ١٤٩).

(٣) تفسير البيضاوي (١/ ١٣٧).

(٤) له كلام قريب منه في بلوغ الأرب بشرح قطر الندى (ص:١٤٥، ١٥٢، ١٥٣).

(٥) المقتضب (٤/ ٤٤، ٣١٩)، أي يرى المبرد أن (الأوبر) ليس بعلم على كمأة وإنما هو نكرة عُرف بأل وعليه فإن أل ليست زائدة.

(٦) في قول الشاعر: وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وعَساقِلًا * ولقدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبِرِ =

بين جمع من يعقل وما لا يعقل، كما قالوا في جمع ابن عِرْسٍ: بنات عِرْسٍ، قال المبرد: «بناتُ أَوْبَر نكرة، و(أل) فيه مُعرِّفة لأن أصله أي مفرده (ابن أَوْبَر)، وهو نكرة كـ(ابن لَبُون)»[1]، ويَردُّ ما قاله أنه لم يسمع (بناتُ أَوْبَرَ) إلا ممنوع الصرف؛ لأن مفرده (ابن أَوْبَر)، وهو علم على نوع من الكمأة رديء، ثم جمع على بنات أَوْبَرَ، وقيل: أل فيه للمح الصفة لأن أصله وصف كما مر، ثم صار علما كذا بهامش، وهو يدل على أن (ابن أَوْبَر) أيضا علم كبنات أَوْبَر، ق س. قوله (**نحو:**

وَطِبْتَ النَّفْسَ...........[2] ....

الخ، (أل) قال في التوضيح: «ويلتحق بذلك ما زِيدَ شذوذا نحو: ادخلوا الأولَ فالأولَ»[3]، قال شارحه: «فالسابقُ منهما حالٌ، واللاحقُ معطوفٌ، و(أل) [فيهما زائدة لأن الحال واجبة التنكير، والأصل ادخلوا أول][4] فأول»[5] الخ،

= والبيت لا يعرف قائله، وهو في المقتضب (٤/ ٤٨)، وشرح ابن عقيل (١/ ١٨١)، والأشموني (١/ ١٨٢)، وجنيتك أي جنيت لك، أَكْمُؤًا: جمع كَمْءٍ وواحدة كَمْأَة، وعساقلا: جمع عُسْقُول وهو نوع من الكمأة، وأصله عساقيل حذفت الياء للضرورة، وبنات أوبر: عَلَم على كمأة صغيرة رديئة الطعم لونها لون التراب، وشاهده زيادة أل في العلم (بنات الأوبر) اضطرارا.

(١) المقتضب (٤/ ٤٤، ٣١٩)، بتصرف.

(٢) تمامه:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ عَنْ عَمْرو

والبيت لرشيد بن شهاب اليشكري في شرح ابن عقيل (١/ ١٨٣) والأشموني (١/ ١٨٢)، ويروى (عرفتَ جِلادَنا) أي ثباتَنا، وشاهده قوله (وطبتَ النفسَ) حيث أدخل (أل) على التمييز (النفس) ضرورة الذي يجب تنكيره.

(٣) شرح التصريح على التوضيح (١/ ١٥٢).

(٤) ما بين المعقوفتبن أثبته من شرح التصريح على التوضيح (١/ ١٥٢).

(٥) شرح التصريح على التوضيح (١/ ١٥٢).

انتهى وهو صريح في أن (الأولَ) حالٌ فقط، وفي المرادي في باب الحال ما نصه: «والمختار أنه أي الثاني في نحو ادخلوا رجلا رجلا، وبعته يدًا بيد من أنه وما قبله منصوبان بالعامل المتقدم لأن مجموعهما هو الحال، ونظيرهما في الخبر: الرُّمَّانُ حُلْوٌ حَامِضٌ»[1] انتهى. قوله في المتن:

....السَّــــــرِي[2]

الخ، أي الشريف. قوله (وجُوهَنا) أي: ذواتنا، وقوله (صَددتَ) أي: أعرضت، وقوله (وطبتَ النفسَ) الخ، ضمنه معنى (رضي) بدليل أنه عداه بـ(عَنْ)، وكتب أيضا، قوله (وطبت النفس) الخ، أي طابت نفسك. قوله في المتن:

..........عليـــــه دَخَـــــلا ....[3]

الخ، يحتمل كون الألف في (دخلا) للتنبيه، فيكون قد أعاد الضمير على معنى أل في قوله:

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ............ ....[4]

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (١/ ٣١٧).

(٢) تمام بيت الألفية:

وَلِاضْـــطِرَارٍ كَـــبَنَـــاتِ الأَوْبَـــرِ ... كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّـــرِي

(٣) تمام بيت الألفية:

وَبَعْـــضُ الأعْـــلَامِ عَلَيْـــهِ دَخَـــلا ... لِلَمْـــحِ مَـــا قَـــدْ كَـــانَ عَنْـــهُ نُقِـــلا

(٤) تمام بيت الألفية:

أَلْ حَـــرْفُ تَعْرِيـــفٍ أَوِ الـــلامُ فَقَـــطْ ... فَـــنَمَطٌ عَرَّفْـــتَ قُـــلْ فِيـــهِ الـــنمط

ومثله: ﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾[1][البقرة:١٢٨]، وبعده[2]: ﴿ رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ ﴾ [البقرة:١٢٩]، حملا على معنى الأُمَّةِ على لفظها، ويحتمل أن تكون الألفُ لإشباعٍ، فيكون جاريا على تذكير الأداة بمعنى اللفظ، وهذا عندي أحسن لأنه يناسب في قوله (نُقِلا)، انتهى ابن هشام، وتوقف شيخنا في الأول بأنه مع كون معنى (أل) ليس الألف واللازم، وإنما هو التعريف ليس بظاهر وغير محتاج إليه، والراعي لم يراع هذا المعنى، بل قال للألف واللام المفهومين من (أل). قوله في المتن:

............والـنُّعْمَانِ ....[3]

الخ، تمثيله للمنقول معترض بأنه مثل به في شرح تسهيله[4]. [٥٩/ب] لما قارنت الأداة نقله؛ لأنها عليه لازمة وعلى ما هنا عارضة لكونها للمح الأصل، وأجيب بأنه يحتمل أن العرب سموا بالنعمان، فتكون الأداة لازمة، وسموا بنعمان، فتكون عارضة، انتهى زكريا. قوله (**لأن الباب سماعي**) الخ، قد يقال حيث كان الباب سماعيا لا كبير حاجة أو فائدة بالتقييد بالمنقول عما يقبلها والاحتراز عن غيره، فتأمل ق س في الحاشية. قوله أيضا (**لأن الباب سماعي**) الخ، قال ق س في المغني[5] إن هذا الباب سماعي، ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك في محمد وأحمد وفي

---

(١) في المخطوط: (واجعلنا أمة مسلمة لك) .

(٢) في المخطوط:(وبعد)، فزدت الهاء لترتيب الآيتين .

(٣) تمام بيت الألفية: كالفَضلِ وَالحارِثِ وَالنُّعْمَانِ * فَذِكْرُ ذَا وَحَذفُهُ سِيَّانِ

(٤) شرح التسهيل (١/ ١٨٠).

(٥) المغني (ص:٧٥).

سبك النظم سماعا على الأصح وفي التوضيح[١]: «والبابُ كله سماعي» انتهى، والظاهر أنه لا فرق بين كلام المغني والتوضيح. قوله **(إذ لا فائدة مترتبة على ذكره)** الخ، فيه نظر لأنه عند وجود أل يكون في كلامه قرينة لفظية تدل السامع على أن المتكلم لمح الأصل بخلاف المجرد من أل فإنه وإن لمح الأصل قبل الوضع لليس في كلامه ما يدل على ذلك فليسا بسببين أيضا فتدبر. قوله **(قال الخليل[٢] دخلت أل في الحارث)** الخ، دليل على أن الدخول سبب للمح الأصل لا مسبب هو، وليس دليلا على حمل كلامه على أنهما سببان من حيث عدم إفادة التعريف. قوله **(لتجعله الشيء بعينه)** الخ، أي لتجعل العلم الداخلة عليه الشيء أي المعنى المنقول عليه، والمراد أنها تجعله كذلك فيما يترجاه الواضع. قوله في المتن **(وقد يصير علما بالغلبة)**[٣] الخ، أي ولا يكون العلم بالغلبة إلا معرفا بالأداة أو الإضافة، كما ذكره المصنف، ونص عليه السبكيُّ أيضا. قوله **(غلب على العبادلة)** الخ، أي من اسمه عبد الله وليس المراد من اسمهم العبادلة فلا اعتراض. قوله أيضا **(غلب على العبادلة)** الخ، في التوضيح[٤] فالأول كابن عباس، وابن عمربن الخطاب، وابن عمرو بن العاص، وابن مسعود، قال في شرحه: «قيل: والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود لأن ابن مسعود مات قبل إطلاق اسم العبادلة وهو من الطبقة الأولى، قيل: وهذا إنما يرد على من قال: غلبت عليهم العبادلة

---

(١) شرح التصريح على التوضيح (١/ ١٥٢، ١٥٣).

(٢) الكتاب (٢/ ١٠١).

(٣) قال ابن مالك: **وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالغَلَبَهْ * مُضَافٌ أو مَصْحُوبُ أَلْ كالعَقَبَهْ**.

(٤) شرح التصريح على التوضيح (١/ ١٥٣).

دون من قال: غلب على العبادلة دون [٦٠/أ] من عداهم من إخوتهم فليتأمل»[١]. قوله في المتن (**أو مصحوب أل**) الخ، أي الجنسية باعتبار الأصل، وقول الشارح: (**العهدية**)[٢]، مشكل؛ لأن التعريف بالغلبة التي حصلت من كثرة الاستعمال من حين علق الاسم على فرد من معناه الأصلي، ووضع له بأن عين اللفظ للدلالة عليه حكما، فلو جعلناها عهدية لاجتمع على الاسم [أكثر من][٣] تعريفٍ، وذلك لا يجوز، وجوابه بأنه تسمح بإطلاق العهدية عليه باعتبار أن مدخولها يشبه مدخول العهدية في أن كُلا منهما مميز كذا نقله شيخنا من خط أحمد السنهوري. قوله في المتن أيضا (**أو مصحوب أل**) الخ، ولا يضر اجتماع مُعَرِّفَينِ؛ لأن المُعَرَّفَ هنا بمعنى العلامة، فإن قلت: قد منع اجتماعَهما أكثرُ النحاة إجراء للعوامل اللفظية مجرى المؤثرات الحقيقية، قلت: قد نقل ذلك العلامة الرضي[٤] كغيره ومع ذلك اختار اجتماعَهما إذا كان في أحدهما ما في الآخر وزيادة كما هنا، قال: بدليل يا هذا، ويا عبدَ الله، وما قيل: أنها تُنكَّرُ ثُم تُعَرَّفُ بالنداء لا يتم في يا اللهُ، ويا عبدَ الله، قال: وما قيل: إنَّ العَلَمَ كبقية المعارف لا يضافُ إلا إنْ أُنْكِرَ ممنوع، بل تجوز عندي إضافتُه مع بقاء تعريفه إذ لا مانعَ من اجتماعِ تعريفين إذا اختلفا كما مر، وبُسِطَ الكلامُ على ذلك، والحمد لله على موافقتنا لهذا الإمام، انتهى كلام شيخ الإسلام زكريا[٥]..

---

(١) السابق.

(٢) شرح الأشموني (١/ ١٨٤).

(٣) زيادة من عندي ووضع مكانها لفظ (التاء).

(٤) شرح الكافية للرضي (١/ ٣٧٤-٣/ ٢٥٨).

(٥) مخطوط حاشية زكريا الأنصاري على شرح ابن الناظم، اللوحة رقم (١٤٧).

في حاشيته جمع الجوامع[١]، ومنه يعلم ما في قول ابن هشام هنا كان ينبغي أن يسقط مسألة الإضافة؛ لأنها لا تكون مع العلمية، فكيف يقول:

وَحَـــــــذْفَ أَلْ ذِي....... ....[٢]

يعني التي في العَلَمِ بالغلبة، وهو مقتضٍ؛ لأنَّا أردنا الإضافة فنزعنا (أَلْ) مع كونه علما، وأضفناه مع ذلك كما أنه في النداء علم بالغلبة»، انتهى كلام ابن هشام، وقد تعقبه ابن قاسم أيضا في حواشي ابن الناظم بقوله: «قلت كلام المصنف لا ينافي ما قاله، وفائدته الإعلام بجواز الحذف إذ قد يتوهم امتناعه لكون إلا غير معرفة وقد صارت كجزء اللفظ باعتبار العلمية»[٣]، انتهى. قوله في المتن (وحَذْفَ أَلْ ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضَفْ) الخ، قال الدماميني: «والحاصل يعني حاصل الكلام في هذه [٦٠/ب] المسألة أن ذا الغلبة نوعان ذو إضافة وذو أل وأن لكل منهما حالتين: بقاؤه على علميته، واختصاصه وزوال ذلك، فأما ذو الإضافة الباقي على حاله من العلمية والاختصاص فلا يجوز في حال من الأحوال أن يفارقه ما عرف به في الأصل وهو المضاف إليه وأما الإضافة غير الباقي على اختصاصه، فيجوز استعماله بغير ما يعرف به في ذو الأصل، ألا ترى أنه يفارق من ابن عمر كابن الفاروق، وأما ذو الأداة الباقي على اختصاصه فيلزم ما عرف به في الأصل غالبا، واحترزت بـ(غالبا) من زوالها وجوبا في النداء نحو يا رحمن، وشذوذا في غيره

---

(١) مخطوط حاشية زكريا الأنصاري على شرح ابن الناظم اللوحة (١٤٧)، ويوجد مخطوط للشيخ زكريا الأنصاري حاشية على جمع الجوامع للمحلي بجامعة الملك سعود برقم عام (٦١٣٤).

(٢) تمام بيت الألفية: وَحَذْفَ أَلْ ذِي إِنْ تُنَادِ أو تُضِفْ * أَوْجِبْ وَفِي غَيرِهِمَا قَد تَنحَذِفْ.

(٣) مخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم على الألفية، اللوحة رقم ٧٢٨٦/ ب.

نحو هذا يوم اثنين، وهذا عَيُّوقٌ[١]، وأما ذو الأداة الذي زال عنه الاختصاص الحاصل بالغلبة فنوعان: ما قصد تعريفه بعد ذلك، وما لم يقصد، وكلاهما يجب نزع أل منه، ولكن الأول يضاف نحو أعشى تغلب ونابغة ذبيان، والثاني يبقى على تجرده وتنكيره كقول بعض المشركين يوم أُحد: (إن لنا العُزَّى، ولا عُزَّى لكم) الشاهد في الثاني»[٢] انتهى. (قوله **(وغلب على الشاعر المعروف)** الخ، واسمه غياث. قوله **(الثاني كما يعرض)** الخ، هو بكسر الراء وضمها أيضا. قوله **(فيضاف طلبا للتخصيص)** الخ، فيه نظر فإنه لا يحكم على اللفظ بكونه علما بالغلبة إلا إذا كان مضافا أو مقرونا بأل ولا يخرج عنهما فالإضافة سابقة على الحكم بالعلمية لا متأخرة عنه كما هو صريح كلامه فتدبر، وقوله كما سبق الخ، أي في أعشى تغلب ونابغة ذوبيان. قوله **(عرَّفتَ الآخرَ، وهو المضاف إليه)**[٣] الخ، عبارة التسهيل:» أدخلت حرف التعريف عليه إن كان مفردا، وعلى الآخر إن كان مضافا»[٤]، قال ابن عقيل: «وإنما قال على الآخِر ولم يقل على الثاني ليشمل ما فيه أكثر من إضافة نحو قبضت خمسمائة ألف الدينار»[٥] انتهى، وقد أضاع الشارح هذه النكتة بقوله: «وهو المضاف إليه»[٦]، وقوله (الآخِر) هو بكسر الخاء.

---

(١) عَيُّوقٌ: بوزن فَيْعُول، وهو اسم نجم.

(٢) تعليق الفرائد (٢/ ١٥٢).

(٣) حديثه هنا عن حكم تعريف العدد.

(٤) شرح التسهيل (٢/ ٤٠٨)، باب العدد، بتصرف يسير.

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٩٠).

(٦) شرح الأشموني (١/ ١٨٧).

قوله **(ومائة الدرهم)** الخ، اللام مزحلقة من الصدر إلى العجز كاللام في باب (إنَّ)، وقد ألغز في ذلك الشيخ عبد الله الدنوشري بقوله: [٦١/ أ] (وما اسمٌ إذا أل عرَّفَته، فإنما يكون على رسم غيره هي داخله)[١]. قوله **(وأجاز الكوفيون)**[٢] الخ، قال الدماميني: «بقي ههنا التنبيه على مسألة أخرى وهي هل يجوز أن يقال: الأَلْفُ درهم؟ بتعريف المضاف دون المضاف إليه، حكى ابن عصفور عن قوم من الكُتَّاب[٣] أنهم أجازوا ذلك وهو رديء قبيح في الصورة؛ لإضافة النكرة إلى المعرفة ومن ثَم امتنع: الحسنُ وجه، ثم قال قلت وقع في صحيح البخاري في باب الكفالة في القرض والديون في الحديث: «**ثم قَدِم الذي كان أسلفَه وأتى بالألف دينار**»[٤] هكذا ثبت في الرواية بتعريف (الأَلْفِ) وتنكيرِ (دينار)، وللمصنف عليه كلام في التوضيح[٥] أوردته، وما عليه في تعليقي على البخاري المسمى بمصابيح الجامع[٦]، فلينظر هناك»، انتهى. قوله **(وإذا كان العدد مركبا ألحقت حرف التعريف بالأول)** الخ، ومنه قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**إنْ كنتَ صائمًا فَصُمْ الثلاثَ عَشْرَةَ،**

---

(١) في مخطوط حاشية الدنوشري على شرح التصريح، اللوحة رقم [٣٩/ أ]: «قد ألغز في ذلك عبد الله الدنوشري: (أفدني يا نحوي أي معرف بلام، وقالوا وضعه غير جائز؟).

(٢) شرح الأشموني (١/ ١٨٧)، وفيه: (وأجاز الكوفيون الثلاثة الأثواب تشبيها بالحسن الوجه)، وقد روي عن الكوفيين مصاحبة أل للجزأين في العدد المضاف وحكى أبوزيد ذلك عن قوم من العرب ليسوا فصحاء وهو عند البصريين إن صح محمول على زيادة أل في الأول، وهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، المساعد (٢/ ٩٠).

(٣) ذكر ذلك في المساعد (٢/ ٩٠).

(٤) صحيح البخاري، باب الكفالة في القرض (٢/ ٨٠١).

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك (ص:٥٧)، المبحث (١٣).

(٦) مصابيح الجامع الصحيح للدماميني (٤/ ٣٩٤).

والأربعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً»[١]، وهكذا الباقي، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه ابن عقيل[٢]. قوله **(عند أصحابنا)** الخ، أي البصريين، ومنه يؤخذ أن الزمخشري[٣] بصري. قوله **(نعم يجوز)** الخ، عبارة ابن عقيل في شرح التسهيل[٤] حكاه الأخفش، وأجازه الكوفيون، والحق قصره على السماع كالذي قبله انتهى. قوله **(بعض الكُتَّاب)** الخ، هو جمع كاتب، وهو الناسخ أو الباتر أو غير ذلك. قوله **(وإذا كان معطوفا)** الخ، أي وهو من إحدى وعشرين إلى تسعة وعشرين. قوله **(تقول الإحدى والعشرون درهما)** الخ، وأجاز قوم الأحد وعشرين درهما، واختاره الأُبَّدِي تشبيها بالأحد عشر درهما، ولا يجوز أحد والعشرون درهما، وأجاز قوم الأحد والعشرين الدرهم.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (١/ ٣١)، إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث للعكبري (ص:١٦٤)، وشرح التسهيل (٢/ ٤٠٩)، وشاهده إدخال الألف واللام على الاسم الأول من المركب العددي وهو القياس، والمراد به يوم الليلة الثلاث عشرة؛ لأن الليلة لا تصام وإنما النهار من اليوم هو الذي يقع فيه الصيام.

(٢) شرح الأشموني ١/ ١٨٧ وفيه: (و أجاز الكوفيون الثلاثة الأثواب تشبيها بالحسن الوجه.

(٣) المفصل للزمخشري، الفصل السادس الأعداد المركبة، تحقيق علي بو ملحم (ص:٢١٩).

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (٢/ ٩٠، ٩١).

الابتداء

في بعض الحواشي التسمية بالمبتدأ والخبر هي الشهيرة، وسيبويه يقول: «المبني»، و«المبني عليه»[(١)]، والمنطقيون يقولون: «الموضوع والمحمول» انتهى. والابتداء يستدعي مبتدأ، والمبتدأ يستدعي خبرا، ففي الترجمة [٦١/ ب] به إشارة إلى المقصود مع اختصار، وأيضا فقد يكون المبتدأ لا خبر له لا مذكور ولا مقدر كما في: أَقَلُّ رَجُلٍ يقولُ [ذاكَ إلا زيدٌ][(٢)]، فقد صرح ابن هشام بأنه مبتدأ، ولا خبر له مطلقا لأنه بمعنى أقل رجل يقول ق س[(٣)] نقلا عن م، قوله ومن المبتدأ والخبر (ناهيك بزيد)، فإن بعض النحاة أعرب ناهيك خبرا، وزيدا مبتدأ، وزيدت فيه

---

(١) الكتاب (١/ ١٠٦، ٢٣٨ - ٢/ ١٢٧، ١٢٩، ١٣٠، ٣١٤-٣/ ١٠).

(٢) زيادة أثبتها من كتاب سيبويه (٢/ ٣١٤) وغيره، فأقل مبتدأ لا خبر له واستغنى، لأنه شابه حرف النفي عند ابن جني، أو لأنه بمعنى الفعل في قولهم: قل رجل يقول ذاك إلا زيد عند النحاس، واستغنى بصفة المضاف إليه عن الخبر، ولا يجوز أن تكون جملة: «يقول ذاك» خبرا للمبتدأ لأنها جرت على المضاف إليه في تثنيته وجمعه وتأنيثه يقولون: أقل امرأة تقول ذاك، وأقل امرأتين تقولان ذاك، وأقل رجال يقولون ذاك. انظر: الخصائص (٢/ ١٢٤)، والأشباه (٢/ ٤٥)، والخزانة (٢/ ٢٦)، وشرح الكافية (١/ ٧٧).

وأقلُّ: مبتدأ، رجل مضاف إليه، وجملة يقول ذاك: صفة لرجل أغنت عن الخبر. الأصول في النحو (١/ ٢٩٧)، والتذييل والتكميل (١٠/ ٣٨).

(٣) وجدت كلاما لابن قاسم العبادي قريبا من هذا في مخطوط حاشيته على شرح ابن الناظم على الألفية اللقطة رقم (٧٢٨٨/ أ).

الباء وهو ظاهر لأن المعنى أن زيدا ناهيك عن طلب غيره لما فيه من الكفاية، ويحتمل عكسه وهو أن يكون ناهيك مبتدأ وزيد خبره والباء زائدة، ويحتمل أن الباء متعلقة بمحذوف، وهي مع مدخولها خبر (ناهيك) بمعنى كافيك حاصل بزيد، ومثل ناهيك بزيد ناهيك بي وناهيك به، قال الجوهري: «يقال: ناهيك من رجل ونهيك منه ونهاك منه، وناهيك أنه يجده وغناه ينهاك عن تطلب غيره»[1] شيخنا. قوله (**نحو بِحَسَبِكَ درهم**) الخ، قال الفنري في حواشي المطول قبيل قول المصنف: «ولما كان القسم الثالث الخ، ما نصه في الصحاح ليكن علمك بحسب ذانك أي قدره وعدده، وكلمة (حسب) إذا كانت مجرورة بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة، وإلا فهي ساكنة، وربما تسكن في ضرورة الشعر على الوجه الأول»[2] انتهى. قوله (**نحو بحسبك درهم**) الخ، أي: وكذا بحسبك زيد، لكن قال الناظم في شرح كافيته[3] أن حسبك في هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدأ؛ لأنه لا يتعرف بالإضافة، وإما يكون مبتدأ إذا كان بعده نكرة نحو بحسبك درهم، قلت: بل يجوز إعرابه فيما ذكر مبتدأ نه وإن لم يتعرف بالإضافة يتخصص بها، والتخصيص من مسوغات الابتداء وإن كان الخبر معرفة»[4] انتهى شيخ

---

(١) الصحاح (نهى).

(٢) كلام حسن جلبي الفنري في حاشيته على المطول (ص:٣٧): «وفي الصحاح حسبك درهم كفاك».

(٣) شرح الكافية الشافية (١/ ٣٣٧) وذكر السيوطي في البهجة المرضية شرح الألفية (ص:١١٨) أن العلامة الكافيجي يعرب درهم مبتدأ مؤخر، وذكره العبادي وافيا وزاد عليه في مخطوط حاشيته على ابن الناظم اللوحة [٢٦/ أ].

(٤) مخطوط حاشية الشيخ زكريا الأنصاري على شرح ابن الناظم اللوحة رقم [٣٩/ أ، ب].

الإسلام في حواشي ابن الناظم، وقوله (يتخصص بها)[1] قال ق س: «فيه نظر لا يجوز الإخبار بالمعرفة عن النكرة وإن تخصصت إلا فيما استثني»، فتأمل. قوله (و: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر:٣] الخ، قال أبوحيان في البحر[2]: «لايجوز أن يكون (خالق) مبتدأ و(غير) فاعلا أغنى عن الخبر؛ لما أن هذا الوصف الذي [٦٢/ أ] يكون له فاعل أغنى عن الخبر منزل منزلة الفعل، والفعل لا يدخل عليه (مِن)، فكذلك ما هو بمنزلته». قوله (**مخرج لأسماء الأفعال**) الخ، فلا يكون مبتدأ بناء على أن اسم الفعل لا محل له من الإعراب، وهو الأصح قال بعضهم: وهو الأصح مقابل الأصح ما ذكره الشارح في باب اسم الفعل بقوله: «وعلى القول بأنها أسماء لمعاني الأفعال موضعها رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعها عن الخبر، وهو مذهب بعض النحويين»[3] انتهى كلامه، وعلى ذلك فهل هو مما نزل منزلة الوصف؟، وهل يشترط فيه الاعتماد؟، وهل ذلك فيما إذا كان الفاعل ظاهرا بخلاف ما إذا كان مستترا نحو عليك ونزالِ؟ فليحرر ذلك بالنقل. قوله (**ورافعا لمستغنى به**) الخ، المراد أن مستغني به هو الشامل، أو يحمل قوله يشمل الفاعل على رافعه. قوله أيضا (**ورافعا لمستغنى به**) الخ، قال في التصريح: «وخرج بقوله رافع لمكتفى به نحو أقائم أبواه؟ فإن المرفوعَ بالوصف وهو أبواه غير مكتف به في حصول الفائدة مع قطع النظر عن زيد، فـ(زيد) مبتدأ مؤخر، والوصف خبر

---

(١) هذا القول مر في الصفحة السابقة.

(٢) البحر المحيط تفسير سورة فاطر، الآية ٣، بتصرف.

(٣) شرح التصريح (٢/ ٢٨١)، وانظر أيضا حاشية الصبان (٣/ ١٩٤)، ومخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم اللوحة رقم [٢٦٠/ أ].

مقدم و(أبواه) فاعله»[١] انتهى. قال بعضهم: «قوله وأبواه فاعله أي فلا يكون من هذا الباب، وجوز بعضهم في هذا المثال إعراب (قائم) مبتدأ أغنى فاعله وهو أبواه عن الخبر، والجملة خبر عن زيد»، وقال السيوطي في الهمع:»تعليلا لكون الفاعل في المثال غير مغن عن الخبر إذ لا يحسن السكوت عليه» انتهى. وفيه نظر إذا علم المرجع كما إذ أجري ذكر زيد فقيل أقائم أبواه إذ هو بمنزلة أقائم أبو زيد وذلك يحسن السكوت عليه قطعا بل صرح الرضي بأنه فاعل أغنى عن الخبر في أقائم هما بعد ذكر الزيدين قال فإن قولك هما فاعل مع كونه مضمرا»[٢] انتهى فيحمل كلام السيوطي، ونحو على غير ذلك كما يفهم من كلامه. قوله في المتن:

..............والثـــــاني فاعـــــلٌ أَغْنَـــى........[٣]

الخ، قال الدماميني في شرح التسهيل: «وهو منتقدٌ، فإنه لم يكن لهذا المبتدأ الخاص من خبر أصلا حتى يُحذفَ ويُغنِيَ عنه غيرُه أو يَسُدَّ [٦٢/ ب] مَسَدَّه، ولو تكلَّفتَ له تقديرَ خبرٍ لم تأتِ إذ هو في المعنى كالفعل، والفعلُ لا خبرَ له، ومن ثَمَّةَ

---

(١) شرح التصريح (٢/ ١٩١).

(٢) الهمع (١/ ٣٠٩).

(٣) تمام بيت الألفية:

وَأَوَّلٌ مُبتَـــــدأٌ وَالثَّــــاني فَاعِـــلٌ أَغْنَـــى فِي أَسَـــارِ ذَانِ

ويلاحظ أن ابن مالك حذف الياء في الاسم المنقوص (والثاني) المقترن بأل للضرورة، كقراءة ابن عامر والكوفيين ﴿يَوْمَ يَـدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر:٦]، وبيت الكتاب:

وأخـو الغـوانِ متـى يشـا يصرمـنه ويعـــدن أعـــداء بعيـــد وداد

و(مُبتدًا) أراد مبتدأ بالهمز لكنه سهل الهمزة بالإبدال المحض على لغة من قال في: أخطأت أخطيت، ثم حذفها لالتقائها ساكنة مع التنوين، شرح الألفية للشاطبي (١/ ٦٠٨).

سُمِّيَ بفاعلِه كلامًا»[١] انتهى، وأقولُ: انتقادُه مُنتقِدٍ، والإغناءُ لا يَلزمُ منه أنْ يكونَ له خبرٌ بالفعل، بل يَكفي فيه أنْ يُتمَّ بواسطته، وبحصولِ التمام به استغنَى المبتدأُ عن أنْ يكونَ له خبرٌ، والاستغناءُ بهذا المعنى صادقٌ مع عدم الإمكان، قال السيوطي[٢]:«وزعم بعضُهم أن خبر هذا الوصفِ محذوفٌ ورُدَّ بأنه لا حاجةَ إليه لتمامِ الكلامِ بدونِه، وزعمَ آخرُ أنه الذي يليه»»[٣]، ق س. قوله (**وقس على هذا**) الخ، أي ما تقدم أو على قوله «أسار ذان» كل صحيح صرح به المرادي[٤]، وإن اقتضى صنيع الشارح خصوص الثاني. قوله (**النفي الصالح لمباشرة الاسم**) كما في إنما قائم زيد، ق س على ابن الناظم[٥]، ويعلم ذلك من تمثيل الشارح بـ(غير) لأن نفيها ضمني أيضا، وقوله (**لمباشرة الاسم**) الخ، خرج بذلك النفي بنحو «لن» و«لم» مما لا يصلح لمباشرة الاسم. قوله (**خلافا للأخفش والكوفيين**) الخ، قال الدماميني: «وتلخص من هذا أن سيبويه والأخفش متفقان على جواز قائم الزيدان، والخلاف بينهما إنما هو في الاستحسان فسيبويه[٦] يقول: ليس بحسن، والأخفش هو حسن، وكذا الكوفيون»[٧]، انتهى قال ق س: «فيقول المصنف هنا:

---

(١) تعليق الفرائد (٣/ ١٥، ١٦).

(٢) الهمع (١/ ٣١٠).

(٣) مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم اللوحة [٢٥/ ب].

(٤) توضيح المقاصد والمسالك (١/ ١٦٢، ١٦٣).

(٥) مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم اللوحة [٢٦/ ب] وفيه: «قوله النفي ولو معنى كما في: إنما قائم زيد».

(٦) الكتاب (٢/ ١٢٧).

(٧) تعليق الفرائد (٣/ ٢٢، ٢٣). وذكر أيضا في مخطوط حاشية ابن قاسم الغبادي على شرح ابن الناظم اللوحة [٢٧/ أ، ب].

..........وقـــــــــــــــد يجوزُ نحوُ: فائزٌ أُولُـو الرَّشَـدْ[١]

إشارة إلى ذلك»[٢]. قوله في المتن: (وذا الوصفُ خَبَرْ)[٣] الخ، إنما يتعين ذلك على غير لغة أكلوني البراغيث[٤] كما سيشير إليه الشارح. قوله في المتن (طِبْقًا اسْتَقَرّ) الخ، «في بعض الحواشي[٥] الذي يظهر أن يقال: طِبْقٌ بالرفع على طريقة: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة:٦]، انتهى، والجواب أن فاعل استقر ضمير الوصف، وطبقا حال[٦]، ق س[٧]. قوله في المتن:

---

(١) تمام بيت الألفية:

وَقِـــسْ وَكَاسْـــتِفهَام النَّفـــيُ وَقَـــدْ يَجُــوزُ نَحْــوُ فَــائِزٌ أُولُــو الرَّشَــدْ

(٢) مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم اللوحة رقم [٢٧/ أ، ب].

(٣) تمام بيت الألفية:

وَالثَّـــانِ مُبْتَـــدًا وَذَا الوَصْـــفُ خَـــبَرْ إنْ فِي سِـــوَى الإفْـــرَادِ طِبْقًـــا اسْـــتَقَرّْ

(٤) لغة أكلونى البراغيث تُلْحِقُ علامةَ التثنية والجمع والتأنيث بالفعل، والفاعل اسم ظاهر والقاعدة والجمهور: أن الفعل يجرد من علامة الجمع والتأنيث والتثنية عند إسناده لاسم ظاهر، وتنسب لغة أكلوني البراغيث لطيئ القديمة وقد حكيت عن أَزْد شَنُوءَة وهو حي من اليمن، فقد روى عنهم ضربوني قومُك وضربْنى نِسوتُك وضرباني أخواك، ولها شواهد من الشعر كثيرة، وفى تخريجها أوجه منها أن هذه العلامات تدل على التثنية والجمع وليست بفاعل وما بعدها مبتدأ مؤخر والجملة قبلها خبر مقدم، أو أنها فاعل والاسم الظاهر بعدها بدل كل من الضمير الفاعل. الكتاب (٣/ ٢٠٩)، والجني الداني (ص:١٧١)، والهمع (١/ ١٦٠)، أوضح المسالك (٢/ ١٩).

(٥) مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم اللوحة [٢٥/ أ].

(٦) طبقا بالنصب حال من الضمير المستتر في استقر، العائد على الوصف، أما (طِبْقٌ) بالرفع فيكون فاعلا لفعل محذوف فسره المذكور (استقر).

(٧) مخطوط حاشية العبادي على شرح الأشموني، اللوحة رقم (٢١/ أ).

وَرَفَعُـــــــوا..............   ....[1]

الخ، أي العرب قال ابن قاسم: «المتقدم الضمير في رفعوا للعرب لا للنحاة؛ لئلا يوهم ذلك قول جميعهم»[2]، انتهى، قال ق س وأقول: والأول يوهم أن كونه كذلك عند جميع النحاة العرب»[3]، وأقول: الذي يظهر تعيين إرجاع الضمير للنحاة لا للعرب؛ لأن الذي يصح [٦٣/ أ] إسناده للعرب النطق بهما مرفوعين، وأما الحكم بأن رافعهما (ماذا) فإنما ينسب إلى النحاة دونهم. قوله (**وهو الاهتمام بالاسم**) الخ، وقال السيوطي في شرحه: «هو كونه مُعَرًّى عن العوامل اللفظية، وقيل: جعل الاسم أولا ليخبر عنه»[4] الخ، وهذان معنيان اصطلاحيان، وما ذكره الشارح معنى لغوي. قوله (**فأما الذي**) الخ، هو المبتدأ بُني عليه شيء هو الخبر هو هو أي المبتدأ، فإن المبني هو الخبر يرتفع به أي بالمبتدأ. قوله (**وذهب الكوفيون إلى أنهما**) الخ، «في مسائل الزجاجي[5] قال الكوفيون: « عاب البصريون قولنا في: زيد قائم أنهما مترادفان مع اتفاقهم معنا في أسماء الشرط إنها تجزم الفعل، وهو ينصبها، فأجابوا بأنها إنما تجزم الفعل بمعنى الجزاء؛ لأن أسماء الشرط

---

(١) تمام بيت الألفية:

وَرَفَعُـــــــوا مبتَـــــدأً بالابتِـــــدَا   كَـــــذَاكَ رَفـــــعُ خَـــــبَرٍ بالمُبتَـــــدَا

(٢) مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم اللوحة [٢٦/ أ].

(٣) في المخطوط: «عند جميعهم العرب»، والمثبت من مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم اللوحة [٢٦/ أ]، وعليها علامة تصحيح واستدراك.

(٤) البهجة المرضية شرح الألفية للسيوطي (ص:١٢١).

(٥) يقصد مسائل الخلاف لأبي القاسم الزجاجي، ولم أعثر عليه فيما تيسر لي من مراجع.

تضمنت معنى أن، فذلك المعنى في الحقيقة هو الجازم وليس هو المنصوب، ثم إنكم تقولون: إنَّ زيدًا قائمٌ فتنصبون زيدا مع أن رافعه موجود، وظننت زيدا قائما فتنصبونهما مع أن كُلا منهما موجب لصاحبه الرفع، كذا في بعض الحواشي»[١]، انتهى ق س. قوله في المتن:

.... المُـــتِمُّ الفَائِـــدَهْ ....[٢]

الخ، أي في الأصل أو في الحال حتى يدخل قائم من: زيدٌ أبوه قائمٌ، والمراد المحصل للفائدة وحده لا يرد يضرب من زيد يضرب أبوه لأنه وإن كان له دخل في تتميم الفائدة إلا أنها لم تتم به وحده. قوله أيضا في المتن (المُتِمُّ الفَائِدَهْ) الخ، «قد يخرج عنه المبتدأ الثاني مثلا، إذ لا إسناد فيه فلا فائدة، ويدخل فيه يضرب كجاء زيد يضرب أبوه، وإن خرج بالحصر المفهوم من المتم، ورد قائم من قوله زيد قائم أبوه، فإنه خبر ولم يتم به وحده»[٣]، انتهى ق س، ويجاب: بأن المراد أنها في الجملة، أي: ولو في غير هذا التركيب؛ لأنه لو قطع النظر في إسناد القيام إلى الأب وقيل: زيدٌ قائمٌ تمت به الفائدةُ، انتهى. قوله (مع مبتدأ) الخ، أي في الحال، فلا يرد خبر كان وخبر إن وفاعل الفعل. قوله أيضا (مع مبتدأ) الخ، قصد به تتميم الحد وكونه مانعا من دخول الفاعل كما أشار إليه ابن هشام في الشذور[٤] فتدبر. قوله في المتن:

---

(١) مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم، اللوحة رقم [٢٨/ ب].

(٢) تمام بيت الألفية:

وَالخَـــبر الجُـــزْءُ المُـــتِمُّ الفَائِـــدَهْ كَـــاللهُ بَـــرٌّ وَالأَيَـــادِي شَـــاهِدَهْ

(٣) مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم، اللوحة رقم [٢٨/ ب]، ومخطوط حاشية العبادي على شرح الأشموني، اللوحة رقم [٢١/ ب].

(٤) شرح شذور الذهب (ص: ١٨٣).

.... وَيَأْتِي [٦٣/ ب] جُمْلَهْ ....(١)

الخ، قال في التسهيل: «ولا يمتنع كونها طلبية خلافا لابن الأنباري، ولا قَسَمِيَّةً خلافا لثعلب، ولا يلزم تقديرُ قولٍ قبل الجملة الطلبية خلافا لابن السراج»(٢) انتهى. قلت: ويفرق بين ما هنا وقوله في النعت:

وامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبْ ....(٣)

الخ، لأن الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب، ولا يميز له إلا ما هو معلوم له قبل، والطلبية لا تكون معلومة قبل. قوله (**وهي فعل مع فاعله**) الخ، في الحصرِ نظرٌ؛ إذ من الجملة اسم الفعل مع ضميره نحو:

.........هَيْهَاتَ العَقِيقُ ....(٤)

والفعل مع نائب الفاعل كزيد ضرب وكان مع اسمها وخبرها وإن كذلك واسم الفاعل مع الضمير على القول بأنه جملة في مثل زيد قائم فلعل غرضه مجرد التمثيل لا الحصر. قوله (**وذلك بأن يكون فيها ضميره**) الخ، قال الرضي: «إنما

---

(١) قال ابن مالك:

وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَهْ   حَاوِيَةً مَعنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ

(٢) تسهيل الفوائد (١/ ٤٨)، وشرح التسهيل (١/ ٣٠٩)، ومخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم، اللوحة رقم [٢٨/ ب].

(٣) عجز بيت الألفية: (وَإنْ أَتَتْ فَالقَولَ أَضْمِرْ تُصِبْ).

(٤) في المخطوط: (العقيق هيهات) خطأ، وهو يقصد بيت جرير:

فَأَيْهَاتَ أَيْهَاتَ العَقِيقُ وَمَنْ بِهِ   وَأَيْهَاتَ وَصْلٌ بِالعَقِيقِ تُوَاصِلُهْ

في ديوانه (ص:٤٧٩)، ويروى: (فهيهاتَ هيهاتَ)، (وهيهات خِلٌّ بالعقيق نواصلُه)، والعقيق: واد لبني كلاب.

احتاجت إلى الضمير لأن الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزء لكلام فلا بد من رابط يربطها بالجزء الآخر، وذلك الرابط هو الضمير إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض، فمن ثم قيل في بعض الأخبار كما يجيء أن الظاهر قائم مقام الضمير»[١] انتهى. قوله **(وذلك بأن يكون فيها ضميره)** الخ، قال الرضي في الكلام على أل: «وعند البصريين لا تعوض من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة إذا كانت جملة والخبر المشتق، ويجوز في غيره كقوله[٢]:

لَحَافِي لِحَافُ الضَّيْفِ والبَرْدُ بَـرْدُهُ ....»[٣]

انتهى، فانظره مع كلام ابن هشام في المغني[٤] حيث رد على الزمخشري وابن شامة. قوله **(أو نية نحو السمن)** الخ، رأيت بخط شيخنا العلامة الغنيمي ما نصه حذف العائد المجرور قياسا في مسألة واحدة نحو البُرُّ الكُرُّ[٥] بستينَ، أي: الكُرُّ

(١) شرح الكافية للرضي (١/ ٢٣٨).

(٢) البيت في ديوان طفيل الغنوي بشرح الأصمعي (ص:١٤٤) نقلا عن شرح مقامات الحريري (٢/ ٢٣٦)، وعجزه: (وَلَمْ يُلهِني عَنهُ غَزَالٌ مُقَنَّعُ)، وفي ديوان عروة بن الورد (ص:٤٩) برواية: (فِرَاشِي فِرَاشُ الضَّيْفِ والبَيْتُ بَيْتُهُ)، والأمالي الشجرية (٢/ ٥٠٠)، وشرح الكافية للرضي (٢/ ٢٢٨، ٣٩٠-٣/ ٢٤٢، ٤٤١)، وشاهده أنّ (أل) في (البرد) عند الكوفيين وبعض البصريين وكثير من المتأخرين عوض ونيابة عن الضمير المضاف إليه، والتقدير وبردى برده، ويعضده قوله (لحافي لحاف الضيف).

(٣) شرح الكافية للرضي (٣/ ٢٤٢)، بتصرف يسير.

(٤) المغني (ص:٧٧، ٧٨).

(٥) الكُرُّ: مكيال لأهل العراق يساوي ستين قفيزا بها يعادل أربعين أردبا.

منه، وقد بين ذلك في المغني[1] وأطال فيه، وأما الحذف السماعي ففي غير ذلك على ما بينه أو في بيان، ثم قال: «وأما العائد المرفوع فلا يحذف هنا إلى آخره». قوله **(وجعلوا منه)** الخ، أي: مما وقعت فيه (أل) عوضا عن الضمير بقطع النظر عن كون الربط لخبر مبتدأ أو لجواب بشرطه؛ لأن الشرط يشارك المبتدأ في طلب الربط، فلا تكلف، انتهى. قوله **(نحو زيد الأب قائم)** الخ، أي: [٦٤/ أ] وأن الأصل أبوه وفي الإلزام نظر؛ لأنه لا يلزم من جعلهم اللام فيما سمع عوضا عن الضمير صحة تراكيب ابتكرت على هذا النمط على أنه لا ضرورة في هذا اللزوم، فقد قال ق س: «قد يقال الجوازم لازم على الصحيح المذكور أيضا يجعل التقدير الأب له». قوله **(وفيه نظر)** الخ، هذا التنظير لابن هشام في الجامع[2]، وعبارة الشارح توهم أنه من عندياته، قال في النكت[3]: وضعف ابن هشام في الجامع القول بالعموم فقال إنه يلزم عليه إجازة «زيدٌ لا رجلَ في الدار» مع أنه اعتمده في القطر[4]. قوله **(أن يخرج المثال)** الخ، أي جنس الممثل به فيشمل المثال والبيت، وقوله بناء على صحته أي صحة كلام أبي الحسن فإن الجمهور على منعه. قوله في المتن:

---

(١) المغني (ص:١١٨، ٦٠٩، ٦٤٨، ٨٨٢)، وانظر أيضا شرح الكافية للرضي (١/ ٢٣٨، ٢٣٩ - ٢/ ٢٥)، وشرح التسهيل (١/ ٢٦٤-٣/ ١٠٢)، والتذييل والتكميل (١١/ ٤٤)، وتمهيد القواعد (٢/ ٨٤٠-٦/ ٢٨١٢).

(٢) الجامع الصغير لابن هشام (ص:٤٧)، قال: «ويلزمهم إجازة: زيدٌ لا رجلَ في الدار».

(٣) انظر مخطوط نكت السيوطي على الألفية اللوحة (رقم:٥٦).

(٤) لم أعثر عليه في القطر.

وَإنْ تَكُــنْ إِيَّــاهُ مَعْنًــى..... ....[١]

الخ، الجملة إن كانت نفس المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط وقد جعلوا من ذلك الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن كما في: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١] على أحد الأقوال فيه، ومعلوم أنه ليس المراد بها اللفظ لكن فيها إشكال؛ لأنه جعل الخبر مجموع معنى الجملة المركب المبين في باب القصة، ففيه أن الظاهر أن ذلك المجموع ليس هو الشأن، وإنما الشأن مضمون الجملة الذي هو مفرد مثلا الظاهر في المثال أنه ليس الشأن مجموع الله، ومعنى أحد، والنسبة بينهما بل الوحدانية، وإن جعل مضمون الجملة الذي هو مفرد فكل جملة كذلك؛ لأن الخبر لا بد من اتحاده مع المبتدأ بحسب الذات، ولا يتحد به كذلك إلا مضمون الجملة الذي هو مفرد، فكيف تتجه هذه التفرقة؟ قوله (**فارغ من ضمير المبتدأ**) الخ، إنما فسره بذلك أخذا من مقابلة، أي: فهو ذو ضمير، فلا اعتراض عليه في إطلاقه. قوله (**وإن يشتق المفرد**) الخ، فيه إشارة إلى أن الضمير عائد إلى المقيد بدون قيده، وهو صحيح وأحد استعمالات. قوله (**من قولك: الزيدان قائمان**) الخ، قال بعض المشايخ في هذا المثال: إنه من باب الإخبار بالمفرد لأن الخبر إنما حصل بالفعل وحده، ولا ضمير فيه إنما هو للربط، قال: ويدل له ما قالوه: إنَّ الماضي شابه الاسمَ [٦٤/ ب] في وقوعه صفة وصلة وحالا وخبرا، إذ ذلك صريح في أنه خبر وحده، انتهى بهامش شيخنا. قوله في المتن:

---

(١) تمام بيت الألفية:

وَإنْ تَكُــنْ إِيَّــاهُ مَعْنًــى اكتَفَــى   بِــهِ كَــنُطْقِــي اللهُ حَسْــبِي وَكَفَــى

وَأبرِزَنــــــهُ............ ....[1]

الخ، قضية كلامه أن المراد بالضمير الضمير الكائن في الخبر المفرد لأن الكلام فيه وأنه لا يجب إبرازه في الجملة نحو زيد عمرو ضربه، والمحذور موجود فيه أيضا فيجب الإبراز دفعا له انتهى. قوله (**مثاله عند خوف اللبس**)[2] الخ، أشار بالإتيان بالأسئلة كلها من باب الوصف دون الفعل إلى أن محل الخلاف بين الفريقين[3] في ذلك دون الفعل، كما صرح به الرضي[4] فإنه قال كون مطلب الفعل لا يبرز فيه الضمير وإن أمن اللبس عند البصريين والكوفيين على ما نقله الرضي، وهو موافق لما نقله الراعي[5] عنهم بعد ذكر مثل هذه، وحكاية الخلاف بين الفريقين ما نصه: وأما الفعل فقد اتفقوا كلهم على أنه لا يجب تأكيد ضميره أُلبس أو لم يُلبس لأن التأكيد فيه لا يرفع اللبس إلا في أربعة مواضع كما مر بخلاف الصفة، فإن رَفْعَ اللبس بالتأكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هي له غيبة وخطابا وتكلما، انتهى. قوله (**زيد عمرو ضاربه هو**) الخ، وكذا يجب الإبراز في الظرف نحو زيد وعمرو في داره وعنده ومع الفعل نحو زيد وعمرو ضربه فليتأمل. قوله (**بعكس المعنى**) الخ، فلو أراد نسبة المضاربية لعمرو

---

(١) تمام بيت الألفية:

وَأَبرِزَنْــــهُ مُطْلَقَـــا حَيـــثُ تَـــلا ... مَـــا لَـــيْسَ مَعنَـــاهُ لَـــهُ مُحَصَّـــلا

(٢) أي إبراز الضمير عند خوف اللبس والضمير في صورة الخوف فاعل.

(٣) الخلاف بين البصريين والكوفيين في إعراب الضمير فالبصريون يجعلونه فاعل، وجوز الكوفيون كونه فاعلا وتأكيدا، حاشية الصبان (١/ ١٩٩).

(٤) شرح الكافية للرضي (٢/ ٤٣٥).

(٥) سبق التعريف بالراعي النحوي المتوفى سنة ٨٣٣ هـ.

يجب عدم إبراز الضمير، فتأمل. قوله **(أو بحرف جر مع مجروره)** الخ، التحقيق، كما قاله الرضي أن المحل للمجرور وحده لا له مع الجار؛ لأن الجار موصل لمعاني الأفعال إلى الأسماء كالهمزة والتضعيف في أذهبت زيدا، وفرَّحته، لكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل، والجار منفصلا منه كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ، وقالوا: هما في محل النصب، انتهى. قال شيخنا: «ويمكن إرجاع كلام المصنف إلى ما هو التحقيق بأن يكون قد أطلق الجار وأراد به المجرور لعلاقة المجاورة على طريق المجاز المرسل، فتأمل»، وأما الشارح فقد حمله على المشهور من أن المحل للمجموع، وأنه من قبيل إطلاق الجزء وإرادة الكل على جهة المجاز المرسل أيضا، فتدبر. قوله **(أيضا أو بحرف جر مع مجروره)** الخ، ومن غريب هذا الباب قولهم: «الشا شاه ودرهم»، قال الجرمي: «الشا» [٦٥/ أ] مبتدأ، و«شاه» مبتدأ ثان، «ودرهم» معطوف في اللفظ خبر في المعنى لنيابته عن الخبر وهو «بدرهم»، والجملة خبر الأول، وعلى ذلك أعرب أبو القاسم بن هشام الخضراوي(١)، قوله: أنتَ أعلمُ ومالُك(٢)، وقال: «لا يجوز عطف مالك على أنت على حد: أنت أعلم وزيد؛ لأنك تضمر لهذا خبرا من جنس ما أظهرت، أي: ومالك لا يعلم، ولا على «أعلم» لأنه لا يصح أنت مالك، ولا على ضميره لاستتاره غير مؤكد، ولأن أفعل لا يرفع الظاهر إذا وليه، فكيف إذا عطف على

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الأندلسي الخضراوي نسبة إلى بلدة تسمى الخضراء، وتوفي سنة ٦٤٦هـ، ومن مؤلفاته الإفصاح بفوائد الإيضاح وهو مخطوط بدار الكتب المصرية رقم الحفظ (٧٨/ ٢)، ومنه نسخة بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة رقم الحفظ ١٦ نحو، ونسخة برقم ١٤ عن دار الكتب ١٦ نحو.

(٢) شرح الرضي على الكافية (١/ ٥٢٠)، والمغني (٤٦٩، ٨٢٤).

مضمر رفعه، وقد يكون هذان الوجهان بشذوذ يعني العطف دون توكيد ورفع الظاهر، قال فإذا استحالت هذه الأوجه كان معطوفا على أنت لا على ذلك الوجه بل هو بمنزلة «الشاشاه ودرهم»، أي: معطوف في اللفظ خبر في المعنى لنيابته منابه ليستحضر هذه عند كل رجل وضيعته» انتهى كلام ابن هشام ومن خطه نقلت. قوله:

.... فَــإِنَّ فُــؤَادِي...........(١)

الخ، وجه الدلالة فيه أن (أجمع) مرفوع، فلا يكون تأكيدا لـ(فؤادي) لنصبه، وكذا لا يكون تأكيدا لقوله (الدهر) فيتعين أنه تأكيد للضمير في الظرف، وهو المطلوب، لكن لقائل أن يقول: يجوز أن [يكون](٢) تأكيدا لـ«فؤادي» على محله من الرفع بالابتداء إذ قد حصل الشرط وهو المجيء بعد الخبر إذ العطف وغيره سواء، كما في الرضي، انتهى لقاني(٣) على التوضيح. قوله في المتن:

....مَعنَــى كَــائِنٍ......(٤)

الخ، قد يتوهم من ذكر قوله معنى أنك لا تقدر لفظا محذوفا كما هو في قبل

---

(١) تمامه:

فَــإِنْ يَــكُ جُــثْمَانِي بِــأَرْضٍ سِــوَاكُمْ　　فَــإِنَّ فُــؤَادِي عِنْــدَكِ الــدَّهْرَ أَجْمَــعُ

والبيت في ديوان جميل بثينة (ص:٧٣)، والأمالي الشجرية (١/ ٥-٢/ ٧٨)، وشرح الكافية للرضي (١/ ٢٤٦)، والتذييل والتكميل (٤/ ٥٥)، والمغني (ص:٥٧٩)، والأشموني (١/ ٢٠١).

(٢) زيادة من عندي.

(٣) مخطوط حاشية اللقاني على أوضح المسالك اللوحة رقم [١٢/ أ].

(٤) تمام بيت الألفية:

وَأخــبَرُوا بظَــرْفٍ أو بحَــرْفِ جَــرْ　　نَــاوِينَ مَعنَــى كــائِنٍ أوِ اسْــتَقَرْ

وبعد إن نويت لفظ المضاف إليه نفيت الإعراب أو معناه بنيت على الضم، انتهى ابن هشام. قوله أيضا في المتن: (**مَعنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرّ**) الخ، قال في متن المغني: «وأما في البواقي يعني الصفة والحال والصلة والخبر حيث يرفعان الاسم الظاهر نحو زيد في الدار فيقدر أي التعلق كونه مطلقا وهو كأين أو استقر أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو الصوم اليوم أو في اليوم، والجزاء غدا أو في الغد، ويقدر كائن أو استقر ووضعهما إن أريد المضي هذا هو الصواب، وقد أغفلوه [٦٥/ ب] مع قولهم في نحو: ضربي زيدا قائما أن التقدير: إذ كان إن أريد المضي، أو إذا كان، إن أريد المستقبل، ولا فرق»[١] انتهى. قوله (**وهو ما في معنى استقر وثبت**) الخ، في حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي[٢] نقلا عن غيره ما نصه: «وسائر الظروف منها ما هو لغو وما هو مستقَر بفتح القاف لأن معنى العامل استقر فيه فهو من الحذف والإيصال»، واختلف في تفسيرهما فقيل: اللغو ما يكون عامله مذكورا، والمُستقَر ما يكون محذوفا مطلقا، وقيل المستقَر ما يكون عامله عاما من معنى الحصول والاستقرار وهو مقدر، واللغو بخلافه كما في اللباب[٣]، ويسمى مُستقَرا لتقدير معنى الاستقرار، والمفهوم من اللباب وشرحه

---

(١) المغني (ص:٥٨٥) بتصرف يسير.

(٢) حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي (١/ ٣٢).

(٣) لم أعثر عليه في اللباب في علم الإعراب للإسفرائيني.

ويُسمَّى الجار والمجرور أو الظرف المُسْتَقَرّ (بِفَتْح الْقَاف) لاستقرار الضَّمِير فِيهِ، أو لأنّه استقر فيه معنى عامله وفُهم منه، وذلك إذا كان عامله محذوفا وجوبا تَقْدِيره كَائِن أَو يكون تقدير عامله اسْتَقر لِأَن الأَصْل فِي الْعَمَل للأفعال، ويكون في ستة مواضع هي:

[١] أن يقع الظرف أو الجار والمجرور صفة كمررت بطائر فوق غصن .

أن اللغو ما يكون عامله خارجا عن الظرف غير مفهوم منه سواء ذكر أو لا، والمستقر ما فهم منه معنى عامله المقدر الذي هو من الأفعال العامة[1]، ولما كان تقدير الأفعال العامة مطردا اعتبره النحاة وفسروا المستقر بها عامله محذوف عام وكائن المقدر هنا من كان التامة، وإلا لتسلسلت التقديرات كما قاله الفاضل الشارح، انتهى المراد منه، وقول الفاضل الشارح يعني السعد وعبارته: ومما يجب التنبه له إذا قدر في الظرف كان أو كائن فهو من التامة بمعنى حصل وثبت، والظرف بالنسبة إليه لغو لا الناقصة، وإلا لكان الظرف في موضع الخبر بتقدير كان أخرى ويتسلسل التقديرات انتهى، وقد يوجد من تفسير الشارح لمعنى كأين بنحو: ثابت أو مستقَر أن مراد المصنف ناوين كائنا وما بمعناه من نحو ثابت أو مستقَر فتدبر.

= [٢] أو يقع صلة ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنبياء:١٩].

[٣] أو يقع حالا حالا نحو ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾ [القصص:٧٩].

[٤] أو يقع خبرا نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة:٢].

[٥] أو يقع مشتغلا عنه، كيوم الخميس صمت فيه.

[٦] أو يكون مسموعا بالحذف لا غير كقولهم: حينئذ، والآن، أي كان ذلك حينئذ واسمع الآن. وَيُسمَّى الجَار وَالمَجْرُور أو الظرف الذي حذف عامله جوازا في غير المواضع الستة السابقة ودل عليه دليل يُسمَّى الظرف لغوا؛ لإلغاء الضَّمِير فِيه، أو لأن هذا الظرف لغوٌ بالنظر إلى ظاهر الكلام، لأنّه فضلةٌ يتم الكلام بدونه. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (ص:٧٣: ٨٢)، وضياء السالك (٢/ ١٥٧).

(١) النحو الوافي (١/ ٤٧٧-٢/ ٢٤٦، ٢٤٧، ٦٠٨).

[مسوغات الابتداء بالنكرة]

قوله في المتن:

....وَإِنْ يُفِـــدْ فَـــأَخْبِرَا (١)

الخ، قال في شرح التوضيح: «والتفصيل بين حصول الفائدة وعدمها هو اختيار ابن الطَّرَاوة وجماعةٍ، ووافقهم الناظمُ، فقال:

وَلا يَكُـــونُ اسْـــمُ زَمَـــانٍ..... .... (٢)

الخ، والصحيح المنع مطلقا، وما ورد من ذلك يؤول»(٣) انتهى. قوله (واليومَ خمرٌ)(٤) الخ، هذا من كلام امرئ القيس، وقد مثل بهما المرادي(٥)، وقدر فيهما [٦٦/أ] مضافا، قال الدماميني: «ولا حاجة إلى تقدير المضاف في قوله (وغدا أمرٌ)؛ لأن الأمر ليس عين»(٦) انتهى المقصود منه. قوله (كما هو الغالب)

---

(١) تمام بيت الألفية:

وَلاَ يَكُـــونُ اسْـــمُ زَمَـــانٍ خَـــبَرَا عَـــنْ جُثَّـــةٍ وَإِنْ يُفِـــدْ فـــأَخْبِرَا.

(٢) تمامه بيت الألفية السابق.

(٣) شرح التصريح على التوضيح [١/ ١٦٨].

(٤) تمامها: (اليومَ خَمْرٌ وَغَدًا أَمْرٌ)، وهذا من كلام امرئ القيس حين أخبر بقتل والده. مجمع الأمثال (٢/ ٤١٧، ٤١٨).

(٥) شرح التسهيل للمرادي القسم النحوي (ص:٢٧٣).

(٦) تعليق الفرائد (٣/ ١١١، ١١٢).

الخ، راجع للنفي، وقول المصنف:

....كَعِنْــدَ زَيْــدٍ نَمِــرَهْ[١]

رجع للمنفي، انتهى. قوله (**فإذا أفادت جاز**) الخ، صريحة قراءة (تُفِدْ)[٢] بالتاء المثناة فوق، وجوز بعضهم قراءته بالمثناة تحت، وأرجع الضمير إلى الكلام الذي ابتدئ فيه بالنكرة، وما سلكه الشارح أولى لعود الضمير على المذكور. قوله (ظاهر قولِه)، ولا يجوز الابتداء بالنكرة أنه عام في كل من الجمل الخبرية والجمل الإنشائية، والذي في المطول والمختصر للسعد أن المنع خاص بالجمل الخبرية، وعبارته: «إذ ليس في كلام العرب كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة في الجمل الخبرية»، انتهى قال العلامة ابن قاسم العبادي[٣] فيما كتبه عليه «قوله في الجملة الخبرية احترازا عن نحو: مَنْ أبوك؟ وكم درهما مالك؟ ومررت برجل أفضل منه أبوك، فإن (من) و(كم) و(أفضل) مبتدآت عند سيبويه[٤] مع كونها نكرات». قوله (**فمن مقل مخل**) الخ، يجوز في إعرابه وجهان الأول أن تكون (من) زائدة، وما بعدها صفة بعد صفة لمحذوف تقديره فريق، وذلك المحذوف هو المبتدأ وخبره محذوف أيضا تقديره منهم الثاني أن تكون زائدة جارة لمبتدأ محذوف قامت صفته مقامه، ومخل بالرفع على أنه هو الخبر ومثله: ومن مكثر مورد ما لا يصح،

---

(١) تمامه:

وَلاَ يَجُــوزُ الابتِــدَا بِــالنكِرَهْ مَــا لَمْ تُفِــدْ كَعِنْــدَ زَيْــدٍ نَمِــرَهْ

والنمرة: كساء مخطط.

(٢) في بيت الألفية السابق.

(٣) أرجح أن ذلك جاء في حاشية العبادي على الأشموني.

(٤) الكتاب (٢/ ١٥٧، ١٥٨).

واستظهر شيخنا الأول مع ما يلزم عليه من حذف كل من ركني الإسناد مع الاجتزاء بصفة المبتدأ، والثاني لا يلزم عليه إلا حذف أحد ركني الإسناد والاجتزاء عنه بالصفة وهذا عن البحر حدث ولا حرج، نعم يلزم على كل من الوجهين زيادة (من) في الإثبات ولا قائل به [إلا] الأخفش[1] كاتبه. قوله **(أن يكون الخبر مختصا)** الخ، انظر ضابط الاختصاص، ولما قال في التسهيل (أو تالي ظرف مختص)[2]، قال الدماميني: نحو: ﴿مَزِيدٌ﴾ [ق:٣٥]، في ويلزم المصنف إجازة عند رجل مال، إذِ الظرفُ مختص لقولهم: الإضافة إلى النكرة تفيد التخصيص، فالصوابُ أن يقال أو ظرف يصلح مجروره للإخبار عنه، انتهى، وبه يعلم ما في قول الشارح: **(فإن فات الاختصاص)** الخ، [٦٦/ ب] أقول: كلام الدماميني[3] على أن المراد مطلق الاختصاص، وليس كذلك بل المراد أن يختص بما يصلح للإخبار عنه، وعلى هذا فلا اعتراض على الشارح في قوله **(فإن قلت الاختصاص)** الخ، فتدبر كاتبه. قوله **(ظرفا)** الخ، أي بما يصلح للإخبار عنه كما يؤخذ من قوله **(فإن قلت الاختصاص)** الخ، قوله **(أو جملة)** الخ، أي: على

---

(١) وافق الأخفش الكوفيين في زيادة (مِنْ) في الإيجاب، واستشهدوا بما ورد عن العرب من (قد كان من مطر) و (وقد كان من حديث فخل عني) والتقدير قد كان مطرٌ، وقد كان حديثٌ، والبصريون لايرون زيادة (مِن) في الإيجاب، بل يشترطون لزيادة (مِن) أن تسبق بنفي، وأن يكون المجرور بها نكرة. انظر الكتاب (١/ ٦٨-٢/ ٣١٥، ٣١٦-٤/ ٢٢٥)، وإيضاح المنهج لابن ملكون (١/ ٢٧٩، ٣٥٠)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٣٥٥)، وشرح الكافية للرضي (٢/ ١٠٨)، وشرح التسهيل (٢/ ١٣٩).

(٢) شرح التسهيل (١/ ٢٨٩).

(٣) تعليق الفرائد (٣/ ٤٧).

خلاف في الجملة. قوله (**ويتقدم عليها**) الخ، فيه إشارة إلى التحقيق، وهو أن المسموع للابتداء بالنكرة أن يخبر عنها بظرف مختص، والتقدم إنما هو لرفع الناس الخبر بالصفة صرح بذلك في المغني[١] وإن كان ظاهر كلامه في التوضيح[٢] أن التقدم له دخل في التسويغ وعبارته: «لأن حصلت فائدة كان يخبر عنها بمختص مقدم[٣]» انتهى، فتأمل. قوله (**وقَصَدَكَ غُلامُهُ إِنْسَانٌ**) الخ، فجملة (قَصَدَكَ غُلامُهُ) خبر مقدم، و(رَجُلٌ)[٤] مبتدأ مؤخر قال أبو حيان: «ولاأعلم لابن مالك سلفًا في هذه»،[٥] انتهى من التوضيح[٦]. قوله (**في التسويغ**) الخ، بين أنه له دخلا الجامي كغيره وفيه نقض وجواب في حواشيه. قوله (**فإن فات الاختصاص**) الخ، لم يمثل لفوات الاختصاص في الجملة فأوهم كلامه أنها لاتكون إلا مختصة، ويمكن أن يقال: إنها غير مختصة، ويمثل له بمثل قولنا: مات في يوم رجلٌ، وأما المختصة فقد مثله الشارح بقوله «**قصدَكَ غُلامُه إنسانٌ**»، انتهى. قوله (**وما أحدٌ أغيرُ من الله**) الخ، الأنسب بالمقام جعل (ما) تميمية؛ لأن الكلام في المبتدأ في الحال، وإن صح كونها حجازية، وعلى الأول يقرأ بالنصب تأمل. قوله (**رجلٌ من الناس جاءني**) الخ، ظاهر صنيع الشارح أن التخصيص لا يتأتى هنا. قوله (**نحو**

---

(١) المغني (ص:٦١٠).

(٢) أوضح المسالك (١/ ٢٠٣).

(٣) أوضح المسالك (١/ ٢٠٣).

(٤) في المخطوط (دخل) خطأ.

(٥) التذييل والتكميل (٣/ ٣٣٠) ونص كلامه: «ومثلُها في ذلك ما ذكره المصنف من الجملة المشتملة على فائدة، نحو: قَصَدَكَ غُلامُهُ رَجُلٌ، ولا أعلم أحدا أجري هذه الجملة مجري الظرف والمجرور إلا هذا المصنف». والتذييل (٣/ ٣٤٦)، والارتشاف (٣/ ١١٠٢، ١١٠٦).

(٦) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٢١٨).

قائم الزيدان إذ جوزناه) الخ، أي بأن قلنا إن الاعتماد ليس شرطا للعمل بل شرط للاكتفاء بالفاعل وهو الراجح على ما في شرح التوضيح نقلا عن المغني. قوله **(ولنحو قائم الزيدان)** الخ، أي من كل وصف في معنى الفعل، وقوله عند من جوزه أي بأن قلنا: إنه يعمل وإن لم يعتمد. قوله **(بَقَرَةٌ تَكَلَّمَتْ)**(١) الخ، أي: وشَجَرَةٌ سَجَدَتْ. [٦٧/أ] قوله **(كما يقول ابن عصفور)**(٢) الخ، فإن قلنا بقول هؤلاء كان المسوغ تقدم الظرف لا كون (إذا) للمفاجأة فقط، فتدبر.

---

(١) ذكر أن مسوغ الابتداء بالنكرة هنا هو وقوع ذلك للنكرة من خوارق العادة أو أن النكرة فيها معنى التعجب، نحو بقرة تكلمت، وشجرة سجدت، وحصاة سبَّحتْ. شرح التسهيل (١/ ٢٩٠)، والتذييل والتكميل (٣/ ٣٢٥)، والمغني (ص:٦١٣)، وتمهيد القواعد (٢/ ٩٣٠)، تعليق الفرائد (٣/ ٤٨)، والأشموني (١/ ٢٠٦).

(٢) يقصد من مسوغات الابتداء بالنكرة وقوعها بعد إذا الفجائية نحو خرجت فإذا المطرُ نازلٌ بناء على أن (إذا) الفجائية حرف يفيد المفاجأة، ويرى ابن عصفور أن (إذا) الفجائية ظرف مكان تبعا للمبرد، ويرى الزمخشري أنها ظرف زمان تبعا للزجاج، والخلاف في ظرفية أو اسمية (إذا) الفجائية على ثلاثة مذاهب: الأول مذهب الأخفش والكوفيين واختاره ابن مالك والشلوبين في أحد قوليه. أنها حرفٌ دال على المفاجأة. الثاني مذهب الزجاجي والزمخشري والرياشي واختاره ابن طاهر والشلوبين في أحد قوليه وابن خروف ونسب إلي المبرد وهو ظاهر كلام سيبويه أنها ظرف زمان. الثالث مذهب المبرد والفارسي وابن جني والسيرافي ونسب إلي سيبويه أنها ظرف مكان. الكتاب (١/ ٩٥-٣/ ١٧،١٨-٤/ ٢٣٢)، والمقتضب (٢/ ٧٧-١٧٨، ٢٧٤)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٢٦٢)، والكشاف (٣/ ٧٣، ٤٧٢-٤/ ٢٢٥)، وشرح التسهيل (٢/ ٢١٤)، ورصف المباني (ص:٦١، ٦٢)، والبحر المحيط (٨/ ٢٠)، والجني الداني (٣٧٤)، وشرح التسهيل للمرادي (٢/ ٦٣)، والمغني (١/ ١٠٢)، وشرح ابن عقيل (١/ ٣٥٧، ٣٥٨)، آراء المبرد وموقف ابن مالك منها في شرح التسهيل (ص:٨٩).

[جواز تقديم الخبر وتأخيره][1]

قوله (فإن حصل في التقديم ضررا)[2] الخ، هذا الكلام منه محمول على أن (إذْ) تعليلية على أن معنى الكلام: وجوزوا التقديم لأنه لا ضرر يعني في التقديم، لكن الأولى حملها على الظرفية كما صنع غيره، أي حيث الخ. قوله (أي في التعريف والتنكير) الخ، أي: في أصلهما وإن كان أحدهما أعرف من الآخر، ولو كان الأعرف هو الخبر، ولا يشترط أن يكون كل منهما في مرتبة الآخر؛ إذ مراتب المعارف مختلفة كما تقدم في باب العلم وهو ظاهر، ودرج عليه النحويون لكن جرى المعانيون على أنه يتعين الأعرف للابتداء كذا قرره بعض مشايخنا، فليراجع، ثم رأيت في الجامي عقيب قول الكافية «أو كانا معرفة متساويين في التعريف وغير متساويين ولا قرينة على كون أحدهما مبتدأ والآخر خبر نحو زيد المنطلق»[3] انتهى، أشار بالمثال لغير المتساويين انتهى شيخنا.

---

(١) يجوز في الخبر التقديم والتأخير بشرط ألا يحصل بتقديمه لبس وضابطه: يوجد في الكلام ما يوجب التقديم ولا ما يوجب التأخير، نحو أنا عربي، وعربي أنا، وزيد أبوه كريم، وأبوه كريم زيد، والكرم فيك، وفيك الكرم، على خلاف في ذلك، فالبصريون يجوزونه مطلقا، والكوفيون يمنعونه ونسب إليهم الإطلاق في المنع، كما نسب إليهم جواز تقديم الخبر الجار والمجرور نحو زيد في الدار، وفي الدار زيد وهو الصحيح عنهم.

(٢) قال ابن مالك:

وَالأَصـــلُ فِي الأخبَـــارِ أن تُـــؤَخَّرَا ... وَجَـــوَّزُوا التَّقْـــدِيمَ إذ لاَ ضَرَرَا

(٣) الفوائد الضيائية على متن الكافية (١/ ١٩٥).

[من مواضع وجوب تأخير الخبر عن المبتدأ]

قوله في المتن:

كَـذَا إِذَا مَـا الفِعْـلُ كَـانَ خَـبَرَا ....[١]

الخ، ظاهر كلام الناظم جواز التقديم في نحو: ما زيد قائم، والأَوْجَهُ ما قاله بعضهم: أن غير الفعل من المشتقات المعتمد على نفي أو استفهام كالفعل، فلا يجوز تقديمه في نحو: أزيد قائمٌ، وما زيدٌ قائمٌ، بخلاف: زيدٌ قائمٌ ونحوه مما لا اعتماد فيه كما علم لضعف الفاعلية في نحو: قائم زيد هذا ما نقله شيخ الإسلام[٢] في حاشية ابن الناظم، واعتمد بعض المحققين ظاهر النظم، وفرق بأن اللبس في الفعل أشد لأنه يخرج الجملة الاسمية إلى الفعلية بخلاف غيره من المشتقات، فاعلمه، انتهى هامش شيخنا. قوله في المتن: (**أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا**) الخ، أقول كان الظاهر أن يقول: محصورا فيه؛ لأن المبتدأ هو المحصورُ، والخبرُ محصورٌ فيه؛ لأن المحصور هو الخبر الأول، والمحصورُ فيه هو الجزءُ الثاني، ولهذا قال

---

(١) عجزه: (أو قُصِدَ استِعمَالُهُ مُنْحَصِرَا)، ويروى (الخبرا)، ويقصد أنه يجب تأخير الخبر عن المبتدأ إذا كان الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ نحو: زيد نجح، ولو رفع الفعل ضميرا بارزا نحو: الزيدان نجحا، أو رفع الفعل اسما ظاهر نحو زيد نجح أبوه لجاز تقديم الخبر على المبتدأ، على خلاف في إعرابه.

(٢) مخطوط حاشية الدرر السنية على شرح ابن الناظم للألفية، اللقطة رقم (٣٠/ أ).

المرادي: «وتسامح في جعله الخبر محصورا، وإنما هو محصور فيه»[(١)] انتهى. وأجاب الشارح عن ذلك حيث حمل الكلام على معنى آخر، فقال: ومنها قصد بيان [٦٧/ ب] انحصار الخبر أعني انحصار جملة ما للمبتدأ من الأخبار التي يصح فيها النزاع فيما ذكر انتهى، والعجب من المرادي كيف مع وقوفه على ذلك قال ما قال، فإن قلت: يشكل على ذلك أن المصنف حكم بمنع تقديم الخبر المنحصر وبوجوب تأخيره، والمنحصر ليس إلا الأمر الكلي، والممنوع التقديم الواجب التأخير ليس إلا الجزء المذكور وليس هو المنحصر بل المنحصر فيه، قلت: أما أولا فاللغة تبنى على الظاهر دون هذه التدقيقات، وأما ثانيا فيصح الحكم على الكلي بامتناع تقديمه وبوجوب تأخيره في ضمن فرد، انتهى ق س.

قوله:

....وهل إلا عليك المُعَـوَّلُ[(٢)]

الخ، ظاهر كلامه أن الشاهد في العجز لا الصدر، وإليه ذهب بعضهم؛ لأن (النصر) مبتدأ، و(يُرتَجَى) خبره، ولا حصر في المبتدأ، وإنما الحصر في متعلقه وليس الكلام فيه، وجعل بعضهم الشاهد فيه أيضا، وأجاب عن ذلك بأن ما ثبت لمتعلقه من تقديم وتأخير ونحوهما ثبت له، وجعل بعضهم أيضا جملة (يُرْتَجَى)

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك (١/ ١٧١)، نبه عليه المحقق في الحاشية. رقم (١).

(٢) تمامه:

فَيَا رَبِّ هَل إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهِم وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ المُعَوَّلُ

ديوان الكميت (ص:٣٣٣)، وسر الصناعة (١/ ١٤٩)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٣٥)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٤٤) الشاهد رقم (١٥٩)، وشاهده تقديم الخبر المحصور بإلا في الموضعين للضرورة وكان حقه أن يقول هل النصر يُرتجى إلا بك، وهل المُعوَّلُ إلا عليكَ.

حالية و(إلا بِكَ) هو الخبر انتهى هامش شيخنا. قوله (فشاذ) الخ، لأنه قدم الخبر المقرون بـ(إلا) لفظا، والأصل: وهل المعول إلا عليك؟ ولا يجوز أن يكون (المُعَوَّلُ) مرفوعا على الفاعلية بالجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام أن إلامانعة من ذلك،فكما لا يقال هل إلا قام زيد لا يقال هل إلا في الدار زيد من باب أولى الخ، انتهى من التوضيح وقوله من باب أولى الخ، أي لأنه إذا امتنع في المحمول عليه في العمل وهو الفعل ففي المحمول وهو الجار والمجرور أولى انتهى من هامش شيخنا. قوله في المتن:

أَوْ كـانَ مُسْـندًا لِـذِي لامِ ابْتِـدَا ....[1]

الخ، هذا من لازم الصدر[2] أيضا، وإنما ذكره لدفع توهم أن المراد لازم الصدر بذاته لا بغيره أيضا. قوله (**نحو غلام من عندك**) الخ، أطلق بعضهم على ما أضيف إلى اسم الاستفهام اسم استفهام كغلام في مثال الشارح، شوبري. قوله (**قاله في شرح الكافية**[3]) الخ، أي لأن الفاء دخلت لشبهه بالجزاء، والجزاء لا

---

(١) صدر بيت من الألفية ، وعجزه :

.... **أو لاَزِمَ الصَّـــدرِ كَمَـــنْ لي مُنْجِــدَا؟**

ويقصد أن يكون الخبر من الأسماء التي لها الصدارة أو مضافا إلى ملازمها .

(٢) الأشياء التي لها الصدارة هي:

[١] أدوات الاستفهام. [٢] حروف النفي. [٣] أسماء الشرط.
[٤] الأحرف الناسخة. [٥] لام الابتداء. [٦] اللام المزحلقة.
[٧] كنايات العدد. [٨] رُبَّ. [٩] حروف الاستفتاح والتنبيه.
[١٠] أحرف الجواب. [١١] العرض والتحضيض والتمني بألا
[١٢] ما التعجبية. [١٣] الحروف التي يتلقى بها القسم.
[١٤] حرفا التنفيس (السين، وسوف). [١٥] إذن الناصبة للمضارع.

(٣) شرح الكافية للرضي (٤/ ١٥٩).

يتقدم على الشرط. قوله في المتن (**كذا إذا عاد عليه مضمر**)(١) [الخ] قال ابن غازي: «هذا مع ما فيه [٦٨/ أ] من التقييد كان يغني عنه أن كذا عاد عليه مضمر من مبتدأ، أو ما به يصدر»(٢)، فتدبر. قوله (**بأن اسم استفهام**) الخ، أي فقوله:

.....**إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ** ....(٣)

أعم من أن يستوجبه لذاته كاسم الاستفهام أو لغيره كالمضاف إلى اسم الاستفهام. قوله أيضا (**بأن يكون**) الخ، خرج بذلك زيد هل ضربته فإنه يجوز تقديمه وإن كان الخبر مصاحبا للاستفهام في الجملة.

---

(١) تمام بيت الألفية:

كَـذَا إِذَا عَـادَ عَلَيْـهِ مُضْـمَرُ   مِمَّـا بِـهِ عَـنْهُ مُـبِينًا يُخْـبَرُ

(٢) اتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق (١/ ٢٩٦).

(٣) تمام بيت الألفية:

كَـذَا إذا يسـتَوجِبُ التَّصْـدِيرَا   كـأينَ مَـنْ عَـلِمتُهُ نَصِـيرَا؟

وجوب تقديم الخبر

قوله في المتن:

.... كَـمَـا لَنَـا إِلَّا اتِّبَـاعُ أَحْمَـدَا[١]

الخ، (إتباعُ) مبتدأ، و(أحمد) مضاف إليه، و(لنا) خبر مقدم؛ إذ لو قدم المبتدأ التبست الخ، انظر ما المراد بالالتباس؟ أهو في الخط أم في الذكر؟ وعلى كل فالالتباس مرفوع بالمنطوق به، فإن كان بالكسر فله حكمه، وإن كان بالفتح فله حكمه، فليحرر هذا المحل، وأَمَّا :

.... أَنَّنِـي جَـزِعٌ ....[٢]

الخ، «جَزِعٌ بكسر الزاي مبتدأ، و(يومَ النَّوَى) متعلق به وهو صفة مشبهة

---

(١) قال ابن مالك:

وَخَـبَرَ المَحصُـورِ قَـدِّمْ أَبَـدَا كَـمَـا لَنَـا إِلاَّ إِتِّبَـاعُ أَحْمَـدَا

(٢) تمام البيت :

عِنْـدِي اضْـطِبَارٌ وَأَمَّـا أَنَّنِـي جَـزِعٌ يَـوْمَ النَّـوَى فَلِوَجْـدٍ كَـادَ يَبْرِينِـي

والبيت في المغني (ص:٣٥٦)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٤٦) الشاهد رقم (١٦١)، والأشموني (١/ ٢١٣)، والبيت شاهد على أنه إذا ابتدئ بـ(أنَّ) وصلتها بعد (أمَّا) لم يلزم تقديم الخبر بل يجوز التقديم والتأخير، وقد جاء خبر المبتدأ بعد (أمَّا) مؤخرا فإن قوله: (أنني جزع) مصدر (جَزَعِي)، والخبر، الجار والمجرور بعد الفاء (فلوجدٍ). وجملة (كاد يبريني) صفة لوجد.

من الجَزَع بفتحتين، وهو نقيض الصبر، والنوى بالنون بمعنى البعد والفراق، وقوله: (فَلِوَجْدٍ) جار ومجرور خبر (إنني جزِع) على حد: أَمَّا زيدٌ ففي الدارِ، و(يَبْرِينِي) من بريتُ القلم إذا نحته، وأصل البري القطع، والمعنى: وأما جَزِعٌ يوم الفراق فلأجل وجد قارب أن ينجلي»، انتهى ملخصا من التصريح[1]. قوله (**ولأن المكسورة ولعل لا يدخلان هنا**) الخ، أي لأن كلا منهما مع معموله جملة تامة مستقلة وإما لا تفصل من الفاء بجملة تامة وإنما تفصل باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه نحو: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ﴾ [الواقعة:٨٨، ٨٩]، انتهى شرح التوضيح. قوله (**فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع المفرد**) الخ، واختلف في نحو زيد عمرو قائم فقيل إن قائم خبر الأول وقيل خبر الثاني. قوله (**لولا الامتناعية**) الخ، احترازا من التحضيضية، فإنها لا يليها إلا فعل كقوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون:١٠]، الخ. قوله (**حَذَفَ مَوجود وجوبًا للعلمِ به**) الخ، أي وإن كانت قرينة الحذف (لولا)؛ لأنها تفيد امتناع الشيء لوجود غيره، وسواء كان جوابها مذكورا أو محذوفا كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾ [الفتح:٢٥] الآية، إذ المعنى: ولولا أن تطؤوا المؤمنين والمؤمنات [٦٨/ ب]، أي تقتلونهم مع الكفار، لو أذن لكم في الفتح لأذن لكم فيه، وساغ ذلك مع لزوم حذف العوض والمعوض عنه؛ لأن قرينة حذف الجواب جوازا تصيرُه كالمذكور، فيسد مسد الخبر المحذوف وجوبا انتهى بهامش شيخنا. قوله

---

(١) شرح التصريح (١/ ١٧٥).

(ولَـحَّنُوا المَعَرِّي)[١] الخ، رد ذلك بأنه قد ورد ذلك بأنه قد رد، ومثل شعر المعري في الشعر الموثوق به كقول الشاعر[٢]:

لَوْلا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُنْتَصِـرَا وَلَمْ أَكُ جَانِحًا لِلصُّلْحِ إِنْ جَنَحُوا

وقول الفُرَيْعَةَ بنتِ سَحَّام، وزوجُها في بَعْثِ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

فـوالله لَـوْلا اللهُ تُخْشَـى عَوَاقِبُـهْ لَزُحْزِحَ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهْ[٣]

قوله (وأما الحديث[٤] فمروي) الخ، رد بعضهم ذلك بأن هذه الدعوى تؤدي إلى رفع الوثوق عن جميع الأحاديث وغالبها على أنه إنما يتم لو لم تكن رواة الحديث عربا أما إذا كانوا عربا، وهو الظاهر فلا لقيام الحجة بلسانهم ابن قاسم[٥] على ابن الناظم. قوله في المتن:

---

(١) بيت أبي العلاء المعري: يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ * فَلَوْلا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالا
والبيت في شعره بشرح سِقْطِ الزَّنْدِ (١/ ١٠٤) القصيدة الأولى البيت رقم ٧٠، والمغني (ص:٣٦٠)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٣٥٦)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٥١)، وتمهيد القواعد (٢/ ٨٧٠)، والمقاصد النحوية الشاهد رقم (١٦٤)، والبيت على سبيل التمثيل لا الاستشهاد لأن المعري من شعراء العصر العباسي الثاني فلا يحتج بشعره وإنما يمثل به فقط، والتمثيل به في قوله (فلولا الغمد يمسكه) حيث ذكر الخبر بعد (لولا) وهو جملة (يمسكه) لأن الخبر كون خاص والجمهور يوجب حذفه هنا في هذا الموضع ولذلك لحنوا أبا العلاء.

(٢) البيت صدره في الأشموني (٤/ ٥٠)، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/ ١٩٨)، غير منسوب، وشاهده مجيء الخبر كونا خاصا مذكورا بعد «لولا»، وفيه شاهد آخر وهو مجيء جواب (لولا) المثبت خاليا من اللام.

(٣) سر الصناعة (٢/ ٧٢)، والتذييل والتكميل (١١/ ٣٧٢)، والمغني (ص:٣٦٠) بلا نسبة.

(٤) يقصد حديث: «لَوْلا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَبَنَيْتُ الكعبةَ على قواعدِ إبراهيمَ».

(٥) مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم اللوحة رقم ٧٣٠١، ٧٣٠٢.

.... اسْـــــتَقَرّْ[1]

الخ، لم يقل غالبا وكتب أيضا استقر أي حكم به واعتبر فهو كون خاص فلا يرد ذكره مع ما تقرر أن الكون العام يجب حذفه. قوله **(وكُلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ)** الخ، أي: حرفته، سميت ضيعته؛ لأنه إذا تركها ضاعت أو ضاع هو، وتطلق الضيعة على الثوب والعقار، والكل صحيح هنا، انتهى زكريا[2].

قوله **(تقديره مفترقان)** الخ، كذا في الكافية[3] قال الجامي عقبه: أي مقرون مع ضيعته»[4] فقدره مقدرا، قال بعض مشايخنا: «وعليه «فالظاهر أن خبر (وضيعته) محذوف، والتقدير: وضيعته كذلك أو مقرونة، وقال آخر: إنما أفرده بالنظر للفظ (كل)، والتقدير كل منهما فهو واقع خبرا عنهما، فقلت: يلزم عليه أن يكون قد تقدم خبر (وضيعته)، فالتزم ذلك»، انتهى هامش شيخنا، وفي الالتزام نظر؛ لأنا لم نذكر قوله مقرون إلا بعد قوله وضيعته فمن أين هذا الإلزام والالتزام؟ انتهى. قوله **(لأن معناه مع ضَيْعَتِهِ)** الخ، هذا صريح في عدم خبرية الواو وأدعى المولى عصام الدين[5] أنها الخبر عند الكوفيين حيث قال: «وجعل

---

(١) تمام بيت الألفية:

وَبَعْـدَ لَـوْلا غَالِبًـا حَـذْفُ الخَـبَرْ حَـتمٌ وَفِي نَـصِّ يَمِـينٍ ذَا اسْـتَقَرّْ

(٢) مخطوط الدرر السنية على شرح ابن الناظم لزكريا الأنصاري اللوحة رقم [٤٣/ ب].

(٣) شرح الكافية للرضي (١/ ٢٧٢، ٢٨٢، ٢٨٣، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢٥-٢/ ١٩-٣/ ١٤٣-٤/ ٣٧٨، ٣٨٣).

(٤) حاشية الجامي المسماة بالفوائد الضيائية على متن الكافية (١/ ٢١٣).

(٥) عصام الدين إبراهيم بن محمد الاسفراييني، فقيه أصولي حنفي، صنف شرح الشافية في التصريف، وحاشية الكفوي على حاشية عصام الدين على شرح العقائد النسفية، توفي ٩٥١ هـ.

الكوفيون الواو بمعنى مع خبرا، فالرفع عندهم منتقل من الواو إلى مدخوله وهو [٦٩/ أ] تكلف» انتهى. قوله في المتن:

وَقَبْلَ حَالٍ..................... ....[1]

الخ، أي سواء فيها المفردة كما في مثاليه والجملة اسمية أو فعلية، ويحتمل أنه أشار بالمثال للتقييد موافقة لمن يشترط كونها مفردة، وقوله لا يكون خبرا الخ، أي لا يصح أن يكون خبرا، وقد يستشكل المثال حينئذ، فإن الظاهر صحة الإخبار عن (أتم) بـ(منوط) ق س. قوله في المتن (قَدْ أُضْمِرَا) الخ، قال ق س لجريانها في المعنى على غيره[2]. قوله **(أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا)** الخ، أي: كون، أي: أكون، وإنما قرناه بالأكوان لأجل إضافة أفعل التفضيل ضرورة أنه بعض ما تضاف إليه، فلا بد من تعدده. قوله **(وذهب الأخفش إلى أن الخبر المحذوف مصدر)** الخ، فإن قلت: ويلزم على مذهب الأخفش حذف المصدر وإبقاء معموله، وهو محذور كما نص عليه سيبويه[3] قلت: المسألة خلافية[4]. قوله **(الفتى إياكا)** الخ، الفتى مفعول، و(إياك) بدل أو عطف بيان و(يعطي) حال انتهى. قوله **(الثالث ما حكاه الفارسي)** الخ، عبارة التسهيل أن يخبر عنه بصريح القسم أي كما عكسوا في نحو لعمرك لأفعلنَّ. قوله **(أي أمري سمع وطاعة)** الخ، والأصل فيه النصب؛

---

(١) قال ابن مالك:

وَقَبْلَ حَالٍ لاَ يَكُونُ خَبَرَا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا
كَضَرْبِيَ العَبْدَ مُسِيئًا وَأَتَمّ تَبْيِينِيَ الحَقَّ مَنُوطاً بِالحِكَمْ

(٢) مخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم [٧٣٠٢/ ب-٧٣٠٣/ أ].

(٣) الكتاب (١/ ٤٠٢، ٤٠٣، ٤١٥).

(٤) مخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم [٧٣٠٢/ ب] .

لأنه مصدر جيء به بدلا من الفعل، والتزم حذف ناصبه؛ لئلا يجمع بين البدل والمبدل منه، ثم رفع فحمل الرافع على الناصب في التزام الحذف:

وقَالَتْ حَنَانٌ.......... ....[1]

الخ، ينبغي أن يكون صدر البيت: (وقالت) أو (فقالت) الخ، لئلا يلزم عليه التلفيق من بحرين إذ الصدر من الكامل، والعجز من الطويل، فليراجع البيت. قوله في المتن:

وَأخبَرُوا باثْنَينِ أو بِأكثَرَا ....[2]

الخ، أي: ويخبر بمفرد وجملة، كزيد كريم جاء خلافا لابن الشجري في أماليه[3]، وانظر هل يجري هنا ما في النعت من وجوب تقديم المفرد. قوله (وهذا

---

(١) تمام البيت:

وقالتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا
أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنتَ بِالحَيِّ عَارِفُ

لمنذر بن درهم الكلبي، والبيت في الكتاب (١/ ٣٤٩،٣٢٠)، والمقتضب (٣/ ٢٢٥)، وأمالي الزجاجي (١٣١)، والأشموني (١/ ٢٢١).

(٢) قال ابن مالك في الألفية:

وَأخبَرُوا باثْنَينِ أو بِأكثَرَا عَن وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا

(٣) اختلف النحاة في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف نحو زيدٌ قائمٌ ضاحك فذهب قوم إلى جواز ذلك سواء كان الخبران في معنى خبر واحد نحو هذا حلو حامض، أي: مُزٌّ، وذهب فريق من العلماء إلى أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى خبر واحد، فإن لم يكونا كذلك تعين العطف وما جاء بغير عطف قُدِّر له مبتدأ آخر، وزعم بعضهم أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان من جنس واحد كأن يكون الخبران مفردين نحو زيد قائمٌ ضاحك، أو جملتين نحو زيدٌ قام ضَحِكَ، فأما إذا كان أحدهما مفردا والآخر جملة فلا يجوز: زيد قائم ضَحِكَ والصواب جوازه نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه:٢٠]. شرح ابن عقيل (١/ ٢٥٩، ٢٦٠).

الضرب يجوز فيه العطف) الخ، أي بلا خلاف. قوله **(حامض أي مُزٌّ)** الخ، واختلف في ضمير الرابط هنا، فقيل في الأول، وقيل في الثاني، وأبو حيان[١] في كل منهما ضمير، وقيل: يعود من معنى الكلام وكأنه قيل هذا مز. قوله **(وهذا الضرب** [٦٩/ب] **لا يجوز فيه العطف)** الخ، ولا يفصل بينهما مطلقا، ولا يتقدمان على المبتدأ، ولا يتقدم الحامض على الحلو خلافا لبعضهم انتهى، أي: لأنه جار مجرى الأمثال، وهي لا تغير، أو لأن مبدأ الطعم منه الحلاوة، فناسب أن لا يخالف الوضع الطبع والأول قيل به. قوله **(خلافا لأبي علي)** الخ، أي حيث أجازه نظرا إلى تقارير اللفظ وتبعه العكبري[٢] قال في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا صُمٌّ وَبُكۡمٌ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [الأنعام:٣٩]، إن (الذين) مبتدأ، و(صُمٌّ) و(بُكۡمٌ) الخبر، مثل حلوٌ حامضٌ، والواو لا تمنع من ذلك. قوله الشيئان المؤديان لواحد يجوز أن يخبر عنهما بمفرد كالعينان حسنة والأذنان صغيرة، والأصل حسنتان وصغيرتان، وإنما جاز الإفراد لأن العينين حاسة النظر، والأذنين حاسة السمع. قوله **(قلت: وفي هذا الاعتراض نظر)** الخ، نظر فيه شيخ الإسلام في حواشي ابن الناظم[٣] أيضا، ولكن الشيخ خالدا[٤] قد اعترض الموضح فلم ينظر فيه. قوله **(فيقترن خبره بالفاء)**[٥] الخ، أي إذا تأخر عن المبتدأ، فلو تقدم عليه كما إذا قلت: له درهم

---

(١) التذييل والتكميل (٤/ ٩٠، ٩٢).

(٢) التبيان (١/ ٢٤١).

(٣) مخطوط حاشية زكريا الأنصاري على شرح ابن الناظم على الألفية اللقطة رقم ٤٤.

(٤) شرح التصريح على التوضيح (١/ ١٨٢، ١٨٣).

(٥) الأصل أن خبر المبتدأ لا تدخل عليه الفاء إلا إذا أشبه المبتدأ أداة الشرط فيقترن الخبر بالفاء وجوبا أو جوازا، وإذا حذفت الفاء فضرورة، الهمع (١/ ٣٤٧)، والأشموني (١/ ٢٢٣، ٢٢٤).

الذي يأتيني لم تدخل الفاء لأن الجواب الصريح لا تدخل عليه الفاء إلا إذا تأخر. قوله (**أما القتالُ**[1] **إلى قوله فضرورة**) الخ، أي فترك الفاء ضرورة، وقد تترك في ندور من الكلام الذي ليس بِشِعْرٍ نحو: أما رسول الله لم يغز، قال الدماميني: «ومثل له ابن قاسم بقوله عليه الصلاة والسلام:)أما بعد ما بال رجال «[2] قلت: وهو سهو؛ لأن هذا ليس من المبتدأ والخبر في شيء»[3] انتهى. قوله (**بشرط قصد العموم**) الخ، البيان الآتي للمحترز يقضي بحذف القصد. قوله (**وكل الذي تفعل فلك**) الخ، أي وكل الذي في الدار فلك. قوله (**أزال الفاء**) الخ، أي أزال جواز دخول الفاء أو حكم الفاء، فقال الدماميني عند قول التسهيل: «ويزيلها نواسخ الابتداء ولا بد من تقدير أحد هذين الأمرين لأنه ليس المراد أن نواسخ الابتداء دخلت على تركيب فيه هذه الفاء فأزالتها، وإنما المراد أنها دخلت تركيب كان جواز دخول الفاء سابقا فيه فأزالت الجواز باقتفائها [٧٠/ أ] المنع، ولك حينئذ أن تقدر محذوفا إما مضافين أو مضافا واحدا كما ذكرنا الخ، فلا يصح أن تقول: كان

---

(١) يقصد بيت: فَأَمَّا القِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمُ * وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الـمَوَاكِبِ

والبيت لحارث بن خالد المخزومي يهجو به بنو أسد، ونسب لغيره، والعِراض: جمع عُرْض بمعنى الناحية، والمواكب: ركاب الإبل للزينة فقط، واسم لكنَّ محذوف تقديره ولكنكم، وسيرا مفعول مطلق أي تسيرون سيرا، وهذه الجملة خبر لكنَّ، ويجوز أن يكون (سيرا) اسم لكن مؤخر وخبرها المقدم محذوف تقديره ولكن لكم سيرا، وشاهده حذف الفاء من جواب (أمَّا) التفصلية الشرطية للضرورة والتقدير فلا قتال لديكم، والبيت في كتاب الشعر (١/ ٦٤، ٨٤)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ١٢٩)، والارتشاف (٣/ ١١١٧)، والمغني (ص:٨٠).

(٢) تمام الحديث:) أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان مائة شرط، قضاء الله أحق، وشرط الله أوثق، وإنما الولاء لمن أعتق، صحيح البخاري (٢/ ٧٥٩).

(٣) تعليق الفرائد (٣/ ١٣٧).

الذي يأتيني فله درهم، ولا ليت الذي أنصحه فهل يقبل؛ لزوال المجوز لدخول الفاء وهو شبه الشرط من حيث إن كلمة أيضا لازمة التصدير فلا يعمل فيها ما قبلها»[(١)] انتهى. قوله أيضا (**أزال الفاء**) الخ، وكان حق هذا الخبر يلزم الفاء لكونه كالجزاء لكن من حيث إنه ليس جزء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذي يأتيني له درهم وعلى الجملة، فإذا دخلت الفاء تحققت فيه السببية، وإذا لم تدخل لجاز أن تكون السببية ملحوظة، فيكون تأخير الخبر عن الفاء في هذه الحالة على سبيل الجواز، وجاز أن تكون السببية ملحوظة فيكون تأخير الخبر عن الفاء في هذه الحالة على سبيل الجواز، وجاز أن تكون السببية غير ملحوظة ولا مقصورة، فتكون مزيدة. قوله: «﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى﴾ [الجمعة:٨]، انظر ما الحكمة في ذكر هذا المثال هنا؟. قوله (**وهذا عجب لأن زيادة الفاء**) الخ، عبارة التسهيل[(٢)]: «ويزيلها أي يزيل حكم الفائدة نواسخ الابتداء إلا (أن) و(إن) و(لكن) على الأصح»، انتهى. قال الدماميني: «فإنهن لا يزلن جواز دخول الفاء وذلك لأنهن لما لم يغيرن معنى الابتداء لم يعقد بهن والمانع هو الأخفش في أحد قوليه ورد عليه»[(٣)] الخ.

---

(١) تعليق الفرائد (٣/ ١٤٩).

(٢) شرح التسهيل (١/ ٣٢٨، ٣٣٠).

(٣) تعليق الفرائد ٣/ ١٤٩، ورد على الدماميني «أن شهادة السماع قائمة على خلاف ما قال» السابق.

كان وأخواتها

أي نظائرها، قوله:

تَرْفَـــعُ كَـــانَ.......... ....[1]

الخ، إن قلت: هذا تحصيل الحاصل؛ لأنه كان مرفوعا، قلتُ: لا؛ لأن هذا رفع بعامل معنوي فنزلت المغايرة في الوصف منزلة المغاير في الذات[2]. قوله **(اسما لها)** الخ، «أي: حالة كونه مسمى اسما اسمها»[3] ق س، وهو أولى من صنيع الشارح لعدم احتياجه إلى تقدير في المتن. قوله **(وقال الكوفيون)** الخ، أي جمهورهم وإلا فالفراء منهم قائل بأنه ارتفع بالناسخ كالبصريين. قوله في المتن **(والخَبَرْ * تَنْصِبُهُ)** الخ، أي الخبر الذي استقر للمبتدأ ومما استقر له من الأخبار الأخبار المتعددة، قال المصنف: «خلافا لابن درستويه»[4] [٧٠/ ب] أي في منع

---

(١) تمام بيت الألفية:

تَرفَـــعُ كـــانَ المُبتَـــدَا اســـمًا وَالخَـــبَرْ تَنصِـــبُهُ كَكَـــانَ سَـــيِّدًا عُمَـــرْ

(٢) يقصد أن رفع اسم (كان) بعد دخول (كان) مغاير لرفعه بعد دخولها؛ لأن رفعه قبل دخولها بعامل معنوي وهو الابتداء، أما رفعه بعد دخولها فبعامل لفظي وهو (كان)، والكوفيون ما عدا الفراء يرون أن اسم كان باق على رفعه الأول، ورد عليهم بأنه يلزم على مذهبهم أن يكون الفعل ناصبا غير راع ولا نظير لذلك، والبصريون وتابعهم الفراء من الكوفيين يرون أن (كان) هي التي رفعته.

(٣) مخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم على الألفية اللوحة رقم [٧٣٠٤/ أ].

(٤) تسهيل الفوائد (ص:٥٢)، وشرح التسهيل (١/ ٣٣٧)، حواشي يس على الألفية (١/ ٩٨).

التعدد في باب كان[١]، وقال ابن أبي الربيع: «منهم من لا يجيز أن يتعدد خبرها وهو الظاهر من كلام سيبويه وهو القول عندي لأن (ضَرَبَ) لا يكون له إلا مفعول واحد، ولا يكون له أكثر إلا بحكم التبعية، فكذا ما شُبه به»[٢] انتهى. قوله (ظَلَّ) الخ، أي: ظُلُولا قاله أبو حيان[٣]. قوله في المتن:

فَتِـــئَ وَانْفَـــكَّ.......... ....[٤]

الخ، «على وزن شَرِبَ، وعلى وزن أَكَلَ ومضارعهما يَفْتَأُ بفتح العين، ومصدرُهما فَتْأٌ كضَرْبٍ وفُتُوءٍ كقُعُودٍ، وحُكِيَ: إِفْتَاء كأَخْرَجَ، وفَتُؤَ كظَرُفَ»[٥] ق س. قوله (والمرادُ به النَّهْيُ والدعاءُ) الخ، إنما كان النهي والدعاء شبيها بالنفي لأن المطلوب بكل الترك، وقال شيخنا ع ش: «لأن المطلوب في كل غير محقق الحصول، وهي حكمة لطيفة. قوله

لَـــيْسَ يَنْفَـــكُّ........... ....[٦]

---

(١) الخلاف في تعدد خبر كان هو نفسه الخلاف في تعدد خبر المبتدأ. الهمع (١/ ٣٤٥، ٣٦٣).

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع (٢/ ٦٨٩)، وقد ورد ذلك نصا منسوبا لابن أبي الربع في التذييل والتكميل (٤/ ١٣١).

(٣) التذييل والتكميل (٤/ ١٣٥)، والارتشاف (٣/ ١١٥٢).

(٤) تمام بيت الألفية:

فَتِـــىءَ وَانفَـــكَّ وَهـــذِي الأربَعَـــهْ لِشِـــبهِ نَفـــى أو لِنَفـــى مُتْبَعَـــهْ

ويقصد ابن مالك أن هذه الأفعال الأربعة وتسمى أفعال الاستمرار يشترط لعملها أن تسبق بنفي أو شبه نفي، والمراد بشبه النفي النهي أو الدعاء.

(٥) مخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم على الألفية اللوحة رقم [٧٣٠٥/ أ، ب].

(٦) تمامه:

لـــيس ينفـــكُّ ذا غنًـــى واعتـــزازِ كـــلُّ ذي عِفَّـــةٍ مُقِـــلّ قَنُـــوع

وشاهده عمل الفعل (ينفك) وقد سبق بنفي لفظا.

الخ، مهملة ويجوز كونها عاملة بتقدير ضمير الشأن عيني، ومثله في حاشية شيخ الإسلام زكريا[١] وقوله (ذا غني) خبر (ينفكُّ)، وقوله كل ذي اسم ينفك، وقوله (مقل قنوع) صدفت أذى. قوله (تفتؤ) الخ، أي لا تفتؤ، والحذف هنا مقيس. قوله:

....مُنْتَطِقًـــا........[٢]

الخ، أي ذا نطاق، أو قائلا قوله يُجاد. قوله في المتن:

.... مُصِـــيبًا دِرْهَمَـــا[٣]

الخ، يجوز أن يكون من قبيل التنازع. (قوله في الحديث: «لا تَرْجِعُوا بَعْدِي

---

(١) مخطوط حاشية زكريا الأنصاري على شرح ابن الناظم (الدرر السنية)، اللقطة رقم ٤٦.

(٢) تمامه:

وأَبْــــرَحُ مــــا أدامَ اللهُ قَـــوْمِى ... بحمــــدِ الله مُنْتَطِقًـــا مُجِيـــدَا

لِخداش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر (جاهلي)، والبيت في التذييل والتكميل (٤/ ١٢٠)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٦٤، ٢٦٥)، المقاصد النحوية الشاهد (٢٠٩)، وتعليق الفرائد (٣/ ١٥٥)، والمعنى أنه سيبقى فارسا، أو ناطقا بمفاخر قومه، وسيكون جيد الحديث عنهم. والشاهد قوله «أبرح» حيث استعمله بدون نفي أو شبه نفي، مع كونه غير مسبوق بالقسم، ويرى ابن عصفور أن البيت فيه خلاف بين النحويين، فمنهم من قال: إن أداة النفي مرادة، فكأنه قال «لا أبرح» ومنهم من قال: إن «أبرح» غير منفي، لا في اللفظ ولا في التقدير، والمعنى عنده: أزول بحمد الله عن أن أكون منتطقا مجيدا، أي: صاحب نطاق وجواد لان قومي يكفونني هذا، فعلى الوجه الأخير في كلام ابن عصفور لا استشهاد فيه. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (١/ ٢٦٤، ٢٦٥).

(٣) تمام بيت الألفية:

وَمِثْـــلُ كَـــانَ دَامَ مَســـبُوقًا بِــمَا ... كَــأَعْطِ مَــا دُمْــتَ مُصِـيبًا دِرْهَمَــا

كُفَّارًا»[1]) الخ، بقيته: «يَضْرِبُ بَعضُكُمْ رِقَابَ بَعضٍ» انتهى.

قوله:

وَمَـا المَـرْءُ إلا كَالشِّـهَابِ..... ....[2]

الخ، وبعده:

وَمَا المَـالُ والأَهْلُـونَ إلا وَدِيعَـةٌ ولا بُـدَّ يَوْمًـا أَنْ تُـرَدَّ الوَدَائِـعُ

قوله في المتن:

.... إِنْ كَـانَ غَـيرُ المَـاضِ.......[3]

الخ، «أي جاز استعماله بأن لم يعلم أنهم منعوا منه فلا يرد أن قضية العبارة امتناع التكلم بما لم تستعمله العرب بالفعل وإن جاز استعماله بمقتضى القياس، وقوله منه أي من الماضي، ولعل التقدير من مادته، فتظهر النية»[4] ق س. قوله في المتن:

.... أَجِـــــزْ..............[5]

الخ، «ينبغي أن يراد بالجواز عدم الامتناع فيشمل وجوب التوسط، كما في:

---

(١) الحديث في صحيح البخاري (١/ ٥٦).

(٢) تمامه:

وَمـا المَـرءُ إلا كَالشِّـهاب وَضَـوْئِهِ يَحُـورُ رَمَـادًا بَعـدَ إِذْ هُـوَ سَـاطِعُ

ديوان لبيد (ص:٥٦٧)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٣٨)، ويحور: بمعنى يصير، والشاهد مجيئ يحور مثل صار في العمل والمعنى.

(٣) تمام بيت الألفية:

وَغَـيرُ مَـاضٍ مِثلَـهُ قَـد عَمِـلا إنْ كَـانَ غَـيرُ المَـاض مِنْـهُ اسـتُعْمِلا

(٤) مخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم على الألفية اللوحة رقم [٧٣٠٥/ ب، ٧٣٠٦/ أ].

(٥) تمام بيت الألفية:

وَفِي جَمِيعِهَـا تَوَسُّـطَ الخَـبَرْ أَجِـزْ وَكُـلٌّ سَـبْقَهُ دَامَ حَظَـرْ

دام في الدار صاحبُها»[1] ق س. قوله (**بين الموصول وبين صلته**) الخ، (بين) هذه وقعت في البين. قوله (**وإلا توالى خمس حركات**) الخ، أي مع إيهام أن يكون المراد سبق [٧١/ أ] خبرها لا اسمها مع أنه ليس مرادا لما تقدم من قوله (**وفي جميعها توسط الخبر أجز**). قوله في المتن:

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ.........................   ....[2]

الخ، الفارضي: «تنبيه اختلف في (كان) في: لأضربنه كائنا ما كان، فالفارسي[3] تامة في الموضعين[4]، وفي (كائنا) ضمير هو اسمه، والخبر محذوف تقديره: إياه، وتقدير الكلام حينئذ: لأضربنه كائنا الذي كان إياه، فـ(ما) موصولة واسم كان في الموضعين يعود للشخص المضروب، وأجاز بعضهم أن (ما) نكرة وهي كائنا و(كان) صفة (ما)، والتقدير: لأضربنه كائنا شيئا كان، أي: شيئا وجد أي مطلقا على

---

(١) مخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم على الألفية اللوحة رقم ٧٣٠٦/ أ.

(٢) تمام بيت الألفية:

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالنَّقْصُ فِي   فتِىءَ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِي

ويقصد بالبيت كان وأخواتها من ناحية التمام والنقصان

(٣) روى هذا الرأي عن الفارسي تلميذه محمد بن طوس القصري الذي روى عنه كتابه المفقود القصريات. وقد ورد ذلك في تمهيد القواعد (٨/ ٤٠٨٧)، ولمراجعة هذه المسألة انظر الكتاب (٣/ ١٨٧)، وشرحه للسيرافي (٣/ ٤٤٣)، وحاشية يس على شرح التصريح (١/ ١٩٠)، والفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة لابن عابدين (ص:٥٠، ٩١)، والنحو الوافي (١/ ٣٥٥).

(٤) اختلف في نوع كان في: لأضربنه كائنا ما كان فيرى الفارسي أنها تامة في الموضعين و(ما) مصدرية وما بعدهما فاعل، أي: كائنا كونُه، وقيل ناقصة و(ما) موصولة، و(كائنا) حال من

أي صفة كائنا عليها من غير نظر إلى حال دون حال»[1]. قوله (**وتأتي كان بمعنى كفل**) الخ، أي كان التامة. قوله (**وقالوا: بات بالقوم**) الخ، أي: ويقال بات القوم، أي: أَنَامَهُمْ، فهي متعددة. قوله (**وقالوا: برح الخفاء**) الخ، أي ذهب أوظهر، وفي الصحاح برح الخفاء، أي: ظهر الأمر كأنه ذهب الشر وزال، فجمع بينهما فقوله (**بمعنى انفصل أو بمعنى خلص**) بيان لـ(انفك)، يقال: فككتُ الأسيرَ فانفكَّ، أي: خلص، ويقال: فككتُ فَصَّ الخاتمِ فانفكَّ، أي: انفصل، وهما متقاربان شوبري. قوله:

فَأَصْـــبَحُوا وَالنَّـــوَى.......... ....[2]

الخ، اقتران الخبر للأفعال الناسخة كما هنا طريقة للأخفش. قوله (ويبقى

= المفعول وهو الهاء في لأضربنه، واسم كائنا ضمير مستتر، وما الموصولية خبر كائنا، وكان ناقصة واسمها ضمير مستتر صلة الموصول، وخبر (كان) محذوف تقديره إياه. وقيل (ما) نكرة خبر (كائنًا) واسمها الضمير المستتر فيها، و(كان) تامة صفة لما أي لأضربنه حالة كونه كائنًا شيئًا كان أي كائنًا أي شيء وجد.

(١) مخطوط شرح الفارضي على الألفية اللوحة رقم [٦٥/ ب - ٦٦/ أ].

(٢) تمامه:

فَأَصْـــبَحُوا والنَّـــوَى عَـــالِي مُعَرَّسِـــهِمْ وَلَـــيْسَ كُـــلَّ النَّـــوَى تُلْقِـــي المَسَـــاكِينُ

والبيت لحميد الأرقط في الكتاب (١/ ١٤٧،٧٠)، والمقتضب (٤/ ١٠٠)، والأصول (١/ ٨٦)، والأمالي الشجرية (٢/ ٢٩٧)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٨٤)، ويروى (وليس كلُّ النوى يُلقِي) وشاهده قوله (وليس كلَّ النوى) حيث جاء ما ظاهره أن خبر (ليس) وهو جملة (تُلقِي) قد تقدم عليه معموله وهو مفعوله (كلَّ) ووَلِيَ (ليس)، و(المساكينُ): اسم ليس مؤخر ومعمول

الاسم من ذلك مع أن) الخ، محل ذلك كما قيده الرضي[١] تبعا للتسهيل[٢] إذا صلح مع (كان) المحذوفة بعد أن تقدير (فيه) أو (معه) أو نحو ذلك فليراجعا. قوله **(وما بينهما متوسطان)** الخ، «قال الشلوبين: هما متكافئان يعني على حد سواء، قال تلميذه ابن أبي الصائغ: لأن في كل منهما الأقوى والأضعف ففي نصبهما قوة لنصب الأول وضعف نصب الثاني، وفي رفعهما قوة رفع الثاني وضعف رفع الأول فتساويا، وقال ابن عصفور: رفعهما أحسن من نصبهما». انتهى من شرح التوضيح[٣]. قوله **(التقدير إن كنت لا تجدين)** الخ، هذا التقدير لا يلائم الترجمة لأنه يقتضي أن المحذوف كان ومعمولاها مع أن هذا التقدير يقتضي خلافه، وعبارة ابن مالك في شرح الكافية [٧١/ ب]: «ومن حذف كان واسمها»[٤] انتهى يعني: أن (لا) من الخبر فكأنه لا حذف فيه لبقاء بعضه.

= الخبر تقدم مع الخبر، والأصل ليس المساكينُ تُلقِي كلَّ النوى، وهذا جائز عند الكوفيين، أما البصريون فيرون أن اسم ليس ضمير الشأن محذوف تقديره (هو)، و(كلَّ) مفعول به مقدم لـ(تُلقِي) والجملة خبر ليس، وعليه لم يَلِي معمول الخبر (ليس)، والأصل عندهم ليس هو تُلقِي المساكينُ كلَّ النوى.

(١) شرح الكافية للرضي (٢/ ١٤٦، ١٤٧).

(٢) شرح التسهيل (١/ ٣٦٣، ٣٦٥).

(٣) ورد منسوبا للشلوبين وتلميذه ابن أبي الصائغ وابن عصفور في شرح التصريح على التوضيح (١/ ١٩٣).

(٤) شرح الكافية الشافية لابن مالك (٥/ ٢٤٧).

فصل في (ما) و (لات) و(إنْ) المشبهات بـ(ليس)

إنما أشبهت هذه الحروف، «بيان وجه الإلحاق، وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاص نفيها، فليتأمل»(١) ق س. قوله (**وهو القياس**) الخ، «إذ حق ما لا يختص من الحروف أن لا يعمل»(٢) ق س. قوله (**وكذا إنِ انْتَقَضَ المنفِيُ بإلا**) الخ، «وإن انتقض بـ(غير) لم يؤثر فيجب النصب عند البصريين نحو ما زيد غير قائم»(٣) ق س. قوله (**الثاني اقتضى إطلاقه أيضا أنه لا فرق**) الخ، أقول اقتضى إطلاقه أيضا أنه لا فرق بين انتقاض النفي بـ(إلا) أو لا، ومقتضى كلام الرضي امتناع دخول الباء حينئذ قياسا على ما ذكره في تعليل امتناعها في خبر ليس إذا انتقض النفي بإلا، وعبارته ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير نقض النفي بإلا وذلك لأن الباء لتأكيد النفي فلا تدخل بعد انتقاضه انتهى. قوله (**فلما أضمر الفعل**) الخ، أي حذف وقدر. قوله (**بل لا تعمل إلا في أسماء الأحيان**) الخ، قال ق س في حاشية ابن الناظم قال: «في التوضيح وله، أي: لعملها شرطان كون معمولها اسمي زمان وحذف أحدهما»(٤)، انتهى، وينبغي أن يكون المراد أن

---

(١) مخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم على الألفية اللوحة رقم [٧٣١١/ أ].

(٢) مخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم على الألفية اللوحة رقم [٧٣١١/ أ].

(٣) مخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم على الألفية اللوحة رقم [٧٣١١/ ب].

(٤) مخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم على الألفية اللوحة رقم [٧٣١٣/ ب].

اشتراط هذين زيادة على الأربعة السابقة في (ما) وهي فقدان الزائدة وعدم انتقاض نفي الخبر وأن لا يتقدم الخبر مطلقا، وأن لا يتقدم معموله إلا إذا كان ظرفا و جارا ومجرورا ما عدا الشرط الأول يعني لأن أن لا تزاد بعدها أصلا. قوله:

نَـــدِمَ البُغَـــاةُ........ ....[1]

الخ، تمامه: (وَالْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ). قوله (وليس الأَوَانُ أَوَانَ صُلْحٍ)[2] الخ، هذا صريح في أن المضاف إليه مفرد، وفي أن هذا كاف في أن الشبه

---

(١) تمامه:

نَـــدِمَ الْبُغَـــاةُ وَلَاتَ سَـــاعَةَ مَنْـــدَم وَالْبَغْـــيُ مَرْتَـــعُ مُبْتَغِيـــهِ وَخِـــيمُ

والبيت لرجل من طيء لم يسم، وقيل لمحمد بن عيسى التيمي، وقيل لمهلهل بن مالك الكناني، والبيت في شرح التسهيل (١/ ٣٧٧)، شرح الكافية الشافية (١/ ٤٤٣)، والتذييل والتكميل (٤/ ٢٩٢)، الارتشاف (٣/ ١٢١١)، وشرح شذور الذهب (ص:٢٠٠)، وشرح ابن عقيل (١/ ٣٢٠)، والأشموني (١/ ٢٥٥)، وشاهده إعمال (لات) عمل ليس واسمها محذوف وخبرها (ساعة) بمعنى الحين وليس من لفظه بل دل على الزمان مثل وقت وزمان وأوان ونحوه.

(٢) إشارة إلى بيت:

طَلَبُـــــوا صُـــــلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَـــا أَنْ لَـــيْسَ حِـــينَ بَقَـــاءُ

لأبي زبيد الطائي، والبيت في معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٩٧، ٣٩٨)، والأصول في النحو (٢/ ١٤٣)، سر الصناعة (٢/ ٥٠٩)، وشرح التسهيل (١/ ٣٧٨)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٤٤٤)، وشرح ابن الناظم (١٠٨)، والتذييل والتكميل (٤/ ٢٩٤)، وشرح الكافية للرضي (٢/ ١٩٨)، والمغني (ص:٣٣٦، ٨٩٢)، وتمهيد القواعد (٣/ ١٢٢٧)، والأشموني (١/ ٢٥٦)، ومخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم اللوحة رقم [٧٣١٤/ أ]، وشاهده أن الأصل في (لات) أنها تعمل عمل ليس بشرطين الأول أن يكون اسمها بلفظ الحين أو ما يدل على الوقت والثاني يحذف اسمها ويبقى خبرها، والبيت جاء (ولات أوانٍ) استشهد

المقتضى للبناء، وهو مخالف لما أسلفه تبعا للقوم من أن الشبه الافتقاري هو الافتقار إلى الوصل بجملة، وقد مشى عليه الرضي هنا ما قاله عن السيرافي[1]

= به الفراء على أن (لات) قد يخفض بها أسماء الزمان، وقيل حذف المضاف إليه ثم بَنى (أوانِ) على الكسر كما بُني (قبل) و(بعد) عند حذف المضاف إليه ولكنه بُني على الكسر لشبهه بـ(نَزَالِ) في الوزن، وكسر على أصل التقاء الساكنين، ثم نون للضرورة، واعترض عليه؛ التقاء الساكنين يمنع البناء على السكون.

(١) جاء في شرح الكتاب للسيرافي (١/ ٩٧، ٩٨، ٩٩): «ومن المبنيات قول الشاعر:

طلبوا صلحنا ولات أوانِ فأجبنا أن ليس حين بقاء

فكسر «أوان» ونوّن. قال أبو العباس. إنما نون من قبل أن الأوان من أسماء الزمان، وأسماء الزمان قد تكون مضافات إلى الجمل، كقولك: «هذا يوم يقوم زيد» و«أتيتك زمن الحجاج أمير». فإذا حذفت الجمل عوضت منها التنوين، كما فعلت فيما أضيف على غير متمكن؛ كقولك: «يومئذ» و«حينئذ». فهذا معنى ما قال أبو العباس، وأظنني قد زدت فيه شرح دخول التنوين؛ لأن الغالب في ظني عن أبي العباس، وهو الذي حكاه أصحابه عنه أنه قال: هو بمنزلة: «قبل» و«بعد» حين بني لما حذف عنهما من المضاف إليه، فرأيت هذا القول يختل من جهة أن «قبل» و«بعد» وما جرى مجراهما، متى حذف عنهما المضاف إليه، لم يخل من أن تكون معرفة أو نكرة، فإذا كان معرفة كان مبنيا على حالة واحدة؛ كقولك: «جئتك من قبل»، و«جئتك قبل»؛ فإن كان نكرة كان معربا، كقولك: «جئتك قبلا وبعدا» و«جئتك من قبل». والصحيح في «أوان» عندي أنه نوّن، وبني لعلتين اثنتين: إحداهما: أنه كان مضافا إلى جملة حذفت عنه، فاستحق التنوين عوضا من حذفها، بمنزلة: «إذ»، ولم تكن بمنزلة: «قبل» و«بعد»؛ لأن «قبل» و«بعد» كان مضافا إلى اسم واحد، وبني إذ قد صيرت في معنى: «إذ» حين حذفت الجملة منها، وبقي فيها عوضها وهو التنوين، فصار كاسم حذف بعضه، وبقي بعضه، والتقى في آخره ساكنان: التنوين الذي دخل عوضا، والنون الذي ينبغي إسكانه للبناء، فكسرت. ويجوز عندي أن تكون النون لم تكسر لالتقاء، ولكنها بنيت في أول أحوالها على الكسر، ثم دخل التنوين لم ذكرنا. فإن قال قائل: ولم أجزت ذلك؟ قيل له: من قبل أني رأيت «الأوان» متمكنا في غير هذه الحال؛ كقولك: «هذا أوان المطر»، وقولك: «هذا الأوان طيب.

والمبرد، و(أوان) عند السيرافي والمبرد مبني؛ لكونه مضافا في الأصل إلى جملة، فمعنى قوله طلبوا صلحنا ولا أوان، فأجبنا أن ليس حين تـهـا، أي: لات أوان طلبوا، ثم حذفت الجملة [٧٢/ أ]، وبنى (أوان) على السكون، ثم أبدل التنوين من المضاف إليه كما في يومئذ، فكسر النون لثلاثة سواكن كما كسر ذال (إذٍ)، أو تقول حذفت الجملة وبني على الكسر لا على السكون؛ لئلا يلوم اجتماع ساكنين، ثم أتى بتنوين العوض، ولا يعوض التنوين في المبنيات من المضاف إليه إلا إذا جملة، فلا يبدل في نحو من قبل. قوله:

حَنَّتْ نَوَارُ........ ....[1]

الخ، تمامه: (وبَدَا الَّذِي كانَتْ نَوَارُ أَكَنَّتِ). قوله (**وإنما تعمل في نكرة**) الخ، قال ابن قاسم[2] في الحاشية «الذي نقله غيره عن شرح الكافية ورأيته فيه أن

= ورأيت سيبويه ومن بعده من النحويين البصريين يقولون: إن المبني متى ما كان متمكنا قبل حال بنائه، وجب أن يبنى على حركة، كما قالوا في المنادى المفرد: «يا حكم» و«يا جعفر»، وكما قالوا: قبلُ وبعدُ وأولُ. والعلة الثانية في كسر: «أوان» أنا رأينا: «لات» قد يقع بعدها الأزمنة منصوبة ومرفوعة، إذا لم يكن محذوفا منها شيء، فلو قيل: لات أوانا، أو: لات أوان، كانا معربين، ولم يكن دليلا على حذف شيء، وصار بمنزلة قوله: «لات حينا» و «لات حين» بلا تقدير حذف من «حين» فنونوا لما ذكرنا، وكسروا لأن يخرج هذا من اللبس. وقد زعم بعضهم في: «لات أوان» أن «لات» جارة للأوان، بمنزلة حرف من حروف الخفض، وهو قول بعض الكوفيين. ولو كان كما قال، جاز أن تقول: «ولات حين مناص»؛ لأنه جر فاعرفه إن شاء الله».

(١) تمامه:

حَنَّتْ نَـوَارُ ولاتَ هَنَّـا حَنَّـتِ ... وبَـدَا الَّـذِي كانَـتْ نَـوَارُ أَكَنَّـتِ

والبيت يروى: (أَجَنْتِ) بدل (أَكَنْتِ)، وهو في الأشموني (١/ ٢٥٦)، وقد سبق تخريج البيت.

(٢) أشار إليه في شرط عمل (لا) المشبهة بـ(ليس) حيث قال: «فترفع الاسم وتنصب الخبر إن كانا نكرتين نحو لا رجل أفضل منك، وأفهم كلامه أنها لاتعمل في معرفة». انظر في ذلك مخطوط

(لات) لا تعمل في معرفة ظاهرة، وإنما تعمل في نكرة»، انتهى. وحينئذ فلا إشكال في تقدير المعرفة في الآية. قوله (**واختصت «لات»**) الخ، وعبارة ابن الناظم: «ولم يثبتوا بعدها الاسم والخبر جميعا»[1].

= فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك للغزي محمد بن قاسم شمس الدين أبو عبد الله، الشافعي المتوفى سنة ٩١٨هـ، اللوحة رقم [٥٨/ أ]. وانظر أيضا مخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم اللوحة رقم [٣١٣/ أ].

(١) شرح ابن الناظم على الألفية (ص:١٠٩).

أفعال المقاربة

قوله (وطَفِقَ يَطْفَقُ كعَلِمَ) الخ، الأَوْلَى كَجَلَسَ وفَرِحَ.

قوله:

..........أَوْشِكْ.......   ....[1]

الخ، يقرأ في البيت بسكون الكاف؛ لئلا تنتقل القصيدة من الرجز للكامل.

---

(١) تمام بيت الألفية:

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشِكْ قَدْ يَرِدْ   غِنًى بِـ(أَنْ يَفْعَلَ) عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

ضبط في الأشموني (١/ ٢٦٥) (أَوْشِكْ) بكسر الشين وسكون الكاف، وفي بعض نسخ الألفية (أَوْشَك قَّدْ) بإدغام الكاف في القاف، ومن قال (أَوْشَكَ قَدْ) ينكسر البيت وينتقل من الرجز إلى الكامل كما أشار البهوتي، انظر الألفية (ص:٩٢).

إنَّ وأخواتها

قوله (أي: حِقْدٍ)[١] الخ، أي وزنا ومعنى. قوله (ولَعَلَّ التَّرَجِّي) الخ، ظاهر كلامه كغيره أنها موضوعة لكل منهما[٢]، وفي حاشية السيد على الكشاف[٣] ما يصرح بأنها موضوعة لإنشاء توقع أمر مرغوب، ويسمى ترجيا أو موهوب ويسمى إشفاقا، فالترجي والإشفاق قسمان لما هي موضوعة له لا نفس الموضوع

---

(١) يقصد تعليق الأشموني على لفظ (ضِغْنٍ) وهو الحِقْدُ في بيت الألفية:

كَإِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ وَلَكِنَّ ابنَهُ ذُو ضِغْنِ

(٢) يقصد معنى (لعلَّ) وهو: التوقع، والترجي للشيء المحبوب.

(٣) الكشاف (١/ ١٢٣)، سورة البقرة حيث قال الزمخشري: «ولعل للترجي أو الإشفاق تقول لعل زيدا يكرمني ولعله يهينني وقال الله تعالى: ﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه:٤٤] ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى:١٧] ألا ترى إلى قوله ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مُشْفِقُونَ مِنْهَا﴾ [الشورى:١٨] وقد جاءت على سبيل الأطماع في مواضع من القرآن ولكن لأنه أطماع من كريم رحيم اذا أطمع فعل ما يطمع فيه لا محالة لجري أطماعه مجرى وعده المحتوم وفاؤه به، قال من قال إن (لعل) بمعنى كي، ولعل لا تكون بمعنى كي ولكن الحقيقة ما ألقيت إليك وأيضا فمن ديدن الملوك وما عليه أوضاع أمرهم ورسومهم أن يقتصروا في مواعيدهم التي يوطنون أنفسهم على إنجازها على أن يقولوا عسى ولعل ونحوهما من الكلمات أو يخيلوا إخالة أو يظفر منهم بالرمزة أو الابتسامة أو النظرة الحلوة فإذا عثر عل». الكشاف (١/ ٩٢-٣/ ٥٠٧)، وانظر أيضا شرح قطر الندى (ص:١٩٥)، ومعاني النحو لفاضل السامرائي (١/ ٣٠٥).

له. قوله (**فالتعليل نحو**: ﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه:٤٤] الخ، كونها للتعليل ليس بمرضي، وإن صرح به الأخفش[١] وقطرب وابن الأنباري وجماعة من الأدباء[٢]، وممن أشار إلى رده الزمخشري في كشافه[٣]، وعبارته: «وقد جاءت على سبيل الأطماع في مواضع من القرآن، ولكن لأنه أطماع من كريم رحيم إذا أطمع فعل ما يطمع فيه لا محالة يجري أطماعه مجرى وعده المحتوم وفاؤه به، قال من قال أن (لعل) بمعنى (كي)، و(لعل) لا تكون بمعنى (كي)، ولكن الحقيقة ما ألقيت إليك»[٤] انتهى، المراد، وممن أشار أيضا إلى رده الرضي في شرح الكافية[٥]، وعبارته: «فقال قطرب وأبو علي معناه التعليل فمعنى: ﴿وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾[٦] [الحج:٧٧]، أي لتفلحوا [٧٢ب] ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى:١٧]، إذ لا معنى فيه

---

(١) معاني القرآن للأخفش (٢/ ٤٤٥) من سورة طه الآية ٤٤، قال: «وقال {لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ} نحو قول الرجل لصاحبه: «افرَغْ لَعَلَّنَا نَتَغَدّى» والمعنى: «لِنَتَغَدّى» و«حتّى نَتَغَدّىَ». وتقول للرجل: «اِعْمَلْ عَمَلَكَ لَعَلَّكَ تَأْخُذُ أَجْرَكَ» أي: لِتَأْخُذَه». وورد ذلك منسوبا للأخفش في شرح قطر الندى (ص:١٩٥).

(٢) مجيء (لعل) للتعليل أو الشك أو الاستفهام خطأ عند البصريين. التذييل والتكميل (٥/ ٢٤).

(٣) الكشاف (١/ ٩٢-٣/ ٥٠٧).

(٤) الكشاف (١/ ١٢٣).

(٥) شرح الكافية للرضي (٤/ ٣٣٣).

(٦) في المخطوط: (فمعنى: «افعلوا الخير لعلكم ترحمون» أي لترحموا).

للتعليل». قوله (والاستفهام نحو: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ ﴾[الشورى:١٧]، الخ، حكاه الرضي[١] بـ(قيل) ولم يتعرض له. قوله في المتن:

....البَـــــذِي[٢]

الخ، البَذِي: الوَقِحُ وزنا ومعنى. قوله في المتن:

مـــع تلـــو فـــا............ ....[٣]

الخ، أو ما شبه فاء الجزاء نحو قوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال:٤١]، نحو: عملي أَنِّي أَحْمِدُ الله) الخ، في حواشي الحفيد[٤] ما نصه: «ليس المراد من القول أن يكون بلفظ القاف والواو واللام بل المراد أعم من ذلك، فكلما دل على القول هنا، فهو قول، ويشهد له أنك لو قلت: عملي أَنِّي أحمدُ

---

(١) شرح الرضي للكافية (٤/ ٣٣٣).

(٢) تمام بيت الألفية:

وَرَاعِ ذَا التَّرتِيــــبَ إلاَّ فِي الــــذِي كــلَيـتَ فِيهـا أو هُنـا غَـيرَ البَـذِي

ويشير ابن مالك إلى وجوب تأخير خبر (إن) وأخواتها إلا إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فإنه يجوز تقديمه لأن العرب توسعت في الظروف مالم تتوسع في غيرها.

(٣) تمام بيت الألفية:

مَــعَ تِلْـــو فَـــا الجَـــزَا وَذَا يَطَّـــرِدُ فِي نَحْـــو: خَـيرُ القَـــوْلِ إنِّي أَحْمَـــدُ

ويشير ابن مالك بهذا البيت إلى بعض مواضع جواز كسر همزة (إنَّ) وفتحها، وذلك إذا وقعت (إنَّ) بعد فاء الجزاء، وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام:٥٤]، قرئ: (فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) بكسر الهمزة.

(٤) حاشية حفيد ابن هشام على أوضح المسالك (ص:١٨٦)، رسالة علمية بجامعة أم القرى.

اللهَ، جاز فيه الوجهان: الكسر على معنى: عملي بلساني هذا اللفظ، والفتح على أن المراد: عملي بأي شيء كان من الأعمال حمدا لله» انتهى، وقد يقال: إنما يكون هذا اللفظ عملا إذا أريد بالعمل المعوَّل إذا اللفظ ليس نفسَ العمل إيجاد هذا اللفظ تأمل، ق س. قوله (**لصاحب الترشيح**)[١] هو بالراء[٢] الإمام خطاب بن يوسف الماوردي[٣]. قوله (**وتصحب أيضا الفصل**) الخ، عبارة الفارضي في شرح الألفية: «وضمير الفصل لا محل له من الإعراب لأن المراد من ذكره الإعلام بكون ما بعده خبرا لا صفة فأشبه الحرف لمجيئه معنى في غيره، ولهذا قيل إنه حرف كالهاء في إياه، وعن الخليل أنه اسم قال المصنف في الكافية:

وَمَـا لِـذَا مَحَـلّ إِعْـرَابٍ..... ....[٤]

وإن تجعله ذا حرفته فهو تمن، وقال الكسائي ما لما بعده، ففي زيدٌ هو القائمُ موضعه رفع على قوليهما، وكان زيدٌ هو القائمَ رفع عند الفراء، ونصب عند الكسائي، وإن زيدا هو القائمُ عكس ذلك، وبعض العرب كتميم يرفع ما بعده

---

(١) هو خطاب بن يوسف بن هلال الماوردي، روى عن أبي عبد الله بن الفخار، وأبي عمر أحمد بن الوليد، نقل عنه أبو حيان في الارتشاف، وابن هشام، وتوفي سنة ٤٥٠هـ.

(٢) ذكر الدكتور محمد البنا في كتابه (ابن الطراوة وأثره في النحو) (ص:٥٠) (التوشيح) بالواو.

(٣) يقصد أن خطاب الماوردي ذهب إلى أن لام الابتداء لا تدخل على الماضي المقترن بـ(قد)، وما سمع من دخول لام الابتداء عليه قدر له جواب قسم، ويكون التقدير في: إن زيدا لقد قام، تقديره إن زيدا والله لقد قام. الصبان (١/ ٢٣٨١، ٢٨٢).

(٤) تمامه:

وَمَـا لِـذَا مَحَـلّ إِعْـرَاب وَإِنْ ... تَجْعَلْـهُ ذَا حَرْفِيَّـةٍ فَهُـوَ قَمِـنْ

شرح الكافية الشافية (١/ ٢٣٩).

على الخبرية كقراءة ابن مسعود: ﴿وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ الظالمون﴾[1] [الزخرف:٧٦]، على أن (هم) مبتدأ، والظالمون خبره»[2]، انتهى المقصود، وقوله (ويظهر أثر الخلاف[3] في قوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ)[4]

---

(١) قراءة الجماعة (الظالمين) بالنصب على أنه خبر كان، وهم ضمير فصل لا محل له من الإعراب، وقرأ ابن مسعود وأبو زيد النحوي (الظالمون) بالرفع فيكون (هم) مبتدأ و(الظالمون) خبره والجملة خبر كان، الكتاب (٢/ ٣٩٣)، المقتضب (٤/ ١٠٥)، ومعاني القرآن للفراء (٣/ ٢٧)، والبحر المحيط(٨/ ٢٧)، الإتحاف (٩٩).

(٢) انظر مخطوط شرح الألفية للفارضي اللوحة رقم [٨٢/ أ، ب].

(٣) الخلاف في نوع لام الابتداء الداخلة على الخبر، فسيبويه والأخفش وأكثر نحاة بغداد أن هذه اللام هي لام الابتداء، التي كانت مع المشددة، لزمت للفرق بين التي هي لتأكيد النسبة، وبين إن النافية، وهو اختيار أبي الحسن بن الأخضر وابن عصفور، وابن مالك، والفارسي والشلوبين وابن أبي الربيع وابن أبي العافية يرون أنها ليست لام الابتداء ولكنها لم أخرى اجتلبت للفرق بين (إنْ) النافية و(إنْ) المخففة من الثقيلة، ويرى الكساي أن اللام توكيد للخبر و(إنْ) توكيد للاسم، وذهب الفراء إلى اللام جيء بها للفرق بين الكلام الذي يكون جوابا لكلام مضى على الجحد وبين مالا يكون جوابا بل مستأنف، وقال أبوعبد الله محمد بن سعيد التونسي: «والخلاف المذكور في الحديث المذكور وقع في القديم بين الأخفش الصغير والفارسي، ثم وقع في الأندلس بيم ابن الأخضر وابن أبي العافية، قال الأندلسي وابن هشام الخضراوي: المذهبان متكافأن» حاشية ظواهر الكواكب لبواهر المواكب على شرح الأشموني للتونسي (١/ ٢١٦)، الكتاب (٢/ ١٣٩، ٤/ ٢٣٣)، والارتشاف (٣/ ١٢٧٢)، وشرح ابن عقيل (١/ ٣٨٠)، وتمهيد القواعد (٨/ ٤٢٧٥)، هشام بن معاوية الضرير حياته آراؤه منهجه (ص:١٧٣).

(٤) يقصد قول الرسول ﷺ: «قد علمنا إن كنت لمؤمنا»، والحديث في صحيح البخاري كتاب الوضوء، وفيه: (فقد علمنا إن كنت لموقنا).

الخ، هذا من كلام أبي حيان. قوله: في المتن:

.... بِـإِنْ ذِي مُوصَـلاً[١]

الخ، اعترض قوله موصلا بأمرين أحدهما بأنه اسم مفعول من أوصل الرباعي، والفعل المستعمل بمعنى الوصل ثلاثي لوصلت [٧٣/ أ] كذا بذا وصلا فهو موصول به، فيتعدى إلى المفعول الثاني بالباء، ووصل كذا إلى كذا وصولا، فيتعدى بـ(إلى)، فحق الناظم أن يقول: (بإنْ ذِي مَوصُولا)، والثاني أنه لم يبين المراد بهذا الوصل، أهو قبل أن أو بعدها؟ فإن اتصال شيء بشيء يكون من كلتا جهتيه، تقول: وصلت هذا الكلام أوله بآخره وعكسه، وأجيب عن الأول بأن العرب قد تستعمل وصل الشيء بالشيء بمعنى اتصل به كوقفت وأوقف، وعن الثاني بأن الوصل في العرف يستعمل بمعنى وصل الشيء من آخره وعليه فالمراد أن الفعل الواقع بعد أن يكون متصلا بها انتهى غزي. قوله في المتن أيضا:

وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُها اسْتَكَنْ ....[٢]

الخ، قال ابن قاسم في شرحه: «وإنما قال الناظم سابقا (وخُفِّفَتْ إِنَّ)[٣]،

---

(١) تمام بيت الألفية:

وَالفِعـلُ إِنْ لَمْ يَـكُ نَاسِـخًا فَـلاَ ... تُلْفِيـهِ غَالِبًـا بِـإِنْ ذِي مُوصَـلاَ

(٢) تمام بيت الألفية:

وَإِنْ تُخَفَّـفْ (أَنَّ) فَاسْـمُهَا اسْـتَكَنْ ... وَالخَـبَرَ اجْعَـلْ جُمْلَـةً مِـنْ بَعْـدِ أَنْ

(٣) إشارة إلى بيت الألفية:

وَخُفِّفَـتْ إِنَّ فَقَـلَّ العَمَـلُ ... وَتَلْـزَمُ الَّـلامُ إِذَا مَـا تُهْمَـلُ

وقال هنا: (وإنْ تُخَفَّف) بصيغة الشرط إشارة إلى أن تخفيفها موقوف على شرط وقوعها بعد علم أو ظن كما سيأتي في الأمثلة» انتهى. قوله (شَلَّتْ يَمِينُكَ)[1] الخ، بفتح الشين المعجمة أكثر من ضمها.

---

(١) يقصد بيت:

شَلَّتْ بمينُك إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ... حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ

والبيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل ترثي زوجها الزبير بن العوام وتدعو على قاتله، والبيت في سر الصناعة (٢/ ٥٤٨)، وشرح التسهيل (٢/ ٣٦)، والتذييل والتكميل (٥/ ١٤١)، والمغني (ص:٣٧، ١/ ٣٨٢)، وشاهده أنه قد وَلِيَ (إنْ) المخففة من الثقيلة الفعل (قتلت) وهو فعل ماض غير ناسخ، وذلك شاذ، وأجازه الأخفش.

لا التي لنفي الجنس

(**قوله تنبيه حكم البدل**) الخ، هذا التنبيه مبني على كلام ابن مالك الذي حكاه عنه الرضي، وحاصله عدم جواز بناء البدل مطلقا بل إما أن يجوز فيه الرفع والنصب، وإما أن يتعين الرفع، ونقل عن الأندلسي أن ما عدا النعت من التوابع لا نص لهم فيها، والذي ينبغي في البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظي أن يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم، ففي البدل يجوز البناء إن كان مفردا نكرة نحو: لا رجل صاحب لي.

ظن وأخواتها

قوله (**أو بمعنى أصاب رِئَتَهُ**) الخ، ظاهره أن رأى لا تستعمل بمعنى عَلِمَ متعدية لواحد، فلا يقال علمت رأيت ففصل رأيت وفيه توقف. قوله (**وأما الحُلمية**) الخ، الحُلْم بالضم وبضمتين الرؤيا قاموس، وإذا كانت بمعنى الرأي تتعدى إلى واحد تارة نحو: رأى أبو حنيفة حِلَّ كذا، و: رَأَى الشافعيُّ حُرمتَه، وإلى اثنين أخرى، نحو: رأى أبو حنيفة الوِتْرَ واجبًا، ورآه الشافعيُّ سُنَّةً، فتدبر ما في الشرح من الجرح. قوله (**أو ظلع**[1] **فهي لازمة**) الخ، أي وكذا إذا كانت بمعنى صار [٧٣/ ب] ذا حال. قوله (**فإن كانت بمعنى تكفل أو رأس**) الخ، اعلم أن كفل إن كان بمعنى عال تعدى لواحد بنفسه وإن كان بمعنى ضمن تعدى له بالحرف نحو تكفلت ببدن فلان فانظر هل اختلاف تعدية (زعم) التي بمعناها بالنظر لهذا أو لا لأنه لا يلزم من كون فعل بمعنى آخر أن يتعدى بما يتعدى كما صرح به حينئذ السعد. (قوله بمعنى ختل أي استفى. قوله (**ولغير الماضي وهو المضارع**) الخ، نبه بالحصر الذي في قوله (وهو) الخ، على خروج الصفة المشبهة وأفعل التفضيل وأفعل التعجب أما الأول فلأنها إنما تصاغ من اللازم وأما الأخيرين فلأنهما لا يصاغان من فعل قلبي. قوله في المتن:

---

(١) ظَلَعَ البعير في مشيه غمز، أي: عَرَجَ.

وَجَـوِّزِ الإلغَـاءَ لا فِي الابتِـدَا ....[1]

الخ، إذا ألغي الفعل هل يكون من باب جعل هل يكون من باب جعل المتعدي كناية عن اللازم أو لا يكون كذلك وعلى هذا هل يكون من باب حذف المفعول أو لا وهل إذا كان من باب حذف المفعول يكون من الحذف الاختصاري أو الحذف الاقتصاري انتهى العز بن جماعة. قوله في المتن:

لِعِلْـمِ عِرْفَـانٍ.......... ....[2]

الخ، إضافة علم وظن من إضافة العام إلى الخاص انتهى ابن جماعة. قوله في المتن: (تَعدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ) الخ، هذا الالتزام بالنسبة إلى (عَلِمَ) و(ظَنَّ)، وتعجبَ بعضُ الشراح من اقتصار الناظم على هذين الفعلين في التعدي لمفعول واحد دون غيرهما من أفعال هذا الباب، فمنها (وَجَدَ) بمعنى أصاب متعدية إلى مفعول واحد، و(زَعَمَ) بمعنى كَفَلَ، و(رَأَى) تعدت إلى مفعول واحد تارة بنفسها، وتارة بحرف الجر، و(حَجَا) بمعنى غلب في المحاجات أو قصد أو رد أو ساق أو كتم تعدت إلى مفعول واحد، وقد قيل في دفع هذا التعجب من الاقتصار المذكور: أنه لما كان (عَلِمَ) و(ظَنَّ) أصلا للأفعال القلبية، لأن عَلِمَ أصل أفعال اليقين، وظَنَّ أصلُ أفعال الرجحان اقتصر عليهما لذلك، واعلم أن كونهما متعديين إلى مفعول واحد على سبيل اللزوم بالنسبة إلى تعديهما لمفعولين لا مطلقا،

---

(١) تمام بيت الألفية:

وَجَـوِّزِ الإلغَـاءَ لا فِي الابتِـدَا وانْـوِ ضَـمِيرَ الشَّـأْنِ أَو لاَمَ ابتِـدَا

(٢) تمام بي ت الألفية:

لِعِلْـم عِـرْفَانٍ وَظَـنٍّ تُهَمَـهْ تَعـدِيَةٌ لِوَاحِـدٍ مُـلْتَزَمَهْ

فالمراد التزام نسبي، والقرينة ما في السياق، لكن هل [٧٤/ أ] هذا التعدي في عَلِمَ وظَنَّ إلى مفعول واحد بطريق الوضع كما كانا متعديين إلى مفعولين بحسبه أم بطريق التضمين، أو بطريق المجاز، أو بغيرهما، انتهى من حاشية ابن جماعة، وسيأتي بعض ذلك في الشرح. قوله (ولرأى الرؤيا وهي الحُلْمِيَّةُ) الخ، قال في التوضيح: «ولا تختص الرؤيا بمصدر الحُلْمِيَّةِ بل تقع مصدرا للبصرية خلافا للحريري[1] وابن مالك بدليل: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء:٦٠]، قال ابن عباس هي رؤيا عين»[2]، انتهى. تعقب به العز[3] ابن الناظم، قال ق س: «وعلى هذا يجاب عن المصنف بأن الغالب والمشهور كونها مصدرا للحُلْمِيّةِ»[4] انتهى. قوله:

.... وَآوِنَــــــةً......[5]

---

(١) هو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري صاحب المقامات، ودرة الغواص في أوهام الخواص، وملحة الإعراب وشرحها في النحو، توفى سنة ٥١٦ هـ. وفيات الأعيان (٤/ ٦٤).

(٢) أوضح المسالك (٢/ ٥٠)، وشرح التصريح على التوضيح (١/ ٢٥١).

(٣) يقصد ابن جماعة.

(٤) مخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم على الألفية اللوحة رقم [٧٥/ ب].

(٥) في قول الشاعر:

أبــو حَـــنَش يُـــؤَرِّقُني وطَلْـــقٌ ... وَعَمَّـــارٌ وَآوِنَــــةً أُثَـــالا

أَرَاهُـــم رِفقَتِـــي حَتَّـــى إذَا مَـــا ... تَجَـــافَى الليـــلُ وانْخَـــزَلَ انْخِـــزَالا

إذا أنـــا كالـــذي يجـــري لِـــوِرْدٍ ... إلى آلٍ فَلَـــمْ يُـــدْرِكْ بـــلالا

جمع أَوَانٍ منصوب على الظرفية، وقوله (أُثَالا) اسم رجل، أصله أثالة رخم للضرورة، وقوله:

.... لِــــــوِرْدِ ....[1]

مقابل الصدر) وقوله (إلى آل) الآل السراب أو ما يوجد أول النهار وآخره كأنه يرفع الشخوص، وليس هو السراب وكل صحيح هنا، والسراب هو الذي يرى نصف النهار كأنه ماء، وقوله (بِلالا) بكسر الموحدة ما يبل الحلق من الماء أو غيره، والمراد هنا الماء. قوله في المتن:

.... سُـقُوطَ مَفْعُـولَيْنِ أو مَفْعُـولِ[2]

الخ، قال ابن الناظم: «أما الاقتصار على أحد المفعولين فجائز إذا دل على الحذف دليل وأكثر النحويين على منعه»[3] انتهى. قال العز بن جماعة: «لقائل أن

= لعمرو بن أحمر الباهلي، في الأمالي الشجرية (٢/ ٣٢٠، ٣٢١)، وشرح التسهيل (٢/ ٨٣)، والتذييل والتكميل (٦/ ٤٥)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٥٣)، وشرح ابن الناظم (ص:١٥١)، والأشموني (٢/ ٣٣)، وأثالة: ترخيم أثال في غير نداء، والشاهد قوله: أراهم، في البيت الثاني، استشهد به على أنّ «رأى» الحُلْمِيّة، تنصب مفعولين مثل (علم) القلبية، المفعول الأول (هم)، والمفعول الثاني (رفقتي)، ويحتمل الرؤيا أن تكون بصرية بالعين؛ لأنه شبه رؤيته لهم برؤية الآل وهو السراب، والسراب يُرى بالعين لا بالقلب.

(١) تمامه:

إذا أنـــا كالـــذي يجـــري لِـــوِرْدِ إلى آلٍ فَلَـــمْ يُـــدْرِكْ بـــلالا

وهو ثالث أبيات عمرو بن أحمر وقد سبق تخريجه. والوِرْدُ بكسر الواو الماء الذي يُورد.

(٢) عجز من الألفية، وصدره:

وَلاَ تُجِـــزْ هُنَـــا بـــلاَ دَلِيـــل ....

(٣) شرح ابن الناظم على الألفية (ص:١٥١).

يقول لم اتفقوا على جواز حذف خبر المبتدأ إذا علم، ولم ينتقل من العمدة إلى الفضلة، واختلفوا في جواز حذف أحد مفعولي باب ظن إذا علم مع انتقاله من العمدة إلى الفضلة» انتهى. قوله (**عملا ومعنى**)[١] الخ، في المرادي: «اختلف هل أُجري القول مجرى الظن عملا فقط أو عملا ومعنى، الجمهور على الثاني، وزعم بعضهم أنه في العمل فقط»[٢]. قوله (**«تَقُولُ» مضارع قَالَ**) الخ، إذا أجري القول مجرى الظن معنى وعملا هل هو من باب التضمين، أو ليس منه وعلى كل فهل هو حقيقة أو مجاز، انتهى العز بن جماعة. قوله (**ولم ينفصل منه**) الخ، وكان حالا كما قاله ابن الناظم. قوله:

.... إِذَا أَنَـا لَمْ أَطْعُـنْ..........[٣]

الخ، طعن بالرمح [٧٤/ ب] ونحوه كمنع ونصر وطعن يطعن بالفتح إذا كان في السن. قوله (**فإن فقد شرط من هذه الأربعة**)[٤] الخ، إن قلت: هل عند

---

(١) يقصد أن الفعل (تقول) مثل (تظن) عملا ومعنى جوازا.

(٢) في شرح التسهيل للمرادي (ص:٣٩٣) القسم النحوي بتصرف يسير، وانظر توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٢٣٤).

(٣) تمامه:

عَـلامَ تَقُـولُ الـرُّمْحَ يُثْقِـلُ عَـاتِقِي ... إذا أَنـا لم أَطْعُـنْ إذا الخيـلُ كَـرَّتِ

والبيت لعمرو بن معد يكرب الزبيدي، والبيت في ديوانه (ص:٧٢)، والمغني (ص:١٩١)، والأشموني (٢/ ٣٦)، وأطعُن: بضم العين وفتحها: أي طعن بالرمح، وشاهده مجيء (تقول) بمعنى تظن، ونصب (الرمح) على المفعولية، ويجوز رفعه على الابتداء وخبره (يثقل).

(٤) يشترط جمهور النحويين لإجراء القول مجرى الظن أربعة شروط: الأول أن يكون فعل القول مضارعا، الثاني أن يكون للمخاطب، الثالث أن يكون مسبوقا باستفهام، الرابع ألا يفصل بين

اجتماع هذه الشرائط يكون عمله واجبا كما هو ظاهر كلام الناظم هنا لتعبيره بصيغة الأمر بقوله:

وكَــتَظُنُّ اجعــلْ تقــولُ....... ....[1]

الخ، أم ليس كذلك قلت: مشى الناظم في تسهيله على خلاف هذا حيث قال فيه: «وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط»[2]، انتهى حاشية العز بن جماعة.

= الاستفهام والمضارع بفاصل ويغتفر الفصل بالظرف أو الجار والمجرور أو المعمول للقول ومثال المستوفي للشروط: أتقولُ الاجتهادَ سبيلَ النجاح. فإن فقد شرط فلا يجرى القول مجرى الظن بل يجب الحكاية فيرفع المبتدأ والخبر، نحو مثل: قال زيد محمدٌ مسافرٌ.

(١) تمام بيت الألفية:

وَكَــتَظُنُّ اجعَــلْ تَقُــولُ إنْ وَلِي مُسْــتَفهَمًا بـــهِ وَلَمْ يَنْفَصِـــل

(٢) وردت هذه العبارة في أوضح المسالك (٢/ ٧٩)، وشرح التصريح (١/ ٢٦٣)، والذي ورد في التسهيل (ص:٧٣): (فإن عَدِمَ شرط رُجِعَ إلى الحكاية، ويجوز إن لم يَعْدَم).

أعلم وأرى

قوله (فيتعدى بها إلى مفعول) الخ، وهل دخولها على الثلاثي سماعي أو قياسي خلاف، والذي مشى عليه السعد الأول. قوله في المتن:

..........حُقِّقَا ....(١)

الخ، فعل ماض أو أمر. قوله في المتن:

....تَوَصَّلا(٢)

الخ، هو فعل ماض مبني للفاعل أو المفعول أو فعل أمر. قوله:

........وَلَمْ أَبْلُهُ ....(٣)

الخ، أي اختبره.

---

(١) تمام بيت الألفية:

وَمَا لِمَفعُولَي عَلِمْتُ مُطلَقَا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حُقِّقَا

(٢) تمام بيت الألفية:

وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ فَلِاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلا

(٣) تمامه:

وَأُنبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ اليَمَنْ

والبيت للأعشى في ديوانه (ص:٢٥)، يمدح قيس بن معد يكرب، أَبْلُهُ: أي لم اختبره أو أجربه، وشاهده مجيء الفعل (أنبئت) ناصبا لثلاثة مفعولات، والتاء في (أنبئت) نائب فاعل وهي المفعول الأول، وقيسا مفعول ثان، و(خير أهل اليمن) مفعول ثالث.

باب الفاعل

قوله (**في عرف النحاة**) الخ، بيان للواقع. قوله (**الذي أسند إليه فعل**) الخ، قال ابن قاسم: « أي وإن لم يكن إسنادا تاما ليدخل الفاعل المجرور بإضافة المصدر إليه، والفاعل الذي هو ضمير مستتر في اسم الفاعل كضمير قائم في زيد قائم»[1] انتهى. قال شيخنا ع ش:»كلامه يوهم أنه إذا كان فاعل اسم الفاعل اسما ظاهرا كزيد قائم أبوه أن الإسناد تام لا غير تام مع أنه تقدم أن إسناد اسم الفاعل إلى معموله مطلقا إذا لم يعتمد غير عام، ولم يفصل بين كونه ضميرا أولا، إلا أن فاعله إذا كان ضميرا يكون الإسناد غير تام أبدا، بخلاف ما إذا كان اسما ظاهرا فإنه لا يكون غير تام إلا عند عدم الاعتماد، فلذلك اقتصر على الأول ولم يذكر الثاني لعدم الاكتراث به، وليس غرضه الاحتراز عنه»، فتدبر. قوله أيضا (**الذي أسند إليه فعل**) الخ، سكت عن اسم الفعل، فإما أن يدخل في قوله (**فعلا**) حملا له على الأعم من الفعل لفظا أو مدلولا بناء على أن مدلول اسم الفعل الفعل لا المصدر المعرف، وإما أن يدخل في المؤول به بناء على أن المراد بالتأويل إحلال لفظ محل آخر، واسم الفعل وإن لم يحتج في عمله إلى التأويل بالفعل إلا أنه حال محله،

(١) مخطوط حاشية فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك، لمحمد بن قاسم العزي اللوحة ٧٠ بتصرف، ومخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم للألفية اللوحة ٦٢.

والشيخ خالد سلك هذا الثاني في تصريحه(١) فتدبر. قوله (**نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ**[١٧٥/أ] **أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾** [العنكبوت:٥١]، الخ، أي من كل ما كان فيه الفاعل غير صريح، وراجع(٢) إلى الصريح بأي وجه كان فيدخل فيه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ﴾ [السجدة:٢٦]، وليس المراد بنحو ما ذكر ما اشتمل على حرف السبك الذي هو هنا (أنَّ) أو (أنْ) أو (ما) حتى يرد عليه ما ذكر كما ورد على التصريح فتدبر. قوله (**والتقييد بالفعل يخرج المبتدأ**) أي بناء على المراد بالمسند ما يتبادر منه، وهو كونه تمام المسند، وإن كان مسندا إلى المبتدأ إلا أنه ليس تمام المسند بل الفعل مع ضميره العائد إلى المبتدأ. قوله (**وبأصلي الصيغة النائب عن الفاعل**) الخ، أفاد بقوله (**وبأصلي الصيغة**) الخ، أنه ليس المراد من أصلي الصيغة ما لم يقع فيه تصرف أصلا بل المراد ما لم يقع فيه تصرف خاص، وهو تحويل صيغته إلى صيغة مالم يسم فاعله، وإن تصرف فيه بغير ذلك كالتخفيف في نعم وشهد فلا اعتراض بما أورده العلامة ابن قاسم(٣). قوله (**ويقضى حينئذ بالرفع على محله**) الخ، قال ق س: «فيه تصريح بأن الإعراب المحلي يكون في المعربات»(٤) انتهى. قوله (**حتى يجوز في تابعه**) الخ، أنه قد سلف

---

(١) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٢٦٨).

(٢) في المخطوط: (وراجع).

(٣) مخطوط حاشية فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك، لمحمد بن قاسم العزي اللوحة رقم [٧٠] بتصرف، ومخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم للألفية اللوحة رقم [٦٢، ٨٠].

(٤) ذكره في مخطوط حاشية العبادي على شرح الأشموني اللوحة رقم [٤٥/ ب]. ولم أعثر عليه في مخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم للألفية اللوحة رقم [٧٩/ ب].

للشارح في مواضع أن المصدر إذا أضيف إلى فاعله يقطع النظر عن حالة رفعه؛ لأنها اضمحلت بالإضافة حتى أنه لا يجوز في تابعه الرفع، فما الفرق بين الجر بالحرف والجر بالإضافة؟ قال شيخنا ع ش: «ويمكن الفرق بأن المصدر إذا أضيف إلى فاعله لم يبق طلبه للفاعل لاستغنائه بالمجرور من غير احتياج إلى تأويله بغير المضاف بخلاف الفعل فإنه لم يسقط طلبه حتى أنه قدر زيادة هذا مخالف لما قاله الشارح في باب إعمال المصدر من أنه يتبع على محل فاعل المصدر بالرفع، فليراجع ثمت عند قول المتن:

...........................وَمَـــنْ   رَاعَى فِي الاتْبَاعِ المَحَلَّ فَحَسَنْ[(١)]

انتهى، وجعل المجرور مرفوع المحل، فليتدبر وليحرر. قوله **(ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها)** الخ، اعترضه ابن قاسم: «بأنه لم يعلم مما سبق سوى أنهما كجزيء كلمة، وإما كون أحدهما صدرا، والآخر عجزا، ولا يجوز تقديم العجز على الصدر، فلم يعلم مما سبق»[(٢)]، فتدبر. قوله في المتن:

وَجَـــرِّدِ الفِعْـــلَ..........   ....[(٣)]

---

(١) تمام بيت الألفية

وَجُـــرَّ مَـــا يَتبَـــعُ مَـــا جُـــرَّ وَمَـــن   رَاعَـــى في الاتبَـــاع المَحَـــلَّ فَحَسَـــنْ

(٢) في مخطوط حاشية العبادي على شرح الأشموني اللوحة [٤٦/ أ]: «قوله: «ولا يجوز تقديم عجز الكلمة» فيه أنه لم يثبت بما مر أن الفاعل عجز بالنسبة للمجموع حتى يصح ترتب هذا الكلام على ما مر فتأمل»، وبحثت في مخطوط ابن قاسم الغزي فتح الرب المالك على ألفية ابن مالك، اللوحة [٧٠/ أ] ولم أعثر عليه فيه.

(٣) تمام بيت الألفية:

وَجَـــرِّدِ الفِعْـــلَ إِذَا مَـــا أُسْـــنِدَا   لاثْنَـــينِ أو جَمْـــعٍ كَـــ فَـــازَ الشُّـــهَدَا

الخ، أي أيتِ به كذلك، وقوله (**إِذَا مَا أُسْنِدَا**) أي إذا أريد إسناده، وقوله (لاثنين) أي الدال [على] اثنين سواء [٧٥/ ب] كان ذلك الدال مثنى حقيقة أو ملحقا به أو غيرهما كزوج، وقوله (أو جمع)، أي: دال على ثلاثة فأكثر، وقيد ذلك المرادي فقال: «إذا ما أسند الاثنين أو جمع وذلك الفاعل ظاهر بدليل ما يذكر في البيت الآتي»[(١)]، قال ق س في تعليل ذلك: «لأنه إذا كان الفاعل ضميرا لا يتصور فيه إلا التجريد»[(٢)] انتهى المقصود، ثم ذكر بعد ذلك ما يؤخذ منه الترك[(٣)] بأن الضمير المنفصل الواقع بعد (إلا) بمنزلة الظاهر على ما في التسهيل[(٤)]، فالأولى التعميم بأن يقال: والفاعل ظاهر أو بمنزلته. قوله (**مجرد**) الخ، أي مشتملا على ما يقتضي أن يكون الفعل الواقع فيه مجردا عن العلامة وأن الواو ضمير. قوله (**فقال:﴿إِنَّ لله ملائكةً﴾**)[(٥)]، قال ابن قاسم: «فيه شيء؛ لأنه وإن وقع فيه اختصار إلا أن هذا اللفظ المختصر يتعين كون الواو فيه حرفا إسناد فعلها إلى الظاهر إلا أن يريد أن هذا الظاهر بدل»[(٦)] انتهى، قال شيخنا: «كلامه مبني على أنه ورد أن النبي ﷺ نطق بالمختصر كما نطق بالمطول، وليس كذلك، وإنما نطق النبي ﷺ

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (١/ ٢٤٠) بتصرف.

(٢) مخطوط حاشية العبادي على شرح الأشموني اللوحة [٤٦/ أ].

(٣) أي ترك علامة التثنية والجمع .

(٤) ذكر ذلك ابن مالك في باب العطف في شرح التسهيل (٣/ ٣٧٥)، فقال: «والمراد بالحالين: حالا عطفه، والعطف عليه، فنبهت بذلك على أن الضمير المنفصل منصوبا كان أو مرفوعا في عطفه والعطف عليه بمنزلة الظاهر».

(٥) جامع الأصول في أحاديث الرسول (٩/ ٣٩٨)، ومسند أحمد بن حنبل (١٢/ ٤٦٠).

(٦) مخطوط حاشية العبادي على شرح الأشموني اللوحة رقم [٤٦/ أ، ب].

بالمطول واقتصر الراوي على بعضه لغرض الاختصار وحينئذ فيتعين أن تكون الواقعة في المختصر ضمير عائد على ما حذف، وأما لفظ (ملائكة) المذكور فهو اللفظ المذكور في المطول أيضا إذ لفظ الحديث المطول على ما حكاه ابن غازي[(١)]: ﴿إنَّ لله ملائكةً يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَلائكةٌ بالليلِ وملائكةٌ بالنهارِ﴾[(٢)]، وهو بيان لما أجمل في لفظ الملائكة المذكور أو الحديث، وليس فاعلا لفعل في اللفظ المختصر كما علمت»، فتدبر. قوله (**وهذه أحرف دالة على تثنية الفاعل**) الخ، أي: بناء على تسليمها سيذكره من أنه لا يجوز إسناد الفعل مرتين، ونازعه فيه العلامة ابن قاسم: «بأنه يجوز أن يكون أهل هذه اللغة يُجوزون الإسناد إلى الفعل في مثل ذلك مرتين»[(٣)] انتهى. قوله (**اتفاقا**) الخ، قد يمنع كما نبه عليه العلامة ابن قاسم. قوله (**أما الآية الأولى فبثبوته**[(٤)] **فيما يشبهها**) الخ، فيه أنه قد ورد ما يشبه ذلك أيضا [٧٦/ أ] في قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾ [الأنعام:٦٣]، إلى أن قال: ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا ﴾ [الأنعام:٦٤]، إلا أن يلتزم القلة بعد السبر. قوله في المتن:

.......تَـــلِي المَــــاضِي..... ....[(٥)]

---

(١) إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المراي وزوائد أبي إسحاق، لابن غازي (١/ ٣٨٢).

(٢) سبق الحديث عنها في لغة أكلوني البراغيث بمبحث الأمثلة الخمسة (الأفعال الخمسة).

(٣) في مخطوط حاشية العبادي على شرح الأشموني اللوحة [٤٦/ أ]، بتصرف يسير.

(٤) في الأشموني: (فلثبوته).

(٥) تمام بيت الألفية:

وَتَـــاءُ تَأْنِيــــثٍ تَـــلِي المَـــاضِي إِذَا ... كَــانَ لأُنْثَــى كَــ أَبَــتْ هِنْــدُ الأَذَى

الخ، يحتمل أن يكون المراد تليه وجوبا، ويكون قوله **(وإنما تلزم)** الخ، تقييد لحال الوجوب ويفهم أنه إذا اختل ذلك الشرط لا يكون الإلحاق واجبا وهل يكون جائزا أو ممتنعا يؤخذ من قوله **(وقد يبيح)** الخ، أنه جائز، ويحتمل أن يكون المراد من قوله **(تَلِي المَاضِي)** الأعم من الوجوب والجواز، وما ذكره بعده تفصيل للحالين، وهذا الثاني هو الذي سلكه المرادي[١].

قوله **(لتدل على تأنيث الفاعل)** الخ، أي وما أشبهه كاسم كان الناقصة، أو أنه قد يسمى فاعلا عند بعضهم. قوله **(إلا أن الفاعل لما كان كجزء من الفعل)** الخ، قد يقال: حيثُ كان الفاعلُ من الفعل، فكان حق التاء أن تكون لاحقة للفاعل؛ لأنه أجزاء الكلمة، وإن لم يكن ذلك واجبا فليكن جائزا، فما بالهم أوجبوا إلحاقها لفعل، وأجاب عنه شيخنا ع ش: بأنه لما [كان][٢] بعض أفراد الفاعل تأنيثه لفظي بالتاء كفاطمة، فلو ألحق علامة التأنيث للزم عليه اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة، ولا نظير له في كلامهم، فتدبر. قوله **(هذه التاء من الأفعال)** الخ، رد لما قد يعترض على المتن من أنها قد تلزم الصفة كهند قائمة، فيبطل الحصر، وقد يجاب عن أصل الإيراد: بأن تاء قائمة لم تدخل في قول المصنف: **(وتاءُ تأنيثٍ)**؛ لأن هذه يقال لها: هاء تأنيث، لا تاء تأنيث[٣]،

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (٢/ ٢٤٢).

(٢) زيادة أثبتها من حاشية الصبان (١/ ٥١)؛ لأن الصبان كرر كلام البهوتي في هذا الموضع.

(٣) وردت عبارة (هاء التأنيث) بكتاب سيبويه أربعا وعشرين مرة، (وتاء التأنيث) سبع مرات في: (٢/ ٤١٥- ٣/ ٢١٢، ٣٦١، ٣٩٤، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٥٥)، وورد (حرف التأنيث) مرة واحدة في: (٣/ ٢٢٠)، مما يدل على أن (هاء التأنيث) أكثر استعمالا .

وإنما أطلق عليها تاء مجازا، كما نبه عليه أبو شامة[١] والجعبري[٢]، فتدبر. قوله في المتن:

.... فِعْـــلَ مُضْـــمَرِ ....[٣]

الخ، إي إذا كان ذلك الضمير لغائبة حقيقته التأنيث أو مجازيته، شرح التوضيح[٤]. قوله (**أو فعل ظاهر**) الخ، أخذه الشارح من المقابلة. قوله أيضا (**أو فعل ظاهر**) الخ، فيه الحذف من الثاني لدلالة الأول، ق س، قال شيخنا: انظر هذا مع قولهم أن المعطوف بـ(أو) يجب أن يكون ضدا لما قبلها، فكان الظاهر أن يكون التقدير: أو غير فعل متصل، وهو صادق بما إذا كان فعل مضمر منفصل [٧٦/ ب] أو فعل ظاهر متصل أو منفصل، لكنه يدخل فيه غير المراد احترز عنه بقوله (**وقد يبيح المفصل**) الخ، وبقوله (**والحذف مع فصل بإلا**) الخ، تدبر. قوله (**فلا تلزم في المضمر المنفصل**) الخ، لو أسقط لفظ المضمر وجعل موصوفه أعم

---

(١) من خلال شرحه على الشاطبية المسمى بـ(إبراز المعاني في شرح حِرز الأماني لأبي شامة (ص:١٨٨). وأبو شامة المقدسي هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم شهاب الدين المقدسي سمي بأبي شامة لشامة كانت فوق حاجبه الأيسر، ومن مؤلفاته إبراز المعاني في شرح حرز الأمابي على الشاطبية في القراءات السبع، وتوفي ٦٦٥هـ.

(٢) من خلال شرحه على الشاطبية المسمى بـ(كنز المعاني في شرح حِرز الأماني ووجه التهاني) للجعبري على متن الشاطبية في القراءات السبع (٢/ ٢٦٠). والجعبري هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجَعْبَرِيّ الخليليّ السلفيّ الشَّافِعِيّ توفي سنة٧٣٢ هـ.

(٣) تمامه:

وَإِنَّـــمَا تَلْـــزَمُ فِعْـــلَ مُضْـــمَرِ مُتَّصِـــلٍ أو مُفْهِـــمٍ ذَاتَ حِـــرِ

(٤) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٢٧٨، ٢٨٨).

من الظاهر والمضمر لكان فيه تتميم للمحترزات إذ الظاهر المنفصل خرج عن كلام المصنف أيضا وبين حكمه فيما سيأتي، فتدبر. قوله (**الثاني تساوي هذه التاء في اللزوم**) الخ، كان الأولى تأخير هذا التنبيه عن الأحكام الآتية في الانفصال، وإلا فكلامه توهم أن تاء المضارع لا تساوي التاء المذكورة فيما سيذكر. قوله (**تاء مضارع**) الخ، تاء الأولى منصوبة، والثانية مرفوعة ضرورة أنه قد علم مما سبق حكم التاء الأولى دون الثانية، فهي مقيسة على الأولى فتدبر. قوله (**وفاعله الظاهر الحقيقي**) الخ، قيد بقوله الظاهر لأنه لو كان ضميرا فإن كان متصلا فلا يمكن فصله عن عامله وإن كان منفصلا فلا بفصل بينهما إلا بإلا وسيأتي، وقيد بقوله الحقيقي التأنيث أن المجازية لا يتوقف ترك التاء فيها على الفصل. قوله (**كما في نحو:**

....أَتَــى القَــاضِي.....(١)

الخ، فائدة زيادة الكاف مع نحو التي في المتن لإخراج الظرف، أعني في نحو عن كونه قيدًا المُوهِم أنَّ للفصل حالتين: حالة تبيح الترك، وحالة لا تبيحه، فتدبر. قوله في المتن:

والتَّاءُ مَعَ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ....   ....(٢)

الخ، «ادَّعى بعضُهم أن هذا البيت مما حذف فيه نقيض الشيء للعلم به وأن

---

(١) تمام بيت الألفية:

وَقَــدْ يُبِــيحُ الفَصــلُ تَــرْكَ التَّــاءِ في   نَحْــو أَتَــى القَــاضِيَ بِنْــتُ الوَاقِــفِ

(٢) تمام بيت الألفية:

والتَّــاءُ مَــعِ جَمْــعِ سِــوَى السَّــالِمِ مِــنْ   مُــذَكَّرٍ كالتَّــاءِ مَــعِ إحْــدَى اللَّــبِنْ

التقدير سوى السالم منه مذكر ومؤنث، فحذف كما في قوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ﴾ [النحل:٨١]، أي والبرد»[١] انتهى، فارضي. قوله **(قامت الرجال)** الخ، فائدة جليلة قال ابن الدهان[٢]: وقال عثمان -يعني ابن جني رحمهما الله-:«إذا أَنَّثتَ الجمع العاقل أعدت الضمير إليه مؤنثا، وإذا ذكَّرتَه أعدته مذكرا، تقول: قامت الرجال إلى إخوتها، وقام الرجال إلى إخوتهم» انتهى ذكره ابن هشام[٣] ومن خطه نقلت. قوله **(أن يتصلا بالفعل)** الخ، أن يقع بعده بلا فصل بينهما بالمفعول [٧٧/ أ] والبعدية وإن لم تعلم من هنا لكنهما علمت من قوله فيما سبق وبعد فعل فاعل والفصل وإن كان قد يأتي بغير المفعول إلا أن الشارح قصر مقابله وهو قوله وقد يجاء بخلاف الأصل على الفصل بالمفعول حيث قال في شرحه فيتقدم المفعول عن الفاعل وكان مقتضى العموم أن يقول بدل ذلك فيفصل بينهما بالمفعول أو غيره فتدبر، ولعل الفاء في كلامه للتصدير، وهناك محذوف يدل عليه عموم القاعدة الأولى والتقدير فمن صور ذلك أن يتقدم المفعول. قوله في المتن:

.... **وَالأَصْلُ فِي المَفْعُولِ أنْ يَنفَصِلا**[٤]

---

(١) مخطوط شرح الألفية، للفارضي، اللوحة رقم [١٠٦/ ب].

(٢) لم أعثر عليه فيما طبع من الغرة لابن الدهان في شرح لمع ابن جني.

(٣) لم أعثر عليه في حواشي ابن هشام على التسهيل في مخطوط كتب بخط ابن هشام واللقطة رقم ١٦٧ وما بعدها يتحدث فيها عن الفاعل ونائبه.

(٤) صدره:

وَالأصلُ فِي الفَاعِلِ أن يَتَّصِلا ....

الخ، هذا لا يغني عنه ما قبله؛ لاحتمال أن يكون في كل منهما الاتصال، كما نقل عن الأخفش ق س، أقول هذا بظاهره ممتنع لأنه متى اتصل الفاعل بالفعل فات اتصال المفعول به، فلا يتأتى اتصالهما معا، إلا أن يكون غرض الأخفش من أن الأصل في كل منهما الاتصال أن لا يفصل بينهما وبين الفعل بفاصل وإن تقدم الفاعل على المفعول كما في ضرب زيد عمرا، بخلاف: ضرب زيد في الدار عمرا، فإنه لا اتصال بذلك المعنى. قوله في المتن:

وَقَـدْ يُجَـاءُ بِخِـلافِ الأَصْـلِ ....[1]

الخ، أفاد المصنفُ بقولين أمرين أن ذلك قليل، الثاني أنه قد لا يجيءُ المفعول قبل الفعل، وعدم مجيئه إما للاقتصار على أحد الجائزين أو لكونه ممتنعا فعلم منه أن ارتكاب الأصل إما جوازا أو وجوبا وأن مخالفة الأصل إما ممتنعة إذا كان الأصل واجبا وإما جائزة إذا كان الأصل جائزا فقط وقد تكون المخالفة واجبة وكل هذا معلوم من جملتي المتن فليس قول الشارح وقد يمتنع ذلك من زيادته على المتن. قوله في المتن (**وَقَدْ يَجِي الـمَفْعُولُ**) الخ، قصره على لغة من يقول: جَا يَجِي وسَا يَسُو بالقصر[2]. قوله (**أو توسيطه على ما سيأتي بيانه**) الخ، ينبغي أن يمثل الوجوب التوسيط بها إذا كان المفعول ضميرا متصلا وكان المقام يقتضي

---

(١) عجزه:

.... **وَقَـدْ يَجِـي المفعـولُ قَبْـلَ الفِعـل**

(٢) لغة جا يجي، وسا يسو، بحذف الهمزة تخفيفا، الكتاب (٣/ ٥٥٦)، وسر الصناعة (٢/ ٧٩٢، ٨٢٤)، و في الألفية فيقال: (فَذَاكَ ياءَ مَطلَقًا جَا وَأُمَّ)، و: (كَذَاكَ ذَا وَجهَينِ جَا الفُعُولُ مِن)، و: (يَاءِ كَتَقوَى غَالِياً جَا ذَا البَدَل)، و: (يَنُوبُ نَحو جَا أَخُو بَنِي)، و:(جَا مُستَغَاثاً قَد يُعَرَّى فَاعلَما)، و: (إن قِيلَ جَا قَومٌ لِقَومٍ فُطَنا)، وجمع ابن مالك بين الهمز وتركه في الألفية فقال: =

الإتيان به ضميرا وإيراد المعنى بالفعلية كقولنا ضربك زيد [٧٧/ ب] فإنه يتعين ذلك، ويمتنع بلاغة: زيد ضربك، وصناعة: إياك ضربَ زيدٌ؛ لئلا يلزم عليه الانفصال مع إمكان الاتصال، ولا يصح حمله على ما إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول، أو علة متعلقه؛ لأن الواجب حينئذ إنما هو تقديم المفعول على الفاعل، وهو صادق بتقديم المفعول على الفعل وبتوسيطه بين الفعل والفاعل، فصار التوسيط غير واجب بل أحد جائزين فتدبر، ثم رأيت في شرح التوضيح في الحاصل الذي ذكره ما نصه: «ويجب توسيط المفعول في مسألة واحدة وهي ما إذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا»[1] انتهى، ولا بد مع ذلك من اعتبار ما قيدناه به، انتهى. قوله (**بسبب خفاء الإعراب**) الخ، أي عدم ظهوره، وعدم ظهوره إما لكونه مما يقدر إعرابه، أو لكونه مما أعرب فيه أصلا كالمبنيات؛ إذ السالبة تصدق بنفي الموضوع، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾ [الأنبياء:١٥]، كما يأتي. قوله (**الذي أجاز تقديم المحصور بإلا**) الخ، كلامه يوهم أنه تقدمت إشارة إلى ذلك فكان الظاهر إسقاط لفظ (الذي)، ويكون التنبيه مستعملا هنا بمعنى الإيقاظ. قوله (**وشاع في لسان العرب**) الخ، أي لا عند النحاة فقط، كما قد يتوهم من عبارة المصنف، وعلم من تعليل الشارح بقوله لأن الضمير فيه الخ، الإشارة إلى أن الغرض من ذكر هذا الشطر التنبيه على جواز عود الضمير على متأخر في اللفظ متقدم في الرتبة، لا على جواز تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل، كما يوهمه صدر عبارة الشارح؛ لأن ذلك مستغنى عنه بعموم قوله (**وقد يجي المفعول قبل الفعل**) ولا يقال إنه دفع بهذا وهم قلته المستفاد من قد؛

وَقَــدْ يُجَــاءُ بخـلاَفِ الأصـل　　　وَقَـدْ يَجِـي المفعـولُ قَبـلَ الفِعـل

(١) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٢٨٦).

لأن ذلك أمر سهل لا يكترث به خصوصا وقد جعل بعضهم قد هنا للتحقيق لا للتعليل خلافا للمعرب وأيضا كان يوهم أن تقديم المفعول مطلقا كثير. قوله (**كذلك يعود على متقدم معنى دون** [٧٨/ أ] **لفظ**) الخ، وجه ذلك أن الفعل مدلوله الحدث والزمان إذا عاد الضمير على الحدث وهو المصدر فقد عاد على خبر معنى الفعل فهو متقدم معنى، وجعله بعضهم من المتقدم لفظا؛ لأنه عائد على جزء لفظ الفعل إذ لفظ الفعل مندرج في لفظ فعله فهو عائد على متقدم لفظا وإن لم يكن عائدا على تمام اللفظ المتقدم، وكان الشارح تبرأ من ذلك نظرا إلى أنه لا يصح الحكم على لفظ العدل بأنه أقرب إلى التقوى، وإن أمكن الجواب عنه بأن كل حكم ورد على اسم فهو على مدلوله إلا بقرينة انتهى. قوله (**فيفسره خبره**) الخ، ويؤخذ منه صريحا أن المبتدأ يجوز أن يكون ضميرا راجعا إلى خبره، ويؤخذ منه صريحا أن الضمير إذا لم يتقدم مرجعه لا يتعين أن يكون للشأن والقصة، وقلَّ من يتنبه لذلك. قوله (**الرابع ضمير الشأن والقصة**) الخ، أي مع أن الشأن نفسه يفسر بمفرد ويطلب الفرق بينهما. قوله (**وحكمه حكم ضمير نعم**) الخ، إنما ذكر ذلك ليؤخذ من جملته وجه كونه عائدا على متأخر لفظا ورتبة، وذلك لأنه عائد على التمييز وهو كذلك فليس ما ذكر لمجرد الفائدة فتدبر.

النائب عن الفاعل

قوله في المتن:

ينـــوبُ مفعـــولٌ بـــه......... ....[1]

الخ، فيه أن (مفعول) نكرة في سياق الإثبات، وهي لا تعم فلا تفيد عبارته المقصود، فالأولى التعريف إلا أن يقال: أن بعض المفاعيل لا تنوب كما سيأتي فنُكِّر لذلك، وقول الشارح[2]: (حُذِف) إشارة إلى أن النيابة في الأحكام لا تنافي الجمع بين النائب والمنوب عنه منسخا عن أحكامه، وقوله (لغرض) يجوز أن يكون متعلقا بـ(حُذِف) نظرا للواقع؛ إذ الحذف في كلامهم لا يكون إلا لغرض، وإلا كان الكلام ملحقا بأصوات الحيوانات، ويجوز أن يتعلق بمحذوف؛ نظرا لكون الفعل يجوز أنه قد يحذف المفعول لا لغرض فيقتضي تعلقه بحذف المذكور أنه لو حذف لا لغرض لا تجوز نيابة المفعول عنه فتدبر. قوله في المتن:

....خَـــيْرُ نَائِـــلِ

الخ، النائل: العطاء على ما في الصحاح[3]، والعطاءُ يستعمل مصدرا على

---

(١) تمام بيت الألفية:

يَنُـــوبُ مَفْعُـــولٌ بِـــهِ عَـــنْ فَاعِـــلِ   فِـــيما لَـــهُ كَـــنِيـــلَ خَـــيْرُ نَائِـــلِ

(٢) شرح الأشموني (٢/ ٦١).

(٣) الصحاح (نول) قال: «النوال العطاء، والنائل مثله».

حاله وبمعنى، كما في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا عَطَآؤُنَا﴾ [ص:٣٩]، وهنا يحتمل لفظه المعنيين، ولا يصح [٧٨/ ب] إبقاء النائل على كونه اسم فاعل كما هو ظاهر فتدبر. قوله (نَعَمْ، النيابةُ)(١) الخ، غرضه من ذلك أن الفاء في كلام المصنف مبنية على محذوف للعلم به عندهم لكن لا بد من حذف أيضا زيادة على ما قدره الشارح، والقرينة ما ذكره، وكأنه قيل: إذا أردت التعبير المشروط فأول الفعل اضمم الخ، فتدبر. قوله:

..........اضْـــــمُمَنْ....... ....(٢)

مُطلقًا الخ، أي سواء كان ماضيا أو مضارعا وكأنه نبه على أن فعل الأمر لا يبنى بسكوته عنه في مقام بيان كيفية التغيير. قوله في المتن:

.... **اكْســــرْ فِي مُضــــيٍّ**.......

الخ، أي دال مضى أو ذي مضى أو فعل مضى، ويدل على الثالث قوله فيما سبق:

وَفِعـــلُ أمــرٍ ومُضـــيَّ....... ....(٣)

أو أن الياء فيه للنسبة والتقدير في منسوب إلى الماضي ويكون من قبيل نسبة الجزء إلى كلية أي في كل فرد من أراد نوع الفعل الماضي فتدبر. قوله في المتن:

---

(١) يقصد أن نيابة المفعول عن الفاعل المحذوف مشروطة بأن يغير الفعل عن صيغته الأصلية إلى صيغة تؤذن بالنيابة. الأشموني (٢/ ٦١، ٦٢).

(٢) تمام بيت الألفية:

فَــأَوَّلَ الفِعْــلِ اضْــمُمَنْ وَالــمُتَّصِلْ ... بــالآخِرِ اكْسِــرْ في مُضِــيٍّ كَوُصِــلْ

(٣) تمام بيت الألفية:

وَفِعـــلُ أمـــرٍ ومُضـــيَّ بُنِيَـــا ... وأَعرَبُـــوا مُضَـــارِعًا إنْ عَرِيَـــا

.... **كـ يُنْتَحَى المَقُـولُ فِيـهِ**......[1]

الخ، يُنْتَحَى لفظ أريد به لفظه فصار وزن الفعل فيه باقيا، فهو مجرور بفتحة مقدرة على آخرها منع من ظهورها السكون، وإن كـان مبنيـا كـما هـو أحـد الـوجهين في المحكي فظاهر، وقولُه (المَقُولُ) يجوزُ فيه الرفـع مـن وجهـين: القطـع والاسـتئناف، والنصب من وجهين: الإتباع؛ لأن (يُنْتَحَى) محكي بالقول وهو مفرد أريد به لفظه فهو منصوب بلا شذوذ كما يأتي، ويجوز اعتبـار كونـه نعتـا مقطوعـا إلى النصـب، والجرُّ من وجه واحد وهو الإتباع للفظ (يُنْتَحَى) نظرا للكاف. قوله (**على مـا هـو ظاهر كلامه هنا**) الخ، يعني وإلا فعبارته تصلح للأولوية، كما تصـلح للوجـوب. قوله (**من الظروف والمصادر**) الخ، لم يُذكر في المرادي جانب المصادر من الشروط أن يكون مختصا، وذكر بدله أن يكون لغير مجرد التوكيد، وأن يكون ملفوظا بـه أو مدلولا عليه بغير العامل، وكأن كونه مختصا مساو لهـذين الشرـطين فتـدبر، أو أن الشارح إنما لم يذكر اشتراط كون كل منهما لا بد أن يكون ملفوظا به للعلم بـه كـما تقرر أن نائب الفاعل كالفاعل لا يحذف فهـو مـن الأحكـام المرمـوز إليهـا بقـول المصنف فيما له [٧٩/ أ] إلى آخره. قوله (**المختص نحو صِيمَ**) الخ، أي الملفوظ بـه عـلى مـا في المـرادي[2]. قـوله (**نحـو عنـدي، وإذا، وسـبحان**) الخ، أسار

(١) تمام بيت الألفية: وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا * كَـ يَنْتَحِي الـمَقُولِ فِيهِ: يُنْتَحَى

(٢) توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٢٥٢، ٢٥٣). ويرى الصبان أن الظرف المتصرف هو ما يفارق النصب على الظرفية والجر بـ(من)، أما المصدر المتصرف فهو ما يفارق النصب على المصدرية =

بتعداد الأمثلة من النوعين إلى أنه لا فرق في الظرف بين الزماني والمكاني، ولا في المصدرين المصدر الحقيقي واسمه بل لا (عند) يصلح لشبه الظرف. قوله (**وأجاز الأخفش: جُلِسَ عندَك**)[1] الخ، انظر هل هذا لمجرد التمثيل، فيكون المراد هذا ونحوه من كل ظرف غير متصرف، أو أن الأخفش قصر التجويز على هذا المثال، وعلى الثاني يطلب الفرق بين (عند) وغيره من الظروف الغير المتصرفة، فلتحرر المسألة. قوله (**فامتناعُ «سَيْرٌ»**[2] **على إضمار السَيْرِ أحق**) الخ، أي على جعل النائب ضمير المصدر[3]؛ لأنه هو الذي وقع فيه الخلاف، وليس غرضه أنه على حذف المصدر النائب، وقد يتوقف في الأحقية التي ادعاها الشارح، إذ الصحيح أن الضمير معرفة، وإن عاد إلى نكرة ففيه تعيين بخلاف (سير) فإنه نكرة غير مختصة، فلا تعيين فأين التساوي فضلا عن الأحقية؟. قوله (**وبذلك**[4] **يوجه: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ﴾** [سبأ:٥٤]، الخ، أي بما ذكر من التوجيهين السابقين، فيقال: حيل هو أي الحول المعهود أو الحول الموصوف بكونه بينهم إلا أن الصفة هنا مذكورة، وهناك

= والمختص من الظروف ما خصص بشيء من أنواع الاختصاص كالإضافة والصفة والعلمية، والمختص من المصادر ما يكون لغير مجرد التوكيد. حاشية الصبان (٢/ ٦٤).

(١) جُلِس عندَك الدال مفتوحة فيكون (عندَك) عند الأخفش في محل رفع ولم بخرج عن الظرفية وإنما الخلاف في نيابته عن الفاعل وعدمها مع بقائه على النصب، الصبان (٢/ ٦٤).

(٢) الامتناع في (سِيرِ سيرٌ) لعدم الفائدة على إضمار ضمير يعود على السير المبهم المفهوم من سير.

(٣) على إضمار السير أي إضمار ضمير يعود على السير المبهم المفهوم من سير أحق بالمنع من سِير سيرٌ لأن الضمير أكثر إبهاما من الظاهر. الصبان (٢/ ٦٥).

(٤) أي بكون الضمير عائدا على مختص بالعهد أو الصفة.

محذوفة دل عليها ذكر نظيرها. قوله (**فإنه لا يقوم مقام الفاعل أيضا**)[1] الخ، لم يقل هنا أيضا كما أن الأصل لا ينوب عن الفاعل، فقضيته أن التمييز ينوب عن الفاعل مع أن كلا من الحال والتمييز لا ينوب عن الفاعل كما في شرح التوضيح[2]. قوله (**وفي هذا الثاني نظر**) الخ، أي في هذا المثال الثاني نظرٌ بدليل تبيين وجه النظر بما ذكره لأنه نزاع في المثال لا في الحكم[3]، وكان الأولى استناده في التنظير إلى ما يأتي في المتن من قوله[4]:

واجرُر بِـ(مِنْ) إنْ شِئْتَ غَيرَ ذِي العَدَدْ
وَالفَاعِلِ المَعْنَى كَطِبْ نَفسًا تُفَدْ

قوله (**وتلميذه الزندي**[5]) الخ، هو بالزاي كما ضبطه ابن هشام[6]، وبالراء كما ضبطه في شرح التوضيح[7] لكنها مضمومة كما ضبطه [٧٩/ ب] الشيخ عبد

---

(١) كلامه عن أن المميز إذا كان معه (مِن) نحو: طِبتَ مِن نفسٍ فإنه لا ينوب عن الفاعل.
(٢) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٢٩٠).
(٣) الحكم هو عدم نيابة التمييز المجرور بـ(مِن) عن الفاعل.
(٤) متن الألفية (ص:١١٥)، باب التمييز.
(٥) في الأشموني: (الرندي) بالراء. ورأي ابن درستويه والسهيلي وتلميذه الرندي أن النائب عن الفاعل في (مُرَّ بزيدٍ) هو ضمير المصدر لا المجرور؛ لأنه لا يتبع على المحل بالرفع، ولأنه يتقدم على عامله كما في قوله تعالى: ﴿كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء:٣٦]، لأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ، وكل شيء ينوب عن الفاعل إذا تقدم كان مبتدأ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو: مُرَّ بهند، وقد ساق الأشموني ردودا على هذه الأدلة.
(٦) في أوضح المسالك (٢/ ١٣٨) (الرندي) بالراء، أو يقصد حواشي ابن هشام على الألفية.
(٧) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٢٨٧).

الله الدنوشري[1] نقلا عن ابن قاسم وهي نسبة إلى رندة قرية ببلاد الأندلس، ولم ينبه ابن هشام على حركة الزاي ولا على النسبة لماذا، فليحرر. قوله (**راجع إلى ما رجع إليه اسم كان**)[2] الخ، أي يعني لا المجرور لأن نائب الفاعل لا يتقدم باقيا على كونه نائب فاعل ظرفا أو مجرورا أو غيرهما. قوله (**فكلام الناظم**[3] **على حذف مضاف**)[4] الخ، وفي المرادي[5] جواب غير هذا محصلة أنه من باب الاكتفاء بذكر أحدهما عن الآخر؛ لأنهما متلازمان لكن كلامه يقتضي تمشية كلام المصنف على أن النائب المجموع، وكلام الشارح يقتضي تمشيته على أنه المجرور فقط، إلا أنه وإن

---

(١) مخطوط حاشية الدنوشري على شرح التصريح اللوحة رقم [٦٧/ ب].

(٢) يقصد اسم كان في قوله تعالى: ﴿كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء:٣٦]، وأن النائب عن الفاعل لاسم المفعول (مسئولا) ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم كان وهو المكلف.

(٣) قوله في الألفية:

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أو مِنْ مَصْدَرِ ... أو حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِى

ويقصد أو على حذف مضاف في قوله (أو حرف جر) وإنما ذكر في الألفية حرف الجر فقط دون المجرور وهو يقصد الجار والمجرور معا لأن حرف الجر ملازم للمجرور فاكتفى بذكره، وصرح ابن مالك رأيه في التسهيل (ص:٧٧) فقال «قد يترك الفاعل.... فينوبُ عنه جاريا مجراه في كل ما له مفعول به، أو جارٌّ ومجرور»، وقال في الكافية الشافية (٢/ ٦٠٧):

وناب مصدر وظرف صرفا ... وخصصا عن فاعل قد حذفا

كذاك حرف الجر والمجرور ... كـ(سِيرَ بي) و(اليومُ) و(المسيرُ)

(٤) الكلام هنا يتعلق بتعيين نائب الفاعل إذا كان جارا ومجروا، فالبصريون أن النائب هو المجرور لا الحرف، ولا المجموع، والفراء يرى أن النائب هو حرف الجر فقط، ويرد عليه بأن الحرف لا حظ له في الإعراب. الصبان (٢/ ٦٧).

(٥) توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٢٥٦).

كان مذهب البصريين لا يوافق كلام المصنف في الكافية[١] والتسهيل[٢] كما نبه عليه المرادي[٣] في ذلك المحل، وتبعه الشارح في ذلك دون الحمل مع أنه الأصح كما في المغني[٤]، وإن قال أبو حيان[٥]: «أنه لم يقل به أحد». قوله في المتن:

....وقــدْ يَــرِدْ[٦]

---

(١) شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٠٧٩).

(٢) تسهيل الفوائد (ص:٧٧).

(٣) توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٢٥٦).

(٤) المغني (ص:٥٢٥، ٦٧٠).

(٥) في التذييل والتكميل (٦/ ٢٢٧، ٢٢٨): «وهذا الذي ذكره المصنف لم يذهب إليه أحد».

(٦) تمامه:

وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هَـذِي إنْ وُجِـدْ ... فِي اللَّفْظِ مَفعُولٌ بـهِ وَقَـدْ يَـرِدْ

ويقصد أنه ينوب عن الفاعل بعد حذفه عند بناء الفعل للمفعول، المفعول به، أو المصدر، أو الجار والمجرور، واختلف في حكم نيابة غير المفعول به مع وجوده، نحو عُوقِبَ اللصُّ عقابا أليما يوم السبت أمام الناس في ساحة القضاء، فمذهب البصريين أنه يتعين نيابة المفعول به عن الفاعل مع وجود غيره، فمذهب الكوفيين أنهم يجيزون نيابة المفعول به ونيابة غيره مع وجوده سواء تقدم أم تأخر والأفضل نيابة المفعول واستدلوا بقراءة ابن جماز والعمري عن أبي جعفر والأعرج وشيبة وعاصم في رواية: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية:١٤]، ببناء الفعل (ليجزى) للمفعول مع نصب (قوما)، فقد وَجَّه الكوفيون هذه القراءة على أن (بما) جار ومجرور نائب عن الفاعل مع وجود المفعول به، وهو (قوما)، كما استدلوا بقول رؤبة:

لَمْ يُعْـنَ بالعليـاءِ إلا السَّـيِّدَا ... ولا شَـجَا ذَا الغَـيِّ إلا ذُو الهُـدَى

فقد ناب الجار والمجرور(بالعلياء) مع وجود المفعول به (السيدا). ومذهب الأخفش أنه إذا تقدم غير المفعول به على المفعول جاز نيابة كل منهما، وإذا تقدم المفعول به على غيره توجب نيابته. الكشاف (٣/ ١١٤)، وشرح التسهيل (٢/ ١٢٤)، والتذييل والتكميل (٦/ ٢٤٢)، والبحر المحيط(٨/ ٤٥)، وابن الناظم (١٧٠)، وتمهيد القواعد (٤/ ١٦٢٦)، الإتحاف (٣٩٠).

الخ، أي ورد فهو من قبيل استعمال المضارع في موضع الماضي قصدا للاستمرار المشعر بأنه يجوز فيه القياس على ما ورد ولا يقتصر على مجرد السماع، أو أن مقام البيان والتعاريف لا ينظر في الأفعال الواقعة فيه إلى خصوص زمان كما هو مصرح به في مقام التعريف، مثله مقام البيان. قوله (**فإن الأول مفعول صحيح**) الخ، أي يصح مباشرة العامل له من غير تأويل، ولا تشبيه كما يؤخذ من المقابلة. قوله (**مشبه بمفعولي أعطى**) الخ، أي كل منهما، وفي نسخة شبها. قوله (**إما لفظا إن لم يكن جار ومجرورا**) الخ، كان الظاهر إما لفظا إن كان مما يظهر إعرابه، أو محلا إن لم يظهر إعرابه حتى يدخل فيما لم يظهر إعرابه المبني ولا يقصر على خصوص الجار والمجرور؛ لئلا يخرج مثل: أعلمت زيدا أمس قائما، فإن أمس لا يظهر إعرابه مع أنه ليس مجرورا. قوله (**أو محلا إن يكنه**) الخ، في بعض النسخ قبل قوله خاتمة ما نصه تنبيه قال في الكافية[1]:

وَرَفْـــعُ مَفْعُـــولٍ بِـــهِ لا يَلْتَـــبِسْ

مَعَ نَصْبِ فَاعِلٍ [٨٠/ أ] رَوَوا فـلا تَقِـسْ

أي: قد حملهم ظهور المعنى على إعراب كل من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر[2]، كقولهم: خرق الثوبُ المسمارَ، وقوله:

---

(١) شرح الكافية الشافية (٢/ ٦١٢).

(٢) سبق التعريف بقلب الإعراب، وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه على وجه يعطي إعراب كل منهما للآخر، ينظر بحث قلب الإعراب بين الإقرار والإنكار للمحقق (ص:٤، ٥).

مِثْـلَ القَنَافِـذِ هَـدَّاجُونَ قـد بَلَغـتْ

نَجْـرَانَ أَوْ بَلَـغَـتْ سَـوءَاتِهِم هَجَـرُ[١]

ولا يقاس على ذلك انتهى.

(١) للأخطل، ديوانه (ص: ٢٠٩)، مجاز القرآن (٢/ ٣٩)، الأصول (٣/ ٤٦٤)، معاني القرآن للأخفش (١/ ١٣٥)، المحتسب (٢/ ١١٨). وشاهده قلب الإعراب في قوله: (بلغت سوءاتِهم هجرُ)، والأصل (بلغت هجرُ سوءاتِهم) فقلب بأن جعل المفعول به فاعلا، والفاعل مفعولا به.

اشتغال العامل عن المعمول

قوله (**اشتغال**[١] **العامل**) الخ، أي هذا باب بيان الاشتغال حقيقةً وحكما لأنه تعرض لكل، وقوله (**عن المعمول**) الخ، أي لا بالمعمول ولما كان (اشتغل) يتعدى بالباء وبـ(عن)، والمعنى مختلف كـ(رَغِبَ) ذكر الصلة المخصصة. قوله في المتن:

.......اسْـــمِ سَـــابِقٍ..... ....[٢]

الخ، المراد الجنس فيشمل المتعدد. قوله في المتن:

.... بنصـــب لفظـــه....[٣]

الخ، أي عن نصب لفظه، ويرد عليه إذا اشتغل عن الرفع مع أن ذكره في الأقسام الآتية، وقد خرج عن حد الاشتغال، ولذلك أسقط الرفع في متن التوضيح[٤] قال ولم نذكر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكره الناظم لأن حد

---

(١) الاشتغال هو أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل، عامل النصب في ضمير ذلك الاسم أو في سببيه، وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق بحيث لو فُرِّغ الفعل من الضمير لتسلط على الاسم السابق لنصبه لفظا أو محلا، نحو زيداً أكرمتُه، ومحمدا مررت به، وزيدا ضربت غلامَه، أو مررت بغلامه.

(٢) تمامه:

إنْ مُضْـمَرُ اسْـم سَـابِق فِعْـلاً شَـغَلْ عَنْـهُ بنَصْـب لَفْظِـهِ أو المَحَـلْ

(٣) بيت الألفية السابق.

(٤) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٢٩٦).

الاشتغال لا يصدق عليه. قوله في المتن:

....أَوِ المَحَـــــلّْ[1]

الخ، أي له. قوله **(لو تفرغ له هو)** الخ، تورك على المتن حيث أطلق في العامل، وقد يقال أن هذه القيد معلوم من قول المصنف اشتغال العامل عن المعمول لأنه لا يقال اشتغل عن المعمول إلا إذا كان صالحا للعمل في ذلك المعمول، والشارح تبع المرادي حيث قال: «المراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله، فيشمل الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف لأنه لا يفسر في هذا الباب إلا ما يصلح للعمل فيما قبله»[2] انتهى. قوله **(أو ملابسه)**[3] الخ، فيه تورك على المتن؛ بأن هذا خارج عن حده، ويمكن الجواب عنه بالعناية بحمل الاشتغال بالضمير على الأعم من الاشتغال به حقيقةً أو حكما كالاشتغال بملابسه. قوله **(والألف واللام في «المحل» بدل)** الخ، هذا مذهب كوفي[4] لا يراه المصنف، فكان الأولى حملَه على ما يقوله البصريون من أن التعريف اللامي قائم مقام التعريف الإضافي، أو أنه من قبيل تقدير الصلة، والأصل المحل له. قوله **(أي: نحو زيدا ضربته)** [٨٠/ ب] الخ، لا حاجة إلى زيادة أي. قوله **(أي: إضمارا حتما)**[5] الخ، كان الظاهر أن يقول:

---

(١) بيت الألفية السابق.

(٢) توضيح القاصد والمسالك (١/ ٢٥٩).

(٣) أي ملابس ضمير الاسم.

(٤) أي الألف واللام في بيت الألفية (المَحَل) بدل من الضمير في (عنه) بدل اشتمال.

(٥) كلام الأشموني على بيت:

فَالسَّـــابِقُ انصِـــبه بِفِعـــل أُضْـــمِرَا ... حَـــتمًا مُوَافِـــق لِمَـــا قَـــد أُظهِـــرَا

أي إضمارا حتما أي محتوما، أي: واجبا، انتهى. قوله **(فلا يجمع بينهما)** الخ، كان المناسب تمام التعليل، لأن كلام المصنف تضمن أمورا ثلاثة حذف العامل، وتقديره، وكون المقدر موافقا لما قد أظهر فعلل الأول فقط، وعلة الثاني أن لا يخلو المعمول من عامل، وعلةُ الثاني أن المذكور مفسر للمحذوف، ولا بد من توافق المفسر والمفسر فتدبر. قوله **(أن تقديره جاوزت زيدا: مررت به)** الخ، يرد عليه: زيدا ضربت أخاه حيث يقدر أهنت زيدا ضربت أخاه، فإذا الإهانة ليست موافقة للضرب لا معنى فقط لا لفظا ومعنى اللهم إلا أن تفسر الموافقة بالمناسبة في الجملة، ولو بطريق اللزوم، كما يرشد إليه قول الشارح في الضابط عامل مناسب للعامل الظاهر. قوله **(نعم قد يجوز رفعه)** الخ، أشار به إلى أن الحصر في قول المصنف:

والنَّصْـــبُ حَـــتْمٌ ....[1]

إضافي، أي: لا يجوز العدول عنه إلى الرفع بفعل محذوف مطاوع للمذكور كما يأتي. قوله **(ومما يختص بالابتداء أيضا)** الخ، إنما فصله الشارح عما قبله؛ لئلا يوهم أنه متفق عليه كما قبله، ولذلك قال المرادي: «وذكر بعضهم مما يختص بالابتداء أيضا إلى آخره»[2]. قوله **(لإفهامه وجود شيء لا بقدر لكونه غير مخلوق)** الخ، لأن التخصيص يقتضي أن الأشياء على قسمين: مخلوقٍ، وغيرِ مخلوقٍ،

---

(١) تمامه:

وَالنَّصْـــبُ حَـــتْمٌ إِنْ تَـــلاَ السَّـــابِقُ مَـــا ... يَخْـــتَصُّ بالفِعْـــلِ كَـــإِنْ وَحَيْـــثُمَا

(٢) توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٢٦١) بتصرف.

والأخبارُ على أحد القسمين بأن بقدر يوهم أن الآخر لا بقدر، فينتج من التخصيص والأخبار المذكورين أن من الأشياء ما ليس مخلوقا، وأنه ليس بقدر. قوله (**بشرط أن يكون في الثانية ضمير للاسم الأول**) بل يجوز عوده على الاسم الثاني، بل هو الأظهر؛ لكونه أقرب مذكور، ولعدم الإبراز مع وجوبه حينئذ كما مذهب البصريين الذي مشى عليه المصنف فيما سبق[(١)] قال:

وَأَبْرِزَنْـــــهُ مُطلَقَـــا........ ....[(٢)]

إلى آخره.

قوله (**فالأخفش** [٨١/ أ] **والسيرافي**[(٣)] **يمنعان النصب**) الخ، بناء على العطف على الصغرى. قوله أيضا (**فالأخفش والسيرافي**) الخ، خلاصة ما في شرح التوضيح[(٤)] أن الخلف لفظي، وأن منع النصب بنى كلامه على أن العطف على الصغرى، ومن جوزهما بنى كلامه على العطف على الكبرى وإن فات التناسب في أحد الوجهين وعلى هذا فلا حاجة إلى استثناء مثل ذلك، ولا إلى بيان توجيه استثنائه إذا استثنى خلافا لابن قاسم العبادي[(٥)] فيها. قوله (**وجماعة منهم الناظم**

---

(١) في باب المبتدأ والخبر.

(٢) تمام بيت الألفية:

وَأَبْرِزَنْـــــهُ مُطلَقَـــا حَيْــــثُ تَـــلاَ مَـــا لَـــيْسَ مَعْنَـــاهُ لَـــهُ مُحَصَّـــلاَ

(٣) الأخفش والسيرافي يمنعان النصب بناء على أن العطف على الصغرى لعدم الربط، والفارسي وجماعة منهم ابن مالك يجيزونه. أوضح المسالك (٢/ ١٧١)، الأشموني (٢/ ٨١).

(٤) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٣٠٤).

(٥) حاشية العبادي على شرح الأشموني اللوحة رقم [٥٧/ أ، ب].

يجيزونه) الخ، أي بناء على أن العطف على الكبرى. قوله **(وشبه الفعل مالفعل)** الخ، لعل المراد بشبه الفعل ما فيه رائحة الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل والمصدر ويكون ما ذكره لمجرد التمثيل، وليس مراده به خصوص الآتي في قوله:

وَسَوِّ فِي ذَا البَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ ....[١]

مما يعمل في المتقدم لأن المدار هنا على تحصيل التناسب بين المتعاطفين بخلاف ما يأتي لأنه اعتبر خصوص ما ذكر ضرورة، وأنه ما لا يعمل لا يصح أن يفسر عاملا، ع ش. قوله **(وأنشد الشجري[٢] على جوازه قوله)**[٣] الخ، وهو أبو السعادات ابن الشجري على ما صرح به ابن عقيل في شرحه[٤]. قوله **(في جواز تفسير ناصب الاسم)** الخ، أي لا في غير ذلك كجريان الأقسام المتقدمة، وهي وجوب الرفع أو رجحانه ووجوب النصب أو رجحانه وجواز الأمرين على السواء لأن مثل وجوب النصب لا يتأتى هنا؛ إذ شرطه أن يقع المعمول بعد أداة تختص بالفعل، لأن ذلك يوجب تقدير الفعل، وهنا يتعين تقدير الوصف حتى

---

(١) تمامه:

وَسَوِّ فِي ذَا البَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ بالفِعْلِ إنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

(٢) الأمالي الشجرية (١/ ٢٨٨-٢/ ٨٣).

(٣) أنشد بيت:

فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَّيْلٍ وَلا نِكْسٍ وَكِلْ

وشاهده نصب الاسم المشتغل عنه وهو (فارسا) بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، نصبا جائزا لخلو الكلام مما يوجب النصب أو يرجحه. والبيت يروى برفع (فارسا).

(٤) شرح ابن عقيل على الألفية (٢/ ١٤٠).

يناسب مفسره. قوله (**بخلاف أنت ضاربه**) الخ، أي بخلاف: زيدا أنت ضاربه، بدون استفهام لأنه جر، فمثال الفعل الذي قبله يجنبه بدليل قول الشارح لاحتياج الوصف إلى ما يعتمد عليه، وحينئذ ففيها أورده ق س[1] نظر. قوله (**لا ينحل بحرف مصدري**) الخ، كضرب النائب عن فعله القلبي وهو اضرب. قوله (**عمله في سببيه**) الخ، قال ق س: «ولعل المراد أنه، أي: العمل سبب العُلقة».

---

(١) حاشية العبادي على شرح الأشموني اللوحة رقم [٥٩/ أ، ب].

[٨١/ ب] تعدي الفعل ولزومه

كلام المتن[١] بعد الترجمة[٢] يدل على أن المترجَم له بيانُ المتعدي واللازمِ، وحينئذ، فالإضافة في الترجمة من قبيل إضافة الصفة إلى موصوفها أي الفعل المتعدي والفعل اللازم. قوله (**الـمُعَدَّى إلى مفعولٍ به**) لا حاجة إليه، لأن الـمُعَدَّى في العرف هو ما يتعدى إلى المفعول به، فإما أن يحمل حينئذ كلام المصنف على المعنى اللغوي، وهو المجاوزة، أو يرتكب التجريد، أي: الناصب، فصح تعلق إلى مفعول به، وما أحوج إلى التكلف كان الأولى تركه، فتدبر. قوله في المتن:

............**أَنْ تَصِــــــلْ   هَـــــا**.................

الخ، ظاهر كلام الشارح أن (**علامة**) مبتدأ، خبره محذوف تقديره: (أمران)، وقوله (**أن تصل**) مبتدؤه محذوف تقديره الأول، وأن (ها) مضافا في التقدير إلى (غير)، بل إلى محذوف مع صفته وصلتها، وأن كل ذلك ضروري صناعة، وليس كذلك، فلعله حل معنى، انتهى نحو عمل، فإنك تقول منه الخ، مَثَّل المصنفُ بمثال وجدت فيه العلامتان وهل هما متلازمتان متى وجدت أحدهما وجدت

---

(١) يقصد بيت الألفية:

عَلامَـــةُ الفِعْـــلِ المُعَـــدَّى أَنْ تَصِـــلْ   هَـــا غَـــيرِ مَصـــدَرٍ بِـــهِ نَحْـــوُ عَـــمِلْ

(٢) يقصد بالترجمة العنوان، وهو (تعدي الفعل ولزومه)

الأخرى أولا، فإن كان الأول فزيادة الشارح الثانية غير ضروري، وإن كان الثاني فهو تورك على المصنف بإسقاط ما ينبغي ذكره فلتحرر المسألة. قوله («**غير الـمُعَدَّى**» مبتدأ، و«**لازمٌ**» خبره) الخ، لم يجعل (لازم) هو المبتدأ لوجهين: الأول أنه نكرة من غير مسوغ، أن غير المعدى عُلم من المقابلة بخلاف اللازم، فإنه لم يُعلم، والخبرُ مَحَطُّ الفائدةِ، فجعل المعلومَ مبتدأً وأخبر عنه بما لم يعلم -فرحمه الله تعالى- رحمة واسعة. قوله (**إِذْ لا واسطةَ**) الخ، على كلامه هنا يصير مثل شكوته ونصحته، إما من قسم المتعدي واللام فيما إذا قيل شكوت له ونصحت له مزيدة في المفعول، وهذا قاله عنه السعد: أنه الحق، ويحتمل أن يكون من قبيل اللازم، وهو صريح كلامه الآتي عند قول المصنف، وعد لازما بحرف جر وإن حذف الخ، وما أشار إلى رده من ثبوت الواسطة هو ظاهر عبارة التسهيل(١)، ففي شكوته وشكوت له ونصحته ونصحت [٨٢/أ] له مذاهب ثلاثة. قوله (**وهو وزنان افعنلل بزيادة إحدى اللامين**) الخ، أشار بزيادة إحدى اللامين إلى جواب دعوى اتحاد جواب الملحق به، وحاصله أن الميزان واحد الملحق، وأن الاختلاف بأصالة اللامين في الأصلي كاحْرَنْجَمَ(٢)، وزيادة إحديهما في الملحق به كاقْعَنْسَسَ(٣) انتهى. قوله (**أي: والمضاهية اقْعَنْسَسَ**) أي هو ونحوه، والذي ضاهاه ما ذكر هو الميزان الذي هو افْعَنْلَلَ، فيقتضي أن المحكوم عليه باللزوم هو الميزان لا الموازن،

---

(١) تسهيل الفوائد (ص:٨٣).

(٢) احرنجم بوزن افْعَنْلَلَ، والنون زائدة، واحرنجم القوم ازدحموا، واحرنجمت الإبل: إذا رددتها فارتد بعضها على بعض واجتمعت.

(٣) اقْعَنْسَسَ البعير وغيره إذا امتنع فلم يتبع.

وليس كذلك، وجوابه يؤخذ من قول المكودي[١] في شرحه واصطلاحه في هذا أنه إذا علق الحكم على شبه شيء، فالمراد به ذلك اللفظ وشبهه، فكأنه قال: واقْعَنْسَسَ ومضاهيه، انتهى. قوله (**بمعنى أذهبته وعجبت منه**) الخ، أشار به إلى أنه لا يشترط في باب التعدية مصاحبة الفاعل للمفعول في الاتصاف بالفعل خلافا للأخفش يلزمه الجواب عن قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة:١٧]، الآية. قوله:

.... **فَالنَّصْـبُ لِلمُنْجَـرِّ**[٢]

وجوبا) الخ، ظاهر كلام الشارح أن للمخبر خبر النصب، وهو إنما يفيد مجرد الثبوت، فاحتاج إلى تقييده بكونه على سبيل الوجوب، ولو جعل للمنجر حالا من النسبة بين المبتدأ والخبر المحذوف المدلول عليه بقرينة المقام والتقدير فالنصب واجب حالة كونه تابعا للمنجر، فتدبر. قوله (**يرغب عَنْهُنَّ لدَمَامَتِهِنَّ**)[٣] الخ، هو بالدال المهملة أي لقبحهن، ومنه ما وراء الخلق الدميم إلا الخلق الذميم. قوله (**ومثل «إن» و»أن» في حذف الجار قياسا «كي»**) الخ، يبقى الكلام في كونها مثلهما في الخلاف في محلها بعد الحذف، فليحرر. قوله في المتن:

والأَصْـلُ سَـبْقُ فَاعِـلٍ ....[٤]

---

(١) شرح المكودي على الألفية (ص:٦٨).

(٢) تمام بيت الألفية:

وَعَـدِّ لاَزِمًـا بحَـرفِ جَـرِّ ... وَإنْ حُـذِفَ فالنَّصْـبُ للمُنجَـرِّ

(٣) هذا القول من الأشموني تعليقا على قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء:١٢٧]، بتقدير (عن) أي ترغبون عن أن تنكحوهن لدمامتهنَّ وفقرهنَّ.

(٤) تمام بيت الألفية:

والأَصْـلُ سَـبْقُ فَاعِـلٍ مَعْنًـى كَمَـنْ ... مِـنْ أَلْبِسَـنْ مَـنْ زَارَكُـمْ نَسْـجَ اليـمَنْ

الخ، قال أبو حيان في شرح الألفية: «هذه المسألة لا يظهر لذكرها مناسب قوي هنا»[١]، وكان ينبغي له هنا أن يتعرض لمفعولين في باب أعطى وكسا [٨٢/ ب] ابن جماعة. قوله (**ليس أصلهما المبتدأ والخبر**) الخ، أخذه الشارح من قول المتن: (فاعلٍ معنًى)؛ لأن ما أصلهما المبتدأ والخبر ليس أحدهما المبتدأ والخبر، وإن منعه الشيخ بن قاسم[٢] بلا سند؛ لأن مرادهم من الفاعل في المعنى أن يكون فاعلا معنى للفعل الطالب للمفعولين لا أن يكون موجد الحدث مطلقا حتى يدخل زيد في مثل ظننت زيدا قائما وكان هذا سند منع العلامة ابن قاسم وقد علمته. قوله (**أي إن يسبق الفاعل**) الخ، إنما حل المصدر إلى أن والفعل لينبه على أن المضاف إلى فاعله لا إلى مفعوله لاختلاله هنا. قوله في المتن:

وَيَلْـــزَمُ الأَصْـــلُ........ ....[٣]

الخ، قال العلامة بن قاسم: «في تقدير (قد) نظر»[٤] انتهى، ولعل وجه النظر أن المتبادر منها في مثل هذا المقام التقليل مع أن التزام الأصل لموجب ليس قليلا إلا أن يقال إن الصارف عن التقليل إلى التحقيق موجود وهو قوله لموجب وكونه على الأصل. قوله (**لموجب عَرَا، أي: وَجَدَ**[٥]) الخ، ومضارعه يَعْرُو، وأما

---

(١) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان، (ص:١٢٨).

(٢) مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم للألفية اللوحة رقم [٧٧/ أ].

(٣) تمام بيت الألفية:

وَيَلْـــزَمُ الأَصْـــلُ لِمُوجِـــب عَـــرَا ... وَتَـــرْكُ ذَاكَ الأَصْـــلِ حَـــتْمًا قَـــدْ يُـــرَى

(٤) مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم للألفية اللوحة رقم [٧٧/ أ].

(٥) عَرَا يَعْرُو أي سكن ووجد ونزل، يقال عَرانى الأمر يعرونى عَروًا واعترانى: غشينى وأصابنى (اللسان-عرا)، المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية (ص:٢٥٩).

عَرَا يَعْرُو فمعناه خلافا فمهم، انتهى. قوله (**لمانع وجد**) الخ، يوهم أنه إذا وُجِدَ المانع تارة يرى ترك الأصل وتارة لا يرى، وليس كذلك وجوابه أن (قد) هنا للتحقيق. قوله: ﴿**مَا رَأَى مِنِّي وَلا رَأَيْتُ مِنْهُ**﴾[1] الخ، في تقديمها ضميره ﷺ من الأدب والتعظيم ما لا يخفى على ذي فطنة كأنها أخبرت بأن أدبها مقتبس من أدبه وبأنها تابعة له فيه.

---

(١) حديث السيدة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إخبارٌ عن نفسها وعنه ﷺ: ﴿ما رأى مني ولا رأيت منه﴾ أي: العورتين. أخرجه الخمسة، التحبير إيضاح معاني التيسير (٧/ ٥٧).

باب التنازع في العمل[1]

قوله (**فيه اتفاقا**) الخ، أي من البصريين والكوفيين يعني أن الفريقين اتفقوا على إعمال واحد لا غير مع جواز إعمال الآخر، وإنما اختلفوا في الترجيح فقط، كما يأتي، ويرد على دعوى الاتفاق في إعمال واحد فقط مذهب الفراء الآتي فيما إذا اتفق العاملان في طلب المرفوع من أن العمل لكل منهما، وأنه لا إضمار، فلعل المراد أنه متفق عليه في الجملة. قوله (**فذهب الكسائي**[2] **ومن وافقه**)[3] الخ، على محذوف

---

(١) التنازع هو أن يتقدم عاملان ويتأخر معمول يطلبه كل من العاملين نحو قرأت وكتبت القصة، ويشترط في التنازع تقدم العاملين، وتأخر المعمول، وأن يكون العاملان فعلين متصرفين أو اسمين يشبهان الفعل في العمل، أو فعل واسم، ويستوفي كل عامل في التنازع عمله فيعمل أحد العاملين في الظاهر، ويعمل الآخر المهمل في ضمير ذلك الاسم الظاهر.

(٢) لمراجعة رأي الكسائي ينظر شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٢٠٠)، وشرح التسهيل (٢/ ١٧٤)، وشرح التسهيل للمرادي (١/ ٧٩)، وشرح التصريح (١/ ٣٢١)، الهمع (٢/ ١٠٩)، الأشموني (٢/ ١٠٢).

(٣) رأي الكسائي ومن وافقه كالفراء في حكم الإضمار في العامل المهمل فيجب الإضمار أي ذكر ضمير الاسم الظاهر في العامل المهمل سواء كان هو العامل الأول أم الثاني، إذا كان مطلوب العامل المهمل مرفوعا عمدة لا يجوز حذفه كالفاعل ونائبه، ولا يجوز ترك الإضمار؛ حتى لا يؤدي إلى حذف الفاعل، والفعل يجب ذكره، نحو يُحسن ويُسيء ابناك فإذا أعملنا العامل الثاني في الاسم الظاهر وجب الإضمار في العامل الأول فنقول يحسنان ويسيء ابناك، والعكس صحيح فنقول يحسن ويسيئان ابناك، وأجاز الكسائي والفراء ترك الإضمار، أي: حذف الضمير الفاعل لأن مذهبهما يجيز حذف الفاعل، وعلة إجازتهما ترك الإضمار في العامل الأول عند

أي [٨٣/ أ] واختلفوا في التخريج، فذهب الكسائي إلى آخره. قوله:

تَعَفَّـــــــقَ.. (١)

أي استتر بالأرطى اسم شجرة، (فبذت) أي غلبت. قوله (**في طلب المرفوع فالعمل لها**) الخ، أي وكان العطف بالواو كما نقله في التصريح(٢) عن المغني. قوله (**نحو ضربني وضربت زيدا هو**) الخ، لفظ (هو) فاعل لا لتوكيد لضمير مستتر في

= إعمال العامل الثاني فيه عود الضمير على كتأخر لفظا ورتبة وهذا ممتنع عند الكوفيين جائز عند البصريين.

(١) لعلقمة بن عبدة، وتمامه:

تَعَفَّـــقَ بـــالأَرْطَى لَهَـــا وَأَرَادَهَـــا ... رِجَـالٌ فَبَـذَّتْ نَـبْلُهُمْ وَكَلِيـبُ

في ديوانه (ص:٢٦)، نوادر أبي زيد (ص:٦٩)، وشرح التسهيل (٢/ ١٧٤-٤/ ١٧٨٥، ١٨٠٠)، والتذييل والتكميل (٢/١٤٨، ١٥٠، ١٥١- ٧/ ١٠٢)، أوضح المسالك (٢/ ٢٠١)، وتمهيد القواعد (١/ ١٦٦)، والأشموني (٢/ ١٠٢). تعفق: استتر، وأصله تتعفق فحذف إحدي التائين، الأرطى: شجر يدبغ به واحدتها أرطاة، بَذَّتْ: غلبت، والضمير في (لها) و (أرادها) للبقرة، والشاهد: (تعفق وأردها) حيث احتج به الكسائي علي وجوب حذف الفاعل من الفعل الأول (تعفق) لأنه أعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقال تعفق بالأرطي رجال ولو أعمل الثاني لأبرز الضمير في تعفق علي وفق الظاهر فقال (تعفقوا) لأنه ضمير جمع فعدم الإبراز دليل حذف الفاعل، وأجيب بأن يجوز أن لا يبرز الضمير المرفوع وإن لم يكن مفردا علي مذهب البصريين بل ينوي مفردا في الأحوال كلها فتقول ضربت الزيدين وقد أورد المرادي في شرح التسهيل (١/ ٥٩٨) أن ابن عصفور قال في شرح الإيضاح في باب الاستثناء: «حذف الفاعل لا يجوز عند أحد من البصريين ولا عند الكوفيين وما حكاه البصريون عن الكسائي: أنه يجيز حذف الفاعل في قولك ضربني وضربت الزيدين باطل، بل هو عنده مضمر مستتر في الفعل مفرد في الأحوال كلها». والبيت روي (تعفقُ) بضم القاف يعني البقرة أي تلوذ بالأرطي فيكون الفاعل فيه مضمرا.

(٢) شرح التصريح (١/ ٣٢١).

الفعل لأنه منع هنا من الاستتار لزوم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو لا يجيزه. قوله (**وظنني وظننت زيدا عالما إياه**) الخ، مقصود الشارح التمثيل به من جهة التنازع الواقع فيه في المنصوب وإن وقع فيه أيضا تنازع في المرفوع إلا أنه يحتمل للجري على مذهب البصريين المضمرين ومذهب الكسائي الحاذف، ولا يجري على مذهب الفراء القائل بعمل كل منهما والإضمار متأخرا إذ حق التمثيل على مذهبه أن يقال ظنني وظننت زيدا عالما هو إياه كما تقدم فتدبر. قوله (**أنه يجاء بضمير الفضلة**) الخ، الإضافة بيانية لأن مرجعه عمدة وهو الفاعل، قوله:

.... **تُنُخِّـــــــــلَ**............[1]

أي اختير، وقوله (**إِسْحَلَ**) الخ، هو شجر رقيق الأغصان. قوله أيضا (**إِسْحَلِ**) الخ، هو التنازع فيه فـ(تُنُخِّلَ) يطلبه على أنه نائب الفاعل، و(استاكت) يطلبه على أنه مفعوله، فأعمل الأول، وأتى بالضمير الفضلة مع الثاني المهمل. قوله:

---

(١) تمامه:

إِذَا هِـــيَ لَمْ تَسْـــتَكْ بِعُـــودِ أَرَاكَـــةٍ ... تُنُخِّـلَ فَاسْـتَاكَتْ بِـهِ عُـودُ إِسْـحَلِ

لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص:١٧٧)، من قصيدة طويلة له وهو من بحر الطويل، (التُّنُخِّل) أي اختير أو الاختبار، (إسحل) شجر يستاك به. يصف امرأة تستعمل سواك الأراك والإسحل حسب تنقلها، والشاهد قوله: «تُنُخِّل -استاكتْ» حيث تنازعا (عودُ إسْحِلٍ) فالفعل (تُنُخِّل) يطلبه نائبا عن الفاعل، والفعل (استاكتْ) يطلبه مفعولا، فأعمل الأول (تُنُخل) وأضمر في الثاني ضمير (عود إسحل) المجرور به، ولو أعمل الثاني لقال: (تُنُخِّل فاستاكت بعود إسحل). الكتاب (١/ ٧٨)، شرح المفصل (١/ ٧٨، ٧٩)، شرح التسهيل (٢/ ١٧٢) والتذييل والتكميل (٢/ ٢٦٨-٧/ ٨٨)، وشرح ابن الناظم (ص:١٨٧)، والأشموني (٢/ ١٠٥).

بِعُكَـــاظَ يُغْشِـــي.......... ....[1]

الخ، روي بالمعجمة والمهملة من الإغشاء أو الإعشاء، فكان الأحسن أن يقول واحذفه إلى قوله (فجيء به مؤخرا) الخ، في بعض النسخ نقلا عن خط المصنف، «**الخامس قاس المازني وجماعة المتعدي إلى ثلاثة على المتعدي إلى اثنين، وعليه مشى في التسهيل[2]، فتقول على هذا على إعمال الأول: أعلمني وأعلمته إياه إياه زيد عمرا قائما، أو أعلمني وأعلمت إياه إياه زيد عمرا قائما، وعلى اختيار إعمال الثاني: أعلمني وأعلمت زيدا عمرا قائما إياه إياه، أو أعلمت وأعلمني زيد عمرا قائما إياه إياه**»[3] انتهى. قوله **(خاتمة[4]وجه كون هذه المسألة)**[5] الخ، في

---

(١) تمامه:

بِعُكَـــاظَ يُغْشِـــي النَّـــاظِرِينَ إِذَا هُـــمُ لَمَحُـــوا شُـــعَاعُهْ

لعاتكة بنت عبد المطلب عمة الرسول ﷺ، تقصد أن أشعة سلاح قومها تُضعف أبصار الناظرين إليها لبريقها، والبيت في المغني (٧٩٧)، توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٢٧٦)، وشرح ابن عقيل (٢/ ١٦٥)، والأشموني (٢/ ١٠٦)، ويروى (يُعشِي) بالعين، وشاهده تنازع العاملان (يُغشِي) و(لمحوا) معمولا واحدا وهو (شعاعُه) فالأول يطلبه فاعلا، والثاني يطلبه مفعولا فأعمل فيه الأول، وأعمل الثاني في ضميره ثم حذف هذا الضمير ضرورة، والأصل يُغشِي الناظرين شعاعه إذا لمحوه، ومذهب جمهور النحاة أن حذف الضمير لا يجوز لغير الضرورة، ويرى فريق أن حذف الضمير هنا جائز في سعة الكلام.

(٢) تسهيل الفوائد (ص: ٨٤).

(٣) تسهيل الفوائد (ص: ٨٤).

(٤) في الأشموني (٢/ ١٠٨): (تنبيه) بدل (خاتمة)، وقد عثرت على نسخة من مخطوط الأشموني بخط مشرقي محفوظة بجامعة ملبورن كتب فيه: (خاتمة).

(٥) يقصد مسألة: أظنُّ -ويظنني أخا- محمدا وعليا أخوين، فمذهب البصريين أن هذا المثال يخرج من باب التنازع؛ لأن كلا من العاملين (أظن) و (يظنني) قد عمل في اسم ظاهر وهما (محمدا

بعض النسخ بدل هذه الخاتمة ما نصه خاتمة وجه كون المسألة من هذا الباب [٨٣/ب] هو أن العاملين تنازعا الزيدين أحدهما يطلبه فاعلا، والآخر يطلبه مفعولا، وهذا ظاهر، وأما تنازعهما (الأخوين) فقال في أوضح المسالك: «الذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في (الأخوين)؛ لأن (يظنني) لا يطلبه لكونه مثنى، والمفعول الأول مفرد»(١) انتهى، والذي يظهر لي صحتها لكن باعتبار كونه مفعولا ثانيا مع قطع النظر عن كونه مثنى أو مفردا؛ إذ كل من العاملين يطلبه مفعولا ثانيا مطابقا لمفعوله الأول إفرادا أو تثنية، فإذا طابقت به أول مفعولي أحد العاملين انقطع طلب العامل الآخر، ألا ترى أن العاملين إذا كان أحدهما يطلب الاسم مرفوعا والآخر يطلبه منصوبا فتنازعهما فيه صحيح لكن مع قطع النظر عن الإعراب، فإذا رفعته بطل طلب الناصب له وإذا نصبته بطل طلب الرافع له،

= وعليا) مفعول أول لأظن، وعليا معطوف عليه، و(أخوين) مفعول ثان له. وياء المتكلم في (يظناني) مفعول أول له و لا يصح أن نضمر له مفعوله الثاني فلا يجوز أن نقول: أظن ويظناني إياه محمدا وعليا أخوين فيكون إياه مطابقا للمفعول الأول لـ(يظناني) وهو ياء المتكلم ولكنه يختلف عنه في أن الياء مفرد وأخوين مثنى ولا بد من مطابقة المفسَّر للمفسِّر، ولو قدمنا فقلنا: أظن ويظناني إياهما محمدا وعليا أخوين فيكون إياهما مطابقا لمرجعه أي مفسره ولكنه يختلف عنه في أن الياء في الأصل مبتدأ مفرد و(إياهما) مثنى ولابد من مطابقة الخبر للمبتدأ. أما الكوفيون فقد اعتبروه من باب التنازع واختاروا الإضمار مراعيا جانب المخبر عنه فيقال: أظن ويظناني إياه محمدا وعليا أخوين، كما أجاز الكوفيون الحذف فنقول: أظن ويظناني محمدا وعليا أخوين. شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٤٨) شرح ابن عقيل (٢/ ١٦٧)، شرح ابن الناظم (١٨٩)، تمهيد القواعد (٤/ ١٨٠٢)، ضياء السالك (٢/ ١١٦)، النحو الوافي (٢/ ١٩٥)، توضيح النحو (٢/ ٢٤٤).

(١) أوضح المسالك (٢/ ٢٠٥)، وتمهيد القواعد (٤/ ١٨٠٢)، وشرح التصريح (١/ ٣٢٣).

والله تعالى أعلم، وفي بعض النسخ أيضا ما نصه: «خاتمة لا يجوز التنازع في المفعول له والتمييز، وكذا الحال خلافا لابن معط، وكذا نحو ما قام وقعد إلا زيد، وما ورد مما ظاهره جواز ذلك مؤول يجري فيما عدا ذلك من المعمولات»[1] انتهى.

---

(١) الأشموني (٢/١٠٨، ١٠٩)، بتصرف يسير.

باب المفعول المطلق

قوله (**أعم مطلقا من المفعول**)[١] الخ، لو جعل النسبة بينهما العموم الوجهي لاستغنى عن التأويل الآتي المتكلف فيه، وعليه المرادي، وعبارته: «بل بينهما عموم من وجه [وخصوص من وجه]، فقد يكون المفعول غير مصدر، بل جاريا مجراه كاسم المصدر والآلة، [وغير ذلك مما سنذكره]، وقد يكون المصدرُ غيرَ مفعول مطلقا نحو: يُعجبُني ذهابُكَ»[٢] انتهى، واستظهر شيخنا[٣] طريقة الشارح من جهة المحل للمصدر بالأصالة. قوله (**وخالف**[٤] **بعضهم فجعل الوصف**)

---

(١) في الأشموني (٢/ ١٠٩): (بما هو أعم منه مطلقا).إذ المصدر أعم مطلقا من المفعول المطلق؛ لأن المصدر يكون مفعولا مطلقا، وفاعلا ومفعولا به، وغير ذلك، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرا.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٢٨٢).

(٣) مخطوط حاشية العبادي على الأشموني اللوحة [٦٧/ أ]، قال: «ومن أين يستفاد من كلامه أن المفعول المطلق أيّ شيء، قلت: من قوله المصدر الخ، بمعونة السياق لأن هذا القول بعد هذه الترجمة يشهد بأن المفعول المطلق هو المصدر المنصوب بمثله أو فعله أو وصف فليتأمل، فإن قلت: النصب مفهوم من ذكر المفعول لظهور عن الفاعل، قلت: قلت علم من باب نائب الفاعل أن المفعولية المقتضية للنصب لا ينافيها الرفع بالنيابة عن الفاعل».

(٤) معلوم أن المذهب البصري يرى أن المصدر هو أصل للمشتقات وخالف بعض أصحاب المذهب البصري فجعل الوصف مشتقا من الفعل فهو فرع الفرع.

والخلاف بين البصريين والكوفيين في أصلية وفرعية المصدر والفعل، فالبصريون يرون أن المصدر أصل، والفعل والوصف مشتقان منه، ورجح هذا المذهب لأن المصدر يدل على شيء

الخ، أي بعض البصريين على ما في شرح التصريف للسعد التفتازاني[١]. قوله **(الأول كليته)**[٢] الخ، أي: دال كليته، أي: لفظ دال على أن الحكم ثبت لجميع الأفراد، وذلك الدال هو لفظ كل، ومثله يقال في بعضيته ولو كل وبعض كما في التوضيح لكان أظهر فتدبر. قوله في المتن:

= واحد وهو الحدث فهو بسيط والفعل يدل على شيئين الحدث والزمن فهو مركب، والبسيط أصل للمركب أو أن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة. والكوفيون يرون أن الفعل أصل، والمصدر مشتق منه، ويرى فريق من البصريين أن المصدر أصل، والفعل مشتق منه، والوصف مشتق من الفعل، وذهب ابن طلحة إلى أن كلا من المصدر والفعل أصل بنفسه وليس أحدهما مشتق من الآخر. أسرار العربية (١٦١)، الإنصاف (١/ ٢٣٥) المسألة رقم (٢٨)، التذييل والتكميل (٧/ ١٣٤)، علل النحو للوراق (٣٥٩)، وشرح التصريح (١/ ٣٢٥)، ومخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم اللوحة رقم [٧٣٥٩/ ب-٧٣٦٠/ أ].

(١) لم أعثر في شرح التصريف العزي على هذا الرأي، وهذ نص التفتازاني: «والأصل ما يبنى عليه الشيء والمراد ههنا المصدر..... واختار الأصل الأصل الواحد على المصدر ليصح على المذهبين فإن الكوفيين يجعلون المصدر مشتقا من الفعل، فالأصل الواحد عندهم هو الفعل، والعمدة في استدلالهم أن المصدر يُعلُّ بإعلال الفعل فهو فرع الفعل يدور معه في الإعلال وجودا في يعد عدة، وعدما في وَجِلَ يَوْجَلُ وَجَلاً، ومداريته تدل على أصالته، والجواب بأنه لا يلزم من فرعيته في الإعلال فرعيته في الاشتقاق كما أن نحو أعد ونعد وتعد فرع يُعد في الإعلال مع أنه ليس بمشتق منه، وتأخير الفعل في الاشتقاق عن نفس المصدر لا ينافي كون إعلال المصدر متأخرا عن إعلال الفعل فتأمل». شرح التصريف العزي للتفتازتني (ص:٢٧). تحقيق عبد العال سالم مكرم.

(٢) يقصد أن ما ينوب عن المفعول المطلق ثلاثة عشر شيئا الأول منها كليته، أي: لفظ كل أو مضافا إلى مصدر.

كَجِـــدَّ كُـــلَّ الجِـــدِّ......... ....[1]

الخ، أي جد اجتهادا عظيما أو شاملا [٨٤/ أ] لسائر أفراد الاجتهاد، وعلى الأول يكون الاستغراق مجازيا، وعلى الثاني يكون الاستغراق حقيقيا. قوله: **ومنه: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ ٱلْمَيْلِ﴾**[2] [النساء:١٢٩]، الخ، فيه أنه سواء أكان التقدير لا تميلوا ميلا عظيما، أو لا تميلوا ميلا مستغرقا لسائر أفراد الميل لا ينافي تجويز الميل الغير المتصف بالعظم، أو بعض الميل، إلا أن يقال الآية خُرجت على سبب، فلا مفهوم لها انتهى. قوله (**نحو عبد الله أظنه جالس**)[3] الخ، كذا في كثير من النسخ وفي بعضها (**جالسا**) بالنصب، وهو الصواب؛ لأن رفعه يقتضي إلغاء العامل لتوسطه، ومن شرط ناصب المفعول المطلق أن لا يكون ملغى كما في شرح التوضيح[4] وأقره ابن قاسم[5] في الحاشية كما سبق. قوله (**وفي شرح التسهيل**[6] **إن اسم المصدر**) الخ، أي العلم كما في شرح المرادي[7] وهو كذلك في نسخه. قوله

---

(١) تمام بيت الألفية:

وَقَـــد يَنُـــوبُ عَنـــهُ مَـــا عَلَيـــهِ دَلّ   كجِـــدَّ كُـــلَّ الجِـــدِّ وافْـــرَح الجَـــذَلْ

(٢) في المخطوط: (ولا تميلوا).

(٣) يقصد أن مما ينوب عن المفعول المطلق ضمير المصدر العائد على مثل المصدر المحذوف نحو عبد الله أظنه جالسا، ونحو أحب تلوة القرآن حبا لا أحبه شيئا آخر.

(٤) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٣٢٥).

(٥) مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم، اللوحة رقم [٨١/ أ].

(٦) تتمة كلام الأشموني (٢/ ١١٤): (وفي شرح التسهيل أن اسم المصدر لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا)، وانظر أيضا شرح التسهيل (٢/ ١٧٨).

(٧) في توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٢٨٤): (اسم مصدر غير علم، نحو اغتسلت غسلا).

(**فالمشهورُ الجوازُ نظرًا إلى أنواعه**) الخ، مفاد هذه العبارة: أن الخلاف في جواز تثنيته وجمعه قياسا للأنواع على الأفراد، ومنهم من منع ذلك من أصله، والذي في كلام غيره أنه قد ورد عن العرب تثنيته وجمعه، ثم اختلفوا في قياس ما لم يسمع على ما سمع، فمنهم من أجاز القياس ومنهم من منعه، فتدبر. قوله (**والأصل اندل يا زريق المال**)[١] الخ، غرض الشارح بيان المحذوف فقط، وإلا لقال: اندل ندلا يا زريق المال ندل الثعالب فتدبر. قوله (**وتقول: قياما لا قعودا**) الخ، لو قال بدل تقول، وكقولك ليكون عطفا على قوله كقوله لكان أظهر لكن اكتفى بالمعنى أو دعا الخ، هو بالنصب عطفا على قوله (أمرا) وليس من حيز الاختصاص كما نبه عليه بتغيير الأسلوب ويعلم ذلك أيضا بالوقوف على متن التوضيح وشرحه[٢].

---

(١) يقصد بيت:

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمورِهِمْ ... فنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ

للأحوص الأنصاري في ديوانه (٢١٥)، وملحقات ديوان جرير (ص:١٠١٢)، والكتاب (١/ ١١٦)، والأصول (١/ ١٦٧)، والخصائص (١، ١٢٠)، وشرح ابن عقيل (٢/ ١٧٩)، وتمهيد القواعد (٣/ ١٥٠٦ – ٦/ ٢٨٦٣)، ندلا: خطفا، زُرَيْق: بالتصغير اسم زعيم اللصوص أو علم على قبيلة من الأنصار، وشاهده قوله: (فندلا)؛ إذ هو مصدر واقع بدلا من اللفظ بفعله، الذي هو أمر، والتقدير: اندل ندلا، أي اخطف خطفا.

(٢) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٣٣١).

المفعول له

قوله (و دِنْ طاعةً) الخ، مصدر طاعة إذا انقاد إليه على ما في الصحاح. قوله (وأجاز يونس[١] أما العبيدَ) الخ، كان مقتضى الظاهر أن يقول: وأجاز يونس كونه غير مصدر مستدلا بقولهم: أما العبيدَ الخ، لأن هذا المثال من عنديات يونس، ورَدَّ استدلالَه الدمامينيُّ[٢] [٨٤/ ب] بجواز أن يكون مفعولا به، وحيث تطرق الاحتمال سقط الاستدلال، تدبر، ورده سيبويه[٣] بأن هذا النصب لغة خبيثة رديئة، يعني: فلا يجوز التخريج عليها، فتدبر كلام الشارح، فإن قوله (وأنكره سيبويه) يوهم أن سيبويه أنكر سماعه بالمرة[٤]. قوله (لأن الشيء لا يعلل بنفسه) الخ، هو علة المحذوف، وأصل العبارة: فلا يجوز أحسنت إليك إحسانا لانتفاء العلية؛ لأنه لا يعلل الشيء بنفسه الخ، قوله (جئتك أمس طمعا غدا) الخ، في نسخة بدله، فلا يجوز: ناهبت السفر غدا. قوله:

---

(١) الكتاب (١/ ٣٨٩)، وتكملة المثال: أما العبيدَ فذو عبيدٍ، وقد أجاز يونس بن حبيب وقوع المفعول له غير مصدر مستدلا بما ورد من كلام العرب: (أما العبيدَ فذو عبيدٍ) بنصب العبيد مع أنه غير مصدر.

(٢) مخطوط تعليق الفرائد اللوحة رقم (٢١٧).

(٣) الكتاب (١/ ١٨٩).

(٤) يقصد أن سيبويه أنكر القياس على رواية يونس (أما العبيدَ فذو عبيد) بنصب العبيد، ولم ينكر سماعها.

........وَقَــدْ نَضَّــتْ لِنَــوْمٍ ....(١)

الخ، قال في الصحاح: نَضَّ الثوبُ خلقه انتهى. قوله:

مَــنْ أَمَّكُــمْ لِرَغبَــةٍ.......... ....(٢)

الخ، تمامه:

.... وَمَــنْ تَكُونُــوا نَاصِرِيــهِ يَنْتَصِــرْ

---

(١) تمامه:

فَجِئْــتُ وقــد نَضَّــتْ لِنَــوْم ثِيَابَهَــا لَــدَى السِّــتْرِ إِلَّا لِبْسَــةَ الــمُتَفَضِّلِ

لامرئ القيس في ديوانه (٩٨)، وشرح المعلقات العشر (٢٨) وفيه نَضَتْ) بالتخفيف، والتذييل والتكميل (٧/ ٢٣٨-٩/ ١٩٠)، والأشموني (٢/ ١٢٤)، نَضَتْ: خلعت، المتفضِّل: الذي في ثوب واحد، وشاهده (لنوم) حيث جر المفعول لأجله باللام لاختلاف وقت النضو عن وقت النوم.

(٢) تمامه:

مَــنْ أَمَّكُــمْ لِرَغْبَــةٍ فــيكم جُــبِرْ وَمَــنْ تَكُونُــوا نَاصِرِيــهِ يَنْتَصِــرْ

والبيت في أوضح المسالك (٢/ ٢٢٩)، والأشموني (٢/ ١٢٤)، والمقاصد النحوية الشاهد (٤٥١)، وأَمَّكُم: قصدكم، وشاهده وقوع (لرغبة) مفعولا لأجله، مجرورا بحرف التعليل (اللام) مع كونه مجردا من (أل) ومن الإضافة؛ وحكم جره وهو على هذه الحال قليل والكثير فيه النصب.

باب المفعول فيه[١]

قوله (وهو المُسَمَّى[ظرفا][٢]) الخ، أي عند البصريين دون الكوفيين، وسماه الفراء محلا[٣]، والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات[٤]، قال الأزهري: «ولا مشاحة في الاصطلاح»[٥]. قوله (ملفوظ به) الخ، قيد بقوله ملفوظ به مع أنه لا يصل إليه بواسطة حرف أصلا لا ملفوظ به ولا مقدر لتحسن المقابلة في قوله بخلافه أي بخلاف المفعول معه، فإنه يصل إليه بواسطة حرف ملفوظ به ولو أسقط القيد لأوهمت المقابلة أن العامل يصل إلى المفعول معه بواسطة حرف سواء أكان ملفوظا به أو مقدرا، ولم يقل أحد أنه يصل إليه بواسطة حرف مقدر، فإن

---

(١) المفعول فيه مصطلح بصري، والكوفيون لا يقرون مفعولا سوى المفعول به فقط، وقد استعمل مصطلح المفعول فيه الزجاجي، والسيرافي، والفارسي، والرماني، وابن جني، والصيمري. الجمل للزجاجي (٣١٦)، وشرح الكتاب للسيرافي (١/ ٢٥٧، ٢٨٨-٢/ ٦٥، ٨٠)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٢١١)، والتعليقة على كتاب سيبويه (١/ ١١٩)، ومعاني الحروف للرماني (ص:٤٠)، واللمع (ص:١١٠)، والتبصرة والتذكرة (٢٥٥، ٤٤٨).

(٢) سميت ظرفا لأن الأشياء تحل فيها فشبهت بظروف الأواني التي تحل فيها الأشياء. شرح عيون الإعراب للمجاشعي (ص:١٥٣).

(٣) سميت الظروف محلا أو حالا لحلول الأشياء فيها.

(٤) الكسائي وأصحابه من الكوفيين يسمون الظروف أوصافا، أو صفاتا؛ لأنها تكون أوصافا للنكرات، اللمع (ص:١١٠)، وشرح عيون الإعراب للمجاشعي (ص:١٥٢: ١٥٥).

(٥) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٣٣٧).

قلت كلامه قبل المقابلة يوهم أن العامل يصل إلى المفعول فيه بواسطة حرف مقدر مع أنه ليس كذلك، قلت: سلمنا الإيهام لكنه اعتمد على دفعه بكلامه الآتي. قوله (**ضمن معنى**) الخ، أي ضمن بالفعل ق س، والمراد ضمن بالفعل في ذلك التركيب الذي حكم عليه فيه بأنه ظرف، فلا اعتراض على المحشي بأنه يصدق على اليوم من قولنا معنى يوم أنه ضمن معنى في بالفعل في وقت من الأوقات وتركيب من التراكيب كسرتُ يوما؛ لأنه يكفي في القضية الفعلية اتصاف [٨٥/ أ] الموضوع بالمحمول في وقت من الأوقات بخلاف الدائمة، فإنه لا بد فيها من الاتصاف بالفعل عند الشيخ في جميع الأوقات فتدبر. قوله (**من نحو: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾** [النور:٣٧]، الخ، المراد نحوه مما لم يضمن معنى في باب ضمن معنى غير في كـ(مِنْ) في قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾[الأعراف:١٥٥]، أي مِنْ قومِه، أو مما لم يُضَمَّن معنى حرف أصلا كما مثل به. قوله (**وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد «باطراد»**) الخ، بل لايصح الاحتراز عنه على مذهب الشلوبين[1] لأنه داخل في الظرف حقيقة غايته أنه من المبهم تنزيلا. قوله (**خلافا للشارح**) الخ، أي في قوله أنه محتاج إليه على الأول أيضا فراجعه. قوله في المتن:

.... **مُظْهَـــــرَا** كَـــــــانَ...............[2]

---

(١) لم أعثر عليه في شرح المقدمة الجزولية الكبير، أوالتوطئة، أوحواشي الشلوبين على إيضاح المنهج لابن ملكون، ولعله روي عنه، أو قاله في أحد مؤلفاته المفقودة.

(٢) تمام بيت الألفية:

فَانْصِـــبْهُ بِـــالوَاقِعِ فِيـــهِ مُظْهَـــرَا كَـــــانَ وَإلاَّ فَـــــانْوِهِ مُقَـــدَّرَا

الخ، يجوز أن يكون كان للحال والغرض التعميم على حد: لأضربنه ذهب أو مكث، أي: سواء كان ذاهبا أو ماكثا، وهذا مشى عليه الشاطبي[1]، ويجوز أن تكون (إن) الشرطية محذوفة بقرينة المقابلة، أي: إن كان مظهرا، وقوله **(فانصبه)** دليل الجواب، ويجوز أن تكون(كان) زائدة في حشو الكلام و(مظهرا) حال، وهذا قريب في المعنى مما سلكه الشاطبي. قوله **(وكل اسم وقت)** الخ، تقدير الاسم أخذه من دلالة الاقضاء؛ لأنه لا يصح أن يراد من وقت لفظه، وهو الواو والقاف والتاء، لأنه أمر واحد لا تعدد فيه يصلح معه لفظة (كل) ولا معناه؛ لأن النصب من عوارض الألفاظ، فعلم أن المراد الاسم الدال على زمان. قوله **(ما دل على زمن غير مقدر)** الخ، أي وضعا كما في الرضي لكن جعل وقتا طويلا من المختص يخالف هذا، فليس الشارح ماشيا على طريقة الرضي. قوله **(واعتكفت يوم الجمعة)** تمثيله به للمعرف بالعلمية يقتضي أن العلم مجموع يوم الجمعة لا الجمعة وحده، والذي في كلام غيره هو الثاني، ثم اختلفوا في الإضافة في مثله هل هي من إضافة الأعم إلى الأخص، أو من إضافة المسمى إلى الاسم، لكنهم حكوا خلافا في أسماء العلوم كعلم النحو هل العلم المجموع أو المضاف إليه فقط، فهل جرى في مثل هذا، فيكون الشارح ماشيا [٨٥/ ب] على أحد القولين فيه. قوله **(«إلا» في حالتين الأولى أن يكون)** الخ، غرضه من ذلك حل المعنى لا تقدير الإعراب، وإلا ففي آخر كلامه أوله، إذ أول كلامه يقتضي إعراب (مبهما) حالا، وآخره يقتضي جعله خبرا لـ(كان) محذوفة، لكن كلا الوجهين جائز هنا لكن على

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (٣/ ٢٩٥).

تقدير الحالية لابد من التأويل في المعطوف بجعله بمعنى المصوغ، أي: إلا أن يكون مبهما أو مصوغا، وعلى جعله خبرا لا يحتاج إلى تأويل. قوله في المتن:

نَحْـــوُ الجِهَـــاتِ.......... ....[1]

الخ، أي نحو أسماء الجهات. قوله **(من مادة رَمَى)** الخ، قَدَّرَ مادةَ دون مصدرٍ، كما قدره المُعرِب[2] ليجري على كل من القولين فيما عدا الفعل، هل هي مشتقة من الفعل، أو من المصدر أيضا وتقدما في الشرح؟، فتدبر. قوله في المتن:

........................**أَنْ يَقَـعْ** **ظَرْفًـا لِمَـا في أَصْـلِهِ**.........[3]

الخ، يؤخذ من حل الشارح[4] والمرادي[5] أن قول المصنف (ظرفا) زائدا لا طائل تحته، وأنه كان يكفي أن يذكر اشتراط الاجتماع مع العامل في أصل المادة لأن المشار إليه بـ(ذا) هو الظرف المصوغ من مادة الفعل، فكأنه قال: وشرط كون الظرف المصوغ مقيسا أن يقع ظرفا الخ، ويمكن التغاضي عنه بعد الوقوع بأمرين: الأول ويؤخذ من كلام الشارح أن المشار إليه المصوغ لا يقيد كونه ظرفا، الثاني أنه قد حصل التغاير بتقييد (ظرفا) بقوله لما في أصله معه اجتمع. قوله **(لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام)** الخ، عبارة السمرقندي في شرح رسالة

---

(١) تمام بيت الألفية:

نَحْـــوُ الجِهَـــاتِ وَالمَقَـــادِيرِ وَمَـــا **صِـيغَ مِـنَ الفِعـلِ كَمرمَـى مِـنْ رَمَـى**

(٢) إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهري (ص:٧١).

(٣) تمام بيت الألفية:

وشَرْطُ كَـــوْنِ ذَا مَقِيسًـــا أَنْ يَقَـــعْ **ظَرْفًـــا لِمَـــا فِي أَصْـــلِهِ مَعَـــهُ اجْتَمَـــعْ**

(٤) شرح الأشموني (٢/ ١٣٠).

(٥) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي (١/ ٢٩٤).

الوضع: «تمام معنى الفعل هو الحدث ونسبته في زمان معين إلى موضوع»[١] انتهى، وعبارة الهروي[٢] في شرحها: «مفهوم الفعل كابتدأ مثلا يشتمل على معنيين بالمفهومية وهو معنى المصدر أعني الابتداء المطلق والزمان وعلى نسبة جزئية مخصوصة من حيث إنها حالة بين طرفيها، وآلة التعريف حالها إلى آخر ما ذكره، ومن ذلك تعلم أن دلالة الفعل على الزمان تضمينية لا التزامية، كما توهمه عبارة الشارح بل تقتضيه، فلعل مراده من الالتزام أن الحدث يستلزم زمانا يقع فيه لا أنه مدلول للفعل [٨٦/ أ] التزاما وإلا لخالف كلام القوم»[٣] قوله (**وما يرى من أسماء الزمان أو المكان**) الخ، أخذ هذا التعميم من الإطلاق. قوله (**فهما في ذلك غير ظرفين**) الخ، علم من هذا ومن قول الشارح وغير ظرف أنه في مثل هذه الحالة غير ظرف، لا أنه ظرف غير متصرف، فقول الشيخ ابن قاسم: «المراد أنه إذا نصب على الظرفية نصب على أنه ظرف غير متصرف»[٤] الخ، ليس زائدا على مفادهما، تدبر. قوله في المتن:

.... **أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الكَلِمْ**[٥]

الخ، ظاهر كلام المصنف أن من الظروف ما لزم شبه الظرفية وليس كذلك، وظاهر كلام الشارح أن ما خرج عن الظرفية إلى شبهها من الملازم للظرفية حيث

---

(١) مخطوط حاشية الهروي على شرح رسالة الوضع العضدية للسمرقندي اللوحة [٧/ أ، ٨/ أ].

(٢) هو علي بن سلطان محمد الهروي (الملا على القاري) فقيه حنفي وله مصنفات كثيرة ولد في هراة وتوفي بمكة ت ١٠١٤هـ. الأعلام (٥/ ١٢).

(٣) مخطوط حاشية الهروي على شرح رسالة الوضع العضدية للسمرقندي اللوحة [٧/ أ، ٨/ أ].

(٤) مخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم، اللوحة رقم [٧٣٧١/ أ].

(٥) قال ابن مالك:

وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الذِي لَزِمْ ... ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الكَلِمْ

جعله مقسما وهو يجب أخذه في جميع الأقسام والجواب عما اقتضاه المتن أن المراد بلزوم أحدهما أن لا يخرج عنهما لا أنه يلزم الأحد الدائر الصادق بلزوم الشبه أو أن في عبارته حذفا والتقدير ما لزم طرفية وشبهها ففيه حذف المعطوف بأو، وحذف عاطف شبهها، والأول سلكه الشيخ قاسم[١]، والثاني سلكه ابن جماعة، والجواب عن الشارح مع ما فيه من التكلف حمل الظرفية في المقسم على الأعم من الحقيقة وهي التي لا يخرج عنها أصلا وغير الحقيقة، وهي الشبه كحالة الجر بـ(من)، ويكون في كلامه استخدام (حيثُ) استعمل الظرفية أول في المعنى الأعم، وأعاد الضمير عليها في قوله ما لا يخرج عنها أصلا، وفي قوله ما يخرج عنها إلى كلها بالمعنى الأخص، وهو الظرفية الحقيقية. قوله في المتن:

........عَــنْ مَكَـــانٍ مَصْـــدَرُ ....[٢]

الخ، أي مصدر حقيقة أو معنى لكونه قائما مقامه كما صنع الشارح في المفعول المطلق حيث جعل ما ناب عن المصدر في النصب على المفعولية المطلقة داخلا في المصدر وعلى هذا فما سيذكره في التنبيه ليس مما فات المصنف، بل بيان لما شمله عمومه. قوله (**فينتصبُ انتصابَه**) الخ، قيد بقوله انتصابه إشارة إلى أنه لا يكفي مجرد النصب بل نصب الظرف وهو كونه [٨٦/ ب] مع تضمن معنى (في) فتدبر.

---

(١) مخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم، اللوحة رقم [٧٣٧١/ أ، ب].

(٢) تمام بيت الألفية:

وَقَــدْ يَنُــوبُ عَــن مَكَــانٍ مَصــدَرُ ... وَذَاكَ فِى ظَـــرفِ الزَّمَـــانِ يَكثُـــرُ

المفعول معه

قوله (**يُنْصَبُ الاسمُ الفضلةُ تَالِي الوَاوِ**) الخ، قدر الشارح الموصوف معرفة مع أن تالي الواو اسم فاعل مضاف إلى معموله، وإضافته لاتفيد تعريفا ولا تخصيصا، ولا يصح وصف المعرفة بالنكرة، إلا أنه يقال: (**تالٍ**) هنا بمعنى الثبوت، أو مستعمل في المعنى المحتمل للازمته الثلاثة، وليس عاملا، فإضافته حينئذ تفيد التعريف؛ لأن عدم الإفادة مقيد بإضافته إلى معموله، وهو لا يعمل إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال كما قدروه في قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة:٤]، (قوله (**أو اسم يشبهه**) الخ، المراد من شبهه له عمله، كما يؤخذ من كلام ابن عقيل في شرح التسهيل[1] الذي نقله المحشي عنه، ومنه تعلم الفرق بين (قَدْنِي) و(هَذَا)، فإن (هذا) وإن كان فيه معنى أُنَبِّهُ، أو أُشِيرُ لكنه لا يعمل عمل الفعل، بخلاف (قَدْنِي) فإنه لا يعمل ذلك كما في نحو: سِيرِي[2] الخ، كان الأظهر عدم زيادة كما يكون، ويكون الظرف، وهو قوله في نحو: قيدَ اليد، نُصِبَ بناء على طريقة المصنف من إعطائه الحكم بالمثال، ويكون مشارا به إلى بقية القيود التي أسقطها المصنف من التعريف التي تورك الشارح عليه بزيادتها، وهي كونه اسما

---

(١) المساعد (١/ ٥٣٩، ٥٤٠).

(٢) يقصد: سِيرِي والطريقَ مُسْرِعَةً.

فضلة، وكون الواو بمعنى (مع)، وكونها تالية جملة ذات فعل واسم يشبهه، وإن كان هذا الأخير مفهوما أيضا من قول المصنف الآتي بما من الفعل وشبهه سبق. قوله (لوجب اتصال الضمير به) الخ، أي لصح وليس المراد لوجب أن لا يليها إلا الضمير إذ لا يمتنع اتصال الأحرف العاملة بالاسم الظاهر. قوله (المسرهد) أي السمين. قوله في المتن:

وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبْ .... (١)

الخ، أشار بهذا البيت إلى أن الذي ينصب لا يختص بكونه ظاهرا، بل يجوز أن يكون مقدرا لكن بشرط أن يكون بعد (ما) أو (كيف) الاستفهاميتين، ويجوز أن يكون كالاستثناء من المفهوم لأنه أفهم بقوله:

بِمَا مِنَ الفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ .... (٢)

أن ما لم [٨٧/ أ] يسبق بذلك لا ينصب على المفعول معه، وبيّن هنا أنه يخرج من ذلك ما بعد ما أو كيف فإنه ينصب وإن لم يتقدم ذلك عليه صريحا ويضاف إلى ذلك المخرج ما سيذكره الشارح من مثل:

أَزْمَانَ قَوْمِي وَالجَمَاعَةَ....... .... (٣)

---

(١) صدر من الألفية، وعجزه:

.... بِفِعلِ كَونٍ مُضمَرٍ بَعضُ العَرَبْ

(٢) صدر من الألفية، وعجزه:

.... ذَا النَّصبُ لاَ بالوَاوِ فِي القَولِ الأحَقّْ

(٣) تمامه:

أَزْمَانَ قَومِي وَالجَمَاعَةَ كَالَّذي لَزِمَ الرحالَةَ أَنْ تَمِيلَ مُمِيلا

فتدبر. قوله:

إِذَا أَعْجَبَتْـــكَ الـــدَّهْرَ...... .... [1]

الخ، أي أوقعتك في التعجب منها واستغرابها. قوله (**تَعَسُّفًا في الأوَّلِ**)[2] الخ، لأنه يقتضي أمره بترك الليالي. قوله (**وتَوْهِينًا للمَعْنَى [في الثاني]**[3]) الخ؛ لأنه

= للراعي النميري في ديوانه (ص:٢٣٤)، أزمان بمعنى أيام، وشاهده نصب (والجماعةَ) على المفعول معه، وعامله فعل مضمر تقديره (أزمانَ كان قومي والجماعةَ)، كما نصب (أزمانَ) على الظرفيه وعامله في البيت السابق له وهو

مــن نعمــة الــرحمن لا مــن حيلتــي ... إنّي أعـــدّ لـــه عـــلىّ فضـــولا

والبيت في الكتاب (١/ ٣٠٥، ٣٠٦)، والأشموني (٢/ ١٣٨).

(١) تمامه:

إذا أعْجَبَتْـكَ الـدَّهْرَ حَـالٌ مِـن امْـرئٍ ... فَدَعْـــهُ وَوَاكِـــلْ أَمْـــرَهُ واللَّيَالِيَـــا

والبيت لا يعلم قائله، وهو في معاني القرآن للفراء (٢/ ٥٧)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٦٠)، شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٩٥)، والتذييل والتكميل (٨/ ١٣١)، وتمهيد القواعد (٤/ ٢٠٧٩)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، الشاهد رقم (٤٦٢)، واكِلْ: فعل أمر من وَاكلتُ فلانا مواكلة إذا اتكلت عليه واتكل هو عليك، والأشموني (٢/ ١٣٩)، وشاهده ترجيح نصب (والليالَيَا) على أنه مفعول معه، ولو عطف (اللياليا) على (أمره) لوجب تأويله باتركْ أمرَه لليالي واترك الليالي لأمره، لأن الأمر بالمواكلة لليالي ضعيف فالليالي لاتؤمر بذلك، ولذلك وجب التأويل، ومالا يحتاج إلى تأويل وهو المفعول معه أولى مما يحتاج وهو العطف، وهذا هو وجه التعسف الذي أشار إليه الأشموني.

(٢) يقصد بالأول البيت السابق.

(٣) زيادة من الأشموني (٢/ ١٣٩) ليتضح بها الكلام، ويقصد بالتوهين في البيت الثاني وهو:

فــكُونُوا أنــــتُمُ وبَنِــــي أَبِــيكُم ... مَكَـــانَ الكُلْيَتَـــيْنِ مِـــنَ الطِّحَـــالِ

والمعنى أن الشاعر يأمر المخاطبين بأن يكون مع إخوانهم متقاربين كتقارب الكليتين بالطحال، والشاهد ترجيح نصب (بني أبيكم) على أنه مفعول معه، لأنه يجوز فيه الرفع عطفا على الضمير المتصل في (كونوا)، وقد فصل بالضمير المنفصل (أنتم) لكنه يضعف من ناحية المعنى؛ لأنه =

يقتضي أمر بني الأبِ بأن يكونوا مع المخاطبين مكان الكليتين من الطِّحال. قوله في المتن:

والنَّصْـــــبُ إِنْ لَمْ يَجُـــزِ ....[(١)]

الخ، ظاهر كلام المصنف أنه إذا امتنع سواء كان المانع لفظيا أو معنويا وجب أحد أمرين إما النصب على المعية، أو اعتقاد إضمار عامل، وأن ذلك على سبيل التخيير، لا على سبيل التنويع، وهذا أحد وجهين في المرادي[(٢)]، والوجه الثاني أن يكون تنويعا، والمعنى أن ما امتنع فيه العطف نوعان: نوع يجب فيه النصب على المعية، ونوع يضمر له عامل لامتناع صحة المعية فيه كقولهم:

عَلَفْتُهـــا تِبْنًـــا وَمَـــاءً بَـــارِدًا ....[(٣)]

= يقتضي -حينئذ- أن يكون أبناء الأب مأمورين بالتقارب، وهو غير مراد؛ لأن المراد؛ توجيه الأمر للمخاطبين وحدهم بأن يكونوا مع بني أبيهم متحابين كالكليتين من الطحال، والبيت لا يعلم قائله، وهو في الكتاب (١/ ٢٩٨)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١٢٦-٢/ ٦٤٠)، التذييل والتكميل (٨/ ١٠١، ١٣١)، وأوضح المسالك (٢/ ٢٤٣)، وتمهيد القواعد (٤/ ٢٠٨٥)، المقاصد النحوية شرح شواهد شروح الألفية الشاهد رقم (٤٦٤).

(١) تمام بيت الألفية:

وَالنَّصْـــبُ إِنْ لَمْ يَجُــزِ العَطْــفُ يَجِــبْ   أَوِ اعْتَقِــدْ إِضْــمَارَ عَامِــلٍ تُصِــبْ

(٢) توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٢٩٨).

(٣) لا يعلم قائله، وعجزه:

حَتَّــى غَـــدَتْ هَمَّالَـــةً عَيْنَاهَـــا ....

ويروى: (حَتَّى بَدَتْ)، و(حَتَّى شَتَتْ)، والبيت في المقتضب (٤/ ٢٢٣)، والأمالي الشجرية (٣/ ٨٢، ٤٣١)، شرح ابن عقيل (٢/ ٢٠٧)، الأشموني (٢/ ١٤٠)، والشاهد قوله (وماء) حيث يمتنع عطفه على (تبنا) لأن الماء لا يعلف فيتعين أن ينصب بفعل مضمر يناسبه والتقدير وسقيتها ماء أو ينصب على أنه مفعول معه، أو ينصب على تضمين الفعل (علفتها) معنى أنلتها أو قدمت لها ليصح أن يتسلط على المعمولين.

إذِ العطفُ فيه ممتنع؛ لعدم المشاركة، وكذا المعية؛ لعدم إرادة المصاحبة، وظاهر حل الشارح يقتضي أن قول المصنف: «أو اعتقد إضمار عامل» متعلق بمسألة لم تذكر بالمرة، وهي مسألة امتناع كل من العطف والنصب على المعية، وأن صدر كلامه مخصوص بجواز النصب مع امتناع العطف، وعليه يكون المتن في غاية الركة وعدم الارتباط، وهذا الذي سلكه الشارح ظاهر صنيع ابن الناظم[1]، فإن ظاهر كلامه أنه إذا امتنع العطف وجازت المعية وجب النصب على المفعول معه، ولم يجز إضمار عامل في ذلك، وإن إضماره لا يكون إلا حيث امتنع العطف والنصب على المفعول معه، وصريح كلام (طي)[2] في شرحه وعبارته ممزوجة مع المتن والنصب على المفعولية معه إن أمكن ولم يجز العطف لمانع يجب، إلى أن قال: «أو اعتقد إذا لم يكن النصب على [٨٧/ ب] المفعولية إضمار عامل ناصب له نصبه» انتهى، المقصود وتبعهم على ذلك الفارضي في شرحه حيث قال بعد حكاية المتن ما نصه: «يقول إذا لم يجز العطف فالنصب واجب إما على المفعول معه أو على المفعول به، فالأول كَسِرْتُ والطريقَ، فلا يعطف هنا لعدم المشاركة والثاني كقوله:

عَلَفْتُهَـــا تِبْنًـــا وَمَـــاءً بَـــارِدًا ....[3]

---

(١) مخطوط شرح ابن الناظم على الألفية (ص:٢٠٨، ٢٠٩).

(٢) يقصد البهوتي بالرمز (طي) الطيبي شرف الدين حسن بن محمد الطيبي المتوفى ٧٤٣هـ، وسبقه في استعمال هذا الرمز ابن قاسم العبادي في مخطوط حاشيته على ابن الناظم.

(٣) سبق تخريجه.

فلا يعطف [«ماء» على «تبنا»][1]؛ لأن الماء لا يعلف، ولاينصب على المعية لعدم المصاحبة، فيُقَدر له عاملٌ يُناسبُه»[2] انتهى ملخصا.

(١) زيادة.

(٢) مخطوط حاشية الفارضي على الألفية اللوحة [١٣٧/ ب].

الاستثناء

أي: هذا باب حقيقة الاستثناء وحكمه، وإنما أتى الشارح به بعد ذلك اسما ظاهرا؛ لأن المعرف بها ذكر مراد منه حقيقته لا الأعم، ولو أتى به ضميرا لاحتيج إلى جعله من قبيل الاستخدام. قوله (**يخرج التخصيص**) الخ، فإنه إخراج لكن لا بـ(إلا)، ولعل الشارح حمل الإخراج الذي جعله جنسا في التعريف على الأعم من الإخراج بدلالة المنطوق، أو بدلالة المفهوم عند القائل به، فإن الإخراج في جانب الاستثناء لا يكون إلا بدلالة المنطوق، والإخراج في جانب التخصيص تارة يكون كذلك كما في قوله: (اقتلوا المشركين، ولا تقتلوا أهل الذمة)[1]، وتارة يكون بدلالة المفهوم كـ(اقتلُوا المُشركين الحَرْبِيينَ)، فالإخراجُ هنا بمفهوم الصفة، وقد يكون التخصيص بـ(إلا) كـ(اقتلُوا المُشركينَ إلا النساءَ)، ولَمَّا لم يكن هذا إلا خارجا بالقيد المذكور احتاج ابنُ قاسمٍ[2] إلى حمل الكلام على معنى إخراج التخصيص، أي: بغير (إلا) بناء على ما فهمه من عبارة الشارح، كما قد نبهنا عليه،

---

(١) في كتاب مناهل العرفان في علم القرآن، باب الفرق بين النسخ والتخصيص (٢/ ١٨٦): «كما إذا قال الشارع: اقتلوا المشركين، وبعد وقت العمل به، قال: ولا تقتلوا أهل الذمة»، والحديث في علوم القرآن والحديث، باب النسخ بين مثبتيه ومنكريه (ص:١١٣).

(٢) باب الاستثناء في مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم اللقطة رقم [٧٣٧٥/ أ].

لكن حكى السعد في تلويحه[1] أن بعضهم يرى الاستثناء ليس من جملة المخصصات، فلعل الشارح مشى على هذا القول فتدبر. قوله أيضا (**يخرج التخصيص ونحوه**) الخ، أي: فإنه لا يكون مقصورا على الإخراج بـ(إلا) أو إحدى أخواتها، بل يكون بذلك وبغيره، فسقط اعتراض العلامة ابن قاسم بأن التخصيص قد يكون بـ(إلا) وتكلف الجواب عنه بأن المراد إخراج التخصيص أي بغير (إلا) أو إحدى أخواتها[2] [٨٨/ أ]. وقوله (**ونحو**) الخ، أي كوصف النكرة، فإنه تقييد لا تخصيص في عرف الأصوليين، وإن كان تخصيصا في عرف النحاة؛ لأنهم لا يفرقون بين المطلق والمقيد، والعام والخاص. قوله (**مع كلام تمام**)[3] الخ، أي ذي تمام، أو التمام بمعنى التام. قوله (**ولا مستقلا**)[4] الخ، عطف على محل بواسطتها،

---

(١) شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه (٢/ ٢٠، ٢١).

(٢) وانظر أيضا مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح قطر الندى اللقطة رقم [٢١١/ أ].

(٣) كلامه عن نصب المستثنى بإلا بعد الكلام التام الموجب فيجب نصبه مطلقا أي سواء أكان الاستثناء متصلا نحو نجح الطلاب إلا زيدا، أم منقطعا نحو قام القوم إلا عصفورا.

(٤) كلامه عن عامل النصب في المستثنى وقد اختلف في عامل النصب في المستثنى بإلا على وجوه:

الأول: أنّ ناصبه (إلا) واختاره ابن مالك ونسبه لسيبويه والمبرد والجرجاني ونسبه الإنباري للكوفيين.

الثاني: أن ناصبه ما قبل (إلا) من فعل أو غيره تعديه (إلا) ونُسب هذا الرأي إلى سيبويه أيضا والسيرافي والفارسي وذكر الشلوبين أنه مذهب المحققين والبصريين وهو ما صح عن الجرجاني.

الثالث: أن الناصب ما قبل (إلا) مستقلاً وهو مذهب ابن خروف واستدل على ما ذهب إليه بما فهمه من كتاب سيبويه.

الرابع: أن الناصب فعلّ مضمر بعد (إلا) تقديره (أستثني) وقد حكاه السيرافي عن المبرد والزجاج.

إذ هو في محل نصب على الحال، والتقدير لا ما قبلها مقويا ولا مستقلا، فتدبر. قوله (**فيجب في إلا**) الخ، هذه نتيجة قياس من الشكل الأول صرح الشارح بمقدمتيه، وإنما صرح بالنتيجة مع العلم بها من مقدمتي القياس لأجل تقييد الحكم فيها بقوله (**ما لم**)[1] الخ. قوله (**نحو ما قام أحد إلا زيد**) الخ، قد يقال على هذا منع ظاهر وهو أن المقرر أن التفريغ من مقتضيات الدفع؛ لأن الدفع من مقتضيات التفريع، فقولنا: ما قام أحد إلا زيد يجوز فيه الرفع على اعتبار التفريغ، ويجوز النصب بناء على اعتباره تدبر. قوله (**والمبدل منه في حكم الطرح**) الخ، فيه أنه لا يتأتى أن يكون العامل هنا مفرغا تقديرا إلا على القول بأن العامل في البدل هو العامل في المبدل، وهو ضعيف. أما على الصحيح من أن العامل فيه عامل مقدر نظيره فإنه لا تفريغ للعامل لا محقق ولا مقدر، فتدبر. قوله (**وبعد نفي ولو**

= **الخامس**: أن الناصب أن مقدرة بعد (إلا) والتقدير: إلا أن زيدا حكاه السيرافي عن الكسائي.
السادس: أن الناصب (إن) المكسورة المخففة، مركبا منها ومن لا (إلاّ) حكاه السيرافي عن الفراء.
السابع: أن الناصب للمستثنى بإلا هو مخالفته للأول ونقل ذلك عن الكسائي. الكتاب (٢/ ٣١٠، ٣١٩، ٣٣٠، ٣٣١)، والمقتضب (٤/ ٣٩٠، ٣٩٤) والخصائص (٢/ ٢٧٦)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١٤٦)، والمقتصد في شرح الإيضاح (٢/ ٦٩٩)، وشرح اللمع للتبريزي (١٧٠،١٧١)، والإنصاف (١/ ٢٦٠)، وأسرار العربية (٢٠١)، وشرح المفصل (٢/ ٧٦)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٢٠٢)، وشرح التسهيل (٢/ ٢٦٤، ٢٧١)، وشرح الكافية للرضى (١/ ٢٢٦، ٢٢٧)، ورصف المباني (٩٠)، والجنى الداني (٥١٦)، وشرح التسهيل للمرادي (٢/ ١٢٦-١٢٩)، والهمع (١/ ٢٢٤)، والأشموني (٢/ ١٤٣).

(١) أي قول الأشموني ٢/ ١٤٣: «فيجب في إلا أن تكون عاملة ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله».

معنى) الخ، عبارةُ المتن والشارح منطوقا ومفهوما صادقةٌ بثلاث صور: أن يكون النفي لفظا ومعنى، وهو الأصل والكثير، أو لفظا فقط كالخبر الوارد في معنى النهي نحو: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾[الواقعة:٧٩]، فإنه لو صرح بالمستثنى منه في مثله، وقيل لا يمسه أحد لجاز في المستثنى الوجهان. قوله (**والاستفهام الإنكاري**) الخ، مراده هنا به ما يشمل التوبيخي، والفرق بينهما إذا المستفهم عنه في الأول يكون غير واقع، ومدعيه كاذب، وفي الثاني يكون واقعا، وفاعله ملوم، ويقال للأول إبطال أيضا فتدبر. قوله (**ومتبوعه منفي**) الخ، يعني: والتابع والمتبوع لا بد أن يتوافقا نفيا وإثباتا، وهذا هو الموافق لجوابه الآتي، [٨٨/ ب] وأما إذا تمم الاعتراض بأنه لا بد أن يتوافق البدل والمبدل منه يعني: فجوابه ما نبه عليه الشيخ خالد(١) بأنه لا يشترط ذلك في بدل البعض. قوله (**لأن سبيل البدل أن يجعل**) الخ، كان الأولى تعليل عدم الضرر بغير هذا، وهو أن يقال: لأن هذا التخالف في اللفظ فقط، فإنه عند تسلط العامل على البدل بعد نية طرح المبدل منه، صار التقدير: قام زيد لا ما قام زيد لأن النفي قد انتقض بـ(إلا) في جانب زيد سواء ذكر المبدل منه، وهو أحد أو لم يذكر، فتدبر. قوله (**وقد يتخالف الموصوف والصفة**) الخ، هذا ليس من تتمة الجواب، بل استئناف منع لما أفهمه قوله في الاعتراض كيف يكون بدلا، وهو موجب، ومتبوعه منفي من أنه يجب التوافق بين التابع والمتبوع في النفي والإيجاب. قوله (**إذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع**) الخ، انظر ما الحكمة في ارتكاب هذا التكلف مع ما تمهد من القاعدة أنه

---

(١) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٣٤٩).

يغتفر في المتبوع، ومثلوا له بنحو قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة:٣٥، الأعراف:١٩]، وأن (زوجك) معمول لـ(اسكن) على الصحيح بطريق التبعية، وإن كان لا يصح لتسلط العامل عليه ابتداء. قوله (**لا يُزَادانِ في الإيجابِ**)(١) الخ، أي على مذهب غير الأخفش. قوله (**تقول ما قام أحد إلا حمارا**) الخ، صريح جعل هذا الاستثناء من المنقطع أن (أحدا) إنما يستعمل فيما يعقل، ونقل بعضهم أن (أحدا) إذا كان في سياق النفي لا يختص بمن يعقل، وعزاه للقرافي، فراجعه. قوله (**المستثنى منه حينئذ بدل كل**) الخ، أي بدل كل من كل، وليس مراده أنه بدل كل من بعض، كما توهمه عبارته؛ لأنه قيل بأن ذلك القسم لا وجود له، ووجه كونه بدل كل من كل قصر الشافع(٢) على خصوص النبيين، وإن كان في الأصل

---

(١) يقصد كلام الأشموني أن (مِنْ) و (والباء) لا يزادان بعد الإيجاب في مذهب غير الأخفش، والأخفش يوافق الكوفيين في جواز زيادتها في الإيجاب، وقد سبق ذكر هذه المسألة.

(٢) يقصد بيت حسان بن ثابت:

لأَنَّهُمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً ... إذَا لَمْ يَكُنْ إلّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ

والبيت في ديوانه (ص:٢٥٤) برواية (النبيين)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٩٠)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٧٠٥)، والتذييل والتكميل (٨/ ٢٣٧)، وأوضح المسالك (٢/ ٢٦٨)، وتمهيد القواعد (٥/ ٢١٥٨)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية الشاهد رقم (٤٧١)، وشاهده: رفع المستثنى المتقدم (إلا النبيون) المسبوق بالنفي على مذهب الكوفيين؛ وخُرِّج الشاهد على أنه استثناء مفرغ؛ حيث عدو المستثنى معمولا لما قبل (إلا) فهو فاعل لـ(يكن) التامة التي بمعنى (يوجد)، وما بعدها بدل منه بدل كل من كل. أما على رواية (النبيين) بالنصب وهذا الوجه هو المختار حيث تقدم المستثني على المستثنى منه مع كلام غير موجب كقول الكميت:

وَمَالِيَ إلا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ... وَمَالِيَ إلا مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

عاما في النبيين وغيرهم، ويؤخذ هذا التقرير من عبارة ابن قاسم[١] فيما بعد ذلك بيسير. قوله في المتن:

....اخْـــــتَرْ إِنْ وَرَدْ[٢]

الخ، أي منك لا إن وردَ عن العرب، ومعنى كلامه إذا أتيت بالمستثنى سابقا فاختر نصبه؛ لأنه الفصيح الشائع نبه عليه ابن قاسم[٣]، ولم [٨٩/ أ] يتعرض له الشارح. قوله في المتن:

وَدُونَ تَفْـــرِيغٍ مَـــعَ التَّقَـــدُّمِ ....[٤]

الخ، أي: تقدم المستثنى على المستثنى منه، وإن تأخر عن المستثنى منه مستثنى، والشارح حمل التقدم على التقدم على الجميع، ولا يتعين ذلك كما يعلم جواز قصد التعميم من الرضي[٥]. قوله (و«بغيرٍ» متعلقٌ بـ«اسْتَثْنِ»)[٦] الخ، قال

---

(١) مخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم، اللوحة رقم [١١٦/ب]، واللقطة رقم [٧٣٧٩/ ب].

(٢) تمام بيت الألفية:

وَغَـيرُ نَصْـب سَـابِقٍ فِي النَّفْـي قَـدْ يَـأْتِي وَلَكِـنْ نَصْـبَهُ اخْـتَرْ إِنْ وَرَدْ

(٣) مخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم، اللوحة رقم [١١٦/ب]، واللقطة رقم [٧٣٧٩/ ب].

(٤) صدر بيت من الألفية، وعجزه: (نَصْبَ الجَمِيعِ احكُمْ بِهِ وَالتَزِمِ).

(٥) شرح الكافية للرضي (٢/ ٨٤).

(٦) كلام الأشموني (٢/ ١٥٤) جاء إعرابا لقول ابن مالك:

وَاسْـتَثْنِ مَجْـرُورًا بغَـيرِ مُعْرَبَـا بِـمَا لِمُسْـتَثْنًى بِـإلا نُسِـبَا

في س: «الوجه أن (بِغَيْرٍ) تنازع فيه (اسْتَثْنِ) و(مَجْرُورًا)»[1] انتهى، أقول: جملة من باب التنازع يقتضي أن الجار غير الإضافة مع أن الشارح مشى على الثاني دون الأول وإن كان ضعيفا، وسيأتي في كلامه صريحا إلا أن يؤول كلامه بما يحمل به على الصحيح، انتهى. قوله (و«مُعْرَبَا» حالٌ مِنْ «غَيْرٍ») الخ، لم يجعله اسم فاعل حالا من الفاعل؛ لما يلزم من حذف الصلة، أي: معربا لها ع ش. قوله (**وفي نحو ما قام أحد**) الخ، عطف على قوله (**في هذا المثال**) على أنه معمول يترجح حتى يوافق ما تقدم من الحكم في ذلك. قوله (**فـ«الصارمُ» صفةٌ لـ«غَيْرِي»**)[2] الخ، صوابه: فـ(إلا الصَّارِمُ) صفة لـ(غَيْرِي)، فإن الكلام في الوصف بإلا، فتدبر، وعبارة متن المغني[3] كما ذكرنا. قوله (**لأنه يجوزُ إلا دانقا**)[4] الخ، اعلم أنه قد وقع خلاف في المستثنى منه هل يشترط أن يكون كليا، أو يجوز أن يكون كلا فذهب

---

(١) في قول ابن مالك: =

وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُعْرَبَا ... بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِإِلا نُسِبَا

حاشية الخضري عبى ابن عقيل باب الاستثناء، وحاشية الصبان (٢/ ١٥٤) وقد أشار الصبان في حاشيته إلى أنه يقصد من قول (سم) ابن قاسم العبادي.

(٢) في قول لبيد:

لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَى الدَّهْرَ غَيَّرَهُ ... وَقْعُ الحَوَادِثِ إلا الصَّارِمُ الذَّكَرُ

في ديوانه (٨٣)، الكتاب (٢/ ٣٣٣)، وشرح التسهيل (٢/ ٣٠١)، والأشموني (٢/ ١٥٦)، وشاهده إجراء (إلا الصارم) مجرى (غير) فوقعت صفة لـ(غيري).

(٣) المغني (ص: ١٠٠).

(٤) كلامه تعليقا على قولهم: (عندي درهم إلا دانق)، والدانق بكسر النون وفتحها سدس الدرهم وجمعه دوانق. وجواز عندي درهم إلا دانقا بناء على جواز استثناء الجزء من الكل وهو الراجح ومنعه ابن هشام ومن تبعه. الصبان (٢/ ١٥٦).

ابن هشام ووافقه السعد والجلال المحلي إلى أنه يشترط أن يكون كليا، ونقل السيد عيسى الصفوي[١] عن بعضهم أنه يجوز أن يكون المستثنى جزأ، كما يكون فردا، أو ما هنا مبني على هذا الثاني، والعجب من المُحَشِّي رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيثُ لم ينبه على ذلك. قوله **(وجعل من الشاذ قوله)**[٢] الخ، جعل ذلك من الشاذ مبني على أن الشاعر ليس ممن يبدل على القليل في الموجب التام، ولا ممن يلزم المثنى الألف[٣]، ولا ممن يجعل الآلة للنفي، انتهى. قوله **(وما كافة)**[٤] الخ، أي لعصي. قوله

---

(١) مخطوط شرح الكافية لعيسى الصفوي اللوحة رقم [٣٢/ أ].

(٢) يقصد قول عمرو بن معد يكرب:

وَكُـــلُّ أَخٍ يُفَارِقُـــهُ أَخُـــوهُ لَعَمْـــرُ أَبِيـــكَ إِلا الفَرْقَـــدَانِ

والبيت في الكتاب (٢/ ٣٣٤)، وشرح التسهيل (٢/ ٢٥٥)، التذييل والتكميل (٤/ ٢٣١-٨/ ١٢١)، وتمهيد القواعد (٤/ ٢٠٦٧- ٥/ ٢١٩٤)، والفرقدان: نجمان قريبان من القطب، وشاهده وقوع (إلا) صفة لـ(كل) أن ابن الحاجب اشترط لوقوع (إلا) صفة تعذر الاستثناء، ولذلك جعل الشاهد في البيت من الشاذ لجواز الاستثناء.

(٣) لغة من يلزم المثنى الألف رفعا ونصبا وجرا هي لغة بني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد ومن وليهم من قبائل اليمن. ترتيب إصلاح المنطق (١/ ٧١)، والتاج (نطح) و(نفح) والخزانة الأدب (٣/ ٤٢٥).

(٤) يقصد (ما) كافة عن الإضافة في أسلوب (لا سيما)، ويترجح أن تكون (ما) زائدة كافة عن الإضافة إذا وقع بعدها جملة شرطية؛ لأنها إن لم تكن كافة لزم إضافة (سِيّ) إلى جملة الشرط وهذا غير جائز، وإذا لم يحكم بزيادة (ما) في أسلوب (لاسيما)، وأنها كافة إذا وقع بعدها الجملة الشرطية فستكون موصولية مما سيقتضي إضافة (سِيّ) إلى جملة الشرط، وهذا لا يجوز؛ لأنه لا يضاف إلى الجمل إلا أسماء الزمان، و (ما) عند الأخفش زائدة عوضا من المضاف إليه، أي: ولا مثله، وعند المرادي (ما) عوض من الإضافة، وعند ابن هشام (ما) الزائدة نوعان: كافة

(فمنعها الجمهور)[١] الخ، وَجَّهَهُ الدماميني[٢] بوجهٍ قال عنه: «إنه ليس بقوي»، ووَجَّهَهُ في المغني[٣] بوجه أطال فيه، فليراجع.

= وغير كافة، والكافة ثلاثة أنواع، وغير الكافة نوعان: عوض، وغير عوض. نظر في ذلك بحث لاسيما في لغة العرب للمحقق.

(١) منع الجمهور نصب المعرفة في نحو: ولا سيما زيدًا، وجوزه بعضهم بأن (ما) كافة، و(لا سيما) بمنزلة (إلا) الاستثنائية، وضعف بأن (إلا) لا تقترن بالواو. الصبان (٢/ ١٦٨).

(٢) وجهه الدماميني بأن (ما) في نحو: ولا سيما زيدًا بنصب (زيدا) بأن (ما) تامة بمعنى شيء، والنصب بتقدير أعني، أي ولا مثل شيء أعني زيدا. الصبان (٢/ ١٦٨).

(٣) المغني (ص:١٨٧).

الحـــال

[قوله (**فالوصف جنس**[١])] الخ، مشى في ذلك على مذهب ابن عصفور القائل بجواز الإخراج بالجنس، وفي [٨٩/ ب] عبارة بعضهم أنه لم يقل به أحد غيره، وهو مخالف لما عليه أهل الميزان من أنه يأتي به للإدخال، ووافق ابن عصفور السعد، وجماعة، ومنهم الفاكهي، فقالوا: إذا كان بين الجنس وفصله عموم وخصوص من وجه جاز أن يخرج بخصوص كل منهما ما دخل في عموم الآخر. قوله (**وذلك اسم الفاعل**)[٢] الخ، أي حقيقة أو تأويلا. قوله (**والمشعر عاملها**)[٣] بتجدد حدوثه بعد أن لم يكن، ووجه مأخذ اللزوم أنه حيث كانت الحال مقارنة للخلق كانت الحال مقارنة للخلق كانت لازمة لا تتغير، فلا يغير الإنسان عند الضعف الجِبِلِّيِّ، ولا الزرافة عن الطول المذكور لمقارنتهما لخلقهما، ولا يرد عليه مثل: خلق الله الإنسان طفلا؛ لأن انتقاله من طور إلى آخر بمنزلة خلقه، وصارت الحالة الثانية لازمة للخلق المتجدد. قوله (**وغيرهما نحو دعوت**[٤]) الخ، أي غير

---

(١) يقصد أن الوصف جنس يشمل الحال وغيره.

(٢) الوصف يشمل اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، وأفعل التفضيل.

(٣) كلامه عن مجيء الحال غير منتقلة ثابتة في مواضع منها أن يدل عاملها على تجدد صاحبها، نحو: خلق اللهُ الزرافةَ يديها أطولَ من رجليها، فـ(أطولَ) حال ملازمة لليدين، والعامل (خلق)، ونحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء:٢٨].

(٤) أي دعوت الله سميعا، فقد جاءت الحال لازمة ثابتة.

المولدة والمشعرة بها ذكر. قوله **(أو مفاعلة)** الخ، كان الأنسب بمراده أن يؤخذ ذلك عن قوله وفي كل **(مبتدي تأول بلا تكلف)**[١] ويقول من كل ما دل على مفاعلة الخ، فتدبر. قوله **(وكلمتُه فَاهُ إلى فِيِّ)** الخ، في كلمته فَاهُ إلى فِيِّ أقوال: فقيل: إنَّ فَاهُ حالٌ أي مُشافِهًا و(إلى فيِّ) أقوال، فقيل: إن (فاه) حال أي مشافها، و(إلى فِيِّ) إنما هو للتبيين، فلا يتعلق بشيء عند سيبويه[٢]، وقيل انتصب على حذف الحال وهو للأخفش قاله أبو حيان، وقال بعضهم: إن (فاه إلى فيّ) جملة في موضع الحال، ولما تعذر في الجملة ظهور الإعراب بجعل النصب في جزئيها الأول وهو فاه وقيل حال نائبة مناب جاعل؟ أي جاعلا فاه إلى فِيِّ، وروايةُ سيبويه[٣]: «كلمته فوه إلى فيّ»، حكاه الأقصر، انتهى فارضي[٤].

قوله **(لقول بعض العرب: زَيْدٌ وَحْدَهُ)**[٥] الخ، وذهب

---

(١) قال ابن مالك:

وَيكْثُـرُ الجُمُـودُ فِي سِـعْرٍ وَفِي ... مُبْـدِي تَـأَوُّلٍ بِـلا تَكلُّـفِ

(٢) الكتاب (١/ ٣٩١)، وفيه: «كأنه قال: كلمتُه مشافهةٌ» بالرفع خطأ، والصواب (مشافهةً) بالنصب، وفي الكتاب (١/ ٣٧٠) قال: «وكلمته مشافهةً».

(٣) السابق.

(٤) مخطوط شرح الفارضي ١٤٨/ أ، وفيه: (حكاه الأقصر)، والكتاب١/ ٣٩١: (وبعض العرب).

(٥) في قول بعض العرب: (زَيْدٌ وَحْدَهُ) أقوال:

الأول أجاز يونس وهشام أن (وحده) منصوب على الظرفية إجراءً له مجرى (عندَه)، وتقديره زيد موضع التفرد، وعليه فيجوز تقديمه فيقال: وحدَه زيدٌ كما يقال: في داره زيدٌ، وأجاز هشام فيه قولا آخر وهو أن (وحدَه) نصب بفعل مضمر يخلف الفعل المضمر لفظ وَحْدَه، كما قيل: زيدٌ إقبالا وإدبارا والمعنى يقبل إقبالا ويدبر إدبارا، والتأويل عند هشام: زيدٌ وَحَدَه وَحْدَه، وحكي الأصمعي عن العرب: وَحَدَ يَحِدُ أي أن وَحْدَهُ قد خَلَفَ وَحَدَ كخلافة الإقبال والإدبار الفعل أَقْبَلَ وأَدْبَرَ، ويُسمَّى هذا منصوب على الخلاف. =

هشام[1] إلى أن (وَحْدَهُ) في: زَيْدٌ وَحْدَهُ مصدره لفعل مقدر هو الخبر، كما قالوا: زيدٌ إقبالا، أي: يُقبلُ إقبالا، «وقد حكى [٩٠/ أ] الأصمعي: (وَحَدَ) هو مصدر لفعل مستعمل»[2] انتهى مرادي. قوله (**أنت الرجلُ علما**) الخ، أي: من كل ما قرن فيه الخبر بأل الدالة على الكمال، توضيح[3]. قوله (**نحو: زيدٌ زُهَيرٌ شِعرًا**) الخ، من كل ما وقع فيه الحال بعد خبر شبه مبتدؤه به، انتهى توضيح[4]. قوله (**نحو أما علما فعالم**) الخ، أي من كل ما وقع فيه الحال بعد أي في مقام قصد فيه الرد على من وصف عندك شخصا بوصفين، وأنت تعتقد أيضا اتصافه بأحدهما دون الآخر، فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، وظاهر كلام الشارح أن المثال الأول مما لا يمتنع فيه عمل ما بعد الفاء فيما قبلها، وهو كذلك؛ لأن المنع مقيد بما إذا كان المحل للفاء، وهي في المثال المذكور مزحلقة عن محلها، فتدبر. قوله:

= **الثاني** منع الجمهور أسلوب (زيدٌ وحدَه)، وإن كان مسموعا عن العرب.

الثالث يرى ابن جني أن (وحدَه) مصدر أوحدته بمروري إيحادا، فهو مصدرمحذوف الزوائد. الكتاب (١/ ٣٧٧)، الأصول (١/ ١٦٦)، البصريات (ص:٦٥٩)، الخصائص (٢/ ٢٢٢)، التمام (ص:٢٩٢)، الزاهر (١/ ٢٣٢)، التذييل والتكميل (٤/ ٧٧، ٧٨)، الارتشاف (٣/ ١١٣٢، ١٥٦٧، ١٥٦٨)، وتمهيد القواعد (٢/ ١٠٢٤)، والهمع (١/ ٣٧٩)، والأشموني (٢/ ١٧٢).

(١) نسب هذا الرأي لهشام في الزاهر (١/ ٢٣٢)، والتذييل والتكميل (٤/ ٧٧، ٧٨)، والارتشاف (٣/ ١١٣٢، ١٥٦٧، ١٥٦٨)، وتمهيد القواعد (٢/ ١٠٢٤)، والهمع (١/ ٣٧٩).

(٢) توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٣١٩)، وقد وضحت الرأي في الحاشية السابقة وما قبلها.

(٣) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٣٧٥).

(٤) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٣٧٥).

.... في فُلُـــكٍ مَـــاخِرٍ.........[1]

الخ، دخله القطع[2] وهو غريب. قوله (وقبل الرواية) بضم لام (الفُلُك) ويكون قد دخله الطي[3]، وهو جائز» فارضي[4]. قوله في المتن:

ولا تُجِزْ حَـالًا مِـنَ المُضَـافِ.... ....[5]

الخ، هذا كالتقييد لما أفهمه عموم قوله فيما سبق:

---

(١) تمامه:

نَجَّيْـتَ يَـارَبِّ نُوحًـا واسـتجبتَ لَـه في فُلُـكٍ مَـاخِرٍ في الـيَمِّ مَشْـحُونَا

لا يعرف قائله، والبيت في شرح ابن عقيل (٢/ ٧٧)، والأشموني (٢/ ١٧٥)، وشاهده: مشحونا: فقد وقع حالا من النكرة (فلك) والذي سوّغ مجيء صاحب الحال نكرة أنها وصفت بقوله (ماخر) فقربت من المعرفة.

(٢) القطع من علل النقص، وهو حذف ساكن الوتد المجموع، وإسكان ما قبله، مثل متفاعلُنْ فتصير متفاعلْ، ويدخل في ثلاثة أبحر: البسيط، والكامل، والرجز.

(٣) الطي من أنواع الزحاف المفرد، وهوحذف الحرف الرابع الساكن من التفعيلة، مستفعلن فتصير مستعلن وتحول إلى مفتعلن، ويدخل الطي خمسة أبحر: البسيط، والرجز، والسريع، والمنسرح، والمقتضب.

(٤) مخطوط شرح الفارضي اللوحة رقم [١٤٨/ ب].

(٥) تمام بيت الألفية:

وَلا تُجِـزْ حَـالًا مِـنَ المُضَـافِ لَـهْ إلَّا إذَا اقْتَضَـى المُضَـافُ عَمَلَـهْ

وكلام ابن مالك في البيت السابق عن مجيء الحال من المضاف إليه، والمسألة فيها خلاف، ومنشأ الخلاف في مجيء الحال من المضاف إليه هو هل يجب أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحب الحال أم لا؟ ذهب بعض البصريين إلى جواز مجيئه مطلقا لأنَّهُ لا يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وقيل: بل لابُدَّ من اتحاد العامل في الحال وصاحبها، وعليه فلا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إلا بشروط. انظر شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٥٠) شرح التسهيل (٢/ ٣٤٢) الارتشاف (٢/ ٣٤٨) المساعد (٢/ ٢٥) الهمع (١/ ٢٤٠) الأشموني (٢/ ١٧٩) شرح التصريح (١/ ٣٧٠).

ولم يُنكَّـــر غَالِبًـــا.........   ....[1]

الخ، لأنه لم يشترط في صاحب الحال إلا كونُه معرفةً، فظاهره سواء كان مضافا إليه أو غيرَه انتهى. قوله (**لوجوب كون العامل**) الخ، نقلوا الإجماع في هذه المسألة المعللة بما ذكر مع أن مقتضى تجويز سيبويه[2] مجيء الحال من المبتدأ، وتعليله بأنه لا يشترط عنده أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها أن سيبويه[3] لا يرتضي هذه العلة. قوله (**وذلك يأباه**) الخ، أي يأبى مجيء الحال من المضاف، ووجهه أنه إذا كان من غير إحدى الثلاث المستثنيات[4] تجرد عن رائحة

---

(١) قال ابن مالك:

وَلَمْ يُنكَّـــرْ غَالِبًـــا ذُو الحَـــالِ إنْ   لَمْ يَتَـــأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّـــصْ أو يَـــبِنْ

(٢) الكتاب (١/ ٢٥٦، ٢٦١، ٢٦٢-٢/ ٥٢، ٨٨، ٩١، ١١٢، ١٢٦، ٣٣٨).

(٣) إِنَّمَا لم يجز الْحَال من الْمُضَاف إِلَيْهِ لما تقرر من أن الْعَامِل فِي الْحَال هُوَ الْعَامِل فِي صَاحبهَا والمضاف هو العامل في المضاف إليه، أو أن عامل الْمُضَاف إِلَيْهِ اللام أَو الْإِضَافَة وَكِلَاهُمَا لَا يصلح أَن يعْمل فِي الْحَال، فلا يصح أن يعمل في الحال؛ لأنه ليس بفعل، ولا مضمن معنى فعل، والحال إنما يعمل فيه فعل، أو ما تضمن معنى فعل، وسيبويه يجيز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقا، أي سواء توافر له واحد من الأمور الثلاثة الآتية في الحاشية التالية أم لم يتوافر، لأنه لا يجب عند سيبويه أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحبه فقد يكون العامل واحدا وقد يكون مختلفا. الكتاب (١/ ٢٥٦، ٢٦١، ٢٦٢-٢/ ٥٢، ٨٨، ٩١، ١١٢، ١٢٦، ٣٣٨).

(٤) حق صَاحب الْحَال ألا يكون مجرورا بِالْإِضَافَة؛ لأَن الْمُضَاف إِلَيْهِ مكمل للمضاف وواقع مِنْهُ موقع التَّنْوِين فَإِن كَانَ الْمُضَاف بِمَعْنى الْفِعْل حسن جعل الْمُضَاف إِلَيْهِ صَاحب حَال لأَنَّهُ فِي الْمَعْنى فَاعل أَو مفعول نَحْو: عرفتُ قيامَ زيد مسرعا. والمستثنيات الثلاث في جواز مجيء الحال من المضاف إليه ثلاث مواضع: **الأول**: أن يكون المضاف صالحا للعمل في المضاف إليه نحو كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس:٤]، **الثاني**: أن يكون المضاف جزءا حقيقيا من المضاف إليه نحو: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات:١٢]، **الثالث**: أن يكـون المضـاف كالجـزء مـن المضـاف إليـه نحـو: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾

الفعل، ولا يعمل العمل الخاص إلا الفعل أو ما فيه رائحة الفعل فيخرج عن قواعدهم. قوله (**وإنما جاز مجيء الحال من المضاف إليه في هذه المسائل**) الخ، صوابه الأمثلة، وإلا فقد مهد المصنف، وتبعه الشارح أنه لا يجوز في غير هذه [٩٠/ ب] المسائل، فلا نحو لها إلا أن يقال: إنه من باب تسمية الجزء باسم كليه، فتجوز باسم المسألة عن المثال وهو جزء لها. قوله (**وقبل علامات الفرعية**) أي قبلها قبولا مطلقا أي قبولا مقيدا بالإطلاق لا قبولا مطلقا عن التقييد بدليل أنه يستحرز بذلك عن اسم التفضيل مع أنه يقبل العلامات المذكورة، فهو مما يقبلها قبولا غير مقيد لا بالإطلاق ولا غيره، ولا يصح الاحتراز المذكور، ولا يتم إلا إذا حمل على المقيد بالإطلاق على المطلق عن التقييد، وفي حاشية ق س تلميح لذلك. قوله (**وأما نحو أما علما فعالم**) الخ، عطف على حرف من كحرف. قوله (**من اسمين مختلفي المعنى**) الخ، سواء اتحد الحال أو اختلف. قوله (**أو متحديه**) الخ، عمومه يشمل اتحاد الحال واختلافها مع اتحاد الاسمين، فيصدق بمثل زيد قائما أحسن منه قائما، وإنما أسقط الشارح هذه الصورة لامتناعها إذ لا وجه للتفضيل مع اتحاد الحال والذات. قوله في المتن:

= [النحل:١٢٣]، فإذا لم يكن المضاف صالحا للعمل في المضاف إليه، ولم يكن جزءا، أو كالجزء لم يصح مجيء الحال من المضاف إليه، فلا يجوز: ضربت غلام هندٍ ضاحكةً؛ إذ ليس الغلام جزءا من هند، ولا كالجزء؛ ولذلك لا يصح إسقاطه، فلا تقول: ضربت هندًا ضاحكةً في معنى: ضربت غلامَ هندٍ ضاحكةً. وجوز بعض الْبَصرِيين مَجِيء الْحَال من الْمُضَاف إِلَيْهِ مُطلقًا وَخرجُوا عَلَيْهِ: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ [الحجر:٦٦]، وَقَول الشاعر: (حَلَقُ الْحَدِيد مُضَاعَفًا يَتَلَهَّبُ). نتائج الفكر (ص:٢٤٥)، التذييل والتكميل (٢/ ٧٨، ٩/ ٨٢)، والارتشاف (٣/ ١٥٨٠)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٢٦٧)، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (٣/ ٤٦٠)، والهمع (٢/ ٣٠٥).

....مُسْـتَجَازٌ لَـنْ يَهِـنْ [١]

الخ، لما كانت إجازته لا تستدعي قوته؛ إذ قد تقدم أن الجواز إما مع قوة أو مع ضعف، فلو اقتصر على مستجاز صدق بضعفه، فلذلك قيده بقوله (لَنْ يَهِنْ) أي لن يضعف أي لا ضعف فيه من غير نظر إلى استقبالية ولا غيرها؛ لأن الفعل هنا بمنزلة الأفعال الواقعة في التعاريف من أنها مستعملة في مجرد الحدث من غير نظر إلى زمان بقي أنه ربما أوهم كلامه أن قوله (مستجاز) الدلالة على مجرد الجواز، وإن غيره أولى منه وليس كذلك بل هو واجب كما صرح به السيوطي في ألفيته حيث قال:

واغْتَفَـرُوا بَـلْ أَوْجَبُـوا تَخَلُّـلا ... أَفْعَـلَ حَـالَيْنِ بِـذَيْنِ عُمِـلا [٢]

فتدبر، وهذا يفهم من قول الشارح الآتي تنبيه الخ. قوله (**وفيه تكلف إضمار ستة أشياء**) الخ، وهي: إذا، وإذا، وكان، واسمها مع كل من الحالين، فيكون تقدير مجموع [٩١/ أ] التركيب لا مع كل حال من الحالين المذكورين في التركيب. قوله (**فيكون واقعا في مثل ما فَرَّ منه**) الخ، أي إعمال أفعل في متقدم لا بقيد كونه حالا فتدبر. قوله (**لا يجوز تقديم هذين الحالين**) الخ، أي بصورهما الثلاثة التي أفهمها كلام الشارح فيما سبق وإنما اقتصر هنا على صورة العلم الباقي مما سبق وللاجتزاء بالإشارة بقوله هذين فتدبر. قوله (**تكون يجمع**) الخ، أي

---

(١) تمام بيت الألفية:

وَنَحْـوُ زَيْـدٌ مُفْـرَدًا أنفَـعَ مِـنْ ... عَمـرو مُعَانًـا مُسْـتَجَازٌ لَـنْ يَهِـنْ

(٢) ألفية السيوطي (ص:٣٥)، طبعة الحلبي بمصر.

اجتماع في صيغة واحدة وإن كانت صيغة مثنى كما في المثال. قوله ﴿وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾ [إبراهيم:٣٣]، الخ، فيه تغليب. قوله **(للتحقيق لا للتقليل)** الخ، قد يقال يجوز أن تكون للتقليل النسبي لأن أفراد هذا النوع في الواقع أقل من أفراد عدم التعدد بدليل أن بعضهم منع التعدد في بعض الصور وقصر جوازه على ما إذا كانت الغير مفرد وإن كانت أفرادا لتعدد كثيرة في نفسها فلا يتعين ما استظهره. قوله في المتن:

وعَامِلُ الحَالِ بها قَدْ أُكِّدا ....(١)

الخ، هو مقابل لمحذوف دل عليه السياق أي الأصل في الحال أن تكون مؤسسة وقد تكون مؤكدة لعامله الخ، واعلم أن (قد) هنا للتحقيق لأن التأكيدَ (في نحو: لا تَعثَ في الأرْضِ مُفسدَا)، محققٌ، لا أنه قليل بالنسبة لغيره. قوله **(وهي التي لا يستفاد معناها)** الخ، قال شيخنا ع ش: «المراد من معناها هو اتصاف الصاحب بها، وليس المراد بمعناها مدلولها اللغوي ظلن مرجع معرفة المدلولات إلى اللغة وإن حكم بالتأكيد وعدمه فرع معرفة تساوي المدلولين وعدمه، وكذا يقال فيما بعده» انتهى فتدبر. قوله في المتن:

ومَوْضِعَ الحَالِ تجِيءُ جُمْلَهْ ....(٢)

الخ، أي تجيء الجملة في محل اسم مفرد منصوب على الحال، ولا حاجة إلى

---

(١) صدر بيت من الألفية، وعجزه: (فِي نَحْوِ: لاَ تَعثَ فِي الأرض مُفسِدَا)

(٢) صدر بيت من الألفية، وعجزه: (كجَاءَ زَيدٌ وَهوَ نَاوٍ رِحْلَهْ)

تقدير ابن جماعة، أي: تجيء في موضع الحال جملةٌ هي حال. قوله (**لشدة شبهه باسم الفاعل**) الخ، أقحم لفظ (الشدة) إشارة إلى أن الماضي يشرك المضارع في أصل الشبه [٩١/ ب] باسم الفاعل؛ لأن كلا منهما يشبهه معنى من حيث الوقوع صلة وصفة وخبرا وحالا، ويزيد المضارع على الماضي بالمشابهة اللفظية، وهي كونه على حركات اسم الفاعل وسكناته كما سلف. قوله (**الثانية الواقعة بعد عاطف**)[1] الخ، أي الاسمية الواقعة الخ، كما يؤخذ من التمثيل ومما يأتي له بعد قول المصنف أو بهما حيث ذكر القيد صريحا، وكذا يقال في قوله المؤكدة، وكلاهما صريح في قول المرادي، أما الاسمية فإن كانت مؤكدة لزم فيها الضمير والخلو من الواو ونحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة:٢]، وكذا إن عطفت على حال كقوله تعالى: ﴿بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف:٤]، لكن تمثيله بعد ذلك للمؤكد بقوله أبو بكر الخليفة قد علمه الناس يدل على أن المؤكدة تكون فعلية أيضا. قوله: ﴿بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف:٤]، الخ، ينص الشيخ عبد القاهر الجرجاني على أن الجملة إذا كان مبتدؤها ضمير صاحب الحال لا تحذف معها الواو، فعلى هذا لا يجوز جاء زيد هو ناو رحلة، وهو أيضا رأي الفراء والزمخشري، وجعلوا الحذف شاذا، وقال أبو حيان في النهر: «ليس بشاذ وهو أكثر من رمال عَالِج[2]» انتهى، وجعل منه قوله تعالى: ﴿بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف:٤]، فـ(بَيَاتًا)

---

(١) الثانية من مواضع امتناع الواو في جملة الحال، وهي الجملة الاسمية الواقعة بعد عاطف فرارا من اجتماع حرفي عطف

(٢) البحر المحيط (٥/ ٨٥) من سورة الأعراف، وعالج هي عاد الأولى وهم أصحاب بساتين وزروع وعمارة وبلادهم خصيبة.

حال، والجملة بعده حال أيضا، ولم تذكر معها الواو، وقيل: حذفت لاستثقال حرفين لو قيل: أو وهم قائلون، وحكي عن الكسائي أنه أجاز حذف الواو أيضا كما سبق ذكره في الابتداء عند قوله (وقبل حال) الخ، فارضي[1]. قوله:

كُــنْ للخَليــلِ نَصِــيرًا....... ....[2]

الخ، تمامه (ولا تَشُحُّ عليه جَادًا أو بَخِلَا)، ويوجد في بعض النسخ. قوله (**على إضمار مبتدأ على الأصح**) الخ، مقابل الأصح أن لا يقدر مبتدأ وتجعل الواو مباشرة للفعل المضارع مع كونها للحال وقد صرح بذلك في شرح التوضيح، وهذا جار في خصوص المنفي بلا وليس إشارة إلى الخلاف السابق من كون الواو للحال أو للعطف. قوله في المتن:

وَجُمْلَــــةُ الحَـــالِ.......... ....[3]

الخ، الواقعة في موضع الحال على قياس عبارته [٩٢/أ] السابقة. قوله (**يجوز ربطها**) الخ، الأَوْلَى يجب؛ إذ وجود الربط بواحد من الأمور الثلاثة واجب

---

(١) مخطوط شرح الفارضي على الألفية اللقطة رقم [١٦٥/أ].

(٢) تمامه:

كُــنْ لِلْخَليــل نَصيـرًا جـارَ أو عَــدَلَا ولا تَشُــحَّ عَليــهِ جَــادَ أو بَخِــلا

والبيت بدون نسبة في شرح التسهيل (٢/ ٣٦١)، والتذييل والتكميل (٩/ ١٦٧)، والارتشاف (٣/ ١٦٠٣)، وتمهيد القواعد (٥/ ٢٣٣٠)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٢٨٢)، والأشموني (٢/ ١٨٨) وشاهد: (جار) فهو فعل ماض وجملته وقعت حالا يمتنع فيها الربط بالواو؛ لكونه متلوّ بـ(أو). ومثله (جاد).

(٣) تمام بيت الألفية:

وَجُملَــةُ الحـــالِ سِــوَى مَــا قُــدِّمَا بِــــوَاوٍ أَوْ بِمُضــــمَر أو بِهِــــمَا

لا جائز فقط، ويمكن أن يوجه كلام الشارح بأنه نظر خصوص الرابط لا إلى عموم الربط وهو القدر المشترك، فوجود القدر المشترك الصادق بفرد أو فردين واجب ووجوده في خصوص فرد بعينه جائز لا واجب فتدبر. قوله (**المنفي بلا أو بما على ما مر**) الخ، أي من امتناع الاقتران بالواو ومبني على الأصح لأنه متفق على امتناعه لكنه لم يقدم الإشارة إلى ذلك لإلا مع النفي بلا دون ما، فمعنى على ما مر أي في مجموع ذلك وإن كان في الامتناع مع النفي أيضا خلاف كما نقله المحشي فيما سبق عن السيوطي غير أن الشارح لم يشر إليه. (قوله (**وأما المنفي بلن**) الخ، أي: لأنه قد اشترط عدم اقتران الجملة بعلم استقبال. قوله: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف:١٤]، الخ، أي: على كل من الوجهين في (عصبة) من الرفع والنصب، أما الرفع فظاهر، وأما النصب فلأنه على تقدير ونحن نرى عصبة فالمحكوم عليه بالحال الجملة على كل حال. قوله (**مع جملة الماضي غير ما تقدم**) الخ، أي من التالي لـ(إلا) والمتلو بأل. (قوله (**وأمثله مع المضارع المنفي بـ«لم»**) الخ، إنما جمع بين (لَمْ) و(لَمَّا) ولم يذكر إلا أمثلة (لم)، ثم قال: وهكذا النفي بـ(لما) مع أنه كان الظاهر إسقاط لما هنا اجتزاء عنها بقوله الآتي، وهكذا النفي بـ(لَمَّا)، قال: والحامل له على ذلك أخذه المضارع المنفي بـ(لَمْ) أو بـ(لَمَّا) فيما سبق قسما واحدا مقابلا لبقية الأقسام احتاج إلى الجمع بينهما هنا، ولما لم يتم له التمثيل بشيء من الشواهد مع لما احتاج إلى قوله وهكذا النفي بـ(لَمَّا) فتدبر. قوله:

....الفَنَـــا لَمْ يُحَطَّـــمِ[1]

---

(١) تمامه: كَأَنَّ فُتَاتَ العِهْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ * نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الفَنَا لَمْ يُحَطَّمِ =

الخ، بفتح الفاء والنون هو عنب الذئب. قوله (**وقد قام أبوه، ثم جاز زيد قد قام أبوه**) الخ، في المرادي غير هذا الترتيب، وعبارته وترتيبها في الكثرة: «جاء زيد [٩٢/ ب] وقد قام أبوه، ثم جاء زيد قام أبوه، ثم جاء زيد قد قام أبوه، ثم جاء زيد وقام أبوه، وجعل الشارح الثلاثة أقل من الرابعة، وهو خلاف ما في التسهيل»(١)، انتهى. قوله (**تنبيه قد تحذف الحال**) الخ، التنبيه لغة الإيقاظ، واصطلاحا عنوان بحث لاحق علم من الكلام السابق إجمالا وما ذكر هنا لم بعلم مما سبق فكان الأولى التعبير عنه بالخاتمة وعما بعده بالتنبيه، أو أنه أراد من التنبيه معناه اللغوي وهو مطلق الإيقاظ كما ذكرنا لا معناه الاصطلاحي. قوله (**وهو الغالب، والسببية نحو مررت بالدار**) الخ، قد يقال هذا قد علم مما سبق إجمالا من التمثيل لما يمنع تقدم الحال على العامل المتصرف بقوله: مررت برجل ذاهبةً فرسُه مكسورًا سَرْجُها.

= البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص:٦٦)، وشرح القصائد السبع الطوال (ص:٢٤٩)، واللسان (فتت) و(فني) والعِهنُ: الصوف المصبوغ، وشاهده وقوع جملة (لم يحطم) حالا مجردة من الواو.

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٣٣٦).

التمييز

قوله (**واجرر بـ«مِنْ»**[١] **لفظا**) الخ، لفظا ليس من تعلقات قوله (اجرر) بل من تعلقات (مِنْ) أي اجرر بـ(مِنْ) الملفوظة بها يعني لا بـ(مِنْ) التي التمييز على معناها، ولم يصرح أنها ليست ملفظا بها ولا مقدرة في نظم الكلام، ويدل على إرادة الشارح ذلك قوله بعد لأنه فيه معنى الذي ساقه مساق التعليل للتقييد بقوله لفظا، وكأنه قال: لا يمتنع التصريح بها لفظا؛ لأنها فيه معنى فتدبر. قوله (**فإنه يمتنع فيه الجر بـ«من»**) الخ، قال ق س[٢] تبعا للتوضيح بخلاف ما أحسنه رجلا، والعجب منه حيث تبع التوضيح مع تنظير شيخه الناصر اللقاني فيه بكلام الرضي، وعبارة الناصر اللقاني «قوله بخلاف: ما أحسنه رجلا فيه نظر، فإن أصله[٣] ما أحسن رجلا زيد، فرجلا مفعول به، وزيد بيان، وليس من شرط التحويل أن يقدر التمييز في الأصل مضافا إلى الاسم الذي انتصب عنه حتى يمتنع ذلك في المثال، بل تارة يضاف إذا كان التمييز متعلقا بالاسم كطاب زيد علما، وتارة لا يضاف بل يجعل الاسم بيانا للمميز إذا كان عينه كما في المثال نص

---

(١) تعليقا على بيت الألفية:

واجرُر بمِـنْ إنْ شِـئْتَ غَـيْرَ ذِي العَـدَدْ وَالفَاعِـلِ المَعنَـى كَطِـبْ نَفْسًـا تُفَـدْ

(٢) مخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم، اللوحة [٧٣٩٤/ ب-٧٣٩٥/ ب].

(٣) كذا في مخطوط حاشية اللقاني على أوضح المسالك، وفي الأصل (أصلح) بدل (أصله).

عليه الرضي»[١]، انتهى. ثم قال ما نصه [٩٣/ أ] ثم يقال للمصنف إذا لم يكن رجلا تمييزا محولا عن المفعول ومعلوم أنه ليس محولا عن الفاعل وقد حصرت فيما مر النسبة في نسبة الفعل إلى الفاعل أو المفعول أي نسبة هذه النسبة، انتهى. قال شيخنا يجوز أن يكون تمييزا عن المفرد فلا يرد ما ذكره فتدبر. قوله **(وأما إجازة المبرد[٢] إلى قوله فمردودة)** الخ، راجع ما سيأتي عند قول المصنف في نعم وبئس:

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ   فِيهِ خِلاَفٌ عَنهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ[٣]

---

(١) مخطوط حاشية اللقاني على أوضح المسالك اللوحة رقم [٣٣/ أ].

(٢) المقتضب (٢/ ١٥٠).

(٣) اختلف النحويون في حكم الجمع بين التميز وفاعل نعم وبئس الظاهر على ثلاثة أقوال أحدها لسيبويه والسيرافى فإنه لا يجوز عندهما الجمع بينهما والثانى للمبرد وابن السراج والفارسى فيجوز عندهم الجمع بينهما على سبيل التوكيد وتابعهم ابن مالك وابنه بدر الدين وأبو حيان والثالث لابن عصفور فيجوز عنده الجمع بينهما إن أفاد مالم يفده الفاعل وإلا فلا. الكتاب (٢/ ١٧٦)، والمقتضب (٢/ ١٥٠)، والأصول (١/ ١١٧)، والإيضاح (١/ ٨٨)، والخصائص (١/ ٨٣، ٣٩٥)، وشرح اللمع للتبريزى (ص:٣٣٢)، وشرح المفصل (٧/ ١٣٢)، والمقرب (١/ ٦٨)، وشرح التسهيل (٣/ ١٤)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ١١٠٦) وشرح ابن الناظم (ص:٤٧٠)، وتوضح المقاصد (٣/ ٩٤)، وأوضح المسالك (٣/ ٢٧٧)، والمغنى (٢/ ٥٣٥)، وشرح ابن عقيل (٣/ ١٦٣)، والمساعد (٢/ ١٣٠)، وشرح التصريح (٢/ ٩٥)، والأشمونى (٣/ ٣٤).

حروف الجر

قوله (وهي عشرون حرفا) الخ، أشار الشارح به إلى أن الخبر متصيد من جملة المتعاطفات بناء على ما نبه عليه العصام[1] في نظيره من العطف سابق على الربط فكأنه قال حروف الجر من وما عطف عليها فلا اعتراض على الشارح بأنه قد غير إعراب المتن، بقي أنه إذا كان الخبر المجموع فهل لأجزائه حكم الخبر من الإعراب أم لا؟ أقول قد صرحوا بأن لها ذلك وأنه من قبيل إعطاء الجزء حكم الكل. قوله:

لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ ....[2]

الخ، قال المُحَشِّي: اسم الجلالة في محل رفع بالابتداء، وقوله (فضلكم) هو الخبر انتهى، أقول أشار به إلى أن الإعراب المحلي لا يختص بالمبنيات وإلى ما قرره

---

(١) عله في حاشية عصام الدين على الألفية، ولم أعثر على هذا المخطوط.

(٢) تمامه:

لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بشَيْءٍ إنَّ أُمَّكُمْ شَرِيمُ

والبيت يروى (لعلِّ) بكسر اللام المشددة، وفي الخزانة (١٠/ ٤٢٢) الشاهد (٨٧٦) برواية (لَعَاءَ الله) وفيها لغات أخرى وشريم: المرأة المفضاة، والبيت في شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٨٣)، التذييل والتكميل (٥/ ١٨١)، وتمهيد القواعد (١/ ٤٨٩)، وشرح ابن عقيل (٣/ ٥)، الأشموني (٢/ ٢٠٤)، وشاهده مجيء (لعل) حرف جر شبيه بالزائد على لغة عقيل ولفظ الجلالة (الله) مجرور لفظا مرفوع محلا مبتدأ، وفضلكم خبر المبتدأ.

بعضهم من أن المانع من ظهور الإعراب إن كان قائما بتمام الكلمة كان الإعراب محليا وإن كان بحرفها الأخير كان الإعراب تقديريا منقوض بمثل ما ذكر هنا فتدبر. قوله:

.... وَلَوْلاكَ لَمْ يَعْرِضْ لأَحْسَابِنَا جَبَنْ (١)

الخ، الذي في الشواهد: (وَلَوْلاكَ لَمْ يَعْرِضْ لأَحْسَابِنَا حَسَنْ)، قال: والمراد بحسن: الحسين بن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. قوله:

.... مِـــنْ قُنَّـــةِ النِّيـــقِ....... (٢)

الخ، النِّيقُ: اسم لما علا من الجبل. قوله **(ويشترط في مجرورهما مع كونه)** الخ، غرض الشارح من هذا التنبيه التلويح على المصنف بأنه أطلق في الوقت مع أنهما لا يجران كل وقت بل الوقت المقيد بما ذكره الشارح، ويمكن الجواب عنه بأنه إنما ذكر ذلك [٩٣/ ب] في مقابلة ما يجر المطلق ما يجر مطلق الظاهر الغير المقيد بكونه وقتا أو غيره فلا يضره كون الوقت الذي يجرانه لا يكون إلا مقيدا بكونه

---

(١) صدره:

أَتَطْمِـــعُ فِينَـــا مَـــنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَـــا ....

والبيت لعمرو بن العاص، ويروى(حَسَنْ) أي الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما، كما يروى (عَبْس) اسم قبيلة، وشاهده قوله (لولاك) وقد رد به على المبرد الذي ينكر وقوع الضمير المتصل بعد (لولا)، والبيت في الأشموني (٢/ ٢٠٦).

(٢) تمامه:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَـوْلايَ طِحْـتَ كَـمَا هَـوَى ... بِأَجْرَامِـهِ مِـنْ قُنَّـةِ النِّيـقِ مُنْهَـوِي

ليزيد بن الحكم، شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٥٢)، وشرح ابن عقيل (٣/ ٩)، والأشموني (٢/ ٢٠٦)، والقنة: أعلى الجبل، والنيق: آخره، ويروى (قلة النيق)، وشاهده كسابقه.

معينا الخ، فتدبر. قوله **(وهذا مختص بالضرورة)**[١] الخ، يعني خلافا لما أو همته عبارة المصنف من أنه قليل مختص بالضرورة حيث شبهه بـ(رُبَّهُ) انتهى. قوله **(وقد شذ دخول الكاف)** الخ، غرضه منه تقييد المواضع التي دخلت فيها على غير ضمير الغيبة بأنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه لأنه يختص بالضرورة لدخولها على ضمر الغيبة الذي كان يوهمه الدخول على وجه الإطلاق من التسوية بين الأفراد الثلاثة فتدبر. قوله **(وما أنت كأنت ولا أنت كأنا)** الخ، كان أصل النسخة: وما أنا كأنت فصلح إلى ما تراه، وهذا الإصلاح إفساد؛ لأنه يؤدي إلى تشبيه الشيء بنفسه. قوله **(وهذا شروع في ذكر معاني هذه الحروف)** الخ، الصحيح عند البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما لا تنوب أحرف الجزم وأحرف النصب، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، «وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير مجمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذا، ومذهبهم أقل تعسفا»[٢]، مُغنِي. قوله **(أي تأتي «مِنْ»: لمعان)** الخ، أشار به إلى أن الأمر الواقع في كلام المصنف ليس مرادا الخ، هذا إخبار عما نقل عن العرب من استعمال هذا الحرف في تلك المعاني فقط، وقد يقال: إن مبني الأمر هنا على معنى التزام مضمونة والنهي ضده كما هو أحد القولين عند الأصوليين، والمعنى التزم استعماله فيما ذكر ولا تتعداه إلى غيره؛ لأنه لم يرد عن

---

(١) يقصد دخول كاف التشبيه على الضمير.

(٢) المغني (ص:١٥١).

العرب لكنه يشكل على هذا ما تمم به الشارح إلا أن يراد أن المعنى لا تتعدى ما ورد كما ذكرته وما لم أذكره إلى ما لم يرد عنهم، تدبر. قوله **(اقتصر [٩٤/ أ] منها هنا على الخمسة)**(١) الخ، والخامس ذكره بقوله:

.... **وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلا** (٢)

فتدبر. قوله **(هي التي مع نكرة)** الخ، عمومه يشمل الزائدة مع اسم لا نحو: لا من رجل، مع أنهم مصرحون بأنها لتأكيد العموم، وليست للتبعيض؛ لأن النكرة المذكورة دالة على الاستغراق بنفسها، فليحرر. قوله:

....**ويُكتبُ للأميرِ أَفِيلا** (٣)

الخ، نصب على الحكاية لأنهم يكتبون أدَّى أَفِيلا، والأَفِيلُ الصغير من بنات الإبل أي أنهم يأخذون منه الأمهات ويكتبون أنه أدى صغيرا ظلما وغلبة وظلما، كأنه من قبيل عطف البيان عليه. قوله **(في الزمان والمكان)** الخ، ظاهر الإطلاق أن

---

(١) يقصد معان (مِنْ) الجارة.

(٢) عجز بيت من الألفية، وصدره:

لِلانتِهَا حَتَّى وَلامٌ وَإِلَى ....

(٣) تمامه:

أَخَذُوا الـمَخَاضَ مِنَ الفَصِيلِ غُلُبَّةً ظُلْمًا ويُكْتَبُ لِلأَمِيرِ أَفِيلا

والبيت للراعي النميري في ديوانه (ص:٢٤٢)، ويروى: (ويَكْتُبُ) بفتح الياء، أخذوا: أي عمال الزكاة، المخاض: النوق الحوامل، الفصيل: ولد الناقة إذا فصل عنها، والغُلُبَّة: غَلَبَةً أي كرها، والأَفِيل: صغير الإبل سمي بذلك لأفوله أي غيبته، والبيت في شرح التسهيل (٣/ ١٣٤)، والتذييل والتكميل (١١/ ١٢٧)، وتمهيد القواعد (٢/ ٢٨٧٩)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٧٩، ٨٨١)، والمغني (٤٢٢)، والأشموني (٢/ ٢١٢)، وشاهده استعمال (مِن) حرف جر بمعنى بدل أي أخذوا النوق الحوامل بدلا من الفصال.

كونها للانتهاء في الزمان والمكان على السواء، وأما كون الثلاثة في الدلالة على الانتهاء على السواء وكون معنى الغاية مختلفا أو متحدا فقد تنزل له الشارح. قوله (و«إلى» **أَمْكَنُ في ذلك**) الخ، أي أدخل في الوضع له على معنى أنه أول باعتبار شهرة وضعها أو المراد أنها أكثر استعمالا بحيث إنها تستعمل في موضع لا يصلح لـ(حتى)، وهذا الثاني هو المناسب لكلام الشارح، ولا ينافيه أن (حتى) قد تستعمل في موضع لا يصلح فيه استعمال (إلى)، فإنه يصح: سرت حتى أدخلَها ولا يصح: إلى أدخلها؛ لأنه قد يلتزم أيضا أن ما انفردت به إلى أكثر مما انفردت به حتى، فليحرر. قوله (**حملا على الغالب فيهما عند القرينة**) الخ، قال شيخنا ع ش: «ويطرد ذلك في بقية الحروف التي استعملت لمعاني متعددة إذا وقعت في محل ولم تقم قرينة تعين أحد المعاني فإنها تحمل على المعنى التي يغلب استعمالها فيه وهو ظاهر». قوله (**يعبر عنها بلام الاستحقاق**) الخ، ظاهر هذه العبارة وصريح مقابلة المنقول عن التسهيل[1] المغايرة، وفي المرادي ما يقتضي أن مختاره أن بينهما عموما وخصوصا مطلقا، فإنه قال: «ويندرج فيه أن في شبه الملك الاستحقاق لأنه مثله في شرح الكافية[2] [٩٤/ب] نحو السرج للفرس وجعله في التسهيل[3] مغايرا لشبه الملك»[4]، انتهى، فليحرر (قوله وجعلها في شرحه الواقعة) الخ، أي جعل لام الاستحقاق وهو الموافق لما في شرح التوضيح[5] وعبارته أن التي للاستحقاق هي

---

(١) شرح التسهيل (٣/ ١٤٤)، والتذييل والتكميل (١١/ ١٧٢، ١٧٧، ١٨٠).

(٢) شرح الكافية الشافية (٢/ ٨٠٢).

(٣) شرح التسهيل (٣/ ١٤٤).

(٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٣٥٥).

(٥) شرح التصريح على التوضيح (٢/ ١٠).

الواقعة بين معنى وذات الخ، فتدبر. قوله (**وقد يعبر عن الذات بلام الاختصاص**) الخ، وتفسير لام الاختصاص حينئذ بالواقعة بين شيئين لثانيهما اختصاص سواء كان على جهة الملك أو شبهه أو الاستحقاق وسواء كانت بين معنيين أو ذاتين أو معنى وذات. قوله (**مثالا للام التعدية**) الخ، يعني ولم يجعل التبليغ من معانيها لأنه يذكره بالمرة. (قوله ﷺ: ﴿**واشترطي لهم**﴾[1] الخ، هو من كلامه ﷺ لعائشة رَضِيَٱللَّهُعَنهَا في حق بَرِيرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنهَا. قوله (**وتُسمى التعليلية أيضا**) الخ، يجوز قراءة تسمى بالفوقية، والمعنى، وتسمى السببية تعليلية، أي: يطلق على السببية، أي: المعنى المسمى بالسببية لفظ التعليلية، فيكون السبب والعلة متغايران على هذا، ويرد عليه كلام المُحَشِّي من أنه قد فرق بينهما فيما يأتي، ويجوز قراءة يسمى بالتحتية بعود الضمير على المعنى المدلول عليه بـ(في) أن يسمى معناها في مثل ذلك السببية والتعليلية فيفيد أيضا الترادف ويرد عليه كلام، وأما قراءته بالفوقية وجعل الضمير عائدا على لفظ في على أن في توصف بكونها سببية كما توصف بكونها تعليلية فصحيح لكن لا يلزمه الترادف فلا يتأتى اعتراض المحشي حينئذ، فيتدبر. قوله:

---

(١) تمام الحديث: «عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَتْ بَرِيرَةُ فَقَالَتْ إِنَّ أَهْلِي كَاتَبُونِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي تِسْعِ سِنِينَ كُلُّ سَنَةٍ وَقِيَّةٌ فَأَعِينِينِي فَقُلْتُ لَهَا: إِنْ شَاءَ أَهْلُكِ أَنْ أَعُدَّهَا لَهُمْ عَدَّةً وَاحِدَةً وَأُعْتِقَكِ وَيَكُونَ الْوَلاَءُ لِي فَعَلْتُ. فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لأَهْلِهَا فَأَبَوْا إِلاَّ أَنْ يَكُونَ الْوَلاَءُ لَهُمْ فَأَتَتْنِي فَذَكَرَتْ ذَلِكَ فَانْتَهَرْتُهَا فَقَالَتْ: لاَ هَا اللهِ إِذًا قَالَتْ فَسَمِعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلاَءَ فَإِنَّ الْوَلاَءَ لِمَنْ أَعْتَقَ. فَفَعَلْتُ قَالَتْ: ثُمَّ خَطَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَشِيَّةً فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ فَمَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ كِتَابُ اللهِ أَحَقُّ وَشَرْطُ اللهِ أَوْثَقُ مَا بَالُ رِجَالٍ مِنْكُمْ يَقُولُ أَحَدُهُمْ أَعْتِقْ فُلاَنًا وَالْوَلاَءُ لِي إِنَّمَا الْوَلاَءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». السنن الكبرى للبيهقي (٥/ ٣٣٨).

....في سَـوَادِهِ يَرَنْـدَجَا [(١)]

الخ، اليرندح الجلد الأسود صحاح. قوله (وأما الباء فلها خمسة عشر معنى) الخ، من نظم شيخنا العلامة نور الدين الأجهوري - أمتع الله الوجود بدوام حياته ونفعنا بتحقيقاته - ما نصه:

وما لا صفته البَاقِي استبدلِ يَجِيدُ المَتْرُوك مثل تَبَدَّلا
وبالعكسِ بدلنا وعَدِّ لِواحدِ فَغَير معناه فَكُنْ مُتَأمِّلا
وَعَدِّ لمفعُولَيْنِ فالثَّانِ مُبْدلُ ومُبدلٌ منه ما نَصبْنَاهُ أَوَّلا
وَعَدِّ لمفعُولَيْنِ أَيْضًا بِنَفْسِهِ وبِالبَاءِ لِمَذْهُوبٍ به يَا أَخَا العُلا

كذا قال سعد الدين - قدَّس سره - بحاشية الكشاف هذا مفصلا، ثم أوضح ذلك بقوله: (وقولي وبالعكس بدلنا) أي فيها إذا تعدى للثالث بالباء فهي داخلة حينئذ على المتروك فلا تخالف في الكلام، وعبارة السعد عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ﴾ [النساء:٢]، بعدما ذكر أن الباء تدخل في استبدل على المتروك، وما تعدى إليه الفعل بنفسه مأخوذ في التبديل بالعكس، نعم للتبديل استعمال آخر وهو أنه يتعدى إلى المفعولين بنفسه نحو: ﴿فَأُو۟لَـٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ

---

(١) في المخطوط (في سواه)، وتمامه:

أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا الليلُ دَجَا يُخَالُ في سَوَادِهِ يَرَنْدَجَا

الارتشاف ٤/ ١٧٢٧، والمغني (٢٢٦)، وشواهده للسيوطي لسويد بن أبي كاهل اليشكري وليس بديوانه، والأشموني ٢/ ٢١٩، دَجَا: أظلم، واليَرَنْدَج: الجلد الأسود، وشاهده مجيء (في) للتأكيد وهي زائدة بغير تعويض، أي: يُخال سوادُه يَرَنْدَجا، ويجوز أن تكون (في) سببية.

سَيِّئَاتِهِمْ﴾ [الفرقان:٧٠]، ﴿فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا﴾ [الكهف:٨١]، بمعنى يجعل الحسنات بدل السيئات ويعطيهما ربهما بدل ما كان لهما خيرا منه، وآخر وهو أن يتعدى إل مفعول واحد مثل بدلت الشيء غيرته ﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعْدَ مَا سَمِعَهُۥ﴾ [البقرة:١٨١]، وآخر وهو أن يتعدى إلى مفعولين بنفسه وإلى المذهوب المبدل منه بالباء أو من مثل بدله بخوفه أو من خوفه أمنا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ﴾ [سبأ:١٦]، فلبدل أربع استعمالات، ومما يتعدى لمفعولين بنفسه قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم:٤٨]، روى الطبراني عن سعيد بن جبير قال: (تكون الأرض خبزة بيضاء يأكل المؤمن من تحت قدميه)، وروى البيهقي عن عكرمة (تبدل الأرض مثل الخبزة)، وحمته أن المؤمنين لا يعاقبون في طول زمان الموقف بالجوع، بل يقلب الله الأرض بقدرته خبزة حتى يأكلوا منها، انتهى كلامه. قوله (**الأول المبدل نحو: «ما يسرني بها»**[1]) الخ، هو من كلام أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لولده عبد الله حين سأل النبي ﷺ الصحابة، وكان عبد [٩٥/ ب] الله فيهم وأصغرهم بقوله: ﴿أي شجرة تشبه الآدمي؟ في أنه إذا قطع رأسها ماتت، ففكر الصحابة في شجرة البادية، فلم يهتدوا إليها، فقال لهم النبي ﷺ: هي النخلة، فقال عبد الله لأبيه: إنها حاكت في صدري، ولكنني استحييت استصغارا، فقال له عمر ما يسرني بها حمر النعم﴾، يعني لو كنت قلتها

---

(١) الحديث في الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم (٢/ ١٦٦)، الحديث رقم ١٣٤٠ .

كان سروري بها أعظم من سروري بحمر النعم لو بدلت لي حمر النعم بدلها، فتنبه. قوله (**الرابع التعليل نحو:** ﴿ فَبِظُلْمٍ ﴾ [النساء: ١٦٠]) الخ، فيه أنه لا يظهر وجه كون الباء في الآية الأولى سببية، وفي الثانية تعليلية مع أن الظلم من ما صدقات الذنب إذ هو معصية وذنب، وأيضا فالسبب والعلة عند الأصوليين بمعنى، وكلام الحكماء المفرقين بين السبب والعلة بالتأثير في الوجود وعدمه لا يظهر ارتكابه في الآيتين المذكورتين لما تقدم فالحق ما قاله السيوطي أنه الحق، وهو قول أبي حيان: إن أصحابنا لا يفرقون بين السبب والعلة، انتهى. قوله (**وأكثر ما تعدى الفعل القاصر**) الخ، يجوز في لفظ الفعل النصب والرفع، أما النصب فعلى تقدير جعل (ما) موصولا حرفيا مسبوك ما بعده بمصدر، و(أكثر) مبتدأ خبره محذوف، والتقدير وأكثر تعديتها الفعل القاصر ثابتة ويكون فيه إثبات الصفة للباء صريحا، وأما الرفع فعلى تقدير (نا) موصولا اسميا، والعائد محذوف لأنه فضلة، وأكثر مبتدأ خبره لفظ الفعل، والتقدير وأكثر الذي تعدية الفعل القاصر وإثبات الصفة صريحا حينئذ للفعل لا للباء فالنصب أولى فتدبر. قوله (**ولهذا اقتصر سيبويه**[1] **عليه**) الخ، إن قلت: سيبويه شيخُ نحاة البصرة، وهم قائلون بأن الحرف ليس له إلا معنى واحد، فيجوز أن يكون اقتصاره على الإلصاق جريا على قاعدة مذهبه هذه، قلت: كون الحرف ليس له إلا معنى واحد لايقتضي اقتصاره على خصوص الإلصاق، [٩٦/ أ] فاختياره له يدل على جهة

---

(١) الكتاب (٤/ ٢١٧).

ترجيح وجهته الترجيح ما ذكر من كونه لا يفارقها، وعبارة سيبويه على ما في شرح التوضيح وإنما هي للإلصاق والاختلاط إلى أن قال: «وما اتسع من هذا الكلام فهذا أصله»[١]، انتهى. فتدبر. قوله **(وفيه نظر)** الخ، وجه النظر على ما ذكره ابن هشام في المغني بأن: «راقه الشيء بمعنى: أعجبه، ولا معنى لها ههنا، وإنما المعنى تعلو وترتفع»[٢] انتهى. وهو مبني على أن المراد بالسرحة: الشجرة الكبيرة، وبأفنان العضاة: أغصان الشجرة الكبير، وقال في الصحاح[٣]: «إنه كنى بالسرحة عن امرأة»، وعليه يمكن أن تكون أفنان العضاة كناية عن نسوة أُخَر، فيصح إسناد الإعجاب لليمين وتكون (على) زائدة، نبه عليه الدماميني[٤]. قوله **(ولم يذكر البصريون سواه)** الخ، أي فجعلوها مقصورة على المجاوزة لا تتجاوزه إلى غيره حتى إنها إذا جاءت في محل لا تظهر فيه المجاوزة احتاجوا إلى أن يتكلفوا له معنى يصلح للمجاوزة، ولم يحملوها على تضمين ولا غيره بما ارتكبه في غيرها

---

(١) شرح التصريح على التوضيح (٢/ ١٣).

(٢) المغني (١٩٢)، قاله ابن هشام تعليقا على استشهاد ابن مالك لزيادة (على) لغير تعويض ببيت حُمَيد بن ثَوْر:

أَبَى اللهُ إِلَّا أَنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ ... عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ العَضَاهِ تَرُوقُ

قال ابن مالك في شرح التسهيل (٣/ ١٦٥): «فزاد (على) لأنَّ (تروق) متعد مثل أعجب، لأنهما بمعنى واحد، يقال راقني حُسن الجارية وأعجبني عقلها. وفي الحديث «مَن حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فلْيُكفّر عن يمينه وليفعل الذي هو خير» والأصل من حلف يمينا»، وانظر أيضا تمهيد القواعد (٢/ ٢٩٧٧، ٢٩٨٣)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٢٢).

(٣) الصحاح (سرح)، وفيه: (فإنما كنى بها عن امرأة).

(٤) شرح الدماميني على مغني اللبيب (٢/ ٢٩).

من الحروف، وبهذا يسقط الاعتراض بأن طريقة البصريين أن الحرف ليس له إلا معنى واحد، وتقدم مثل ذلك في الإلصاق[١]، فتدبر. قوله (**أي تجيء الكافُ لمعانٍ**) الخ،لم يقيد بقوله الحرفية كما صنعه مع (على) كأنه لعدم الفاصل من المصنف بين ذكر الحكمين، لأنه قال عقيبه (واستعمل اسما بخلاف) فإنه فصل بين حكمها، فاحتاج الشارح إلى التقييد في الأول؛ ليتنبه للثاني وينتظر، قوله:

بِكَـا للقُـوَّةِ الشَّـغْوَاءِ........ ....[٢]

الخ، للقوة بفتح اللام وسكون القاف العقاب، والشفراء بمعجمتين بمعنى المعوجة المنقار، وجُلت بضم الجيم وسكون العقاب، والشفواء بمعجمتين بمعنى المعوجة المنقار وجلت بضم الجيم وسكون اللام وضم التاء. قوله (**يستعملان أيضا اسمين**) الخ، أي: كما استعملت الكاف وعن وعلى. قوله في المتن:

.... أَوْ أُولِيَـا الفِعْـلَ.......[٣]

الخ، أي جعل الفعل واليا أي تابعا لهما أي واقعا بعدهما كدعا من قول المصنف (حيث مذ دعا) وقول الشارح فيما سيأتي في:

---

(١) في الصفحة السابقة.

(٢) تمامه:

بكَـا للقُـوَّةِ الشَّـغْوَاءِ جُلْـتُ فَلَـمْ أَكُـنْ لأولَـعَ إلا بـالكَمِيِّ الـمُقَنَّعِ

شرح التسهيل (٣/ ١٧٠)، والجنى الداني (٨٢)، وتمهيد القواعد (٦/ ٣٠٠١)، والأشموني (٢/ ٢٢٥)، الشغواء: المعوجة المنقار، وشاهده (بِكَا للقوة) حيث جاءت الكاف اسما بمعنى مثل لأنه مجرور بالباء.

(٣) قال ابن مالك:

وَمُـذْ وَمُنْـذُ اسْـمَانِ حَيْـثُ رَفَعَـا أَوْ أُولِيَـا الفِعْـلَ كَجِئْـتُ مُـذْ دَعَـا

..........مُــذْ أَنَــا يَــافِعٌ ....[1]

[٩٦/ ب] مثال لما زاده من وقوع الجملة الاسمية بعدهما فتنبه. قوله (**هي حينئذ مستأنفة استئنافا بيانيا**) جوابا عن سؤال مقدر، كأنه قيل بعد قوله ما رأيته أمر انقطاع الروية، أو ما بينك وبين الروية، فأجاب عن ذلك بقوله مذ يومان. قوله (**فهما حرف جر**) الخ، غرضه من زيادته أن حق المقابلة يقتضيه، فكان الظاهر ذكره والاعتذار عنه أن الباب معقود للحروف الجارة، فإن جاء منها شيء منها اسما كان على خلاف الأصل فما ذكره أولا من مجيئهما اسمين بيان لما خرجا فيه عن الأصل والجر بهما هو الأصل، ولا يجران إلا إذا كانا حرفين كما أفهمه قوله ومذ اسمان حيث رفعا، يعني: فإذا لم يرفعا لم يكونا اسمين بل حرفين؛ لأنه لم يقل أحد بفعليتهما، ولا بكونهما ناصبين، فأغنى ذلك المصنف عن قوله:

وَإِنْ يَجُــــــرَّا.......... ....[2]

أو هما حرفان بل الأولى عدم ذكره لأنه يكون على ضرب من الإطناب. قوله (**كما في المعدود نحو مذ**) الخ، يعني ولا يكون ذلك في غيره كما صرح به المُحَشِّي. قوله (**بقي من الحروف «رُبَّ»**) الخ، أي بقي من معاني الحروف معنى

---

(١) تمامه:

فَمَا زِلْتُ أَبْغِي الخَيْرَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ ... وَلِيدًا وَكَهْلًا حِينَ شِبْتُ، وَأَمْرَدَا

والبيت للأعشى في ديوانه (ص:١٣٥)، وأوضح المسالك (٣/ ٥١)، والمقاصد النحوية الشاهد رقم (٥٩١)، والأشموني (٢/ ٢٢٨)، وشاهده دخول (مُذْ) الظرفية على الجملة الاسمية.

(٢) تمام بيت الألفية:

وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فكـ(مِنْ) ... هُمَا وَفِي الحُضُورِ مَعنىً فِي استَبِنْ

(رُبَّ)، ولم يتعرض المصنف له في المعاني التي ذكرها، وأما نفس (رُبَّ) فقد تقدمت. قوله **(وللتقليل قليلا)** الخ، والمختار عند الرضي[1] أنها موضوعة للقلة، فاستعمالها فيه كالحقيقة التي لا تحتاج إلى قرينة، واستعمالها في الكثرة كالمجاز المفتقر للقرينة، وهذا أيضا هو الظاهر مما نقله المُحَشِّي فيما سبق عن الرضي في تعليل كونها مختصة بالنكرة بكونها علم القلة، أي موضوعة، انتهى. قوله في المتن:

فَلَـمْ يَعُـقْ عَـنْ عَمَـلِ....... ....[2]

الخ، فيه أنه كان الأظهر الواو لأنه لا يتفرع على الزيادة عدم الفرق وكان التفريع بالنظر إلى ما تقرر من الأصل في الزائد أن يكون دخوله في الكلام كخروجه، وأما التفريع غي الثاني فلما لم يظهر عدل عنه وعبر بالواو دون الفاء فتدبر. قوله:

.... **......الحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِـي.....**[3]

الخ، هم أولاد الحارث بن تميم، سموا بذلك لأكل أبيهم الحبط بفتح

---

(١) شرح الكافية للرضي (٤/ ٢٨٧، ٢٩٥، ٣٢٩).

(٢) تمام بيت الألفية:

وَبَعْـدَ مِـنْ وَعَـنْ وَبَـاءٍ زِيـدَ مَـا ... فَلَـمْ يَعُـقْ عَـنْ عَمَـلٍ قَـدْ عُلِـمَا

(٣) تمامه:

فَـإِنَّ الحُمُـرَ مِـنْ شَرِّ المَطَايَـا ... كَـمَا الحَبِطَـاتُ شَرُّ بَنِـي تَمِـيم

لزياد الأعجم، والبيت في شرح الكافية الشافية (٢/ ٨١٩)، وشرح ابن عقيل (٣/ ٣٢)، والمقاصد النحوية الشاهد رقم (٦٠٥)، والأشموني (٢/ ٢٣١)، والحبِطاتُ: بنو الحارث بن عمرو بن تميم، وشاهده زيادة (ما) بعد الكاف في (كما الحبطاتُ) فمنعها ذلك من عمل الجر فيما بعدها، بل رفع بالابتداء.

المهملة والموحدة شجر تنبته البارية مُقتل، ويقال له الحندقوق. [٩٧/ أ] قوله:

.... حَتَّـى تَبَـذَّخَ........[١]

الخ، أي تكبر وارتفع من البذخ بفتح الموحدة والمعجمة الأولى، وهو التكبر والارتفاع.

قوله (**أي: وفي اختلاف الليل**)[٢] الخ، أي : وعلى هذا يكون قوله، (واختلافِ) عطفا على جملة الجار والمجرور وهو (في خلقكم) لا على المجرور وحده وهو (خلقكم) ؛ لأنه حينئذ يكون العامل فيه (في) الملفوظة لا غيرها مقدرة وفَرَّ من ذلك، وخرجت الآية على ما ذكره الشارح؛ لئلا يلزم عليه العطف على معمولي عاملين مختلفين[٣].

---

(١) تمامه:

وَكَرِيمَـةٍ مِـنْ آلِ قَـيْسَ أَلَفْتُـهُ حَتَّـى تَبَـذَّخَ فَـارْتَقَى الأَعَـلام

شرح التسهيل (٢/ ١٥٤، ٣/ ١٩٣)، والتذييل والتكميل (٧/ ١٦)، وشرح ابن عقيل (٣/ ٤٠)، وتمهيد القواعد (٤/ ١٧٣٢)، والأشموني (٢/ ٢٣٤)، وتَبَذَّخَ: تكبر، والأعلام: الجبال، وشاهده جر (الأعلامِ) بحرف جر محذوف والتقدير إلى الأعلام وهذا شاذ، والبيت به شاهد آخر، وهو جر (كريمة) بـ(رُبَّ) المحذوفة بعد الواو.

(٢) تعليقه على جر الاسم بحروف غير (رب) المحذوفة، ومما يطرد فيه الحذف: المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل نحو: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ٤ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [الجاثية:٤، ٥]. الأشموني (٢/ ٢٣٤)، ضياء السالك (٢/ ٣١٤).

(٣) اختلف النحويون في العطف على معمولي عاملين مختلفين، نحو: ليس زيدٌ بقائمٍ ولاخارجٍ عمروٌ:

الأول المنع مطلقا ونسب لسيبويه وجمهور النحاة كالمبرد وهشام وابن السراج،

الثاني القول بالجواز مطلقا وهو مذهب الأخفش ومن تبعه كالكسائي والفراء والزجاج وغيرهم، وأعربوا (خارجٍ) معطوفا على (قائم) و(عمرٌو) معطوف على (زيدٍ)، وقيل للأخفش في المسألة رأيان الأول وهو المشهور عنه الجواز، والثاني المنع ذكره في كتابه المسائل.

وإن جـوزه ابن الحاجب[١] في مثله لأنه قيل يمنعه إذ فيه سبعة أقوال صرح بها في متن المغني[٢]. قوله:

مَتَـــى عُـــذْتُمُ بِنَــا........ ....[٣]

= الثالث إذا كان أحد العاملين جارا اشترط لجوازه تقدم المجرور المعطوف وإلا امتنع.

الرابع التفصيل بين أن يكون أحد العاملين جارا فيجوز، أو ليس بجار فيمتنع ونسب هذا الرأي للأعلم الشنتمري وقيل فصل الأعلم بين أن يتقدم المجرور في المتعاطفين معا فيجوز نجو: إن في الدار زيدا والقصر عمرا، ويمتنع نحو إن زيدا في الدار والحجر وعمرا، ووافقه ابن الحاجب. واحتج من أجاز العطفَ على معمولي عاملين مختلفين بقوله تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٤ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [الجاثية:٤، ٥]. الكتاب (١/ ٦٦)، والمقتضب (٤/ ١٩٥)، ومعاني القرآن للفراء (٢/ ٣٣٦)، والأصول (٢/ ٦٩)، وشرح الكتاب للسيرافي (١/ ١٧٤)، والنكت (١/ ٢٠١)، والكشاف (٤/ ١٤٧٨)، وشرح المفصل (٣/ ٢٧)، وشرح جمل الزجاجي (١/٢٥٦)، شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٧٥)، والارتشاف (٤/ ٢٠١٥)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ١٣٤)، والمساعد (٢/ ٤٧١).

(١) أمالي ابن الحاجب (١/ ١٣٤)، وشرح الكافية (١/ ٣٢٤).

(٢) المغني (ص:٦٣٣).

(٣) تمامه:

مَتَـــى عُـــذْتُمُ بِنَــا وَلَــوْ فِئَــةٍ مِنَّــا كُفِيــتُمْ وَلَمْ تَخْشَــوْا هَوَانًــا وَلاَ وَهْنًــا

بدون نسبة، شرح التسهيل (٣/ ١٩١)، والتذييل والتكميل (١١/ ٣٢١)، وتمهيد القواعد (٦/ ٣٠٦١)، وشـرح الأشموني (٢/ ٢٣٤)، وعدة السـالك إلى تحقيق أوضـح المسـالك (٣/ ٦٦)، وشاهده (ولو فئةٍ) حيث عمل حرف الجر وهو محذوف بعد العطف على ما تضمن مثل الحرف المحذوف والتقدير: (ولو عُذتم بفئةٍ منا)، ولايجوز عطف (فئة) بالجر على الضمير المجرور في (بنا) لأن (لو) لا تدخل إلا على الجمل، والغالب النصب بعد (لو) على أنه خبر لكان المحذوفة نحو:(التمس ولو خاتما من حديد) أي ولو كان الملتمسُ خاتما من حديد.

الخ، فيه قبض(١) مفاعيلن في الحشو، وهو قليل، وقوله (مِنَا) بخفة النون(٢) على اللغة التي نبه عليها المصنف في (مِنِي) و(عَنِي) أول الكتاب(٣). قوله (**مررت برجل صالح إلا صالح**) الخ، لفظ صالح الأول ساقط من عبارة المرادي(٤)، وتصحيح عبارة الشارح أن المعنى مررت برجل صالح في ظني إلا صالح في نفس الأمر فطالح في نفس الأمر، فتدبر. قوله (**على توهم وجود الباء في «مدرك»**(٥)) الخ، عبارة العيني الشاهد في قوله ولا سابق فإنه مجرور بالباء المقدرة عطفا على

(١) القبض من الزحاف المفرد،وهو لغة ضد البَسْطِ، واصطلاحا حذف حذف الخامس الساكن، ووجه التسمية أنه لما حذف خامسه انقبض الصوت في الجزء الذي دخل فيه بعد انبساطه، ويدخل القبض أربعة أبحر هي: الطويل، والهزج، والمضارع، والمتقارب وهي الأبحر التي في أجزائها (فعولن) و(مفاعيلن). السهل الوافي في العروض والقوافي (ص:٢١).

(٢) تقطيع الشطرة الأولى: مَتَىْ عُذْ/ تُمُوْ بِنَاْ/ وَلَوْ فِـ/ ــئَةٍ مِنَّاْ

فعولن/ مفاعلن/ فعول/ مفاعيلن

ولو خففت نون (مِنَّا) لتحولت التفعيلة الأخيرة بالشطرة من مفاعيلن إلى مفاعلن وهو جائز.

(٣) في مبحث نون الوقاية.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٢٧٣)، وفيه: «مررت برجل صالحٍ إنْ لا صالحٍ فطالحٍ، على تقدير: إن لا أمرر بصالح فقد مررت بطالح».

(٥) يقصد بيت:

بَـدَا لِي أَنِّي لَسْـتُ مُـدْرِكَ مَـا مَضَـى وَلا سَـابِقٍ شَـيْئًا إِذَا كَـانَ جَائِيَـا

والبيت لزهير في ديوانه (ص:٧٦)، وفيه: (ولا سابقا)، والكتاب (١/ ١٦٥) (ولاسابقا)، (٣٠٦ - ٣/ ٢٩، ٥١، ١٠٠) (ولا سابقٍ)، والأشموني (٢/ ٢٣٥)، وشرح التسهيل (١/ ٣٨١)، والتذييل والتكميل (٤/ ٣٠٥- ٥/ ١٩٧-١١/ ٣٢٥)، وشاهده على رواية (ولا سابقٍ) بالجر عطفا على التوهم بوجود باء زائدة في خبر (ليس) السابق وهو (لست مدركَ) فكأنه قال: بمدركٍ.

خبر (ليس) على توهم إثبات الباء فيه انتهى. قوله:

مَشَائِيمُ........................ .... (١)

لا جمع مشئوم. قوله:

.... ولا دَيْنٍ لهـا............. (٢)

الخ، أي عليها أو عندها. قوله **(أي انتفى ذلك)** الخ، أي الكون مجنونا.

---

(١) تمامه:

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلا نَاعِبًا إلا ببَيْنٍ غُرَابُهَا

الكتاب (١/ ١٦٥، ٣٠٦) منسوبا للأخوص الرياحي، و(٣/ ٢٩) منسوبا للفرزدق، وشرح التسهيل (١/ ٣٨٥ – ٢/ ٣٠٥)، والأشموني (٢/ ٢٣٥)، ويروى: (إلا بشؤمٍ غرابُها)، وشاهده عطف (ناعب) بالجر على (مصلحين) على توهم جره بباء زائدة أي بمصلحين.

(٢) تمامه:

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلا دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

والبيت للفرزدق في ديوانه (١/ ١٤٣)، والكتاب (٣/ ٢٩)، وتحصيل عين الذهب (ص:٣٨٦) الشاهد رقم (٥٨٩)، والإنصاف (١/ ٢٣٦)، وشرح التسهيل (٢/ ١٥٠)، والتذييل والتكميل (٧/ ١٦، ٢/ ٦٩٢)، وتمهيد القواعد (٤/ ١٧٢٩)، والأشموني (٢/ ٢٣٥)، وشاهده كسابقه، فقد عطف (دين) بالجر على المصدر المجرور المتوهم بدخول اللام في (أن تكون) والتقدير لأن تكون.

الإضافة

قوله (**ولا في الغلبة غلب**) الخ، في شرح التسهيل للدماميني عند قول المتن: «وقد تُزال منه تاء التأنيث إن أمن اللبس ما نصه في القصريات[1] يقال هذه عذرتها وهو أبو عذرها، فإذا أضيف إليها حذفوا التاء، ونظيرها قولهم: شعرت به شعرة، فإذا أضافوا قالوا: ليت شعري، ثم ذكر إقام الصلاةِ، وعِدَ الأمرِ، إلى أن قال: واشتراط أمن اللبس احترازا من نحو: نمرة وخمسة وبقرة، فإنَّ حذف التاء منهن موقع في الالتباس، فلا يجوز وقد خرَّج جماعة على حذف التاء عند الإضافة قراءة بعضهم: ﴿إِلَىٰ مَيْسُرِهِ﴾[2] [البقرة:٢٨٠]، بضم السين وكسر الراء قالوا: [٩٧/ ب] والأصل إلى ميسرية زاعمين أن مَفْعُلا بغير الهاء مفقود، وأن مَكْرُمًا ومَعُونًا جمع مَكْرُمَةٍ ومَعُونةٍ»[3] انتهى، ويؤخذ من مجموع كلامي الشارح والدماميني أن جملة ما يحذف منه التاء عند الإضافة ستة ألفاظ: إقام الصلاة

---

(١) القصريات كتاب لأبي علي الفارسي وهو المعروف بالتذكرة القصرية أو القصريات وقد طبع ونشر بمركز الملك فيصل بعنوان (مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لابن جني)

(٢) قراءة (مَيْسُرِهِ) بضم السين وكسر الراء وبعدها هاء ضمير الغريم مع حذف التاء لأجل الإضافة، قرأ بها عطاء ومجاهد وأبوسراج ومسلم بن جندب وزيد عن يعقوب. من سور البقرة الآية وقراءة الجماعة: (مَيْسَرَةٍ)، الكشاف (١/ ٣٠٣)، البحر المحيط (٢/ ٣٤٠)، الدر المصون (١/ ٦٧٠).

(٣) مخطوط شرح التسهيل للدماميني الصفحة رقم (٣٩٥). ونسب للفراء في اللسان: (كرم).

وعليهم، وميسرة بناء على أنها لا تستعمل دون إضافة لا مقرونة بالتاء، وأبو عذرها، وليت شعري، وعِدَ الأمرِ، ففي البيتين المنسوبين للسيوطي وهي ثلاثة تحذف تاءاتها مضافة عند جميع النحاة منها إذا قيل: أبو عُذْرِها[1]، وليت شعري، وإقامِ الصلاة مؤاخذة من وجهين: أحدهما أن قوله ثلاثة في مقام الضبط، والبيان يوهم الحصر، وقد علمت أنه ليس كذلك، الثاني أن قوله عند جميع النحاة يقتضي اتفاق الجميع على الثلاثة مع أنه لا يقول بحذفها في إقام الصلاةِ عند الإضافة إلا من لا يجوز حذفها عند عدم الإضافة، وقد نظمت الستة في قولي:

وَسِتَّةٌ تُحْذَفُ تاءاتُها ... مضافة فقط بدون اشتبا
غلبهم ميسرةٍ عِدَهْ ... وليت شعري وإقام الصَلا
وسادس قالوا أبو عُذرِها ... فاحفظ وكن كذاك ذا انتبا

قوله (**بعضا من المضاف إليه**) الخ، أراد بالبعض الأعم من الجزء، و الجزء وبقوله مع صحة إطلاق اسمه عليه يخرج الجزء فلا حاجة إلى ما في الحاشية من التكلفات. قوله في المتن:

.... **أو أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ....**[2]

الخ، أي الكون معرفة أي اجعله معرفة بسبب الذي تلاه أو أن التعريف مصدر المبني للمفعول على قلة فتدبر. قوله (**يعني أن المضاف**) الخ، لما كانت العبارة موهمة خلاف المراد من حهة أنه لم يقيد حالة التخصيص بكون المضاف

(١) يقصد أبو عُذرتها.

(٢) قال ابن مالك:

لِما سِوَى ذَينِكَ وَاخصُصْ أوَّلَا ... أو أَعْطِهِ التَّعريفَ بالَّذِي تَلا

إليه نكرة ولا حالة إعطائه التعريف يكون المضاف إليه معرفة، فينبه الشارح بما ذكر، ويمكن حمل كلام المصنف على ذلك، وأنه إنما ترك القيدين لشهرتهما، أو أنه لما تقرر أن المضاف لا يكتسب التعريف إلا إذا كان المضاف إليه معرفة لم يحتج إلى تقييده، وعلم منه بطريق المقابلة أن التخصيص [٩٨/أ] إنما يكون إذا كان المضاف غير معرفة وهو النكرة كذا قدره شيخنا، وحاصل الفرق بين الوجهين أنه إنما يكون حذف كلا من القيدين للشهرة، أو أنه حذفه من الثاني للعلم به من إعطاء التعريف، ومن الأول للمقابلة. قوله في المتن:

وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ ....(١)

الخ، كأنه إنما اقتص على يفعل وإن كانت صيغ المضارع لا تنحصر في يفعل لكثرتها وشهرتها، أو أنه كنى بذلك عن كل مضارع سواء كان من مجرد، أو مزيد فيه، وكلام الشارح يحتمل إرادة كل من الوجهين، فتدبر. قوله **(كل عين ثَرَّة)** الخ، العين الثرة اسم للسحاب الهاطل. قوله **(فلا يستعمل مفردا بحال)** الخ، أي لفظا وتقديرا، فلا ينافيه قول المصنف الآتي:

.... **وَبَعضُ ذَا قَدْ يَأتِي لَفْظًا مفردا**(٢)

لأن معناه أنه يأتي مفردا في اللفظ فقط، وهو مضاف في المعنى كما نبه عليه الشارح، ومنه نعلم أن ما في الحاشية مأخوذ من الشرح. قوله **(أي يأتي مفردا في اللفظ فقط)** الخ، هذا لا ينافي مافي المرادي من أن لفظ موضعان لزمتها الإضافة

---

(١) صدر بيت من الألفية، وعجزه:

وَصْفًا فَعَنْ تَنكِيرِهِ لاَ يُعزَلُ ....

(٢) عجز بيت من الألفية، وصدره: (وَبَعضُ الأسمَاءِ يُضَافُ أبَدًا).

فيها أحدهما النعت والآخر التوكيد خلافا للفراء والزمخشري في التوكيد لأن لها مواضع غير هذين، وإذا نظر إلى جملة مواضعها حكم عليها بأنها في بعضها تلزم الإضافة وفي بعضها تقطع لفظا عن الإضافة مضافة معنى. قوله **(تنبيه أشعر)** الخ، أشار به إلى ما نبه عليه بعضهم من أن بعضا يستعمل استعمال التنوين فيستعمل للتقليل والتكثير والتعظيم والتحقير والتمييز بالقرائن، وإن كان الأصل فيها التقليل كما أنه الأصل في التنوين. قوله **(واعلم أن اللازم للإضافة)** الخ، غرضه التلويح على المصنف بالاعتراض عليه بما أوهمه كلامه من أن ما عدا القسمين المذكورين بقوله:

وبعضُ مـا يُضَـافُ حَـتْمًا امْتَنَـعْ ....(١)

الخ، وبقول:

وَأَلْزَمُـوا إِضَـافَةً إِلَى الجُمَـلْ ....(٢)

الخ، باق على جواز إضافته إلى كل من الظاهر والمضمر مع أن منه ما يختص بالظاهر كالات. قوله **(أما ترى حيثُ سُهيل)** الخ، هو بإعراب (حَيْثُ) وبنائها وإن اقتصر في المغني على حكاية [٩٨/ ب] الإعراب فقط، وحكى العيني كلا من الوجهين غير أنه يؤخذ من كلامه تمريض البناء. قوله **(أي وإنْ يُنَوَّنْ إذْ يُحْتَمَل إفرادُها)** الخ، أشار به إلى أن في ينون ضمير مستتر عائد على إذ وإنه كان الظاهر

---

(١) صدر بيت من الألفية، وعجزه:

.... إِيـلاؤُهُ اسْـمًا ظَـاهِرًا حَيْـثُ وَقَـعْ

(٢) صدر بيت من الألفية، وعجزه:

.... حَيْـثُ وَإِذْ، وَإِنْ يُنَـوَّنْ يُحْتَمَـلْ

أن يقول إفرادها لكنه أقام الظاهر مقام المضمر وكأنه للتنبيه على خصوص المرجع لأنه يحتمل أن يعود على ما ذكر أو على كل منهما من حيث وإذ، وكان بقي على الشارح أن ينبه على أن المراد من عبارة المصنف أنه يجوز إفراد إذ بشرط تنوينها كما نبه عليه المرادي إذ عبارته تقتضي عكس ذلك وليس مرادا وكأنه لم يحتج إليه بناء على ما اشتهر من أن الشرط قيد في الجزاء دون العكس فتدبر. قوله (**إذا أريد بها الماضِي**) الخ، هو قيد في المشبه لأن هذه المذكورات تستعمل في الماضي وفي غيره ولا تكون كإذ فيما يذكر إلا إذا أريد بها الماضي، وقوله قبله في كونه ظرفا مبهاما الخ، بيان لوجه الشبه في المعنى، وقوله بعده في الإضافة الخ، بيان لوجه الشبه في التشبيه الثاني تدبر. قوله (**يكن أضف**) الخ، أشار به إلى بيان المراد من كلام المصنف وإن كان عسر المأخذ وحاصله أن قوله أضف جوازا كالاستدراك على قوله كـ(إذ)، فإن (إذ) الإضافة فيها على سبيل الوجوب يقتضي أن إضافة ما هو مشبه بها كذلك فدفعه بما ذكر. قوله (**فمما ينزل المستقبل فيه**) الخ، لاحاجة إلى دعوى التنزيل، فإنه قد صرح ابن هشام في المغني[1] بأن (إذ) قد تستعمل في المستقبل كما أن (إذا) قد تستعمل في يوم قد ذكرتم أنه كـ(إذ)، لأنا نقول لا يلزم من تشبيه يوم ونحوه بـ(إذ) أن يعطى سائر أحكامه، ألا ترى إضافة (إذ) على سبيل الوجوب وإضافة (يوم) ونحوه على سبيل الجواز كما ذكر المصنف فتدبر. قوله (**وهو المحدود**) الخ، قصد به التلويح بالاعتراض على المرادي حيث عطف المحدود على غير المبهم بالواو وأصل العطف يقتضي المغايرة مع أنه يفسد الفرق

---

(١) مغني اللبيب (ص:١٢٩).

بينهما قال شيخنا ع ش: «ويمكن الفرق [٩٩/ أ] بينهما بما يؤخذ من الأمثلة وهو أن غير المبهم ما دل على زمن معين من غير علامة كالشهر والأسبوع والمحدود ما دل على ذلك بواسطتها كاليوم»، انتهى. قوله (**إذا الظرفية**) الخ، احتراز عن (إذا) الحرفية، وهذا القيد مأخوذ من قول الناظم: وألزموا إذا إضافة « لأن الحروف لا تضاف فهو تصريح بما علم فتدبر. قوله (**نظرا إلى ما تضمنته**) الخ، غرضه منه تعليل إلزامها جمل الأفعال وإن استلزم ذلك بيان علة بنائها لكنه ليس مقصودا بالذات هنا انتهى. قوله (**وأجاز الأخفش إضافتها إلى الجمل**) الخ، عبارة ابن الناظم: «وأجاز الأخفش في نحو هذا أن يرتفع بالابتداء، وفي امتناع مجيء الاسم بعدها مخبرا عنه بمفرد ما يرد ما أجازه الأخفش»[1]، انتهى. زاد الفارضي: «والمعتمد أنه من قبيل حذف الفعل على شريطة التفسير، أقول هذا ظاهر في المثال الذي نقل عن الأخفش وهو: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [التكوير:١]، وأما مثل:

إذا باهليٌّ........ ....[2]

---

(١) شرح ابن الناظم على الألفية (ص:٢٨٢).

(٢) تمامه:

إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ ... لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُذَرَّعُ

للفرزدق، في ديوانه(٢/ ٦٧)، وشرح التسهيل (٢/ ٢١٣)، والتذييل والتكميل (٧/ ٣١٦، ٣١٨)، وتمهيد القواعد (٤/ ١٩٣٨)، والباهلي: منسوب إلى قبيلة باهلة من قيس عيلان، ويكثر الشعراء من ذمها، وحنظلية: منسوبة إلى قبيلة حنظلة أكرم قبائل تميم، والمذرَّع: من كانت أمه أفضل من أبيه، ويسمى إقرافا، وشاهده مجيء (باهلي) اسما لكان المحذوفة بعد (إذا) التي لا يليها إلا الفعل لفظا أو تقديرا؛ ولا يجوز إعراب (باهلي) فاعلا لفعل محذوف؛ لأنه لم يأت بعده ما يفسره، واحتج الأخفش بالبيت على دخول إذا على الجملة الاسمية.

فلا يظهر فيه ذلك إلا بناء على ما نبه عليه الأزهري في شرح التوضيح من أنه لا يلزم فيه ذكر المفسر، وهنا احتاج الظرف للمتعلق اقتضى تقديره، وكأنه مذكور وهي فائدة نفيسة تنبغي المحافظة عليها»[1]، انتهى. قوله **(وجه وقبل)** الخ، هو بفتحتين بمعنى الجملة، وعلى هذا فعطفه على وجه تفسيري، ويجوز التغاير بينهما بحمل الأول على مبدأ المسافة، والثاني على غايتها والمعنى وكلا ذلك له حد يبتدأ منه وغاية ينتهي إليها، وضبطه بعضهم فرارا من تكلف ذلك بكسر القاف وفتح الموحدة على أنه جمع قبله راجع. قوله **(المفردة مطلقا)** الخ، أي سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية أو صفة، وهذا يعلم مما يأتي وإن كان الأخير لا حاجة إلى إدخاله في العموم لأن أيا الصفة لا تضاف إلى المعرفة أصلا ولا ينهى إلا عما يحتمل وقوعه انتهى. (قوله وإن كررتها بالعطف) الخ، أي بالواو كما في المرادي والتوضيح. قوله **(لأن المعنى [٩٩/ ب] حينئذ)** الخ، أشار بقوله لأن المعنى أينا إلى أن (إيا) الثانية مؤكدة للأولى زيدت لضرورة العطف على الضمير المجرور، وأقام (نا) موضع الياء والكاف؛ لأنها تأتي للمتكلم ومعه غيره، فتدبر.

قوله:

....**عَيْنَـــا حَبْـــتَرٍ**.......[2]

---

(١) مخطوط شرح الألفية للفارضي، اللوحة رقم [١٧٩/ ب-١٨٠/ أ].

(٢) تمامه:

فَأَوْمَـــأْتُ إِيـــمَاءً خَفِيًّـــا لِحَبْـــتَرٍ ... فَلِلَّـــهِ عَيْنَـــا حَبْـــتَرٍ أَيَّـــما فَتَـــى

الخ، بالحاء المهملة والموحدة والمثناة فوق، آخره راء مهملة اسم رجل عيني[١]. قوله في المتن:

.......**أو استفهامًا فمطلقًا** ....[٢]

الخ، أي سواء أضيفت إلى نكرة أو معرفة. قوله (**والمعرفة مطلقا**) الخ، أي سواء كان مفردا كا منهما أو مثنى أو مجموعا بدليل قوله (**سوى ما سبق منع**) الخ. قوله (**معنى لا لفظا**) الخ، أي ليست ملازمة لها لفظا بل تارة يذكر المضاف إليه وتارة لا يذكر إذا استغنى عنه، وكان معلوما، والذكر هو الأكثر كما يعلم ذلك من التسهيل[٣]. قوله:

.........**فِي ظُهَيْرِي** ....[٤]

= للراعي النميري في ديوانه (ص:٣)، والكتاب (٢/ ١٨٠)، وتحصيل عين الذهب (ص:٣٠١)، والأشموني (١/ ١٦٨)، وشاهده وقوع (أي) حالا بعد المعرفة، ويجوز أن تكون (أيٌّ) مرفوعة بالابتداء لما تضمنه من معنى المدح والتعجب والخبر محذوف تقديره أي فتى هو، و(ما) زائدة.

(١) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، الشاهد رقم (٦٦٠).

(٢) تمامه:

وَإِنْ تَكُنْ شَرطًا أَوِ استِفهامًا ... فَمُطلَقًا كَمِّلْ بِهَا الكَلَامَا

(٣) شرح التسهيل (٢/ ٢٣٦، ٢٣٧).

(٤) تمامه:

تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ في ظُهَيْرِي ... مِن لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَيْرِ

والرجز لايعلم قائله، وهو في الخصائص (٣/ ٢٣٥)، وشرح التسهيل (٢/ ٢٣٧-٣/ ١٣٢)، والتذييل والتكميل (٨/ ٧١-١١/ ١١٨)، وشرح ابن عقيل (٣/ ٦٨)، وتمهيد القواعد (٤/ ٢٠٠٨-٩/ ٤٦٥٩)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية الشاهد رقم (٦٦٢)، وشاهده قوله: «من لدن» حيث جاءت (لدن) معربة وهي لغة قيس، واستعمالها بدون (من) قليل، وفيها على غير اللغة القيسية تسع لغات: سكون النون مع ضم الدال وفتحها

الخ، الظُّهير والعُصير مصغران حتى يكون البيت رجزا كما في العيني[1]، وليس هو من السريع، انتهى. قوله **(وعند فلان علم به)** الخ، هما مثالان للمعاني وترك التمثيل للأعيان لظهوره، ومثاله: عندي مال، أو عند فلان مال، أو إنما ترك التمثيل له ليصح قوله بعد ذلك، ويمتنع ذلك في (لدى) أي جعلها ظرفا للمعاني، ولو مثل للأعيان لم يصح قوله بعده ويمتنع ذلك الخ. قوله **(ويمتنع ذلك)** الخ، أي جعلها ظرفا للمعاني. قوله **(وأبو هلال العَسكري)** الخ، هو بفتح العين المهملة دماميني. قوله **(ألزموا إضافة)** أي ألزموها الإضافة مادامت ظرفا أو أن اللزوم هنا مصروف عن ظاهره، والمراد به الغلبة أنها في أكثر مواقعها مضافة، وقد تقطع عن الإضافة لفظا ومعنى، وعلى هذا، فلا تنافي بين ما هنا وما يأتي له في التنبيه، وتقرير الجواب الثاني كما ذكرناه أولى من تقرير المحشِّي له بقوله، أو يراد اللزوم غالبا انتهى فتدبر. قوله **(أيضا وألزموا إضافة)** الخ، أطلق فيها ولم يبين كونها تضاف إلى الجمل أو المفرد أو تارة، لكن يؤخذ من قوله السابق ولم يضف من ظروف المكان إلى الجمل إلا لدن [١٠٠/أ] وحيث إنها إذا كانت للمكان لا تضاف إلى الجمل، ولكن ليس في كلامه ما يدل على شيء إذا كانت للزمان، فتدبر. قوله **(أيضا وألزموا إضافة أيضا)** الخ، أشار به إلى أن قوله **(ومع عطف على لَدَنْ)** وقوله **(مع فيها قليل)** جملة مستأنفة لبيان أن لها حالة أخرى وهي السكون، وأنه قليل. قوله **(تفرد مع مردودة اللام)** الخ، فيه أن مردودة

= وكسرها، وكسر النون مع سكون الدال وفتح اللام أو ضمها، وفتح النون مع سكون الدال وضم اللام، وحذف النون مع سكون الدال وفتح اللام أو ضمها، وحذف النون مع ضم الدال وفتح اللام، وأثبت أبو حيان لغة عاشرة وهي (لَتِ) بلام مفتوحة وتاء مكسورة.

(١) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية الشاهد رقم (٦٦٢).

حال، والحال قيد في عاملها فيقتضي أنها لا تفرد إلا مردودة اللام مع أن فيها بعد الإفراد خلاف، ومن هنا تعلم حكمة نقل المحشي عبارة طي. قوله **(أي من الكلمات الملازمة)** الخ، فيه تلويح على المصنف بالخروج على السياق وأنه كان الظاهر أن يقول وغير واضممها إذا عدمت ما له أضيفا ناويا ما عدما، فيكون لفظ (غير) معطوفا على (لدن)، فيفيد أنها أيضا من الأسماء الملازمة للإضافة مع أنه ترك ذلك، وذكر بعض أحكامها غير ذلك، ويمكن الاعتذار عن المصنف بأنه لم يحكم بكونها ملازمة للإضافة؛ لأن بعضهم حكى فيها القطع عن الإضافة لفظا ومعنى. قوله **(وهي اسم دال على مخالفة ما قبله)**[1] الخ، أي: إما بالذات نحو مررت برجل غيرك، أو بالصفات كقولك لتخص: دخلتَ بوجه غير الذي خرجتَ به، وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية وإلا لانتقض بنحو زيد غير عمرو، فإن ماهيتهما غير واحدة وهي الحيوان الناطق، والتركيب صحيح، خالد[2]. قوله **(لأنها كـ«قبل» في الإبهام)** الخ، إن كان هذا من كلام المبرد فظاهر، وإن كان من عند الشارح تبعا لما في التوضيح[3] وغيره، فكان الأظهر أن يعلل بعلة مقتضية للبناء عند المصنف، وهو شبه الحرف كما صنعه في (قبل) و(بعد) وأخواتهما كما سيأتي بعد ذلك. قوله **(فهي اسم وخبر)** الخ، أي: فهي محتملة لأن تكون اسما أو خبرا لأن المبني لما كانت تستوي فيه صورة المرفوع والمنصوب صار بمنزلة المجمل

---

(١) كلامه عن (غير) في: (ليس غيرُ) فهو اسم دال على مخالفة ما قبله حقيقة ما بعده، والمبرد يرى أن ضمة (غير) ضمة بناء، وقال الأخفش ضمة إعراب، وجوزهما ابن خروف، ويجوز قليلا الفتح مع تنوين، ويجوز بقلة الفتح بلا تنوين.

(٢) شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٤٩).

(٣) السابق، الجزء والصفحة.

المحتمل للأمرين. قوله (**وجوزهما ابن خروف**) الخ، أي جوز كون الضّمة ضمة بناء أو إعراب، فعلى [١٠٠/ب] البناء تكون محتملة للاسمية والخبرية، وعلى الإعراب يتعين أن تكون اسما، ويؤخذ هذا من شرح التوضيح[(١)]. قوله (**والحركة إعراب باتفاق**) الخ، في السيوطي[(٢)] تجويز كون الحركة بناء، ونقله عن المُحَشِّي، فدعوى الاتفاق ممنوعة. قوله (**في أنها ملازمة للإضافة**) الخ، فيه أن المصنف لم يذكر ذلك مع (غير)، فكيف يجعله الشارح وجه شبه؟ بل كان الأظهر الاقتصار على الثاني المذكور في كلام المصنف، وهو أنها تقطع عن الإضافة لفظا لا معنى فتبنى على الضم، وكأنَّ الشارح أخذ من قول المصنف:

..........إِنْ عَــدِمْتَ مَــا لَــهُ أُضِــيفَ..........[(٣)]

أنَّ الأصل فيها الإضافةُ، وحكم على ذلك الأصل بكونه لازما، فكأن المصنف ذكر ذلك، فصح أن يجعله وجه شبه، وعلى هذا يكون قوله السابق من الكلمات الملازمة للإضافة الخ، مدلول عليه بكلام المصنف وإن لم يكن صريحا فلا يعترض عليه بأنه أغفله، فتدبر. قوله:

....تَعْــدُو المَنِيَّــةُ......[(٤)]

---

(١) السابق، الجزء والصفحة.

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ١٩٩، ٢٠٠) قال: «ويجوز فيها زيادة على أخواتها البناء على الفتح فيقال ليس غيرَ». والبهجة المرضية شرح الألفية للسيوطي (ص:٣٢٤).

(٣) تمام بيت الألفية:

وَاضْــمُمْ بنَــاءً غَــيْرًا إِنْ عَــدِمْتَ مَــا لَــهُ أُضِــيفَ نَاوِيًــا مَــا عُــدِمَا

(٤) تمامه:

لَعَمْــرُكَ مَــا أَدْرِي وَإِنِّي لأَوْجَــلُ عَــلَى أَيِّنَــا تَعْــدُو المَنِيَّــةُ أَوَّلُ

الخ، تعدو، أي: تصبح وهو بالغين المعجمة لا بالمهملة، وإن اشتهر على الألسنة، وما ذكرناه في العيني[1]. قوله:

.... لَعْنًـا يُشَـنُّ عَلَيْـهِ......[2]

الخ، هو بضم الياء وفتح الشين المعجمة مبنيا للمفعول أي يصب، خالد[3].

قوله:

..........كُـلُّ مَـوْلًى قَرَابَـةً ....[4]

= لمعن بن أوس المزني في ديوانه (٣٦)، ويروى: (تَغْدُو) بالغين المعجمة أي تجيء وقت الغداة، والمقتضب (٣/ ٢٤٦)، وأوضح المسالك (٣/ ١٥٤)، وشرح قطر الندي (ص:٢٣)، وشاهده مجيء ظرف الزمان (أَوَّلُ) مبنيا على الضم في محل نصب متعلقا بـ(تعدو) ولو أعربه لجاء به منصوبا وسبب بنائه أنه حذف لفظ المضاف إليه ونوى معناه، وفيه شاهد آخر وهو مجيء أفعل التفضيل (أَوْجَلُ) بمعنى الوصف أي وَجِلٌ، ويجوز أن يكون (أَوْجَلُ) فعلا مضارعا.

(١) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، الشاهد رقم (٦٧٠).

(٢) تمامه:

لَعَـنَ الإِلَـهُ تَعِلَّـةَ بْـنَ مُسَـافِرٍ لَعْنًـا يُشَـنُّ عَلَيْـهِ مِـنْ قُـدَّامُ

لرجل من تميم، الأمالي الشجرية (٢/ ٦٠١)، وأوضح المسالك (٣/ ١٦٠)، والأشموني (٢/ ٢٦٨)، ويروى (لعنا يصب)، وشاهده (من قدام) وأصله من قدامه فلما قطع عن الإضافة ونُويت بناه على الضم.

(٣) شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٥١).

(٤) تمامه:

وَمِـنْ قَبْـلِ نَـادَى كُـلُّ مَـوْلًى قَرَابَـةً لَقَـدْ عَطَفَـتْ مَـوْلًى عَلَيْنَـا العَوَاطِـفُ

لا يعلم قائله، وهو في الزاهر فى معانى كلمات الناس (٢/ ٢٩٢)، وشرح التسهيل (٣/ ٢٤٨)، وشرح ابن عقيل (٣/ ٧٢،٨٠)، والأشموني (٢/ ٢٦٩)، وشاهده إعراب (قبل) بجرها بدون تنوين على نية الإضافة فقد حذف المضاف إليه على ونوى لفظه والتقدير: ومن قبلِ ذلك.

الخ، يجوز فيه الجر بالإضافة إلى مولى، ومفعول نادى محذوف أي نادى كل صاحب قرابة قرابته، وقيل: المراد بالمولى هنا ابن العم، فعلى هذا يكون المعنى نادى كل ابن عم قرابة لا ابن عم غير قرابة، لأن العرب تقول: يا ابن عمي تعظيما، ويجوز تنوين كل من مولى وقرابة بنصب (قرابة) على أنه مفعول (نادى)، والتقدير: ومن قبل نادى كل ابن عم قرابة له، شنواني. قوله (**بالنصب ممنوعا من الصرف**) الخ، أشار شيخنا العلامة نور الدين علي الأجهوري إلى مجموع الاستعمالين بقوله:

إِذَا أَوَّلُ قَـدْ جَـاءَ مَعْنَـاهُ أَسْبَقُ ... فَمَنْـعُ انْصِرَافٍ فِيـه أَمْـرٌ مُحَـتمُ

لوصفٍ ووزنِ الفعلِ يا أيُّها الفَتَى ... فَكُنْ حَافِظًا للعِلْمِ تَحْظَى وَتَغْنَمُ

وَإِنْ جَـاءَ ظَـرْفٌ فَـاحْكُمَن فِيـه ... بِالذي حَكَمْتَ بِهِ فِي قَبل واللهُ أعلمُ

(قوله (**المرادة** [١٠١/أ]) الخ، الفرس، وظلعها عرجها، وقوله (**من حزيمة**) هو بالحاء المهملة والزاي قبيلة. قوله (**وقد قُرئ شذوذا: ﴿فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾**[(١)] [البقرة:٣٨])، الخ، أي بضم الفاء، وأما قراءة يعقوب بفتح الفاء، فلا تحتاج إلى هذا التوجيه؛ لأن (لا) تكون عاملًا عمل (إنَّ)، و(خوفَ) مبني معها على الفتح.

---

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب وابن محيصن واليزيدي والحسن (فلا خوفٌ) بالرفع والتنوين، وقرأ الزهري وعيسى الثقفي ويعقوب والحسن وابن أبي إسحاق وابن محيصن (فلا خوفَ) بالبناء على الفتح بغير تنوين اسم لا النافية للجنس، الكشاف (١/ ٢١٢)، والبحر المحيط (١/ ١٦٩)، والإتحاف (١٣٤).

المضاف لياء المتكلم

قوله (**فإنَّ الجميع اتفقوا**)[١] الخ، الذي في شرح السيد عيسى الصفوي على الكافية[٢] تخصيص ذلك بأكثر اللغات. قوله (**والرابع أنه لا معرب ولا مبني**)[٣] الخ، أي وهل على إذا قيل غلامي حاضر يكون غلامي مبتدأ، أو لا إعرابَ له، أو لا تحكم عليه بكونه مبتدأ، فليحرر.

---

(١) اتفقوا على قلب الألف ياء في (لدى) وعلى) الاسمية عند إضافته ولا يختص بياء المتكلم بل هو عام في كل ضمير نحو لديه ولدينا وعليه وعلينا. الأشموني (٢/ ٢٨٢).

(٢) مخطوط شرح الكافية لعيسى الصفوي، اللوحة رقم [٤١/ أ].

(٣) كلامه عن آراء النحاة في المضاف إلى ياء المتكلم الأول ففيه أربعة مذاهب الأول مذهب الجمهور وهو أنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة، والثاني أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجر بكسرة ظاهرة واختاره ابن مالك في التسهيل، والثالث أنه مبني وإليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب، والرابع أنه لا معرب ولا مبني وإليه ذهب ابن جني. أمالي ابن الحاجب (٢/ ٨٥٣)، والأشموني (٢/ ٢٨٣).

إعمال المصدر

قوله (**فلو أضمر لم يعمل خلافا للكوفيين**) الخ، وهل ضمير اسم الفاعل كضمير المصدر، فيجري فيه هذا الخلاف أو أنه يعمل اتفاقا عملا بظاهر إطلاقهم إذ لم يشترطوا فيه كما سيأتي أن يكون مظهرا كما اشترطوه هنا، أو أنه لا يعمل اتفاقا فحرر المسألة؟ ويمكن أن يمثل لعمل ضمير اسم الفاعل بمثل هذا ضارب زيدا وهو عمرا أيضا يجعل الضمير عائدا على ضارب لا علة زيد، انتهى. قوله (**الخامس أن يضاف إلى الظرف**) الخ، قال شيخنا العلامة علي الشبراملسي يؤخذ من تفسير القاضي البيضاوي[1] لقوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ﴾ [الأنبياء:٧٨]، أي: الحاكمين والمتحاكمين، حيث فسر المضاف إليه، وهو ضمير الجمع بِمَنْ ذُكر حال سادس وهو إضافته إلى الفاعل والمفعول معا، ثم رأيت الشهاب الخفاجي[2] قال في حاشيته على التفسير المذكور ما يصرح بذلك مع تقريره وتوجيهه تبعا للمولى أبي السعود، وعبارة الشهاب وقوله لحكم الحاكمين مثنى، وكذا المتحاكِمِينَ أوهو جمع لقوله ﴿غَنَمُ ٱلْقَوْمِ﴾ [الأنبياء:٧٨]، وهذا توجيه لضمير الجمع في قوله (لحكمهم)، فإن قلت: كيف تُجوز إضافة المصدر أي الحكم

---

(١) حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي (٦/ ٢٦٥).

(٢) السابق.

والمحكوم له والمحكوم عليه دفعة ولإضافة المصدر إما إلى الفاعل أو المفعول؟ قلت: قالوا إن الإضافة اختصاصيته بقطع النظر عن العاملية والمعمولية والمعنى [١٠١/ب] الحكم الواقع بينهم، انتهى، وعبارة أبي السعود المقني في تفسيره: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ﴾ [الأنبياء:٧٨]، أي للحكم الحاكمين والمتحاكمين إليهما، فإن الإضافة لمجرد الاختصاص المنتظم لاختصاص القيام واختصاص الوقوع، انتهى. ثم قال الشهاب بعد ما أسلفناه عنه أو الحكم هنا بمعنى القضية وليس مصدرا، وإنما يرد السؤال إذا كان مصدرا قصد إضافته إلى معموله»[١]، انتهى.

(١) حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي (٦/ ٢٦٥).

إعمال اسم الفاعل

قوله (**هو الصفة**) الخ، أراد بها المعنى العام وهو اللفظ الدال على معنى وصاحبه. قوله (**لإخراج نحو (أَهْيَف)، فإنه لا يجري على المضارع إلا في التذكير**) الخ، ينبغي أن يدخل في هذا النحو كل ما جاء من اسم التفضيل على أفعل فعلى نحو أفضل وفضلى، فإن مؤنثه ليس جاريا على لفظ المضارع. قوله (**فلا يجوز هذا ضارب بزيد أمس**) الخ، في بعض النسخ، فلا يجوز: ضارب زيدا من غير لفظ هذا ولا لفظ أمس، ويكون عدم جوازه لعدم اعتماده، ويعتذر حينئذ عن عدم ذكره مثالا لمنع ما كان بمعنى المضي؛ بأنه اكتفي عنه بالآية السابقة[1] التي احتج بها الكسائي لكن نسخة المُحَشِّي موافقة لما هنا، ويلزمه أنه لم يتعرض حينئذ لعدم جواز عمل ما فقد الاعتماد، ولم يسلف ما يكتفي به عنه، فالأُولى أَولى. قوله (**أي كثيرا ما يُحوَّلُ اسمُ الفاعل**)[2] الخ، أخذه الشارح من قول المصنف بدليل لأنه من

---

(١) يقصد احتجاج الكسائي على إعمال اسم الفاعل في زمن المضي مستشهدا بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف:١٨]. وقيل بل الكلام مبني على حكاية الحال الماضية أي يُقَدَّر المتكلمُ باسم الفاعل العاملَ كأنه موجود في ذلك الزمان، أو يُقَدَّر ذلك الزمنُ كأنه موجود الآن فيكون اسم الفاعل في ذلك بمعنى الحال لا الماضي. بلوغ المرام في حل قطر ابن هشام لعبد الملك العصامي (ص:٣٢٤).

(٢) حديثه عن صيغ المبالغة.

صيغ المبالغة، فأشار به الشارح إلى أمرين: الأول أن بديلا مستعمل في الكثرة، والثاني أن الإبدال بمعنى التحويل، وقوله (**لقصد المبالغة**) الخ، أخذه من قوله (في كثرة)، وأشار به إلى أن (في) بمعنى اللام، والظرف متعلق بقوله (بديل)، فافهم كلام الشارح على هذا، واترك ما سواه، فإن منشأه الاشتباه، واعلم أن الكثرة قد تستعمل في مطلق الزيادة كما أو كيفما فيصدق بالمبالغة، فيكون قوله (في كثرة) مساويا لقول غيره لقصد المبالغة والتكثير، وبه يسقط اعتراض أبي حيان والذي استنبطه العصامي من شرح القطر[١] أن المدار [١٠٢/أ] على كثرة الكم والمبالغة فيها، وأن الجمع بينهما لمجرد التأكيد. قوله (**بالشروط المذكورة**) الخ، أي التي ذكرت هنا مع ما ذكره المصنف فيصدق بالشروط الأربعة وهي كونه لغير المضي وأن يعتمد وأن لا يوصف ولا يصغر، انتهى. قوله:

حَـــذِرٌ أُمُـــورًا لا تَضِـــيرُ..... ....[٢]

الخ، قال أبو يحيى اللاحقي[٣] زعم أن سيبويه سأله هل تُعِدِّي العربُ فَعِلاً

---

(١) انظر بلوغ المرام من حل قطر ابن هشام لعبد الملك العصامي (ص:٣٢٧). رسالة ماجستير.

(٢) تمامه:

حَـــذِرٌ أُمُـــورًا لا تَضِـــيرُ وآمِـــنٌ ... مَـــا لَـــيْسَ مُنْجِيَـــهُ مِـــنَ الأَقْـــدَارِ

لأبي يحيى اللاحقي وقيل مصنوع، الكتاب (١/ ١١٣)، والمقتضب (٢/ ١١٦)، والصحاح (حرر)، والأمالي الشجرية (٢/ ٣٤٦)، وشرح التسهيل (٣/ ٨١)، والتذييل والتكميل (١٠/ ٣١٤)، وشرح ابن عقيل (٣/ ١١٤)، وشاهده إعمال صيغة المبالغة (حَذِرٌ) عمل الفعل فنصبها به (أمورا).

(٣) هو أبان بن عبد الحميد اللاحقي شاعر بصري مطبوع من شعراء هارون الرشيد توفي سنة ٢٠٠هـ. الخزانة (٨/ ١٧٣).

بفتحِ الفاءِ وكسرِ العينِ؟ قال فوضعتُ له هذا البيت، ونسبته إلى العرب، وأثبته سيبويه في كتابه[١] قال المازني: و(حذر) خبر مبتدأ محذوف أي هو حَذِرٌ، والشاهد فيه حيث عمل (حَذِر) ونصب (أمورا)، و(لا تضير) صفة (أمور)، و(آمن) بالمد عطف على حَذِر، ما بعده مفعوله، والبيت يحتمل المدح والذم عيني[٢]. قوله

.... مِــنْ وُرْقِ الحَمِــي[٣] ....

الخ، أصله الحمام حذفت الألف لزيادتها ثم أبدلت الميم الثانية ياء، وأبدلت فتحة الميم الأولى كسرة لمناسبة الياء من الشواهد، وفيه أوجه غير هذا. قوله **(بإضافة الوصف العامل)** الخ، أشار به إلى دفع ما أورد على المصنف من أن كلامه لا يصح على إطلاقه لاقتضائه أن تابع المخفوض بإضافة الوصف الذي بمعنى الماضي يجوز فيه الوجهان، وليس كذلك؛ إذ النصب لا وجه له حينئذ، وجوابه ما أشار به الشارح تبعا للمرادي[٤] من المرادي الوصف العامل لا مطلق الوصف

---

(١) الكتاب (١/ ١١٣).

(٢) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، الشاهد رقم (٧٢٥).

(٣) تمامه:

أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي

للعجاج في ديوانه (ص:٢٨٢)، والكتاب (١/ ٢٦، ١١٠)، والخصائص (٢/ ٤٧٣-٣/ ١٣٥)، والوُرْق: جمع ورقاء وهو الحمام الأبيض يضرب لونه إلى السواد، والحَمِي: أصله الحمام حذفت الميم على سبيل الترخيم في غير النداء ضرورة، ثم قلب الكسرة فتحة والألف ياء، وشاهده إعمال اسم الفاعل المجموع (أَوَالِفًا) ومفرده آلفة، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو، ومكة: مفعول به لـ(أوالفًا).

(٤) توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ١٩، ٢٠).

تدبر لا وكان يمكن شرح كلام المتن على غير هذا الوجه، وهو أن يقال:

وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تَابِعَ الَّـذِي انْخَفَـضْ ....[١]

بإضافة الوصف إليه مطلقا، ثم إن كان الوصف عاملا ففي ناصب التابع قولان: إما الوصف المذكور وهو مذهب المصنف، وصرح به في غير هذا الكتاب[٢]، وإما عامل مقدر، وهو مذهب سيبويه[٣]، وإن كان الوصف غير عامل تعين إضمار عامل للمنصوب اتفاقا وتفسر التابع بمعنى المذكور بعد، وكأن الشارحين حملاه على التابع الاصطلاحي، فاحتاجا إلى تقييد الوصف أولا، ثم ذكر محترزه آخرا، تدبر. قوله في المتن [١٠٢/ ب]

....**بـــلا تَفَاضُـــلِ**[٤]

الخ، أي لا يشترط في عمل اسم المفعول أزيد من الشروط المعتبرة في عمل اسم ولا يغني عن ذلك قوله وكلما قدر الخ، فجله تأكيدا خطأ ظاهر. قوله **(أو الاستقبال)**[٥] الخ، واقتصر على ذلك لأنه هو الذي ذكره المصنف هناك وإن زاد الشارح على ذلك فيما سبق إذ لا يكون مصغرا ولا موصوفا. قوله **(إلى اسم مرتفع**

---

(١) صدر بيت من الألفية، وعجزه: (كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا مَنْ نَهَضْ).

(٢) شرح التسهيل (٣/ ٧٣).

(٣) الكتاب (١/ ١٧١، ١٧٢).

(٤) تمام بيت الألفية:

وَكُـــلُّ مَـــا قُـــرِّرَ لاسْـــمِ فَاعِـــلِ يُعْطَـى اسْـمَ مَفعُـولٍ بِـلاَ تَفَاضُـلِ

(٥) يقصد أن اسم الفاعل يعمل إن كان في زمن الحال أو الاستقبال حملا على المضارع.

معنى)[1] الخ، هذا كالاستدراك على قوله:

وَكُـلُّ مَـا قُـرِّرَ لاسْـمِ فَاعِـلِ   يُعْطَـى اسْـمَ مَفعُـولٍ.........

ومما قرر لاسم الفاعل أنه لا يضاف إلى مرفوعه[2]؛ لأنه عينُه، ولا يضاف الشيء إلى نفسه، بخلاف اسم المفعول فإنه يضاف إلى المرتفع[3] معنى لانتفاء العلة المذكورة وهي الاتحاد. قوله (وفي ذلك تفصيل)[4] الخ، أي في انفراد اسم المفعول بما ذكر من الإضافة المذكورة، انتهى. قوله (قال بعضهم بلا خلاف) الخ، يستفاد من كلام الشاطبي[5] أن فيه أيضا خلافا. قوله (في اسم الفاعل المتعدي) الخ، أي لواحد أو اثنين من الخلاف بين الناظم وغيره في الأول والاتفاق على المنع في الثاني. قوله (كَحِيلٍ عَيْنِهِ ولا قَتِيلٍ أَبِيهِ)[6] الخ، في بعض النسخ: ولا قتيلٍ أبوه،

---

(١) يعني أن اسم المفعول قد يضاف إلى اسم مرفوع به معنى بعد تحويل الإسناد عن إلى ضمير الموصوف، ونصبه على التشبيه بالمفعول به نحو: زيد محمود المقاصد، أو محمود مقاصدُه.

(٢) لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه، ففي قولنا: مررت برجل مكرمٍ أخوه الأصدقاءَ، لا يجوز أن نقول: مررت برجلٍ مكرمِ الأخِ الأصدقاء .

(٣) يجوز في اسم المفعول أن يضاف إلى مرفوعه (نائب الفاعل) ففي قولنا: المسلمُ مشكورٌ عملُه، يجوز أن نقول: المسلمُ مشكورُ العملِ، قال ابن مالك في الألفية مشيرا إلى ذلك:

وقَـدْ يُضَـافُ ذا إلَى اسـمٍ مُرتَفِـعْ   مَعنًـى كَمحمُـودُ المَقَاصِـدِ الـوَرِعْ

(٤) التفصيل أن اسم الفاعل اللازم كاسم المفعول في جواز الإضافة إلى مرفوعه اتفاقا، واسم الفاعل المتعدي لأكثر من واحد ليس كاسم المفعول في ذلك اتفاقا، واسم الفاعل المتعدي مفعول واحد خلاف. حاشية الصبان (٢/ ٣٠٣).

(٥) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (٤/ ٣١٧).

(٦) اسم المفعول الذي على وزن مفعول يلحق بالصفة المشبهة، فإن حُول اسم المفعول إلى فعيل ونحوه لم يجز، فلا يقال مررت برجل كحيل عينِه ولا قتيلِ أبيه، وقد أجازه ابن عصفور. الأشموني (٢/ ٣٠٤).

وهي صحيحة؛ لأن كلا منهما في حيز المنع حيث حولت الصيغة عن زنتها الأصلية، فلا يجوز هذا التركيب لا مع الإضافة ولا عدمها غير أنه يشكل عليه ما سيأتي في الحاشية في آخر باب أسماء الفاعلين نقلا عن التسهيل[1] أنه يقال: مررت برجل جريح أبوه، فلعله مبني على مذهب ابن عصفور[2] انتهى.

(١) التذييل والتكميل (١٠/ ٣٦٣).

(٢) الأشموني (٢/ ٣٠٤).

أبنية المصادر[١]

قوله (**أو مكسورَها**)[٢] الخ، وأسقط مضمومها لأنه لا يكون إلا لازما إلا بواسطة نقل أو نحوه، وجعل الشارح كلام المصنف شاملا لمفتوح العين ومكسورها أخذا من إطلاقه هنا وتقييده فيما يأتي. قوله (**سواء كان صحيحا**)[٣] الخ، أخذه من الإطلاق ومن عموم الأمثلة المذكورة. قوله (**فإن الغالب على مصدره**) الخ، أشار به إلى أن المراد بالقياس في مصادر الثلاثي[١٠٣/ أ] الغالب فقط. قوله (**ولم يمثل للأول**)[٤] الخ، قال الشيخ خالد «استغناء بتمثيل الولاية»[٥]؛ لأن الولايات

---

(١) المصدر هو اسم جامد يدل على معنى مطلق (الحدث) غير مقيد بشيء ما، وتختلف صيغته باختلاف صيغة الفعل، وسوف يتعرض البهوتي للخلاف في هل المصدر أصل للفعل والوصف في الفصل التالي وهو أسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة.

(٢) يقصد أن المصدر يأتي على وزن فَعْل من الفعل الثلاثي المتعدي سواء أكان مفتوح العين نحو رد ردًّا وضرب ضربا، أو مكسورها نحو فَهِمَ فهما.

(٣) يقصد أن قياس مصدر فَعِلَ مكسور العين اللازم أن يكون مصدره على وزن فَعَل بفتح الفاء والعين سواء أكان صحيحا نحو فَرِح فَرَحًا، أومعتلا نحو جَوِي جَوًى، أو مضعفا نحو وشَلَت يده شَلَلاً، فإن كان الفعل دالا على لون فالغالب في مصدره أن يكون على فُعْلَة نحو حُمْرَة.

(٤) لم يمثل للأول يقصد مجيء المصدر على فِعالة من فَعِل اللازم الذي يدل على حِرفة لعدم سماعه استغناء بـ(وِلاية)، ومثل للثاني وهو فَعِل اللازم بـ(وَلِيَ) بوزن فَعِل ومصدره وِلاية بوزن فِعَالة بكسر الفاء.

(٥) شرح التصريح على التوضيح، باب أبنية مصادر الفعل الثلاثي (٢/ ٢٦).

في معنى الحرف لكنه لم يكتف بذلك في فعل المفتوح بل مثل لهما كما سيأتي، انتهى، ولم يتعرض للنظر ولا لرده. قوله (أو فِعيلا) [1] الخ، هذا الذي زاده مأخوذ من قول المصنف:

.... وشَـمَلْ   سَـيْرًا وصَـوْتًا.......[2]

الخ، قوله (كَأَبَى إِبَاء) الخ، يعني امتنع لا بمعنى منع؛ لأن الثاني من المتعدي، وقياس مصدره الأَبِيُّ، لكن ينظر هل جاء على القياس أو خرج عنه[3]. قوله في المتن:

....لِلَّـذِي اقْتَضَـى تَقَلُّبَـا[4]

الخ، المراد بالتقلب الحركة المشتملة على اهتزاز واضطراب لا مطلق الحركة فلا انتقاض بقام قياما وقعد قعودا ومشى مشيا كما يؤخذ من حاشية العلامة ابن

---

(١) يقصد أن مصدر فَعَل اللازم يأتي على فَعِيل إن دل على سير أو صوت نحو ذَمَل ذَمِيلا وصَهَل صَهِيل ونَهَق نَهِيقا ورَحَل رَحِيلا وصَخَد الصرد صَخِيدا.

(٢) تمام بيت الألفية:

لِلـدَّا فُعَـالٌ أو لِصَـوتٍ وَشـمَلْ   سَـيْرًا وَصَـوْتًا الفَعِيـلُ كَصَـهلْ

(٣) أبى بمعنى امتنع لازم، أما أَبَى بمعنى كَره فهو متعد وقد جاء مصدر أبى المتعدي على فِعَال فقال المرتضى الزبيدي في تاج العروس: «وقد قالوا: أباه يأبِيهِ على وَجْهِ القياس كَأتى يأتِي، وأنشد أبو زيد:

يـا إبِـلى مـا ذامُـهُ فَتَأبِيَـهْ   مـاءٌ رَواءٌ وَنَصِـيٌّ حَوْلَيَـهْ

فقول شيخنا: ويأبِيه بالكسر وإن اقتضاه القياس فقد قالوا إنه غيرُ مسموع مردودٌ لما نقله ابن جني عن أبي زيد، وقال أيضا: قوله أَبَى الشيءَ يأبَاه ويأبِيه جرى فيه على خلاف اصطلاحه». تاج العروس من جواهر القاموس (أبى).

(٤) تمام بيت الألفية:

فَـأَوَّلٌ لِـذِي امتِنَـاع كـأَبَى   وَالثَّـانِ لِلَّـذِي اقْتَضَـى تَقَلُّبَـا

قاسم[١]. قوله (وزكم زكاما) الخ، في التمثيل به نظر من وجهين الأول أنه من باب فُعِل بضم الفاء وكسر العين لأنه لم يسمع إلا مبنيا للمفعول، والثاني أن بناءه للمفعول يستلزم كونه متعديا، والكلام في اللازم، ق س[٢]. قوله في المتن:

.... وشَمَلْ   سَيْرًا وصَوْتًا الفَعِيلُ كَصَهَلْ

الخ، يؤخذ من مجموع كلام المصنف أن ما دل على صوت تارة يجيء مصدره على فِعال كصرخ صِراخا، وتارة يجيء على فَعيل كصهل صَهيلا، وقد يجيء عليهما كنعق الراعي نَعيقا ونِعاقا فتدبر. قوله (وَصَخَدَ العَرْدُ صَخِيدًا)[٣] الخ، صخد بمعجمة بين مهملتين صاح على مافي الصحاح[٤]، (وخَاطَ خِيَاطَةً) الخ، فيه أنه من المتعدي والكلام في اللازم نبه عليه ابن قاسم[٥] تبعا لشرح التوضيح[٦]. قوله (مما قياسه فَعَل بفتحتين) الخ، صريح في أن سخط ورضي من الأفعال اللازمة لا المتعدية؛ لأن الفعل بفتحتين قياس مصدر اللازم مع أن سخط ورضي من المتعدي لا اللازم؛ لأنه على ما في الحاشية يقال سخطه ورضيه، فكان الصواب أن يوصل بالمتن الأمثلة التي زادها بعد [١٠٣/ب] ذلك بأن يقول كسخط ورضي وجحود وشُكُور بضمتين مما قياسه فَعَل بفتحتين، فتأمل وتمهل.

---

(١) مخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم، اللقطة رقم (٧٤٢٩).

(٢) المخطوط السابق اللقطة نفسها .

(٣) الصخد: صوت الهام، والعَرْدُ: كل شيء مُنْتَصِب شديد، اللسان (صخد)، و(عرد).

(٤) الصحاح (صخد).

(٥) مخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم، اللقطة رقم [٧٤٢٩/ أ].

(٦) شرح التصريح على التوضيح [٢/ ٧٤].

قوله في المتن:

وغـــيرُ ذِي ثَلاثـــةَ مَقِـــيسُ ....[١]

الخ، فيه أن الإضافة للعموم فيعطى أن جميع مصادر غير الثلاثي مقيسة مع أنه ينافيه قوله الآتي:

.... واجْعَـلْ مَقِيسًـا ثانيًـا لا أَوَّلاَ[٢]

فلذلك حول الشارح العبارة إلى ما تراه من جعل العموم والاستغراق في المضاف إليه لا في المضاف، أي: إن كل فعل ثلاثي لا بد له مصدر مقيس لأن كل مصدر له لا يكون إلا مقيسا، وحمله على ذلك موافقة ما يأتي كما ذكرنا. قوله (فضرورة) الخ، مقتضى ما يأتي من التصريح بأنه مسموع أن يقول فشاذ بدل فضرورة. قوله في المتن:

.... مَـــنْ تَجَمُّـــلاً تَجَمَّـــلاَ[٣]

الخ، يقرأ الأول مصدرا منونا، والثاني فعلا والألف فيه للإطلاق، ولا يعكس لئلا يلزم عليه زيادة ألف الإطلاق في الحشو، وهو ممنوع. قوله (إلى أنَّ

---

(١) صدر بيت من الألفية، وعجزه:

.... مَصْـــدَرُهُ كَقُـــدِّسَ التَّقْـــدِيسُ

(٢) عجز بيت من الألفية، وصدره:

فِعْـــلاَلٌ أو فَعلَلَـــةٌ لِفَعْلَـــلاَ ....

(٣) تمام بيت الألفية:

وَزَكِّـــهِ تَزْكِيَـــةً وَأَجْمِـــلاَ إجْمَـــالَ مَـــنْ تَجَمُّـــلاً تَجَمَّـــلاَ

قياس أفعل إذا كان صحيح العين الأفعال)[١] الخ أي سواء كان صحيح اللام أيضا كأجمل، أو كان معتل اللام كأعطى وأكدى وأغنى وأقنى، فعمومه مراد. قوله (**وقياس ما كان على تَفعَّل**) الخ، هذا القسم مع كونه مقدما في المتن لاتصاله من جهة المعنى بقول المصنف:

........وَضَـــمُّ مَـــا   يَرْبَـعُ فِي أَمْثَـالِ قَـدْ تَلَمْلَـمَا[٢]

وأشار إلى اتصاله بقوله سواء كان من باب تفعل، كما مر أو من باب الخ، قوله (**وما ألحق به**) نحو دحرج إلى هذا غير متعين لاحتمال أن يكون مراد المصنف بفعلل الأعم من الرباعي والملحق به تأمل. قوله (**وكلاهما عند بعضهم مقيس**) الخ، أشار به إلى أن قوله المصنف:

....   وَاجْعَـلْ مَقِيسًـا ثَانِيًـا لاَ أَوَّلاَ[٣]

ليس متفقا عليه كما يتوهم. قوله (**يَاوَمَهُ يِوَامًا**)[٤] الخ، أي شذ (يِوَامًا) في قولهم: يَاوَمَهُ يِوَامًا ومُيَاوَمَةً؛ لأن كلا من المصدرين شاذ، ولأن الجمع بينهما هو الشاذ. قوله:

---

(١) شرح الأشموني (٢/ ٣٠٧).

(٢) تمام بيت الألفية:

بِهمْـزِ وَصْـلٍ كاصْـطَفَى وَضُـمَّ مَـا   يَربَـعُ فى أمثَـالِ قَـد تَلَمْلَـمَا

(٣) صدره:

فِعَـلاَّلٌ أو فَعلَلَـةٌ لِفَعلَـلاَ   ....

(٤) أي عامله أو استأجره باليوم، أوضح المسالك (٣/ ٢٤٠)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ٥٤٧)، والمعجم الوسيط (٢/ ١٠٦٧)، وشاهده أن قياس مصدر فَاعَل إما فِعَال مثل القِتال والخصام و«الجِدال، وإما مُفَاعَلَة مثل المضاربة والمقاتلة، ولا يجيء فِعَال فيما فاؤه ياء، مثل يَاسَرَ ويَامَنَ» إلا شذوذًا، كقولهم: يَاوَمَهُ يِوَامًا.

وَهْـــيَ تُنَــزِّي دَلْوَهـــا تَنْزِيـــةً ....(١)

الخ، هذا صريح في أنه مسموع، فكيف حكم عليه فيما سبق بأنه ضرورة؟ [١٠٤/ أ] تدبر. قوله (**يجيء المصدر على زنة اسم المفعول**)(٢) الخ، أي ومنه قوله تعالى: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم:٦]، أي الفتنة على ما قيل. قوله:

---

(١) رجز، لا يعلم قائله، وعجزه: (كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةً صَبِيًّا) والبيت في الخصائص (٢/ ٣٠٤)، وتسهيل الفوائد (٢٠٦)، وشرح التسهيل (٣/ ٤٧٢)، وشرح ابن عقيل (٣/ ١٢٨)، وتمهيد القواعد (٨/ ٣٧٩٣، ٣٧٩٦)، (فهي)، ويروى: (باتت تنزي)، وتنزي: ترفعه فوق، والشَّهْلَة: الكبيرة العجوز، يشبه التي تخرج الدلو من البئر بصعوبة بعجوز ترقص طفلا، وشاهده مجيء المصدر (تنزيًا) بوزن تفعيل من الفعل (نزَّى) فعَّل، والقياس أن يكون مصدر فعَّل الناقص بوزن تفعلة تنزية.

(٢) مجيء المصدر على مفعول قليل نحو المعسور والميسور والمجلود والمعقول، والمرفوع، والموضوع، وظاهر كلام سيبويه يمنعه حيث قال: «وأما قوله دعه إلى مَيسورٍ، ودع مَعسورَه، فإنما يجيء هذا على المفعول كأنه قال: دعه إلى أمر يُوسَرُ فيه أو يُعسَرُ فيه، وكذلك المرفوع والموضوع كأنه يقول: له ما يرفعُهُ وله ما يَضَعُهُ، وكذلك المعقول، كأنه قال: عُقِل له شيءٌ، أي: حُبِس له لُبُّه وشُدِّد»، قال السيرافي: «قال أبو سعيد: اعلم أن المفعول عند بعض النحويين يجوز أن يكون مصدرا، وجعلوا هذه المفعولات التي ذكرها سيبويه مصادره، فالميسر عندهم بمنزلة اليسر، والمعسور كالعسر، والمرفوع والموضوع والمعقول كالرفع والوضع والعقل، وقالوا في قوله عز وجل: (بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ)، أي بأيكم الفتنة. وكلام سيبويه يدل على أنها غير مصادر وأنها مفعولات، فجعل الميسور والمعسور زمانا يعسر فيه ويوسر فيه، كما تقول: هذا وقت مضروب فيه زيد، وعجبت من زمان مضروب فيه زيد، وجعل المرفوع والموضوع هو الشيء الذي يضعه ويرفعه، وتقول: هذا مرفوع ما عندي وموضوعه، أي ما أرفعه وأضعه، وجعل المعقول مشتقا من قولك: عقل له، أي شدّ له وحبس، فكأن عقله قد حبس وشد». الكتاب (٤/ ٩٧)، شرح الكتاب للسيرافي (٤/ ٤٧١)، والهمع (١/ ٥٩٠-٣/ ٣٢٥).

لَمْ يَتْرُكُـــوا لِعَظَامِـــهِ لَحْـــمًا ....[1]

الخ، لعل هنا سقطا، والأصل لم يتركوا من هجرهم لعظامه الخ. قوله (**إن اعتلته لامه مطلقا**) الخ، أي سواء كسرت عين مضارعه أولا بدليل ما سيذكره في مقابله. قوله (**ومُوقًى**) الخ، هو محل الوقاية أو زمانها أو المصدر.

---

(١) كذا بالمخطوط والأشموني (٢/ ٣١٠)، وعجزه: (ولا لفؤاده معقولا)، وفي ديوان الراعي النميري، (ص:٢٣٦):

حَتَّـــى إِذَا لَمْ يَتْرُكُـــوا لِعَظَامِـــهِ لَحْـــمًا وَلا لِفُـــؤَادِهِ مَعْقُـــولاَ

والبيت في جمهرة أشعار العرب (٧٣٧)، والزاهر (١/ ٢٨٥، ٣٢٦)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٨١).

أسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة بها

قوله (أسماء الفاعلين والمفعولين) الخ، اعترضه خالد[١] بـ«أنَّ هذا الجمعَ غيرُ سائغٍ» يعني من جهة أنَّ مفردَه ليس بعَلَمٍ لمن يُعقلُ ولا صفةٍ له[٢]؛ لأن المراد

(١) شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٧٧).

(٢) يقصد أنه جمع الفاعل على (الفاعلين) جمع مذكر سالما على غير قياس لأن القياس أن الذي يجمع من الأسماء جمع مذكر سالم نوعان:

(أ) العَلَم (الاسم الجامد) (ب) الصفة

ويشترط في العَلَم: الذي يجمع جمع مذكر سالما نحو: محمد وزيد وعامر ويشترط فيه:

١) أن يكون علما فإن لم يكن علما فلا يجمع جمع مذكر سالما، فلا يقال في: رجل وغلام رجلون وغلامون؛ لأنهما اسم جنس وليس علما ويجوز جمعهما إذا صغرا فنقول رجيلون وغليمون لأنهما بالتصغير تحولا إلى وصف.

٢) أن يكون مذكرا فلا يجمع المؤنث نحو زينب وسعاد فلا نقول: زينبون ولا سعادون؛ لئلا يلتبس جمع المذكر بجمع المؤنث.

٣) أن يكون عاقلا ويقصد بالعاقل الآدميين والملائكة والمجنون والطفل، فلا يجمع نحو (واشق) علم على كلب، ولا (لاحق) علم على فرس.

٤) أن يكون خاليا من تاء التأنيث، فلا يجمع نحو طلحة وحمزة وعطية ومعاوية فلا يقال طلحون وأجازه الكوفيون.

٥) أن يكون العلم خاليا من التركيب المزجي والتركيب الإسنادي والتركيب العددي فلا يجمع نحو سيبويه ومَعْدِ يَكْرِب وإن كان قد أجازه البعض، فيجوز عندهم أن نقول: سيبويهون، ولا يجمع نحو فتح الله وبرق نحرُه مسمى به؛ لأن المحكي لا يغير، ولا يجمع نحو أحد عشر إلى ثلاثة عشر حملا على المحكي في التركيب، وإنما يتوصل إلى جمعها بواسطة (ذو)، والمركب الإضافي نحو عبد الله فيجمع صدره فقط ويبقى العجز مجرورا بالإضافة فنقول: جاء عبدو الله، ومررت بعبدي الله. =

منها الألفاظ، وأجاب عنه شيخُنا بأنه يحتمل أن يكون كل من فاعل ومفعول اسما لذات الفاعل وذات المفعول، وفيه شيئان:

الأول: أنه يشمل غير هاتين الصفتين كزيد من جاء زيد، وليس مرادا.

والثاني: أن ذات الفاعل قد تكون غير عاقلة.

وأجاب عن الأول باحتمال أنه أراد أسماء ذوات الفاعلين والمفعولين المعبر

= ٦) أن يكون العلم خاليا من علامتي التثنية أو الجمع، فلا يجمع المحمدان أو المحمدون علمين

ثانيا ويشترط في الصفة التي تجمع جمع مذكر سالما نحو مُؤمِن وصائم، شروط وهي:

١) أن تكون الصفة لمذكر، فلا يجمع نحو حائض ومرضع وفاهمة فلا يقال: مرضعون وحائضون؛ منعا للتناقض والتعارض بين ما يدل عليه المفرد وما يدل عليه الجمع.

٢) أن تكون الصفة لعاقل فلا يجمع نحو (سابق) صفة لفرس.

٣) أن تكون الصفة خالية من التاء، فلا يجمع نحو علاَّمة وفهَّامة ورَاوية فلا يقال: علاَّمون.

٤) ألاَّ تكون الصفة وصفا لوزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء فلا يجمع نحو أخضر وأسود وأحمر وأعرج وأعور فمؤنثهم خضراء وسوداء وحمراء وعرجاء وحمراء، فلا يقال أحمرون وأخضرون؛ والعلة في ذلك هي الاسنغناء بجمع التكسير عن جمع المذكر السالم.

٥) ألا تكون الصفة على وزن فَعْلان الذي مؤنثه فَعْلَى فلا يجمع نحو سكران وعطشان وغضبان فمؤنثهم: سَكْرَى وغَضْبَى وعَطْشَى فلا يقال سَكْرَانُون ولا غَضْبَانون ولا عَطْشَانُون؛ والعلة هى الاستغناء بجمع التكسير عن جمع المذكر السالم.

٦) ألا تكون الصفة مما يستوي فيها المذكر والمؤنث أي تستعمل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مثل صيغة فعيل بمعنى مفعول وتبعت موصوفها فلا يجمع نحو: ذبيح وقتيل، فلا يقال جريحون، وكذلك صيغة فَعُول إذا كانت بمعنى فاعل من أمثلة المبالغة فلا يجمع نحو صبور ومهذار، والعلة في ذلك حتى لا يلتبس المذكر بالمؤنث فإن هذه الصيغ تستعمل للمذكر والمؤنث بلفظ واحد فاستغنى بجمع التكسير عن جمع المذكر السالم.

عنهما بإحدى الصيغ المشهورة لاسم الفاعل واسم المفعول من فاعل ومفعول وما ألحق بهما، وعن الثاني باحتمال تغليب العاقل على غيره، وبالجملة فالترجمة لا تخلو عن تكلف كما هو ظاهر.

[اسم الفاعل](1)

قوله في المتن:

.... مِـــنْ ذِي ثَلاثَـــةٍ.........(2)

الخ، أي من مصدره إن أريد جريانه على المذهب المشهور عن البصريين وعليه حمله العلامة بن قاسم(3)، ويحتمل أنه جار هنا على مذهب بعض البصريين القائلين بأن الصفات مشتقة من الفعل الماضي وهو مشتق من المصدر(4)، لكنه يخالف قوله:

---

(١) اسم الفاعل هو اسم مشتق صيغ ليدل على الحدث ومن قام به، أو وقع منه على جهة الحدوث (أي صاحب الحدث). التبيان في تصريف الأسماء (ص:٥٩).

(٢) تمام بيت الألفية:

كَفَاعِـــلٍ صُـــغ اسْـــمَ فَاعِـــلٍ إذَا مِـــنْ ذِي ثَلاثَـــةٍ يَكُـــونُ كَـــ(غَذَا)

(٣) مخطوط حاشية العبادي على شرح الأشموني اللوحة رقم [١٣٠/ ب].

(٤) كلام البهوتي عن هل المصدر أصل أم الفعل؟ والمسألة خلافية

(أ) فمذهب **أكثر البصريين** أن المصدر أصل، والفعل والوصف فرعان مشتقان منه وكل فرع ينبغي أن يكون مشتملا على معنى أصله وزيادة لتكون هذه الزيادة سببا في فرعيته، ومصدر كل شيء أصله الذي أخذ منه لأنهما يدلان على ما تضمنه من معنى الحدث وزيادة الزمان والذات التي قام بها الفعل وذلك شأن الفرع أن يدل على ما يدل عليه الأصل وزيادة وهي فائدة الاشتقاق.

(ب) **ومذهب الكوفيين** أن الفعل أصل، والمصدر مشتق منه لأن المصدر يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته وذلك شأن الفروع أن تحمل على الأصول.

(جـ) **وذهب ابن طلحة** إلى أن كلا من المصدر والفعل أصل، وليس مشتقا من الآخر. =

.... وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَـذَيْنِ انْتُخِـبْ[١]

قوله (كَغَذَا الوَادِي)[٢] الخ، قيد بقوله (الوَادِي)؛ لأن غَذَا يستعمل متعديا في مثل قولهم: غَذَتْ الولدَ باللبنِ أي ربته به، انتهى. قوله (وخظب)[٣] الخ، هو بمعجمتين ومعناه في الشارح. قوله (ونحو خَشُنَ فهو خَشِنٌ) الخ، غرضه من هذا الاعتراض على المصنف بأنه في سياق بيان [١٠٤/ ب] كيفية بناء اسم الفاعل، وما ذكره هنا كله أو غالبا من قبيل الصفة المشبهة لا من قبيل اسم الفاعل، وكذا اعترض المرادي[٤] لكنه أجاب عنه بما حاصله حمل اسم الفاعل في قوله المصنف:

...... صُـغِ اسْـمَ فَاعِـلٍ.... ....[٥]

= وذهب بعض البصريين إلى أن المصدر أصل للفعل، والفعل أصل للوصف، ورد بأنه ليس في الوصف ما في الفعل من الدلالة على زمن معين فبطل اشتقاقه منه وتعين اشتقاقه من المصدر. الهمع (٢/ ٩٥).

(١) صدره:

بِمِثْلِـهِ أَوْ فِعْـلٍ أو وَصْـفٍ نُصِـبْ ....

(٢) كذا بالمخطوط وبعض نسخ الأشموني، وفي بعض النسخ: (فيقال غَذَا الماء)، أي سال، حاشية الصبان (٢/ ٣١٢، ٣١٣).

(٣) جاء على هامش الصفحة بالمخطوط: «قوله بمعجمتين الخ قد راجعنا الصحاح والمصباح والأساس والتقريب والمختار والمزهر فلم نجد فيها هذه المادة فضلا عن كونها بهذا المعنى الذي ذكره الشارح، وإنما الموجود فيها (أخطب) بخاء معجمة ثم طاء مهملة لكن فعله خَطِبَ كفَرِحَ، وأما خَطُبَ كظَرُفَ فهو أخطب إذا صار فصيحا في الخُطبة فمذكور ولكن رأينا من تفسير الشارح، فليتأمل وليراجع، انتهى كاتبه».

(٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٣٠).

(٥) تمام بيت الألفية:

كَفَاعِـلٍ صُـغْ اسْـمَ فَاعِـلٍ إِذَا مِـنْ ذِي ثَلاَثَـةٍ يَكُـونُ كَغَـذَا

على ما شارك الفعل في مادة حروف الاشتقاق وتحمل ضمير الفاعل من الصفات، فشمل اسم الفاعل الاصطلاحي والصفة المشبهة، وغايته أنه يكون قد أجمل في التفصيل، والفارق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة أنه إن أريد من هذه الصيغ الدلالة على الحدوث فهي من قبيل الصفة المشبهة[1] هذا ما اقتضاه كلام التوضيح[2]، وأما فرق الشارح في فاعل بين ما أضيف إلى مرفوعه وما لم يضف فقد توقف معه فيه العلامة ابن قاسم في الحاشية[3] الصفة المشبهة باسم الفاعل.

---

(١) يقصد أن الصفة المشبهة قد تلتبس باسم الفاعل نحو راجح وطاهر وطيب وشيخ وأشيب فيفرق بين الصفة المشبهة وبين اسم الفاعل بأنه إذا كان المراد الثبوت والدوام نحو طاهر القلب كان الاسم صفة مشبهة، وإن كان المراد التجدد والحدوث كان الاسم اسم فاعل.

(٢) ضياء السالك (٣/ ٧)، وشرح التصريح على التوضيح (٢/ ٧٨)، والأشموني (٢/ ٣١٤).

(٣) مخطوط حاشية العبادي على شرح الأشموني اللوحة [١٢٦/ ب-١٢٧/ أ]، ومخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم اللوحة رقم [٧٤٣٩/ ب-٧٤٤٠/ أ].

[الصفة المشبهة باسم الفاعل](1)

قوله (تنبيه ليس كونها بمعنى الحال) الخ، أي: لا يصح جعله شرطا لأنه

---

(١) الصفة المشبهة: اسم مصوغ من مصدر الفعل الثلاثي اللازم للدلالة على من قام به الفعل على وجه الثبوت والدوام، وعلامتها استحسان جر فاعلها بها نحو جميلُ الخُلُقِ، راجحُ العقلِ. وسميت مشبهة باسم الفاعل لأنها تدل على حدث ومن قام به، كما تؤنث وتذكر وتثني وتجمع مثل اسم الفاعل، وتعمل عمل فعلها لمشابهتها اسم الفاعل فيما ذكر.

وتخالف الصفة المشبهة اسم الفاعل في أمور منها:

١) أن الصفة المشبهة تصاغ من الفعل اللازم فقط نحو حَسَنٌ وجميلٌ، بخلاف اسم الفاعل الذي يصاغ من اللازم والمتعدي معا نحوقائم وضارب.

٢) أن الصفة المشبهة لا تكون للماضي المنقطع ولا لما يقع ولا توجد إلا للحاضر لنسبة الحدث إلى الموصوف على جهة الثبوت والدوام فلابد أن يشمل معناها الأزمنة الثلاثة مجتمعة، بخلاف اسم الفاعل الذي يدل على التجدد والحدوث.

٣) الصفة المشبهة غير جارية على المضارع في حركاته وسكناته، بخلاف اسم الفاعل فهو جار على المضارع في عدد الحروف والحركات والسكنات، كما يعمل اسم الفاعل إذا كان في الحال أو الاستقبال حملا على المضارع الذي يدل على الحال أو الاستقبال.

٤) أن معمول الصفة المشبهة (منصوبها) لا يتقدم عليها لضعفها، بخلاف معمول (منصوب) اسم الفاعل فيجوز: زيدًا أنا ضَاربُه، ويمتنع في نحو: زيدٌ أبوه حسنٌ وجههُ فلا يصح نصب (أبوه).

٥) أن معمول الصفة المشبهة لا يكون سببا، بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل في السببي والأجنبي. توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٣٣: ٣٥)، والأشموني (٣/ ٤، ٥)، وضياء السالك (٣/ ٦٣).

جزء من الماهية، وأجزاء الماهية لا يصح كونها شروطا؛ لأن الشرط ما كان خارج الماهية وهما متنافيان، وليس المراد بكونه غير شرط أنه يجوز إعمالها بدونه لما يدل عليه بقية كلامه وهو قوله لأن ذلك من ضرورة الخ. قوله (**بخلاف اسم الفاعل**) الخ، لم يقل ومما تتميز الخ، كما صنعه في سابقه، بل قال بخلافٍ؛ لأنه رأى أن تحقق العمل إنما يكون بعد تحقق كونها صفة مشبهة، فكأنه ليس من أجزاء ماهيتها وفيه ما فيه لأنه مما تتميز به أيضا عن اسم الفاعل أيضا إشارة إلى ذلك من جملة الفروق التي تقدم بعضها. قوله (**في نحو زيدًا أنا ضاربُه**) الخ، لو أسقط الهاء لكفى في التمثيل واستغنى عن تكلف جعله من باب الاشتغال، وإن زيدا معمول لمحذوف يفسره المذكور، وما لا يعمل لا يُفسر عاملا كما أشار إليه العلامة ابن قاسم(١). قوله (**ومضافا إلى أحدهما**) الخ، أي المقرون بأل أو المجرد منها. قوله (**نحو مررتُ بامرأةٍ حَسَنٍ وَجْه جَارِيتِها [جَمِيلَةٍ أَنْفُهُ]**(٢)) الخ، الشاهد في (أنف) حيث أضيف إلى الهاء العائدة إلى الوجه الذي هو مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف، إذ (الوجه) مضاف إلى (الجارية)، و(جارية) [١٠٥/أ] مضاف إلى ضمير الموصوف أي امرأة. قوله في المتن:

فَـــارْفَعْ بِهَـــا.......... ....(٣)

---

(١) مخطوط حاشية العبادي على شرح الأشموني، اللوحة رقم [١٢٥/ ب].

(٢) زيادة أثبتها من الأشموني (٣/ ٧)، ويجوز نصب (أنفه) على التشبيه بالمفعول به، ويجوز جره بإضافة جميلة إليه، وضمير الموصوف مذكور ضمنا لأن المعنى جميلة أنف وجه جاريتها.

(٣) تمام بيت الألفية:

فـارْفَعْ بِهَـا وَانْصِـبْ وَجُـرَّ مَـعَ أَلْ ... ودُونَ أَلْ مَصْـحُوبَ أَلْ وَمَـا اتصَـلْ

الخ، هو كالتفصيل لما أجمله في قوله:

وَعمَـلُ اسْـمِ فَاعِـلِ المُعَـدَّى لَهَـا عَـلَى الحَـدِّ الَّـذِي قَـدْ حُـدَّا

قوله في المتن:

.... وَمَـــا لَمْ يَخْـــلُ...........[١]

الخ، هو تصريح بما علم، ويمكنُ أنْ يُجعلَ قوله (وُسِمَا) تنبيها على العلم به، أي: علم جوازه من كلامهم ومن كلامنا حيث منعنا ما عداه فتدبر. قوله (**أو لضمير تاليها كما صرح به في التسهيل**[٢]) الخ، والمصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ وإن لم يصرح بهذا القسم في المتن إلا أن كلامه هذا يرشد إلى حمل المتن عليه، كما صنعه ابن قاسم حيث قال في قوله: (ومن إضافة لتاليها)، أي: «ولو بواسطة الإضافة لضميره فيشمل الإضافة لضمير تاليها»[٣]. قوله (**زيد الحسن وجهه**)[٤] الخ، لم يصرح

---

(١) تمام بيت الألفية:

وَمِـــن إِضَـــافَةٍ لتَالِيهَـــا وَمَـــا لَمْ يَخْـــلُ فَهْـــوَ بِـــالجَوَازِ وُسِـــمَا

(٢) في الأشموني (٣/ ٩): (صَرَّح بهذا)، وانظر تسهيل الفوائد (ص:١٣٩، ١٤٠).

(٣) مخطوط حاشية العبادي على شرح الأشموني، اللوحة ١٢٦/ ب، بتصرف يسير.

(٤) بالنسبة لحالات الصفة المشبهة مع معمولها فإن معمولها يكون مرفوعا على الفاعلية، أو مجرورا بالإضافة، أو منصوبا على التسبيه بالمفعول به إن كان معرفة أو تمييزا إن كان نكرة، والصفة المشبهة إما أن تكون نكرة أو معرفة وهذه الحالات الست إما أن يكون معمول الصفة المشبهة:

[١] بأل نحو حسنٌ الوجه [٢] أومضافا لما فيه (أل) نحو حسنٌ وجهِ الأبِ.

[٣] أو مضافا للضمير نحو حسنٌ وجهِه. [٤] أو مضافا لمضاف للضمير نحو حسن وجه أبيه.

[٥] أو مجردا من أل والإضافة نحو حسن وجهٍ.

[٦] أو مضافا إلى المجرد من أل والإضافة نحو حسنٌ وجهِ أبٍ. ويمتنع نحو، الحسن وجهِه، ونحو الحسن وجهِ أبيه، ونحو الحسن وجهٍ، ونحو الحسن وجهِ أبٍ. وبقية الصور جائزة بحسن، أو بقبح، أو بضعف. ضياء السالك (٣/ ٦٨، ٦٩).

بالموصوف فيما قبل هذا المثال؛ لأنه يشتمل على ضمير يحتاج إلى مرجع بخلاف هذا وما بعده فتدبر، وعبارة المُحَشِّي صريحةٌ في أن النسخة ليس فيها لفظ زيد فراجعها إن شئت. قوله:

بِبُهْمَــــــــةٍ............ ....(١)

الخ، البهمة الفارس، وقوله (مُنِيتُ) أي بُلِيتُ، وقوله (شَهْمٍ) صفة (بُهْمَة)، وقوله (قَلْبُ) معمول الصفة، (مُنَجِّذ) أي مجرب هذبته الأمور، لا ذِي كَهَامٍ، أي [صاحب] سيف، وقوله أي يكل. قوله (**ويدل للجواز في الأول والثاني**) الخ، أي من مثل النصب الخمسة عشر.

---

(١) تمامه:

بِبُهْمَــــةٍ مُنِيــــتُ شَــهْم قَلْـــبُ   مُنَجَّـــذٍ لا ذِي كَهِـــام يَنْبُـــو

الرجز لا يعلم قائله، وهو في شرح التسهيل (٣/ ٩٦)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٦١)، (١٠٧٠- ٥/ ١٤٧)، والتذييل والتكميل (١١/ ٢٥)، والبُهمة: الفارس شديد البأس، شهم: جَلَدٌ ذكي، مُنَجِّذ: مُجَرَّبٌ مُحَنَّكٌ، لاذى كهامٍ: أي صاحب سيف كليل، ينبو: يتباعد ويتجافى عن الإصابة، وشاهده قوله (شهمٍ قلبُ) ففيه جواز على (حسنٌ وجهُ) بالرفع، وضعف لعدم وجود رابط يربط بين الصفة المشبهة وموصوفها.

التعجب[1]

قوله (**وما بعدها خبرٌ**)[2] الخ، أي وتكون الجملة خبرية لفظا إنشائية معنى، ويقال في وجهي الأخفش[3] كذلك فتدبر. قوله (**وقال الفراء وابن درستويه هي استفهامية**)[4] الخ، والمقصود من الجملة على هذا القول إنشاء التعجب لا إنشاء السؤال، فكأنه نقل من نوع الإنشاء إلى نوع آخر منه. قوله:

.... **وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا**[5]

---

(١) التعجب لغة هو انفعال وتأثر داخلي يحدث في النفس عند استعظام أمرله مزيز ظاهرة بسبب زيادة فيه وقد خفي سببُها. واصطلاحا استعظام زيادة في فعل فاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب به عن أمثاله أو قل نظيره فيها

(٢) كلامه عن إعراب (ما) التعجبية.

(٣) يرى الأخفش أن (ما) التعجبية معرفة ناقصة بمعنى الذي، وما بعدها صلة، أو (ما) نكرة ناقصة وما بعدها جملة في محل رفع صفة لـ(ما) والخبر محذوف وجوبا. الأشموني (٣/ ١٨).

(٤) أي (ما) التعجبية فتكون استفهامية مبتدأ متضمنة معنى التعجب، أو أنها استفهامية في الأصل ثم نقلت إلى إنشاء التعجب، وما بعدها خبر.

(٥) صدره:

وقــالَ نَبــيُّ الــمُسْلِمِينَ تَقَــدَّمُوا ....

للعباس بن مرداس في ديوانه (ص:١٤٢)، وفيه: (وحُبَّ إلينا أنْ نكونَ)، ويروى: (وقال أمير المؤمنين)، وشرح الكافية الشافية (٥/ ١٢٨)، وتمهيد القواعد (٦/ ٢٦٣١)، وشاهده التعجب في (أحبب إلينا) أي ما أحب إلينا وقد فصل بينه وبين معموله بالظرف، والأخفش والمبرد يمنعانه.

الخ، صدره:

وقـالَ نَبِـيُّ المُسْـلِمِينَ تَقَـدَّمُوا ....

قوله (**أحدهما لزوم إبرازه حينئذ في التنبيه والجمع**)[1] الخ، أي: فكان يلزم في الآية أن يقال: أسمع بهم وأبصروا. قوله (**وأصبح وأمسى زائدتان**)[2] على ما دخل التعجب، وهو (أبرد) و(أدفأ)، تدبر.

---

(١) كلام البهوتي عن جواز حذف المجرور بعد (أَفْعَل) مع كونه فاعلا، ويرى قوم ومنهم الفارسي أن الفاعل لم يحذف بعد أفعل وإنما استتر في الفعل ورُد بوجهين أحدهما ما ذكره البهوتي، والآخر أن من الضمائر ما لايقبل الاستتار نحو أكرم بنا. الأشموني (٣/ ٢٠).

(٢) حديثه عن شروط فعل التعجب، ومن هذه الشروط أن يكون الفعل تاما فلا يبنيان من كان، وظل، وبات، وصار، وكاد، وأما قولُهم: ما أصبحَ أبردَها، وما أمسى أدفأَها فإن التعجب فيه داخل على أبرد وأدفأ، وأصبح وأمسى زائدتان.

نعم وبئس وما جرى مجراهما

قوله (**وقد يَردانِ كذلك**)(١) الخ، [١٠٥/ب] ذكر الشاطبي(٢) في باب التأكيد ما يصرح بأن هذه الأوجه المذكورة لـ(نِعْمَ) و(بِئْسَ) لا تجري فيهما إذا استعملا لإنشاء المدح والذم، انتهى قاسم(٣).

---

(١) كلامه عن اللغات في نعم وبئس، وسبب عدم تصرف نعم وبئس وهو لزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة، والإنشاء من معاني الحروف والحروف لا تتصرف.

اللغات في نِعْمَ وبِئْسَ:

[١] نِعْمَ وهي الأفصح، وهي لغة القرآن.

[٢] الأَصْل، وهو: نَعِمَ وبَئِسَ بوزن فَعِل بفتح الفاء وكسر العين، ويقال في نَعِمَ: نَعِيمَ بالإشباع حكاها الصَّفَّار.

[٣] نَعْمَ بوزن فَعْل بفتح الفاء و سكون العين.

[٤] نِعِمَ بكسر الفاء والعين معا بإتباع حركة الحرف المتقدم وهو الفاء لحركة الحرف المتأخر العين، فيكون بكسرتين كسر الفاء والعين معا كقوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة:٢٧١].

[٥] بَيْسَ بفتح الفاء، وإبدال الياء من الهمزة على غير قياس، حكاها الأخفش والفاسي، وبِيْسَ على القياس. المقاصد الشافية شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (٤/ ٥٠٦)، والهمع (٣/ ١٨)، والأشموني وعليه حاشية الصبان (٣/ ٢٨).

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (٤/ ٥٠٦).

(٣) مخطوط حاشية العبادي على شرح الأشموني اللوحة [١٣٣/ ب-١٣٤/ أ]، ومخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم اللوحة رقم ٧٤٥٠/ ب، وأحال العبادي في مخطوط حاشيته على الأشموني على مخطوط حاشيته على ابن الناظم فقال: «وقد كتبنا عبارته في هامش باب التأكيد في ابن المصنف».

قوله (**وإنما لم ينبه على هذا الثالث**)[١] الخ، قد يدخل في كلامه بأن يجعل المعنى أو مضافين لما قارنها ولو بواسطة، ق س[٢]. قوله (**الأول اشتراط**[٣] **كون الظاهر**)[٤] الخ، في النسخ المصححة.

(**تنبيهات: الأول........ وأجاز بعضهم**)[٥] الخ، وشطب بينهما، والشطبُ أوضح من الإثبات فتدبر. قوله (**والصحيح أنه لا يقاس عليه لقلته**)[٦] الخ، قال الدماميني: «فإن قلت هذا، وإن كان بعضهم أجاز قياسه في باب الإضافة:

الوَاهِبُ المِئَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا ....[٧]

---

(١) أي الثالث من أحوال فاعل نعم وبئس. ولفاعل نعم وبئس أحوال:

[١] أن يكون الفاعل معرفا بأل.

[٢] أن يكون مضافا لما فيه أل نحو ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل:٣٠].

[٣] أو مضافا لمضاف لما فيه أل.

[٤] أو يكون ضميرا مفسرا بنكرة منصوبة على التمييز نحو نعم رجلا زيدٌ.

(٢) مخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم اللوحة رقم [٧٤٥٠/ أ].

(٣) كذا بالمخطوط، وفي الأشموني (٣/ ٢٨): (اشتراط).

(٤) يقصد اشتراط كون فاعل نعم وبئس اسما ظاهرا معرفا بأل، أو مضافا إلى مضافا إلى المعرف بأل، أو إلى المضاف المعرف بأل وهو الغالب. الأشموني (٣/ ٢٨).

(٥) وأجاز بعض العلماء أن يكون فاعل نعم وبئس مضافا إلى ضمير ما فيه أل كقول الشاعر: فنعم أخو الهيجا ونعم شبابُها.

(٦) يعني أجاز بعضهم أن يكون فاعل نعم وبئس مضافا إلى ضمير ما فيه أل، والصحيح أنه لا يقاس عليه لقلته.

(٧) عجزه:

عُوذًا تُزَجِّي خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا ....

للأعشى في ديوانه (ص:٢٩)، والكتاب (١/ ١٨٣)، والمقتضب (٤/ ١٦٣)، الإنصاف (١/ ١٥٦)، وشرح ابن عقيل (٣/ ١١٩)، والهِجَان: النوق البيض، عوذا: يلوذ بها ولدها،

قياسا ومنهم المصنف يلزمه أن يجيز مثل هذا ولا يتوقف فيه»[١] انتهى، وقد يفرق بأن نحو (وعبدها) تابع لما فيه أل، ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، انتهى ق س[٢]. قوله في آخر البيت:

....لَحْـمًا وَحِـرْ[٣]

الخ، هو بفتح الواو وكسر الحاء المهملة آخرُه راءٌ وهو اللحم الذي تدب عليه الوَحَرَةُ وهي دابة تشبه القَطَايَةَ[٤]. قوله (**لأن الذي**) الخ، أي لفظ الذي، وقوله جعل الخ، خبر إن. قوله في المتن:

تُزَجِّي: تسوقُ، المئة: بالتعريف على مذهب الكوفيين، وشاهده (وعبدها) فقد روي بالجر والنصب، بالجر عطفا على لفظ (المِئة)، والنصب عطفا على محل لفظ المئة لأنه مضاف إليه وهو مفعول به من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله.

(١) مخطوط تعليق الفرائد للدماميني الصفحة رقم (٣٢٤)، بتصرف يسير.

(٢) مخطوط حاشية البهوتي على شرح الأشموني اللوحة رقم [١٣٤/أ، ب]، وفيه: «ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره»، وكرره الصبان في حاشيته (٣/ ٢٩) بدون إشارة للبهوتي.

(٣) تمامه:

بِـئْسَ قَـومُ اللهِ قَـوْمٌ طُرِقُـوا فَقَـرَوْا جَـارَهُم لَحْـمًا وَحِـرْ

للعَدَبّس الكنانيّ، في التذييل والتكميل (١٠/ ١٢٥)، وتمهيد القواعد (٥/ ٢٥٦٣)، والأشموني (٣/ ٢٩)، أصل (وَحِرْ): وحِرَا سكنت الراء للضرورة على لغة ربيعة، يقال: لحم وَحِر إذا دبّت عليه الوَحَرَة، والوحرة: دويبة حمراء تلصق بالأرض، والشاهد إضافة فاعل (بئس) إلى لفظ الجلالة، وذلك قليل؛ لأن الشرط أن الفاعل إذا كان ظاهرا أن يكون معرفا بأل أو مضافا إلى المعرف بأل، ولفظ الجلالة عَلَم، وسمع: «بئس عبد الله أنا إن كان كذا»، وقول النبي ﷺ: «**نعم عبد الله هذا**». والذوق لا يأباه.

(٤) وهي نوع من الوزغ.

وَيَرفَعَـــانِ مُضْـــمرًا...... ....[1]

الخ، ظاهر صنيع المصنف والشارح أنه ليس أحد الاستعمالين، أي: الإتيان بالفاعل ظاهرا أو مضمرا مترجحا على الآخر بشيء من نكات الصناعة، أو مختصا ببعض التراكيب، بل الرجوع لقصد المتكلم، فإنْ قَصَدَ الإجمالَ ثم التفصيل أتى به ضميرا، وإلا أتى به اسما ظاهرا، فلينظر في المتن مضمرا الخ، قال السيوطي: «جائز الوصف، نحو نِعْمَ رجلاً صالحًا زيدٌ، نقله أبوحيان[2] عن البسيط[3] جازما به»[4] ق س[5]. قوله (**مُبْهَمًا**)[6] الخ، أخذه من قول المصنف يفسره؛ لأن احتياجه إلى التفسير يستدعي إبهامه، فليس توركا على المصنف بالإخلال بذكره. قوله (**الأول**[7] **أنه لايَبرزُ في تثنية ولا جمع**) الخ، إنما نص على

---

(١) تمام بيت الألفية:

وَيَرْفَعَـــانِ مُضْـــمَرًا يُفسّـــرُه   مُمَيِّـــزٌ كَـــنِعْمَ قَوْمًـــا مَعشَـــرُه

ويشير ابن مالك بهذا البيت إلى حالة من أحوال فاعل نعم وبئس وهو أن يكون ضميرا مستترا مفسرا بنكرة منصوبة على التمييز نحو نعم قوما معشرُه.

(٢) التذييل والتكميل (١٠/ ١١٠)، والارتشاف (٤/ ٢٠٥٠)، والهمع (٣/ ١٨). وكلام أبي حيان عن وصف مفسر التمييز إذا كان فاعل نعم وبئس ضميرا مستترا مفسرا بنكرة منصوبة على التمييز نحو نعم رجلا صالحا زيد، ونحو: حَسُنَ إيمانًا نَفعَكَ، ورَجُحَ عقلاً رَدَعَك.

(٣) لم أعثر على هذا الرأي لابن أبي الربيع في البسيط، وقد جاء منسوبا له في الهمع (٣/ ١٨)، ولعله في بسيط آخر، أو أنه رُوي عنه .

(٤) الهمع (٣ ٢٢).

(٥) مخطوط حاشية البهوتي على شرح الأشموني اللوحة رقم [١٣٥/ أ].

(٦) يقصد فاعل نعم وبئس إذا كان ضميرا مستترا مبهما مفسرا بنكرة منصوبة على التمييز.

(٧) الأول من أحكام الضمير الذي يعرب فاعلا لنعم وبئس وهو أنه واجب الاستتار، ويندر إبرازه، كما أنه لا يبرز في تثنية أو جمع استغناء بتثنية تمييزه وجمعه، الأشموني (٣/ ٣٢).

التثنية والجمع؛ لأنه محل [الخلاف]، وإلا فهو لا يبرز في صورة الإفراد أيضا، أو يقال إنما نص على ذلك لأن فاعل (نعم) إذا كان ضميرا مفردا فهو لا يكون لمتكلم [١٠٦/ أ] ولا مخاطب وإنما يكون ضمير غيبة وهو لا يبرز أبدا فلا حاجة للتنصيص عليه فتدبر ع ش. قوله (**ويؤيد الأول قوله: «فبها ونعمت»**) الخ، فيه أن هذا كما يدل للقول الأول يدل للقول الثالث فكان الظاهر أن يقول، ويرد الثاني أي القول بعدم اللحوق فتدبر. قوله (**لأن الشمس مفرد في الوجود**)(1) الخ، فإن قلت: هذا لا يكفي في التعليل لاستدعائه منع ما يأتي، إذ لا فرق فيهما من هذه الجهة، والتحقيق في الفرق أن يقال: إن قوله هذه الشمس يستدعي تشخصها من جهة أنه لا يشار بها إلا إلى مفرد متشخص، فانتفى العموم، فينتفي شرط المسألة، وقوله (هذا اليوم) إنما يستدعي تشخص اليوم لا شمس، وشمس حينئذ مفرد مضاف لمعرفة، فيعم كل شخص لذلك اليوم، وليس في التركيب ما يدل على أن اليوم ليس له إلا شمس واحدة، بل هو مستفاد من دليل منفصل، وقوله فيه نظر يوجد في بعض النسخ، ووجهه أنه لا عموم حقيقة في شمس هذا اليوم، فالأظهر منع المثالين لايقال تقدر في تعريف النكرة أنها كل اسم شائع في جنس محقق أو مقدر، ومثلوا للثاني بشمس، وذلك يستدعي أن يكون لفظ شمس نكرة؛ لأنا نقول سلمنا أنها نكرة، لكن المدعي أنها نكرة عامة، ومنه تعلم أن المراد بالعامة ما كان لها أفراد متكثرة خارجا.

---

(١) حديثه عن الشرط الخامس من شروط الضمير المستتر الواقع فاعلا لنعم وبئس، وهو أن يكون نكرة عامة، فلو قلنا: نعم شمسا هذه الشمس لم يجز لأن الشمس مفرد في الوجود. ولو قلنا: نعم شمسا شمسُ هذا اليوم لجاز ذكره ابن عصفور. الأشموني (٣/ ٣٣).

قوله (**فلو كان فاعلا لاتصل به الفعل**)[١] الخ، في نسخة لاتصل بالفعل لأنها أقرب إلى التأويل لأن المعنى لو كان فاعلا لاستتر بالفعل وليس المراد باتصاله أن لا يفصل بينه وبينه بفاصل. قوله (**والرابع أنها مصدرية ولا حذف**)[٢] الخ، أي ويكون هذا المؤول قد سد مسد الفعل والمخصوص، ولو صرح بأحدهما لم يكن عن الخبر بمنزلة الجملة السادة مسد مفعولي الفعل القلبي فإنه يكتفى بها عنهما، ولو صرح بأحدهما لم يكف عن الآخر. قوله (**أن يكون مبتدأ**)[٣] الخ، جعل (مبتدأ) خبر يكون محذوفة فرارا مما توهمه الحالية التي سلكها المُعرِب من أنه إذا لم [١٠٦/ ب] يجعل مبتدأ ولا خبرا لا يذكر (بعدُ)[٤]، وإن كان جعل (مبتدأ)

---

(١) حديثه عن الضمير المستتر الواقع فاعلا لنعم وبئس وهو يعرب فاعلا عند الجمهور، ويرى الكسائي أن الاسم المرفوع بعد نعم وبئس هو الفاعل وليس الضمير المستتر، والنكرة حال والفراء يعرب النكرة تمييزا منقولا والصحيح رأي الجمهور؛ لقولهم: نعم رجلاً أنت، فلو كان فاعلا لاتصل بالفعل. الأشموني (٣/ ٣٣).

(٢) كلامه عن (ما) الواقعة بعد نعم وبئس فاعل نحو ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟﴾ [البقرة:٩٠].

أ) قيل هي اسم معرفة تام غير مفتقرة لصلة والفعل صفة لمخصوص محذوف.

ب) قيل موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف.

جـ) قيل موصولة فاعل والفعل صلتها والمخصوص محذوف اكتفاء بها وبصلتها.

د) قيل مصدرية ولا حذف والتقدير: نعم فعلك.

هـ) قيل نكرة موصوفة في موضع رفع، والمخصوص محذوف. الأشموني (٣/ ٣٦).

(٣) كلامه عن إعراب المخصوص بالمدح أو الذم نحو نعم الرجل محمدٌ، فالمخصوص مبتدأ والجملة قبله خبر والرابط العموم أو إعادة المبتدأ بمعناه، الثاني أن يكون المخصوص خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير الممدوح محمد، والثالث المخصوص مبتدأ وخبره محذوف وجوبا.

(٤) بعدُ، ذكرت في الأشموني (٣/ ٣٧)، في إعراب المخصوص بالمدح أو الذم في بيت الألفية:

وَيُذْكَرُ المَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا ... أو خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أبَدَا

حالا جائزا من حيث الصناعة النحوية. قوله (**أو يكون خبر**) الخ، كرر لفظ (يكون) لمجرد الربط، وإلا فالعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه. قوله (**ورد بأنه لازم**)(١) الخ، يحتمل أن ابن كيسان يقول بأنه بدل فيما يصح أن تباشره كنعم رجلا المحسن، وقد تقدم الشارح أنه يجوز الإبدال من فاعل نعم فيما يصلح لمباشرتها أن يقال: إن الظاهر من سياق المعتل أن ابن كيسان ادعى اطراده في جميع الجزئيات. قوله (**فـ«العِلْمُ»**(٢) **مبتدأ قولا واحدا**) الخ، حيث جعل (العِلْم) مبتدأ، والجملة بعده خبره، فهو من تقديم المخصوص لا من تقديم ما يشعر، ولو أعربه خبر مبتدأ محذوف أي هذا العلم، أو مفعول فعل محذوف، أي: ألزم العلم لكان من تقديم ما أشعر به، ووافق ما في التوضيح(٣) الذي انتقد به ابن قاسم(٤) على المصنف، وفي التمثيل بدخول الناسخ على المشعر بالمخصوص بالمدح بقوله: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا﴾ [ص:٤٤]، نظر لأن الناسخ إذا دخل على جزأي جملة إنما يغير إعرابهما لا جزئيتهما، وصابرا حينئذ ليس جزءا من جملة نعم مع أنه كان مبتدأ لهما، ويمكن الجواب عنه بأن المراد أنه يجوز دخوله على المشعر سواء كان في الأصل جزءا من جملة نعم كقوله:

---

(١) أي رد قول ابن كيسان القائل بأن المخصوص بدل من الفاعل رُد بأنه لازم وليس البدل بلازم، ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم. الأشموني (٣/ ٣٧).

(٢) العلْمُ في قول ابن مالك:

وَإِن يُقَدَّم مُشِعرٌ بِهِ كَفَى كالعِلمُ نِعْمَ المُقتَنى وَالمُقتَفَى

(٣) شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٩٧).

(٤) مخطوط حاشية العبادي على شرح الأشموني اللوحة رقم [١٣٦/ أ].

إنَّ ابْـــنَ عَبْـــدِ الله.......... ....[1]

الخ، أو لم يكن كالآية المذكورة. قوله (**اكتفاء بتقديم الوجهين**)[2] الخ، أي: ولم يصرح هنا على القول الذي زاده هناك، والظاهر أنه يجوز هنا أيضا، فليحرر. قوله (**يدل على أنه أكثرُ من الفتح**) الخ، الذي في المرادي[3] لا يدل، لكن عبارة ابن الناظم[4] تدل لحذف (لا) لا لزيادتها.

---

(١) تمامه:

إنَّ ابـــنَ عبـــدِ الله نِعْـــــمَ أَخُـــو النَّـــدى وابـــنُ العَشِـــيرَهْ

والبيت لدهبل الجمحي في ديوانه (ص:٩٦)، في شرح التسهيل (٣/ ١٨)، والتذييل والتكميل (١٠/ ١٣٠)، وتوضيح المقاصد (٢/ ٦٨)، وتمهيد القواعد (٥/ ٢٥٦٧)، والهمع (٣/ ٢٧)، وشاهده جواز دخل (إنَّ) على المخصوص بالمدح وتقديمه.

(٢) يقصد إعراب المخصوص بالمدح بعد (حبذا)، وإنما لم يذكر الوجه الأول والثاني اكتفاء بما ذكره في إعراب المخصوص في نعم وبئس.

(٣) الذي في توضيح المقاصد (٣/ ٧٦)، والأشموني (٣/ ٤٢): (قوله «كَثُرَ» لا يدل على أنه أكثر من الفتح)، ويشير بالكثرة إلى بيت الألفية:

وَمَـا سِـوَى ذا ارفَـعِ بحَـبِّ أو فَجُـرّ بالبَـا وَدُونَ ذَا انضِـمامُ الحَـا كَثُـرْ

ويقصد أن (حَبَّذا) يكثر فتح الحاء إذا ركبت مع (ذا)، وضم الحاء بدون (ذا) كثير.

(٤) قال ابن الناظم في شرح الألفية (ص:٣٤٠): «وأكثر ما تجيء (حب) مع غير (ذا) مضمومة الحاء بالنقل من حركة عينها، كقول الشاعر:

فقلـتُ اقتلُوهـا عـنكم بمزاجِهـا وحُـبَّ بهـا مقتولـةً حـين تُقتـلُ

وقد لا تضم حاؤها، كقول بعض الأنصار رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ:

باسـم الإلـهِ وبـه بَـدِينا ولـو عبـدْنا غـيرَه شَـقِينا

فحَبَّـذا ربًّـا وحَـبَّ دِينَـا ....

أي: حب عبادته دينا، وذكر ضمير العبادة لتأولها بالدين والتعظيم».

باب أفعل التفضيل

في بعض النسخ بعد الترجمة ما نصه وهو اسم لدخول علامات الأسماء عليه، وهو ممتنع الصرف للزوم الوصفية وزن الفعل، ولا ينصرف عن صيغة أفعل إلا أن الهمزة حذفت في الأكثر من خير وشر لكثرة الاستعمال، وقد يعامل معاملتها في ذلك [١٠٧/ أ] أحب كقوله:

.... وحُبُّ شَيءٍ إلى الإنْسَانِ مَا مُنِعَا[١]

وقد يستعمل خير وشر على الأصل كقراءة بعضهم: ﴿مَّنِ ٱلْكَذَّابُ الأَشَرُّ﴾[٢] [القمر:٢٦]، ونحو:

---

(١) صدره:

وَزَادَنِي كَلَفًا بالحُبِّ مَا مَنَعَتْ ....

للأحوص في ديوانه (ص:١٩٥)، وشرح التسهيل (٣/ ٥٣)، والتذييل والتكميل (١٠/ ٢٥٣)، الارتشاف (٥/ ٢٣٢٠)، وتمهيد القواعد (٦/ ٢٦٦٠)، وشاهده حذف همزة أفعل التفضيل من (وحُبُّ) وأصله وَأَحَبُّ.

(٢) قرأ قتادة وأبو قلابة وأبو حيوة وعطية بن قيس وأبو جعفر: (الكَذَّابُ الأَشَرُّ)، المحتسب (٢/ ٢٤٩)، والكشاف (٣/ ١٨٤)، والبحر المحيط (٨/ ١٨٠)، قال ابن جني معلقا على هذه القراءة: «الأَشَرُّ بتشديد الراء هو الأصل المرفوض؛ لأن أصل قولهم: هذا خيرٌ منه، وهذا شَرٌّ منه هذا أخير منه، وأَشَرُّ منه».

بِلالُ خَيْرُ النَّاسِ وابْنُ الأَخْيَرِ [(١)]

قوله (صغ من كل مصوغ)[(٢)] إلى آخره من أن مقام البيان يقتضي العموم وإلا فمصوغ نكرة في الإثبات وهى لا تعم، وقد تعم نحو علمت نفس، أي: كل نفس. قوله (وَأَلَصُّ مِنْ شِظَاظ)[(٣)] الخ، هو بكسر الشين وبالظائين المعجمتين اسم للصٍّ من بني ضبة. قوله (وَأَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النِّحْيَيْنِ)[(٤)] الخ، قد يتوقف في التمثيل بـ(أشغل) فإنه قد استعمل مبنيا للفاعل كقوله تعالى: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح:١١]، فليس مما يحسن فيه، وقد يجاب بأنه أريد في مثل ذلك أنها أكثر مشغولية لأنها أكثر إشغالا لغيرها، فهو حينئذ من المفعول، وإن كان قد يؤخذ من المبني للفاعل إذا ناسبه المقام، فتدبر تعلم ما في كلام ابن الناظم من الإشكال حيث حكم بأن شغل لا يستعمل مبنيا للفاعل أصلا، وهو محجوج بالآية وعبارته: وأما قولهم: أَزْهَى مِنْ دِيكٍ[(٥)]، وأشغلُ مِنْ ذَاتِ النِّحْيَيْنِ، وأَعْنَى

---

(١) لرؤبة، في الزاهر في معرفة كلمات الناس (١/ ٣٢٥/ ٣٧٥)، وشرح التسهيل (٣/ ٥٣)، والتذييل والتكميل (١٠/ ٢٥٣)، الارتشاف (٥/ ٢٣٢٠)، وتمهيد القواعد (٦/ ٢٦٥٩)، شرح الكافية الشافية (٢/ ١١٢٧).

(٢) تعليقه على بيت الألفية:

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتعَجبِ ... افْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبِي

(٣) شاهده بناء أفعل التفضيل (ألصّ) من وصف لا فعل له.

(٤) النِّحْيَيْنِ: مثنى نِحْي بكسر النون وسكون الحاء زق السمن، وذات النحيين امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية، وشاهده بناء أفعل التفضيل (أشغل) من الفعل المبني للمفعول.

(٥) شاهده بناء أفعل التفضيل (أَزْهَى) من فعل مبني للمفعول (زُهِيَ).

بحاجتك[١]، فلا تعد شاذة، وإن كانت من فعل لم يسم فاعله لأنه لا لبس فيها إذا لم يستعمل لها فعل فاعل. قوله (**لكنْ «أَشَدّ» ونحوُه في التعجب**)[٢] الخ، غرضه من هذا الاستدراك رفع توهم مساواتها فيما ذكر لا الاعتراض على المصنف ليس في كلامه ما يقتضي المساواة في ذلك، فتدبر. قوله (**وما رَدَّ به الناظم**[٣] **ليس بلازم**)[٤] الخ، كأنه استظهر ما ذهب إليه المبرد على ما ذهب إليه الناظم في شرح التسهيل من كونها للمجاوزة لا لما اعترض عليه به صاحب المغني[٥] من أنها لو كانت للمجاوزة لصح في موضعها (عن) لأن ذلك قد دفع بأن صحة وقوع المرادف موقع مرادفه، إنما هو إذا لم يمنع من ذلك مانع، وههنا منع مانع وهو الاستعمال، فإن اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر إلا (مِنْ) خاصة، بل لأنه لا تحمل (مِنْ) على غير الابتداء إلا إذا منع منه مانع، وهنا لا مانع منه،

---

(١) شاهده بناء أفعل التفضيل (أَعْنَى) من فعل مبني للمفعول (عُنِيَ).

(٢) يقصد أن الواسطة التي يؤتى بها عند صياغة التعجب أو التفضيل من فاقد أجد الشروط وهي (أشدُّ) ونحوها تكون في التعجب فعلا، وفي باب التفضيل اسما.

(٣) شرح التسهيل (٣/ ١٣٥).

(٤) الخلاف في معنى (مِنْ) المصاحبة لأفعل التفضيل، فالمبرد ومن وافقه يرى أنها لابتداء الغاية، وهو رأي سيبويه وتفيد أيضا عنده التبعيض، ويرى ابن مالك أنها للمجاوزة أي جاوز زيدٌ عمرا في الفضل وزاد عليه، واعترض ابن مالك على الابتداء بأنه لو كان مقصودا لجاز وقوع (إلى) بعدها ويبطل كونها للتبعيض عدم صلاحية (بعض) موضعها وكون المجرور بها قد يكون عاما، ورد اعتراض ابن مالك بأن الانتهاء قد يترك الإخبار به لكونه لا يعلم أو لكونه لا يقصد الإخبار به ويكون ذلك أبلغ في التفضيل إذ لا يقف السامع على محل الانتهاء. الكتاب (٤/ ٢٢٥)، وشرح الكتاب للسيرافي (٥/ ١٠١)، وشرح التسهيل (٣/ ١٣٥)، وتوضيح المقاصد (٣/ ٧٨)، والمغني (ص:٤٢٣)، والأشموني (٣/ ٤٥).

(٥) المغني (ص:٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥).

[١٠٧/ ب] فلا حاجة إلى إخراجها عنه خصوصا إن نظر إلى المذهب البصري من أن الحرف ليس له إلا معنى واحد، فتدبر. قوله (**مطابقة المضاف إليه الموصوف**)(١) الخ، أي في المعنى سواء كان مع ذلك موصوفا اصطلاحا أو مبتدأ مخبرا عنه بافعل. قوله في المتن:

وَتِلْـــوُ أَلْ طِبْـــقٌ....... ....(٢)

الخ، في نسخة: («وتلو أل طبق: لما قبله من مبتدأ أو موصوف لموصوفه) الخ. قوله (أو الفُضَّل) الخ، ولا يؤتى معه بـ(مِنْ) كما سبق

.... وَمَـــا لِمَعرِفَـــهْ ....

الخ،. قوله في المتن:

.......نَوَيْـتَ مَعنَـى مِـنْ.... ....(٣)

الخ، أي المعنى الحاصل معها وليس التفضيل نفس معناها كما يعلم مما

---

(١) يقصد أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى نكرة أوكان مجردا من أل والإضافة فيلزم الإفراد والتذكير فيقال: محمد أفضل رجل وأفضل من زيد وهند أفضل امرأة وأفضل من سعاد، والمحمدان أفضل رجلين وأفضل من بكر، والمحمدون أفضل من سعيد، والهندان أفضل امرأتين وأفضل من زينب، والهندات أفضل نسوة وأفضل من سعاد فلا تجوز المطابقة في أفعل التفضيل، وإنما تجب المطابقة بين الموصوف المتقدم والمضاف إليه المتأخر نحو المحمدون أفضل الرجال.

(٢) تمام بيت الألفية:

وَتِلْـــوُ أَلْ طِبْـــقٌ وَمَـــا لِمَعرِفَـــهْ ... أُضِـيفَ ذُو وَجهَـينِ عَـن ذِي مَعرِفَـهْ

(٣) تمام بيت الألفية:

هَـــذَا إِذَا نَوَيْـتَ مَعنَـى (مِـنْ) وَإِنْ ... لَمْ تَنْـو فَهْـوَ طِبْـقُ مَـا بِـهِ قُـرِنْ

أسلفه الشارح فتدبر. قوله **(بأنْ لم تنو المفاضلة)** الخ، في نسخة: **(بأن لم تنو المفاضلة أصلا أو تنويها لا على المفضل عليه وحده بل عليه وعلى كل ما سواه)**[1].

قوله **(أي لـ«مِنْ» ومجرورِها المستفهم به)**[2] الخ، في عبارة الشارح نوع تدافع فإن قوله **(فلهما)** أي لـ(مِنْ) ومجرورها فيه حمل للتلو على التابع الملاصق، وتمثيله بقوله: **(ومِنْ غُلامِ أَيِّهم أنت أفضلُ)**؟ يقتضي حمل التلو على الأعم من الملاصق وغيره، والحمل الثاني أنسب بعبارة المتن لأجل التعميم. قوله **(وَمِنْ أَيِّهم أفضلُ)**؟ الخ، لا يقال هذه جملة ناقصة لأنا نقول المبتدأ مقدر وتقديره على أوزان مثال المصنف وإن كان منتقدا مِنْ أَيُّهم أنتَ أفضلُ، ويوجد كذلك في بعض النسخ. قوله **(ومِنْ كَمْ دَرَاهمُك أكثرُ)** الخ، المبتدأ هنا (دراهم)، والمعنى: دراهمُك أكثرُ من أي عدد، ويقال في جوابه من مائة أو ألف، وليس معناه أنت أكثرُ دراهمًا

---

(١) في الأشموني (٣/ ٤٩): (المضاف إليه) بدل (المفضل عليه). ويعني بكلامه الحكم الثاني لأفعل التفضيل إذا كان مقترنا بأل فيطابق موصوفه ولايؤتي معه بـ(مِن) نحو زيد الأفضل وهند الفضلى والزيدان الأفضلان والزيدون الأفضلون والهندات الفُضْليات أو الفُضَل أو الفُضَّل، والحكم الثالث لأفعل التفضيل أن يكون مضافا إلى نكرة أو مضافا لمعرفة فإن كان مضافا لنكرة لزمه الإفراد والتذكير ويطابق المضاف إليه الموصوف كما مر، وإن كانت الإضافة إلى معرفة فإما أن يؤول أفعل التفضيل بما لا تفضيل فيه فيجب المطابقة نحو الناقصُ والأشجُّ أعدلا بني مروان، أي: عادلاهم، وإن قصد بأفعل التفضيل المضاف لمعرفة المفاضلة جازت المطابقة وتركها. ضياء السالك (٣/ ١٢٠، ١٢١).

(٢) تعليقه على بيتي الألفية:

وَإِنْ تَكُنْ بتلو مِنْ مُستَفهِمَا ... فَلَهُما كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا

كمِثْلِ مِمَّن أنتَ خَيرٌ وَلَدَى ... إخبَارِ التَّقدِيمُ نَزراً ورَدَا

يقصد إن تكن مستفهما بالاسم المجرور الواقع بعد (مِنْ) فقدمها وجوبا نحو ممن أنت أكرم.

من أيِّ عددٍ من الرجال؛ لانعكاس التركيب، وجعل الكاف في دراهمِك واقعة موقع المبتدأ من أنه ليس الغرض الإخبار عنها، فتدبر. قوله:

وَلا عَيْـــبَ فِيهـــا.........   ....[1]

الخ، أي في تلك النسوة، فتارة أفرد وتارة جمع. قوله (يرفع الضمير المستتر)[2] الخ، كان ينبغي أن يريد قوله كثيرا ليفيد أمرين: الأول الإعلام بأن المصنف أراد بالظاهر ما قابل الضمير المستتر فيشمل الضمير الظاهر في كلامه نوعين [١٠٨/أ] الاسم الظاهر[3] والضمير البارز لأنه قد يطلق عليه الظاهر

---

(١) تمامه:

ولا عَيْـــبَ فِيهـــا غَـــيْرَ أنَّ سَريعَهَـــا   قَطُـــوفٌ وَأَنْ لا شَيءَ مِـــنْهُنَّ أَكْسَـــلُ

لذي الرمة، ديوانه (ص:١٦٠٠)، والضمر في: (فيها) يعود على النساء المذكورة في البيت السابق له، والقَطُوف: تقارب الخطا بطيء، والمعنى أن سريعها بطيء، وهذا تأكيد للمدح بما يشبه الذم، والعرب تمدح النساء بذلك لأنه مما يدل على اليسار والنعمة وعدم الامتهان في الأعمال الشاقة، وشاهده قوله (منهنَّ أكسلُ) حيث قدم الجار والمجرور المتعلق (مِنْهنَّ) على أفعل التفضيل (أكسل) مع كون المجرور ليس استفهاما ولا مضافا إلى الاستفهام وهذا نادر وشاذ؛ لأن أفعل التفضيل من العوامل غير المتصرفة في نفسها، فلا يتصرف في معمولها.، والبيت في شرح التسهيل (٣/ ٥٤)، والتذييل والتكميل (١٠/ ٢٥٥)، وشرح ابن عقيل (٣/ ١٨٥)، وابن الناظم (٣٤٦)، وتمهيد القواعد (٦/ ٢٦٦٢)، والأشموني (٣/ ٥٢).

(٢) أفعل التفضيل يرفع الضمير المستتر كثيرا في كل لغة؛ لأن العمل فيه ضعيف لا يظهر أثره لفظا، فلا يحتاج إلى قوة العامل. حاشية الصبان (٣/ ٥٣).

(٣) في رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر رأيان: **الأول** أنه يرفع الظاهر مطلقا وهذه لغة ضعيفة **والثاني** أنه لا يرفع الظاهر إلا في مسألة الكحل وهي أن يكون مسبوقا بنفي أو شبهه ومرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين واقعا بين ضميرين ثانيهما له، نحو قولهم: (ما رَأَيْتُ رَجُلاً =

باعتبار أنه ذو صورة خارجية ظاهرة، والأمر الثاني في الإعلام بأن تقييد رفع الظاهر بكونه نزرا يفيد أن رفعه الضمير المستتر كثير، وكان المُحَشِّي توهَّم أن غرض الشارح الاعتراض على المصنف بالقصور فقال قوله الظاهر يجوز أن يريد به البارز. قوله (**لأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل**)(١) الخ، إنما علل هنا عدم ضعف

= أَحْسَنَ في عَيْنَيْهِ الكُحْلُ مِنْهُ في عَيْنِ زَيْدٍ). ومسألة الكحل هي المسألة الوحيدة التي رَفَعَ بها اسمُ التفضيل اسما ظاهرا فقد وقع اسم التفضيل وصفا لاسم جنس وهو (رجلا) وسُبق بنفي فرفع اسمُ التفضيل فاعلاً اسما ظاهرا وهو (الكحلُ)، لأن الكحلَ اسمٌ مفضَّلٌ على نفسه باعتبارين، ولصحة وقوع فعلٍ بمعناه موقعه، والعلة في رفع أفعل التفضيل اسما ظاهرا هي تجنب الفصل بين أفعل التفضيل (ومِنْ) بأجنبيٍّ، وقيل: بل العلة في رفع الظاهر هنا هي وقوع أفعل التفضيل موقعَ فِعلٍ مُنزَّلٍ منزلةَ اسمِ الفاعل المحلى بأل في حال المضي، وقيل: إن هذا الكلام مخرج عن حده وحقيقته أن (الكحل) مؤثر في عين زيد أثرا لايوجد في عين غيره، وقيل: بل العلة في عمله هي أن الظاهر واقع موقع المضمر، وقيل: بل العلة أن شرط الفاعل في هذه المسألة أن يكون سببا كالكحل بالنسبة إلي العيون، فلما كان كذلك استغني به عن المضمر لقيامه مقامه، وقيل بل العلة أنه لَمَّا اتحد الفاضل والمفضول فكأنه عمل في شيء واحد. الكتاب (٢/ ٣١)، والمقتضب (٣/ ٢٤٨)، وشرح الكافية (٢/ ٢١٩، ٢٢١)، والتبصرة (١/ ١٧٩)، والإيضاح في شرح المفصل (١/ ٦٦١)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ١١٤٠)، والبسيط (٢/ ١٠٧٠)، والارتشاف (٣/ ٢٣٣)، والأشموني (٣/ ٥٣).

(١) يقصد أن أفعل التفضيل لايرفع الاسم الظاهر والضمير البارز إلا قليلا فقد حكى سيبويه: «مررت برجل خَيرٌ منه أبوه» ووجه ضعف رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر هو عدم صحة وقوع فعل بمعناه موقعه ليجبر ضعف. أما إذا صح وقوع فعل بمعناه موقعه فإنه يرفع الاسم الظاهر، كما أن شبهه باسم الفاعل بعيد وكذلك بالصفة المشبهة فهو لا يؤنث بالهاء مثل الصفة المشبهة كما أنه لا يستقل بنفسه في أداء معناه عما اتصل به كما تستقل الصفة المشبهة، وكذلك يحسن الابتداء بأفعل التفضيل، ولا يحسن الابتداء بالصفة المشبهة. الكتاب (٢/ ٢٦: ٣٤)، وشرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٣٥٥: ٣٦٠)، والمساعد (٢/ ١٨٤).

العمل في الظاهر بضعف المشابهة، وفيما يأتي بعد إحلال الفعل في محله، فصارت كل علة أنسب بمحلها، فتدبر. قوله (**أي لم يحسن أن يقع موقعه**) الخ، يعلم منه أن معنى معاقبته الفعل أن يحسن أن يقع في موقعه فعل بمعناه، وقوله وذلك الخ، بيان لضابط المواضع التي تحسن فيها المعاقبة، وأسقط من الضابط قيدا وهو أن يكون أفعل صفة لاسم جنس، وصرح به غيره. قوله (**من حسن الجميل بزيد**)[1] الخ، فيه زيادة في الحذف، وهو حرف الجر الذي هو الباء. قوله (**وهل في الناس رجلٌ أحقُّ به الحمد منه بمحسن لا يمن**) الخ، عبارة الشيخ خالد عند قول متن التوضيح في أول باب المفعول فيه «لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعا»[2] هذا وقد قال الموضح في الحواشي[3] ومن خطه نقلت: «قال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع غلط من قال: إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى: ﴿هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾ [الإسراء:٨٤]،

---

(١) تعليقه على مثال: ما أحدٌ أحسن به الجميل من زيد، والأصل ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد، فالجميل الثاني هو المفضول وهو الجميل الأول، ونظيره قوله ﷺ «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللهِ فِيهَا الصَّومُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ» الكتاب (٢/ ٣٢)، وصحيح البخاري كتاب الجمعة باب فضل العمل في أيام التشريق. برقم (٩١٦) «مَا مِنْ أَيَّامِ العملُ الصالحُ فيها أَحَبُّ إِلَى اللهِ من هذه الأيام -يعني أيام العشر- قالوا: يارسولَ الله ولا الجِهَادُ في سبيلِ الله؟ قال: ولا الجِهَادُ في سبيلِ اللهِ إلا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ، ومالِه فلم يرجع من ذلك بشيءٍ».

(٢) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٣٣٩)، وحاشية يس على التصريح (٢/ ١٠٦).

(٣) عله يقصد بالموضح ابن هشام في حواشيه على الألفية، وأحتفظ بقطعة من المخطوط في مكتبتي لكني لم أعثر عليه فيه، وقد ورد هذا الرأي منسويا لمحمد بن مسعود الغزني في الارتشاف (٥/ ٢٣٢٦).

وليس تمييزا لأنه ليس فاعلا في المعنى كما هو في زيد أحسن وجها، وقول العباس بن مرداس[1]:

.... وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ القَوَانِسَا»

انتهى، وفي الارتشاف لأبي حيان: «وقال محمد بن مسعود الغزني أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام:١١٧]»[2] انتهى، وفي جعل (حيثُ) يَعْنِي من قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[الأنعام:١٢٤]، مفعولا بها نَظَرٌ لأن هذا [١٠٨/ ب] ضربٌ من التصرف، وفي التسهيل[3] أن تصرف (حيثُ) نادر، وشرحه المرادي بقوله: «لم تجيء (حيث) فاعلا، ولا مفعولا بها، ولا مبتدأ»[4] انتهى، ولهذا قال

---

(١) عجز، للعباس بن مرداس في ديوانه (ص:٩٣)، وصدره:

أَكَــرَّ وأَحْمَــى لِلحَقِيقَــةِ مِــنْهُمُ ....

والبيت في إيضاح المنهج (ص:٧٨٢)، وشرح التسهيل (٣/ ٦٩)، والتذييل والتكميل (١٠/ ٢٦٤)، وشفاء العليل (٢/ ٦٢٠)، والمغني (٨٠٤)، أكر: أكثرُ كَرًّا، القوانس: أعلى بيضة الرأس، وشاهده نصب (القوانسا) بفعل دل عليه قوله (وأضرب منا)، أي: ضربُنا القوانسَ، أو نضرب القوانسَ، ولا يجوز أن يكون نصبه بـ(أَضْربَ) لأن أفعل الذي يتم بـ(مِن) لا يعمل إلا في النكرات، نحو هو أجمل منه وجهًا، وأفعل هذا للمبالغة يجري مجرى فعل التعجب، ولذلك تعدى إلى المفعول الثاني باللام، فنقول: ما أضرب زيداً لعمرو.

(٢) الارتشاف (٥/ ٢٣٢٦).

(٣) شرح التسهيل (٢/ ٢٣٢، ٢٣٣-٣/ ٦٩).

(٤) لم أعثر على هذا النص للمرادي في توضيح المقاصد، ولا في شرح التسهيل وعبارته في شرح التسهيل (ص: ٦٦٤): « قال المصنف : ومنه قوله تعالى : ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾

الدماميني: «ولو قيل إن المراد يعلمُ المفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد، وفيه إبقاء (حيثُ) على ما عهد لها من ظرفيتها، والمعنى أن الله لن يؤتيَكم مثل ما آتى رسله من الآيات لأنه يعلم ما فيهم من الزكاة والطهارة والفضل والصلاحية للإرسال، ولستم كذلك»[1] انتهى بحروفه. قوله (**نحو المؤمنُ أحبُّ لله مِنْ نَفْسِهِ**) أي يحب الله أكثر من محبة نفسه، وقوله: وهو أحبُّ إلى الله من غيرِه، أي: يحبُّ اللهُ المؤمنَ أكثرَ مِنْ مَحَبَّةِ اللهِ لغيرِه، وكأنه حينئذ مجردٌ عن معنى التفضيل.

= [الأنعام:١٢٤]، فحيث هنا ليس بظرف، وإنما هو مفعول به، وناصبه فعل مدلول عليه بأعلم، والتقدير: يعلم مكان جعل رسالاته. ص: وإن أول بلا تفضيل منه جاز على رأي أن ينصبه. ش: يحتمل أن يكون منه: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤]، فيؤول «أعلم» بما لاتفضيل فيه، ويكون هو العامل. قيل وهذا الرأي ضعيف؛ لأن تأويله بذلك لا يلزم منه تعدية وللتركيب خصوصيات، ألا ترى أن فعولا وأخواته تعمل، وفَعِيلا لا تعمل لا يقال: شريب الماء، ويقال: شرَّابُ الماءَ».

(١) لم أعثر على نص كلام الدماميني في شرح على التسهيل المسمى تعليق الفرائد مخطوط، وقد تناول عمل أفعل التفضيل صفحة رقم (٣٤٤) بالمخطوط.

النعت

قوله:

.... السُّـــمُّ نَــاقِعُ[1]

الخ، هو هنا بمعنى البالغ في الإهلاك، وأما قولهم: (دَمٌ نَاقِعٌ) فهو بمعنى طري، فلا ينافي الاختصاص، فتدبر. قوله (أنَّ «يَسُبُّنِي»[2] صفةٌ لا حالٌ) الخ،

---

(١) تمامه:

فَبِــتُّ كَــأَنِّي ســاوَرَتْني ضَــئِيلَةٌ   مِـنَ الـرُّقْش في أَنْيَابِهَـا السُّـمُّ نَــاقِعُ

للنابغة في ديوانه (ص:٧٦)، والكتاب (٢/ ٨٩)، إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٢١٢) والتذييل والتكميل (٩/ ١٠٢، ١٢٣)، الارتشاف (٣/ ١٥٩٢-٤/ ١٩٠٩)، والمغني (ص:٧٤٣)، المقاصد النحوية الشاهد (٨٢٢)، ساورتني: واثبتني، ضئيلة: أفعى دقيقة سمها شديد، الرقش: جمع رقشاء أفعى بها نقط سود وبيض، ناقع: قاتل، وشاهده قوله (السم ناقع) فإنها قد وصف المعرفة (السم) بالنكرة (ناقع)، وجاز وصف المعرفة بالنكرة لأن الوصف خاص لا يوصف به إلا ذلك الموصوف، وهذا رأي، ورأي آخر أنه لا يجوز ذلك عند أحد من البصريين إلا ما روي عن الأخفش، وخرجوا بيت النابغة على أن: «ناقع» خبر ثان فهو من باب تعدد الخبر، والجمهور يوجب المطابقة بين النعت والنعوت تعريفا وتنكيرا. انظر مصادر البيت.

(٢) يقصد بيت:

وَلَقَــدْ أَمُـرُّ عَــلَى اللئِـيم يَسُـبُّنِي   فَمَضَـيْتُ ثُمَّـتَ قُلـتُ لا يَعْنِينِــي

لرجل من بني سلول، ويروى (وأعف ثم أقول ما يعنيني)، والبيت في الكتاب (٣/ ٢٤)، الخصائص (٣/ ٣٣٠، ٣٣٢)، والأمالي الشجرية (٣/ ٤٨)، التذييل والتكميل (١/ ١٠٩)، والمغني (١٣٨، ٨٤٥)، شرح ابن عقيل (٣/ ١٩٦)، وشاهد وقوع جملة (يسبني) صفة لـ(اللئيم) المعرف بأل الجنسية التي قربته من المعرفة، وقيل الجملة حال، وقيل (أل) زائدة.

يؤخذ من مضمون كلامه صحة وصف الجملة بكونها نكرة، مع أنهم صرحوا بأن الجملة من حيث هي جملة لا توصف بكونها معرفة ولا نكرة، فلعل كلامهم محمول على المعنى الحقيقي، وما هنا محمول على المعنى الحكمي، والمراد من المعنى الحكمي كما يدل عليه كلام المرادي[1] فيما يأتي أن تكون الجملة مؤولة باسم هو نكرة فالحكم عليها بالتنكير بذلك الاعتبار، فتدبر، أو يقال: إنه مبني على الضعيف المحكي في الرضي[2] من أنها توصف بالتنكير وعلله بأنها حكم من الأحكام، والأحكام نكرات. قوله (**لأن المعنى: ولقد أمر على اللئيم**) الخ، هذا بيان لقرب مسافته من النكرة، ولو أراد بيان معنى الوصفية لقال ساب لي انتهى. قوله أيضا (**لأن المعنى: ولقد أمر**) الخ، في كلام العلامة ابن قاسم في الحاشية[3] في مواضع متعددة ما حاصله أن ظاهر قوله لئيم من اللئام أن المراد باللام هنا لام العهد الذهني، وظاهر تمثيلهم بقوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس:٣٧]، أن المراد الأعم من اللام المذكورة [١٠٩/أ] ومن لام الحقيقة والماهية مع أن المعرف بالثانية معرفة حقيقة، وليس في حكم النكرة، فلا يتأتى التعليل المذكور للحكم المذكور بقوله فإنه لقرب مسافته من النكرة الخ، فإن هذا لا يتأتى في القسم الثاني فليحرر. قوله (**ومنه قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ﴾** [يس:٣٧])، الخ، يؤخذ من التمثيل أنه لا بد أن تكون الجملة مضارعية، وصرح الرضي باشتراطه انتهى. قوله (**لا يمتنع النعت في النكرات بالأخص**) الخ، المراد

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٩٥٣)، باب النعت.

(٢) شرح الكافية للرضي (٢/ ٢٨٩).

(٣) مخطوط حاشية العبادي على شرح ابن الناظم اللوحة رقم [٧٤٦٥/أ]، ومخطوط حاشية العبادي على الأشموني، اللوحة رقم [١٤٦/أ].

بالأخصية في جانبي التنكير والتعريف زيادة التعيين وإن انضم إلى ذلك في جانب التعريف الأعرفية، وحمله على ذلك متعين لأجل المقابلة، وأما ما سلكه المُحَشِّي من حملها في الأول على زيادة التعيين وفي الثاني على الأعرفية، فإنه وإن كان صحيحا في نفسه إلا أنه لا يناسب المقابلة من جواز الصفة في الأول ومنعه في الثاني، فتدبر. قوله (**وقال بعض المتأخرين توصف كل معرفة**) الخ، أي بناء على كلام الشلوبين والفراء[1] لا مقابلا لما قالاه كما يدل عليه فهم كلامه وهو صريح كلام غيره أيضا. قوله (**الإفراد والتكسير**)[2] الخ، أي: ويجوز التصحيح[3] لكنه على قلة كما صرح به غيرُه، وإنما لم ينبه عليه لعله من قول المصنف كالفعل، كما يؤخذ من كلام الشارح في التنبيه الثالث[4]. قوله (**إذا كان معناه**) [الخ،] أي النعت، وقوله (له) أي للسببي. قوله (**وذلك اسم الفاعل كضارب**) الخ، لعله أراد باسم الفاعل ما يشمل أمثلة المبالغة إما بناء على أنها منه أن حمل اسم الفاعل على ما كان على زنة فاعل أو غيره، وإما بناء على إلحاقها به إن حمل اسم الفاعل بما

---

(١) جاء في توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٩٠): «وقال الشلوبين والفراء: ينعت الأعم بالأخص، قال المصنف: وهو الصحيح، وقال بعض المتأخرين: توصف كل معرفة بكل معرفة، كما توصف كل نكرة بكل نكرة». ونسب ذلك لابن خروف أيضا، انظر الارتشاف (٤/ ١٩١٢)، والهمع (٣/ ١١٨)، الأشموني وعليه حاشية الصبان (٣/ ٦١).

(٢) كذا بالأشموني (٣/ ٦١، ٦٢). وفي المخطوط: (التنكير) بدل (التكسير) تصحيف. ويقصد الأشموني بأنه يجوز في الوصف المسند إلى السببي المجموع الإفراد والتكسير فيقال: مررت برجل كريم آباؤه وكرام آباؤه.

(٣) أي يجوز التصحيح لكنه قليل على لغة أكلوني البراغيث.

(٤) التنبيه الثالث قال الأشموني (٣/ ٦٢): «أفهم قوله (كالفعل) جواز تثنية الوصف الرافع للسببي وجمعه الجمع المذكر السالم على لغة أكلوني البراغيث، فيقال: مررت برجل كريمين أبواه، وجاءني رجل حسنون غلمانه».

كان على زنة فاعل خاصة، انتهى. قوله

كـــأنَّ حَفيـــفَ.......... ....(١)

الخ، أي روي: (أذهاب النبل)، وقوله:

.... مِـــنْ فَـــوْقِ عَجْسِـــهَا ....

العجس: مقبض القوس، وهو مثلث العين، والعَوَازب جمع عازبة وهي التي بعدت، والنحل بالحاء المهملة، والمُطنِف بضم الميم وكسر النون الذي يعلو الجبل، و(مُطنِف) فاعل (أخطأ) راجع العيني[٢]. قوله **(وهو عند الكوفيين [١٠٩/ب] على التأويل بالمشتق)**[٣] الخ، ظاهر المقابلة أن الطريقين الأولين للبصريين خاصة وهو ظاهر صنيع المرادي[٤] أيضا، وظاهر ما في شرح الفارضي[٥]

---

(١) تمامه:

كَأَنَّ حَفِيـفَ النَّبْـلِ مِنْ فَـوْقِ عَجْسِـها عَـوَازِبُ نَحْـلٍ أَخْطَـأَ الغَـارَ مُطْنِـفُ

والبيت للشنفري في ديوانه (ص:٥٤)، وشرح التسهيل (٣/ ٣١٠، ٣١٣)، الارتشاف (٤/ ١٩١٥)، وتمهيد القواعد (٧/ ٣٣٣١)، والأشموني (٣/ ٦٣)، حفيف النبل: دوي ذهابه، النبل: السهم، وشاهده نيابة أل في (الغار) عن الضمير في ربط جملة النعت (أخطأ الغارَ مُطنفُ) بالمنعوت (نحل)، والتقدير: أخطأ غارها.

(٢) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، الشاهد رقم (٨٢٧)، وشرح شواهد العيني على الأشموني (٣/ ٦٣).

(٣) يقصد مسألة النعت بالمصدر نحو جاء قاض عدل فالكوفيون يتأولونه بالمشتق والتقدير عندهم عادل، وقيل على تقدير مضاف محذو والتقدير دو عدلٍ، وقيل على سبيل المبالغة بجعله هو نفس الذات.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٩٤، ٩٥).

(٥) مخطوط شرح الفارضي على الألفية، اللوحة رقم [٢١٨/ أ].

أن تقدير المضاف مذهب بصري، والتأويل بالمشتق كوفي، وأن من أراد المبالغة وظاهره سواء بصريا أو كوفيا لا يقدر ولا يؤول بل ينفيه على ظاهره، وظاهره كلام شرح التوضيح[١] أنه قول ثالث ولم يعزه لبصري ولا كوفي بل حكاه بقيل بعد عزو القولين لأهل البلدين، فليحرر. قوله (**تنبيهان الأول**)[٢] الخ، أفاد بالتنبيه الأول أن النعت بالمصدر غير مطرد، بل مقصور على السماع أنه قد سمع النعت به في الجملة لكن يستقر منه أن المسموع منه غير المصدر الميمي، فمن قال إن التنبيه الأول يغني عن الثاني كلامه في حيز المنع. قوله (**ويستثنى من الأول اسم الإشارة**) الخ، ذكر الرضي[٣] في باب المبتدأ والخبر عند اشتراط المطابقة بين المبتدأ والخبر ما حاصله أنه قد يغني ما أضيف إليه المبتدأ عن ذكر العاطف فيقال: لا راكب الناقة طليحان على أن المعنى الناقة وراكبها طليحان، ومقاوم زيد قويان على أن المعنى زيد ومقاومه قويان، فهل على قياسه هنا يصح أن يقال جاء غلام زيد الكريمان على معنى جاء زيد وغلامه الكريمان؟ وانظر الرضي من باب النعت هل تعرض له أو لا. قوله في المتن:

..............مُعَيَّنَـــــا بِـــــدُونِهَا..............[٤]

---

(١) شرح التصريح على التوضيح (٢/ ١١٣).

(٢) قال الأشموني في التنبيه الأول: «تنبيهان: الأول وقوع المصدر نعتا وإن كان كثيرا لا يطردكما لا يطرد وقوعه حالا وإن كان أكثر من وقوعه نعتا».

(٣) شرح الكافية للرضي (١/ ٢٢٣، ٢٢٤).

(٤) تمام بيت الألفية:

وَاقطَـعْ أَوَ اتْبِـعْ إِنْ يَكُـنْ مُعَيَّنَـا بِـدُونِهَا أَوْ بَعْضِـهَا اقْطَـعْ مُعلِنَـا

الخ، ولا يكون المنعوت في هذا القسم إلا معرفة إذا النكرة لا تعيين فيها، وقوله في الشرح كلها قيد به نظر لقوله أو بعضها وإلا فعبادته صادقة بصورتين. قوله **(ورفع الأول ونصب الثاني)** الخ، يجوز في هذا الوجه أن يكون رفع الأول على الاتباع، وأن يكون على القطع، ولا يلزمه ضعف كما هو ظاهر. قوله **(على ما ذكرناه وعكسه)** الخ، لم يقل وعكسه على ما ذكرنا؛ لأن ما ذكره فيما قبله لا يتمشى [١١٠/ أ] في هذا على الصحيح لأنه إذا نصب الأول يتعين أن يكون رفع الأول على القطع لا على الإتباع؛ لئلا يلزم عليه الإتباع بعد القطع، وهو ممتنع على الصحيح كما يأتي. قوله **(قدم المتبوع على المقطوع)** الخ، تقديمه هذا القول يقتضي ترجيحه عنده وإلا فهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى لم يرجح شيئا من القولين الآتيين، والجلال السيوطي[1] صح الأول صريحا. قوله **(لكان مذهبا)** الخ، جواب (لو) في قوله (ولو فرق) الخ. قوله **(الثاني إذا كان المنعوت نكرة)** الخ، هذا التنبيه معلوم من المتن؛ لأنه أفاد أنه لا يجوز قطع جميع النعوت إلا إذا كان مُعَيَّنًا بدون ذكر شيء منها، وأنه إذا توقف تعيينُه على ذكر شيءٍ منها تَعَيَّنَ إتباعُه، وامتنع قطعُه، وقد يقال: إنَّ في كلامِ الشارحِ زيادةٌ لم تستنفد من كلام المصنف، وهي تخصيصُ إيجابِ الإتباعِ بالأولِ من النعوت المحتاج إلى ذكر بعضها المطلق. قوله **(تعين في الأول من نعوته الإتباع)** الخ، ظاهر كلام الشارح أن خلاف ابن أبي الربيع[2] وغيره خاص بنعوت المعرفة، ويجوز في رفعها اعتبار أن يكونَ الأولُ على الإتباعِ،

---

(١) البهجة المرضية (ص: ٣٩٠).

(٢) البسيط (١/ ٣١٦، ٣١٧).

والثاني على القطعِ، ويمتنعُ عكسُه على الصحيحِ الآتي فتدبر. قوله:

...........عُطَّـــــــلِ ....[1]

الخ، أي لا حُلِيَ لَهُنَّ، وقوله (مَرَاضِيع) جمع مُرْضِع أو مِرْضَاع[2]، وقوله السعالي هي أخبث الغيلان، وهو جمع سعلاة. قوله (فالأول شرطه)[3] الخ، جملة معترضة بين المبتدأ والخبر، وكذا يقاس عليه ما بعده إلا أنه ليس فيه جملة اعتراضية كما هنا، فتدبر.

---

(١) تمامه:

ويَـــأْوِي إلى نِسْـــوَةٍ عُطَّـــلِ وشُــعْثًا مَرَاضِــيعَ مِثْـلَ السَّــعَالِي

لأبي أمية بن عائذ الهذلي، والبيت في الكتاب (١/ ٣٩٩-٢/ ٦٦)، وتمهيد القواعد (٧/ ٣٣٤٦، ٣٣٤٩)، والأشموني (٢/ ٦٩)، والمقاصد النحوية شرح شواهد شروح الألفية، الشاهد رقم (٨١٤)، ويروى: (وشعثٍ) بالجر، والشاهد (وشعثا) بالنصب على الترحم بإضمار فعل تقديره أترحم، وعلى رواية جر (وشعثٍ) فهو نعت لـ(نسوة) من باب تعدد النعت.

(٢) هي التي ترضع كثيرا.

(٣) يقصد بالأول: حذف المنعوت، ويكون بكثرة بشرط أن يكون النعت صالحا لمباشرة العامل نحو قوله تعالى: ﴿ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾ [سبأ:١١]، أي دروعا سابغات، أوكون المنعوت بعض اسم مخفوض بـ(من) أو (في) كقولهم: مِنَّا ظَعَنَ ومنَّا أَقَامَ، أي: منا فريق ظعن ومنا فريق أقام، فإن لم يصلح المنعوت، لم يكن المنعوت بعض ما قبله من مجرور بـ(من) أو بـ(في) امتنع. الأشموني (٣/ ٧٠).

التوكيد

قوله (ويُسَمَّى به التابع) الخ، الأنسب بمقام النقل أن يأتي بـ(ثم)، فيقول: ثم سُمِّي به الخ. قوله (ويُقال أَكَّدَ تَأْكِيد) الخ، إنما يُبنى الفعلين إشارة إلى اختلاف المادتين، وليست أحدُهما مبدلةً من الأخرى، والمصدر تابع لفعله في الإعلال وإن كان الفعل [١١٠/ ب] نوع المصدر في الاشتقاق على الصحيح عند البصريين[١] فتدبر. قوله (وهو التابع الرافع) الخ، المراد أنه يرفع الاحتمال القوي، فيبقى معه احتمال ضعيف؛ لأنه يرفع الاحتمال بالمرة، وإنما أولناه بذلك ليوافق ما في كلام ابن عصفور وابن هشام، فتدبر. قوله في المتن:

بِـــالنَّفسِ أوبِـــالعَيَنِ........ ....[٢]

البيت الخ، يفيد أنه إذا أكد بالنفس أو بالعين مفردا أو مثنى أو مجموع لا يختلف لفظهما بل يبقيان على إفرادهما، وإنما يختلف الضمير المضافان إليه في الإفراد والتثنية والجمع فيطابق المؤكد في ذلك مع أن البيت الآتي يقتضي أنه لا يؤكد بهما الجمع إلا مجموعين كما أنه لا يثنى بهما المثنى إلا مجموعين على المختار كما يأتي في كلام الشارح، فلعل ذكر البيت الثاني كالاستدراك على ما أفهمه البيت

---

(١) سبق الحديث عن المسألة الخلافية: هل الفعل أصل أم المصدر؟.

(٢) تمام بيت الألفية:

بِـــالنَّفْس أَوْ بِـــالعَيْنِ الاسْـــمُ أُكِّـــدَا مَـــعَ ضَـــمِيرٍ طَـــابَقَ المُؤَكَّـــدَا

الأول، تأمل. قوله (ولا يؤكد به)[١] الخ، في الدماميني[٢]: «أن في المفصل وكفاية ابن الخباز وشرح العمدة[٣] للمصنف جواز (أَعْيَان) في هذا الباب» انتهى ق س. قوله:

..........قَـــــذَ فَـــــينِ..........[٤]

أي صلبان أو بعيدان) [الخ،] وقوله (مَرْتَيْنْ) أي لا نبات بهما قيل ولا ماء.

---

(١) يقصد أن العين والنفس يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نفوس وعيون، لا على أعيان مع أن عين تجمع على أعيان جمع قلة، لكن لا يؤكد بـ(أعيان) جمع قلة.

(٢) انظر مخطوط تعليق الفرائد الصفحة رقم (٤١٧) وفيه: «واحترز بجمع القلة ع جمع الكثرة فلا يؤكد بنفوس ولا بعيون قال الشارح وينبغي أن يقيد جمع القلة بأفعل فإن عينا جمع على أعيان ولا يؤكد به، قلت: في شرح العمدة للمصنف، وفي المفصل، وكفاية ابن الخباز، جواز (أعيان) في هذا الباب».

(٣) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ (١/ ٦١)، وفيه: «فقيل: مررت بهم أنفسهم ورأيتهنَّ أعينَهنَّ وأعيانَهنَّ، ولا يقال مررت بهم نفوسهم، ولا رأيتهنَّ عيونَهن».

(٤) تمامه:

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْن مَرْتَيْنْ
ظَهْرَاهُمَا مِثْلَ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ

لخطام المجاشعي، الكتاب (٢/ ٤٨-٣/ ٦٢٢)، والأمالي الشجرية (١/ ١٦٦-٢/ ٤٩٦)، وضرائر الشعر (ص:٢٥٠)، وشرح الشافية للرضي (١/ ١٩٤-٤/ ٩٤)، والأشموني (٣/ ٧٤)، ويروى: (فَدَفَين) وهو الأرض المستوية، و(قَذَفَيْن): تثنية قذف أي البعيد، ومَرْتَيْن): تثنية مَرْت: المكان لا نبات فيه، والشاهد (مثل ظهور الترسين) حيث جمع الظهور بعد ما ثَنَّى فقال (ظهراهما) على الأصل، والأكثر في كلامهم الخروج عن الأصل إلى الجمع كراهية لاجتماع تثنيتين في اسم واحد لأن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم:٤]، ولم يقل قلباكما، فكل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنه يختار فيه لفظ الجمع على لفظ الإفراد، ولفظ الإفراد على لفظ التثنية.

قوله (**يصح وقوع بعضها موقعه**) الخ، هذه العبارة تقتضي أن في الكلام مجازا مرسلا تسميةً للجزء باسم كله، أو مجازا عقليا من قبيل إسناد ما للشيء الملابس له من الملابسات المفصلة في محلها، وقوله بعده « **لدفع احتمال**» الخ، لا يوافقه؛ لأنه صريح في أن الكلام على حذف المضاف، لا على المجاز اللغوي ولا العقلي، والواقع أنه يجوز في الكلام الأوجه الثلاثة غير أن عبارة الشارح لا تخلو عن قصور وتقصير. قوله في المتن:

.... **جمعـــاءَ أجمعـــينَ**........(١)

الخ، أي ثم جمعا ثم أجمعين، والقرينة على حذف العطف في الثاني وما قبله ذكره في الأول، وثم مجردة هنا عن معنى الترتيب لأنه لا يصح جمع الألفاظ المذكورة في محل واحد، والمحل الذي يجوز فيه لفظان ليس أحدهما أولى بالمحل [١١١/أ] من الآخر، فتدبر، وكذا يقال في البيت الذي بعده فتنبه. (قوله والزيدون كلهم أجمعون) الخ، المقصود منه التمثيل بمطلق الجمع لا بخصوص السالم حتى يقتضي أنه لا يؤكد بأجمعين إلا هو وإلا لانتقض بقوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر: ٣٠، ص:٧٣]، فتدبر. قوله في المتن:

....**ثـــم جُمَعَـــا**(٢)

الخ، يعني أن مجيء (أجمع) بدون (كل) وإن كان كثيرا في نفسه لكنه قليل بالنسبة لاستعمال أجمع تابعة لكل، وإلى ذلك أشار الشارح بقوله وهو قليل

---

(١) تمام بيت الألفية:

وَبَعـــدَ كـــلٍّ أكَّـــدُوا بأجْمَعَـــا جمعَـــاءَ أجْمعِـــينَ ثُـــمَّ جُمَعَـــا

(٢) بيت الألفية السابق.

بالنسبة لما سبق. قوله (**المذكورات**)(١) الخ، لما أقام المصنف الظاهر مقام الضمير أوهم أن المراد بالألفاظ المذكورة في البيت الثاني غير المذكورات في البيت الأول؛ لأنه من نِكات الإقامة المذكورة نبه الشارح على أن ذلك غير مراد، بل أوقعه في ذلك ضرورة النظم، وأن الثاني عين الأول فلذا قال المذكورات. قوله (**وَأَشَذُّ منه قولُ الآخرِ**)(٢) الخ، لأن في الأول إسقاط واسطة واحدة وهي أكتع، وفي الثاني إسقاط واسطتين وهي كتع وبصع. قوله:

.........صَـــبِيًّا مُرْضَـــعًا ....(٣)

الخ، بفتح الضاد من أرضعتِ الأمُّ ولدَها، فهو مُرْضَعٌ، وأما رَضِعَ الصَّبِيُّ أُمَّه(٤)، فقياسُ وصف الولد على فعيل، وقوله (الذَّلْفَاء) هو بالذال المعجمة اسم

---

(١) يقصد تقوية التوكيد بـ(أجمع) وفروعها دون أن تسبق بـ(كل) وفروعها كقوله تعالى: ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص:٨٢].

(٢) يقصد الترتيب في ألفاظ ملحقات التوكيد المعنوي فيتبع أجمع وأخواته بأكتع وكتعاء وأكتعين وكُتَع، وقد يتبع أكتع وأخواته بأبصع وبصعاء وأبصعين وبُصَع وقد يتبع أبصع وأخواته بأبتع وبتعاء وأبتعين وبُتَع، وشذ كُتَع بُصَع، وأشذ منه جُمَع بُتَع. الأشموني (٣/ ٧٦).

(٣) تمامه:

يَـــالَيْتَنِي كُنْـــتَ صَـــبِيًّا مُرْضِـــعًا تَحْمِلُنِـــي الـــذَّلْفَاءُ حَـــوْلًا أَكْتَعَـــا

لا يعلم قائله، والرجز في شرح التسهيل (٣/ ٢٩٧)، وشرح ابن عقيل (٣/ ٢١٠)، والذلفاء: اسم امرأة، أكتعا: كاملا، والشاهد قوله (حولا أكتعا) استدل به الكوفيون على جواز توكيد النكرة المحدودة بأن يكون لها أول وآخر معروفان والمؤكِّد من ألفاظ الإحاطة والشمول، والبصريون يرفضون توكيد النكرة مطلقا سواء أكانت محدودة أم غير محدودة. الإنصاف المسألة (٦٣).

(٤) في المخطوط (ولده) بدل (أمه)، والمثبت في إصلاح المنطق (ص:٢١٣)، واللسان والتاج (رضع)، ورَضِعَ الصَّبِيُّ يَرْضَعُ، ورَضَعَ الصَّبِيُّ يَرْضِعُ رَضَاعًا ورِضَاعًا.

امرأة. قوله (**وليس الثاني تأكيدا للتأكيد**) الخ، هذا جعله ق س[1] مستفادا من قوله:

وبعـــدَ كُـــلٍّ أَكَـــدُوا....... ....[2]

حيث لم يقل وأكدوا كلا بها جمعا ونحو، فتدبر. قوله (**القطع إلى الرفع**) الخ، هذا أيضا قد يستفاد منه تجويز ذلك في النعت والسكوت عنه. قوله (**على معنى الإحاطة**) الخ، أي فهو علم جنس لا علم شخص فتدبر. قوله:

.... قَـــدْ صَرَّتِ البَكْـــرَةُ.......[3]

الخ، أي صوتت، ومنه حتى سمع: صرير الأقلام في تصاريف الأمور، والمراد من البكرة بكرة البئر لا الناقة، فتدبر. قوله:

يَمُـــتُّ بِقُرْبَـــى الــزَّيْنَبَيْنِ....... ....[4]

---

(١) مخطوط حاشية العبادي على شرح الأشموني، اللوحة رقم [١٥٣/ ب، ١٥٤/ أ].

(٢) قال ابن مالك:

وَبَعْـــدَ كُـــلٍّ أَكَّـــدُوا بأجْمَعَـــا جَمْعَـــاءَ أَجْمَعِـــينَ ثُـــمَّ جُمَعَـــا

(٣) تمامه:

إِنَّـــا إِذَا خُطَّافُنَـــا تَقَعْقَعَـــا قَـــدْ صَرَّتِ البَكْـــرَةُ يَوْمًـــا أَجْمَعَـــا

لا يعلم قائله، وقيل مصنوع، والرجز في ضرائر الشعر (ص:٢٩٤)، والإنصاف (٢/ ٣٧١، ٣٧٣)، وشرح التسهيل (٣/ ٢٩٧)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٢١١)، وتمهيد القواعد (٧/ ٣٢٩٨)، والمقاصد النحوية الشاهد رقم (٨٣٣)، والخطاف: الحديدة المعوجة في جانب البكرة، تقعقعا: تحرك وله صوت، صرت: صوتت، البكرة: ما يستقى عليها الماء من البئر، وشاهده (يوما أجمعا) فقد استشهد به الكوفيون على جواز توكيد النكرة المحدودة، ورده البصريون بأنه مصنوع.

(٤) تمامه:

يَمُـــتُّ بقُرْبَـــى الـــزَّيْنَبَيْنِ كِلَـــيْهِمَا إليـــكَ وقُرْبَـــى خَالِـــدٍ وحَبِيـــبِ

من قولهم: فلان يَمُتُّ إليك، أي: يتوسل إليك بقرابة، صحاح، وعلى هذا فلا بد من تجريد (يَمُتُّ) عن بعض معناه. (قوله في المتن:

وإن تؤكــــد الضـــمير....... ....(١)

الخ، أي ترد توكيده. [١١١/ ب] قوله في المتن:

عَنَيْـــتَ ذَا الرَّفْـــعِ........ ....(٢)

الخ، أي عنيت بالضمير الذي يراد توكيده بقرينة ما يأتي من قوله:

ومُضْـــمَرَ الرَّفْـــعِ.......... ....(٣)

الخ، حيث صرح هناك ببيان الضمير الذي يؤكد به فدل على أن البيان هنا للضمير الذي يراد توكيده. قوله (ولو قلت: **قُومُوا أَنْتُم كُلُّكُمْ**) الخ، هذه العبارة في العرف تشعر بأن عدم الفصل هنا أحسن من الفصل، وإن كان قد يفهم من قول المتن:

= لهشام بن معاوية، في شرح التسهيل (٢/ ٢٩٢)، والارتشاف (٤/ ١٩٤٩)، والأشموني (٣/ ٧٨)، والشاهد: (الزينبين كليها) فالأصل كلتيهما ولكن الشاعر استغنى بكليهما عن كلتيهما، أو أنه من باب تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة فأول الزينبين بالشخصين، كأنه قال: بقُربى الشخصين.

(١) تمام بيت الألفية:

وَإنْ تُؤَكِّــدِ الضَّـــمِيرَ المُتَّصِـــلْ ... بِـــ(النَّفْس، والعَـينِ) فَبَعْـدَ المُنفَصِـلْ

(٢) تمام بيت الألفية:

عَنَيْـــتُ ذَا الرَّفْـــعِ وَأَكَّـــدُوا بِـــمَا ... سِـــوَاهُمَا وَالقَيْـــدُ لَـــنْ يُلتَـــزَمَا

(٣) تمام بيت الألفية:

وَمُضـــمَرَ الرَّفْـــعِ الَّـــذِي قَـــدِ انفَصَـــلْ ... أَكِّـــدْ بِـــهِ كُـــلَّ ضَـــمِيرٍ اتَّصَـــلْ

.... والقيدُ لـن يُلتزمَـا[١]

أنهم لم يوجبوه وإن كان أكثر من عدمه، وفي عبارة المرادي[٢] أن عدم الفصل جائز، وأن الفصل حسن، وربما تكون عبارته موافقة لظاهر المتن.

---

(١) بيت الألفية السابق.

(٢) عبارة المرادي في توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ١١١): «وقوله:

وإن تؤكـد الضـمير المتصـل بـالنفس والعـين فبعـد المنفصـل

عنيـت ذا الرفـع......... ....

يعني: أنه إذا أكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو بالعين، فلا بد من توكيده قبلها بضمير مرفوع منفصل، فتقول: «قُمْ أنتَ نفسُكَ» و«قمتَ أنتَ نفسُكَ». فإن قلت: فهل توكيده بذلك واجب؟ قلت: قال في شرح الكافية: لم يجز إلا بعد توكيده بضمير مرفوع منفصل فلو قلت: «قوموا أنفسكم» لم يجز، وهو موافق لنصوص غيره من النحويين. وقال في التسهيل: ولا يؤكد بهما غالبا ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده بمنفصل، بمنفصل وأشار بقوله: «غالبا» إلى ما ذكره الأخفش في المسائل من أنه يجوز على ضعف «قاموا أنفسهم» وفي عبارة الفارسي لا يحسن».

التوكيد اللفظي

قوله (**أو تقويته بموافقة معنى**) الخ، عبارة المتن تشمل كلام نوعي إعادة اللفظ وتقويته بالموافق حيث قال مكررا أي لفظا ومعنى أو معنى فقط، واقتصر في التمثيل على أحد النوعين حيث (ادرجي ادرجي)[١]، والدليل على إرادة المصنف ذلك صريح كلامه في التسهيل[٢]، والموافقة خير من المخالفة، والشارح جزم بإرادة المصنف ذلك حيث فسر كلامه بعد إعرابه بقوله أي النوع الثاني من نوعي التوكيد (قوله دعاثرة) الخ، جمع دعثور وهو الحوض. (قوله

.... يَهُــــودُ صَـــمَامِ[٣]

الخ، (صِمَامِ) اسم فعل فهو موافق له في الطلب. قوله (ونحو: ﴿ أَوْلَىٰ لَكَ

(١) هذا مثال ذكره الأشموني (٣/ ٨٠).

(٢) شرح التسهيل (٣/ ٣٠١).

(٣) تمامه:

فَــرَّتْ يَهُــودُ وَأَسْــلَمَتْ جِيْرَانَهَــا ... صَـــمِّي لِمَــا فَعَلَــتْ يَهُــودُ صَــمَام

للأسود بن يعفر النهشلي في ديوانه (٦١)، ويروى (صَمِّي لما لقيتْ)، وكتاب الشعر (١/ ٤)، وشرح التسهيل (٣/ ٣٠٢)، والارتشاف (٤/ ١٩٥٨)، وصِمِّي أمر صَمَّ بالإدغام أو صَمِمَ بالفك وهو قليل وأصله اصْمِمي لما حركت الصاد استغني عن همزة الوصل، وصَمَامِ: علم على امرأة، وهو منادى محذوف الأداة مثل حَذَامِ، وقيل: اسم فعل مثل نَزَالِ، وشاهده توكيد اسم الفعل (صَمَامِ) حيث قوى به معنى الفعل (صِمِّي) والتقدير صِمِّي صِمِّي.

﴿فَأَوْلَىٰ﴾ [القيامة:٣٤]، عبارة الصحاح[1]، وقوله (أَوْلَى لَكَ) تهدد ووعيد.

قوله:

....قَــــدْ ضِــــيمَا[2]

الخ، دخله التشعيث[3] عيني[4]. قوله (**فالأول نحو: القوم كلهم قائم**) الخ، فالقوم مبتدأ أول، وكلهم مبتدأ ثان، وقائم خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر الأول ومعنى كون كلهم والى العامل وهو الابتداء هنا مع أنهما ليسا مترتبين لفظا؛ لأنهما مترتبان من حيث العمل، فكأن المبتدأ متأخر عن الابتداء. قوله (**ذا اسم كان ضمير الشأن**)[5] الخ، معنى كلامه أنه يحتمل أن يكون اسم كان ضمير الشأن، ويحتمل أن يكون اسمها (كلنا)، وحيث احتمل الدليل غير المستدل عليه

---

(١) الصحاح (ولي).

(٢) تمامه:

إنَّ إنَّ الكَـــريمَ يَحْلُـــمُ مَـــالَم يَـــرَيَنْ مَـــنْ أَجَـــارَهُ قَـــدْ ضِـــيمَا

شرح التسهيل (٣/ ٣٠٣)، وتمهيد القواعد (٧/ ٣٣٠٧)، الأشموني (٣/ ٨٢)، والمقاصد النحوية الشاهد رقم (٨٤٣)، وشاهده توكيد الحرف (إنَّ) بإعادته من غير فاصل بينهما، مع أنه ليس من حروف الجواب، وهذا شاذ لا يقاس عليه.

(٣) التشعيث هو حذف أحد متحركي الوتد المجموع من (فاعلاتُن) فيُنْقَل إلى (فاعاتُنْ) أو (مَفْعولُنْ)، وهو خاص ببحري الخفيف والمجتث. ويدخل التشعيث بحري الخفيف والمجتث، وسمي تشعيثا لأننا أسقطنا حركة من الوتد المجموع في غير موضعها فتشعث الجزء. الكافي في العروض والقوافي (ص:٧٩، ٨٠).

(٤) المقاصد النحوية الشاهد رقم (٨٤٣).

(٥) في قول علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ:

فلـــمّا تبيّنّـــا الهُـــدى كـــان كلُّنـــا عـــلى طاعـــةِ الـــرحمن والحـــقِ والتُّقـــى

سقط الاستدلال به، وليس مراده أنه [١١٢/ أ] يمتنع أن يكون اسمها (كلنا)؛ لأنه لا مانع منه. قوله **(متبوعه مطلقا)** أي لفظا ومعنى تعريفا وتنكيرا.

= في ديوانه (ص:١١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٠٠)، المغني (٢٥٨)، تمهيد القواعد (٧/ ٣٣٠٢)، والأشموني (٣/ ٨٥) والشاهد: كان كلنا. على أنّ (كلنا) وقع اسما لكان. وحمله ابن مالك على أنه مبتدأ وما بعده خبر، وقدر في كان ضمير الشأن اسمها.

عطف النسق

قوله (**ما عدا عطف النسق**) الخ، عمومه يشمل عطف البيان والبدل إذا قرنا رأى التفسيرية، وكذا التوكيد اللفظي المقرون بـ(ثم)، فإنها لم تخرج إلا بقوله متبع، أي محصل للإتباع، أي: لا يحصل الإتباع إلا به، بخلاف هذه المذكورات، فإن الاتباع فيها لم يحصله الحرف بل هو حاصل بدونه بل عدم ذكره معها هو الأصل فيها فتدبر. قوله (**وثم، وفاء، وحَتَّى**) الخ، طريقة المصنف كما نقله عند الطبلاوي في بعض تعاليقه أن حذف العاطف جائز نثرا ونظما، وأن ذلك لا يختص بالضرورة، ولا بمقام التعداد خلافا لما أفهمه كلام الدماميني[1] من أن ذلك ضرورة ولما أفهمه كلام الأشموني[2] من قصر الجواز على مقام سرد الأعداد، فتنبه. قوله (**الولد من ذوات الظلف**) الخ، وقيل ولد بقر الوحش خاصة. قوله (**ولا تستعمل إلا بالواو**) الخ، أي لا تستعمل كذلك أي عاطفة لأنها لا تستعمل رأسا إلا بالواو، فإنه مردود بالورود كقوله:

إِنَّ ابْنَ وَرْقَـاءَ لا تُخْشَـى بَـوَادِرُهُ ... لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الحَرْبِ تُنْتَظَـرُ[3]

---

(١) مخطوط تعليق الفرائد للدماميني الصفحة رقم (٤٦٢، ٤٦٣).

(٢) شرح الأشموني (٣/ ٩٠).

(٣) لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه (ص:٢٨)، وفيه (غَوَائِلُهُ) بدل (بَوَادِرُهُ)، والبيت في الجنى الداني (ص:٥٨٩)، وتمهيد القواعد (٧/ ٣٤٩١)، والمقاصد النحوية الشاهد رقم (٨٩٧)، وشاهده مجيء (لكنْ) حرف ابتداء لا حرف عطف؛ لأن الواقع بعدها جملة وليس مفردا.

قوله (**نحو:** ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقۡبَرَهُۥ﴾ [عبس:٢١])، الخ، لا يقال الإقبار مسبب عن الإماتة، فالفاء مقتضية للسببية في هذه الآية أيضا، وصنيع الشارح يخالفه لأنا نقول: المراد بالسبب أن يكون المعطوف مسببا عن المعطوف عليه ذات الإعادة فقط، والآية من الثاني دون الأول فتأمل. قوله (**فمضت مدة**)[١] أي فأعقب ذلك أو أجزاء مدة مضت هذا ما يؤخذ من كلام الرضي[٢]، وبه يسقط ما اعترض به الناصر اللقاني على الموضح: «من أن مضي المدة لا يتعقب خروج المرعى»[٣] انتهى. قوله (**زعم الأخفش**[٤] **والكوفيون أن (ثُمَّ) تقع زائدة**) الخ، قال الدماميني: يرد على ابن عصفور[٥] أن قول الشاعر[٦] قبل ذلك فيه تصريح بما يخالف هذا

---

(١) تعليقه على قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ﴾ [الأعلى:٤، ٥].

(٢) شرح الكافية للرضي (٤/ ٣٨٩).

(٣) مخطوط حاشية اللقاني على أوضح المسالك اللوحة رقم (٤٠).

(٤) نسب هذا الرأي للأخفش في شرح المفصل (٥/ ١٤)، وشرح اللمع لابن برهان (٢٤٤)، والغرة لابن الدهان في شرح اللمع (٢/ ٩٠١، ٩٠٢)، وشرح عمدة الحافظ لابن مالك (ص:٦٥٤)، وشرح الكافية الشافية (١٢٥٨)، وشرح الكافية للرضي (٤/ ٣٩٤)، والارتشاف (٤/ ١٩٨٩)، والمغني (ص:١٥٩)، ومخطوط تعليق الفرائد للدماميني اللوحة رقم (٤٤٧). والأشموني (٣/ ٩٥). وزيادة (ثم) لا يجيزه البصريون.

(٥) لم أعثر على بيت أبي نواس الآتي في شرح الجمل الكبير، ولا في المقرب ولا في المفتاح في شرح أبيات الإيضاح لابن عصفور فلعله في أحد مؤلفاته المفقوده، أو مما روي عنه.

(٦) يقصد قول أبي نواس:

إنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهْ

ديوانه (ص:٢٢٢) برواية (قل لمن ساد ثم ساد أبوه * قبله، ثم قبل ذلك جدُّه)، وشرح الكافية للرضي (٤/ ٣٩٠)، والجنى الداني (٤٢٨)، والمغني (١٥٩)، وتمهيد القواعد (٣/ ٣٤٤٤)، والأشموني (٣/ ٩٤)، وشاهده مجيء (ثُمَّ) للترتيب الذكري الإخباري، أي الذي يقصد به مجر الإخبار وسرد المعطوفات، من غير ملاحظة ترتيب كلامي سابق، ولا ترتيب زمني حقيقي.

المعنى، «وذلك لأن مضمون الكلام [١١٢/ب] على ما أجاب به، أو سؤدد الابن[١] سابق على سؤدد الأب، وسؤدد الأب سابق على سؤدد الجد، والسابق للسابق سابق لذلك الشيء، فتكون سيادة الابن سابقة لكل من سيادة أبيه وسيادة جده، وسيادة الأب سابقة لسيادة الجد»[٢]، وأجاب الشمني بما نصه: «يمكن أن يجاب عن ذلك بأن دعوى هذا الشاعر أن سيادة الأب لما حصلت عند سيادة الابن امتدت واستندت إلى أول وجود الأب، وكذلك سيادة الجد لما حصلت عند سيادة الأب امتدت واستندت إلى أول وجود الجد، فسيادة الأب مترتبة على سيادة الابن باعتبار حصولها، وسابقة عليها باعتبار امتدادها واستنادها إلى أول وجود الأب، وسيادة الجد مترتبة على سيادة الأب باعتبار حصولها وسابقة عليها باعتبار امتدادها واستنادها إلى أول وجود الجد، فلا يكون قول الشاعر قبل ذلك يخالف المعنى الذي قاله ابن عصفور»[٣]، انتهى. وهذا معنى بديع في باب المبالغة، والعجب من المُحَشِّي كونه ذكر الإشكال، ولم يعزه لقائله ولا انتقد عليه بما انتقد

---

(١) تعليقا على بيت:

إنَّ مَـنْ سَـادَ ثُـمَّ سَـادَ أَبُـوهُ ... ثُـمَّ قَـدْ سَـادَ قَبْـلَ ذَلِـكَ جَـدُّهْ

والبيت في ونتائج الفكر (ص:١٩٦)، والجنى الداني (ص:٤٢٨)، والمغني (ص:١٥٩)، وشرح الألفية للشاطبي (٥/ ٨٨)، وتمهيد القواعد (٧/ ٣٤٤٤، ٣٤٤٦)، والأشموني (٣/ ٩٤)، وشاهده أن المقصودبـ(ثُمَّ) إفادة ترتيب الإخبار، لا ترتيب حكم الشيء نفسه، وقيل: ينبغي أن يحمل البيت على ظاهره، ويكون الجد قد أتاه السؤدد من قبل الأب، وأتى الأب من قبل الابن؛ لأن ذلك مما يمدح به وإن كان الأكثر في كلامهم المدح بتوارث السؤدد، ويكون البيت إذ ذاك مثل قول ابن الرومي:

وكـم أب قـد عـلا بـابن ذرى شرف ... كـما علـت برسـول الله عـدنانُ

(٢) شرح الدماميني على المغني (١/ ٤٣٥: ٤٣٨).

(٣) انظر حاشية الشمني على مغني اللبيب (١/ ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥).

عليه به، فتدبر. قوله **(فكان الأولى أن يقول)**[1] الخ، هذا لا يتفرع على ما قبله لأن شموله لعكس المسألة لا يقتضي شموله لمسألتي الخبر والصلة، فكان الأظهر العطف بالواو إلا أن يقال إنها هنا بمعنى الواو، ولو تبع المرادي[2] في عبارته التي اختصرها لكان أولى، فليراجع. قوله **(ويشمل أيضا مسألتي الحال ولم يذكره)**[3] الخ، أي لم يذكر المصنف في التسهيل ذلك أي شموله لمسألتي الحال عند بيان ما شملته عبارة نفسه حيث اقتصر على قوله من صلة أو صفة أو خبر مع أن عبارته تشمل مسألتي الحال أيضا كما ذكره الشارح. قوله **(أحدهما أن يكون المعطوف ظاهرا لامضمرا)**[4] الخ، انظر ما السر في ذلك؟[5]. قوله **(وهي الهمزة الداخلة**[6]

---

(١) كلامه عن ما تختص به (الفاء) وهو ما أشار إليه ابن مالك في الألفية بقوله:

وَاخصُص بفَاءٍ عَطفَ مَا لَيسَ صِلَهْ ... عَلَى الَّذِي استَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

(٢) عبارة المرادي في توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ١٢٧): «يعني: أن «الفاء» تختص بعطف ما لا يصلح كونه صلة؛ لعدم الضمير على ما هو صلة كقوله: «الذي يطير فيغضبُ زيدٌ الذبابُ»، ولو عطفت بغير الفاء لم يجز، وذلك لما فيها من معنى السببية. قلت: وما ذكره في التسهيل من أنها تنفرد بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صفة أو صلة أو خبر، أعم لشموله ست مسائل تنفرد بها الفاء، هذه إحداها».

(٣) مما تختص به (الفاء) نحو جاء زيد يضحك فتبكي هندُ، وجاء زيد تبكي هند فيضحك.

(٤) أي من شروط العطف بـ(حتى) أن يكون المعطوف بها اسما ظاهرا لا مضمرا فلا يجوز أن نقول: قام الناس حتى أنا، الأشموني (٣/ ٩٧).

(٥) لعل السر في الاشتراط عند العطف بـ(حتى) أن يكون المعطوف بها اسما ظاهرا لا مضمرا ما ذكره الحفيد في حاشيته على التوضيح «أن معطوفها بعض مما قبلها أو كبعضه ولو دخلت على على ضمير غيبة لكان ظاهرا في أنه عين الأول لا بعضه فيلزم عطف الشيء على نفسه، ثم حمل ضمير المتكلم والمخاطب على ضمير الغائب». حاشية الصبان على الأشموني (٣/ ٩٧).

(٦) في المخطوط: (وهو الهمز الداخل)، والمثبت في الأشموني (٣/ ٩٩).

على جملة في محل المصدر)[1] الخ، هذا من المواضع التي يؤول فيها الفعل بالمصدر من غير سابك [١١٣/ أ]، وحيث أُولت الجملة سقطت الهمزة لانعدام الجملة لفظا التي وجودها شرط في دخولها، ونبه الشارح على تأويل الجملة الأولى ولم يتعرض للثانية مع أن تقدير مثل قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [البقرة:٦]، بالإنذار وعدمه سواء يقتضي تأويل الثانية بالمصدر أيضا، واعلم أنه كان مقتضى القياس أن يؤتى بأو المعاقبة للواو بدل أم هذه لأن الاستفهام يقتضي أحد الشيئين، و(أو) بحسب الظاهر تفيده فنظروا لجانب المعنى دون اللفظ، واعلم أن في ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [البقرة:٦]، أعاريب منها أنه على المجازاة أي بتقدير شرط والتقدير إن أنذرتهم أم لم تنذرهم فالأمران سواء، فيكون سواء خبر مبتدأ محذوف، وقيل: هو مبتدأ خبره ما بعده لكن يلزم على هذا الإعراب الإخبار بالمعرفة عن النكرة، ولم يجيزه إلا في مثل: كم مالُك؟ على خلاف فيه أيضا بين سيبويه والأخفش[2]، وقيل: هو خبر عما بعده، وقيل: سواء بمعنى مُستوٍ، والإنذار فاعل به وإن لم يعتمد، فقد جوزه الأخفش، والجملة هي سائر الأعاريب في محل الرفع خبر في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ﴾

---

(١) كلامه عن (أم) العاطفة المسبوقة بهمزة التسوية أو بهمز التعيين.

(٢) في قولنا: كم مالُك؟ تكون (كم) اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ عند سيبويه، وتعرب عند الأخفش خبر مقدم؛ لأن لها حق الصدارة في الكلام، وتمييزها محذوف للعلم به تقديره: كم دينارا مالُك؟. شرح قطر الندى (ص:٢٦). وقال ابن مالك في شرح التسهيل (١/ ٢٨٩): «والمعرفة خبر النكرة عند سيبويه في نحو كم مالك؟». ولم أعثر على كلام سيبويه نصا، وإنما ضمنا في الكتاب (١/ ٢٥، ٢٦، ١٥٦: ١٦٢). والتبيين عن مذاهب النحويين (٤٢٤)، والتذييل والتكميل (٣/ ٣٣٢)، والارتشاف (٣/ ١١٠٣)، والمغني (ص:٥٨٩)، والهمع (١/ ٣٢٥).

[البقرة:٦] الآية. قوله (**وتكون هي والمعطوفة عليها**) الخ، أتى بذلك التعميم لا للاشتراط. قوله (**نحو**: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا﴾ [النازعات:٢٧] **الآية**) [الخ،] فالأشدية معلومة للسائل والمسؤل عنه، قوله (أنتم) و(السماء) يعني أحدهما للذي قامت به الأشدية، وهو أيضا معلوم لله تعالى لكنه خرج مخرج التوبيخ، ومنه تعلم أنه لا يشترط كون الاستفهام حقيقيا، فتدبره مع قول الشارح الآتي في الفروق، وليست تلك كذلك؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته، إلا أن يقال مراده من الحقيقي ما يطلب جوابا، وإن كان توبيخا أو إنكاريا؛ لأنه جعله في مقابلة ما لا يطلب جوابا، وفي هذا الجواب تهافت لا يخفى. **قوله أيضا (نحو**: ﴿ءَأَنتُمْ [١١٣/ ب] أَشَدُّ خَلْقًا﴾ [النازعات:٢٧]) الآية الأولى مِن طلبِ تعيينِ المسند إليه، والآية الثانية مِن طلبِ تعيينِ المسند. قوله (**فحذفت الهمزة والتنوين منهما**) الخ، حذف التنوين هنا قيل للضرورة؛ لأن (ابن سهم) نخبر به وليس صفة، وقيل: إن حذف التنوين في مثله لغة لأجل التخلص من التقاء الساكنين على حد:

.... **ولا ذَاكِـــــرَ اللهَ إلا قَلِـــــيلا**[1]

نبه على الثاني أبو شامة[2] والجعبري [3] في شرحيهما على الشاطبية عند قول المتن:

---

(١) صدره،

فَأَلْفَيْتُـــــهُ غَـــــيْرَ مُسْـــــتَعتب...... ....

والبيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه (ص:٥٢)، يريد ولا ذَاكِرًا اللهَ إلا قليلاً، والبيت في ضرائر الشعر لابن عصفور (ص:١٠٥).

(٢) شرح أبي شامة على الشاطبية المسمى بـ(إبراز المعاني في شرح حرز الأماني وهو شرح على الشاطبية في القراءات السبع) (ص:٧١).

(٣) شرح الجعبري على الشاطبية المسمى بـ(كنز المعاني في شرح حِرز الأماني ووجه التهاني) على متن الشاطبية (٢/ ٢٠٧) تحقيق أحمد اليزيدي.

....وَاشْـــمِمْ لِخَـــلاَّدِ الأَوَّلا[١]

وعلى كل حال، فتثبت ألف (ابن) فتدبر. قوله (**وما سواهما فبعد الخبر**) الخ، أي مما حكاه وهو التقسيم والإبهام والشك، وليس المراد ماسواهما من بقية معاني أو، وقوله « **فبعد الخبر** « لعل المراد من كونها بعد الخبر أن يكون في سياق كلام خبري أعم من أن تكون واقعة بعد تمامه أو في أثنائه. قوله:

كـــانَ طُهَـــاةُ اللَّحْـــمِ.......... ....[٢]

الخ، الذي في الشواهد (فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ) الخ، قوله:

قَالُوا نَأَتْ فَاخْتَرْ لَهَـا الصَّـبْرَ.... ....[٣]

الخ، البيت من الطويل لكنه خُرِمَ[٤] بحذف الواو، وأصله (وقالوا نَأَتْ)

---

(١) يقصد قول الشاطبي في حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع (ص: ٢٧)، وتمامه:

بحَيْـــثُ أَتَـــى وَالصَّـــادُ زَايًـــا أشِـــمَّهَا ... لَـــدَى خَلَـــفٍ وَاشْـــمِمْ لِخَـــلاَّدِ الأَوَّلاَ

(٢) تمامه:

وَظَـلَّ طُهَـاةُ اللَّحْـم مَـا بَـيْنَ مُنْضِـج ... صَـــفِيفَ شِـــوَاءٍ أَو قَـــدِير مُعَجَّـــل

لامرئ القيس في ديوانه بشرح السكري (١/ ٢٧٣) برواية (فظل)، والصفيف: الذي فُرِّق وصُفَّ على الجمر وهو شواء الأعراب، شرح الكافية الشافية (٥/ ١٢١)، والبيت في المغني (ص: ٦٠٠)، وتمهيد القواعد (٧/ ٣٣٢٦).

(٣) تمامه:

قَـالُوا نَـأَتْ فَـاخْتَرْ لَهَـا الصَّـبْرَ والبُكَـا ... فقلـــتُ البُكَـــا أشْـــفَى إذًا لِغَلِـــيلِي

ويروى (وقالوا) بدون خرم، كما يروى (مِنْ) بدل (لها)، الأشموني (٣/ ١٠٩)، وشاهده مجيء الواو بمعنى (أو) والتقدير أو البكا.

(٤) الخرم حذف أول متحرك من الوتد المجموع في أول البيت فإذا خرم فَعُولن صار عُولن ونقل إلى فَعْلُنْ ويسمى أثلم. الكافي في العروض والقوافي (ص:٢٣).

الخ. قوله (**أنَّ أبا علي الفارسي رواه**[1] بـ(مِنْ،) الخ، لعل المراد أنه رواه بـ(مِنْ) بدل (لها)، وإلا فالجمع بينهما لا يصيره شعرا فتدبر. قوله في المتن:

...... أَوْ فِي القَصْـــــدِ.....   ....[2]

الخ، أي فيما يقصد منها من المعاني السابقة التي من جملتها التقسيم وإن فرقوا بينهما في إفادة ذلك من جهة أن إما تفيد الحصر في أقسامها بخلافٍ أو فإنها لا تفيده إلا بقرينة؛ لأن إفادة الحصر زائدة على أصل المعنى المذكور، وكتب على قوله من المعاني السابقة ما نصه المراد ما نسبه المصنف إليها فيما سبق وهو المعاني الخمسة المشار إليها بقوله:

خَـــــيِّرْ أَبِـــــحْ..........   ....[3]

إلى آخره، وسيذكر ذلك الشارح ولا يرد عليه أن التحقيق أو أولا جدا لشيئين أو الأشياء كما أسلفه الشارح لأن الشارح قد جعل ذلك فيما سبق مقابلا للظاهر من كلام المصنف فتدبر. قوله في المتن أيضا:

.... إِمَّـــا ذِي وَإِمَّـــا النَّائِيَـــهْ

الخ، من يحرم الجمع [١١٤/أ] بينه وبين المقصود من ذي كانت إما للتخيير، وإن أريد خلاف ذلك كانت للإباحة فالمثال شامل للأمرين على طريقة

---

(١) أي روى البيت السابق.

(٢) تمام بيت الألفية:

وَمِثْــلُ أَوْ فِي القَصْــدِ إِمَّــا الثَّانِيَــهْ   فِي نَحْــو إِمَّــا ذِي وَإِمَّــا النَّائِيَــهْ

(٣) تمام بيت الألفية:

خَــيِّرْ أَبِــحْ قَسِّــمْ بِــأَوْ وَأَبْهِــمِ   وَاشْــكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَــا أيضــاً نُمِــي

المصنف، وقول الشارح: «**جاءني إما زيد وإما عمرو**»، ويحتمل الشك والإبهام، والتقسيم بمعنى التفصيل لأن المصنف اقتصر هناك، والمراد به ما يشمل التفصيل، انتهى. قوله (**إن قوله في القصد إشارة إلى ذلك**)[1] الخ، أي بأن يراد بقوله في القصد أي في قصد جميعهم، وقصد جميعهم إنما هو المعنى المتفق عليه عندهم فتدبر. (قوله (**وقد نقل ابن عصفور**[2]) الخ، يعني وليس هذا النقل على ما ينبغي لما سبق. قوله (**مقتضى كلامه أنه لا بد**) الخ، قد يمنع ذلك الاقتضاء بحمل قوله

وَمِثْلُ أو فِي القَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَهْ ....

أي: إذا ذكرت ثانيا، ولا يلزم من ذلك لزوم ذكرها ثانيا أشار إليه ق س.

قوله في المتن:

وَأَوْلِ لَكِنْ نَفْيًا...... ....[3]

الخ، اجعل لكن والية أي تابعة نفيا أو نهيا ذلكن في كلامه بمنزلة المفعول

---

(١) أي أن (إمَّا) الثانية مثل (أو) في القصد نحو تزوَّج إما ذي وإما النائية، أي: البعيدة، ولا خلاف في أن(إمَّا) الأولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول. الصبان (٣/ ١٠٩).

(٢) في الأشموني (٣/ ١٠٩): «وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أنها -(إمَّا) المسبوقة بمثلها- ليست عاطفة» وفي كلام ابن عصفور نظر لأن المسألة خلافية وليست اتفاقية، فيرى ابنا كيسان وبرهان وأبو الحسن ابن عصفور ووافقهم ابن مالك أنها ليست عاطفة بدليل دخول الواو عليها وحرف العطف لا يدخل على مثله، وهي مثل (أو) المعنى فقط، ويرى أكثر النحاة أن (إما) المسبوقة بمثلها مثل أو في العطف والمعنى .

(٣) قال ابن مالك:

وَأَوْلِ لَكِنْ نَفْيًا أَو نَهْيًا وَلاَ ... نِدَاءً أو أَمْرًا أو إِثْبَاتًا تَلا

الأول في باب أعطى فهو فاعل في المعنى وبهذا بطل احتمال أن يكون المعنى اجعل النفي واليا أي تابعا لـ(لكن) تدبر. قوله أيضا في المتن:

وَأَوْلِ لَكِـــــنْ نَفْيًـــا...... ....

الخ، أي عند البصريين بدليل قول الشارح[1] فيما يأتي: **(خلافا للكوفيين)**[2]. قوله (**وفي «تلا»**[3] **ضمير هو فاعله**) الخ، هذا الإعراب لا يتعين بل يجوز ما أشار إليه المرادي[4]، وتخطئة الأزهري له خطأ، فتدبر. قوله (**وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر**) الخ، أي لا يصح صدق أحدهما أي حمله لأن الصدق في المفردات بمعنى الحمل ويتعدى بـ(على) كما هنا وأما الصدق في الجمل فهو بمعنى التحقق ويتعدى بـ(في) كقولنا زيد كائن صادق في نسبة الكناية إلى زيد فتفطن. قوله (**ويرده قوله**:

كَأَنَّ دِثَارًا............ ....[5]

---

(١) الأشموني (٣/ ١١٠).

(٢) مذهب البصريين أن (لكن) العاطفة لا تقع في الإيجاب، وأجاز الكوفيون العطف بها في الإيجاب نحو أتاني زيد لكن عمرو. توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ١٣٩).

(٣) يقصد (تلا) في الألفية:

وَأَوْلِ لَكِـــنْ نَفْيًـــا أَو نَهْيًـــا وَلاَ نِـــدَاءَ أو أَمْـــرًا أو إِثْبَاتًـــا تَـــلا

(٤) توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ١٣٩، ١٤٠).

(٥) تمامه:

كَـــأَنَّ دِثَـــارًا حَلَّقَـــتْ بِلَبُونِـــهِ عُقَـــابُ تَنُـــوفَى لا عُقَـــابُ القَوَاعِـــلِ

لامرئ القيس في ديوانه (ص:١٤٠)، ويروى (تَنُوفَ) و(تَنُوفي)، و(دِثَار): راعي إبل امرئ القيس، (بلَبونه): الإبل ذات اللبن، عُقاب: طائر من الكواسر، تَنُوفَى: جبل بطيء، القواعل: الجبال الصغيرة، الخصائص (٣/ ١٩١)، والمغني (٣١٨)، والأشموني (٣/ ١١١)، وضياء

الخ، حاصل ما في الحاشية أن هذا الرد مردود بأن الماضي لا يبقى، وما سمع منه يحفظ ولا يقاس عليه، انتهى. [١١٤/ ب] (قوله تَنُوفَى) الخ، هو اسم جبل مرتفع، وقوله « لا عُقَابُ القَوَاعِلِ «اسم جبل يمكن الوصول إليه. (قوله **فيصح ما زيد قائما بل قاعدا**) الخ، تضمنت هذه الجملة نفي القيام عن زيد لأن ما قد توجه نفيها إلى القيام دون لا زيد؛ لأن الذوات لا تنفى، كما صرح به الشريف في شرح المفتاح[1]، فصار المحكوم به في الجملة السابقة محكوما عليه بالنفي، فكان الحكم نفس النفي، وقد نقل لما بعده، بل وهو القعود، فصار القعود محكوما عليه بالنفي، أي الانتفاء وصار القيام في حكم المسكوت عنه، وهذا ليس بمانع من عمل ما النصب في قائما لأن هذا ليس من انتقاض النفي المقتضي لبطلان العمل لأن هذا اعتبار معنوي، ولم يؤت بلفظ يصير به النفي إثباتا كـ(إلا)، وأيضا فهذا الاعتبار لم يلاحظ إلا بعد تمام العمل، وصار بعد بل بمنزلة جملة أخرى، وأما إذا قيل بل قاعد بالرفع فهو على معنى بل هو قاعد، فكأنها قدرت النفي لما قبلها وأثبتت ضده، فهو الإثبات لما بعدها، فصار القيام منفيا باقيا على انتفائه، والقعود مثبتا فصح قول الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ ويختلف المعنى فتدبر. قوله (**أي تختص الفاء والواو**) الخ، أخذه من السياق ومقام البيان، وقوله لدليل الخ، ظاهره أنه إذا احتمل المقام الحذف وعدمه أنه يمتنع الحذف لأنه لا دليل عليه، وهو كذلك مالم يقصد المتكلم الإهمال لأنهم قد فرقوا بين اللبس والإجمال، ومنعوا الأول دون

= السالك (٣/ ٢١٤)، والبيت به شاهدان الأول إشباع الألف في (تنوفَى) والأصل تنوف لأنه لم يثبت في كلام العرب (فَعُولَى)، والثاني (لا) عطفت (عقاب القواعِل) على (عقاب تنوفَى) والمعطوف عليه معمول لفعل ماض؛ وهو (حَلَّقَتْ)؛ فهو رد على الزجاجي الذي يمنع ذلك.

(١) المصباح في شرح المفتاح (ص:٤٠٥، ٤١٧)، رسالة دكتوراه.

الثاني لأنه قد يقصد لأجل أن تذهب نفس السامع كل مذهب ممكن انتهى. قوله (وقولهم: **راكبُ النَّاقَةِ طَلِيحان**[1]) الخ، في الرضي ما يخالف صنيع الشارح، فإنه جعل هذا من قبيل إغناء المضاف إليه عن المعطوف، ولا حاجة إلى دعوى الحذف، وعبارته: «واعلم أنه قد يغني ما أضيف إليه المبتدأ عن المعطوف فيطابقهما الخبر كما يقال: راكبُ الناقةِ طَلِيحان، وقولك: مقاتل زيد قويان أي زيد [١١٥/ أ] ومن يقاومه زيد قويان»[2] انتهى. قوله (**ومنه قوله**[3]:

كَيْــفَ أَصْــبَحْتَ......... ....)[4]

الخ، أشار بتقدير المضاف إلى أن هذا مما أريد به لفظه أي هذا اللفظ (مِمَّا يَغْرِسُ الوُدَّ) الخ، وليس غرضه بيان العاطف فقط فتدبر. قوله في المتن:

....**دَفْعًــا لِــوَهْمٍ اتُّقِــي**[5]

---

(١) طليحان: ضعيفان، وهو شاهد على حذف المعطوف مع الواو، والتقدير: والناقة.

(٢) شرح الكافية للرضي (١/ ٢٨٤).

(٣) في المخطوط: (أراد قول كيف أصبحت)، والمثبت في الأشموني (٣/ ١١٦).

(٤) تمامه:

كَيْـفَ أَصْـبَحْتَ كَيْـفَ أَمْسَـيْتَ مِمَّـا يَغْـرِسُ الـوُدَّ فِي فُـؤَادِ الكَـرِيم

الخصائص (١/ ٢٩٠)، وشرح التسهيل (٣/ ٣٨٠)، وتمهيد القواعد (٧/ ٣٥٠٨)، والأشموني (٣/ ١١٦)، وشاهده حذف حرف العاطف وحده، أي: وكيف أمسيتَ على رأي الفارسي وابن عصفور، ومنعه ابن جني والسهيلي وبن الضائع. الهمع (٣/ ١٩٣)، والصبان (٣/ ١١٦).

(٥) تمام بيت الألفية:

بعِطْـفِ عَامِـلٍ مُـزَالٍ قَـدْ بَقِـي مَعْمُولُـهُ دَفْعًـا لِـوَهم اتُّقِـي

ويقصد ابن مالك أن الواو اختصت بعطف عامل محذوف بقي معموله سواء أكان المعمول مرفوعا أم منصوبا أم مجرورا نحو ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة:٣٥]، أي: وليسكن زوجك.

الخ، معنى اتقي دفع، لكن الشارح فر من لزوم التكرار، فحمل الكلام على ضرب من المجاز المرسل، وهو إطلاق اسم المسبب وإرادة السبب؛ لأن من حذر شيئا وخافه اتقاه ودافعه عن نفسه، فتدبر. قوله (**في تقييد المهاجَرين بمصاحبة الإيمان**[١]) الخ، هو بفتح الجيم، أي: المهاجر إليهم، فهو من قبيل الحذف والإيصال. (قوله (**أي في هذا الموضع**)[٢] الخ، جعله ابن الناظم[٣] عاما في باب العطف، وهو ظاهر كلام العلامة الرضي[٤] وإنما خصه الشارح بالحرفين لما يأتي عن التسهيل[٥] في التنبيه الأول ففسر كلامه بكلامه فتفطن. قوله (**وبك وأهلا**)[٦] الخ، الواو في قوله «وبك» الخ، لا شاهد فيها، وهي عاطفة لجملة الجواب، والواو في قوله « وأهلا « فيها الشاهد لأنه عطف بها على محذوف وهو مرحبا المقدر، وأما الواو في «أهلا» فلا شاهد فيها لذكر كل من التابع والمتبوع معها

---

(١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ﴾ [الحشر:٩]. وشاهد الآية أن الواو اختصت بعطف عامل محذوف بقي معموله المنصوب، والتقدير: وألفوا الإيمانَ.

(٢) يقصد حذف المعطوف بالواو مع الواو.

(٣) شرح ابن الناظم (ص: ٣٩٠، ٣٩١).

(٤) شرح الكافية للرضي (١/ ٢٨٤، ٢٨٥).

(٥) شرح التسهيل (٣/ ٣٨١، ٣٨٢).

(٦) كقولهم: وبك وأهلا وسهلا، جوابا لمن قال له: مرحبا بك، والتقدير ومرحبا بك وأهلا، فمن الممكن أن يكون العامل واحد، أي صادفت أهلا وسهلا، ويمكن أن يقدر لكل واحد ما يناسبه، أي: حللت أهلا ووطئتَ سهلا، وسيبويه جعل (مرحبا) و(أهلا) منصوبين على المصدر. الكتاب (١/ ٢٩٥)، شرح الكتاب للسيرافي (٢/ ١٩٣،١٩٢)، ومخطوط حاشية العبادي على الأشموني اللوحة [١٦٦/ ب].

فتدبر. قوله (**أراد: لا أَظُنُّ قَضَاءَهُ جَائِيًا هو**[١]) الخ، وقرنه بالمستحيل عادة إشارة إلى استحالته. قوله (**بشرط اتحاد زمانيهما**)[٢] الخ، فيه إشارة إلى حمل أل في الفعل على الاستغراق، ثم قيد ذلك بما ذكر، ولو حملها على الحقيقة والماهية لصح من غير ذكر الشرط لكنه يصير مجملا، فلذا عدل عنه. قوله (**فإنه لا يصلح قام أنا**)[٣] الخ، أي في ذلك الترتيب من غير تغيير فلا يرد أنه يصح أن يقال إنما قام أنا، وإن أنا قد باشره العامل فتدبر. قوله (**الثانية لا يشترط في صحة العطف**)[٤] الخ، المسألة الأولى منفية عن هذه الثانية كما في ق س، وإن ذكره بصورة التردد.

---

(١) إشارة إلى قول الشاعر:

وَأَنْتَ غَرِيمٌ لا أَظُنُّ قَضَاءَهُ ... ولا العَنَزِيُّ القَارِظُ الدَّهْرَ جَائِيَا

لا يعلم قائله، العَنَزِي: نسبة إلى قبيلة عَنَزَة، والقارظ شجرة يدبغ بها، والبيت في شرح التسهيل (٢/ ٧٣)، شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٧٠-٥/ ١٤٢)، والتذييل والتكميل (٣/ ١٤٧-٦/ ١٦)، وتمهيد القواعد (٣/ ١٤٥٥-٧/ ٣٥١١)، الأشموني (٣/ ١١٩)، وشاهده تقديم المعطوف على المعطوف عليه، والتقدير لا أظنّ قضاءَه جَائِيًا هو ولا العَنَزِيُّ.

(٢) أي يشترط اتحاد الزمان عند عطف الفعل على الفعل، قال ابن مالك:

وَحَذفَ مَتبُوعٍ بَدَا هُنَا استَبِح ... وَعَطفُكَ الفِعلَ عَلَى الفِعلِ يَصِحّ

(٣) يقصد أنه يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف، أوما هو بمعناه لمباشرة العامل نحو قام زيد وعمرو فإنه يصح أن نقول قام عمرو، ولا يصح قام زيد وأنا لأنه لا يصح قام أنا.

(٤) يقصد أنه لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه لصحة قام زيدٌ وأنا، وامتناع قام أنا وزيدٌ. الأشموني (٣/ ١٢١).

البدل

(قوله في المتن:

التَّابِعُ المقصُودُ بالحُكْمِ....... ....[1]

الخ، [١١٥/ ب] إذا نظرت إلى هذا المعنى الاصطلاحي مع ما نقله المُحَشِّي من المعنى اللغوي وحدت بينهما عموما مطلقا. قوله في المتن:

مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا........ ....[2]

الخ، تبع الشارح[3] في تفسير الحد على هذا الوجه البديع ما في متن التوضيح[4]، وترك صنيع المرادي[5] وغيرِه لقوله في التوضيح بعد مثل ما ذكره الشارح، وإذا تأملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد، وما ذكره الناظم يعني في تفسير الحد، وأنه ومن قلدهما علمت أنهم عن إصابة الغرض بمعزل، وإنَّ نظر ابن قاسم[6] في

---

(١) تمام بيت الألفية:

التَّابِعُ المَقصُودُ بالحُكم بلا ... وَاسِطَةٍ هُوَ المُسَمَّى بَدَلاَ

(٢) تمام بيت الألفية:

مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلْ ... عَليهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ

(٣) الأشموني (٣/ ١٢٣).

(٤) شرح التصريح على التوضيح (٢/ ١٥٥).

(٥) توضيح المقاصد والمسالك (/ ١٥٢).

(٦) مخطوط حاشية العبادي على ابن الناظم اللوحة [٧٤٩١/ أ]. ويقصد بالموضح: ابن هشام .

اعتراض الموضح في حواشي ابن الناظم حيث قال: «قوله أي: ابن الناظم، فأخرج بالمقصود بالحكم وبالحكم النعت الخ، ويخرج به أيضا من أقسام العطف ما ليس مقصودا أصلا كجاء زيد لا عمرو، وما كان مقصودا هو، وما قبله كجاء زيد وعمرو، وكلام الشارح لا ينافي ذلك بل اقتصاره في الخارج بقوله بلا واسطة على المعطوف بـ(بل) و(لكن) قد يشعر بأن ما عداه من أقسام العطف خارج بما قبله، ففي اعتراض التوضيح عليه أيضا نظر». أيُّ نظرٍ، بل هو تحاملٌ واضح. قوله (**مما طابق معناه**) الخ، أي من شيء طابق معناه، والضمير في (طابق) يحتمل رجوعه لـ(ما) فتكون الصفة جارية على ما هو له، فلا حاجة إلى إبراز الضمير، ويحتمل رجوعه إلى (الشيء) فتكون الصفة قد جرت على غير من هو له ولم يبرز الضمير مشيا على المذهب الكوفي[1] القائل بعدم وجوب الإبراز حيث لا لبس، والمصحح للمطابقة مع الاتحاد التغاير الاعتباري من جهة المعنى من حيث إنه مقصود من زيد غيره من حيث إنه مقصود من الأخ، فلا اعتراض. (**قوله أيضا مما طابق معناه**) الخ، أي المعنى الذي قصده المتكلم منه لا المعنى الوضعي لهما، وإلا فهما متباينان مفهوما لأن المعنى الوضعي لزيد الذات المعينة، وللأخ ذات، فأُثبتت

---

(١) الخبر نوعان جامد ومشتق: فإن كان مشتقا وهو الذي يتحمل الضمير وهو إما أن يكون جاريا على من هو له أو غير جارٍ فإذا جرى الخبر المشتق على ما هو له استتر الضمير فيه نحو المسلم صائم، وإذا جرى على غير ما هو له وجب إبراز الضمير عند البصريين مطلقا سواء أمن اللبس أم لم يؤمن، وعند الكوفيين إن أمن اللبس جاز إبراز الضمير وجاز استتاره، وإذا خف اللبس وجب إبراز الضمير عندهم وورد السماع بمذهبهم. قال ابن مالك:

وَالمُفـــرَدُ الجَامِـــدُ فَـــارِغٌ وَإن ... يُشـــتَقَّ فهـــو ذُو ضـــمِير مُســـتكِن
وَأبرِزَنـــهُ مُطلَقـــاً حَيـــثُ تَـــلاَ ... مَـــا لَـــيسَ مَعنَـــاه لَـــهُ مُحَصَّـــلاَ

له الأخوة، فهما من حيث الوضع مختلفان مفهومان، وإن اتحدا ما صدقا إذا نظرت إلى كون المتكلم قصد من الثاني عين [١١٦/ أ] الأول وجدتهما متحدان معنى وما صدقا، وبهذا التقدير سقط الإشكال المشهور على قولهم بدل الشيء من الشيء. قوله (**ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه**)[١] الخ، أي لفظا أو نية كما صرحت به بقية عبارته، وسيصرح أيضا أن بدل الاشتمال كذلك، وفي الدماميني في حواشي المغني[٢] في مواضع أنه لا يشترط الضمير في ذلك لا لفظا ولا نية ويكفي العموم في الربط. قوله (**والثاني**[٣] **نحو سُرِقَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ**) الخ، فالثوب دل على شيء وهو ملبوس، والملبوس استلزم معنى وهو اللبس؛ لأن اسم المفعول يستلزم معنى المصدر، واللبس قد اشتمل عليه المتبوع الذي هو زيد، فهذا مثال للنوع الثاني كما ذكره الشارح رحمه الله تعالى. (قوله: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة:٢١٧]، الخ، الآية يحتمل أن تكون من القسم الأول باعتبار أن القتال دل على معنى هو المحاربة وذلك المعنى اشتمل عليه المتبوع وهو الشهر الحرام باعتبار وقوعه فيه، ويحتمل أن يكون من القسم الأول باعتبار أن القتال من حيث كونه ممسكا عنه مسئولا عن حكمه فيه دل على الحرب، وذلك استلزام معنى وهو ترك تعظيمه وذلك المعنى الذي هو ترك التعظيم اشتمل عليه الشهر والأول أظهر خلافا لمن اقتصر على الثاني. قوله (**وهي السكين**)[٤] الخ، في كلام

---

(١) أنه لا بد من اشتمال بدل البعض على ضمير مذكور أو مقدر يرجع إلى المبدل منه.

(٢) شرح الدماميني على المغني (٢/ ٣٩٦).

(٣) الثاني من أنواع البدل، وهو بدل بعض من كل.

(٤) كلامه عن بدل المباين، نحو: خذ نَبْلاً مُدَى .

غيره تقييده بالعظيم. قوله (**ونفاه الجمهور، وتأولوا البيت**)[١] الخ، أي بحمل اليوم على مطلق الوقت فيكون من المطابق ق س. قوله (**العرب تتكلم بالعام، وتريد الخاص**)[٢] الخ، أي تارة، ويكون الكلام حينئذ محمولا على المجاز اللغوي ولم يمثل له الشارح، ويُمثل له بمثل قولنا: جاء الرجال إخوتُك، فالمتكلم أطلق العام وهو الرجال، وأراد به خاصا، وهو طائفة معينة منهم، ثم بين تلك الطائفة المرادة بقوله إخوتك، وقوله: وتحذف المضاف وتنويه» أي تارة أخرى، ومثَّل له بالمثالين المذكورين صريحا وتلويحا بقوله [١١٦/ ب] أكلت الرغيف ثلثه، ونفعني زيدٌ علمُه، وأشار إلى ذلك بالمثال الثاني بقوله « وبدل المصدر من الاسم » إلى آخره، فإن قولك: نفعني زيدٌ في تقدير صفة زيد، ثم بَيَّن ذلك بقوله (علمه)، ومراده بالمصدر ما لفظه لفظ المصدر سواء كان باقيا على معناه، أو نقل عنه إلى غيره، فإن الظاهر أنه ليس المراد من العلم هنا المعنى المصدري. قوله (**أي يجوز إبدالُ الضميرِ مِنَ الضَّمِيرِ**[٣]) أيضا مع أنه ممتنع كما نبه عليه الشارح فيما يأتي، فلذلك عدل المصنف عن مقتضى الظاهر إلى ما ذكر، فتدبر. قوله (**كما ذكر في**

---

(١) أي نفى الجمهور بدل كل من بعض، وتأولوا البيت الذي يستدل به عليه وهو:

كــأنّي غــداةَ البَــيْن يــومَ ترحَّلــوا ... لــدى سَـمُرات الحـيّ نـاقفُ حَنْظَـل

شرح التسهيل (٣/ ٢٥٤)، والارتشاف (٤/ ١٩٧٠)، والمقاصد النحوية الشاهد (٩١٥)، وتمهيد القواعد (٣/ ١١٣٨)، والأشموني (٣/ ١٢٦). والشاهد إبدال (يوم) من (غداة) بدل كل من بعض، وتأوله النحاة بأن يوم بمعنى وقت، فيكون بدل كل من كل.

(٢) يقصد بذلك رد السهيلي بعض البعض وبدل الاشتمال وجعلهما من بدل الكل معللا ذلك بأن العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص، وتحذف المضاف وتنويه. الأشموني (٣/ ١٢٦).

(٣) في الأشموني (٣/ ١٢٨): (أي يجوز إبدال الظاهر من الظاهر).

أمثلته) الخ، أي الشاملة للقسمين. قوله:

....**أُزِيـــرُوا المَنَائِيَـــا**[١]

الخ، هو جمع منية. قوله **(نحو ما ضربتكم إلا زيدا)** الخ، في كون هذا من بدل الكل نظر لايخفى، بل هو من بدل البعض من الكل نبه عليه العلامة ق س[٢]. قوله:

....**قَـرْنِ الأَعْضَـبِ**[٣]

الخ، الكبش الأعضب: هو المكسور قرنُه.

---

(١) تمامه:

فَـــمَا بَرَحَـــتْ أَقْـــدَمُنا في مَقَامِنـــا ... ثَلاَثَتُنَـــا حتـــى أُزِيـــرُوا المُنَائِيَـــا

لعبيدة بن الحرث بن عبد المطلب بن عم النبي ﷺ وكان أمير المسلمين يوم بدر، والبيت في شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٨٢)، تمهيد القواعد (٧/ ٣٣٩٧-١٠/ ٥٠٣٠)، الأشموني (٣/ ١٢٩)، المقاصد النحوية الشاهد رقم (٩٠٥)، ومخطوط حاشية العبادي على ابن شرح ابن الناظم اللوحة رقم [٧٤٩٤/ ب]. والشاهد إبدال الاسم الظاهر (ثلاثتُنا) من ضمير الحاضر (نا) في (مقامنا) بدل كل من كل لأفادته التوكيد والإحاطة والشمول، والبيت به شاهد صرفي في قوله (المنائيا) جمع منية وقياسه المنايا ولكنه جمعه على الأصل المتروك.

(٢) مخطوط حاشية العبادي على شرح الأشموني اللوحة رقم [١٦٩/ب]، ومخطوط حاشية العبادي على ابن شرح ابن الناظم اللوحة رقم [٧٤٩٤/ ب].

(٣) تمامه:

إنَّ الســـيوفَ غُـــدُوَّها ورَوَاحَهـــا ... تَرَكَـتْ هَـوَازِنَ مِثْـلَ قَـرْنِ الأَعْضَـب

للأخطل في ديوانه (ص:٤٤)، وكتاب الشعر (١/ ٥١٧)، وشرح التسهيل (٣/ ٣٣٩)، وشرح الكافية للرضي (٢/ ٣٩٣)، والأشموني (٣/ ١٣٢)، والشاهد: وقوع (غدوّ) بدل اشتمال من السيوف، وقد روعي المبدل منه في اللفظ، بإرجاع الضمير إليه من الخبر، ولم يراع البدل فهو في حكم الملغي، ولو روعي لقيل: (تركا) بالتثنية ولم يقل (تركت).

النداء

قوله **(أو من هو كالناء)** الخ، المتبادر من عبارته أنه من قبيل حذف الموصول وبعض الصلة، والبصري لا يجيز مثله مع أنه لا اضطرار لحمل كلام المصنف على ذلك؛ لجواز جعل الكاف بمعنى مثل أي المماثل، وتكون اسما معطوفا على مدخول أل الموصول، والتقدير وللمنادى الذي هو ناء أو مماثل الناء، ولاحذف حينئذ، ويمكن حمل كلام الشارح عليه بجعل ما سلكه بيانا للربط، وحل المعنى لا بيانا للمقدر. قوله **(وأعمها (يا) فإنها تدخل في كل نداء)** الخ، أي لفظا أو تقديرا لأنه عند حذف الحرف لا يقدر إلا يا خاصة، ولا ينادى بـ(يا) إلا البعيد أو ما في حكمه وينتج ذلك أنه لا يحذف الحرف إلا في نداء البعيد أو ما في حكمه. قوله في المتن:

.... لِلـــــــدَّانِي....... ....[1]

الخ، قال الشاطبي[2]، ولم يقل أو كالداني كما صنعه في الناء لأن العرب تنادي القريب بها للبعيد، ولا تنادي البعيد بها للقريب، وهذا بمنزلة النص منه عن

---

(١) قال ابن مالك:

والهَمـــزُ لِلـــدَّانِي وَوَا لِمَـــنْ نُـــدِب أو نَـا وَغَـيرُ وا لَـدَى اللـبْس اجتُنِـبْ

(٢) المقاصد الشافية للشاطبي (٥/ ٢٣٨).

العرب، ومنه تعلم أن قول ق س في حواشي ابن الناظم[(١)] الظاهر [١١٧/أ] جوازُه معارضةً للنص بغيره. قوله (**وعلى منع العكس**)[(٢)] الخ، انظره مع قول الزمخشري[(٣)] أن (يا) موضوعة لنداء البعيد، وأنه إنما يصح: يا اللهُ، ويا ربِّ، مع كونه أقرب إلى المنادى من حبل الوريد لاستقصار نفسه، واستبعاده لها عن رتبة المدعو سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ، وأقول: هذا من القسم الأول، وهو نداء القريب بما للبعيد لا من العكس، فهو جائز لا ممتنع، لكن ينبغي على كلام الشارح السابق في قوله في

---

(١) مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على ابن الناظم، اللوحة رقم [٧٤٩٦/ ب].

(٢) يستعمل من حروف النداء للبعيد أو ما في حكمه (يا، أيا، هيا، أي،آي، آ) ويستعمل للقريب الهمزة المقصورة (أ) فقط، وأجمع العلماء على أنه ينادى القريب بما يستعمل للبعيد فهذا جائز توكيدا، ومنعوا العكس. قال سيبويه في باب الحروف التي ينبه به المدعو: «وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف، ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها. وقد يجوز لك ان تستعمل هذه الخمسة غيروا إذا كان صاحبك قريبا منك، مقبِلاً عليك، توكيدا». الكتاب (٢/ ٢٣٠)، وقال الفارسي: «هذا بابُ الحروف التي يُنَبَّه بها المدعو، قال: وقد يستعملون هذه التي هي لِلْمَدّ في موضع الألف. قال أبو علي: إذا نادَيْتَ المقبل عليك بما تنادي به المتراخي البعيد نحو يا وهَيَا كان بمنزلة قولك: يا يا فُلان، للمقبل عليك توكيدًا في استعطافه وإن كنت قد استغْنَيّت عن دعائه بإقباله عليك». التعليقة على كتاب سيبويه [١/ ٣٧٣].

(٣) الكشاف (١/ ١٢١) سورة البقرة بتصرف، ونص كلام الزمخشري: «و (يا) حرف وضع في أصله لنداء البعيد صوت يهتف به الرجل بمن يناديه، وأما نداء القريب فله (أي) و(الهمزة) ثم استعمل في مناداة من سها وغفل وإن قرب تنزيلا له منزلة من بعد فإذا نودي به القريب المفاطن فذلك للتأكيد المؤذن بان الخطاب الذي يتلوه معني به جدا، فإن قلت فما بال الداعي يقول في جؤاره يا رب ويا الله وهو أقرب اليه من حبل الوريد واسمع به وأبصر قلت هو استقصار منه لنفسه واستبعاد لها من مظان الزلفى وما يقربه إلى رضوان الله ومنازل المقربين هضما لنفسه واقرارا عليها بالتفريط في جنب الله مع فرط التهالك على استجابة دعوته والإذن لندائه وابتهاله».

تفسير قول المصنف (كالناءِ) من قام به مانع لنوم أو سهو: أن من ليس بعيدا ولا قام به مانع لا تستعمل فيه (يا) إلا مجازا. قوله **(أي بتعويض الميم المشددة)**[1] الخ، عبارة الرضي: «والميان في اللهمَّ عوض من (يا) أُخِّرتا تَبَرُّكًا بالابتداء باسمه تعالى، وقال الفراء[2] أصله: يا اللهُ أُمَّنا بالخير، فحفف بحذف الهمزة، وليس بوجه؛ لأنك تقول: اللهُمَّ لا تؤمهم بالخير»[3]، انتهى المقصود. قوله **(أيضا أي بتعويض الميم المشددة)** الخ، قال شيخنا العلامة أحمد الغنيمي[4] في شرح الشعراوية: «فأصله يالله، فهو منادى حذف منه حرف النداء، وعوض عنه الميم في آخره فصار اللهمُّ كما ترى، فهو منادى مفرد مبني على الضم الذي على الهاء كما هو المتبادر، وتردد بعض الأفاضل في ذلك وقال: لِمَ لا يجوز أن يكون مبنيا على ضمة مقدرة على الميم المشددة لكونها بالعوضية صارت آخرا؟ والبناء كالإعراب

---

(١) يقصد أن أصل اللهمَّ: يا الله، حذف حرف النداء، وعُوض عنه بالميم المشددة في آخره.

(٢) كلام الفراء في معاني القرآن (١/ ٢٠٣): «وقوله: (قُلِ اللَّهُمَّ مالِكَ المُلْكِ) اللَّهُمَّ كلمة تنصبها العرب. وقد قال بعض النحويين: إنما نصبت إذ زيدت فيها الميان لأنها لا تنادى بيا كما تقول: يا زَيْدُ ، ويا عَبْدَ اللهَّ، فجعلت الميم فيها خلفا من يا. وقد أنشدني بعضهم:

وَمَا عَلَيْكِ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا ... صَلَّيْتِ أَوْ سَبَّحْتِ يَا اللَّهُمَّ مَا
ارْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلَّمَا

ولم نجد العرب زادت مثل هذه الميم فِي نواقص الأسماء إلا مخففة مثل الفم وابنُم وهُم، ونرى أنها كانت كلمة ضم إليها أم، تريد: يا اللهَّ أُمَّنَا بخير، فكثرت فِي الكلام فاختلطت. فالرفعة التي فِي الهاء من همزة أم لما تركت انتقلت إلى ما قبلها». والإنصاف المسألة (٤٧).

(٣) شرح الكافية للرضي (١/ ٣٨٣)، وانظر أيضا شرح ابن الناظم (ص:٤٠٧).

(٤) هو أحمد بن محمد بن علي، شهاب الدين الغنيمي الأنصاري الخزرجي، فقيه شافعي، من أهل مصر. نسبته إلى غنيم، شيخ البهوتي، ويس العليمي أيضا، وتوفي سنة ١٠٤٤هـ .

إنما يكون في الآخر كما قالوا في عِدة[1] مثلا، فإن أصله وِعْد[2]، فحذفوا الواو من أولها وعوضوا عنها الهاء في آخرها، وأجروا حركات الإعراب على العوض، فليكن البناء أيضا كذلك، والفرق بينهما لائح فتدبره» انتهى. قال شيخنا ع ش: «وكأن الفرق الذي أشار إليه هو أن التعويض في (عِدَة) عن جزء الكلمة فلتنزيل الهاء منها منزلة الجزء وجه قوي بخلاف ما نحن فيه، فإن الميم عوض عن كلمة مستقلة فتنزلها منزلة الجزء ومعاملتها [١١٧/ب] معاملته حتى في إجراء الإعراب أو البناء عليه في غاية البعد فليراجع. قوله (**أي شذ الجمع بين يا والميم في الشعر**) الخ، قال الرضي[3]: «وقد تزاد (ما) قال:

وَمَـا عَلَيْـكِ أَنْ تَقُـولِي كُلَّـمَا ... سَبَّحْتِ أَوْصَلَّيْتِ يَا اللَّهُمَّ مَا

ارْدُدْ عَلَيْنَا شَـيْخَنَا مُسَـلَّمَا»[4]

انتهى. قوله:

---

(١) أصل الإعلال في عِدَة هو المضارع المبدوء بالياء (يَعِد)، وأصله يوعِد حذفت فاء الكلمة وهي الواو لأن الماضي ثلاثي واوي الفاء مكسور العين في المضارع فقد وقعت الواو بين عدوتيها الياء والكسرة فحذفت للثقل ثم حمل الإعلال بالحذف في بقية المضارع والأمر والمصدر على المضارع المبدوء بالياء.

(٢) أصل المصدر عِدَة: وِعْد بكسر الواو وسكون العين، حذفت الفاء حملا على المضارع، ثم حركت العين بكسر الفاء لتدل عليها، ثم جيء بتاء التأنيث عوضا عن الفاء المحذوفة.

(٣) شرح الكافية للرضي (١/ ٤٥٩) بتحقيق د/ حسن الحفظي.

(٤) رجز لا يعلم قائله، وهو في معاني القرآن للفراء (١/ ٢٠٣)، والإنصاف (ص:٣٤٢)، ورصف المباني (ص:٣٠٦)، وشرح الكافية للرضي (١/ ٤٥٩)، والخزانة (٢/ ٢٩٦).

نَحْــنُ بِـــمَا عِنْـــدَنَا.......... ....[1]

الخ، هذا يقال له مخزوم[2] بزيادة حرفين وهو من بحر الخفيف.

---

(١) تمامه:

نَحْـــنُ بِـــمَا عِنْـــدَنَا وَأَنْـــتَ بِـــمَا عِنْـــدَكَ رَاضٍ وَالـــرَأْيُ مُخْتَلِـــفُ

لقيس بن الخطيم في ديوانه (ص:٢٣٩)، والكتاب (١/ ٧٥)، والمقتضب (٣/ ١١٢)، والأمالي الشجرية (٢/ ٢٠، ٤٥-٣/ ١٣)، والمغني (ص:٨١٠)، والأشموني (٣/ ١٥٢)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٤٥)، والشاهد قوله (نحن بما عندنا) حيث حذف الخبر اختصارا لدلالة خبر المبتدأ الثاني عليه.

(٢) الخزم زيادة في أول البيت لا يعتد بها في التقطيع. الكافي في العروض والقوافي (ص:١٠٠).

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

قوله:

يــا أَبَتِــي لا زِلْــتَ فِينــا فَــإِنَّما ....[1]

الخ، هذا أيضا يقال له مخزوم بحذف حرف من صدره، وأصله فيا أبتي، وهو من الطويل. قوله: (نحو:

يَا أَبَتَا........................[2]

على ما مر) الخ، أي وأما الجمع بين التاء والياء فتقدم أنه ضرورة لا لغة، فلذا لم يَعُده؛ إذ ليس في العربية اسم معرب آخره واو لا زمة مضموم ما قبلها يرد عليه[3].

---

(١) عجزه:

.... لَنَــا أَمَــلٌ فِي العَــيْشِ مَــا دُمْــتَ عَائِشَــا

والبيت في توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ١٩٣)، والأشموني (٣/ ١٥٨)، وشاهده قوله (يا أبتي) حيث جمع الشاعر بين العوض وهو التاء والمعوض عنه وهو ياء المتكلم للضرورة، وأجاز بعض الكوفيين الجمع بينهما في الكلام.

(٢) تمامه:

يَاأَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

والرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه (ص:١٨١)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٢/ ١٩٣)، والأشموني (٣/ ١٥٨)، وشاهده (ياأبتا) حيث جمع بين العوض وهو التاء والمعوض عنه وهو (الألف) الذي هو بدل من الياء، وقيل الألف ليست بدلا من الياء وإنما هي الألف التي يوصل بها آخر المنادى إذا كان بعيدا أو مستغاثا أو مندوبا.

(٣) زاد في المخطوط: (سمندرا).

[أسماء الأفعال]

قوله (**لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما**)[١] الخ، قال الفارضي في شرحه بعد ما ذكر: «فيجريان مجرى آدم واخش تقول للواحد هاتِ وتعالِ بالبناء على حذف الياء من الأول والألف من الثاني، ويبنيان على حذف النون تقديرا في غير ذلك؛ إذا لم يسمع لهما مضارع»، إلى أن قال: «وأصل هاتِي [وتعالِ] ياهند، وهاتيا وتعاليا يازيدان أو ياهندان، وهاتوا وتعالوا يازيدون، هاتيي بيائين كما في: ارميي الأولى لام الكلمة والثانية ياء الفاعلة، فاستقلت الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان، فحذفت الأولى وهي لام الفعل، فحصل هاتي»[٢] انتهى كلامه.

---

(١) يعني أن بعض النحاة عد (هاتِ) بكسر التاء، و(تعالَ) بفتح اللام من أسماء الأفعال والصواب أنهما فعلان غير متصرفين لاتصال ضمير الرفع البارز بهما.

(٢) مخطوط شرح الألفية للفارضي اللوحة [٢٥٩/ ب]. ونص كلام الفارض: «ومن النحويين من جعل من أسماء الأفعال هاتِ وتعالِ بكسر التاء وفتح اللام مطلقا كهاتِ يازيد، هاتِ يازيدان، هات يازيدون إلى غير ذلك، والصحيح فعلان غير متصرفين لاتصال ضمير الرفع البارز بهما فيجريان مجرى آدم واخش، نقول للواحد هاتِ وتعالِ بالبناء على حذف الياء من الأول والألف من الثاني، ويبنيان على حذف النون تقديرا في غير ذلك؛ إذ لم يسمع لهما مضارع، فنقول: هاتِ وتعالي ياهند وهاتيا وتعاليا يازيدان وياهندان وهاتوا وتعالوا يازيدون، وفي القرآن: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ [البقرة:١١١]، ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ [آل عمران:٦١]، وأصل هاتِ ياهند هاتيي بيائين، كما في ارميي الأولى لام الكلمة، والثانية ياء الفاعلة فاستثقلت الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان، فحذفت الأولى وهي لام الفعل فحصل هاتي، وأصل تعالوا تعاليوا، كما في اخْشَيَوا فقلبت الياء ألفا لتحركها وفتح ما قبلها، ثم حذفت للساكنين».

[ما لا ينصرف]

قوله (**في لغة كِنَانة صُرفت**[١]) الخ، لغة كنانة هي التي تضيفها إلى غير الضمير. قوله (**وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أُحَاد**) الخ، يعني حَكَيا فُعَالا من أُحَاد إلى عُشَار. قوله (**مذهوبا بها مذهب الأسماء**[٢]) الخ، أي في الاستقلال وعدم جريانها على موصوف مذكور ولا مقدر كبقية الأسماء المستقلة. قوله (**أما المسألة الأولى**)[٣] الخ، لما كان كلام التسهيل[٤] يقتضي أن الفراء[٥] أوجب [١١٨/ أ] صرفها لكونها جوازا مقابلا للمنع والجواز المقابل للمنع يقتضي الوجوب مع أن مذهب الفراء من الخارج جوازا كل من الصرف وعدمه، احتاج الشارح إلى بيانه بقوله:(**فالمعنى أن الفراء أجاز**) الخ، فتدبر. قوله (**وأما الثانية فقد تقدم التنبيه**

---

(١) يقصد إذا سمينا بـ(كلتا) من قولنا: رأيت كِلْتَي المرأتين في لغة كنانة تصرف لأن ألفها حينئذ منقلبة عن واو ثم عن ياء وليست للتأنيث. الأشموني مع حاشية الصبان (٣/ ٢٣١).

(٢) يقصد لفظ أُخَر وفُعَال ومَفْعَل من ألفاظ العدد مذهوبا بها مذهب الأسماء المنكرة أو الجامدة فإنها ممنوعة من الصرف للوصفية والعدل ويجوز جعلها نكرة ويذهب بها مذهب الأسماء المتصرفة، أما الفراء فإنه يزعم أنها منعت من الصرف للعدل والتعريف بنية (أل).

(٣) المسألة الأولى أن الفراء أجاز ادخلوا ثلاث ثلاث، وثلاثا ثلاثا وخالفه غيره. الأشموني (٣/ ٢٤١).

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص:٢٢).

(٥) معاني القرآن للفراء (١/ ٢٥٤).

عليها[١]) الخ، قال العبادي في حاشيته: «أي في التنبيه الثاني من القولة السابقة»[٢] انتهى بمعناه، وفيه نظر فإنه لم يستفد من ذلك التنبيه إلا منع الصرف فيما سمى به، ولم ينبه فيه على مخالفيه، وهذا النظر وارد على كلام الشارح أيضا، وفي كلامه نظر آخر وهو أن المسائل ثلاث، ولم يتعرض للمسألة الثالثة وهي ما إذا استعملت هذه الأسماء منكرة فليحرر. قوله (**غير عوض**[٣] **يليها كسر غير عارض**) الخ، أي والألف لا تكون غير عوض إلا إذا كانت غير أصلية، فكأنه قال الفاء زائدة. قوله (**كعُذَافِر**) الخ، هو بضم العين المهملة بعدها ذال معجمة وهو الجمل العظيم الشديد ق س. قوله (**ومن ثم صُرِفَ [نحو] عِبَالٍّ**[٤]) الخ، ومن أجل أن كسر ما بعد الألف يقتضي خروج الكلمة عن صيغ الأحاد المستدعي لمنع صرفها صرف نحو عَبَالٍّ، وإن كان جمعا وعلى زنة مَفَاعِل لأن ما بعد ألفه غير مكسور. قوله (**أو يكون ثاني الثلاثة متحرك الوسط**[٥]) الخ، صوابه أو يكون ثاني الثلاثة متحركا

---

(١) يقصد إذا سمي بشيء من هذه الأنواع الثلاثة وهي: الوصفية وزيادة الألف والنون، والوصفية وزن الفعل، والوصفية والعدل فيبقى الاسم على منعه من الصرف مع تحويله إلى العلمية بدلا من الوصفية.

(٢) مخطوط حاشية العبادي على شرح الأشموني اللوحة [١٩٦/ ب] ونصه: «فقد تقدم التنبيه في التنبيه الثاني قبل قوله: «ووزن مثنى» إلى آخره».

(٣) في المخطوط: (معوض)، والمثبت في الأشموني (٣/ ٢٤١).

(٤) أي لأنه ليس له أصل يرجع إليه في ذلك، وعَبَالّ جمع عَبَالَّة، والعَبْلُ الضخم. اللسان (عبل) وحاشية الصبان (٣/ ٢٤٢).

(٥) نحو طَوَاعِيَة وكَرَاهِيَة.

لأن ثاني الثلاثة لا وسط له بل هو الوسط. قوله (**نحو قَمَارِيّ**[١]) الخ، هو جمع قُمْرِيّ. قوله (**وَضَمِّ ثالثِه تَفْعُل نحو تَتْفُل**[٢]) الخ، هو تباين بعدهما فاسم لوحش، و(**تَنْضُب**) بالضاد المعجمة اسم لشجر. قوله (**إحداهما**[٣] **أن يكون آخره ياء**) الخ، أي أصلية أو مبدلة من واو كغازِية وغوازي. قوله (**مجرى دراهم في سلامة آخره**) الخ، المراد من سلامة آخره مع أنه معتل عدم حذفه للإعلال. قوله (**لكان التعويض عن حركة الألف في نحو موسى وعيسى أولى**) الخ، وجه هذه العلة أن العامل في كل من المنقوص والمقصور طال لأثر، ولا بد قد وجد أثره مع المنقوص في الجملة كحالة النصب، والمقصور لم يوجد للعامل فيه [١١٨/ب] أثر بالمرة، فكأن ما لم يظهر منه أولى بالتعويض مما ظهر بعضه وبهذا التقدير يسقط ما يقال كان الظاهر عكس الأولوية لأن التعويض يقتضي حذف شيء وإقامة غيره مقامه، والمقصور لم يوجد في لفظه أثر حتى يعوض عنه التنوين بخلاف المنقوص، فإن الحركات الثلاث تظهر في اللفظ لكن ثقل بعضها فترك وعوض عنه التنوين فتدبر. قوله (**فإن قلت إذا جعل عوضا عن الياء**) الخ، هذا السؤال مبني على أحد قولين: في هذه المسألة، وهو أن منع الصرف مقدم على الإعلال، فأصل جوارٍ جواريٌ بالياء منونة، ثم حذف التنوين؛ لكونه كان تنوين صرف، والكلمة على

---

(١) ضرب من الحمام، والأنثى قُمْرِية، اللسان (قمر) .

(٢) تَتْفُل: ولد الثعلب.

(٣) يقصد أن الجمع الذي على وزن مفاعل معتلا له حالتان الأولى ماكان آخره ياء قبلها كسرة نحو جَوَارٍ وغَوَاشٍ، والأخرى تقلب ياؤه ألفا نحو عَذَارَى ومَدَارَى.

وزنة مفاعل، فلما حذف التنوين صار جواريُ بالياء المضمومة من غير تنوين، ثم أعلوه. قوله (**فما سبب حذفها أولا**) الخ، أي قبل التعويض. قوله (**وهو بعيد كالحذف**) الخ، أي بعيد من كلام الشارح المحلي، وهو ابن الناظم. قوله (**اسم مفرد**) الخ، أخذه من قول المصنف:

وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الجَمْعِ ... شَبَهٌ.............(1)

لأن مشابهته لهذا الجمع يقتضي أن لا يكون من هذا الجمع بأن يكون جمعا غيره أو مثنى أو مفرد، أو الأول منتف لوجود زنة مفاعيل، والثاني كذلك لأن علامة التثنية مفقودة فتعين أن يكون مفردا. قوله (**إن النقل لم يثبت في أسماء الأجناس**) الخ، الرد الثاني على تسليم الأول وتقديره أن يقال سلمنا أنه جمع له لكن لا نسلم أنه مسمى به لأن النقل لم يثبت في أسماء الأجناس بل في الأعلام. قوله (**وإنما ثبت في الأعلام**) الخ، أي كمدائن اسم موضع. قوله (**فلو سُمِّي به مذكرٌ، ثم صُغِّرَ**) الخ، إنما اعتبر التصغير هنا لزوال صيغة مفاعيل لأنها مع التصغير لا بقاء لها تحقيقا ولا تقديرا، وانظر حيث كان سراويل مؤنثا لم ترد التاء في تصغيره إذ هي ترد في تصغير ما قدر فيه قال المصنف في باب التأنيث:

عَلامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ ... وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَالكَتِفْ

وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ ... وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ(2)

---

(١) تمام بيت الألفية:

وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الجَمْعِ ... شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ المَنْعِ

(٢) الألفية (ص: ١٦٠).

[١١٩/ أ] قوله (**لقيل فيه سُرَيِّل**)[١] الخ، أصله سريويل اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء. قوله (**مثل كَشَاجِم**) الخ، التمثيل به يقتضي أنه بفتح الكاف، الذي في القاموس أن اسم الشاعر المعروف بضم الكاف إلا أن يقال: إن الذي بالفتح اسم لغيره، وليس في القاموس ما يقتضي أنه ليس لهم كَشاجم بفتح الكاف، ومنه تعلم جواب ما في شرح التوضيح[٢]. قوله (**مالا ينصرف في تعريف ولا تنكير**) الخ، يعني وهو كما مر. قوله (**الأول المركب تركيب مزج**) الخ، فيه أن ما فيه العلمية والتركيب لا يتأتى أن يكون نكرة؛ لأنه متى قصد تنكيره زالت العلمية إلا أن يلاحظ أن وصفه حال تنكيره بالعلمية بحسب أصل المعنى النقلي، أويقال: إن المنقسم إلى التعريف والتنكير المركب المزجي من حيث هو بقطع النظر عن كونه علما، وهذا الجواب الثاني في كلام الشارح إشارة إليه فتدبر. قوله (**بل ينزل عجزه من المصدر**) الخ، أخرج به المركب التقييدي لبقاء دخوله في قوله إن يجعل الأسماء اسما واحدا من غير إضافة ولا إسناد، وإنما عدل عن تعريف القوم وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها مع أنه أحسن وأخصر لبيان أن التنزيل المذكور إنما يكون عند انتفاء الإضافة والإسناد. قوله (**فإنه يسكن نحو معدي كرب**) الخ، أي فإنه يسكن مع وجود التنزيل المذكور لأن اعتلال آخره لم يخرجه عن ذلك فكأنه قال إلا إذا كان معتلا من ذلك فإنه لا يفتح ولا يقال فإنه

---

(١) مصغر بعد التسمية به مذكرا.

(٢) شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٢١٢).

لا يلتزم فيه ذلك لأن نفي الالتزام لا يقتضي نفي الفتح في وقت ما مع أن آخر المعتل من ذلك لا يفتح أصلا، فتدبر. قوله (**وقد يضاف لجزأي المركب**) الخ، قال في الإقليد: «ففي معدي كرب ثلاثة أوجه: أحدها أن تجعل الباء في (كرب) حرف إعراب ولا يصرف الاسم للتركيب والعلمية.

الثاني أن تضيف (معدي) إلى (كربَ) وتجعل الياء من (معدي) حرف إعراب، وتترك صرف (كرب)، أولا تترك صرفه [١١٩/ ب]، فقولك: (هذا معدي كَرِبَ) بالفتح بمنزلة مَعْدِي سُعادَ.

[الثالث][1] ومعدي كربٍ بالتنوين بمنزلة معدي زيدٍ، وعلى هذا (بَعْلَبَكَّ) ففيه أيضا جعل الاسمين بمنزلة واحد نحو (هذا بَعْلَبَكُّ) بجعل الكاف حرف إعراب، [وبناء اللام على الفتح، وإضافة الأول إلى الثاني، نحو هذا بعلُبَكٍّ بجعل اللام حرف إعراب][2] وفتح الكاف أو جره.

وهنا دقيقة، وهي أن هذه الإضافة لفظية لا معنوية بمنزلتها في (غلامُ زيدٍ)،، فإن (زيدا) فيه يدل على غير ما يدل عليه (الغلام) بخلاف (بَكَّ) في (هذا بَعْلُ بَكٍّ) بالإضافة لأن (بَكَّ) ليس اسما لشيء أضيف إليه (بعل)[3]، وإنما هو من (بعلٍ) بمنزلة الراء من (جعفرٍ)، فلا فصل في المعنى بين قولك: (هذا بعلُ بَكٍّ) بالإضافة و(بَعْلُبَكَّ) بدونها.

---

(١) زيادة من الإقليد (١/ ٢٦٣).

(٢) زيادة من الإقليد (١/ ٢٦٣).

(٣) في الإقليد: (لأن بَكًّا ليس باسم لشيء أضفتَ إليه بعلا) .

فإن قلت: فما فائدة هذه الإضافة؟ قلت: هي التنبيه على شدة امتزاج المضاف بالمضاف إليه، وفرط اتحادهما، حيث جعلوا المضاف إليه اسما لا يدل إلا على ما يدل عليه المضاف»[١]. انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ من خط الغنيمي. قوله **(ما كان جائزا في الإفراد)**[٢] الخ، اعلم أنه خلص من كلامهم أن في العلم المفرد كالقاضي[٣] لغتين: لغة الفتح وهي الفصحى، ولغة التسكين، وهي واردة عن بعض العرب، وكل منهما واجب عند أهله فمعنى كون السكون جائز في الإفراد أنه أحد لغتين فيه بمعنى أن الكلمة بقطع النظر عن المتكلم بها من العرب يجوز النطق بها على إحدى اللغتين، لأن كلا من الوجهين جائز عند أهل اللغتين فاحفظه. قوله **(وبعض العرب لا يصرفه حينئذ)**[٤] الخ، ظاهر كلام الشارح

---

(١) الإقليد في شرح المفصل (١/ ٢٦٣، ٢٦٤).

(٢) كلامه عن لفظ (معدي كرب) فالأصل في المركب المزجي الممنوع من الصرف أن يسكن آخر الجزء الأول إن كان معتلا ويجوز فتحة مع النصب فيقال رأيت معديَكربَ، ويكون الإعراب على آخر الجزء الثاني، وقد يضاف صدره إلى عجزه فلا يصير مركبا مزجيا، فيعرب صدره بما يقتضيه العامل، ويعرب العجز بالجر للإضافة، لكنه يستصحب سكون الياء أيضا فيقال: رأيت معديْكَرِبٍ ومن العرب من يسكن ياء معدي كرب في النصب مع الإفراد أي مع عدم التركيب المزجي فالتزم ذلك مع التركيب أيضا لزيادة الثقل ماكان جائزا في الإفراد.

(٣) مثل البهوتي للعلم بـ(القاضي) بناء على كلامه السابق في المركب المزجي الذي ختم جزؤه الأول بحرف علة نحو (معدي كرب).

(٤) يقصد أن العلم المركب المزجي إذا أضيف صدره إلى عجزه لا يصير مركبا مزجيا، ويخفض ويعرب الصدر بحسب العوامل الداخلة عليه، إلا أن الفتحة لا تظهر في المعتل نحو معدي كرب، ويجر العجز بالإضافة ويعطى ما يستحقه لو انفرد من صرف، وبعض العرب لايصرف كربا من معديكرب إذا أضيف إلى معدي على تأويله اسما للكربة، ومن صرفه أوله اسما للحزن، شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٥٦)، وشرح ابن الناظم (٤٦١، ٤٦٢)، والأشموني وعليه حاشية الصبان (١/ ١٣٤-٣/ ٢٥٠).

وغيره ممن حكى الخلاف أنه مع الإضافة من المركب المزجي والإضافي، وعليه فيطلب الفرق على هذه اللغة بين المركب المزجي والإضافي، ويختل التعريف المذكور للترتيب المزجي من جهة عدم التزام فتح آخر غير المعتل منه، فيحتاج إلى تعريف غيره بناء على هذه اللغة، فتدبر. قوله (**فيجعله مؤنثا**)(١) الخ، لو قال بجعله مؤنثا لكان أولى؛ لأن جعله مؤنثا لا يتفرع على ما قبله، بل المراد التعليل كما في شرح ابن الناظم(٢). قوله (**وقيل يجوز فيه [١٢٠/ أ] التركيب والبناء**)(٣) الخ، أي فعلى هذا تكون فيه الأوجه الثلاثة المتقدمة في خمسة عشر(٤) إذا سمي به، انتهى. قوله (**وإن جعل من الحُسْنِ**)(٥) الخ، ظاهر كلامه هنا أن المتكلم بالخيار إن

---

(١) أي على تأويل معدي كرب اسما للكُرْبة.

(٢) شرح ابن الناظم (ص:٤٦١، ٤٦٢).

(٣) يقصد المركب من الأحوال والظروف نحو ذهب القوم شَغَرَ بَغَرَ، أي: متفرقين، وجاري بيتَ بيتَ، أي: ملاصقا، وكفةَ كفةَ وهو يأتينا صباحَ مساءَ، إذا سمي به أضيف صدره إلى عجزه وزال عنه التركيب، وقيل يجوز فيه التركيب والبناء كحاله قبل التسمية به. توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٢٧٨)، وشرح شذور الذهب للجوجري (١/ ٢٣٥، ٢٣٨).

(٤) تركيب خمسة عشر إذا لم يسم به فيه رأيان الأول وجوب البناء على فتح الجزئين عند البصريين، الثاني أجاز الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه، فإن سمي به جاز فيه ثلاثة أوجه: الأول البقاء على حاله، الثاني يجوز أن يعرب إعراب ما لا ينصرف، الثالث يجوز أن يضاف صدره إلى عجزه. الأشموني (٣/ ٢٥١).

(٥) كلامه عن الممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون فيستدل على زيادة الألف والنون بسقوطها في بعض التصاريف أو أنهما يسبقان بأكثر من حرفين أصولا، حتى يقوم دليل من اشتقاق أو غيره على أصلية النون. فإن كان قبلهما حرفين ثانيهما مضعف إن قدرنا أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان وإن قدرنا زيادة التضعيف فالنون أصلية نحو (حسَّان) فإن كان من الحس فالنون زائدة فيكون ممنوعا من الصرف ووزنه فَعْلان، وإن من الحُسْن فالنون أصلية فيكون مصروفا ووزنه فعال. شرح الكتاب للسيرافي (٣/ ٤٨٣)، توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٢٧٨)، والأشموني (٢/ ٢٥١).

شاء صُرف، وإن شاء لم يصرف نظرا للاعتبارين، وظاهر ما يأتي في (رُمَّان)[١] أن ذلك مقيد بما إذا لم يدل دليل على ترجيح أحد الاعتبارين فتدبر. قوله (**لأن العجمة بسبب ضعيف**)[٢] الخ هو علة لما أفهم من صدر الكلام من عدم التفرقة بين ساكن الوسط والمتحركه، ولا يصح أن يكون علة لعدم الالتفات؛ لأن هذا حقه أن يعلل بعدم النقل عن العرب المفهوم من قوله قولا واحدا في لغة جميع العرب، ومعنى قوله إلى من جعله ذا وجهين أي جعله ذا خلاف محكي عن العرب كما يفهم من المرادي[٣] وشرح التوضيح[٤]، ولا ينبغي حمله على أنه جعله كذلك من عند نفسه قياسا على المؤنث، لئلا يخالف مراد شرح الكافية[٥] انتهى. قوله (**وما سكن وسطه ينصرف**) الخ، أي قطعا بدليل مقابلته بالقول الثاني، وفي قوله ويتحصل شيء، فإن هذا القول الثالث ليس فيها أسلفه إشارة إليه، فكأنه أراد. قوله ويتحصل في المقام من مجموع ما ذكروه مما نقلناه وما لم ننقله. قوله (**فإن كان في الرباعي السين**)[٦] الخ، هو كالاستثناء من عموم ما فهم مما أسلفه أنه متى

---

(١) لو سمي بـ(رُمَّان) منع من الصرف عن سيبويه والخليل للعلمية وزيادة الألف والنون، ووزنه فُعْلان، والأخفش يصرفه لأصلية النون ووزنه فُعَّال. الكتاب (٣/ ٢١١)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٢٧٩).

(٢) يعني أن الاسم يمنع من الصرف للعلمية والعجمة بشرطين أن يكون علما في لغته وأن يكون زائدا على ثلاثة أحرف فإن كان على ثلاثة أحرف صرف سواء أكان ساكن الوسط أو متحركه لضعف فرعية اللفظ فيه لمجيئه على أصل ما تبني عليه الآحاد العربية.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٢٨٣).

(٤) شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٢١٩).

(٥) شرح الكافية للرضي (١/ ١٤٣).

(٦) كلامه عن الأشياء التي تعرف بها عجمة اللفظ ومنها خلو اللفظ من حروف الذلاقة (مربنفل) وهو خماسي أو رباعي فإن كان في الرباعي السين فقد يكون عربيا نحو عسجد وهو الذهب.

عرا من حروف الذلاقة وكان رباعيا أو خماسيا كان أعجميا كانت فيه السين أم لا واعلم استثناء العسجد بناء على أنه عربي وقد قيل بأنه أعجمي فتنبه. قوله (**كصيغة الماضي المفتتح بتاء المطاوعة**)[١] الخ، مثال للمختص، وقوله: وما سوى عطف عليه، وقوله من أوزان المضارع بيان لـ(ما) من قوله «وما سوى افعل» الخ، فتدبر. قوله (**من مصوغ لما لم يسم فاعله**) الخ، بيان لـ(ما) من قوله «وما سلمت»، كما يؤخذ من حاشية ق س. قوله (**وبناء فَعَّل**) الخ، عطف على صيغة الماضي، وكذا قوله « وما صيغ للأمر»، وأما قوله «**والثلاثي**» [١٢٠/ ب] فعطف على ما قبله بجنبه وهو فاعل المضاف إليه. قوله (**من الأوزان المبنية**) الخ، أي الموضوعة وليس المراد بالبناء ما قابل الإعراب. قوله (**وتُبُشِر**) الخ، هو بضم التاء والباء وكسر الشين قاموس، وضبط الصحاح بفتح الباء، وتبعه بعض أهل الحواشي. قوله (**خَضَّمَ**) الخ، هو بالمعجمتين، وقوله «**لرجل**» الخ، هو عنبر بن عمرو بن تميم، وقيل: اسم لقبيلة تصريح[٢]. قوله (**وأُبْلُم**) الخ، اسم لخصوص المقل، وفيه لغتان أخريان فتح الهمزة واللام وكسرهما. قوله (**كأَفْكَل**) الخ، اسم للرَّعْدَة. قوله (**قد يجتمع الأمران**)[٣] الخ، أي يؤخذ في الأسماء صيغة تكثر في

---

(١) يعني أن الاسم يمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل بشرط أن يكون الوزن مختصا بالفعل أو غالبا فيه، والمراد بالمختص ما لا يوجد في غير الفعل كصيغة الماضي المفتتح بتاء المطاوعة نحو تعلم إذا سمي به .

(٢) شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٢١٩).

(٣) يقصد الوزن الغالب في الفعل إما لكثرته فيه نحو إِثْمِد وإِصْبَع وأُبْلُم، وإما لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم نحو أَفْكَل وأَكْلُب، وقد يجتمعان معا أي المعلل بهما الأولوية وهما الأكثرية والافتتاح بزيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم نحو يَرْمِغ بوزن يَضْرِب اسم لحجارة بيض تلمع، وتَنْضُب بوزن تَنصُر اسم شجر.

الأفعال وهي مبدوءة بزيادة تدل على معنى في الفعل، وقوله (يَرْمِغ)[1] للحجارة، وقوله (وتَنْضُب) الخ، هو اسم شجر. قوله **(فهو محكي لا ممنوع من الصرف)** الخ، قد تصرف الشارح في المرادي وأسقط ما يتعين ذكره؛ لأن قوله لأنه محمول على إرادة أنا ابن رجل الخ، جواب مستقل، والقول بأنه محكي غير ذلك الجواب، وعبارة المرادي: «ولا حجة فيه لأنه يحتمل أن يكون فيه ضمير الفاعل فيكون محكيا؛ لأنه منقول من جملة، أو يكون حذف الموصوف[2] وأقام صفته مقامه، أي: أنا ابن رجل جلا»[3] انتهى. قوله **(فلا تجره في المعرفة)** الخ، أي لا تجر الصرف من الأجر بالجيم والراء، ويجوز ضبطه بالزاي من الأجزاء وكذا ما بعده فتدبر. قوله **(نحو رجل اسمه ضَرَبَ)** الخ، تقدم أن وزن فَعَلَ ليس من الأوزان الغالبة في الفعل فليحرر، فلعل المراد تنظر إلى خصوص الصيغة والبنية كصيغة ضرب المركبة من الضاد والراء والباء بقطع النظر عن عموم ميزانها وهو فعل فلفظ ضرب استعمل اسما وفعلا لكن استعماله فعلا أشهر من استعماله اسما انتهى. (قوله فأجره في المعرفة) الخ، أي أجر الصرف. قوله **(إلى مثال هو للاسم)** الخ، لا حاجة إلى هذا الشرط الثاني، فإن ما أخرجه به من نحو رُدَّ وقِيلَ لم يدخل في الأوزان [١٢١/ أ] الخاصة للاحتراز عنه فيما سبق بقوله وما سلمت صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله، فإنَّ رُدَّ وقِيلَ وإن كانا مبنيين للمفعول إلا أنهما لم تسلم صيغتهما؛ لأن المراد بالسالم عندهم ما سلمت حروفه الأصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة والهمزة والتضعيف، فكان الأولى الاقتصار على

---

(١) كذا في المخطوط والأشموني (٣/ ٢٥٩)، وفي شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٦٢): (يَرْمَع).

(٢) في المخطوط: (الموصول)، والمثبت من توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٢٨٤).

(٣) في المخطوط: (ابن رجل رجلا) سهو من الناسخ، توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٢٨٤).

الشرط الأول بأن يقول الثالث يشترط في الوزن المانع للصرف أن يكون لازما، فخرج نحو امرأ الخ. قوله في المتن:

وَمَـا يَصِـيرُ عَلَـمًا مِـنْ ذِي أَلِـفْ ....[1]

الخ، أي كما تقدم في انطلق إذا سميت به مسكن اللام. قوله (**نحو عِلْبَاء**)[2] الخ، هو من الملحقات بـ(قِرْطَاس). قوله (**للتعريف والعجمة**) الخ، أي شبه العجمة. قوله (**كحكم ألف الإلحاق**)[3] الخ، فرق بعضهم بين ألف الإلحاق وألف التكثير بأن ألف الإلحاق زيدت لمقابلة أصل بخلاف ألف التكثير، ومما يميز ألف التأنيث عن ألفي الإلحاق والتكثير أنهم ألحقوهما هاء التأنيث والتنوين، فقالوا: أرطاة وقبعثرات بخلاف ألف التأنيث هذا إذا كان قبل العلمية، وأما إذا جعل علما فلا تلحقهما هاء التأنيث، ولذا قال ابن عقيل: «وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث من جهة أن ماهي فيه، والحالة هذه - أعني حال كونه علما - لا يقبل تاء التأنيث، فلا نقول فيمن اسمه علقى علقاة[4]، كما لا تقول في حُبْلى حُبْلاة فإن كان ما فيه ألف الإلحاق غير علم كعلقى وأرطى قبل التسمية بهما صرف؛ لأن ألفها والحالة هذه لا تشبع ألف التأنيث»[5] انتهى. قوله في المتن:

---

(١) صدر بيت من الألفية، وعجزه: زِيدَتْ لإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنصَرِفْ).

(٢) علباء بعين مهملة فلام وباء موحدة اسم لعصبة العنق وألفه ممدودة للإلحاق بقِرْطَاس.

(٣) يقصد أن حكم ألف التكثير كحكم ألف الإلحاق في أنها تمنع من الصرف للعلمية. الأشموني (٣/ ٢٦٣).

(٤) في المخطوط: (عقلات) خطأ، والمثبت في شرح ابن عقيل (٣/ ٣٣٤).

(٥) شرح ابن عقيل (٣/ ٣٣٤).

.... كَفُعَلَ التَّوكِيدِ..............[1]

الخ، الإضافة على معنى اللام، أي: كفُعَل المستعمل للتأكيد، أي: للدلالة عليه، دخل الشارح يوهم أن الإضافة على معنى (في) مع أن الظرفية هنا لا تتأتى إلا على تقدير، وإن معنى كفُعَل التوكيد، أي: المستعمل في باب التوكيد، واعلم أن الكاف في قول المصنف كفُعَل تحتمل التمثيلَ والتنظير، أما التنظيرُ فظاهر وعليه حمله الشارح كما يؤخذ من كلامه، وأما التمثيل فيتوقف على التعميم في قوله (والعَلَمَ) [١٢١/ ب]، أي: العَلَم حقيقةً أو حكمًا، وإنما لم يبق العَلَمُ على ظاهره ويجعل قوله (**كفُعَل**) تمثيلا له؛ لأنه يوهم جري المصنف على القول بأن المانع لصيغ التوكيد من الصرف العلمية والعدل مع أن هذا مردود عند الناظم كما في شرح الكافية[2]. قوله (**وإنما قياس فَعْلاء إذا كان اسما**) الخ، هو ما علل به ابن هشام[3]، وقوله (**لأن مذكره**) تعليل آخر وهو اختيار الناظم وابنه في التعليل

---

(١) تمام بيت الألفية:

وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلاَ   كَفُعَلِ التَّوكِيدِ أو كَثُعِلاَ

(٢) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٧٤، ١٤٧٥). ويقصد أن فُعَل في التوكيد نحو (جُمَع) تمنع من الصرف للعلمية أو شبه العلمية والعدل، وقيل هذه الألفاظ معارف بالعلمية لأن كل واحد منها علم جنس على الإحاطة والشمول.

(٣) أوضح المسالك (٤/ ٣٧٩)، قال ابن هشام: «وإنما قياس فَعْلاء إذا كان اسما أن يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات». وكلامه هنا عن بيان العدل في فَعَل من ألفاظ التوكيد نحو (جُمَع) فقيل: إن مذكر فعلاء يجمع بالواو والنوان فحق المؤنث الجمع بالألف والتاء فعدل عن ذلك إلى (جُمَع) وهو جمع تكسير، وقيل إن هذه الألفاظ سمعت ممنوعة من الصرف وليس بها علة غير العلمية، فالتمسوا لها علة أخرى فقالوا: العدل. ضياء السالك إلى أوضح المسالك (٣/ ٣٧٨).

فإنهما قالا لأن (جُمَعا) مؤنث أجمع المذكر بالواو والنون، كذلك كان حق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء، وكلام الشارح يوهم أنهما تعليل واحد، وأن صحراء له مذكر، وليس كذلك فيهما مع أنه سيصرح بأن صحراء لا مذكر له، فتدبر. قوله (**سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه**) الخ، كان يكفي في بيان المراد من المتن أن يقول: (سَحَرًا) إذا أريد به سحر يوم بعينه غير منصرف للعلمية والعدل، وكأنه إنما زاد قوله فالأصل أن يُعرَّف بأل أو الإضافة لبيان وجه العدل، وكان حقه أن يؤخره عند قوله أما العدل فعن اللفظ بأل الخ، وانظر ما الحكمة في ذكره الإضافة هنا وعدم ذكرها عند قوله (**أما العدل الخ، فعن اللفظ بأل**) قال شيخنا وما ذكروه في آخر يعلم منه نكتة ذلك فراجع حاشية ابن قاسم[(١)] هناك. قوله (**فعن اللفظ بأل**) الخ، أي عن التلفظ بأل أي بذي أل أي لفظ (سحر)، وقوله بأل متعلق بمحذوف أي المقرون بأل، انتهى. قوله (**فإنه**[(٢)] **خروج عن الأصل بكل وجه**)[(٣)] الخ، إن كان مع تسليم وجود علة البناء فلا يضره أنه خروج عن الأصل

(١) مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم اللوحة رقم [٧٥٤٤/ ب]، مخطوط حاشية العبادي على الأشموني اللوحة [١٩٩/ ب، ٢٠٠/ أ].

(٢) مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم اللوحة رقم [٧٥٤٤/ ب]، مخطوط حاشية العبادي على الأشموني اللوحة [١٩٩/ ب، ٢٠٠/ أ].

(٣) كلامه عن لفظ (سحر) وعلة منعه من الصرف وهي العلمية والعدل، وقيل شِبه العلمية لأنه تعرف بغير أداة ظاهرة وفي إعراب لفظ سحر أقوال: الأول رأي الجمهور أنه يعرب إعراب الممنوع من الصرف بشرطه، الثاني ذهب صدر الأفاضل المطرزي أنه مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف، ورده ابن مالك بأوجه: منها أن ما ادعاه ممكن وما ادعيناه ممكن لكن ما ادعيناه أولى لأنه خروج عن الأصل بوجه دون وجه؛ لأن الممنوع باق على الإعراب =

بوجه دون وجه لأنه خروج لمعارض راجح، وإن كان مع منع وجود علته فحق الرد عليه أن يكون من هذه الجهة بأن يقال: إن ما ادعاه من البناء لا وجه له لعدم المقتضي. قوله (**بكونه عارضا**)[1] الخ، وجه العروض أن (سحرا) قد سبق له الإعراب؛ إذ قد تقدم أنه يستعمل معرفا بأل واستعماله مجردا عنها متضمنا لها عارض. قوله (**وذهب السهيلي إلى أنه معرب**) الخ، فيه أن الممنوع من الصرف معرب، فكان حقُّ المقابلة أن يقول إلا أنه متصرف، ويدل على ذلك قوله: وإنما حذف [١٢٢/أ] تنوينه لنية الإضافة. قوله (**ومنهم من يعربه إعراب ما لاينصرف**)[2] الخ، انظر هل هذا القول مخصص بما يأتي أي والجر إلا بـ(مذ) أو

= بخلاف ما ادعاه فإنه خروج عن الأصل بكل وجه، الثالث قيل: لا معرب ولا مبني ذكره الرماني وغيره، الرابع ذهب السهيلي أنه معرب منصرف وحذف تنوينه لنية الإضافة، وقيل لنية أل. شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٧٩)، ومخطوط شرح الألفية للفارضي اللوحة [٢٤٧/أ]، والأشموني (٣/ ٢٦٦، ٢٦٧).

(١) كلامه عن رد ابن مالك على المطرزي القائل بأن لفظ (سحر) مبني على الفتح فيرى ابن مالك أنه لو كان مبنيا لجائز فيه الإعراب كجواز إعراب (حين) لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضا، فتكون علامة إعرابه تنوينه في بعض المواضع وفي عدم ذلك دليل على عدم بناء سحر، وأن فتحته فتحة إعراب، وأن عدم تنوينه بسبب منعه من الصرف. شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٧٩، ١٤٨٠)، والأشموني (٣/ ٢٦٦).

(٢) كلامه عن لفظ (أمس) وهو نظير (سحر) في امتناعه من الصرف عند بني تميم للتعريف والعدل عما فيه الألف واللام، إذا أريد به اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه، فإن منهم من يعربه في الرفع إعراب الممنوع من الصرف فيقولون: ذهب أمسُ بما فيه، ويبنيه على الكسر في الجر والنصب، وبعضهم يعربه إعراب الممنوع من الصرف مطلقا أي رفعا ونصبا وجرا، وغير بني تميم وهم الحجازيون يبنونه على الكسر، وعلة بنائه لأنه متضمن معنى الألف واللام والتقدير: الأمس لكن الألف واللام حذفت وضمنت إياه فوجب بناؤه أو أنه إنما بني لشبهه بالحرف =

(منذ)[١]، يعني: فإن جر بهما كان معربا إعراب ما لاينصرف، أو أن ما يأتي لغة لفرقة من بني تميم غير هؤلاء، والعلاَّمةُ ابن عبد الحق[٢] سلك طريق التخصيص، ولا يتعين ذلك إلا لدليل. قوله (**لامتناع الفتح في موضع الرفع**)[٣] الخ، أي لعدم

= شبها افتقاريا ووجه ذلك أنه لايمنع من الصرف إلا إذا قصد به اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه فهو مفتقر في تقرير معناه إلى اليوم الذي بعده في مفهوم حاليته ومعقول معناه كافتقار الحرف إلى شيء يتعلق به فلهذا وجب بناؤه. وبني على حركة لالتقاء الساكنين، وخص البناء بالكسر على أصل التقاء الساكنين. الكتاب (٣/ ٢٨٣: ٢٨٥)، المقتضب (٣/ ١٧٣)، شرح المفصل (٤/ ١٠٦)، شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٨١، ١٤٨٢)، وشرح ابن الناظم (ص:٤٦٨)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٢٨٨، ٢٨٩)، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي (٢/ ٢٨٦)، والأشموني (٣/ ٢٦٧).

(١) يشير إلى رأي ابن أبي الربيع القائل أن بني تميم يعربون لفظ أمس إعراب الممنوع من الصرف إذا رفع أو جر بـ(مذ) أو (منذ) فقط نحو قول الشاعر:

لقد رأيتُ عجبًا مُذْ أَمْسَا

البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع (١/ ٤٨٢، ٤٨٣)، وانظر أيضا توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٢٨٨، ٢٨٩)، والأشموني (٣/ ٢٦٧).

(٢) هو الشيخ أحمد بن أحمد بن عبد الحق السُّنباطي نسبة إلى مدينة سُنباط إحدى قرى محافظة الغربية بمصر لقب بشهاب الدين الشافعي، وصنف شرح الشاطبية في القراءات السبع المتواترة وشرح مقدمة الشيخ زكريا الأنصاري في الكلام على البسملة، وتوفي سنة ٩٩٥، وقيل ٩٩٩. معجم المؤلفين (١/ ١٤٩)، الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة (٣/ ١١٧).

(٣) هذا رد ابن مالك على رأي أبي القاسم الزجاجي القائل بأن من العرب من يبني لفظ (أمس) على الفتح واستشهد بـ(لقد رأيتُ عجبا مذ أمسا)، فقال ابن مالك: «وزعم أبو القاسم الزجاجي أن من العرب من يبني أمس على الفتح واستشهد بهذا الرجز، ومدّعاه غير صحيح، لامتناع الفتح في موضع الرفع. ولأن سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتحة في «مذ أمسَ» فتحة إعراب، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه، فقد غلط فيما ذهب إليه واستحق ألّا يُعوَّل عليه». شرح التسهيل (٢/ ٢٢٣)، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي (٢/ ٢٨٥: ٢٨٧).

وجدان الفتح في لسانهم في موضع الرفع فقالوا: مضى أمسُ بالرفع، بل لم يفتحوه، ولو كان مبنيا على الفتح في الأحوال كلها لسمع مضى أمسَ بالفتح، ويحتمل أن يكون المراد أن هذا اللفظ صار شبيها بـ(قبل) و(بعد) من الغايات وحيث أريد بناؤه فكان حقه أن يبنى على الضم إلحاقا له بشبهه، وكان يمتنع بناؤه على الفتح؛ لامتناع الفتح في استحقاق الضم، وعبر عن الضم بالرفع استعمالا للقب الإعراب في لقب البناء، والوجه الأول أوجه. قوله:

وَمَــرَّ دَهْــرٌ عَــلَى وَبَــارِ ....[1]

الخ، وجه الاستشهاد به أن الأول مكسور غير منون، وذلك يستدعي بناؤه على الكسر، والثاني مضموم غير منون فدل على بنائه على الضم، ومنعوا الاستدلال من الثاني بأنه يحتمل أن تكون الواو الأولى من (وَبَاروا) حرف عطف، والواو الثانية ضمير يعود على القبيلة، و(باروا) بمعنى هلكوا، منع شيخنا ع ش

---

(١) عجزه:

.... فَهَلَكَــتْ جَهْــرَةً وَبَــارُ

للأعشى في ديوانه (ص:٢٨١)، برواية (حَدٌّ) بدل (دَهْرٌ)، المقتضب (٣/ ٥٠، ٣٧٦)، الأمالي الشجرية (٢/ ٣٦١)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٢٩٠)، وفيه (جهرةً وباروا)، والأشموني (٣/ ٢٦٩)، (وبار) بوزن قطام، أرض لقوم عاد، والشاهد (وبارِ) الأولى مبنية على الكسر، وإن كانت منونة فإنّ هذا التنوين للضرورة، ولو كانت معربة لجرّها بالفتحة، لأنه ممنوع من الصرف، وأما (وبار) الثانية فهي معربة مرفوعة بدليل أن القوافي مرفوعة، وقيل: (وبار) الثانية فِعْل (بَارُوا) أي هلكوا، وحقها أن تكتب بالواو، والجملة معطوفة، وقيل (باروا) بالتذكير على معنى (الحيّ)، وإن كانت (وبار) من البوار فيصح في لغة أن تحذف واو الجماعة، ويُدلّ عليها بالضمة.

الاستدلال من الثاني بأن عدم التنوين يحتمل أن يكون لإلحاق صدر البيت بعجزه في الوقف عليه بحذف التنوين والإشباع واستحداث حركة الروي. قوله (**فهو كعَنَاق**) الخ، أي فيمتنع من الصرف، وقوله (**وقد يجعل كصَبَاح**) الخ، أي فتصرفه. قوله (**وإن سمي به مؤنث**) الخ، أي فيكون ممنوعا من الصرف عند التميميين مبنيا على الكسر عند الحجازيين. قوله أيضا (**وإن سُمي به مؤنث**) الخ، صوابه مذكر كما في المرادي[(١)] وإلا فما أريد به مؤنث مذكور حكمه في المتن قال شيخنا: «ويمكن أن يغاير بين هذا وما في المتن بحمل ما في المتن على ما سمي به مؤنث ابتداء وما في الشارح [١٢٢/ب] على ما سمي مؤنث بعد النقل عن مذكر» فتدبر. قوله (**ويرشد إل ذلك قول الشارح فهو كحذامِ** لأن الكاف في كلامه للتنظير قطعا لا للتمثيل إذ غرضه القياس، ولو كان مراده وإن سمي به مؤنث ابتداء لم يتم له القياس؛ لأنه يؤدي إلى قياس الشيء على نفسه، فتعين كونه غيره، وتوضيح المغايرة ما قاله شيخنا، فسقط اعتراض العلاَّمة ق س[(٢)]. قوله (**ولا يجوز البناء خلافا لابن بشاذ**)[(٣)] الخ، قال العلامة ابن قاسم[(٤)] قوله «ولا يجوز الخ، راجع لما قبل قوله: وإن سمي به مؤنث». قوله في المتن:

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٢٩١)، وفيه: (فإن سمي به مذكر ففيه وجهان......».

(٢) مخطوط حاشية العبادي على الأشموني اللوحة رقم [٢٠٠/ ب].

(٣) إذا سمي بوزن (فَعَالِ) مذكر.

(٤) مخطوط حاشية العبادي على الأشموني اللوحة [٢٠٠/ ب] وفيه: «والذي في المرادي: فإن سمي به مذكر ففيه وجهان أحدهما منع الصرف كعَنَاقِ إذا سمي به، والآخر الصرف فيجعل كصَبَاحِ، ولا يجوز البناء خلافا لابن بابشاذ انتهى،.......وينبغي أن قوله «ولايجوز البناء» الخ لما قبل، وإن سمي به مذكر».

.... مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا[1]

الخ، أي مما يمكن فيه نية التنكير فهو عام مخصوص أو أريد به الخصوص أو كل مستعملة بمعنى الغالب كما ذهب إليه بعضهم، وعلى هذا فلا يرد فُعَل في التوكيد نقضا لأنه معرفة بنية الإضافة فلو فكرت لم يصح تبعيتها لما قبلها لأنها تصير غير المؤكد، والتوكيد يستدعي الاتحاد، ولعل هذا هو السر في حمل الشارح التعريف على خصوص العلمية لأن فُعَل التوكيد لا علمية فيها عند المصنف على ما تقدم من شرح الكافية[2] فليتنبه للمقام. قوله **(فلو سمي بشيء منها لم يتصرف)** الخ، قال السيوطي في الأشباه والنظائر: «ضابط ما لاينصرف ضربان: ضرب لا ينصرف في نكرة ولا معرفة، وضرب لاينصرف في المعرفة، فإذا تنكر[3] انصرف، وقد نظم ذلك الشيخ علم الدين السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال[4]:

مساجدُ مع حُبْلَى وحَمْرَاءُ بَعْدَهَا ... وَسَكْرَانُ يَتْلُوهُ أَجَادَ وَأَحْمَرُ
فذي ستة لم تنصرف كيفما أتت ... سواء إذا ما عُرِّفت أو تُنَكَّرُ
وعثمان إبراهيم طلحة زينب ... ومع عمر قبل حضر موت يسطرُ
وأحمد فاعدد سبعة جاء صرفها ... إذا نُكِّرت والباب في ذاك يحصرُ

هذا كلامه بلفظه الخ، إنما قال: هذا كلامه تبريًّا من تكراره؛ لأن قوله «وهو

---

(١) صدره:

عِنْدَ تَمِيمٍ وَاصرفَنْ مَا نُكِّرَا ....

(٢) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٧٥).

(٣) كذا في الأشباه والنظائر (٢/ ٤٤)، وفي المخطوط: (تنكرت).

(٤) كذا في الأشباه والنظائر (٢/ ٤٤)، وفي المخطوط: (مساجد حبلى ثم حمراء).

خلاف مذهب سيبويه»(١) يغني عنه التنصيص على مذهب سيبويه أول العبارة.
(قوله فلأنها لما نكرت شابهت حالها [١٢٣/ أ] **قبل التسمية)**(٢) الخ، إنما قال «شابهت حالها» ولم يقل كغيره عاد الوصف؛ لأن معنى أفضل قبل التسمية: ذَاتٌ اتَّصَلَتْ بالفضلِ، وبعد التسميةِ: ذَاتٌ معينةٌ غير ملاحظ فيها الوصف، وبعد التنكير كل ذات اتصفت بالتسمية، ولا يلزم من الاتصاف بالتسمية الاتصاف بمعنى ذلك الوصف، ووجه المشابهة أن في كل منهما الدلالة على غير معين فتدبر.
قوله **(لأنه لا يعود إلى مثل الحال التي كان عليها)**(٣) الخ، يعني فليس مثل فعال

---

(١) الذي ورد في شرح الأشموني: «وأما ما فيه الوصف والعدل وذلك أخر وفُعال ومَفْعَل نحو أُحاد وموحد فمذهب سيبويه أنها إذا سمي بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل»، يعني انتقلت من الوصفية والعدل إلى العلمية والعدل، والذي ورد في الكتاب: «قلت: فما بال أُخَرَ لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟ فقال: لأن أُخَرَ خالفت أخواتها وأصلها، وإنما هي بمنزلة الطُّوَل والوُسَط والكُبَر، لا يكنَّ صفة إلا وفيهن ألف ولام، فتوصف بهنَّ المعرفة..... فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها....... فإن حقرت أُخَر اسم رجل صرفته لأن فُعيلا لا يكون بناء لمحدود عن وجهه فلما حقرت غَيَّرتَ البناء الذي جاء محدودا عن وجهه. وسألته عن أُحاد وثُناء ومَثنى وثُلاث ورُباع، فقال: هو بمنزلة أُخَر، إنما حدُّه واحدًا واحدًا، واثنينِ اثنينِ، فجاء محدودًا عن وجهه فتُرِك صرفُه. قلتُ أفتصرفه في النكرة؟ قال: لا، لأنه نكرة يوصف به نكرة» الكتاب (٣/ ٢٢٤، ٢٢٥)، وشرح المفصل (١/ ١٦٢)، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٩٧)، والأشموني (٣/ ٢٧١).

(٢) كلامه عن الاسم الممنوع من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون، أو الوصفية وزن الفعل، أو الوصفية والعدل إذا سمي به ونُكّر بعد التسمية لم ينصرف لأنها شابهت حالها قبل التسمية فمنعت من الصرف لشبه الوصف مع العلة اللفظية الأخرى. الأشموني (٣/ ٢٧١).

(٣) يقصد أن أفعل التفضيل إذا سُمي به مجردا من (مِنْ) ثم نُكّر بعد التسمية انصرف اتفاقا؛ لأنه لا يعود إلى مثل الحال التي كان عليها إذا كان صفة، أي:لم يبق فيه شبه الوصف، فإن وصفيته

ومفعل في العود إلى شبه الحال التي كان عليها لأن (أفعل مِن) إذا كان وصفا معناه ذات معينة تثبت لها الزيادة على ذات أخرى معينة، وإذا سمي صار دالا على الذات فقط، وإذا نُكِّر صار دالا على ذات ما ثبتت لها الزيادة، ولم ينظر إلى كون الزيادة على ذات أخرى، فلم ترجع الصفة الأولى ولا شبهها لأن شبهها يكون مركبا أيضا من مفضل ومفضل عليه وإن كانا مبهمين، فتأمل وتمهل. قوله في المتن:

....يَقتَفِي[1]

الخ، فيه ضمير عائد على (ما) أو على معلوم من المقام وهو المتكلم بها أي يقتفى هو أو يقتفى المتكلم بها لكنه على الأول يكون من الإسناد المجازي لأن هذا النوع مقتفى به لا مقتف بنفسه، ولا حاجة إلى فعله من حذف الفاعل في غير الاستثناء على القول به لأنه ضعيف كما تقدم ومعنى يقتفى: يتبع، والنهج:

= مشروطة بمصاحبة (مِنْ) لفظا أو تقديرا، فإن سمي به مقترنابـ(مِن) ثم نُكِّر امتنع صرفه قولا واحدا. وظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية أن فيه راجح ومرجوح فقد قال:

وبابه وفيه خلف والأصح ... منعٌ، وذو التفضيل منعه رجح

إن صاحبته (مِنْ) وإن تجردا ... فهو بالاتفاق مثل أحمدا

فإن سمي بـ(أفعل) المقصود به التفضي مصاحبا لـ(مِنْ) فحكمه حكم أحمر»، وقال في حكم أحمر: «وفي أحمر وشبهه خلاف فمذهب سيبويه أنه لا ينصرف إذا نُكِّر بعد التسمية، وخالفه الأخفش مدةً، ثم وافقه في كتابه الأوسط، وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته، وذِكرُ موافقته أولى لأنها آخر قوليه» شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٩٨، ١٤٩٩)، توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٢٩٣)، والأشموني (٣/ ٢٧٢).

(١) تمام بيت الألفية:

وَمَا يَكُونُ مِنهُ مَنقُوصًا فَفِي ... إعرَابِهِ نَهجَ جَوَارٍ يَقتَفِي

الطريق الواضح وإتباع الطريق في العرف: سلوكها، فمعنى يقتفى نهج جواري: يسلك طريقها كاتبه. قوله (**فلا وجه لما حمل عليه المرادي كلام الناظم**) الخ، اعلم أن الشارح[(١)] والمرادي[(٢)] متفقان في الحكم مختلفان في مرجع الضمير في قوله (منه)، فجعله المرادي راجعا لقوله في البيت الذي قبله

مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا[(٣)] ....

وأرجعه الشارح إلى ما لاينصرف مطلقا[(٤)]، فراجعه المرادي لأقرب مذكور وهذا وجه، فقول الشارح لا وجه له أي لا وجه له قوي يقاوم العدول إلى الخصوص مع إمكان إرادة العموم وإيهام [١٢٣/ ب] اختصاص الحكم بالخاص. قوله (**في البيت**:

..... لَمَّا رَأَتْنِي خَلَقًا.....[(٥)] ....

---

(١) الأشموني (٣/ ٢٧٢).

(٢) توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٢٩٣).

(٣) عجز بيت من الألفية، وصدره: (عِندَ تَمِيمٍ وَاصرِفَن مَا نُكِّرَا).

(٤) أي متفقا عليه، أو مختلفا عليه.

(٥) تمامه:

قَدْ عَجِبَتْ مِنِّي وَمِنْ يُعَيْلِيَا ... لَمَّا رَأَتْنِي خَلَقًا مُقْلَوْلِيَا

للفرزدق وليسا بديوانه، يُعَيْليا: مصغر يَعْلَى اسم رجل، وخَلَقًا: رثّ الهيئة ودمامة الخلقة، والمقلولي: المتجافي المنكمش، وأصله ومقلوليا فحذف العاطف للضرورة، والشاهد قوله: (يُعَيْلِيَا) حيث حرك الياء للضرورة ولم ينونه؛ لأنه ممنوع من الصرف، فردّه إلى أصله، وأصل الياءات الحركة، الكتاب (٣/ ٣١٥)، المقتضب (١/ ١٤٢)، والأصول (٣/ ٤٤٤)، والخصائص (١/ ٦)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٢٩٤)، وتمهيد القواعد (٨/ ٤٠٤٧)، الأشموني (٣/ ٢٧٣).

الخ، الخلق بفتح المعجمة واللام العتيق البالي، ولعله من قبيل التشبيه أي: ضعيفا غير متماسك القوى كالثوب البالي، وقوله (مقلوليا) الخ، المقلولي: المتجافي المنكمش، وضبطه في شرح التوضيح(١) بفتح الميم، وظاهر ضبط الصحاح(٢) أنه اسم فاعل من اقلولى فيكون بضم الميم وفتح اللام، ولم يتعرض في شرح التوضيح لضبط اللام، فليراجع، وينظر هل هو اسم عين على كلامه أو لغة. قوله في البيت:

وَأَتَاهَـــا أُحَيْمِـــرٌ.......... ....(٣)

الخ، الضمير في أتاها عائد على ناقة صالح المذكورة في الأبيات السابقة. قوله:

تَبَصَّـــرْ خَلِـــيلِي.......... ....(٤)

---

(١) شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٢٢٨).

(٢) الصحاح (قلا).

(٣) تمامه:

وَأَتَاهَـــا أُحَيْمِـــرٌ كَـــأَخِي السَّـــ ـــهم بعَضْـــب فَقَـــالَ كُـــونِي عَقِـــيرَا

لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (٤٠٦)، وفيه: (فأتاها)، والمقرب (٢/ ٢٠٢)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٢٩٤)، والمقاصد النحوية الشاهد رقم (١٠٥٧)، وأحيمر تصغير أحمر وهو لقب قدار بن سالف عاقر ناقة صالح عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، والعضب: السيف القاطع، والشاهد (أحيمرٌ) منونا مع أنه يستحق المنع من الصرف، ولكنه صرف للضرورة.

(٤) تمامه:

تَبَصَّـــرْ خَلِـيلِي هَـلْ تَـرَى مِـنْ ظَعَـائِنٍ سَـوَالِكَ نَقْبًـا بَـيْنَ حَزْمَـى شَـعَبْعَب

لامرئ القيس في ديوانه (ص:٧٤)، والصدر يروى لزهير، وللراعي النميري، وللأسود ابن يعفر، وللطفيل الغنوي، وللمرقش الأصغر، والبيت في التذييل والتكميل (٦/ ٨٩)، والارتشاف (٤/ ٢٢١٢)، وشرح ابن عقيل (٣/ ٣٣٩)، والأشموني ٣/ ٢٧٤، والسوالك: =

الخ، تمامه (سَوَالِكَ نَقْبًا بَيْنَ حَزْمَي شَعَبْعَبِ) النقب: الطريق بين الجبلين إذ قد تزيد بقدر ما تنقض الخ، لأنه إذا زيد فيه التنوين سقطت الألف لالتقاء الساكنين فينقص بقدر ما زيد، وأجيب بأنه قد يكون فيه فائدة بأن ينون فيلتقى الساكن، فيكسر ويكون محتاجا إلى ذلك، طي نقله عنه ق س[1]. قوله (ورد بقوله:

إِنِّي مُقَسِّمُ.......... ....[2]

الخ، قال السيد عيسى الصفوي: «وضعف الرد يمنع الدليل»[3] انتهى، قال شيخناع ش: «وجه منع الدليل أن تنوين المؤنث بالألف كدنيا لغة فلعل الشاعر من أهل هذه اللغة».

= الإبل تسلك فجاج الأرض، نقبا: الطريق في الجبل، شعبعب: ماء باليمامة لبني قشير، والشاهد (ظعائنٍ) مجرورا منونا وهويستحق المنع؛ لأنه على صيغة منتهى الجموع، ولكنه صرف ضرورة.

(١) مخطوط حاشية العبادي على شرح الأشموني اللوحة رقم [٢٠١/ أ، ب].

(٢) تمامه:

إِنِّي مُقَسِّمُ مَا مَلَكْتُ فَجَاعِلٌ   أجـرًا لآخِـرَتِي وَدُنْيًا تَنْفَعُ

للمثلم بن رياح المري، والبيت في الارتشاف (٥/ ٢٣٨٠)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٢٩٤)، والأشموني (٣/ ٢٧٤)، وفيه (جُزءًا لآخرتي) والمقاصد النحوية الشاهد رقم (١٠٥٦)، والشاهد (ودُنْيًا) بالتنوين عطفا على (أجرا) فقد صرف الممنوع المختوم بألف التأنيث المقصورة للضرورة.

(٣) مخطوط شرح الكافة للشيخ عيسى الصفوي، اللوحة الممنوع من الصرف اللوحة [٩/ أ].

فائدة

قال السيوطي في جمع الجوامع وشرحه في مبحث الضرائر: «وقلبُ الإعراب[١] فيها، أي: في الضرورة قيل: يجوز مطلقا، وقيل: يجوز فيها بشرط تضمين العامل معنى يصح به، وقيل يجوز في الكلام أيضا اتساعا واتكالا على فهم المعنى»[٢] انتهى، وقال في صدر المبحث: « يجوز للشاعر ما لايجوز في الاختيار قال ابن مالك إن لم يجد عنه مندوحة[٣]، وجوزه ابن جني[٤] وابن عصفور[٥] وأبوحيان[٦] وابن هشام[٧] مطلقا»[٨] انتهى. وقضيته أن القول الأول أعني جواز القلب مطلقا جائز على قول ابن جني، وإن لم يحتج إليه ق س. قوله في البيت:

---

(١) قلب الإعراب عبارة عن تبادل إعراب لفظ بإعراب لفظ آخر، فيجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه على وجه يعطي إعراب كل منهما للآخر، فاللفظ إذا قلب حكمه أعطي بدله حكم غيره، مع المحافظة على المعنى الأصلي. بحث قلب الإعراب بين الإقرار والإنكار، للمحقق (ص:٤).

(٢) الهمع (٣/ ٢٤٩).

(٣) شرح التسهيل (٢/ ٢٥٥)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٣٠٠ - ٢/ ٦٩٣، ١٠٥٢ - ٣/ ١٤٤١).

(٤) عقد ابن جني بابا في الخصائص (١/ ٣٢٥) للضرورة سماه (باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟)، وانظر الخصائص (٢/ ٣٠٨-٣/ ٦٢)، والمنصف (١/ ٢٠١، ٢٦٤)، والتمام ٢٦٨، والمعرب في شرح قوافي الأخفش (ص:٣٣، ١٣٣، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٧٢، ١٨١، ١٩٥).

(٥) ضرائر الشعر (ص:١٣).

(٦) التذييل والتكميل (١/ ١٧٩، ١٨٠-٤/ ١٤٩).

(٧) المغني (ص:٢٩٨).

(٨) الهمع (٣/ ٢٣٥).

...... مَابَـــــالُ دَوْسَرَ...... ....[1]

الخ، هو اسم رجل، والشاهد فيه حيث منعه من الصرف [١٢٤/ أ] مع أنه ليس فيه من العلل سوى العلمية. (قوله (فَصَّل[2] بعض المتأخرين بين ما فيه علمية)[3] الخ، ظاهر قول الشارح في مذهب أحمد بن حنبل يجيء اختيارا أن هذا التفصيل خاص بالضرورة وهو ظاهر صنيع المرادي[4] لكن صنيع شرح التوضيح[5] أن القول بالتفصيل غير مختص بالضرورة فليراجع. قوله (تِحْلِئ)[6] الخ، هو بكسر التاء وسكون الحاء وكسر اللام والهمز بوزن زِبْرِج الجلد الذي يلي الشعر صحاح. قوله (فمنعت من الصرف فيه)[7] الخ، أي في التصغير.

---

(١) تمامه:

وَقَائِلَـــــةٍ مَابَـــــالُ دَوْسَرَ بَعْــــدَنَا صَـحَا قَلْبُـهُ عَـنْ آلِ لَـيْلَى وَعَـنْ هِنْـدِ

لدوسر بن دهبل القريعي، والبيت في ضرائر الشعر (١/ ١٠٢)، والمزهر (١/ ١٣١)، الأشموني (٣/ ٢٧٥)، والشاهد (دوسر) حيث منع من الصرف مع استحقاقه للصرف لأنه ليس به إلا علة العلمية.

(٢) في المخطوط: فصل في بعض، والمثبت من الأشموني (٣/ ٢٧٥)، وهو الصواب.

(٣) يقصد أن الاسم إذا بقي على علة واحدة وهي العلمية دون غيرها فإن بعض المتأخرين أجازمنعه من الصرف لوجود إحدى العلتين وهي العلمية ويكون ذلك للضرورة لورود السماع بالعلم فقط. الأشموني وعليه حاشية الصبان (٣/ ٢٧٦).

(٤) توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٢٩٤، ٢٩٥).

(٥) شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٢٢٧، ٢٢٨).

(٦) تِحْلِئ علما مما لا ينصرف مصغرا وينصرف مكبرا فإن تصغيرها: تُحَيْلِي ممنوع من الصرف للعلمية وون الفعل لأنه بوزن تُدحرج. شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٠٤)، والارتشاف (٢/ ٩١)، وتمهيد القواعد (٨/ ٤٠٧٦)، النحو الوافي (٤/ ٢٧٠).

(٧) فيه أي في التصغير، يعني لفظ تِحْلِئ.

[إعراب الفعل]

قوله (**للفرق بينها**[١] **وبين «إذَا»**) الخ، قال ابن جني: «وددت أن تقطع يد من كتب (إذن) بالألف»[٢] وأطلق في ذلك فهو تابع للمازني والمبرد. قوله في البيت:

لَيْسَ العَطَاءُ مِنَ الفُضُـولِ...... ....[٣]

الخ، الفضول جمع فضل وهو الزائد من المال على القدر المحتاج إليه، والسماحة الجود، والمعنى إن أعطاك من زيادات مالك لا يعد سماحة إلا أن تعطى والذي عندك من المال قليل، وعلى هذا قال التي حتى بمعناها حرف استدراك،

---

(١) يقصد أن الفراء يرى كتابة (إذن) بالألف إن عملت، وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين (إذا) الظرفية.

(٢) وردت هذه العبارة في الأمالي الشجرية (حاشية) (٣/ ٣)، والجنى الداني (٣٦٦)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٢٥)، والهمع (٣/ ٤٦١، ٤٦٢)، وشرح التصريح على التوضيح، باب الوقف (٢/ ٣٣٩)، والأشموني (٤/ ٢٠٦) وفيها: (أشتهي أن أكوي يد من يكتب إذن بالألف؛ لأنها مثل أن ولن، ولا يدخل التنوين الحرف».

(٣) تمامه:

لَـيْسَ العَطَـاءُ مِـنَ الفُضُـولِ سَمَاحَةً حَتَّـى تَجُـودَ وَمَـا لَـدَيْكَ قَلِيـلُ

والبيت في شرح التسهيل (٤/ ٢٤)، والجنى الداني (ص:٥٥٥)، والمغني (ص:١٦٩)، والأشموني (٣/ ٢٩٧)، والمقاصد النحوية الشاهد (١٠٩٦)، والشاهد قوله (حتى تجودَ) حيث نصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد حتى التي هي بمعنى إلا أن .

والمعنى لكن السماحة إن تجود ومالك قليل، ولعل هذا هو المراد من قولهم: «إن الاستثناء فيه على هذا المعنى منقطع». قوله **(وبه قرأ غيره على تأويله بالمستقبل)**[1] الخ، قال الدماميني: «معنى حكاية الحال أن يفرض ما كان واقعا في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع، وفائدة الحكاية تصوير تلك الحالة العجيبة واستحضار صورتها عند السامع»[2] انتهى.

---

(١) تعليقه على قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة:٢١٤]، فنصب (يقول) بأن مضمرة وجوبا بعد (حتى) لأن الفعل بعدها واقع في الاستقبال، فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال لابالنظر إلى زمن قص ذلك علينا، والنصب قراءة الجمهور، وقرأ نافع ومجاهد والكسائي وابن محيصن وشيبة والأعرج (يقولُ) بالرفع على تأويل الفعل بالحال. السبعة (١٨١)، معاني القرآن للفراء (١/ ١٢٣)، البحر المحيط (٢/ ١٤٠)، الإتحاف (١٥٦)، الأشموني (٣/ ٢٩٨، ٢٩٩).

(٢) شرح الدماميني على مغني اللبيب (١/ ٤٦٥، ٤٦٦)، بتصرف يسير.

[عوامل الجزم]

(قوله (لتمكنه من أن يقول ايذن)[1] الخ، هو مبني على مختاره في تفسير الضرورة بأنه ما ليس للشاعر عنه مندوحة [2] لا ما وقع في الشعر كما ذهب إليه الجمهور[3].

---

(١) تعليقه على بيت:

قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا … تِيْذَنْ فَإِنِّي حَمُؤُهَا وَجَارُهَا

والبيت في ضائر الشعر لابن عصفور (ص:١٥٠)، والارتشاف (٥/ ٢٤٢٠)، وتمهيد القواعد (٩/ ٤٣٠٢، ٤٣٠٧)، والأشموني (٤/ ٤)، والشاهد (تِيذن) حيث حذف لام الأمر بعد قول غير أمر وأبقى عملها، والأصل لتيذن.

(٢) يقصد ابن مالك تعليقا على البيت قال: «أراد لتيذن، فقد حذف اللام وأبقى عملها، وليس مضطرا، لتمكنه من أن يقول (إِيْذَنْ)، وليس لقائل أن يقول: هذا من تسكين المتحرك على أن يكون لفعل مستحقا للرفع فسكن اضطرارًا. لأن الراجز لو قصد الرفع التوصل إليه مستغنيا عن الفاء، فكان يقول: (تيذن إني حمؤها وجارها)، فإذا لم يستغن عن الفاء فاللام والجزم مرادان»، شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٧٠).

(٣) سبق قريبا التعليق على مفهوم الضرورة عند ابن مالك والجمهور.

[فصل لو]

قوله (**فحذف الفعل أولا**)[١] الخ، أي من الأول بدليل جعل المقابل آخرا دون ثانيا تدبر.

(١) تعليقه على بيت عدي بن زيد التميمي:

لَــوْ بَغَيــرِ المــاءِ حَلْقِــى شَرِقٌ كُنْــتُ كَالغَصَّــانِ بالمــاءِ اعْتِصَــارِي

الكتاب (٣/ ١٢١)، وشرح التسهيل (٤/ ٩٨)، شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٢٨، ١٦٣٦-٥/ ٩٥)، وشرح ابن الناظم (٥٠٦)، والارتشاف (٤/ ١٩٠٠)، والمغني (٣٥٤)، وتمهيد القواعد (٩/ ٤٤٣٨،٤٤٣٧)، والشاهد (لو بغير الماء) حيث وقع اسمان مرفوعان بعد (لو)، وهما (حلقي) و (شرقٌ) وهو نادر لأن (لو) لا يليها إلا الأفعال فيخرج على أن (حلقي) فاعل لفعل مضمر يفسره شَرِقٌ، وشَرِقٌ خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: لو شَرِقَ بغير الماء حلقي هو شَرِقٌ، وقيل (حلقي) مبتدأ و (شرق) خبره و(بغير الماء) متعلق بالخبر، وجملة (حلقي شرقٌ) مبتدأ وخبرا في موضع نصب بـ(كان) الشانية المضمرة والتقدير: لو كان الأمر أو الشأن حلقي شرق بغير الماء كنت كالغصّان وكان بالماء اعتصاري.

[العدد]

قوله (**ويجوز أن تحذف التاء في المذكر**) الخ، هذا هو الذي [١٢٤/ب] اعتمده الإمام النووي في الجواب عن الحديث المذكور[١]، وظاهر كلام الشارح وغيره أن الحكم عام فيما إذا كان المعدود الغير المذكور من جنس الأيام أو غيرهما، والذي اعتمده السبكي[٢] في رسالته الموضوعه في بيان حديث «رُفِعَ القلمُ عن ثلاث»[٣] إن هذا الحكم هو جواز التذكير والتأنيث عند حذف المعدود مخصوص بما إذا كان المعدود من جنس الأيام والليالي. قوله (**والثاني أنه يعرب عجزه مع بقاء التركيب**)[٤] الخ، أي القول الثاني وفهم مقابله من قوله «هذا هو الأكثر».

---

(١) يقصد أنه قد تحذف التاء من المذكر في العدد ثلاثة إلى تسعة، فإذا قصد المعدود (التمييز) ولم يذكر في الكلام فالفصيح أنه يعامل معاملة المذكور في التذكير والتأنيث، ويجوز أن تحذف التاء في المذكر، ووجه ذلك بأن في حذف المعدود (التمييز) إيهاما فناسب مراعاة الإبهام في لفظ العدد أيضا، كما في قول الرسول ﷺ «من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال كان كصيام الدهر» رواه مسلم في كتاب الصيام بشرح النووي (٨/ ٥٦).

(٢) هو شيخ الإسلام قاضي القضاة الإمام الفقيه الأصولي النحوي تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، توفى ودفن بالقاهرة سنة ٧٥٦ هـ، طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ١٣٩).

(٣) انظر رسالة إبراز الحكم من حديث رفع القلم للسُّبْكِي (ص:٣١، ٣٢، ٣٣).

(٤) إذا أضيف العدد المركب ففيه ثلاثة أوجه: الأول أن يبقى بناؤه وهو الأكثر. والثاني: أن يعرب عجزه مع بقاء التركيب كبعلبك، حكي: «أحد عشرك مع أحد عشر زيد»، ومنع في التسهيل القياس عليه، لأن المبني قد يضاف نحو: «كم رجل عندك؟»، والثالث: أن يضاف صدره إلى عجزه مزالا بناؤهما، حكى الفراء أنه سمع: «ما فعلت خمسة عشرك»، ورد بأنه لم يسمع، وهذا الرد مردود. شرح التسهيل (٢/ ٤٠٢)، التذييل والتكميل (٩/ ٣٢٣، ٣٢٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ٣٨٣، ٣٨٤)، والأشموني (٤/ ٧١).

[من كنايات العدد (كم)]

قوله (وإن كان الفصل بناقص)[1] الخ، أي بظرف ناقص أي غير مستقل بمعنى.

---

(١) كلامه عن شرط جر تمييز (كم) الخبرية هو الاتصال، فإن فصل نصب حملا على كم الاستفهامية، وقد جاء مجرورا مع الفصل بظرف، وقيل إن فصل بين كم وتمييزها بناقص جاز جره، نحو: كم اليوم جائعٍ أتاني، توضيح المقاصد (٢/ ٣٩٢)، والأشموني (٤/ ٨٢).

[التأنيث]

قوله (**والألف كذلك مفردة**)[1] الخ، أي على مستقل بمعين. قوله (**والألف كذلك مفردة**) الخ، أي على قسمين، فالاشتراك في أصل الأقسام وإن اختلفت جهته.

(١) يقصد أن من علامات التأنيث ألف التأنيث مفردة وهي المقصورة كحبلى.

[التصغير]

قوله (**مِنْ غَيْرِ رَدٍّ**)[١] [الخ،] أي للهمزة إذ أصله ترءى. قوله (**وإذا سَمَّيْتَ بهما مُذكَّرًا لم تلحقِ التَّاءُ**)[٢] الخ، كأنهم لم يلتفتوا إلى الالتباس بتصغير ابن وأخ؛ لأن ذلك لا يؤثر في المدلول، فتدبر. قوله (**وأما اللُّتَيَّاتُ فإنما هو جمع اللُّتَيَّا**)[٣] الخ، فيه أن هذه ليست فيما رأيته في نسخة مصححة من متن التسهيل، بل نص ما رأيته فيها: «واللَّوَيْتَا في اللاَّتي واللَّوَيَّاء واللَّوَيْؤُنَ في اللاَّئِي واللاَّئِينَ»[٤]، انتهى، فلتراجع النسخ.

---

(١) يقصد تصغير (يَرَى) مسمى به، يقال فيه: يُرَي، من غير رد لعينه وهي الهمزة إذ أصله يرأى، وأجاز أبو عمرو والمازني رد العين المحذوفة فيقال يُرَيْئٍ بهمزة بعد ياء التصغير وبتنوين عوض عن الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، ويونس يرد العين المحذوفة ولا ينون تنوين العوض، فيقول: يُرَيْئِ. الأشموني ووعليه حاشية الصبان (٤/ ١٦٨).

(٢) يقصد إذا سميت بـ(بنت) و(أخت) مؤنثا تحذف تاء العوض عند التصغير ولا يعتد بها لما فيها من رائحة التأنيث، ثم تلحق بهما تاء التأنيث، فيقال: بُنَيَّة وأُخَيَّة برد المحذوف، وإذا سمينا بهما مذكرا لم تلحقه التاء فيقال: بُنَيٌّ وأُخَيّ. التبيان في تصرف الأسماء (ص:٢٢٢).

(٣) التسهيل (٢٨٨). ويقصد أنه لا يصغر من غير المتمكن إلا (ذا) و(الذي) و(التي) وفروعها.

(٤) التسهيل (ص:٢٨٨).

[النسب]

قوله (ابن سلول)[1] سلول اسم أمه لا اسم جده، ولهذا رسمت ألف (ابن) معه لوقوع الفصل بين الابن والأم بالأب، ولأن من شرط الحذف أن يكون العلم الثاني أبا قريبا حقيقيا لا أُمًّا ولا جَدًّا ولا تبنيا كزيد بن محمد نص عليه الراعي[2].

---

(١) شواذ النسب كقولهم في حُبْلَى: حُبَلِي بضم الحاء وفتح الباء، والقياس: حُبْلِي أوحُبْلَوِي ويجوز حُبْلاوِي، قال الأشموني (٤/ ٢٠٢): «وإلى الحُبْلَى- وهم حي من الأنصار منهم عبد الله بن أبي سَلول المنافق، وسمي أبوهم حُبْلَى لعظم بطنه: حُبَلِي - بضم الحاء وفتح الباء»

(٢) سبق التعريف به.

[الوقف[1]]

قوله (ترجع) أي التغيرات إلى سبعة أشياء[2]. قوله (وهو قليل) الخ، قد يجاب بأن المراد من كونه اختيارا [١٢٥/ أ] وقوعه في النثر، وهو لا ينافي القلة على أن القلة مستفادة من (قد) فتدبر. قوله (قعده)[3]، أي: لأن قعد لازم، فلا تلتبس الهاء بضمير المفعول، بخلاف ضرب، فإنه متعد، فتدبر.

---

(١) الوقف هو السكوت على آخر الكلمة اختيارا لتمام الكلام. شرح الشافية (٢/ ٢٧١)، والتبيان في تصريف الأسماء (ص:٣١٣).

(٢) غالب الوقف يلزمه تغييرات ترجع إلى سبعة أشياء: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والزيادة، والحذف، والنقل. توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٢٣)، الأشموني (٤/ ٢٠٣).

(٣) بيت الألفية

عن وَوَصلُها بغير تَحريكِ بنَا ... أديمَ شَذَّ فِي المُدَام استُحسِنَا

فقوله (في المُدام استُحسنا) يقتضي جواز اتصالها بحركة الماضي لأنها من التحريك المدام، وفي ذلك ثلاثة أقوال: الأول المنع مطلقا، والثاني الجواز مطلقا، والثالث الجواز إن أمن اللبس أي لبس هاء السكت بهاء الضمير، نحو: قَعَدَهُ، والمنع إن خيف اللبس نحو ضربه»، الأشموني (٤/ ٢١٨، ٢١٩).

[التصريف]

قوله **(وفروعه على المشهور)**[١]، أي: من الضمير إن وجدها. **(وألف أراق منقلبة عن الياء)**[٢]، أي: فإن أصله أريق. قوله **(لأنه لما أبدل الهمزة هاء)**[٣] الخ، تعليل الوجه الغلط وضميره للشأن. قوله **(والأكثرون على أصالة الهاء)**[٤] الخ، أي فهي من الرباعي كما أنها على الأول من الثلاثي. قوله **(وأولالك)**[٥] أي في لغة

---

(١) تزاد التاء في أربعة مواضع: الأول في التأنيث نحو هند ضربتْ، وَضَارِبة، وضَرْبَة (اسم مرة) وفروعها على المشهور. الأشموني (٤/ ٢٦٧، ٢٦٨).

(٢) يقصد أن الهاء زيدت في قولهم: أهرقتُ الماء فأنا أهريقه إهراقة، والأصل أراق يريق إراقة، فألف أراق منقلبة عن الياء. الأشموني (٤/ ٢٧٠).

(٣) قال الأشموني: «وقالوا أيضا: أهرق الماء يهرقه إهراقا، ولا جواب للمبرد عن زيادتها في أهراق إلا دعوى الغلط من قائله لأنه لما أبدل الهمزة هاء توهم أنها فاء الكلمة فأدخل الهمزة عليها وأسكنها». الأشموني (٤/ ٢٧٠).

(٤) قال الأشموني: «وادعى الخليل زيادة الهاء في هِرْكَوْلَة وأنها هِفْعَوْلَة، وهي العظيمة الوركين لأنها تركل في مشيها، والأكثرون على أصالتها، وأنها فِعْلَوْلَة».

(٥) تعليقه على بيت الألفية:

وَالهَاءُ وَقفاً كَلِمَه ولَمْ تَرَه ... وَاللامُ فِي الإِشَارَةِ المُشْتَهِرَه

أي من حروف الزيادة اللام، والقياس يقتضي أن تزاد لبعدها من حروف المد فلهذا كانت أقل الحروف زيادة، ولم تطرد زيادتها إلا في الإشارة نحو ذلك وتلك وهنالك وأولالك، وما سواها فبابه السماع». كما الأشموني في باب اسم الإشارة (١/ ١٤٢): «وتلحق هذه الكاف اسم الإشارة (دُونَ لاَمِ) كما رأيت، وهي لغة تميم (أَوْ مَعَهْ) وهي لغة الحجاز، ولا تدخل اللام على الكاف مع جميع أسماء الإشارة بل مع المفرد مطلقا، نحو ذلك، وتلك. ومع أولى مقصورا نحو أولاك وأولى لك»

القصر إذ لا يلحقه في لغة من مده. قوله **(وهو الظليم)**، هو بالظاء المشالة [١] ذكر النعام. قوله **(وهو الكثير)**[٢]، أي: مما على وجه الأرض. قوله **(عبشميّ)** أي في عبد شمس. قوله **(في عبدل وحده)**[٣] أي غير مركب من عبد الله. قوله **(وهي الكسكسة)**[٤] الخ، الكشكشة اسم صوت الغليان، والكسكسة اسم للتأخر قليلا على ما في القاموس، فأخذوا الكاف والشين من الأول، والكاف والسين من

---

(١) الشولة: الخط المائل فوق الظاء، ويقال عن الضاد: الساقطة أي لسقوط ألف الظاء عنها. وجاء في التاج: (انفردت العربُ بكثرةِ استعمال الضاد وهي قليلةٌ في لُغة بعض العجم ومفقودةٌ في لُغَة الكثير منهم وذلكَ مثْلُ العين المُهْملة. وذكر أن الحاء المهملة لا توجد في غير كلام العرب. ونقل ما نقله في الضاد في محل آخر عن شيْخه ابن أَبي الأَحوص ثم قال: والظاءُ المشالَةُ مما انفردت به العرب دون العجم. والذال المعجمة ليست في الفارسية. والثَّاءُ المُثَلَّثَةُ ليست في الرُّوميَّة ولا في الفارسيَّة، وقال ابن قُرَيْب: والفاءُ ليست في لسان التُّرْك، وفي اللسان: ولا يوجد يعني الضادَ في لسان العَجَم إلاَّ في القليل ولذلك قيل في قول أَبي الطَّيِّب:

وبهِـمْ فَخْـرُ كُـلِّ مَـنْ نَطَـقَ الضَّـا … دَ وَعَـوْذُ الجـاني وغَـوْثُ الطَّريـد

(٢) أي سمع زيادة اللام في قولهم في عبد: عبدل، وفي الأفحج: فحجل، وفي الهَيْق: هيقل، وفي الفَيشة: فيشلة، وفي الطيس وهو الكثير: طيسل، ونقل عن الأخفش أن لام عبدل أصل وهو مركب من عبد الله، كما قالوا عبشميّ». الأشموني (٤/ ٢٧١).

(٣) قال الأخفش في الأوسط أن اللام تزاد في عبدل وحده وجمعه عبادله فيكون للأخفش رأيان. الأشموني (٤/ ٢٧١).

(٤) تزاد السين باطراد مع التاء في الاستفعال وفروعه، وبعد كاف المؤنثة في الوقف -وهي الكسكسة- وليس بجيد؛ لأنها لم تزد في بنية الكلمة، فيقول في أكرمتكِ: أكرمتكِس وهو ما يسمى بالكسكسة، ويلزم القائل الذي يُعيد سين الكسكسة أن يعيد شين الكشكشة، فيقول في أكرمتكِ: أكرمتكِش، والغرض من الإتيان بالسين والشين بيان كسرة الكاف فحكمهما حكم هاء السكت في الاستقال، و تطرد زيادة السين في غير ذلك»، توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٩٦)، والأشموني (٤/ ٢٧١، ٢٧٢) بتصرف يسير.

الثاني. قوله (**فحكمهما حكم هاء السكت**) الخ، أي حكم السين والشين، وفي نسخة بالإفراد والضمير للسين وهي أولى بدليل سوابق الكلام ولواحقه. قوله (**ولا تطرد زيادتها**) أي السين.

[همزة الوصل]

قوله (**والحمل على الأكثر**)[١] هو مبتدأ وخبره. قوله (**لأنها كالفُتُوَّة**)، وأصلُه فَتَوْيَة، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الياء واوا وأدغمت الواو في الواو على شذوذ؛ إذ القياس في مثله قلب الواو ياء وإدغام الياء في الياء كما سيأتي في كلام المؤلف[٢].

---

(١) كلامه عن أصل (ابن) من ألفاظ همزة الوصل السماعية في الأسماء وأصولها وهي (ابن وابنة وابنم واسم واست واثنان واثنتان وامرؤ وامرأة وايمُن في القسم) فابن أصله بَنَوٌ بفتح الباء والنون كقَلَم، حذفت لامه تخفيفا وسكن أوله، فأتي له بالهمزة توصلا وتعويضا ولهذا لم يجمعوا بينهما بل أثبتوا أحدهما، ودليل فتح فائه قولهم في الجمع بَنون وفي النسب بَنَوِيّ حذفت لامه وسكن أوله وأتي بهمزة الوصل، ودليل أن لامه واو هو أن الغالب في اللام المحذوفة أن تكون واوا، ولأنهم أبدلوا منها تاء فقالوا بنت وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء وما قولهم البنوة فل يدل على أن اللام واو لأنهم قالوا الفتوة مع أن اللام ياء، ودليل تحريك عين في (بَنَو) جمعهم أبناء وأفعال جمع فَعَل بتحريك العين، ودليل كون عين (بنو) مفتوحة كزن أفعال في مفتوح العين أكثر منه في مضمومها والحمل على الأكثر أولى. الأشموني (٤/ ٢٧٥)، التبيان في تصريف الأسماء (ص:٣٠٣).

(٢) قال ابن مالك في مواضع قلب الواو ياء:

إن يَسكُن السَّابقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا ... وَاتَّصَلا ومِنْ عُرُوض عَرِيَا

فَيَاءً الـوَاوَ اقلِبَنَّ مُدْغِمَا ... وَشَذَّ مُعْطًى غَيرَ مَا قَدْ رُسِمَا

قوله (**ثم ثبتت عند عود الهمزة**)(١) أي المعوض عنها، وقوله (**لأن تخفيفها سائغ**(٢)) الخ، جواب عما لزم من الجمع بين العوض والمعوض عنه وحاصله تنزيل الثابت لكونه [١٢٥/ب] عرضة للزوال منزلة غير الثابت فتدبر. قوله (**فجعل المتوقع**) أي وهو التخفيف. قوله (**فقيل: أيمُ الله**)(٣) أي بعد الحذف والتعويض لا قبله كما توهمه عبارته. قوله (**من نحو قولك: أَضّطُرَّ الرَّجُلُ؟**)(٤)

---

(١) كلامه عن (امرؤ) فأصله مُرْءٌ خفف بنقل حركة الهمزة إلى الراء إلى الساكن قبلها، ثم حذفت الهمزة، وسكنت الميم، وعوض عن حذف الهمزة بهمزة الوصل تعويضا وتوصلا إلى النطق بالساكن، ثم ثبتت الهمزة التي هي لام الكلمة عن عود الهمزة لأن تخفيفها سائغ أبدا فجعل المتوقع وهو التخفيف كالواقع. وقيل امرؤ كلمة تامة لم يحذف العرب منها شيء ولكن لما كثر استعمال العرب لها تصرفوا فيها فحذفوا الهمزة منها أحيانا للتخفيف بعد إلقاء حركتها على الراء فصارت الراء حرف إعراب فيقولون: جاء المرُ، ورأيت المرَ، ومررت بالمرِ، فصارت الراء تتبع حركتها حركة إعراب الهمزة، فكأنها حرف إعراب وكأن الهمزة محذوفة، فعاملوها معاملة محذوف اللام، فأسكنو أولها وأتوا بهمزة الوصل. المنصف (١/ ٦٢)، وشرح المفصل (٩/ ١٣٤)، شرح الشافية للرضي (٢/ ٢٥١)، والأشموني (٤/ ٢٧٦)، والتبيان في تصريف الأسماء (٣٠٤).

(٢) في المخطوط: (شائع) والمثبت من الأشموني (٤/ ٢٧٧).

(٣) حديثه عن (ايْمُن) المخصوص بالقسم والهمزة فيه للوصل عند البصريين لأن نونه تحذف كثيرا، والقسم موضع التخفيف، وهو عند سيبويه اسم مفرد من اليمين وهو البركة، أي: بركة الله يميني، فلما حذفت نونه لأن القسم موضع التخفيف قيل ايم الله أعاضوه الهمزة في أوله، وللقطع عند الكوفيين جمع يمين، شرح الشافية (٢/ ٢٥٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ٢٠٢)، وشرح الأشموني (٤/ ٢٧٧)، والتبيان في تصريف الأسماء (ص:٣٠٥).

(٤) إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة ففيها وجهان الأول تبدل همزة الوصل المفتوحة ألفا وهو الأرجح، الثاني جواز التسهيل أي تسهيل النطق بهمزة الوصل بين الهمزة والألف مع القصر، أما إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل المضمومة فتحذف همزة

أصله أَأُضْطُرَّ بهمزتين حذفت المضمومة منها. قوله (**في نحو**: ﴿ أَتَّخَذْنَٰهُمْ﴾ [ص:٦٣]) أصله أَاِتخذناهم، و: ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ [المنافقون:٦]. قوله (**قبل ضمة أصلية**)[1] الخ، احترز بالأصلية من نحو اِمْشُوا، فإنها مكسورة لأن أصله امْشِيُوا. قوله (**إلا لام التعريف**)[2] الخ، استثناء من قوله استغنى عنها. قوله

= الوصل المضمومة نحو: أَضطُرَّ الرجلُ؟ فقد دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل المضمومة فاقتصر على همزة الاستفهام المفتوحة وحذفت همزة الوصل المضمومة بعدها. وإذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل المكسورة تحذف همزة الوصل المكسورة نحو قوله تعالى: ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ [المنافقون:٦]، وقوله تعالى: ﴿ أَتَّخَذْنَٰهُمْ﴾ [ص:٦٣]، والأصل: أَاِتخذناهم دخلت همزة الاستهام على همزة الوصل المكسورة فحذفت همزة الوصل وبقيت همزة الاستفهام حتى لا يلتبس الاستفهام بالخبر.

(١) كذا بالمخطوط، وفي الأشموني (٤/ ٢٧٨): (المضموم العين في الأصل)، وحديثه عن حركة همزة الوصل والأصل في حركة همزة الوصل الكسر إلا إذا وقع بعد الساكن ضمة أصلية لازمة فتضم همزة الوصل كراهة الانتقال من كسر إلى ضم فهو انتقال من ثقيل إلى أثقل، بخلاف اِمْشُوا بكسر همزة الوصل لأن العين في الأصل مكسورة والأصل اِمْشِيُوا استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فصارت الياء ساكنة، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وضمت العين لمناسبة الواو. المنصف (١/ ٥٤)، والأشموني (٤/ ٢٧٨)، التبيان في تصريف الأسماء ص (٣٠٧، ٣٠٨).

(٢) يقصد أن همزة الوصل جيء بها توصلا إلى النطق بالساكن، فإذا تحرك ما بعد همزة الوصل استغني عنها نحو اِبْن واِسْم عند التصغير يقال: بُنَي وسُمَي بحذف همزة الوصل لأن الباء والسين تحركتا بالضم لأجل التصغير، إلا لام التعريف فإنها إذا نقلت حركة همزة الوصل إليها في نحو الأحمر فالأجح إثبات الهمزة فيقال الحَمر قائم. الأشموني (٤/ ٢٧٩).

(وضمت في بعضها إتباعا) الخ، أي نحو أُسْكُنْ. وقوله **(وذهب الكوفيون)**(١) الخ، أي في التخالف في جعل المكسور اتباعا كالمضموم، وحاصل الإيراد عليهم لم لم تتبع الثالث في الضم والكسر.

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أن كسر همزة الوصل في اِضْرِب، وضمها في أُسْكُنْ اتباعا للحرف الثالث، ومذهب البصريين أصل حركة همزة الوصل الكسر، وإنما فتحت في بعض المواضع تخفيفا، وضمت في بعضها اتباعا. الأشموني (٤/ ٢٧٩).

[الإبدال]

في حروف الإبدال لذلك، أي: (**لأنه يكون في جميع حروف المعجم إلا الألف**). وقوله (**حروف المعجم**) أي الهجاء لكن غلب المعجم على غيره ولكثرته فيها. قوله (**لنبرتها**) الخ، في المرادي لنبرتها وهي أفصح. قوله (**وبكونه فرعا**)(١) الخ، عطف على قوله (بكثرة) الخ، قوله (**فالأول كقولهم أي فالأول وهو التصحيح مع المعارضة، وقوله والثاني**) أي وهو الإبدال مع الملازمة. قوله (**والصحيح ما ذهب إليه**)(٢) الخ، في نسخة ما ذهب إليه الأول أي وهما الخليل وسيبويه. قوله (**بمدة شائعة**)(٣) في نسخة سابقة، وهي لا تناسب المقابلة الآتية. قوله (**من القول مثل**)(٤) الخ، مفعول بنيت، وقوله قلت هو جواب (لو). قوله

---

(١) كلامه عن ما يعرف به البدل ومنها كثرة الاشتقاق وقلة استعماله كقولهم الثعالي في الثعالب والأراني في الأرانب.

(٢) كلامه عن الإعلال في نيائف وأوائل وسيائد والأصل نيايف وأواول وسياود قلب حرف اللين الثاني همزة لوقوعه ثاني حرفي لين بينهما ألف مفاعل، وهذا مذهب الخليل وسيبويه، أما الأخفش أن القلب واقع في الواوين فقط لثقلهما ولا إبدال في الباقي واحتج بـ(ضياون)، والصحيح مذهب الخليل وسيبويه للقياس والسماع.

(٣) يعني أن الإعلال في نيائف وأوائل لوقوع الياء أو الواو ثاني حرفي لين بينهما ألف مفاعل ومعنى ألف مفاعل أي قريبة من الطرف، فإن بعدت بأن كانت شائعة امتنع الإعلال نحو طواويس ودواوين وعواوير.

(٤) الإعلال في نيائف وأوائل لا يختص هذا الإبدال بتالي ألف الجمع بل لو بنينا من مادة (قال) مثل عَوَارِض مفردا لقلنا قوائل بالهمز وهذا مذهب سيبويه والجمهور، والأخفش والزجاج منع الإبدال في المفرد لخفته.

(**إذا لم ينقل عنه إلا هذه اللفظة**)[1] يعني فهو شاذ كما سبق، والشاذ لا يقاس عليه تدبر. قوله (**كراهة مالا يكون في أول الكلمة**)[2] الخ، أي كراهة لزوم وقوع مالا يجوز أن يكون في أوله وقوله من التضعيف بيان لما وإلا نادرا استثناء من يكون. قوله (**وكان الأحسن أن يقول المعل**)[3] الخ، ومنه تعلم أن بين المعل والمعتل عموما مطلقا يجتمعان في مثل قال وباع إذ كل منهما معتل لأن [١٢٦/أ] أحد

---

(١) يعني أن همزة مفاعل العارضة تقلب ياء إذا كانت لام المفرد ياء أصلية أو همزة أو ياء منقلبة عن واو، فمثال ما لامه في المفرد ياء أصلية هدية والجمع هدايا وأصل الجمع هدايي، وقعت الياء بعد ألف مفاعل وهي في المفرد مدة ثالثة زائدة فقلبت همزة فصارت هدائِي، قلبت كسرة الهمزة فتحة للتخفيف فصارت هَدائَي، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصارت هداءا فاجتمع في الطرف شبه ثلاثة ألفات فقلبت الهمزة ياء فصارت هدايا، فمن قال في الجمع هداوي بقلب الهمزو واوا فهو شاذ، وقاس الأخفش على هداوي وهو ضعيف إذ لم يسمع منه إلا لفظ هداوي.

(٢) تبدل الهمزة من الواو الأولى إذا تصدرت الكلمة واوان وكانت الأولى فاء الكلمة مضمومة والثانية ساكنة أصلية نحو أولى أنثى الأول، وإنما وجب الإبدال كراهة مالا يكون في أول الكلمة من التضعيف إلا نادرا.

(٣) تعليقه على بيت الألفية:

فِي مَصْــدَرِ الْمُعتَــلِّ عَيْنًــا والفِعَــل ... مَنْــهُ صَـحِيحٌ غَالِبــاً نَحْــوُ الحِــوَل

أن الياء تبدل من الواو إذا وقعت الواو عينا لمصدر أعلت في فعله الماضي وقبلها كسرة وبعدها ألف نحو صيام وقيام مصدري صام وقام، وأصل المصدر صِوام وقِوام، فإن اختل شرط بأن لم تعل العين في الماضي صحت أيضا في المصدر نحو قوله تعالى: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا﴾ [النور:٦٣]، مصدر لاوذ، وهذا يدل على أن السر في الإعلال هنا هو الحمل على الماضي فإن أعل الماضي أعل المصدر وإن صح الماضي صح المصدر، فإن كان المصدر على وزن فِعَل جاز فيه الإعلال والتصحيح والغالب التصحيح نحو الحِوَل والعِوَد.

حروفه وهو هنا العين حرف علة ومعل لأن عين كل منهما وهي الواو في الأول والياء في الثاني قلبت ألفا وينفرد المعتل فيما كان أحد حروفه حرف علة ولم يغير مثل (لاوذ) فتدبر.

[الإعلال بالنقل]

قوله في المتن:

........................مِـــــنْ ذِي لِـــــينٍ آتٍ..........[1]

هو بوصل همزة (آت) للوزن. قوله (وفيه زيادة تنبئ)[2] أي تدل على قوله (الظاء لم أر في إبدالها شيئا)[3] الخ، قد أبدلت من الصاد في قراءة من قرأ: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلظِّرَٰطَ﴾[4] [الفاتحة:٦]، بظاء خالصة، وهي مروية عن حمزة لكن من طريق العشرة ونص علماء التصريف على أن حروف الصفير يجوز إبدال بعضها من بعض فهي داخلة في عموم هذه القاعدة راجع.

---

(١) تمام بيت الألفية:

لِسَـاكِنٍ صَـحَّ انقُـل التَّحريـكَ مِـن ذِي لِـينٍ آتٍ عَـينَ فِعـل كَـأَبِن

(٢) من مواضع الإعلال بالنقل: الاسم المشبه للمضارع في وزنه دون زيادته أو في زيادته دون وزنه فمثال المشبه في الوزن دون الزيادة مقام، والأصل مَقْوَم نقلت حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله، ثم قلبت الواو ألفا لتجانس الحركة المنقولة، وهذا يشبه المضارع في الوزن؛ لأن مَقْوَم على وزن يَعْلَم ولا يشبهه في الزيادة؛ لأن الميم لا تزاد في أول المضارع، ففيه زيادة تنبئ على أنه ليس من قبيل الأفعال وهي الميم.

(٣) الأشموني (٤/ ٣٣٩).

(٤) لم أعثر على قراءة (الظراط) بالظاء، ولعلها لغة، والذي ورد فيها من القراءات (السراط) بالسين، والزِّرَاط، بالزاي، كما قرأ بإشمام الصاد، الكشاف (١/ ٥٣)، والبحر المحيط (١/ ٢٥).

[الإدغام]

قوله **(وسيأتي الكلام عليه)** أي على جواز الإدغام في الماضي بشرطه ولكن قوله وسيأتي الكلام عليه مشطوب في بعض النسخ وفي بعضها ملحق ولا محل لإلحاقه لأن الذي يأتي في كلامه إنما هو فيها يتعلق بالمضارع فتدبر. قوله **(من قراءة بعضهم: ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةَ﴾**[1] [الفرقان:٢٥] الخ، أي بالرفع، وحذف النون الثانية؛ لأن الأولى مضمومة فلا تحذف. قوله **(المراد بالتخيير استواء الوجهين)**[2] الخ. عبارة المرادي: «تنبيهات: الأول: إنما جعل سكون الأمر في نحو احلل شبه الجزم لأن الأمر يعامل آخره معاملة المضارع المجزوم، الثاني: يعني بالتخيير استواء الوجهين الخ»[3] فانظر هل الشارح ترك هذا التنبيه قصدا أو أن في نسخته سقطا، أو في النسخة التي كانت بيده من المرادي سقط.

---

(١) قراءة الجمهور، (ونُزِّلَ الملائكةُ)، وقرأ أبو معاذ وخارجة عن أبي عمرو وقنبل عن أبي كثير: (ونُزِّلُ الملائكةَ) وأصله: و(ننزل) حذف النون الثانية التي هي فاء الفعل. المحتسب (٢/ ١٦٤)، والكشاف (٢/ ٤٠٦)، والبحر المحيط (٦/ ٤٩٤)، الأشموني (٤/ ٣٥١).

(٢) توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ٢٩٠)، والأشموني (٤/ ٣٥٣).

(٣) توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ٢٩٠).

قوله (**ثلاث لغات**)[١] الفتح مطلقا كَمَلَ وكَمُلَ وكَمِلَ، والكسر أدناها انتهى.

وهذا آخر ما يَسَّرَ اللهُ تعالى جمعه مما رأيته بهامش شرح الألفية للأشموني بخط شيخنا وأستاذنا الشيخ محمد بن محمد البهوتي الحنبلي نفع الله بها، كما نفع بأصلها إنه جَوَاد كريم، لا يخيب من قصده، ولا يحرم من سأله، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

كتبه الفقير علي محمد الراوي في ربيع أول من شهور سنة ١١٤٨هـ ثمان وأربعين ومائة وألف، غفر الله له ولوالديه والمسلمين.

---

(١) يعني إذا لم يتصل بالفعل هاء الغائبة أو هاء الغائب أو الساكن ففيه ثلاث لغات: اللغة الأولى الفتح مطلقا نحو رُدَّ وفِرَّ وعَضَّ، وهي لغة أسد وغيرهم، اللغة الثانية: الكسر مطلقا نحو رُدِّ وفِرِّ وعَضِّ، وهي لغة كعب ونمير، اللغة الثالثة: الإتباع لحركة الفاء نحو رُدُّ وفِرِّ وعَضَّ وهذا أكثر كلامهم. الكتاب (٣/ ٥٣٣)، والمقتضب (١/ ١٨٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ٢٩٢)، والأشموني (٤/ ٣٥٣).

أولا: فهرس الآيات القرآنية

*****

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾	٣٥	٢٩٩
﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾	١٥٩	٣٢٦
﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾	١٨٦	١٧٠
سورة النساء		
﴿وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ﴾	٢	٤٨٨
﴿وَٱلَّٰتِي يَأْتِينَ﴾	١٥	٢٩٥
﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾	٧٢	٣٠٧
﴿فَلَا تَمِيلُوا۟﴾ ﴿ٱلْمَيْلِ﴾	١٢٩	٤٣٣
﴿فَبِظُلْمٍ﴾	١٦٠	٤٩٠
﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ﴾	١٧٦	١٣٧
سورة المائدة		
﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ﴾	١١٩	١٧٥
سورة الأنعام		
﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ﴾	٣٩	٣٧٢
﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾	٦٣	٤٠٧
﴿قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا﴾	٦٤	٤٠٧
﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ﴾	٩١	٢٢٤

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾	٢٩	٢٩٩
سورة يوسف		
﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾ ، والدخان:٣، والقدر: ١	٢	٢٢٩
﴿لَئِنۡ أَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُ وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ﴾	١٤	٤٧٨
﴿وَٱللَّهُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ﴾	١٨	١١٠
إبراهيم		
﴿وَٱلۡقَمَرَ دَآئِبَيۡنِ﴾	٣٣	٤٧٥
﴿يَوۡمَ تُبَدَّلُ ٱلۡأَرۡضُ غَيۡرَ ٱلۡأَرۡضِ﴾	٤٨	٤٨٩
الحجر		
﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ﴾، ص: ٧٣	٣٠	٥٦٧
﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾	٩٤	٣١٧
النحل		
﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ﴾	٨١	٤١١
﴿مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُ﴾	٩٦	٢٩٧
الإسراء		
﴿ٱلَّذِي بَٰرَكۡنَا حَوۡلَهُۥ﴾	١	١١٥
﴿وَمَا جَعَلۡنَا ٱلرُّءۡيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيۡنَٰكَ إِلَّا فِتۡنَةً لِّلنَّاسِ﴾	٦٠	٣٨٩
﴿هُوَ أَهۡدَىٰ سَبِيلًا﴾	٨٤	٥٥٥
الكهف		

الآية	رقمها	الصفحة
﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾	١١	٥٤٩
سورة ق		
﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾	٣٥	٣٥٨
الرحمن		
﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾	٤٨	١٨٣
الواقعة		
﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾	٧٩	٤٦٢
﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ﴾	٨٤	١٢٥
﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ﴾	٨٨، ٨٩	٣٦٧
الذاريات		
﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيدٍ﴾	٤٧	١٥٤
الجمعة		
﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى﴾	٨	٣٧٤
سورة المنافقون		
﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾	٦	٦٤٢
﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾	١٠	٣٦٧
الملك		
﴿ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾	٤	١٩٢

ثانيا: فهرس القراءات القرآنية

*****

ثالثا: فهرس الأحاديث النبوية، وأقوال الصحابة والتابعين

*****

رابعا: فهرس الأشعار

*****

خامسا: فهرس الأعلام المذكورة بمتن الكتاب

*****

سادسا: ثبت المصادر والمراجع

*****

أولا: المخطوطات

[١] مخطوط تسهيل الفوائد، وعليه حواشي قرأت على ابن هشام، أحتفظ بنسخة.

[٢] مخطوط تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، للدماميني نسخة كاملة.

[٣] مخطوط تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، نسخة كاملة أخرى، مكتبة المسجد النبوي رقم ٤٢ / ٤١٥.

[٤] مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني على الألفية، مخطوط برقم ع/ ٢٢٦٢ مكتبة الأزهر.

[٥] مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني على الألفية، مخطوط نسخة أخرى، رقم خاص / ٣٢٠٠، رقم عام/ ٤٢٠٠٣ مكتبة الأزهر.

[٦] مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على شرح قطر الندى برقم ١٧٦١٨ مكتبة الأزهر.

[٧] مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على ابن الناظم مخطوط نسخة لاله لي برقم ٣٢٠٨.

[٨] مخطوط حاشية ابن قاسم العبادي على ابن الناظم نسخة برقم ٨٧ مجمع اللغة العربية.

[٩] مخطوط حاشية على حاشية على تصريف العزي للتفتازاني، لمنصور الطبلاوي المسماة (طالع السعد)، والمخطوط توجد نسخة منه بالمكتبة الأزهرية برقم: [٨١] ٥٥١٩ [١٢٩] ١١٠٦٤.

[١٠] مخطوط حواشي ابن قاسم العبادي على مغني اللبيب برقم ١١٣١١/ ب/ ٤٢ / ٢ / ٣٦.

[١١] مخطوط حواشي ابن هشام على التسهيل، أربعة أجزاء خطوط. أعمل الآن على تحقيقه.

[١٢] مخطوط الدرر السنية شرح الألفية للشيخ زكريا الأنصاري مخطوط برقم ٣٣٣٨ جامعة الملك سعود.

[١٣] مخطوط شرح الألفية، لشمس الدين محمد الفارضي، نسخة مصورة منه بمكتبتي.

[١٤] مخطوط فتح الرب المالك شرح ألفية ابن مالك، لأبي عبد الله بن محمد بن القاسم ابن عبد الله الغزي، نسخة مصورة جامعة الإمام محمد بن سعود، برقم ف ١٤٧٨.

[١٥] مخطوط المنهل الصافي في شرح الوافي، للدماميني، جامعة الملك سعود، برقم ٢٢١١.

[١٦] مخطوط نكت السيوطي على الألفية، مخطوط بجامعة الملك سعود قسم المخطوطات برقم ٧٠٣٢ف-١٤٣٢/١.

[١٧] مخطوط هداية السالك إلى تحرير أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك على أوضح المسالك للشنواني، المكتبة الأزهرية، شبكة الألوكة.

[١٨] مخطوط هداية السالك إلى تحرير أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك على أوضح المسالك للشنواني، ونسخة أخرى برقم ٥٤٥٤ مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات.

ثانيا: الرسائل

[١٩] آراء المبرد وموقف ابن مالك منها في شرح التسهيل رسالة ماجستير (للمحقق)، كلية اللغة العربية جامعة الأزهر.

[٢٠] التذييل والتكميل، لأبي حيان، رسائل جامعية، بجامعة الأزهر، المكتبة المركزية.

[٢١] التذييل والتكميل جـ١ د/ مصطفى حباله - كلية اللغة العربية بالقاهرة.

[٢٢] التذييل والتكميل جـ٢ د/ السيد تقى عبد السيد - كلية اللغة العربية بالمنصورة.

[٢٣] التذييل والتكميل جـ٣ د/ جمال البحيرى - المكتبة المركزية بالقاهرة.

[٢٤] التذييل والتكميل جـ٤ د/ الشربينى أبوطالب - كلية اللغة العربية بالقاهرة.

[٢٥] التذييل والتكميل جـ٥ د/ عبدالرحمن عبدالحميد الوكيل - المكتبة المركزية بالقاهرة.

[٢٦] حاشية محمد البهوتي الخلوتي على الإقناع، تحقيق حاتم بن فالح المدرع، رسالة ماجستير قدمت لكلية الشريعة بالرياض، قسم الفقه، ١٤٣٠-١٤٣١هـ.

[٢٧] شرح التسهيل للمرادى جـ١،٢ د/ أحمد محمد عبدالله -المكتبة المركزية بالقاهرة.

ثالثا: المطبوعات

[٢٨] الإتباع الحركي فيما ليس بإعراب، بحث للمحقق، نشر بمجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، العدد الخامس، جمادى الآخرة ١٤٣١هـ.

[٢٩] إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، للعكبري، تحقيق محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا بمصر، ١٩٩٠م.

[٣٠] إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وأبي إسحاق، لابن غازي، تحقيق حسين بركات، مكتبة الرشد بالرياض، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

[٣١] أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المطبعة التجارية بمصر، ١٩٧٣م.

[٣٢] ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد، ط الخانجي بالقاهرة. الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

[٣٣] الإرشاد الشافي، للدمنهوري على متن الكافي في علمي العروض والقوافي، مطبعة الحلبي بمصر، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.

[٣٤] أسرار العربية، للأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، طبعة المجمع العلمي بدمشق.

[٣٥] الأشباه والنظائر، للسيوطي، طبعة دار الكتب العلمية، بدون تاريخ.

[٣٦] الأشموني وكتابه منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، محمد الطويل، مكتبة النهضة بمصر، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

[٣٧] الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، طبعة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

[٣٨] إعراب الألفية المسماة بتمرين الطلاب في صناعة الإعراب، للشيخ خالد الأزهري، مراجعة عزيز إيغزير، المكتبة العصرية بيروت، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩ م.

[٣٩] الأعلام، لخير الدين الزركلي، ١٣٧٤هـ-١٩٥٤م.

[٤٠] الإغراب في جدل الإعراب، لابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، دمشق، ١٩٥٧م.

[٤١] الاقتراح فى علم أصول النحو، للسيوطي، تحقيق حمدي عبد الفتاح، مكتبة الآداب بالقاهرة، ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٧م.

[٤٢] أمالي ابن الحاجب، تحقيق فخر صالح قدارة، ط دار الجيل ببيروت، ودار عمار بعمان، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

[٤٣] ألفية ابن مالك، تحقيق سليمان عبد العزيز العيوني، دار المنهاج بالرياض، ١٤٢٨هـ.

[٤٤] أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود الطناحي، طبعة خانجي،١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

[٤٥] الإنصاف فى مسائل الخلاف ومعه الانتصاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، طبعة بيروت، ١٤٠٧هـ.

[٤٦] إيضاح المنهج، لابن ملكون الإشبيلي في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج لابن جني وعليها حاشية الشلوبين [على حماسة أبي تمام]، تحقيق أحمد محمد عبد العزيز علام، طبعة مركز البحوث والتواصل المعرفي بالرياض، ١٤٣٩هـ.

[٤٧] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين، المكتبة العصرية بيروت، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

[٤٨] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت، ١٤٢٤هـ.

[٤٩] البهجة المرضية شرح الألفية، للسيوطي، تحقيق محمد بن صالح الغرسي، طبعة دار السلام بمصر، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

[٥٠] تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، الطبعة الأولى، دار مكتبة الحياة.

[٥١] التبيان فى إعراب القرآن، للعكبري، إملاء ما من به الرحمن، مكتبة الدعوة بالأزهر.

[٥٢] التحفة الخيرية على الفوائد الشنشورية شرح المنظومة الرحبية، مطبعة الحلبي بمصر، ١٣٥٥هـ-١٩٣٦م.

[٥٣] التذييل والتكميل، لأبي حيان، تحقيق حسن هنداوي، ط كنوز إشبيلية، الرياض.

[٥٤] تسهيل الفوائد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، ط دار الكتاب العربي بمصر، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

[٥٥] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، وهامشه حواشي من شرحي المصنف والدماميني، نسخة حجرية، طبعت بالمطبعة الميرية بمكة، ١٣١٩هـ.

[٥٦] التصريح بمضمون التوضيح، أو شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، وبهامشه حاشية يس العليمي، طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

[٥٧] تعليقات ونكت لابن مالك على كافية ابن الحاجب، جمعها ابن جماعة، تحقيق محمد داود، طبعة دار المنار، ٢٠٠٠م.

[٥٨] تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق محمد عبد الرحمن المفدَّى، الأجزاء ١، ٢، ٣، ٤.

[٥٩] التعليقة (شرح المقرب)، لابن النحاس الحلبي، تحقيق خيري عبد الراضي، ط دار الزمان ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م

[٦٠] التمام في شرح أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، تحقيق أحمد محمد عبد العزيز علام، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.

[٦١] تمهيد القواعد على تسهيل الفوائد لناظر الجيش، حققه علي فاخر وآخرون، طبعة دار السلام، ١٤٢٨هالطبعة الأولى.

[٦٢] توضيح المقاصد والمسالك شرح الألفية، للمرادي، تحقيق عبدالرحمن سليمان. الكليات الأزهرية، ١٩٧٧م.

[٦٣] الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، تأليف محمد فتوح الحميدي، تحقيق علي حسن البواب، دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

[٦٤] جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، لأحمد ذكي صفوت، طبعة بيروت.

[٦٥] الجنى الداني فى حروف المعاني، للمرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، طبعة بيروت ١٤١٣هـ.

[٦٦] حاشية ابن الحاج أبي العباس سيد أحمد بن حمدون بن الحاج على شرح المكودي، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤٣٤هـ- ٢٠٠٣م.

[٦٧] حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، طبعة الحلبي، ١٣٥٩هـ-١٩٤٠م.

[٦٨] حاشية الشمني على مغني اللبيب المسماة بالمنصف من الكلام على مغني ابن هشام، وبهامشه شرح الدماميني على المغني، المطبعة البهية بمصر ١٣٠٥هـ، نسخة حجرية.

[٦٩] حاشية الشنواني على مقدمة الإعراب لابن هشام، الجزء الأول، تحقيق الشيخ محمد شمام، مطبعة النهضة بتونس، ١٣٧٣هـ.

[٧٠] حاشية ظواهر الكواكب لبواهر المواكب على شرح الأشموني، لابن علي سعيد التونسي المالكي، ط أضواء السلف، ١٢٩٠هـ.

[٧١] حاشية على مطول التفتازاني، لحسن جلبي الفناري، نسخة حجرية قديمة طبعت بتركيا استانبول.

[٧٢] حاشية الملوي على شرح المكودي على الألفية، طبعة الحلبي، ١٣٧٤هـ-١٩٥٤م.

[٧٣] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون. مطبعة الخانجي ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

[٧٤] الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

[٧٥] خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد أمين بن فضل الله المحبي، دار الكتاب الإسلامي بمصر.

[٧٦] ديوان الأعشى، بتحقيق محمد حسين، مصر، ١٩٥٠م.

[٧٧] ديوان الخِرْنَق، تحقيق يُسري عبد الغني، دار الكتب العلمية ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

[٧٨] ديوان العباس بن الأحنف، شرح عاتكة الخزرجي، طبعة دار الكتب المصرية، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

[٧٩] ديوان عنترة، شرح التبريزي، تحقيق مجيد طراد، دار الكتاب العربي، ١٤١٢هـ.

[٨٠] ديوان عنترة، تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي بالقاهرة، ١٩٦٤م.

[٨١] ديوان الفرزدق، بعناية محمد إسماعيل الصاوي، المكتبة التجارية بمصر ١٣٥٤هـ.

[٨٢] ديوان المثقب العبدي، تحقيق حسن الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

[٨٣] ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، الدار القومية للطباعة، ١٣٨٥هـ-١٩٦٢م.

[٨٤] السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، لمحمد بن عبد الله النجدي، تحقيق بكر عبد الله أبو زيد، وعبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤١٦هـ.

[٨٥] سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق حسن هنداوي، طبعة دمشق ١٤٠٥هـ.

[٨٦] السهل الوافي فى العروض والقوافي، تأليف طه محمد الزيني، مصر ١٣٩٧هـ.

[٨٧] شذرات الذهب فى أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلى، طبعة بيروت، ١٣٥١هـ.

[٨٨] شرح أشعار الهذليين، لأبي سعيد السكري، تحقيق عبد الستار فراج. طبعة دار العروبة ١٣٨٤هـ- ١٩٦٥م.

[٨٩] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي بيروت لبنان، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.

[٩٠] شرح الأشموني على الألفية، ومعه حاشية الصبان، ومعه شرح الشواهد للعيني، طبعة عيسى الحلبي بمصر.

[٩١] شرح الألفية، لابن الناظم، تحقيق عبد الحميد السيد، طبعة الجيل بيروت.

[٩٢] شرح الألفية، للمكودي، وبهامشه حاشية الملوي الأزهري، طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٣٧٤هـ-١٩٥٤م.

[٩٣] شرح الألفية المسمى (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك) لأبي حيان، نشر في الجمعية الأمريكية الشرقية بمدينة نيوهافن، تحقيق سدني كلازر، ١٩٤٧م.

[٩٤] شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون. طبعة دار هجر ١٤١٠هـ.

[٩٥] شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، طبعة دار الفكر، بدون تاريخ.

[٩٦] شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح، الأوقاف العراقية.

[٩٧] شرح خطبة التسهيل، بحث بمجلة الجامعة الإسلامية، العدد ١٤١، سنة ١٤٢٨هـ.

[٩٨] شرح الدماميني على مغني اللبيب، تحقيق أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

[٩٩] شرح ديوان الفرزدق، للصاوي، المكتبة التجارية، مصر.

[١٠٠] شرح شذور الذهب، لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين، طبعة المكتبة العصرية بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

[١٠١] شرح شواهد الألفية (المقاصد النحوية)، للعيني بهامش الخزانة، بولاق، ١٢٩٩هـ.

[١٠٢] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل، لمحمد محى الدين، دار التراث ١٤٠٠هـ.

[١٠٣] شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد. طبعة دار الفكر.

[١٠٤] شرح كافية ابن الحاجب، ليعقوب بن أحمد بن حاجي عوض، تحقيق سعد محمد أبو نور، مكتبة الإيمان مكتبة جزيرة الورد.

[١٠٥] شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

[١٠٦] شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، القسم الأول، تحقيق يحيى بشير مصري، القسم الثاني، تحقيق حسن حفظي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

[١٠٧] شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي، طبعة جامعة أم القرى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

[١٠٨] الشرح الكبير على الورقات، لأبي المعالي الجويني، تأليف ابن قاسم العبادي، تحقيق محمد حسن محمد إسماعيل، طبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

[١٠٩] شرح اللمحة البدرية في علم العربية، لابن هشام، تحقيق هادي نهر، طبعة دار اليازوري بعمّان، ٢٠٠٧م.

[١١٠] شرح المفصل، لابن يعيش، طبعة مكتبة المتنبي بالقاهرة ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

[١١١] شرح المقرب المسمى بالتعليقة، لابن النحاس الحلبي، تحقيق خيري عبد الراضي عبد اللطيف، دار الزمان للنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

[١١٢] شروح التسهيل جـ ١، ٢، لابن مالك، وأبي حيان، والمرادي، والدماميني، طبعة السعادة ١٣٢٨هـ-١٩٠٧م.

[١١٣] شرح المواقف، للإيجي، تأليف الشريف الجرجاني، ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي على شرح المواقف، تحقيق محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

[١١٤] شرح التسهيل، للمرادي، تحقيق محمد عبد رب النبي، مكتبة الإيمان ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

[١١٥] شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مؤسسة أبي عبيدة للنشر والتوزيع بالقاهرة.

[١١٦] الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الجيل بيروت، ١٤٢٠هـ.

[١١٧] ضياء السالك إلى أوضح المسالك، لابن هشام، تحقيق محمد عبدالعزيز النجار ١٤٠١هـ-١٩٨١م، بمصر.

[١١٨] عقود الجمان في تجويد القرآن، لإبراهيم بن عمر الجعبري، تحقيق حسن بن عباس ابن قطب، طبعة مؤسسة قرطبة بمصر، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

[١١٩] عمدة الكتاب، لأبي جعفر النحاس، تحقيق بسام عبد الوهاب جابي، دار ابن حزم، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

[١٢٠] الفوائد الضيائي، للجامي، على متن الكافية، تحقيق أحمد عزو عناية، وعلي محمد مصطفى، طبعة دار إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

[١٢١] القوافي، للأخفش الأوسط، تحقيق عِزَّت حسن، طبعة دمشق ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

[١٢٢] الكافي في العروض والقوافي، للتبريزي، تحقيق إبراهيم شمس الدين دار الكتب العلمية بيروت ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

[١٢٣] الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة الجيل ١٤١١هـ-١٩٩١م.

[١٢٤] كتاب الشعر، لأبي علي الفارسي، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

[١٢٥] كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي.

[١٢٦] الكشاف، للزمخشري، وبذيله أربعة كتب، طبعة الريان، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

[١٢٧] لسان العرب، لابن منظور محمد بن مكرم الأنصاري، طبعة دار المعارف بمصر.

[١٢٨] لمع الأدلة في أصول النحو، لابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، دمشق ١٩٥٧م.

[١٢٩] ما أصلحه الشراح من ألفية ابن مالك جمعا ودراسة، إبراهيم الحندود، بحث بمجلة جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد (٣٢) شوال ١٤٢١هـ.

[١٣٠] مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية بمصر، ١٩٥٥م.

[١٣١] المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده علي بن إسماعيل النحوي اللغوي، تحقيق عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت، ٢٠٠٠م.

[١٣٢] مختصر طبقات الحنابلة، للشيخ محمد جميل البغدادي (ابن شطي)، تحقيق فواز أحمد وملي، دار الكتاب العربي ببيروت، ١٤٠٦هـ.

[١٣٣] مختصر القوافي، لابن جني، تحقيق حسن فرهود، دار التراث القاهرة، ١٣٩٥هـ.

[١٣٤] المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق عبدالمنعم بركات، جامعة أم القرى ١٤٢٢ هـ-٢٠٠١م.

[١٣٥] معاني النحو، فاضل السامرائي، دار إحياء التراث العربي ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

[١٣٦] معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، طبعة دار المثنى ببغداد وبيروت.

[١٣٧] المُغْرِب في شرح قوافي الأخفش، لابن جني، تحقيق أحمد محمد عبد العزيز علام، ١٤٣٧-٢٠١٦م.

[١٣٨] مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، وراجعه سعيد الأفغاني، طبعة دار الفكر ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

[١٣٩] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق مجموعة من العلماء، طبعة جامعة أم القرى مكة المكرمة، ١٤٢٨ هـ-٢٠٠٧م.

[١٤٠] المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني، تحقيق محمد باسل عيون السود بيروت ١٤٢٦هـ.

[١٤١] المقتضب، للمبرِّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، نسخة مصورة عن طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة. القاهرة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

[١٤٢] المقرب ومعه مُثُل لمقرب، لابن عصفور، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

[١٤٣] المنهاج في شرح جمل الزجاجي، ليحيى العلوي، تحقيق هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

[١٤٤] نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ محمد الطنطاوي، دار المنار ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

[١٤٥] النعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد بن حنبل، لمحمد بن محمد الغزي ت ١٠٦١هـ، تحقيق محمد الحافظ، ونزار أباظة، دار الفكر بدمشق، ١٤٠٢هـ.

[١٤٦] همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، ط دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٦م.

[١٤٧] وفيات الأعيان وأبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق، إحسان عباس، دار صادر بيروت.

سابعا : فهرس محتويات الكتاب

المحقق في سطور

✍د/ أحمد محمد عبد العزيز علام.

✍تاريخ الميلاد: ٢٤/ ٤/ ١٩٦٢م، ولد بمركز بلقاس، محافظة الدقهلية، بجمهورية مصر العربية.

✍تخرج من كلية اللغة العربية جامعة الأزهر عام ١٩٨٥م.

✍حصل على الدراسات العليا من كلية اللغة العربية بالقاهرة، قسم اللغويات، جامعة الأزهر عام ١٩٩٣م.

✍حصل على الماجستير في اللغويات العربية جامعة الأزهر عام ١٩٩٨م بتقدير (ممتاز).

✍عمل بتدريس اللغة العربية بجمهورية كازاخستان بالجامعة الدولية بمحافظة قيزل أوردا ٢٠٠٠-٢٠٠٤م.

✍حصل على الدكتوراه من جامعة الأزهر كلية اللغة العربية بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى بإجماع الآراء.

✍عمل أستاذا مساعدا في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٧م، ورقي إلى درجة أستاذ مشارك بالكلية بتاريخ ١٦/ ٣/ ١٤٣٢هـ.

✍حَكَّم وأشرف وناقش العديد من البحوث والرسائل العلمية (ماجستير ودكتوراه).

✍يعمل حاليا أستاذا مشاركا بجامعة الملك سعود كلية الآداب قسم اللغة العربية.

للمحقق

١- آراء المبرد وموقف ابن مالك منها في شرح التسهيل جمعا وتوثيقًا ودراسة. (رسالة ماجستير).

٢- تحقيق ودراسة كتاب إيضاح المنهج لابن ملكون الإشبيلي في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج لابن جني، وعليها حاشية الشلوبين، [على حماسة أبي تمام] ثلاث مجلدات (رسالة دكتوراه) مطبوع بمركز البحوث بالرياض.

٣- تحقيق ودراسة كتاب التمام في شرح أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري لابن جني، مطبوع.

٤- تحقيق كتاب المُعرب في شرح قوافي الأخفش واشتقاق أسمائها لابن جني، مطبوع.

٥- تحقيق ودراسة حاشية البهوتي على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مطبوع.

٦- نظرات في تحقيق رسالة الإفصاح بما وقع من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة.

٧- ظاهرة الاستغناء في العربية.

٨- الرجوع إلى الأصول المرفوضة دراسة نحوية صرفية.

٩- (لا سيما) في لغة العرب دراسة نحوية.

١٠- الإتباع الحركي فيما ليس بإعراب.

١١- قلب الإعراب بين الإقرار والإنكار، دراسة نحوية.

١٢- تغيير الشعراء لأسماء الأعلام، دراسة نحوية صرفية.

١٣-المسائل النحوية والتصريفية في كتاب المُعرب في شرح قوافي الأخفش لابن جني.

١٤-ما نسب لبعض علماء النحو على غير وجهه.

١٥-البهوتي نحويا من خلال حاشيته على شرح الأشموني.

١٦-نصوص ابن هشام وآراؤه من خلال حواشيه على ألفية ابن مالك.

١٧-تحقيق ودراسة حواشي ابن هشام الأنصاري على تسهيل الفوائد لابن مالك أربعة أجزاء يعمل عليها الآن.

تم بحمد الله

تعريف بالكتاب

هذا الكتاب الذي هو حاشية البهوتي الحنبلي على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك يطبع وينشر لأول مرة، وهو إضافة جديدة للمكتبة العربية ضمن الشروح والحواشي التي تدور حول شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، والحاشية مليئة بالآراء المتعددة والمصادر المتنوعة، التي تدل على سعة اطلاع البهوتي وغزارة مادته، وتنوع ثقافته، يدل عل ذلك كثرة نقول الصبان عنه في حاشيته على الأشموني فقد نقل عنه تصريحا في أربعة وثلاثين موضعا، وتضمينا في أكثر من أربعين موضعا آخر.

وتظهر شخصية البهوتي العلمية في هذا الكتاب من خلال ما أضافه واستدركه على ابن مالك والأشموني والدماميني والشيخ خالد الأزهري، وغيرهم من العلماء.

وقد اعتمد البهوتي في حاشيته على كثير من المخطوطات النفيسة والمؤلفات الفريدة التي لم تطبع، وبعضها مفقود أو كاد، وبعضها رسائل بعيدة المنال، وبعضها مطبوع طباعة حجرية أشبه بالمخطوط، فكان عليَّ أن أجتهد في الوصول إلى تلك المخطوطات والنسخ المطبوعة طباعة حجرية، واعتمدت في سبيل ذلك على ثمان عشرة مخطوطة، وبلغ عدد مواضع الحواشي التي خرجتها من المخطوطات ما يقارب ثلاث مئة موضع، مما يدل على الجهد المبذول في سبيل إخراج هذا الكتاب.

أسأل الله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم وأن يكتبه في ميزان حسناتنا، والحمد لله أولا وآخرا.

المحقق

دار مودة للترجمة والتوزيع - القاهرة

دار مودة - جمهورية مصر العربية - المنصورة

ت : ٠٥٠٦٤٣٢٢٩١ جوال: ٠١٠٨٦٩١٣٧٥

رقم الإيداع: ١٤٣٩/١٧٨٢

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٢-٥٧٧٤-٤